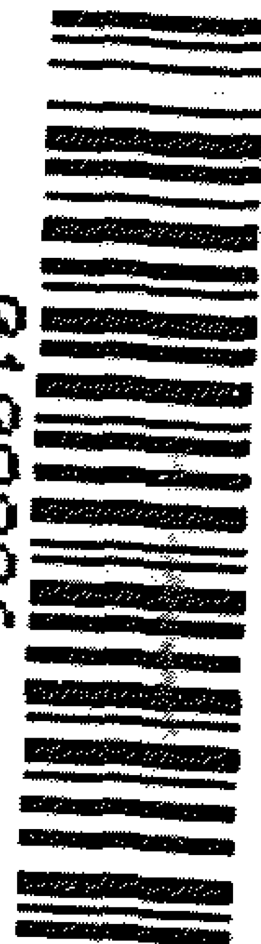
الاقتصاد المصرى
فى القرن التاسع عشر

الجزء الأول

(١٨٠٠ - ١٨٤٠)

د . أحمد محمد حسن الدماصى

الهيئة المصرية العامة للكتاب

الاقتصاد المصرى

فى القرن التاسع عشر

«دراسة وثائقية لنظام الاحتكار،
وأثره فى التطور الاقتصادى لمصر»

الجزء الأول

(١٨٠٠ - ١٨٤٠)

تأليف

د. أحمد محمد حسن الدماصى
المدرس بكلية التربية
جامعة القاهرة



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٤

الماكيت والغـلاف :

اميمـة على

مقدمة

شهدت مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر تغيرات جذرية شملت مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و ـ الى حد ما ـ الفكرية ، فبدأت سلطة الدولة تتضح فى مختلف الجوانب بعد أن كانت سلطة هامشية فيها قبل القرن التاسع عشر ٠

ولما كان نظام الاحتكار الذى وضع أسسه وطبقه « محمد على » فى ذلك العصر قطب الرحى للنظام الاقتصادى الذى كان حجر الزاوية فى بناء مصر الحديثة فقد وقع اختيارى على نظام الاحتكار موضوعا لنيل درجة الماجستير فى التاريخ الحديث ٠

ورغم أن الدراسات التى تعرضت لتاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر أو بعض جوانب ذلك التاريخ كالزراعة والصناعة قد لمست بعض جوانب نظام الاحتكار الا أنها لم تتعرض للنظام ككل باعتباره محورا للنشاط الاقتصادى فى ذلك العصر ولكنها عالجت أطرافا منه تتصل بموضوعات تلك البحوث ٠

ولما كان فهم التغيرات الاقتصادية التى شهدتها مصر آنئذ لا يمكن أن يتحقق دون أن ندرس نظام الاحتكار دراسة علمية تعتمد على ذلك الفيض الزاخر من الوثائق المودعة بدار الوثائق القومية بالقلعة وكذلك كتابات وتقارير المعاصرين للنظام والمحدثين من عرب وأجانب مع التركيز على أساليب تطبيق ذلك النظام فى المجالات الاقتصادية المختلفة كالزراعة والصناعة وميدانه الأرحب والأبعد أثرا (فى التجارة) ، فقد أيقنت أن دراسة نظام الاحتكار كاطار للسياسة الاقتصادية لمصر فى ذلك العصر يمثل اضافة الى الدراسات التاريخية لا تخلو من قيمة علمية ٠

ولا تقتصر أهمية دراسة ذلك النظام على تطور مصر الاقتصادى فى ذلك العهد فحسب بل كانت للنظام أبعاد لمست مصالح القوى التى تهتم بمصر اهتماما خاصا وأعنى بذلك الدولة العثمانية (صاحبة السيادة على مصر) والدول الأوربية التى تتطلع الى أن يكون لها القدح المعلى فى تجارة مصر الخارجية وخاصة بريطانيا وفرنسا ، وأدى ذلك العامل الأخير الى

تشكل علاقة مصر بهذه الدول على صورة معينة عنيت بابرازهـا فى هذا البحث •

أما المصريون الذين مس نظام الاحتكار حياتهم اليومية وأصاب أرزاقهم سلبا وايجابا فقد أفردت لهم فى البحث مكانا خاصا أعالج فيه الآثار الاجتماعية والاقتصادية لنظام الاحتكار وأركز على مواقف الفئات المختلفة من جمهور المنتجين من ذلك النظام •

كذلك اختتمت البحث بفصل عن سقوط الاحتكار وأثره فى تطور مصر الاقتصادى فى الفترة التالية زمنيا لنظام الاحتكار وأعنى بها النصف الثانى من القرن التاسع عشر •

واذ أشيد بجهود من يسروا لى مهمة هذا البحث وفى مقدمتهم الأستاذ الدكتور رؤوف عباس والأستاذ الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن والأستاذ الدكتور عاصم الدسوقى ، وكذلك أمناء دار الوثائق ودار المحفوظات ودار الكتب ومكتبات جامعة القاهرة وعين شمس ومركز بحوث الشرق الأوسط والجمعية المصرية للدراسات التاريخية والجمعية الجغرافية المصرية والجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع ووزارة الثقافة والجامعة الأمريكية والمعهد الثقافى البريطانى ، فاننى أتحمل وحدى مسئولية كل خطأ ورد فى متن هذه الدراسة أو هوامشها وأبرىء ساحتهم من كل تقصير أو خلل •

كما لا يفوتنى أن أسجل فى مقدمة هذا العمل وافر التقدير والعرفان للرجال الذين كان لهم فضل اخراجه الى حيز النور وتحمسوا له تحمسا ان دل فعلى علو أخلاقهم ونزاهة مقاصدهم وأولهم الأستاذ الدكتور سمير سرحان رئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب الذى تكرم مشكورا بالموافقة على طبعه بهذه الصورة المتميزة وكذلك الأستاذ الدكتور محمد عنانى المشرف العام على النشر بالهيئة • وفى الختام أرجو للجميع ما أرجوه لنفسى من خير •

وعلى الله قصد السبيل ••

المؤلف

● تمهيـــد :

● حالة مصر الاقتصادية
عند تولية محمــد عــلى

١ ـ الزراعـــة ٠

٢ ـ الصناعـة ٠

٣ ـ التجـــارة ٠

● تمهيـــد :

● حالة مصر الاقتصادية عند تولية محمـد عـلى

كانت مصر فى أواخر القرن الثامن عشر ولاية عثمانية يحكمها باشا من الأتراك برتبة وزير يعينه السلطان العثمانى فى الآستانة وان كانت السلطة الفعلية أنئذ بيـد المماليك ، وكانت آنذاك متخلفة من الناحيـة الاقتصادية لاعتبارات كثيرة يأتى فى مقدمتها :

فساد نظام الحكم العثمانى ، واضطراب الحالة السياسية فيها ، وعدم الاهتمام بوسائل الانتاج الزراعى والصناعى ، وكساد التجارة نتيجة لتعدد أنواع النقد المتداول وتغيير العملة المستمر ، وابتزاز أموال التجار الأجانب ، وتحول طريق التجارة بين الشرق والغرب عن مصر بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وأمريكا ، بالاضافة الى ما كانت تعانيه البلاد من اختلال فى الأمن (١) ٠

واذا كانت هذه هى أظهـر الأسـباب التى أدت الى تخـلف مصر اقتصاديا ٠ فما هى نتائج هذه الأسباب ؟؟ ٠

١ ـ الزراعـة :

انعقد اجماع الباحثين على أن الزراعة المصرية قبيل تولى « محمد على » كانت قد قطعت شوطا كبيرا فى طريق الانحطاط والتدهور ، وبرغم أنهم جميعا قد وصلوا الى نتيجة واحدة فانهم اختلفوا فى الأسباب التى أدت الى هذه النتيجة :

فذهب بعضهم الى أن نظام ملكية الأرض كان هو السبب فى تخلف الزراعة بطبيعة توزيعه والقوى المستفيدة منه والضرر الواقع على الفلاحين فلا دخل يذكر يذهب للسلطة المركزية التى لم تول الزراعـة أى اهتمام أو عناية ثم أن بقية الدخل كله يصل لأيدى الوسطاء المتنازعين الباذخين

المترفين (٢) ، ويستدل هذا الفريق بكثير من الحجج والبراهين ومن ذلك توصيات علماء الحملة الفرنسية لاصلاح شأن الزراعة فى مصر بمنح الفلاحين ملكية الأرض التى يزرعونها ملكية عامة مطلقة مع كافة التصرفات القانونية حتى يصبح لديهم الدافع الذاتى للعناية بالأرض (٣) ٠

ويرى فريق آخر أن السبب فى تخلف الزراعة كان سوء حالة الفلاحين المصريين فمع أنهم الطبقة المنتجة ويشكلون أغلبية السكان فقد كان ما يحصلون عليه نتيجة عملهم هو الضرورى من المأكل والملبس والمسكن وهذا راجع الى قلة ثروة البلد وقلة انتاجها نظرا لاهمال الأعمال العامة نتيجة لضعف الحكومة وانشغال الحكام بمصالحهم الذاتية كما أن ثروة البلد على قلتها لم تكن موزعة توزيعا عادلا وترتب على ذلك ارهاق المصريين وعدم العناية بشئونهم مما أدى الى عدم مقدرتهم على دفع الضرائب والانتاج وتفشى الأمراض الاجتماعية بينهم (٤) ، فلم يعد الفلاح يعبأ بزراعته ولم يعد يهمه زيادة الانتاج الزراعى مادامت تلك الزيادة لا تعود عليه بأية فائدة (٥) ٠

وهناك فريق ثالث يرى أن النظام المالى الذى سارت عليه الادارة العثمانية فى تحصيل الأموال وأوجه ايرادات مصر ومصروفاتها كان نظاما فاسدا أضر بالزراعة وبالفلاح اذ تضاءل ما يصل الى خزانة الدولة من ايرادات من ناحية وأضر بدافعى الضرائب من ناحية أخرى (٦) ٠ وبرغم أن السلاطين العثمانيين وفى مقدمتهم « سليمان » حاولوا تنظيم ادارة مصر المالية بانشاء ديوان « الروزنامة » والديوان « الدفترى » ووضع أسس نظام الالتزام وتحديد واجبات الملتزمين وأمناء الشون ٠٠٠٠ الخ الا أن هذه التنظيمات لم تكن تستهدف سوى مصلحة الدولة العثمانية على حد تعبير المؤرخين جب وبون Gibb and Bowen (٧) ٠ وان دراسة القوانين العثمانية وبصفة خاصة قانون « نامة » (٨) الذى استهدف تنظيم مصر توضح بجلاء أن المشروع العثمانى الذى أقر نصوصا بشأن حماية الفلاح من التعسف والظلم لم يكن يستهدف الصالح العام أو الحالة الاقتصادية بقدر ما هدف الى زيادة معتادات الخزانة العثمانية وحمايتها من أية خسارة محتملة ولم يخطر بباله قط تحسين أحوال الانتاج الزراعى فى مصر أو الفلاح (٩) ، فالضرائب التى فرضها متعددة ونظامها فوضى ولم يراع فى توزيعها العدالة اذ كان عبؤها على الفلاحين (*) أكثر مما هو على الصناع والتجار وعلى الفقراء أكثر مما هو على الأغنياء الذين كان معظمهم معفى منها ٠ وقد اضطرت الحكومة بسبب ضعفها الى بيع دخل الضرائب للملتزمين الذين تركت لهم الحرية فيما يجمعون (١٠) ٠

ويرجع فريق رابع السبب الى طبيعة النظام العثماني نفسه المبني على العزلة والجمود والانطواء على النفس والتخلف في الوقت الذي كانت فيه أوربا تموج بالحركة والانطلاق ويقولون ان نظرة فاحصة لهذا النظام لتقطع بالنتائج التي يمكن أن تنتج عن مثل ذلك الحكم (١١) ٠

ويحمل فريق خامس الادارة العثمانية السبب فيقول :

لما كانت الزراعة المصرية تعتمد في مياه الري على نهر النيل ومشروعات الري لا يمكن أن تترك لمجهودات الأفراد العاديين وانما يجب أن تشرف عليها الحكومة المركزية (١٢) التي لها في مصر تأثير عظيم في حالة البلاد الاقتصادية في كل العصور (١٣) ، فحين تتولى ادارة البلاد حكومة قوية تتجه عنايتها لتحسين وسائل الري بشق الترع واقامة القناطر والجسور وتعهدها وصيانتها وحين تختل الادارة الحكومية تهمل مشروعات الري ويقل الانتاج الزراعي وتتأخر حالة البلد الاقتصادية ويتولى العثمانيون شئون مصر ودفعهم اليها بولاة ضعاف أهملوا الأعمال العامة وعلى الأخص مشروعات الري مما كان من آثاره أن تحول الكثير من الأراضي الزراعية الى ما يشبه الصحاري وبهذا يمكن تفسير التدهور الاقتصادي الذي أصاب مصر في القرن الثامن عشر باختلال الادارة (١٤) ٠

وهناك بعض الدراسات تحمل انخفاض النيل وانتشار الأوبئة والطاعون وكثرة الوفيات وانتشار المجاعات وتحول التجارة عن مصر الى رأس الرجاء الصالح مسئولية اختلال الحياة الاقتصادية في مصر بما فيها الزراعة (١٥) ٠

ومن الباحثين من يرى أن السبب هو وجود طبقة المماليك المستبدة ونظام الري الفاسد (١٦) :

أما طبقة المماليك فلأن نفوذهم في القرى كان عقبة من العقبات أمام التجديد الزراعي فضلا عما يتمتعون به من الأراضي الواسعة وسلطة جمع الضرائب من الفلاحين ولأنهم كانوا يوجهون الزراعة على الصورة التي تملأ جيوبهم بالمال غير مبالين بطرق الاصلاح الزراعي أو الفلاح وكانت الثورة حالة عادية من حالاتهم ولم تكن أيامهم الا معارك متصلة ومذابح ومناحر اما لتخاطف السلطة أو الجواري أو الثروة ٠ ولما كان كل همهم منصرفا الى الاثراء غير عابئين بالثروة العامة فلم يكن ليخطر ببالهم الشروع في الأعمال العامة النافعة للجمهور (*) ومن يطالع ما كتبه الرحالة فولني Volney وغيره يرى ما كانت تعانيه مصر من اختلال الأمن وفساد الادارة في عهدهم (١٧) ٠

وأما نظام الرى فانه بفضل ادارة المماليك المختلة ظل نظام الرى كما كان فى زمن الفراعنة (١٨) ــ رى الحياض ــ فكانت مياه النيل لا تصل الى الأراضى الا مرة واحدة فى السنة (١٩) ــ وقت الفيضان ــ وقد أهملت مشروعـات الرى (٢٠) ولم يعن بشق الترع أو اقامـة الجسور أو تعهد الموجود منها بالرعاية والصيانة مما كان من نتيجته ضياع مياه النيل فى البحر مع شدة الحاجة اليها ولو أمكن حجـز هذه المياه لوقت الحاجـة وصرفها حسب أوقات الزراعة وحاجتها الى الماء لأمكن ادخال زراعات جديدة مما يزيد فى ثروة البلاد القومية ٠

لذلك لم يكن غريبا أن تكون من بين وسائل علاج الزراعة فى نظر علمـاء الحملة الفرنسية اضعاف سلطة طبقـة المماليـك وتعديل نظام الرى (٢١) ٠

وأيا ما كان الأمــر :

فبين اهمال الحاكم وقـلة حيلة المحكوم تضاءلت خصوبـة الأرض وعزت غلتها التى لم تخرج من حيث النوع عن الحبوب والكتان والقطن ومواد الصباغة والبصل وقصب السكر وبعض الخضر والفاكهة (٢٢) ٠ فحيث كانت الحكومة فى مصر لا تعمل على رفاهية الشعب ولا شاغل لها سوى ابتزاز المال منه كان الأفراد مجردين من الرغبة فى اصلاح الأرض التى كانت حيازتهم لها مزعزعـة غير ثابتة وزيادة انتاجها لا يعود عليهم بأية فائدة وان توفرت لديهم الرغبة عدموا القدرة على الاصلاح لأن عمال الحاكم كانوا عليهم مسلطين لا يتركون لهم الا ماتدعو الضرورة القصوى اليه ٠ وقد قامت فئة الملتزمين ــ وجلهم من المماليك ــ لتستأدى الضرائب والحقوق المفروضة على الفلاح وبذلك أصبحت تقاسم الحكومة فائض انتاج الأرض وعدد من الضرائب وتسخير الفلاحين ٠ وقامت بين الملتزم والفلاح صلات مبنية على السيطرة والتسلط والسخرة من جانب الملتزم الذى أصبح فى النهاية هو الحاكم والمتحـكم فى الأرض وزراعتها (٢٣) ، وهكذا أهملت الزراعة باهمال أدواتها وشقى الفـلاح الذى كان عليـه أن يتحمل نتيجة اهمال الادارة وظلمها فى وقت واحد الأمـر الذى استلفت نظر الأجانب فسجلوا ذلك فى مذكراتهم فنقرأ فى ملاحظات علماء الحملة عن أن الفلاح المصرى الذى يعيش حالة من القهر لا تنتهى متاعبه من ملاحقـة البكوات والضباط الا لتبدأ مع العربان وعندما يحصل هؤلاء على كفايتهم يتعرض لانتهابات وابتزازات جديدة من جانب البـكوات والكشاف تأتى لتسلبه ما قد يكون قد تبقى له وهكذا ، الأمر الذى يجعلك لا تراه الا باسطا يده مكررا عبارة : فضة ، فضة أى اعطنى بارة واحدة وهو لا يلجأ الى هذا

التسول المظهرى الا ليخدع مضطهديه خوفا من أن يرى نفسه وقد انتزع منه القليل الذى يملكه لهذا فانه يشهد العالم كله على فقره وعوزه ويرتدى من الملابس ما ينسجم مع الانطباع الذى يريد أن يحدثه فى مشاهده ٠ والسبب الذى هوى بالفلاح الى هذه الحالة فى رأى علماء الحملة الفرنسية هو تلك العبودية التى تضاءل فى ظلها قدر المصريين نتيجة السلوك المجافى لأصول الحكم والسياسة من جانب الملتزمين والسلطات الحاكمة والتى لا يمكن أن يكون لها نتائج أخرى غير هذه النتيجة السيئة التى توصل اليها أيضا بعض الباحثين الذين حاولوا عقد مقارنة بين حالة الفلاح المصرى آنئذ وحالة حليس – رقيق – الأرض فى أوربا فى العصور الوسطى فتبين لهم أن الأول كان يعيش عيشة أسوأ وأنكى من الثانى (٢٤) ٠ فبينما كان الثانى يؤدى لسيده ثلاث ضرائب فقط منها اثنتان نقديتان والثالثة هى السخرة كان الأول مطالبا باتاوات وضرائب تستنفد كل دخله أو تزيد ولا يحد من فرضها سوى طاقة الأرض وقدرته على الدفع (٢٥) ٠ وقد أحصى المسيو لانكريه Lancret منها سبع عشرة ضريبة (٢٦) ٠ هذا بالاضافة الى اتاوات حكام الأقاليم والاتاوة التى كان يؤديها صاغرا لبدو الصحراء – وهى أشد تلك الاتاوات – حتى ليتساءل المرء بأى حق تتقاضى حكومة أفدح الضرائب من أمتها وهى عاجزة عن ضمان الأمن لنفسها ولأفرادها ٠ وعليه فقد كان الفلاح لا يفلت من سخرة الا الى سخرة ولا من اتاوة الا لاتاوة ٠ واذ انعدمت الصلة الروحية بين الحاكم والمحكوم أصبح الحكام لاهم أهم الا جمع الثروة من اى طريق ولو بالجور والعسف واهمال المرافق العامة وأعمال الزراعة مما كان من نتيجته جفاف الترع وتلف الأراضى وتعطل الزراعة وضياع ثروة البلاد ٠

واذ أهمل الحكام شئون الأمن بل عبثوا هم به فلم يكن أحد يأمن على حياته أو ماله وانتشرت مناسر اللصوص وقطاع الطرق حتى ترك الزراعة كثير من الفلاحين وفروا من بلادهم من الشراقى والظلم (٢٧) واتضموا للعصابات اذا كانت أضمن عاقبة من العمل الشريف أو انتشروا فى المدينة بنسائهم وأولادهم يصيحون من الجوع ويأكلون ما يتساقط فى الطرق من قشور البطيخ وغيره فلا يجد الزبال شيئا يكنسه على حد قول الجبرتى واشتد بهم الحال حتى أكلوا الميت من الخيل والحمير (٢٨) ٠ واذا فتكت بالسكان الأمراض والأوبئة التى كانت تجتاح مئات الآلاف من الناس(٢٩) حتى أن نوبة واحدة من نوبات الطاعون أمكنها أن تقضى على ربع السكان (٣٠) ٠ كل ذلك والبلاد ليس فيها طب ولا أطباء والناس متروكون لرحمة الحلاقين والمنجمين (٣١) ٠

واذ فشا الجهل فى البلاد وانزوى العلم فكان الفلاح فى حالة يرثى

لها من الفاقة والجهل والزراعة فى تقهقر وتأخير بسبب عدم العناية بمرافقها (٣٢) وحرمانها من حكومة عادلة توطد الأمن وترعى الناس (٣٣).

واذا كان هذا هو حال أهم عناصر الانتاج الزراعى من أرض ورى وفلاح وادارة وأمن فلم يكن غريبا أن يجمع الباحثون على أن الزراعة كانت قد انحطت الى الدرك الأسفل وقت أن تسلمها محمد على وأن ذلك العهد كان أشقى عهد مر بالفلاح المصرى فى تاريخه الحديث (٣٤) .

ومما تقدم جميعه نستطيع أن ندرك مدى ما كانت تعانيه الزراعة فى مصر من مشكلات وعقبات لابد من زوالها حتى يسير الاقتصاد المصرى فى طريق التقدم والتطور وهذه المشكلات تتعلق بنواح رئيسية أهمها : أهل الزراعة ، علاقة الملكية ، عملية الزراعة ذاتها .

وبالجملة فان مصر كانت فى حاجة الى ثورة زراعية متعددة الجوانب تشمل الأرض والملكية وأسلوب الانتاج والفلاح (٣٥) ثورة تنفض عن كاهل الريف المصرى مخلفات العهود البائدة والقوى المستبدة به والمعطلة للتطور وذلك أسوة بما حدث فى أوربا منذ بدايات القرن السادس عشر (٣٦) . وقد حدثت هذه الثورة بالفعل خلال القرن التاسع عشر وبدأها محمد على كما سنرى .

٢ ــ الصناعة :

واذا كان هذا هو حال الزراعة فى مصر مع كونها أهم أنواع النشاط الاقتصادى والمورد الرئيسى لدخلها فليس بمستغرب اذن أن تكون الصناعة أسوأ حالا من الزراعة ، فلقد أثبتت الدراسات التى اهتمت بالصناعة فى مصر فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر أن هذا الرافد من روافد الاقتصاد المصرى كان يعيش وقتئذ أحلك أيامه (٣٧) وأنه قد بلغ من التدهور والتأخر والعجز قدرا أقعده عن ممارسة دوره الطبيعى فى الاقتصاد المصرى الذى ظل يمارسه لفترات طويلة (٣٨) ، فقد تعطل هذا المرفق أو كاد برغم أهميته وخطورة دوره ، مع أن من يدقق النظر فى مسيرة مصر عبر كل عصورها يلاحظ أن هناك وطيد صلة بين ازدهار الدولة فيها وتقدم نشاطها الصناعى ، ولا ندرى أى العاملين قد أحدث الآخر ، هل ازدهار الدولة هو الذى أحدث التقدم الصناعى أم العكس وان كنا نرجح أن كلا العاملين يؤثر فى الآخر ويتأثر به ، بدليل أنه لما ساءت أحوال البلاد فى العهد العثمانى بسبب اهمال الزراعة والتجارة واثقال كاهل السكان بمختلف الاتاوات والضرائب وفقدان الأمن وعدم الاهتمام بالجيش وانعدام الثقة بين الحكام والمحكومين وقلة رؤوس الأموال نتيجة انعزال مصر الحضارى والاقتصادى وانحطاط جميع أفرع الانتاج

وتدخل الحكومة فى نظم الطوائف الصناعيـة ــ أساس الصناعة وقتئذ ــ وبيعها لوظائف مشايخ الطوائف (٣٩) وانضمام كثير من رجال الحامية العثمانية الى هذه الطوائف واحتكارهم بعضها (٤٠) بالاضافـة الى ضيق السوق المصريـة ورداءة المواصلات (٤١) والمنافسة المتزايـدة من جانب البضائع الأوربية (٤٢) وما أبدته الأسر العثمانية من تفضيل للأولى (*) وكذلك انتقال مقـر الملك الى الآستانة وحالـة القلق المستمر التى عاشتها مصر آنذاك بسبب الثورات والحروب الداخلية والأزمات الماليـة الدائمة والغش والمجاعة وما الى ذلك من عوامل أو عثرات ، تأخرت الصناعة فى مصر وانقرضت حرف كثيرة ، وقد عبر عن ذلك كثير من الرحالة والمعاصرين من أمثال فولنى C. F. Volney الذى وصف الحالة التى وصلت اليها الصناعة فى هذه الفترة فقال ان ظاهرة الجهل كانت واضحة فى جميع الصناعات فى مصر وخاصة فى الفترة من عام ١٧٨٣ ــ ١٧٨٥ م فكان الجهل فى هذه البـلاد مثلما فى تركيا متفشيا فى جميع نواحى الحيـاة وخاصـة الفنون والصناعـة التى كانت فى أبسط مراحلها الأولى اللهم الا العمال الذين يعملون فى النجارة والحدادة وصناعـة البناء كانوا فى تقدم الى حد ما ، وقد نجد فى القاهرة ساعات ولكن يقوم بتصليحها رجال أوربيون أما الصياغـة فأصحابها أكثر مما فى أزمير وحلب ولكنهم على قسط كبير من الجهل وكان يوجد بارود للمدافـع ولكنه من نوع ردىء وتوجد معامل لتكرير السكر ولكن كان الانتاج رديئا أيضا والشىء الوحيد الذى كان يتقنه الصناع المصريون هو المنسوجات الحريرية وان كانت أقل اتقانـا وأغلى ثمنا من مثيـلاتها التى تصنع فى أوربـا (٤٣) • وكذلك دى مايبه De Maillet (٤٤) وعلماء الحملة الفرنسية شابرول (٤٥) Chabrol وجيرار Girard وغيرهم ممن ألبسوا الصناعة المصرية وقتئذ أبشع زداء وأظهروا سوءاتها وعثراتها ، وكان تأخر الصناعـة من عوامل تأخر الدولة •

على أننا يجب ألا نلقى بالتبعة كلها على العهد العثمانى ونظم حكمه متناسين أن هذا التدهور قد بدأ قبل دخول العثمانيين لمصر (*) •

فعلى حين يرى بعض المؤرخين الأوربيين أن العثمانيين قضوا على أكثر من خمسين مهنة (٤٧) فى مصر يذكر « ابن اياس » أن البطالة كانت هى سبب انقطاع هذه المهن (٤٨) • واذ تشير كثير من المراجع الى أن السلطان العثمانى « سليم » لم يترك القاهرة الا بعد أن اصطحب معه أمهر الصناع فى كثير من المهن لتزدهر عاصمة ملكه على حساب القاهرة تماما كما فعل « تيمور لنك » بعد غزوه لدمشق وحلب وأنقرة وتركز هذه المصادر على أهمية هذا العامل فى اضمحـلال الصناعة المصريـة لأن أسرار كثير من

الصناعات كانت خاضعة لاحتكار أسر معينة ولذلك لم يكن نقل مشايخ طائفة حرفية بالأمر الهين (٤٩) . تذكر مصادر غيرها أن الرحيل الى استانبول قد اقتصر على التجار الكبار وأصحاب الحانات وعمال البناء والبلاط والمهندسين والحجارين والنجارين وصانعى السيوف والسباكين وهذا التحويل لا يؤثر دائما فى الصناعة (٥٠) . وتؤكد مصادر غيرها عودة هؤلاء العمال فى الأعوام ١٥١٩ ، ١٥٢٠ م الى القاهرة بعد اتمام الأعمال الموكلة اليهم فى العاصمة العثمانية وخاصة بعد تولى « سليمان » الحكم(٥١) وقد عادوا جميعاً بلا استثناء ونالوا السماح بالعودة الى القاهرة (٥٢) .

كما يجب ألا ننسى ذلك الانهاك الاقتصادى العام الذى أصاب الشرق الأدنى بسبب الحروب والكوارث الطبيعية التى حلت به فى القرنين ١٤ ، ١٥ م ثم تحول الجانب الأكبر من تجارة الشرق الى طريق رأس الرجاء الصالح وتأثير ذلك على حرف الترفيه فى مصر بل وعلى أهمية القاهرة كمركز تجارى وصناعى (٥٣) .

وأيا ما كان الأمر فقد تخلفت الصناعة فى مصر برغم كل المقومات التى كان يمكنها أن تؤدى الى نمائها وازدهارها (٥٤) بسبب العوامل التى طرحها الباحثون وغيرها ولا نحمل الحكم العثمانى وحده المسئولية لأن عهده تميز باضطراب الأحوال وفقدان الأمن وأسرف جنوده فى السلب والنهب ولم تقم الادارة بواجبها الى غير ذلك من عوامل فما ذلك الا حلقة من حلقات عديدة تكاملت وتكاتفت مع بعضها لتشكل سلسلة ثقيلة طوقت عنق مصر من كل ناحية فانهكت اقتصادها وقيدت حركتها وحريتها وساهمت مع غيرها من حلقات سواء تلكم المتعلقة بالأنظمة السائدة فى مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والفكرية أو تلكم المتعلقة بأحوال العالم الذى كان يموج يومئذ بالحركة والحياة ويشهد انقلابات تقنية وفكرية ودستورية وقومية وتتعدد فيه الصراعات وتحتدم فى مجالات شتى مما كان من نتيجته ومحصلته تخلف الصناعة فى مصر .

ومن يطالع تقارير الرحالة التى كتبوها عن مصر فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر لا يرى سوى وصف لصناعات وحرف بدائية بسيطة يتولاها عدد قليل من العمال لتزويد السكان الذين بلغ بهم الفقر مبلغه بالضرورات الملحة من الغذاء والكساء والأدوات المنزلية ولم نقرأ فى كتابات أى منهم عن صناعات تحويلية تتطلب استخدام عدد أو آلات معقدة الصنع أو قوى محركة سوى القوى العضلية والمواشى (٥٥) . ويكاد يجمع هؤلاء الرحالة والمعاصرون (٥٦) على أن طرق الانتاج المستخدمة فى الصناعة فى مصر وقتذاك كانت بدائية الى أبعد حد وهذا يتلاءم بالطبع مع حجم السوق وضعف القوة الشرائية وصعوبة المواصلات ، الى غير ذلك من أسباب أدت

الى تأخرها فصناعة السكر مثلا كان الصانع فيها يعمل على آلات بدائية تديرها الثيران لمدة خمسة وعشرين يوما على التوالى لانتاج السكر من محصول لا يتجاوز فدانا واحدا من القصب وكذلك كانت صناعة الغزل والنسيج عتيقة بالية لم تتغير فى كثير أو قليل عما كان يمارسه قدماء المصريين (٥٧) فى وقت قلبت فيه المخترعات الحديثة صناعة الغزل والنسيج فى أوربا رأسا على عقب • وبينما كانت آلات عصر الزيوت فى مصر بدائية فى غالب الأحيان كانت معاصر أوربا تستخدم الآلات التى تدار بالقوى المحركة والوقود • وعلى الرغم من أن الأهالى فى مصر كانوا يجيدون استخدام الحركة بواسطة التروس فانهم لم يفكروا مطلقا فى استخدام القوة الطبيعية الممنوحة لهم وتحت تصرفهم وهى النيل (٥٨) وعلى ذلك ظلت المصانع المصرية لا تعرف من أصناف الوقود سوى قش الذرة والأرز وفضلات الحيوانات (٥٩) •

ومما يلفت النظر عند بحث أحوال الصناعة فى مصر فى نهاية القرن الثامن عشر اختفاء كثير من الأماكن التى كانت ذات شهرة واسعة فى العصور الوسطى مثل « تنيس » ، « شطا » و « دبيق » وغيرها فى صناعة النسيج كذلك اختفاء صناعة السفن الحربية وفقدان الاسكندرية أهميتها كمركز صناعى هام (٦٠) • كما يلاحظ أن المصانع كانت تعتمد اعتمادا يكاد يكون تاما على المواد الأولية التى تنتجها المناطق المتاخمة لها (٦١) . وأن حجم المنشآت الصناعية كان صغيرا والصناع فى كل منشأة ينتجون طبقا للمواصفات التى يضعها لهم التجار لذلك كان الدخل من الصناعات اليدوية التى تمارسها النساء والأطفال يشكل جزءا كبيرا من دخل الأسرة (٦٢) •

ومن يتأمل الخريطة التى وضعها علماء الحملة الفرنسية لمدينة القاهرة ير أن كل صناعة تركزت فى حى قائم بها ، فهناك أحياء للصاغة والبزازين والسروجية والحدادين والنحاسين والنجارين (٦٣) ••• الخ واذا علمنا أن المشتغلين بحرفة واحدة كانت تضمهم طائفة واحدة أمكن أن نلمس العلاقة بين هذا التركيز وبين نظام طوائف الحرف (٦٤) ، ولعل الولاة كانوا ينظرون بعين الرضا الى تجمع أرباب الحرفة الواحدة فى مكان واحد لأن ذلك يسهل لهم جباية الضرائب منهم والاتاوات (٦٥) •••

ومهما قيل عن فشل التجربة الصناعية التى قامت بها الحملة الفرنسية فى مصر بعد تحطيم أسطولها فى أبى قير وحرص الفرنسيين على حفظ أسرار الصناعة والاحتراس من انتقالها للمصريين وعدم اشراكهم فيها (٦٦) واشتراط « كونتيه Conte » خروج غير الفرنسيين من مصنع نسج الأقمشة الذى نيط به انشاؤه ، وتحطيم أدوات الصناعة جميعها

أو نقلها الى فرنسا (٦٧) عندما وافقت حكومة الجمهورية على ارجاع مصر الى السلطان العثماني فمما لا شك فيه أن هذه التجربة الصناعية كانت سابقة لعلها أوحت الى باشا مصر فيما بعد - محمد على - أن يكررها أو يعيدها على نطاق أوسع ولأهداف تتصل بسياسته الاقتصادية ومراميه (٦٨) ·

وعلى كل حال فقد كانت الصناعة فى مصر قبيل تولى « محمد على » فى حاجة الى ثورة جذرية تقتلع مفاسدها وتشمل أهدافها ووسائلها وطرائق انتاجها ، ثورة تحيى مواتها وتعيد اليها سابق مجدها وتربطها بالتطورات والانقلابات التقنية التى كان يموج بها العالم فى ذلك العصر من حول مصر ·

٣ - التجارة :

وكان طبيعيا أن تتدهور التجارة فى مصر بشقيها الداخلى والخارجى بتدهور أحوال الزراعة والصناعة فيها ·

فالتجارة الداخلية أهملت بعد أن قلت المقدرة الانتاجية والاستهلاكية وبالتالى قل حجم السوق (٦٩) فالحرفيون الذين ينتجون بعض الصناعات الأولية كالحصر والسلال والأوانى الفخارية والأدوات الخشبية يقومون ببيعها بأنفسهم فى الأسواق وذلك لأن تلك الصناعات لم تزدهر بالقدر الذى يشجع على وجود وسطاء يحترفون تجارتها فكان صانعها يجمع انتاجه اليومى أو الأسبوعى ويتوجه لبيعه فى سوق المدينة · والزراع كانوا يبيعون منتجاتهم الى المستهلكين بصورة مباشرة ويشترون احتياجاتهم التى اتسمت بالبساطة من الحرفيين الذين كانوا هم أيضا يشترون حاجاتهم من هؤلاء الفلاحين · فالتبادل فى الأسواق كان يتم غالبا دون وسطاء اى بين المنتجين أنفسهم (٧٠) · بعدما ران الضعف على أسواق الاستهلاك المحلية لما كانت تعانيه البلاد من انهيار عام أضعف تجارتها التى هى أنعكاس لحالة الانتاج والمقدرة الشرائية فلما قلا ضاقت دائرة التجارة ولم تعد هناك حاجة الى وسطاء نشيطين لربط مراكز الانتاج بأسواق الاستهلاك الضحلة (٧١) ·

ولأن السادة الاتراك والمماليك لم يتركوا للفلاح من حاصلات زراعته سوى ما يحفظ رمقه ويجعله قادرا على الاستمرار فى زراعة الأرض التى لم يكن له حق ملكيتها اضطر الفلاحون الى تطبيق مبدأ الاكتفاء الذاتى (٧٢) بمعنى أن تكفى القرية نفسها بنفسها فهى تستخدم طمى نيلها فى بناء أكواخها وتحصل من أشجار النخيل وغيرها على ما يلزمها من أخشاب

لمساكنها ووقودها وسواقيها وتغزل وتنسج أصواف أغنامها وأوبار ابلها لتصنع لباسها كما أن لها طاحونتها ونجارها وحدادها (٧٣) وهي ان لم تفعل ذلك فلن يفعله لها غيرها • لأنها راكدة مهملة مهددة بنوبات الطاعون التي تعصف بفلاحيها ممن يعانون سوء الادارة والضرائب وما الى ذلك من أمور هبطت بمستوى معيشتها ونشرت الفقر وضاءلت حاجيات أهلها الى درجة أصبح السكر فيها من الكماليات •

وبالاضافة الى ضعف الانتاج والاستهلاك فان الحكومة العثمانية — اذا صح أن تحمل اسم حكومة — كانت على ضعفها وجهلها تحب الاستبداد(٧٤) وهي مع عدم كفاءتها لم تكن راغبة في الاصلاح وليتها اكتفت بمساوىء حكومة المماليك المتعالية المحتكرة التي سبقتها وانما يبدو أن هذه المساوىء أعجبتها فراحت تضيف اليها أعباء جديدة تستهدف استنزاف مصر وثروتها الى اقصى درجة ممكنة (٧٥) ، في وقت أهملت فيه طريق المواصلات (٧٦) التي هي شريان التجارة الداخلية وعصب النقل البري ولولا اتصال البلاد طبيعيا بواسطة نهر النيل لتحولت مصر الى ولايات عدة مقطعة الأوصال ، وحتى المواصلات المائيه كانت عرضة الى التوقف في بعض الأحيان بسبب تراكم الطمي نتيجة الاهمال في عمليات تطهير الترع ، هذا مع كثرة الرسوم الداخلية المفروضة على المتاجر والسلع كالدخولية والعوائد النهرية التي أدت الى ارتفاع الأسعار وتضاؤل التبادل التجارى بين مقاطعات مصر المختلفة ومبادلة السلع داخل المدن والمناطق الزراعية (٧٧) • وقد تلاعب الولاة العثمانيون بالعملة لسحب رؤوس الأموال فكانوا يعمدون الى سحب العملات الذهبية والفضية واصدار عملات لا تتناسب قيمتها المعدنية مع سعرها الالزامى •

واذا كان سلاطين المماليك لم يفكروا في استثمار الأموال التي تكدست لديهم وانما أنفقوها على حياة الرفاهة والترف واقامة القصور والعمائر دون أى رغبة في تنمية موارد البلاد الانتاجية فان ولاة الدولة العثمانية قد نقلوا معهم الأموال التي جمعوها أثناء مدة ولايتهم الى الآستانة مما أدى الى افقار حالة البلاد الاقتصادية •

ومما لا شك فيه أن من بين العوامل التي وقفت حائلا دون ازدهار التجارة الداخلية عدم استقرار الأمن (٧٩) الذى له أوثق الصلات باطمئنان التاجر وازدياد حركة التعامل فقد نتج عن نظام الحكم العثمانى معارك طاحنة بين فئات الجند وتنازع على السلطة بينهم وبين الولاة والمماليك أدت في كثير من الأحيان الى نهب الأسواق والدكاكين (٨٠) • هذا فضلا عن عدوان العربان وقراصنة النيل مما جعل التجار يفضلون انتظار قافلة تجارية كبيرة للسير في حمايتها ونقل بضائعهم في كنف رجالها والا تعرضوا لقطاع الطرق واللصوص • وكانت محصلة هذه العوامل

جميعها أن تدهور النشاط التجارى فى داخل البلاد شأن كافة الأنشطة الاقتصادية الأخرى مما أضاف الى سوء الأحوال عاملا جديدا زاد فى انحطاط مستوى المعيشة للشعب المصرى لذلك كان أمرا عاديا أن نسمع عن فوضى النقد (٨١) واختلال المقاييس والمكاييل والموازين (٨٢) • ونتخيل معا سوقا تنقصه مقاييس القيمة والأمن فلا بد وأن يكون سوقا مختلا مضطربا تنعدم فيه الثقة التى هى أساس المعاملات ويطغى فيه الغش والتزوير وعدم الاستقرار (٨٣) • ونتخيل مجتمعا أهملت فيه الزراعة والصناعة والتجارة والادارة فلابد وأن يكون مجتمعا تنتشر فيه الأمراض الاجتماعية والاقتصادية والصحية لذلك تناقص عدد سكان مصر وأصبحوا لا يزيدون على المليونين ونصف بعد أن كانوا قرابة خمسة الملايين (٨٤) وهذا بطبعه يؤثر فى القوة والطاقة والقدرة الاقتصادية زراعة وصناعة وتجارة بيعا وشراء واستهلاكا (٨٥) •

وفى الوقت الذى كانت فيه التجارة الداخلية موغلة فى التدهور كانت **تجارة مصر الخارجية** تواصل الاحتضار وذلك بسبب تأخر الزراعة والصناعة وقيامهما على أساس الاكتفاء الذاتى مما أثر فى حجم الصادرات بصفة خاصة • كما أن انخفاض مستوى معيشة السكان نتيجة لضعف دخولهم أضعف قوتهم الشرائية فقلت الواردات • وقد سبب فرض الاتاوات الفادحة والغرامات الكبيرة على التجار الأجانب فى مصر وتعرض مخازنهم للنهب والسلب وانكماش التجارة الخارجية وتقليل حجمها كما كان لارتفاع الرسوم الجمركية التى كانت تفرض تبعا لجشع الحكام ومدى احتياجهم للمال (٨٦) علاوة على فساد النظام الادارى للجمارك وانتشار الرشوة والمحسوبية والفوضى الأثر السيىء على هذه التجارة وحركتها (٨٧) بالاضافة الى أن اهمال عمليات التطهير عند مصبى النيل أفسدت الملاحة فى الموانى المصرية (٨٨) • وكما كانت المواصلات الداخلية عقبة أمام التجارة الداخلية فانها واجهت أيضا التجارة الخارجية (٨٩) ، فالطريق ما بين الموانى الشرقية والنيل غير ممهد وترعة الاسكندرية طمرت فلم تعد صالحة للاستعمال بسبب الاهمال حتى تراكم فيها الطمى والرمل مما ألجأ التجار الى اتخاذ طريق الصحراء البحيرة المحفوف بالأخطار لوجود قبائل العربان أو استخدام فرع النيل الغربى حتى ميناء رشيد الذى لم يكن من السعة والصلاحية بالقدر الذى يجعله مستودعا مناسبا للسلع والبضائع • ولم يحاول أى من ولاة الدولة العثمانية الذين تتابعوا على حكم مصر تحسين الملاحة فى الموانى المصرية والسبب راجع الى قصر مدة الوالى من جهة وعدم الاهتمام بالاصلاحات طويلة المدى من جهة ثانية كما أنه راجع الى اعتبار موانى مصر خاضعة فى الاشراف للآستانة رأسا (٩٠) • كما أن الحكومة العثمانية بسياستها الخاطئة احتكرت الجزء القديم من ميناء الاسكندرية

وهو الجزء الصالح لرسو السفن وتبع ذلك أن اضطرت السفن الى الرسو خارج الميناء تحت رحمة العواصف والرياح مما يعرضها للمخاطر وليس أدل على الانهيار الذى أصاب الموانى المصريه فى العهد العثمانى من تحول ميناء الاسكندرية العظيم الى قرية لا يزيد سكانها عن ٨٠٠٠ر١٠ نسمة (٩١) واهمال ميناء دمياط ومرفأها الى الدرجة التى ترغم ربابنة السفن اللاجئة اليه الى أن يقطعوا حبالهم ويلجئوا الى قبرص أو الى عرض البحر عند هبوب أقل عاصفة فيه (٩٢) • على أن كل ما سبق من عقبات لم تحل دون قيام علاقات تجارية مع بعض دول العالم وان كانت علاقات غير نشطة وآخذه فى التناقص •

وأيا ما كان الأمر فلقد تأخرت التجارة المصرية بشقيها الداخلى والخارجى وتدهورت قبيل تولى « محمد على » ولم تحسن أحوالها حركة الاصلاح والتنظيم الحكومى الحديث الذى أخذت بهما الدولة العثمانية فى مطلع القرن ١٩ (٩٣) ولا مقترحات علماء الحملة الفرنسية أو نظمها المالية الجديدة (٩٤) من تعديل لنظم الضرائب وطرق جبايتها أو عمل ميزانية للحكومة بها أبواب للايرادات والمصروفات أو دراسة تنظيم الامكانات الزراعية والصناعية ومشروع توصيل البحرين (٩٥) وما الى ذلك من مقترحات •

وبعـــد :

فاذا كان لحوادث هذه الحقبة التاريخية من عبرة فهى أن اصلاح الحالة الاقتصادية فى مصر كان يقتضى التغيير الكلى للهيكل الاقتصادى اذ أنه بعد خروج الحملة الفرنسية ازدادت الحالة الاقتصادية سوءا بسبب أن مجهودات الحملة وان نبهت أذهان المصريين للتطورات الهامة التى وقعت فى أوربا ومهدت الطريق للتغيرات الكبيرة التى وقعت بعد ذلك فانها لم تستطع ادخال أى تجديد كبير فى حياة البلاد الاقتصادية يرفع عنها بعض أعبائها المالية بل العكس ازدادت الضرائب وفرضت الغرامات التى كان هدفها زيادة حصيلة الدولة من الايرادات لمواجهة النفقات المتزايدة ودفع مرتبات الجنود خوفا من ثورتهم • واستمرت الأمور على هذه الصورة الى أن تولى « محمد على » •

هـوامش

(١) يوسف نحاس ، الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية ، ص ١٦ ، مطبعة المقتطف والمقطم ، مصر ، ١٩٢٦ م ٠

(٢) على بركات (دكتور) ، تطور الملكية الزراعية فى مصر وأثره على الحركة السياسية ، ص ١٢ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٨ م ٠

(٣) راشد البراوى ، محمد حمزة عليش ، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، ص ٣٩ ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، ١٩٤٨ م ٠

(٤) محمد فهمى لهيطة (دكتور ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، ص ٢٠ ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، ١٩٤٤ م ٠

(٥) محمد عبد المنعم السيد الراقد ، الغزو العثمانى لمصر ـ رسالة ماجستير ـ ص ٣١٤ ، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ، ١٩٦٨م ٠

(★) وفى ذلك يقول الأستاذ شفيق غربال : « از وضع اعباء على الطوائف المنتجة من أهل الفلاحة والصناعة والتجارة انهكت قواها الحسية والمعنوية مما كان من نتيجته انصراف الناس الى شئونهم الخاصة وابتعادهم عن الشئون العامة ٠٠ » (راجع : محمد شفيق غربال ، محمد على الكبير ، ص ٤٨ ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٤٤ م) ٠

(٦) محمد فهمى لهيطة ، المرجع السابق ، ص ٤٦ ٠

(٧) Gibb & Bowen : Islamic Society and the West, Vol. 1. part II. p. 38 Oxford, 1957.

(٨) قانون نامة السلطانى ، ترجمة ، محفظة جارى ترتيبها ، دار الوثائق القومية التاريخية المصرية ، الفصل الرابع ، البند الرابع ، ص ٤٤ ، ٤٥ ٠

(٩) محمد عبد المنعم السيد الراقد ، المرجع السابق ، ص ٣١١ ٠

(١٠) الجبرتى ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، جـ ٧ ، ص ٢٧٦ ، مطبعة لجنة البيـان العربى ، القاهرة ، ١٩٦٧ م ٠

(١١) محمد عبد المنعم السيد الراقد ، نفسه ، ص ٣١١ ٠

(★) لم يكن دافعوها يعلمون مقدارها أو ميعاد دفعها وانما كان ذلك موكولا لتصرف جامعيها وكانت نفقات الجباية كثيرة جدا ٠

• هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٤٥، ، لهيطة ، المرجع السابق ، ص ٤٨ ٠

(١٢) مصطفى القونى ، تطور الاقتصاد فى العصر الحديث ، ص ٦ ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، ١٩٤٤ ٠

(١٣) ينسب الى نابليون قوله : « لا يوجد بلد في العالم للادارة فيه مالها في مصر من السلطان على الثروة » راجع يوسف نحاس ، الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية ص ٢ ، مطبعة المقتطف والمقطم ، القاهرة ، ١٩٢٦ ٠

(١٤) محمد عبد المنعم الشرقاوى ، مصطفى القونى ، جغرافية مصر الاقتصادية ، ص ٨٠ المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٣ م ٠

(١٥) السيد رجب حراز ، (دكتور) ، المدخل الى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثمانى الى الاحتلال البريطانى ، ص ٤١ ، دار الحملى للطباعة ، القاهرة ، ١٩٧٠ ٠

(١٦) أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، ص ١٦ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥١ ٠

(١٧) C. F. Volney, Voyage en Syrie et en Egypte, T. I, p. 137, 196. Paris, 1807.

(١٨) على لطفى ، (دكتور) ، التطور الاقتصادى : دراسة تحليلية لتاريخ أوربا الاقتصادى ص ١٨١ ، القاهرة ، طبعة ١٩٧٤ ٠

(١٩) مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادى ، المرجع السابق ، ص ١٠ ٠

(٢٠) Clot Bey, Aperçu Général sur L'Egypte, T.I.P. 468, Paris, 1940.

(٢١) راشد البراوى ، محمد حمزة عليش ، المرجع السابق ، ص ٣٩ ٠ وراجع أيضا : أمين مصطفى عفيفى ، المرجع السابق ، ص ١٦ ٠

(٢٢) أحمد نظمى عبد الحميد (دكتور) ، مبادىء فى الاقتصاد والتجارة ، جـ ٢ ، ص ٢٠٣ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٣ ، وراجع أيضا : أحمد الحتة (دكتور) ، تاريخ ، جـ٢ ، ص ٢٠٣ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٣ ، وراجع أيضا : أحمد الحته (دكتور) ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص ١٣ ، القاهرة ، ١٩٥٧ ٠

(*) قال نابليون : أن مضى عشرين سنة أخرى من ادارة شبيهة بادارة المماليك كفيلة بأن تخسر مصر ثلث الأراضى المنزرعة ــ ابان الاحتلال الفرنسى ــ (هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، ترجمة ، ص ٣٤٣ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٧م ٠

(٢٣) Poliak : Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and Lebanon 1250 - 1900, p. 36, London, 1939.

(٢٤) يوسف نحاس ، المرجع السابق ، ص ١٥ ٠

(٢٥) Gibb & Bowen, Ibid, V. I, p. 40.

(٢٦) يوسف نحاس ، المرجع السابق ، ص ٩٦ ٠

(٢٧) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٢ ، ص ٨٣ ، أخبار سنة ١١٩٨ هـ ٠

(٢٨) الجبرتى ، المرجع السابق ، ص ٨٤ ٠

(٢٩) محمد فهمى لهيطه ، المرجع السابق ، ص ٢١ ٠

(٣٠) محمد عبد المنعم السيد الراقد ، المرجع السابق ، ٤٣٩ ٠

(٣١) عبد الرحمن الرافعى ، مصر فى مواجهة الحملة الفرنسية ، ص ١١ ٠

(٣٢) حسين خلاف (دكتور) ، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، ص ٧ ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ١٩٦٢ م ٠

(٣٣) الأرشيف الأوربى ـ النمساوى ـ المحفظة ٢ مكاتبة بتاريخ ٢٥ يوليو ١٨٠٣ برقم ١٨ :

25 Iugli. 1803. No. 18. 181/c-e-e
C...Asserzioni degli Bey in Cairo present arrivo di Ali pascia in Alessandria.
e...Assansino del Defterdar in Cairo.

والوثيقة مودعة بدار الوثائق المصرية برقم ١٢٨٧٣ ·

وموقعة من شتورمر Sutrmer وتتحدث عن الضغط الذى تعرض له المصريون من القوات الألبانية فى القاهرة والاتفاق الذى تم مع طاهر باشا ·

(٣٤) يوسف نحاس ، المرجع السابق ، ص ١٧ ، ١٨ ·

(٣٥) راشد البراوى ، محمد حمزة عليش ، المرجع السابق ، ص ١٣ ·

(٣٦) حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ٨ ·

(٣٧) على لطفى ، المرجع السابق ، ص ١٨٦ ·

(٣٨) مصطفى القونى ، المرجع السابق ، ص ٣٣ ·

(٣٩) لهيطة ، المرجع السابق ، ص ٣١ ، القونى ، نفسه ، ص ٣٢ ·

(٤٠) محمد عبد المنعم السيد الراقد ، المرجع السابق ، ص ٣٤٧ ·

(٤١) أحمد نظمى عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ٢٠٤ ·

(٤٢) السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٥٢ ·

(★) بلغت اكثر من نصف مشتروات مصر من أوربا فى نهاية القرن الثامن عشر أقمشة وقدرت قيمتها بحوالى ١٦٢ مليون بارة راجع : ·

A. Raymond, Artisans et Commercants au Cairo au XIIle Siecle, T.I., p. 212.

(٤٣) C. F. Volney, Voyage en Syrie et en Egypte pendant les Annees, 1783, 84 et 85, T. I, p. 196, Paris, 1907.

(٤٤) الذى قال أن المصريين الآن لا يتقنون شيئا (راجع فى ذلك ، صلاح احمد هريدى الحرف والصناعات فى عهد محمد على ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الاسكندرية ، كلية الاداب ، قسم التاريخ ، ١٩٧٨ ، ص ١١٤) ·

(٤٥) يرى أنه لا شىء يخرج من المصانع المصرية بدقة أو عناية (راجع ، صلاح أحمد هريدى ، المرجع السابق ، ص ١١٤) ·

(٤٦) قال أن المصريين الآن (يقصد وقت الحملة الفرنسية) مثل الشعب الذى يخرج من الحالة الوحشية وأنهم لايمارسون غير الأعمال ذات الطابع الوقح حسب متطلباتهم الأولى · (راجع ، علماء الحملة الفرنسية ، وصف مصر ، المرجع السابق ، ص ٢٥٠) ·

(٤٧) Edward William Lane-The Manners and Cusims of Modern Egyptians (London, 1860), p. 315.

(٤٨) ابن اياس ، بدائع الزهور جـ ٥ ، طبعة استانبول ، عام ١٩٣٢ ، ص ٣٢٧ ·

(٤٩) محمد عبد المنعم السيد الراقد ، المرجع السابق ، ص ٣٤٣ ·

(٥٠) صلاح أحمد هريدى ، المرجع السابق ، ص ١١٦ ·

(٥١) ابن اياس ، المرجع السابق ، ص ٣٢٧ ·

(٥٢) A. Raymond, Op. Cit., T. I. p. 210.

(★) ومن يقرأ كتابات المقريزى عن مصر فى القرن الخامس عشر يرى أن التدهور فى مصر يرجع الى قرون سابقة على الحكم العثمانى لمصر • ولذلك ينسب الى العثمانيين أنهم لم يحاولوا من جانبهم وقف موجة التدهور التى أصابت كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية فى مصر •

(راجع فى ذلك محمد عبد المنعم السيد الراقد ، المرجع السابق ، ص ٣٩٦) •

(٥٣) صلاح أحمد هريدى ، المرجع السابق ، ص ١١٦

(٥٤) علماء الحملة الفرنسية ، وصف مصر ، المجلد الأول ، ص ٢٥١ ، ترجمة زهير الشايب ، مكتبة الخانجى بمصر ، ١٩٧٨ م •

(٥٥) على الجرتلى ، المرجع السابق ، ص ١٩ •

(٥٦) علماء الحملة الفرنسية ، وصف مصر ، المجلد الرابع ، ترجمة زهير الشايب ، ص ٢٤٢ •

(٥٧) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٢١ ، ٢٢ •

(٥٨) A. Raymond, Op. Cit., T. I, p. 208.

(٥٩) أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، المرجع السابق ، ص ١٧ •

(٦٠) راشد البراوى ، محمد حمزة عليش ، التطور الاقتصادى فى مصر العصر الحديث ، المرجع السابق ، ص ١٧ •

(٦١) Baer, Social history of modern Egypt, p. 103.

(٦٢) الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ١٩ •

(٦٣) علماء الحملة الفرنسية ، وصف مصر ، المرجع الأخير ، ص ٢٢٨ •

(٦٤) راشد البراوى عليش ، المرجع السابق ، ص ١٧ •

(٦٥) الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ١٩ •

(٦٦) مصطفى القونى ، المرجع السابق ، ص ٤١ •

(٦٧) محمد فؤاد شكرى ، عبد الله جاك منو وخروج الفرنسيين من مصر ، ص ٢٥٠ ، ٢٥٤ •

(٦٨) راشد البراوى ، عليش ، المرجع السابق ، ص ٤٠ •

(٦٩) حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى ، المرجع السابق ، ص ٧ •

(٧٠) لهيطة ، المرجع السابق ، ص ٣٦ •

(٧١) محمد عبد المنعم السيد الراقد ، المرجع السابق ، ص ٣٣٩ •

(٧٢) راشد البراوى ، عليش ، المرجع السابق ، ص ٢٣ •

(٧٣) علماء الحملة الفرنسين ، وصف مصر ، المرجع الأخير ، ص ٢٣٦ •

(٧٤) صالح ميخائيل ، تجارة مصر الخارجية ، ص ٦ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٧ م •

(٧٥) أمين مصطفى عفيفى ، المرجع السابق ، ص ١٢٦ •

(٧٦) البراوى ، عليش ، المرجع السابق ، ص ٢٥٥ •

(٧٧) محمد عبد العزيز عجيمه ، المرجع السابق ، ص ١٢٤ •

(٧٨) مصطفى القونى ، المرجع السابق ، ص ٣٢ ، السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٤٠ •

(٧٩) حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ٧ • وراجع أيضا : الجبرتى ، عجائب الاثار ، ج ٢ ص ٨٣ ، اخبار سنة ١١٩٨ هـ •

(٨٠) يوسف نحاس ، المرجع السابق ، ص ١٦ ·

(٨١) السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٤٠ ·

(٨٢) مصطفى القونى ، المرجع السابق ، ص ٢٢ ·

(٨٣) لهيطة ، المرجع السابق ، ص ٤٣ ·

(٨٤) قدر الرحالة فولني عدد السكان بـ ٠٠٠ر٣٠٠ر٢ نسمة في سنة ١٨٧٥ م · وتذكر بعض المصادر أن عدد سكان مصر انخفض من حوالى خمسة ملايين نسمة في أوائل أيام حكم العثمانيين الى ٥ر٢ مليون فى أواخر عهدهم نتيجة سوء الأحوال الصحية والاقتصادية (راجع فى ذلك : د· محمد عبد العزيز عجيمه ، دراسات فى التطور الاقتصادى ، ص ١١٧ ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٣ ، دار المعارف بمصر)

C. F. Volney, Ibid, T. I, p. 215.

(٨٥) محمد عبد المنعم السيد الراقد ، المرجع السابق ، ص ٢٥٥ ·

(٨٦) البراوى ، عليش ، المرجع السابق ، ص ٢٣ ·

(٨٧) على لطفى ، المرجع السابق ، ص ١٨٩ ·

Gibb & Bowen, Ibid, V. I. part, I, p. 300.

(٨٩) مصطفى على أحمد ، تاريخ التجارة الخارجية فى مصر ابان الحكم العثمانى ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاداب ، ١٩٧٢ ·

(٩٠) محمد عبد المنعم السيد ، المرجع السابق ، ص ٣٧٢ ·

(٩١) كيرك ، جورج ، موجز تاريخ الشرق الأوسط من ظهور الاسلام الى الوقت الحاضر ، ص ٩٣ ·

(٩٢) نقولا يوسف ، تاريخ دمياط منذ أقدم العصور الى الآن ، ص ٢٧٩ ·

(٩٣) Greasy, E. S. : History of the Ottoman Turks, V. II, p. 331 (London, 1856).

(٩٤) أحمد الحتة ، المرجع السابق ، ص ٣٩ ·

(٩٥) William Holt, Yates, the Modern History and Condition of Egypt, V. I, p. 325. (London, 1843).

(٩٦) محمد عبد العزيز عجيمة ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ ·

الفصل الأول

تطــوير البناء الاقتصادى وتطبيق نظام الاحتكار

١ ـ الغاء نظام الالتزام •

٢ ـ التغيير فى نظام حيازة الأرض •

٣ ـ وضع سياسة زراعية لمصر •

٤ ـ موقف محمد على من طوائف الحرف •

٥ ـ سياسة التصنيع •

٦ ـ بداية تطبيق نظام الاحتكار •

٧ ـ دوافع نظام الاحتكار •

٨ ـ أسلوب نظام الاحتكار •

الفصل الأول

تطوير البناء الاقتصادى وتطبيق نظـام الاحتـكار

لاحظ باشا مصر « محمد على » الذى كان يحلم باقامة دولة مستقلة فى مصر ، أن الأزمات المالية الحكومية فيها فى السنين الخمس الأولى من القرن التاسع عشر أدت الى فقدان الباشوات والبكوات لمركزهما وقتل ثالث بسبب عدم قدرتهم على دفع مرتبات الجند ، برغم وسائل العنف والقسوة التى اتبعوها فى جمع الضرائب وتحصيلها ، ففطن الى أن السبب فى فشل سياستهم المالية يرجـع الى أنها كانت تعنى بتحصيـل الضرائب دون العنايـة بمواردها (١) ، فرأى أن يغير الهيكل الاقتصادى القديم ــ مورد الضرائب ــ حتى لا يقع فيما وقعوا فيه ، لذلك كان أول ما فكر فيه هو :

١ ــ الغـاء نظام الالتزام :

وهو نظام قام فى مصر فى القرن السابع عشر بسبب ضعف الحكومة وعجزها عن تحصيل الضرائب مباشرة من الفلاحين فلجأت الى ما يسمى بـ «نظام الالتزام» (٢) ويتلخص هذا النظام فى أن الأراضى الزراعية قسمت مناطق تسمى كل منها « دائرة التزام » ثم قدرت الضرائب المفروضة عن كل دائرة ، وكانت الدائرة تتألف من عدة قرى (٣) ، وكان الالتزام يتم اما بطريـق الاتفاق بين الحكومة والملتزم على مقدار الضريبة واما بطريـق المزايدة ، والملتزم هو من يتعهد بتحصيل الضرائب للحكومة فى دائرته على أن يدفع ضرائب سنة مقدما ، وكان حق الالتزام يعطى لسنة واحدة أو لعدة سنوات ولكن بلغ من انحلال الادارة وتدهورها أن عجزت عن عقد المزاد السنوى لانتخاب أقدر الملتزمين على خدمة أغراضها ــ وهى جمـع أكبر كمية من المال من الأهالى ــ فأصبحت تعطى حق الالتزام لمدى الحياة(٤) على أن يـكون من حـق الملتزم أن يبيـع هذا الحـق لغيره بغسند اخطـار « الروزنامه » (*) وشيخ البلد واذا مات الملتزم نال التزامه أحد أبنائـه أو أسرتـه بعد أن يدفع للحكومة مبلغـا من المال ، وكان يحرر بالالتزام وثيقتان احداهما تحدد مساحة الالتزام وما عليه من مال وتسمى (تقسيط)،

والأخرى توجه لأهالى الناحية وتسمى (تمكين) وهى التى تلزم الأهالى بطاعة الملتزم • واذا لم يكن للملتزم ورثة أو اذا توقف عن دفع ثمن الالتزام عادت الأرض الى الحكومة أى أن حق حيازة الأرض كان دائما للحكومة • وكان الحاكم يمنح الملتزم قطعة من الأرض تسمى « الأوسية » يستغلها لنفسه ويسخر الفلاحين فى زراعتها ولا يدفع عنها ضريبة • كما كان يستبقى لنفسه جزءا من الضرائب التى يجبيها من الفلاحين ويعرف هذا الجزء باسم « الفائض » وكان الملتزم يحصل ما يشاء من الضرائب من الأهالى بسبب ضعف الحكومة وقلة الرقابة على تصرفه الاستبدادى الذى كان يهدف من الناحية النظرية الى زراعة الأرض وفلاحتها لينتفع بخيراتها الحكومة والملتزم والفلاح ولكن الذى حدث من الناحية العملية كان على عكس ذلك تماما فقد وضع الملتزمون نصب أعينهم أن يجمعوا لأنفسهم من الفلاحين أكبر قدر ممكن من الأموال فاشتطوا عليهم فى الضرائب وأرهقوهم فى زراعة الأواسى (٥) ـ وغير ذلك مما سيأتى بيانه :

فقد أشار الجبرتى الى ما كان يفعله الملتزمون بالفلاحين بشأن زراعة أرض الأوسية فقال بأنهم ـ أى الملتزمين ـ كانوا ينادون على الفلاحين ليلا للتبكير فى صباح اليوم التالى للعمل فى خدمة (الملتزم) فمن تخلف حتى بعذر أحضره الخفير أو المشد وسحبه من شنبه وأشبعه سبا وشتما وضربا وقد اعتاد الفلاحون ذلك حتى صاروا يرونه من اللازم الواجب (٦) •

وكان من الأمور الشائعة وقتئذ تعرض الفلاحين فى ظل هذا النظام لظلم جباة الضرائب وتعذيبهم وصار الملتزمون يتفننون فى ابتزاز الأموال من الفلاحين (٧) ويغالطونهم فى الضرائب الشىء الكثير خصوصا عند قبض المال فيغالطهم الصراف ويناكرهم وهم له أطوع من أستاذهم (٨) • وقد يدفعون هذه الضرائب أكثر من مرة لأنهم لايستطيعون مراجعة المحصلين ولا طلب الورد منهم حتى يكون حجة فى يدهم على السداد وقد يدفعون قدرا من المال يوازى الضريبة نفسها « هدية » للمحصلين أو تفرض ضرائب أخرى من المحصلين يأخذونها لأنفسهم وهى « حق الطريق » (٩) • وبالاضافة الى سلطة فرض الضرائب وتسخير الفلاحين للعمل فى أرض الأوسية كان للملتزم سلطات أخرى واسعة كنزع ملكية الأرض اذا تأخر الفلاح فى دفع ما عليها من اتاوات وعدم مغادرة الفلاح القرية الا باذن منه ولمدة محددة وله أن يعاقبه بالحبس والجلد بل والقتل (١٠) ، لذلك قاربت بل فاقت سلطة الملتزمين فى مصر سلطة السيد الاقطاعى فى القرون الوسطى (١١) • ويعقد بولياك Poliak مقارنة (١٢) طريفة بين حال العبد مع سيده الاقطاعى فى أوربا وحال الفلاح المصرى مع الملتزم فى عهد الالتزام يتضح منها أن حالة الأولى كانت أفضل بكثير من حالة الثانى ـ الفلاح المصرى ـ

بالنظر الى كثرة المتحكمين فيه من ناحية وكثرة الضرائب الواقعة عليه من ناحية ثانيـة مع تساوى الاثنان فى ضياع حقوقهما · ولذلك كان نظام الالتزام من أسوأ نظم تحصيل الضرائب اذ لا تراعى فيه قاعدة من أولى قواعد الضرائب وهى « الاقتصاد » بمعنى أن تكون نفقات تحصيل الضريبة أقل ما يمكن · وبمقتضى نظام الالتزام كان الفرق عظيما جدا بين ما يدفعه الفلاح فعلا وبين ما كان يدخل خزانة الحكومة نظرا لما كان يستبقيه الملتزم لنفسه وما كان يحصله الصراف من الفلاح أكثر مما يقدره الملتزم · وعلى العموم فقد كان هذا النظام فوضى وكان الفلاحون المصريون هم أول ضحايا هذه الفوضى (١٣) لذا وجدنا « أبا يوسف » يحذر « الرشيد » منه فيقول له ـ وقد كان يعرف بالتقبيل ـ « ·· ورأيت ألا تقبل شيئا من السواد ولا من غير السواد من البلاد فان المتقبل يظلم أهل الخراج ويقسو عليهم لعله يستفضل بعدما يتقبل به فضلا كثيرا » (١٤) ·

وهكذا أضر نظام الالتزام بالفلاح الذى كان مع الملتزم أذل من العبد المشترى (١٥) وتسبب فى وجود طبقة من الفلاحين المعدمين فى وقت كانت فيه مصر تعانى من تخلخل سكانى (١٦) · وكما أضر الالتزام بالفلاح أضر بالملتزم فكثيرا ما سمعنا عن ملتزمين نزعت منهم التزاماتهم اذا تصدى لهم من كان أكثر صولـة منهم أو قوة أو حظوة (١٧) · وأضر بالحكومة لقلة ما كان يصل الى خزانتها من أموال · وعليه :

فقد كان من الضرورى ازالـة هذا النظام لا لربط الأهالى بالدولـة وتصفيه نفوذ القوى الاجتماعية القديمـة فى الريف فحسب (١٨) وانما لما نتج عنه من فساد أدى الى فقر الجميع حكاما ومحكومين وتسبب فى وجود نوع من الحكومـة لا يمكنها أن تطهر ترعـة أو تصون جسرا (١٩) أو تنشىء قوة محاربة مطيعة تحمى السلطة التى كانت عرضه آنئذ للمنازعة من جانب المماليك والسلطنة العثمانية والانجليز على حد سواء · كان لابد من تصفية نظام الالتزام بشكله القديم بعدما أصبح قيـدا على الزراعـة وتحول الى تجارة ووراثة (٢٠) · واذ اشتدت حاجة الحكومة للمال وتضاءلت مقدرة المصريين على تدبيره لطول ما عانوا من ظلم واضطهاد واستغلال ولشدة ما قاست البلاد من اهمال واضطراب لجأ « محمد على » فى أول عهده بالحكم الى الطريقة المثلى لجمع ما هو فى حاجة اليه من مال فاقتنع العلماء (وهم فى ذلك الوقت زعماء البلاد المسموعو الكلمة) بضرورة فرض الضرائب التى تقتضيها الظروف (٢١) ودلته الخبرة التى اكتسبها فى شبابه كمحصل للضرائب الى مراجعة دفاتر الجباة السابقين فوجد أنهم اختلسوا مقادير كبيرة من المال فى فترة الاضطرابات التى لازمت الحملة الفرنسية وأعقبتها فألزمهم برد المال الذى ثبت اختلاسه · فاجتمع للوالى الجديـد من هذا

وذاك ما مكنه من أن يسد مطالب الحكم الملحة • ولكن فطنته البالغة دلته على أن الاعتماد على الادارة المالية بالحالة التى كانت عليها لا يمكن أن تسعفه بالمال الضرورى للقيام بأعباء الحكم وذلك لسببين هامين :

الأول : سوء نظام هذه الادارة بحيث كان ما يصل ليد الحاكم من المال لا يتناسب مع ما كان يجبى من الأهالى وهم الذين ينتجون الدخل الأهلى وهو المعين الأصلى للدخل الحكومى •

الثانى : أن هذا النظام المالى يقتضى أن يترك الحاكم رعيته تتبع ما تشاء من أساليب الانتاج والمتاجرة وقد لاحظ « محمد على » التاجر الحاذق ما كانت عليه طرق الانتاج بين الفلاحين والصناع من تأخر وما كانت تنطوى عليه من تضييع الأمر الذى ينجم عنه صغر الدخل الأهلى وبالتالى تفاهة المبلغ الذى يمكن أن يحصل عليه الحاكم دون أن يثير شعور الأهالى ضده •

ولذلك فكر فى ازالة هذه المساوىء قدر الاستطاعة بتعديل النظم التى أدت اليها •

أما الأمر الأول وهو سوء نظام الادارة المالية فقد عالجه « محمد على » بأن عدل أساسه وهو نظام الالتزام بحيث أصبح الملتزمون لا يزيدون على أن يكونوا موظفين لهم أجر معلوم مكلفين بتحصيل ضرائب معينة ويدفعون كل ما يحصلون للحكومة (٢٢) •

وتبرز طبيعة التاجر فى خلق « محمد على » فى هذا الميدان بأجلى معانيها فهو قد لاحظ أن الوضع القديم للملتزم يجعله فى مركز التاجر الذى يحصل على الالتزام مقاولة ويتكون ربحه من الفرق بين ما يحصله من الأهالى وما يدفعه للحكومة ومن الطبيعى أن يميل الملتزم فى هذه الحالة الى أن يغالى فيما يحصله وأن يقلل ما يدفعه ولما كان من الصعب على الوالى أن يقدر قيمة ما يستفيده الملتزم من هذا الوضع كما كان من الصعب عليه الاستغناء عن خدمات الملتزمين دفعة واحدة فقد عمد الى الحيلة فى معاملتهم فى أول الأمر • ومن يتابع خطوات الوالى فى هذا السبيل يلاحظ أنه لم يلغ نظام الالتزام دفعة واحدة وانما نجده : فى سنة ١٢٢٤ هـ / ١٨٠٩ م يقاسمهم فى الفائظ ويفرض مالا على الأوسيات (٢٣) • وفى سنة ١٢٢٦هـ/ ١٨١١ م يحدث ديوانا خاصا لمحاسبة الملتزمين وتلقى شكاوى الفلاحين ضدهم ثم التحقيق فيها وعين على رأس هذا الديوان ابنه ابراهيم الذى كان يتعنت مع الملتزمين مما أتى بطوائف الفلاحين أفواجا الى هذا الديوان يطلبون الملتزمين ويخاصمونهم (٢٤) • وفى سنة ١٨١١ م أيضا يصادر جميع حصص التزام أمراء المماليك (٢٥) ـ بعد مذبحة القلعة ـ وفى

سنة ١٨١٢ م/١٢٢٧ هـ يصادر الالتزامات الأخرى التى كانت من قبل فى حوزة أمراء الصعيد ويعتبرها خسائر حربية أو « المضبوط » (٢٦) وفى سنة ١٨١٤ م/١٢٢٩ هـ أصدر فرمانا بضبط جميع الالتزام لطرف الباشا ورفع أيدى الملتزمين عن التصرف — فى حصص التزامهم — على أن يأخذ الملتزم فائضه من الخزينة (٢٧) ، حتى أنه لما آن وقت حصاد تلك السنة والملتزمون ممنوعون عن ضم زرع وساياهم لم يستطع واحد منهم أن يحصد زراعته الى أن أذن لهم الكتخدا (*) وكتب لهم أوراقا بذلك فتوجهوا الى الفلاحين الذين تطاولوا عليهم بالألسنة فاذا دعى واحد منهم للشغل بأجرته عند الملتزم قال له : « أنظر غيرى أنا مشغول فى شغلى أنتم ايش بقالكم فى البلاد قد انقضت أيامكم احنا صرنا فلاحين الباشا » (٢٨) وفى نفس السنة ١٢٢٩ هـ/١٨١٤ م فتح باب صرف الفائض على أرباب حصص الالتزام (٢٩) .

هذا ولم تسفر ثورات (٣٠) الملتزمين ضد هذه الاجراءات عن شيء وذلك لسببين :

الأول : السياسة التى اتبعها « محمد على » بتأليب الفلاحين على الملتزمين ثم التدرج فى تنفيذ الغاء الالتزام والوعد والتسويف فى بحث شكاوى وطلبات الملتزمين (٣١) ومن ذلك أنه جمع المشايخ المتصدرين وخاطبهم فى ديوانه فى شهر شوال من السنة التالية ١٢٣٠ هـ بأنه يريد أن يفرج عن حصص الملتزمين ويترك لهم وساياهم يؤجرونها ويزرعونها لأنفسهم ويرتب نظاما لأجل راحة الناس وقد أمر الأفندية كتاب الروزنامه بتحرير دفاتر وأمهلهم اثنى عشر يوما يحررون فى ظرفها الدفاتر على الوجه المرضى فمن أراد من الملتزمين أن يتصرف فى حصته ويلتزم بخلاص ما تحرر عليه من الميرى لجهة الديوان من الفلاحين بموجب المساحة والقياس فلا مانع لدى الوالى والا أبقاها على طرف الميرى ويقبض فائظة الذى يقع عليه التحرير من الخزينة نقدا وعدا » (٣٢) ، على أن هذا الكلام كان من قبيل التحايل والمخادعة والسبب الذى حدا « محمد على » أن يتفوه به هو أن معظم حصص الالتزام آنئذ كانت بأيدى العساكر وعظمائهم وزوجاتهم (٣٣) ولذلك أعلن الباشا هذا الكلام فى ديوانه بمسمع منهم لتسكن حدتهم وتبرد حرارتهم الى أن يتم أمر تدبيره معهم (٣٤) ، وقبل أن يعلن « محمد على » عن نيته فى الغاء نظام الالتزام وتعويض الملتزمين طلب من هؤلاء الملتزمين بيانا بقيمة الفائض الذى يعود عليهم من مهنة الالتزام فداخلهم الريب من جهة نيات الحكومة وظنوا أن الغرض الذى يرمى اليه الوالى هو زيادة نصيب الحكومة من الأموال التى يجمعونها فتعمدوا الحط من قدر « الفائض »

الذى يتبقى لهم وخفضوه الى الحد الأدنى وسجل « محمد على » هذه المقادير عليهم ومنحتهم الحكومة الرواتب على أساس هذه التقديرات (٣٥) ٠

والسبب الثانى : الذى من أجله لم تسفر ثورات الملتزمين عن شىء هو أن قوة الملتزمين السياسية والعسكرية والاقتصادية فى مصر كانت قد انهارت تقريبا بفعل ما تلقته من ضربات متتالية بدءا بمعارك الحملة الفرنسية التى تكفلت بالقضاء على عدد كبير من المماليك ـ الذين يشكلون نصف ملتزمى مصر ـ (٣٦) ومرورا بسلسلة المعارك العسكرية التى شنها «محمد على» على البقية الباقية منهم فى الصعيد٠الى أن أجهز عليهم جميعا فى مذبحة القلعة عام ١٨١١ م فتلاشت قوتهم العسكرية والسياسية وعادت أراضيهم التى كانت تمثل ثلثى الأراضى المنزرعة للحكومة ولم يعد فى مصر من المماليك من يتحدى سلطة « محمد على » أو يقلق الريف (٣٧) ٠ أما عن الملتزمين من غير المماليك فقد أحدث الباشا سلسلة من الاجراءات استهدفت الاجهاز على ما تبقى لهم من قوة اقتصادية ففيما بين سنتى ١٢٢٣ هـ ، ١٢٢٥/١٨٠٨/١٨١٠م تمكن من مصادرة أراضى الملتزمين الذين عجزوا عن دفع ما عليهم من الضرائب المتراكمة (٣٨) ثم توالت الاجراءات والمراسيم ـ بعد مذبحة القلعة ـ التى جعلت قوتهم أثرا بعد عين ٠ فاذا أضفنا الى ذلك كراهية الفلاحين للملتزمين بسبب المعاملة السيئة التى كانوا يعاملونهم بها عرفنا السبب فى عدم جدوى ثورات الملتزمين وان ألقوا فيها بكل ثقلهم ، وكان يكفى ارسال تجريدة مسلحة من الحكومة للقضاء عليها ٠ ولما كانت هذه الثورات قد اشتد أوارها فى الصعيد فقد حرم ملتزموا الصعيد دون غيرهم من ميزة الفائض وانتزعت منهم أراضيهم بخلاف قرنائهم ملتزمى الوجه البحرى والجيزة الذين أذعنوا لأوامر الحكومة (٣٩)٠ فأبقيت أرض الوسية فى أيديهم على أن تؤول ملكيتها للدولة بعد موتهم ومنحوا كذلك رواتب تعادل أرباحهم السابقة من عملية الالتزام (٤٠) ٠

وبالجملة : فقد نزع الوالى ملكية جميع الملتزمين وبدأت الحكومة فى مسح أطيان كل ملكية بالفدان (٤١) فوجدت مساحتها على وجه العموم ضعف المساحة التى كانت فى سجلات المال فقررت ترتيب الخراج على هذه الزيادة ، وقد نشأ هذا الفرق من ابتداع « محمد على » لقصبة جديدة لقياس الفدان أقصر طولا بمقدار الربع تقريبا استخدمها فى مساحة الأراضى (٤٢) ٠

وبالغاء الالتزام أصبحت العلاقة بين الحكومة والفلاح علاقة مباشرة (٤٣) ٠

على أن الباشا حينما استحدث نظام العهدة بعد ذلك ـ لظروف سوف نناقشها فى مكانها ـ بأن عهد الى بعض الأعيان والمأمورين ورجال الجهادية أن يكون فى عهدتهم جباية ضرائب بلاد بكملها على أن يكونوا مسئولين عن الدفع من مالهم الخاص اذا لم يجبوها ـ لم يكن قد رجع الى نظام الالتزام (٤٤) كما تذكر بعض المصادر اذ لم يتمتع المتعهدون بما كان للملتزمين فى العصر السابق من امتيازات تمثلت فى الأواسى والسلطة على الأهالى التى أساءوا استخدامها كما رأينا هذا بالاضافة الى أن المتعهد ما كان فى استطاعته أن يجبى من الأهالى أكثر من الضرائب التى قررتها الحكومة ٠

واذا كانت هناك ثمة انتقادات وجهت الى الغاء نظام الالتزام سواء من المعاصرين للباشا أو المحدثين ممن قالوا بأن الغاء نظام الالتزام لا يعد اصلاحا لأنه لم يترتب عليه تغيير فى نظام ملكية الأرض (٤٥) «فمحمد على» بعد الغائه لم يعط الفلاح ملكية الأرض ولم يحترم ما كان موجودا منها قبل ذلك وانما ألغاها وجعل الأراضى الزراعية كلها ملكا للحكومة (٤٦) ، وبالتالى فان الفلاح المصرى لم تتحسن حالته أو وضعه عن ذى قبل وعلى ذلك فان هذا الاجراء لا يعد اصلاحا بل انه أبعد ما يكون عن الاصلاح(٤٧)٠ ولأهمية هذه الانتقادات ووجاهتها ولأنها تتعلق بمسألة حيازة الأرض أكثر من تعلقها بموضوع الغاء نظام الالتزام رأينا أن نناقشها فى المبحث الثانى من هذه الدراسة وهو الخاص بـ : « التغيير فى نظام حيازة الأرض » :

٢ ـ التغيير فى نظام حيازة الأرض :

فلما كان « محمد على » منذ توليه الحكم بحاجة مستمرة الى المال ، اذ كانت تواجهه مشكلات متعددة وخزانته فارغة والتجارة والصناعة فى مصر قد بلغت من الفقر ما بلغت ، نظر الى الأرض ينبوع الثروة الأول ان لم يكن الوحيد (٤٨) فوجد أن نظام حيازتها القائم لا يوفر له الموارد اللازمة فقرر اصلاحه أو تغييره فقد كان نظام الالتزام يتسبب فى تسرب الجزء الأكبر من الدخل الزراعى بعيدا عن الدولة الى جيوب أشباه الاقطاعيين من الملتزمين وكانت الأراضى المعفاة من الضرائب بأنواعها تحرم الدولة من الجزء الباقى (٤٩) ، ولهذا أخذ منذ ـ عام ١٨٠٩ ينحى الفئات التى وضعت أيديها على أراضى مصر وألغى نظام الالتزام ٠

ولكنه عندما بدأ فى مسح البلاد اعتبارا من عام ١٨١٣ (٥٠) ليعرف مساحتها بالتعيين وجد أن مساحة الأراضى الزراعية قد بلغت مليونين من الأفدنة من بينها أوقاف (*) تبلغ نحو ستمائة ألف فدان (٥١) أى نحو ثلث الأراضى الزراعة فى وقت كانت الأوقاف فيه لا تجبى منها ضرائب ولا تفرض عليها ضرائب (٥٢) فتململ « محمد على » من ذلك ولم يتركها

طليقة من كل ضريبة بل فرض عليها نصف ما كان يفرضه على غيرها من الأطيان (٥٣) ، وهنا ضج كل من له وظيفة فيها وذهب الكثيرون منهم الى العلماء وذهب هؤلاء اليه وقالوا له : « هذا يترتب عليه خراب المساجد فقال : « وأين المساجد العامرة ؟ من لم يرض بذلك يرفع يده وأنا أعمر المساجد المتخربة وأرتب ما يكفيها » (٥٤) • ولم يكتف « محمد على » بنصف الضريبة يفرضه بل فرض عليها الضريبة كاملة وصارت كغيرها على سواء ، ولما رفض أصحابها ذلك قام بالاستيلاء عليها (٥٥) •

وكما استولى الباشا على الأوقاف الأميرية استولى كذلك على الأوقاف الأهلية (٥٦) حيث قامت الحكومة فى ابريل ومايو ١٨١٤ بمراجعة سندات تلك الأراضى وأخذت ما ظهر من الزيادة فى أطيانها وقيدت ما بقى منها بعد ذلك باسم واضع اليد عليها وواقفها وزارعها وقررت عليها المال مثل ضريبة البلدة فان أثبتها صاحبها وكان عنده سند جديد بها (٥٧) تقيد له فى الروزنامة معاشا سنويا يعرف باسم الفايض ومقداره يساوى نصف أجرة رزقته أما اذا لم يكن لدى صاحب الرزقة سند بها أو كان السند قديما ولم يجدد فان الحكومة تستولى على الرزقة دون أن يعطى صاحبها معاشا (٥٨) • وقد أخذ « محمد على » على عاتقه الانفاق على المساجد وجهات البر الأخرى التى من أجلها أرصدت هذه الأطيان (٥٩) • وبذلك فان « محمد على » لم ينه الوقف كنظام وانما أدخل على أطيان الوقف تعديلات (٦٠) تتفق مع نظامه الاقتصادى وتنحى عنها ظلم المتولين لأمورها الذين لم يدفعوا لجهاتها ولا لمستحقيها ما هو مرتب ومقرر عليها من الزمن السابق وهو شىء قليل وانما كانوا يأخذون منها الآلاف من الأرادب ويضنون بدفع القدر اليسير لجهة وقفه ويكسرون السنة على السنة ، وبعضها مات أربابه وخربت جهاته ونسى أمره وبقى تحت يد من هو تحت يده من غير شىء أصلا (٦١) ، ولذلك قرر الوالى الاستيلاء عليها • وعلى ذلك فان خطوات الوالى فى مجال الحيازة يمكن اجمالها فى تحويل أطيان الالتزامات والأوقاف والرزق لجانب الميرى واضافتها على زمام نواحيها بالمال بعد ترتيب مرتبات شهرية وأواسى لأربابها مقابل رفع أيديهم عنها ومنعهم من بيع هذه الأواسى لغير الميرى والترخيص لهم فقط بايقافها أو وهبها أو افراغها الى ذويأتهم (٦٢) •

وبعد استيلاء الباشا على أراضى الأوقاف والرزق والغائه نظام الالتزام لم يكن من المتصور قيام أوقاف جديدة الا من أراضى الأوسية التى عوض الباشا بهم الملتزمين والتى اندفع أصحابها فى وقفها وذلك ما لم يرده « محمد على » وأراد ابطاله فنبهه بعض العلماء الى أن أبا حنيفة لا يرى لزوم الوقف أى يراه غير جائز ولذلك وجه الى مفتى الاسكندرية الشيخ الجزايرلى استفتاء كان جوابه عدم جواز الوقف (٦٣) •

ومما هو جدير بالملاحظة أن الباشا أخذ بعد ذلك يجرب أشكالا عديدة من حيازة الأرض كان الهدف منها جميعا زيادة دخله وتوفير التوازن لحكمه (٦٤) اذ أنعم على بعض المقربين من رجاله وكبار موظفيه وبعض شيوخ البلد (٦٥) والأجانب (٦٦) بأطيان الأبعادية وهي الأراضي التي كانت وقت المساحة اما غير مزروعة أو غير صالحة (٦٧)٠ونص في تقاسيط الروزنامه على أن تلك الأراضي « رزقه بلا مال » وعرف قسم من تلك الأراضي بالجفالك ، وهي مساحات واسعة من الأطيان استولى عليها الباشا لنفسه ولأفراد أسرته (٦٨) ٠

وحين استكملت سجلات المساحة واستبعدت منها أراضي الأبعاديات وسجلت بقية الأراضي وفرضت عليها ضريبة الميرى أو الخراج وزعت أطيان البلاد باستثناء أراضي الأوسية — على الفلاحين القادرين على الاستعمار والفلاحة (٦٩) ٠ اذ أعطى الباشا لكل فلاح عددا من الأفدنة يتناسب مع طاقته (٧٠) ، وأدخلت مساحة كل حصة والضريبة المستحقة عليها في السجلات المساحية ٠ ووفقا لما جرت عليه العادة منحت الحكومة مشايخ البلاد الأراضي المعروفة باسم مسموح المشايخ وذلك في مقابل الخدمات التي كانوا يؤدونها للحكومة ونفقات استضافة موظفي الحكومة الذين يمرون بالقرى أو ينزلون بها ٠ أما أعيان القرى الذين كانوا يضطلعون بمسئولية اطعام الفقراء والمسافرين فقد تلقوا منحا من الأراضي عرفت باسم مسموح المصاطب وقد أعفى هذان النوعان من أراضي المسموح من الضرائب (٧١) ٠

ومن الطريف أنه لم ينل موضوع حظه من الدراسة كما نال موضوع حيازة الأرض الزراعية في مصر في عصر محمد على الذى بعثه من مرقده على حد قول صاحب — محاضرات الوقف — وأحدث فيه انقلابا أو ثورة ذهب الباحثون في تحليلها مذاهب شتى :

فعلى حين راح فريق من الباحثين يصفه بأنه الاشتراكية الحكومية(٧٢) بعينها باعتبار أن الغاء الملكية هو المظهر الوحيد الذى تنفرد به الاشتراكية دون غيرها وأن الاشتراكية الزراعية تقضى بالغاء الملكية الفردية في الأراضي الزراعية وحدها فتصبح الأرض ملكا للدولة تؤجرها لمن يرغب من الزراع وتستولى على الريع الذى كان يستولى عليه الملاك فرادى (٧٣) ٠

راح فريق آخر يقول ان ما حدث ليس من الاشتراكية في شيء وانما هو احتكار للأرض لأن محمد على تملك الأرض واحتكرها اذ كان له عليها حق التصرف القانوني وحق الاستغلال في نفس الوقت (٧٤) ولم يعط هذا الحق لأحد سواه (٧٥) وانما حرم على الفلاحين بيعها أو شراءها أو التصرف فيها أو تأجيرها أو توريثها (٧٦) وما الى ذلك من حقوق الملكية وما كان الفلاح المصرى سوى عامل أو أجير في مزرعة محمد على (٧٧) ٠

وذهب فريق ثالث الى أن الأمر ليس احتكارا على الاطلاق وانما هو أمر طبيعي وضرورة تطلبتها ظروف مصر المحلية والدولية وقتئذ وبداية لتطبيق سياسة المذهب التجارى التى سبقتها اليها أوربا (٧٨) . ولم يقتصر الاهتمام على المؤرخين وحدهم فى دراسة موضوع حيازة الأرض الزراعية فى مصر بل شاركهم فيه علماء الاجتماع (٧٩) والقانون والدين (٨٠) . ويكاد ينعقد اجماع الباحثين على أن نظام ملكية الأرض الزراعية قد انعدم تماما فى مصر وظلت الأرض ملكا لمالك مصر قرابة أربعين قرنا قبل المسيح وثمانية عشر قرنا بعده وظل الأمر كذلك حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر (٨١) . وأيا ما كان الأمر :

فقد أحدث محمد على انقلابا هاما فى نظام حيازة الأراضى الزراعية فى مصر عندما استولى على الأطيان الزراعية وقام بتوزيعها على الفلاحين بعد أن ألغى نظام الالتزام واتصل اتصالا مباشرا بالفلاح الذى تحددت حقوقه فى الأطيان بشكل واضح فى لائحة الأطيان (٨٢) وخطا خطوة تمهيدية نحو التداول الحر فى هذه الأراضى فيما بعد . وباستيلاء « محمد على » على أطيان الرزق الموقوفة وعدم الغائها يكون قد قضى على حالة الفوضى فيها ونفذ فى نفس الوقت أغراض الوقف (٨٣) . كما أن الأراضى الواسعة التى أنعم بها على أفراد أسرته وبعض خاصته قد أوجدت الأساس لقيام الملكيات الكبيرة فى الأراضى الزراعية (٨٤) . وأصلحت أطيان كثيرة دخلت فى الزراعة مما زاد فى الثروة العامة (٨٥) .

أما الزعم بأن « محمد على » بالغائه نظام الالتزام لم يحترم القدر الموجود من الملكية (٨٦) فيعوزه الدليل لأنه لم يكن هناك أى قدر من هذه الملكية موجودا فى مصر آنئذ كما أجمعت كل الدراسات وانما كانت هناك حيازة وهناك فرق كبير بين الملكية والحيازة . أما أن الغاء نظام الالتزام مع عدم انشاء الملكية لا يعد اصلاحا على الاطلاق (٨٧) فلى عليه تعليق بسيط :

فهمت من معظم الدراسات التى تصدت لموضوع الملكية سواء كانت هذه الدراسات تاريخية أو قانونية أن الملكية تختلف عن الحيازة أو وضع اليد اختلافا جوهريا(٨٨)،وأن هناك فارقا كبيرا بين احتكار الدولة للأراض فى العهد العثمانى واحتكار الدولة للأرض فى عهد محمد على (٨٩) :

فى العهد الأول (العثمانى) : كان الاحتكار يتم للأرض بوصفها غرض تصرف وغرض انتفاع فى آن واحد ، وفى العهد الثانى (عهد محمد على) كان الاحتكار يتم للأرض بوصفها غرض تصرف فقط والأمران مختلفان تماما (٩٠) .فالدولة فى العهد العثمانى كانت تضع وسيطا بينها وبين الفلاح

المنتفع بالأرض هذا الوسيط هو الملتزم أما فى عهد « محمد على » فقد أصبح تعامل الفلاح مع الدولة مباشرة ، وهناك فرق كبير بين الحالتين • ففى الحالة الأولى كانت التغيرات السياسية وشكل الحكومة أو الادارة القائمة فى مصر لا تؤثر كثيرا بل اطلاقا فى ملكية الأرض بمعنى أنه لو تغير النظام السياسى فى مصر الى أى صورة أو حتى سقط هذا النظام كله فان نظام الالتزام يظل قائما كوحدة اقتصادية وانتاجية مستقرة بوسعها أن تتحمل صدمة كثير من الثورات السياسية (٩١) • أما وقد أزال محمد على هذا الحاجز أو الوسيط وهو الالتزام والملتزم وجعل كل الأراضى ملكا للدولة وأصبح التعامل يتم مباشرة بين الدولة والفلاح ، فمنذ هذه اللحظة فان التغيرات التى تطرأ على الدولة من قوة وضعف وأزمات مالية أو سياسية أو احتلال • وما الى ذلك صار من الممكن بل من اللازم أن تؤثر فى نظام ملكية الأرض وشكله وهذا ما حدث فعلا فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر (*) ، بحيث كان ما فعله « محمد على » يعتبر أساس الملكية الفردية للأرض الزراعية فى مصر وعليه فكيف لا يعتبر اسقاط نظام الالتزام اصلاحا على الاطلاق •

وبالجملة :

فإن ما أحدثه « محمد على » بنظام حيازة الأرض الزراعية فى مصر يعد انقلابا زراعيا (*) ، وكان هذا الانقلاب جزءا من سياسة أو ثورة زراعية سعى الى تحقيقها •

٣ ـ وضع سياسة زراعية (*) لمصر :

فبالنظر الى الظروف التى صاحبت ولاية « محمد على » فى مطلع القرن التاسع عشر نجد أنها أملت عليه سياسة زراعية واقتصادية كان عليه ألا يحيد عنها اذا ما أراد السلامة لشخصه ونظامه ومجمل هذه السياسة جمع أكبر قدر من المال من جهاز الزراعة مهما بلغ من تأخر وتدهور، كان هذا هو قدر « محمد على » وقدر الزراعة المصرية فى نفس الوقت •

كان على « محمد على » أن ينبت من الزراعة حاجته من المال لا بسببه الظروف المتناهية الصعوبة التى تحيط بنظامه من كل ناحية ولا لأن هذا القطاع كان فى أكثر الفترات سخيا معطاء فحسب وانما لانه لم يكن أمامه منفذ غير الزراعة بعد ما سدت فى وجهه وتعطلت بقية منافذ الاقتصاد المصرى الأخرى وأصابها ما أصابها ، وكان على الزراعة أن تفى بالمطلوب منها مع عجزها وسوء حالتها •

من هنا كان الإتفاق على ضرورة اصلاح الزراعة المصرية من جذورها . ولم يكن محمد على هو أول من فطن الى هذا العلاج فقد سبقه اليه علماء الحملة الفرنسية (**) ونابليون (٩٢) الذين لم تمكنهم ظروف مصر ابان حملتهم عليها من تنفيذ هذا العلاج وان حملت هذه الظروف نفسها — بعد خروج الحملة — المشرط وأعطته لمحمد على ليمارس مهمة الطبيب المنقذ ويعالج الزراعة المصرية من أوجاعها . فكان عليه ان يغير أساليبها البالية التى ورثها الفلاحون عن آبائهم وأجدادهم والتى تغل عائدا قليلا وتستلزم مجهودا كبيرا وان تمسكوا بها وفضلوها على غيرها ويقيم محلها الأساليب الحديثة التى تزيد الناتج وتقلل الجهد . ولما كان الفلاحون غير ملمين بأصول الزراعة الحديثة من ناحية ولا يجتهدون فى خدمة الأرض من ناحية ثانية فقد أتى بالمعلمين الماهرين من كل مكان (٩٣) وأصدر اللوائح والقوانين وأنشأ الأقلام والدواوين (٩٤) وأقام جهازا لمراقبة الفلاحين(٩٥) وقسم البلاد الى مأموريات وقرى وأخطاط(٩٦) وحدد الواجبات والمسئوليات لتصل الرعاية الى كل حقل وليؤدب كل مقصر سواء كان مأمورا أو فلاحا (٩٧) . ولم يكتف بكل ذلك بل كان يرسل فى بعض الأحيان برجال حرسه وخاصته ليتفقدوا الحقول والأخطاط ويكتبوا اليه التقارير والملاحظات (٩٨). ولم يجد غضاضة فى القيام بنفسه بزيارات تفتيشية للأقاليم مرة أو مرتين فى السنة فيعاين الأطيان والزروع ويراقب الأعمال الزراعية ويأمر بتنفيذ ما يتراءى له من سبل الاصلاح (٩٩) ويحث الفلاحين والحكام على الاجتهاد فى الزرعة (١٠٠) والعمل على تقدمها واذا رأى اهمالا أوقع العقاب بمن يستحقه جزاء له وعبرة لغيره (١٠١) ومن ذلك أنه أوجب على شيخ حصة أن يدفع لزراعها مقدار الفرق بين محصولها وبين ما تنتجه لو زرعت بما تصلح له لأن اهماله كان السبب فى زراعة أطيان بما لا يوافقها (١٠٢) ، ولما علم فى احدى رحلاته أن الأرض تضعف ويقل محصولها اذا أنتجت صنفا واحدا بعينه سنوات متتالية قرر تغيير نظام الزراعة بادئا بمديرية الغربية التى فيها من الأراضى المزروعة ما يعادل ربع وادى النيل فقسمها ثلاثة أقسام وأمر بأن يزرع القسم الأول حنطة والثانى ذرة والثالث برسيما أو خضروات ثم عمد الى الأرض التى أنتجت الحنطة فزرعها ذرة فى العام التالى وبرسيما فى العام الثالث حتى اذا جاء العام الرابع بدأت الدورة الزراعية من جديد . وهكذا نفذ الوالى فى لحظة نظام الدورة الزراعية الذى قضى رجال الشئون الزراعية فى فرنسا فى دراسته ما ينيف على نصف القرن (١٠٣) .

وقد اهتم « محمد على » بالتقاوى (١٠٤) والتخضير (١٠٥) لما لهما من أثر فعال فى مقدار المحصول وقيمته فاستورد التقاوى من البلاد الأجنبية لتحسين نوع الحاصلات الزراعية وكتب ذات مرة الى مفتشى الأقاليم البحرية

يقول : « سمعت تـأخير تحضير أراضي قسمي نبروه وكفـر الشيخ ٠٠ فيلزم القيـام بنفسك والتوجه اليهمـا وتوزيع المغـاونين بسائر جهاتهما واستعمال النبوت حتى يتم تحضير جميع الأراضي » (١٠٦) ، وأوجب على الخولى وهو الخبير في تجهيز الأرض ومعرفة ما اذا كانت قد استوفت حقها من الخدمة أم لا أن يعاينها ويخبر القائمام والمشايخ بملاحظاته عنها (١٠٧) وقد شاهد الباشا بنفسه ذات مرة الفلاحين وهم يضعون السماد لبعض المحاصيل ولا يضعونها لبعضها الآخـر فنهرهم وأرغمهم على تسميد كل المحصولات (١٠٨) ، وإذا أهمل الفلاح طريقة الحصاد أو تأخر عن الميعاد عاقبه على ذلك (١٠٩) ، وهكذا كان يتفقد « محمد على » حقوله كما يتفقد الأمير امارته والقائد جنده (١١٠) ٠

وقد يسأل سائل : لماذا كان الباشا يتدخل فى أدق تفصيلات الزراعة ويرهق نفسه بالتفتيش عليها كل حين بعد أن وزع المهام والمسئوليـات ؟ ولماذا كان يصر على أن يضرب الفلاح خمسة سياط والشيخ سوطا عن كل فدان تقص مقدار تقاويه عن المقـرر (١١١) مثلا ؟؟ ثم لماذا كان تكاسل الفلاح ومقاومته بل وتمرده على أساليب ونظم محمد على الحديثة وهو يعلم أنها في صالح الزراعة ؟؟ ٠٠

أما عن تدخله في أدق تفصيلات الزراعة وعرضه أصغر مشـكلاتها على مجلسه العالى (١١٢) فلحرصه على زيادة غلتها ، وأما تفتيشه بنفسه على النواحى بعد أن وزع المهام وحدد المسئوليات فلفقدانه الثقة فى جميع من حوله وان خفت هذه الظاهرة فى أواخر عهده (١١٣) ، وأما اصراره على ضرب الفلاح والشيخ وحتى المأمور أو الناظر أو حاكم الخط أو القائمام وتهديده لهم بأنه سيجمعهم وسط الحقل المهمل ويدفنهم فيه أحيـاء على رءوس الأشهاد (١١٤) ٠ فقد كان السبب راجعا الى ما أستقر فى ذهنه من أن الفلاحين عنده مصابون بعدم ادراك ما هو فى صالحهم وعليه أن يقوم بدور الطبيب ومن واجبه أن يصطنع الشدة اذا لم تسر الأمور فى مجراها الصحيح (١١٥) أو أن ذلك كان نوعا من التأديب لهم والتهذيب (١١٦) وخروجا بهم من حالـة الكسل التى يعانونها من جراء ما فرضـه البكوات المماليك عليهم فى العهـود السابقة من المظالم وأعمـال الاكراه والسخرة والضرائب الفادحة التى ساءت بسببها أحوالهم وجعلتهم اجتنابا لسلب ما عندهم يكتفون بزراعة مقادير قليلة من الحبوب والفول تقيم أودهم وبات من الضرورى أن يضربوا بالسياط ويساقوا الى العمل سوقا (١١٧) ٠ وان كان بوالكمت Boislecomte يرى أن الباشا نفسـه هو السبب فى تكاسل الفلاحين هذا وتمردهم على نظمه الزراعية لأنه كان يجب عليه أن يحبب العمل الى من يجبرهم عليه بأن يسمح لهم على الأقل بأن يجتنوا بعض

الربح وينعموا بشيء من اليسر تعويضا لهم عما يلقونه من نصب (١١٨) . ويذهب بورنسج Bowring الى نقيض ما يراه ذوو الشان فى مصر (*) — على حد قوله — فيقول : بأنه « لو صارت للفلاحين حقوق الملكية وأدخل على الادارة المالية شيء من التنسيق لاهتموا بمصالحهم » (١١٩) ، ونتفق مع بورنج Bowring وبوالكمت Boislecomte فيما يراه كل منهما لأنه اذا تحقق للفلاحين حقوق الملكية وعدلت الادارة المالية عن ظلمها لأصبحت مصالح الزراعة هى مصالحهم أما اذا لم يتحقق كلام بورنج ، بوالكمت فان مصالح الزراعة تكون مصالح الباشا وليست مصالح الفلاحين الذين لا يعود عليهم منها شيء سوى التعب والنصب فى ظل نظامه المالى والتضامنى (*) ولا مانع لديهم من التكاسل فيها بل والتمرد عليها ومقاومتها اذا أتيحت لهم الفرصة ولزم الأمر .

واذا كان الباشا قد اهتم بالأساليب الزراعية وبذل فيها من الجهد ما بذل فانه لم يغفل التعليم الزراعى ولا المعارف الزراعية . ففضلا عن جلبه الخبراء الزراعيين (١٢٠) وارسال البعوث الى أوربا وتأسيس مدرسة للزراعة (١٢١) واجراء التجارب الزراعية (١٢٢) أنشأ « محمد على » بالقرب من شبرا « عزبة » على الطراز الحديث لتكون نموذجا لما ينشأ من العزب (١٢٣) ، كما أمر بترجمة العديد من الكتب التى تتناول المسائل الزراعية (١٢٤) ولا يخفى ما لهذه الأمور من فوائد ، حتى الدعاية الزراعية نالت حظها فى السياسة الزراعية المصرية آنئذ (١٢٥) . هذا ولما كان للزروع آفاتها التى اذا تعرضت لها تلفت وضاعت جهود الفلاحين سدىء فقد كان من أهم الواجبات مكافحتها فى أول أمرها والقضاء عليها قبل أن يستفحل أمرها ، واذا كانت الآفات فى هذا العهد لا يمكن حصرها فلقد قوومت جميعها سواء كانت جرادا (١٢٦) أو فئرانا (١٢٧) أو ديدانا (١٢٨) أو طيورا أو خنازير (١٢٩) أو ما الى ذلك .

واذ ظفر الكيف فى الزراعة باهتمامات كان ما سبق بعضا منها فان الكم وماله من تأثير وثقل فى موازين العائد والربح كان ولابد أن يحظى بالرعاية والعناية خاصة بعد أن قسمت السنة الزراعية الى أقسام ثلاثة — شتوية ، صيفية ، خريفية — وصار الباشا يحدد بنفسه كل سنة مساحة الحاصلات وترتيبها (١٣٠) ويولى كلا منها من الاهتمام ما يستحق فزاد الانتاج الزراعى نظرا لزيادة الأراضى المزروعة وتحسين طرق الرى والعناية بالأساليب الزراعية ومساعدة الحكومة للمزارعين غير المقتدرين بالآلات الزراعية وآلات الرى والحيوانات والتقاوى والسلف المالية وغيرها ، وكذلك حث الفلاحين على بذل أقصى جهودهم فى العمل الزراعى (١٣١) ، فمن يوازن انتاج مصر فى سنة ١٨٣٤ م مثلا بما كانت تنتجه ابان حكم المماليك

يرى أنه زاد زيادة عظيمة (١٣٢) ، ويكفي أن نعلم أن « محمد علي » أزاد بمحصول القطن وحده في سنة ١٨٣٣ م أكثر من سدس قيمة الانتاج السنوي لمصر (١٣٣) .

وكما زاد الباشا انتاج حاصلات الحقل اهتم كذلك بغرس الأشجار (١٣٤) بأنواعها المختلفة وكذلك فلاحة البساتين (١٣٥) .

وفي كل هذه الزراعات حرص الباشا على تقليل نفقات الانتاج باعتبار أنه كلما قلت تكلفة المحصول زادت فرصته في الربح وقدرته على تحمل الظروف المختلفة في الأسواق (١٣٦) .

ولئن كان للباشا من فضل على الزراعة المصرية فان أبرز مظاهر هذا الفضل هو المتصل بنظام الري (١٣٧) ، فان نظام الري الفاسد الذي كان متبعا في مصر أدى الى ضياع معظم مياه النيل في البحر دون الاستفادة منها في زراعة الأرض (١٣٨) في وقت كان فيه الصراع دائما بين الصحراء والأرض الزراعية في كثير من جهات الدلتا وتلتهم الصحراء في كل عام كثيرا من هذه الأراضي (١٣٩) الأمر الذي قلل قدر الحاصلات وأنواعها فلم يكن يزرع سوى الشريط الضيق المجاور لمجرى النهر وقد تأتي الفيضانات غزيرة فتغرق محصولاته وقد تشح فتشرق الأرض وتحدث المجاعات (١٤٠) .

لذلك كان أول ما فكر فيه « محمد علي » بعد مساحة الأرض الزراعية هو اعادة حساباته مع النيل وطريقة ري الحياض (*) التي كانت كلها عيوبا باستثناء عدم اجهاد الأرض . ومنشآت الري في عهد الباشا تعتبر من أهم أعماله على الاطلاق وقد افاض الجبرتي ولينان Linant والرافعي ومانجان Mengin وغيرهم ممن تصدى للتأريخ لمصر في القرن التاسع عشر في تبيان تلك الأعمال التي بدأها الباشا بسد ترعة الفرعونية التي ذكرها الجبرتي في حوادث سنة ١٢٢١ هـ / ١٨٠٦ م وذكر تمامها في حوادث سنة ١٢٢٤ هـ / ١٨٠٩ م ، ثم أعقبها بفتح ترعة المحمودية التي انتهى الحفر فيها سنة ١٢٣٥ هـ / ١٨١٩ م (١٤١) هذا بالاضافة الى الترع الأخرى التي حفرها في مختلف المديريات وعني بتطهيرها وصيانتها من أمثال ترعة المحمودية والخطاطبة والبوهية والباجورية وبردين وغيرها (١٤٢) ، والجسور التي أقامها على شاطيء النيل من جبل السلسلة الى البحر المتوسط لمنع طغيان المياه على ضفتيه .

وكذلك القناطر العديدة التي أنشأها على الترع لضبط مياهها تيسيرا للانتفاع بالري منها وأهمها القنطرة الكبرى ذات العيون التسع على بحر مويس وغيرها ، وقد توج أعماله هذه بوضعه أساس القناطر الخيرية (١٤٣) وان لم تتم في عهده فقد استطاع بما بذله من جهد في ميدان الري أن

بحول كل أراضي الوجه البحري الى نظام الري الدائم (*) بعد أن كان لا يزرع فيها الا الشتوي شأنها شأن أراضي الوجه القبلي ولا يزرع الصيفي الا على شواطىء النيل نفسه والترع القليلة المنشقة منه ، فوفر المياه للري في معظم السنة وصارت الترع تروى كثيرا من الأراضي في غير أوقات الفيضان ولا سيما بعد اقامة القناطر عليها (١٤٤) . وقد أثر ذلك بالطبع في الثروة النباتية وحاصلات الحقل بالدرجة الأولى كما وكيفا مما كان له كبير أثر في زيادة موارد الزراعة التى أصبحت مستوعبة لكثير من الزراعات التى لم تكن منتشرة في مصر قبل ذلك كالحاصلات النقدية وغيرها التى كان للباشا فضل ادخال زراعتها وان كان قد احتكر معظمها (١٤٥) كما سيأتى بيانه في مكانه .

هذا ومن يتأمل مساحة الأرض المنزرعة بعد هذه الجهود التى بذلت في ميدان الري يجد أنها قد زادت مرتين : مرة عندما غمرت مياه النيل مساحات جديدة من الأرض لم تكن تصل اليها المياه بفضل الترع الجديدة والقنوات والقناطر والجسور فنبتت فيها الخضرة ومرة عندما حولت هذه المنشآت نظام الري طريقة الحياض الى طريقة الري الدائم وما ترتب على الأخيرة من امكانية زراعة الأرض ثلاث مرات في السنة وما نتج عن ذلك من مضاعفة المحصولات فكأن المساحة المزروعة قد زادت مرة ثانية (١٤٦) ولا يخفى ما لأثر هذه الزيادة على الاقتصاد المصري .

واذا كانت هذه المآثر في ميدان الري تسجل للباشا فانه يسجل عليه بجوارها وسائل تنفيذها التى أقل ما يقال فيها أنها غير انسانية (*).

وأيا ما كان الأمر : فقد حمل « محمد على » لواء النهضة الزراعية الحديثة في مصر ولم تكن هذه النهضة تشمل تحسين ما كان موجودا منها فحسب بل جدد في أساليبها وأدخل عليها الغلات الجديدة (١٤٧) وأقام حقول التجارب في المناطق المختلفة حتى إذا ما نجحت التجربة توسع في نشرها وتعميمها فأنتج بذلك الانتاج الزراعي الكبير (١٤٨) بعد أن أتى بالبذور المختلفة والخبراء من كل مكان في العالم وزرع أيضا الغابات لسد حاجة البلاد بالأخشاب بعد أن ظل لعدة سنوات يستوردها من الأناضول وغيرها (١٤٩) وكان يرغب رغبة صادقة في أن يدخل في مصر كل ما يراه هاما ولازما من أنواع النباتات أو الحيوانات وكان كلما فتح قطرا أتى منه بما يخدم الزراعة في مصر . فاذا كان القرن الثامن عشر لم يعرف سياسة زراعية خاصة بزيادة الانتاج الزراعي في مصر وانما عرف الوسائل التى تستنزف بها الحكومات من الفلاحين كل ما تصل اليه أيديهم من ثروة . واذا كانت الزراعة قبل عصر « محمد على » قد درجت على الأساليب القديمة العتيقة وكانت زراعة حوضية تخضع لفيضان النيل وانخفاضه وتستعمل

فيه الأساليب البدائية البسيطة والآلات الأولية فلقد كان « محمد على » أول من فكر في سياسة زيادة الانتاج الزراعي وخطط لها : فقد عمل على زيادة المساحة المزروعة ، وعمل على زيادة خصوبة التربة وعمل على اتباع فنون الزراعة الحديثة من محاربة الآفات واجراء الأبحاث والتجارب وتحسين طرق الزراعة لأن الفن الزراعى فى نظره لا يشمل استنبات البذور الجديدة فحسب وانما يدخل فيه اختيار الأسمدة التى تلزم كل نبات وتحتاج اليها كل تربة واختيار التربة التى تجود فيها البذور وتنظيم الدورات واصلاح الأرض اذا ما ضعفت ·

كل ذلك أدى الى تنويع الغلات الزراعية المصرية وجودتها وفى نفس الوقت لم يجهد الأرض وزاد في الانتاج وقلل من نفقاته مما أتاح لهذه الغلات فرصة منافسة مثيلاتها في السوق العالمية ···

كانت هذه نظرة سريعة الى سياسة محمد على الزراعية التى كان من بين أهدافها الارتقاء بالزراعة المصرية كما وكيفا الى أقصى حد وذلك لتحقيق أكبر عائد ممكن من المال فضلا عن توفير أقوات جنده ورعيته ، وبعد أن حققت هذه السياسة مراميها أو كادت راح الباشا يفرغ نتائجها في قالب من الاحتكار (١٥٠) لنا معه عود فى مكانه من هذه الدراسة · هذا عن سياسة محمد على الزراعية أما عن سياسته الصناعية فانها تتضح من :

٤ ـ موقف محمد على من طوائف الحرف :

اذ تلقت هذه الطوائف (*) فى عهد الباشا ضربة شديدة شلت حركتها وكادت أن تقضى عليها باستثناء بعض الحرف الصغيرة التى قاومت عوامل الفناء كصناعة النجارين والعقادين والنحاسين (١٥١) هذه الضربة تمثلت في تطبيقه لنظام الاحتكار الصناعى وادخاله الصناعات الحديثة والمصنع الكبير في وقت اشتدت فيه منافسة المنتجات الأجنبية وبيان ذلك :

أولا : أن الحكومة طبقا لنظام الاحتكار حرمت بيع وشراء السلع الصناعية الا بمعرفتها فتحكمت بذلك في السوق وأصبح تحت رحمتها بيعا وشراء وحرمت المنتج والمستهلك فى آن واحد من الاستفادة من مزايا المنافسة في السوق يتضح ذلك من الأمر الصادر الى كاشف الغربية بمنع بيع وشراء قماش القطن والصوف وخيط الكتان وخيط الصوف والقطن البرانى وتأديب كل من يجترئ على بيعه وشرائه بالضرب الشديد (١٥٢)·

ثانيا : أن الحكومة لم تكتف باحتكار سوق المنتجات الصناعية فقط بل احتكرت معه المواد الأولية بيعا وشراء وكانت هي التى تشترى وتبيع المادة الخام لكل صناعة بالسعر الذى تحدده ، كما حدث عندما قرر المجلس

العالى شراء القصب اللازم لمصانع الميرى فى سنة ١٢٤٦ هـ / ١٨٣١ م من مزارع قسم الشباسات بأسعار حددها المجلس العالى وهى ٦٣ قرشا للصنف العالى ، ٢٦ قرشا وعشر بارات للصنف المتوسط ، ٤٩ قرشا ونصف للصنف الدون وألزم الفلاح بذلك السعر وأن لا يبيع قصبه لأحد غير الحكومة (١٥٣) .

ثالثا : أن الحكومة تدخلت فى مواصفات الصناعات الصغيرة وقامت بتحديد معدل الانتاج من كل صنف وكميته والوقت الذى ينتج فيه وجازت من لا يلتزم بذلك كما يتضح من نصوص السياستنامه (*) التى وضعت لكل صناعة معدلات يصير التشغيل بموجبها ، فالأقمشة على سبيل المثال يجب على حضرة المدير التأكيد على نظار المبايض ومعلم صناعتها بأن يكون التشغيل طبقا لها فى الوزن والطول والعرض وملو القماش ، وكانت الحكومة هى التى تحدد مقدار الغزل الذى ينتج من رطل القطن ومقدار النيلة اللازمة لصباغة المتر من القماش ، وتوزع البذور على معاصر الزيوت لتعصر حسب المعدل المفروض (١٥٤) ، وتضع معدلا لصناعه السكر لا يصح الخروج عنه (١٥٥) وهكذا ، كما أن مقطوعية الشهر القادم لكل صناعة تتوزع على الصناع فى اليوم الخامس والعشرين من الشهر الحالى كى يجهزوها وينتهوا من تشغيله قبل اليوم الخامس والعشرين من الشهر القادم التى هى مقطوعيته وهكذا شهرى ، ويجب على وكلاء كل صناعة ان يشتغل كل منهم بالمرور على صناعات البلد الموكل عليها ليلا ونهارا ، واذا عاين اهمال أحد الصناع عليه أن ينبه عنه شيخه ، واذا لم يحصل همة من المشايخ يخبر القائمقام ، كما يجب عليه أن يخبر ناظر الصناعة عما يراه من الاهمال والتأخير كل يوم ليجرى عمل اللازم (١٥٦) .

على أن الحكومة التى تدخلت فى دقائق هذه الصناعات الصغيرة حرصا منها على هذه الصناعات وانتاجها قد قتلت دون أن تدرى فى نفوس القائمين بها روح الابتكار والتجديد والتطوير لهذه الصناعات ، وهذا أمر ليس باليسير (١٥٧) .

رابعا : حظرت الحكومة على افراد طوائف كل حرفة عدم الاشتغال لغير الحكومة ولو لخاصة أنفسهم (١٥٨) ، وكذلت عمدت الى تجميع أصحاب كل حرفة فى مكان واحد بباب واحد — أحيانا — يخرجون منه رغبة منها فى ضبط الانتاج البرانى وعدم اشتغال أفراد الحرف لأحد سواها كما حدث مع أصحاب الأنوال وصناع النشوق (١٥٩م) وغيرهم ، على أن هذه الاجراءات وان لم تنجح الحكومة فى احكام تطبيقها فلقد كان من نتائجها أن أحس أفراد كل حرفة بفقدان حريتهم مما كان له أثر سىء على نظام طوائف الحرف ككل .

خامسا : قامت الحكومة بانشاء المصانع الكبيرة لخدمة الجيش والأسطول واستخدمت فيها أعدادا ضخمة من أعضاء الطوائف مما أدى الى هدم جانب كبير من البناء البشرى للطوائف (١٦٠) ٠

سادسا : أنه لما كان الاستخدام للصناع من جانب الحكومة يتم بصورة تعسفية واجبارية (١٦١) فى أغلب الاحيان ويعانى أصحاب الحرف بمقتضاه من الاضطهاد والتلاعب فى أجورهم وسوء المعاملة فى المصانع فقد ترتب عليه هروب كثير من هؤلاء الصناع الى الريف تاركين طوائفهم (١٦٢)، ومن أمثلة ذلك هروب كثير من النساجين والصباغين الذين يعملون بمصنع المنصورة كما جاء بالمذكرة الصادرة من ألمعية الى الكاشف عثمان ناظر المنصورة وفرار ٢٩٨ نفرا من فابريقة المحلة كما جاء بتقرير معاون بحر شبين الى محمد على (١٦٤) ٠

سابعا : أن الحكومة حين عمدت فى أحيان كثيرة الى جمع الأطفال والصبيان من القرى والأحياء الوطنية بالمدن وادخالهم عنوة فى بعض المصانع للتدريب على العمل بالصناعات الكبيرة (١٦٥) فانها بذلك تكون قد عملت على تقويض نظام الصبية وهو الأساس الذى يقوم عليه نظام الطوائف ويضمن استمراره (١٦٦) ٠

ثامنا : أن الحكومة كانت لاتكتفى فى أحيان كثيرة بنزع المعامل من يد أصحابها كما فعلت فى صناعة الخيش والقصب والتلى (١٦٧) وصناعة الحرير (١٦٨) والسكر (١٦٩) والحصر (١٧٠) وتقطير ماء الورد وخل الورد (١٧١) وتفريخ الدجاج (١٧٢) ومعامل النيلة (١٧٣) ومعاصر الزيوت (١٧٤) ومدقات الأرز وانما كانت تطالبهم باتاوات وضرائب لاقدرة لهم على تحملها كما يتضح من عريضة المدعو محمد أبو ناصر التى يذكر فيها أن الميرى أخذ منه ستة عشر مدقا للأرز بدمياط وعلاوة على ذلك يطالبونه بدفع مبلغ أحد عشر ألف ريال (١٧٥) ٠

هكذا كان موقف « محمد على » من طوائف الحرف ، وهو موقف اتسم بالشدة وتميز بالرقابة ومشاركة الدولة لهؤلاء الحرفيين فى أرباحهم حتى ولو كانت هذه المشاركة على حساب رقى صناعاتهم أو وجودها نفسه ، فتنظيمات الباشا الاحتكارية استهدفت استغلال هؤلاء الصناع عن طريق توريد المواد الخام لهم بسعر تحكمى وشراء مصنوعاتهم بشروط مجحفة مما أدى الى تراخى أولئك الصناع فى أعمالهم ومن هنا احتاج الباشا الى المزيد من المأمورين والنظار والقائمقامات والشيوخ لمعاونته ، ولما كان الباشا عديم الثقة فى هؤلاء الموظفين (١٧٦) الكشوليين الذين أرادوا هم الآخرين مشاركة الدولة والحرفيين نصيبهم من الأرباح فقد استوجب الحال جهازا آخر من الكتاب وأمناء المخازن والصيارف ونحوهم حتى يكف

أيادى هؤلاء المرتشين ولايتعاطوا بأيديهم نقودنا أو أصنافا من الأهالى(١٧٧)٠ ولما كان هؤلاء الحرفيون كارهين لنظم الباشا الاحتكاريه التى تسلبهم مكاسبهم من صناعاتهم التى صنعوها بأيديهم وكان موظفوه مهملين (١٧٨) وكسالى فان الأمر قد استوجب جهازا آخر من الرقابة ومن هنا كانت حاجة الباشا الى البصاصين والقواسين (١٧٩) للتجسس على أصحاب المدابغ وصناعة الحصر والنيله ٠٠٠٠ وموظفيه والتأكد من أنهم يعملون لحساب الحكومة فقط (١٨٠) وهكذا ضاعت مكاسب الباشا التى كان ينشدها من الصناعات الصغيرة (١٨١) بين جهازه الادارى الكثير العدد الذى كثيرا ما كان يأخذ البراطيل (١٨٢) ــ ويتكاسل فى واجباته وبين ضعف انتاج الحرف بسبب تقييد حريتها وأرباحها فى وقت اشتكت فيه هذه الحرف واشتكى الباشا نفسه من منافسة المنتجات الأجنبية المصنوعة فى دول أوربية لها مالها من القوة والقدرة الصناعية وساعدتها قوانين سلطنة آل عثمان المتمثلة فى الاتفاقات التجارية والامتيازات الأجنبية والجمركية التى ما كان الباشا ليستطيع أن يعارضها أو يقف فى وجهها ٠

وأيا ما كان الأمر :

فلقد تدهورت أحوال طوائف الحرف وضج أهلها بالشكوى ولم يحاول الباشا انقاذها بالنظر الى أنها قد أصبحت بقدراتها المحدودة وطرائقها البدائية(١٨٣) عاجزة عن أن تفى بحاجة دولته الناهضة(١٨٤)، وانتاجها مهما بلغ فلن يحقق له اكتفاء ذاتيا أو يلبى مطالب جيشه وأسطوله ، بل لعله اعتبرها قد أصبحت فى ذمة التاريخ والاقتصاد خطوة أولى نحو الصناعات الحديثة أو لعله كان يرى فى غيابها افساح المجال لتصريف منتجات مصانع الحكومة واضطرار أربابها لتركها زيادة فى فرصة العرض لديه من العمال (١٨٥) وكان انهيارها السريع وضعف انتاجها برغم ما بذله فيها من جهد وتنظيم كفيلا بأن يؤكد لديه ضرورة الأخذ بنظام الصناعة الحديثة والمصنع الكبير فراح يحدث فى مصر انقلابا صناعيا على غرار ما حدث فى انجلترا وأوربا ٠ ومن هنا كانت :

٥ ــ سياسة التصنيع :

وسياسة التصنيع عند الباشا التى بناها على أساس الاحتكار لها وجوه عدة منها ما يتصل بالخامة ومنها ما يتصل بالآلة وما يتصل بالعمالة وبالسوق وبحاجة جيشه وأسطوله ودولته وظروفه الداخلية والخارجية ، ولقد انتهج الباشا تجاه كل عنصر من هذه العناصر أسلوبا فرضته ظروفه وظروف هذا العنصر :

فالخامة عند الباشا لها وقع خاص ونظام خاص فهو يبحث عنها دائما ، ومن ذلك أنه انتخب الخواجة « بوجانتي » Pojanti لمعاينة جهات بحيرة المنزلة لكي يتحقق من وجود النطرون بها من عدمه (١٨٦) ، وكذلك كان يفعل مع سائر الخامات ٠

وبعد أن تمكن من السيطرة على أكثرها بجهازه الاحتكاري في الزراعة رأى أن من الواجب ألا يقف ربحه عند حد السيطرة عليها وانما يجب مضاعفة هذا الربح بتصنيعها فكان يأخذها من أماكن انتاجها ويعطيها لمصانعه قبل تسويق أى منها ، ويسأل المصانع حاجتها أولا التى تكفيها حتى يتم انتاج المحصول الجديد ويرى أولوية المصانع مفضلة على كل أولوية فتراه يسأل وكيل فابريقات الوجه البحرى عما يلزم فبريقات الخرنفش والحوض المرصود وقليوب من صنف القطن الوسط والدون كفاية عام واحد ، ويكلف المأموريات بارسال ذلك الى المصانع سريعا(١٨٧)، كما يكتب الى مدير الايرادات « بوجوب فرز الجلود اللازمة للآلايات وورشة الأحذية كل شهر وأن لا يباع شيء منها الا بعد الفرز (١٨٨) ويأمر ناظر الغربية « بعدم اعطاء الرأس الثانية (الحصاد الثانى) من زراعة النيلة للأهالى لتشغيلها في أحواض النيلة » (١٨٩) ، وكان الباشا اذا منح شخصا أو جهة حق احتكار شراء صنف من أصناف الخامات يستثني منها حاجة مصانعه أولا ، فقد أجاب عن السؤال المقدم من وكيل المالية بخصوص بيع ملح البارود « أن الملح المذكور بيع حتى سنة ٦١ للخواجه « قسطندى توسيجا » Tossizza ويستثنى من ذلك المقدار الضرورى لفبريقات الحكومة » (١٩٠) ٠

وكثيرا ما كان يأمر ديوان الأصناف بامداد المصانع المختلفة بحاجاتها من الخامات اللازمة كما حدث فى مصنع الشيت الذى كلف ناظر عموم المبيعات باعطائه حاجته من العصفر من الديوان المذكور » (١٩١) ٠

وفى بعض الأحيان كان الباشا يوجه الأمر الى الجهات مباشرة بتوريد الخامات اللازمة للمصانع فنراه يطلب من خمسة مأمورين « ارسال بذر الكتان الى معاصر المحروسة حيث يعصر زيتا » (١٩٢) ، كما يأمر مأمور زراعة القنب « بارسال مائة قنطار من القنب الى الخواجة باسكي Passki ليصنع منها قماشا للقلوع » (١٩٣) ، وهكذا ٠

والآلة : عند الباشا لها نظام خاص فلقد أبصرها تحقق لأوروبا القوة والثروة ولاحظ أن الدول التى لا تملكها تعيش محتاجة لغيرها عاجزة عن تحقيق كفايتها ، فركز جهده لاستحضار الحديث منها فى كل صناعة (١٩٤) وحاول صنع مثيلاتها وتوفير اللازم منها لمصانعه المتعددة من

الداخل والخارج كما أوفد مبعوثيه للوقوف على آخر مخترعاتها وعلومها وتطوراتها واتفق مع مصانع أوربا وغيرها على تصنيع صفقات منها لحسابه فنراه يسأل « أحمد بك » نجل القبوكتخدا » عما اذا كان صحيحا خبر اختراع مضخة حديثة لتفريغ مياه الحوض الموجود بالترسانة العامرة فى وقت قصير ويطلب منه ارســال صورة من هذه المضخـة اذا كان الخبر صحيحا » (١٩٥) ، كما يطلب الى « حسنى بك » « بأن يكلف الخبزاء بصنع آلة للقمح على الطراز الأورباوى وأن يخبره بمقـدار تكاليفها » (١٩٦) ، وكذلك نراه يكلف أدهم بك « بأن يتداول مع المهندس غالوه Galwah بخصوص نماذج (موديـلات) آلات الترسانـة المرسلة الى الأخير لصنع مثيلها ويسأله عما اذا كان من المناسب وضع نمرة عليها وحفظها فى طرفه لكى تكون حـاضرة اذا اقتضى تكرار صنعها ويكفى الاشارة الى نمرتها ، أم وضعها فى صناديق واعادتها الى الترسانـة وأن يعرض نتيجة رأيـه عليه » (١٩٧) ٠

كمـا يطلب الى محافظ رشيد « مساعدة الخواجة بغوص الترجمان Pagoss الذى سافر الى رشيد لأجل المداولة مع الأسطى مورل Morell فى الآلات المراد احضارهـا من أوربـا لأجـل مصنع الحـرير المنشـأ برشيد » (١٩٨) ٠ وكثيرا ما كلف ورشة بولاق بتوفير لوازم المصانع من مبارد وبوادق وغيرها كما حدث مع مصنع الطرابيش بفوه الذى أمر الوالى « بصنع لوازمه فى الورشة المذكوره وارسالها اليه مع قوامس » (١٩٩) ٠

والقوة المحركة : عند الباشا لها أهميتها ومكانتها فهى التى أحدثت ذلك الانقلاب الاقتصادى فى أوربـا ، ولولاها لظلت الصناعـة مهما بلغت حداثة آلاتها ومخترعاتها يدوية بسيطة لا يزيد انتاجها على حاجة صناعها ومدنها فلذلك جاب الباحثون الصحراء والبلاد بناء على رغبة الباشا تنقيبا وبحثا عنها وعن مصادرها وأمر باجراء التجارب العديدة لانتاجها ، ومن ذلك أنه طلب الى الكتخدا بك « عمل تجارب على بذرة القطن للاستعاضـة بها عن الفحم الحجرى وذلك لاحتوائها على الزيت وامكان احتراقها واخطاره ان نجحت التجربة » (٢٠٠) ، كما أمر « بأن تطلب جذوع التوت مقشورة من شتى البلاد والنواحى بثمن مقطوع عندما أخبره « سليمان أفندى » ناظر معمل البـارود أنها هى التى يجب استخراج الفحم المراد استعمالـه فى تركيب البـارود منها لكثرة وجودها فى أقاليم القطر المصرى فضـلا عن موافقة فحمها لمركب البارود » (٢٠١) ، كما أمر مدير ديوان البحر شفها « بأن يرسل الى مدير الجهادية مائة قنطار من فحـم الكوك الخام لاجراء التجربة فى تصييره فحما حجريا يوافق طلب الجهادية » (٢٠٢) ٠

والعمالة : عند الباشا لها وزنها ، وكيف لا وهي العنصر الفاعل في الصناعة وأهم عناصرها جميعا وبدونها مع توافر بقية العناصر لاتقوم للصناعة قائمة،لذلك حرص الباشا على توفيرها وترقيتها وتدريبها وتعليمها وزيادة خبرتها الفنية وممارستها العملية لكافة فنون الصناعة ، ومن ذلك أنه أمر « باستدعاء الأوسطة الانكليزي الموجود في الطوبخانة للنظر في ماكينة الحلج وكيفية تدويرها وتعليم ذلك للأسطوات المصريين » (٢٠٣) ، كما طلب من الخواجة «دالماس» Dalmas « انتخاب أسطوات مصريين لتعلم فن الصناعة والأشغال الجاريه في مصنع « حوض المرصود » من الاسطوات الانجليز » (٢٠٤) ، كما نراه يحث ناظر فابريقة الطرابيش على « تعليم المصريين صنعة الطرابيش وأن يكون اهتمامه بذلك أكثر من اهتمامه بجلب اسطوات من الخارج » (٢٠٥) ، كما يحض ناظر الشرقية والقليوبية على « وجوب تعلم الأهالى تربية النحل من الروميين الذين جلبوا من جزيرة طاشوز » (٢٠٦) ، وكذلك استقدم الوالى الخبراء من كل صناعة ودولة وأرسل البعثات لكل مكان وجهة يظن أن بها ترقية للخبرة الفنية أو زيادة فى معارفها غير ضان بمال أو وقت أو جهد (١٠٧) ، فلقد أوفد « محمد تمام » أفندى ، «عبد العزيز الهراوى» أفندى الى باريس « لتعلم صناعة تبييض الاقمشة وصقل التسيت وتكرير الكهرجلة » (٢٠٨) ، كما أمر نجله « ابراهيم باشا » بمشاركة عشرة أولاد ذكور من أبناء العرب وارسالهم الى أوربا لتحصيل فن الميكانيكا » (٢٠٩) وأرسل « حسن محمد » « ليتخصص فى صناعة الورق بمرسيليا » (٢١٠) وهكذا . كما فتح المدارس الصناعية والفنية وكلف الخبراء بتعليم أولاد العرب (٢١١) ـ المصريين ـ أسرار الصناعة وفنونها وأجزل العطاء لمن أخلص منهم فى تعليمه (٢١٢) وعزل وطرد أى خبير ضن بعلمه أو خبرته مهما كانت الاعتبارات ومهما كان فضل هذا الخبير أو قدرته ، ومن ذلك أنه أمر ناظر الفابريقات « برفد الأوسطى المأمور بفابريقة رشيد الذى صنع الآلة المسماة (بلاظا مورل Morell قوىما) اذا تحقق أنـه يشغلها بنفسه ولا يريها لأحـد حتى لا يتعلم سر تشغيلها » (٢١٣) .

والسوق : له حسـابه عند الباشا هو يخطط للصناعة سياستها ، فالصناعة يجب أن تغطى حاجة جيشه وأسطوله ودولته فى المقام الأول حتى اذا جد الجد لم تعوزه الحاجة أو الضرورة الى القعود عن بلوغ أمانيه ، فحاجته الملحة هى أول المنتجات التى يجب أن توفرها له مصانعه ، وذلك يتطلب منه أن يوفر لهذه المنتجات عناصر انتاجها وتشغيلها ، ثم أن الباشا لا يقف طموحه عند هذا الحد فهو يتابع حاجة السوق العالمية والمحليـة وظروفها وفعل الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها ويخطط فى ضوء هذه الأمـور جميعها ، فهو يطلب من محافظ كريت « أن يسأل

ذوى الخبرة – بكريت – عن أصناف الزجاج الذى يروج فى كريت وأن يرسل عينة من كل جنس لعمل مثلها » (٢١٤) ، كما يأمر أمين المفاتيح « بأن يكلف «خيرالله» أفندى بصنع انفوط والبشاكير المقلمة حسب الطراز الحديث والاستغناء عن احضارها من الآستانة » (٢١٥) ، ويأمر « بصنع عدد كبير من المحالج فى سنة ١٢٣٨ هـ / ١٨٢٢ م لكثرة انتاج قطن هذه السنة عن السنة السابقة » (٢١٦) ، كما يكلف الأغا رئيس الجبجية (العساكر لابسى الدروع) « بصنع ألف طارة خشبية لقواديس الألف ساقية التى تعهد الكشاف بانشائها لزراعة القطن » (٢١٧) وهكذا .

والمواصلات : لها أهميتها عند الباشا فهى عنصر الاسراع فى نقل السلعة المصنوعة والآلة والعمالة وقبل ذلك الخامة ولها تأثيرها على التكلفة والوقت والجهد لذلك قام الباشا باصلاح الطرق القديمة وانشاء ما يلزم من طرق جديدة ، كما شق الترع والقنوات وحرص على تعميقها وتطهيرها وكان يهتم بذلك اهتماما شديدا حتى أنه سأل ذات مرة عن « الاوسطة الأجنبى الذى باشر انشاء الكراكة اللازمة لتطهير ترعة المحمودية واستدعى الى مصر لانشاء كراكة أخرى فيها ، وعما اذا كان قد انتهى من انشاء كراكه مصر أم لا ؟ ومتى يمكنه القدوم اليه » (٢١٨) ، هذا الى أن الوالى كون شبكة من المواصلات البحرية على رأسها أسطول من السفن التى صنعها خصيصا لخدمة صناعته وتجارته وزراعته الأمر الذى ترتب عليه أن ترسانة بولاق وحدها قد شاهدت ما ينيف على ١١١٥ مركبا ينقل ثلث مليون من الأرادب دفعة واحدة (٢١٩) . كما كان الباشا يراعى دائما ظروف النيل وهبوط مياهه وارتفاعها وتأثير ذلك على حركة المواصلات كما يتضح من أمره الى مأمور طنطا « بالموافقة على كبس القطن بأرجل الكباسين لتشهيله ونزوله بالمراكب قبل هبوط المياه بترعة الجعفرية » (٢٢٠) .

حتى المنشآت : التى تمارس فيها الصناعة كان لها عند الباشا اعتبار خاص فهو يتأكد من كفايتها وصلاحيتها ويأمر بانشاء اللازم منها قبل شروعه فى استحضار الآلات ، كما حدث عندما كلف ناظر الأبنية « بانشاء الأبنية التى ستحوى الآلات الميكانيكية التى حضر الأوسطى « قره ديو » Kora diew من بلاد الافرنج لتركيبها » (٢٢١) ، كما كان يأمر « بصرف ما تحتاج اليه هذه المنشآت من الزجاج والحديد والأخشاب وغيرها من معامله المختلفة ويتبع فى ذلك قاعدة الحساب الجارى » (٢٢٢) ، كما كان يحرص على أن تكون هذه المنشآت قريبة من المواد الخام ومن شبكة المواصلات ويدقق فى انتخاب أماكنها ومن ذلك أنه طلب الى ناظر الأبنية الأميرية «ارسال مهندس الى قرية شلقان بالقليوبية لانتخاب محل مناسب

لانشاء معمل نيلة ووضع كشف ببيان مقـدار المصاريف اللازمة لانشائه كما طلب من مأمور الفيوبية بيان مقدار الاطيان الممكن زراعتها نيله في جوار القريـة المذكورة » (٢٢٣) ، كما كان الوالى يعمـل على ترميم هده المنشآت بين الحين والحين فتسجل لنا دفاتر الديوان الخديوى زيارة قام بها مأمور الديوان لمعمل الشمع المنشأ حديثا سنة ١٢٤٩ هـ / ١٨٣٣ م والتى كان يرافقه فيها كل من ناظر الأبنية الأميرية وناظر الكيلار (المخزن) وقد أوصى مأمور الديوان الخديوى أثناء هذه الزيارة « بتوسيع المحل الذى يعمل فيـه الشمع الابيض نظـرا لضيقه كما أوصى بتعديلات واصلاحات وترميمات أخرى أناط أمر تنفيذها الى ناظر الأبنية كما أمر ناظر الكيلار بالاشراف عليها ، ثم سجلها فى سجل الديوان الخديوى » (٢٢٤) وهكذا حرص الباشا على منشآت صناعاته بحيث كان هناك ناظر مسؤول عن هذه الأبنية وشروط لكل بناء وجهاته تورد احتياجاتـه من مواد خام وعماله ، وهناك خطة موضوعية وزمنية يتم بمقتضاها المبنى كما حرص على انتخاب موقعه ليكون قريبا من المادة الخام المستخدمة فيه وقريبا أيضا من شبكة المواصلات وقريبا بقدر الامكان من أماكن تخزين منتجاتـه وتسويقها الى غير ذلك من أمور •

والادارة الصناعية : كانت من أهم ما عنى به الباشا لأنها اذا نجحت وفرت المال والجهد والوقت وزادت فى الانتاج وقللت من تكاليفه وربطت بين عناصر الصناعة المختلفة ربطا حسنا يزيد من قدرة كل عنصر وعطائه ويصونه ويرشد أداءه • لذلك جمع مقاليدها فى يده وجلس بنفسه على قمتها يراجـع أوراق أقلامها ودواوينها ودفاترها وجرنالاتها وما تنشره صحيفة وقائعة عنها من حوادث وأفكار وأحوال ، فكل أمر من أمورها صغر أو كبر لابد وأن يمر عليه ليدقق فيه ويقلبه على كل وجوهه باحثا عن كوامن الضعف والقوة فيه موجها الأمر أو النهى مسترشدا بآراء مجالسه المتخصصة ومعاونيه أو غير مسترشد (٢٢٥) •

ولم يكتف البـاشا بتلقى التقارير من فبريقاتـه وعنها من نظاره وادارته ومراقبيه وجواسيسه بل راح يجرى المقارنات بين انتاج كل منها كما وكيفا وتكلفة ووقتا ، فقد كتب الى ناظر ورشة الطرابيش « بأن يقارن بين صوف الخراف الاسبانتولية الموردة بمعرفة الخواجة توسيجه بالصوف الوارد من أوربا ويوضح الفرق الذى بينهما من جهة الثمن والجودة »(٢٢٦)، وأمر حبيب أفندى « بأن يرسل اليه طربوشا من صنع تونس وآخر من صنع فوه وعلى كل منهما سعره للمقارنـة بين نوعيهما » (٢٢٧) ، كما استدعى وكيل ورشة الخرنفش « للوقوف على الفرق الحاصل بين الخيط

المستخرج من القطن بواسطة الدواليب الواردة من أوربا والمستخرج بواسطة دواليب الفلاحين وكذا الفرق الحاصل بين ثمن هذا وذاك » (٢٢٨)٠

ولم يجد الباشا غضاضة في معاقبة كل من يتهاون في تنفيذ سياسته أو مكافأة من يجتهد في تنفيذها بما يزيد في ربح الصناعة وتدبرتها ومن ذلك أنه أمر حاكم المنوفية « بالقبض على فلاحى قرية أشمون جريس الذين اعتدوا بالضرب على « أحمد علمدار » ناظر الأنوال والقبض على مشايخ تلك البلدة وارسال الجميع الى طرفه ، وبضرب كل فلاح يوجد عنده قماش براني ضربا شديدا عبرة لغيره لأن ذلك ممنوع منعا باتا لمخالفته لنظام الأنوال » (٢٢٩) ، كما أمر مدير المالية « بمعاقبة المقصرين من المتعهدين المسئولين عن توريد المواد اللازمة لصناعة ملح البارود » (٢٣٠) ، وقد كتب الى مأمور نصف البهنساوية « بأنه سيشكر على احسانه ان كان محسنا ويعاقب على اساءته ان كان مسيئا » (٢٣١) ٠

ولم تكن سياسة الباشا نحو التصنيع سياسة مكتبية يقنع بمقتضاها بما يصل اليه من أخبار وتقارير وانما كان ينزل بنفسه لتفتيش على فبريقاته ومعامله متفقدا سير العمل فيها ومستعرضا مشاكلها وأحوالها على الطبيعة حتى يكون الرأى عنده والأمر مبنيا على أساس من الدراسة العملية والنظرية معا ، ومن ذلك أنه عندما زار مصنع بولاق وشاهد الأنوال التى تدار بالآلات والأقمشة التى تنسجها أعجب بها جدا وأمر بأن يجلب منها مائة نول أخرى » (٢٣٢) ٠

وكان الباشا يحسب تكاليف مشروعاته الصناعية قبل انشائها ويزن الربح والخسارة المنتظرة فاذا غلبت كفة أى منهما مال حكمه لاقامتها أو العدول عنها ، فقد طلب من ناظر الأصناف ذات مرة « فرز بذر قسم من القطن بأيدى صبيان الفلاحين ومقارنة حلج اليد والمحلج حتى اذا ظهرت الفائدة فى المحلوج باليد فتثمن كل أقة من القطن الذى ينتج فى القرى ويوزع على أطفال تلك القرى بموجب ذلك الثمن » (٢٣٣) ٠ كما أمر « باحراق الجير فى الاسكندرية بواسطة الأخشاب الواردة من ساحل الأناضول واحراق الجير فى مصر بواسطة أخشاب البوص التى لا تصلح للعمل ثم مقارنة فرق الثمن والمصاريف بين هذا الجير وذاك لاتباع الأقل تكلفة » (٢٣٤) ٠

ولم تكن التجربة الصناعية بعيدة عن سياسة الوالى فقد طلب الى أدهم بك « أن يبين له نتيجة تجربة الفحم المحلى التى أجراها فى ورشة الحديد وهل هو صالح للاستعمال ؟ وما هى مرتبته بالنسبة للفحم الفرنساوى » (٢٣٥) ، كما أمر مأمور الفيوم « بتجربة معصرة الزيتون فى

عصر بذر الكتان لدرس حالتها ومقدار نجاحها ومقارنتها بنسبة ما تنتجه المعاصر الأفرنجية » (٢٣٦) ٠

وكثيرا ما اقتبس الباشا النماذج والعينات الناجحة من الخارج لمحاكاتها والاستفادة منها ، ومن ذلك أنه أمر ادهم بك « بأن يصنع على غرار النماذج المرسلة له من أوربا الآلات اللازمة لاشغال الترسانه وأن يرسل الى طرفه عينات منها » (٢٣٧) ، كما أمر ناظر المحلة والمنصورة « بأن ينسج على موجب الأنموذجين من القماش اللذين بعث بهما الخواجة « فرلاندس » Verlands من أوربا خمسمائة لفة من الأنموذجين »(٢٣٨)٠

واذا كان الباشا يخطط للصناعة ككل حسب احتياجات دولته وتجارته فقد كان لا يسمح للمكلفين بالتنفيذ والمتخصصين فى العمل ممارسة أعمالهم الا وفق مقايسات ومعدلات وعينات يضعها أحذقهم للصناعة وأمهرهم فيها بعد أن يصادق عليها بنفسه فيسهل عليه متابعتها بعد ذلك. فقد طلب من مأمور منوف وأشمون « الشروع فى انشاء وتعمير معامل النيلة الثلاثة فى مأموريته حسب المقايسة الموضوعة بمعرفة المهندس « بطرس » (٢٣٩) ، كما أمر حبيب أفندى « بجلب أمهر كيماوى فى مصر وأن يطلب منه عمل بضعة جلود ويرسلها اليه » (٢٤٠) ٠

وكان الباشا يعمل على زيادة انتاج مصانعه بشتى الطرق ، فقد كتب الى ناظر مصنع البارود « بعدم تعطيل الأشغال فى أيام الجمع والأعياد (٢٤١) ٠

كما كان يحرص على زيادة أرباح مصنوعاته المختلفة ، ومن ذلك أنه طلب الى مامور كفر الشيخ « عقد اجتماع مكون من خبراء فن الغزل وناظر معدلات الأقمشة للبحث فى زيادة أرباح الغزل بمأموريته » (٢٤٢) ٠

وهكذا استطاع الوالى أن يقيم التوازن بين احتياجاته وامكاناته وظروفه ونجح الى حد كبير فى توفير حاجة دولته وجيشه وأسطوله من الغذاء والكساء والأسلحة المختلفة ، ولم تستطع أى من القوى المعادية له وما أكثرها أن تنال منه أو تفرض عليه منفردة حظرا أو تهديدا من أى نوع لأنه قد حقق الى حد بعيد اكتفاء ذاتيا برغم محاولات أعدائه عرقلة مجهوداته ومسيرته فى ميدان التصنيع ومن ذلك تصدير بريطانيا الآلات له بأبهظ الأثمان ناقصة أو تالفة أو مستعملة كما اتضح عند تجربة محالج القطن الانجليزية المستوردة التى ثبت عدم صلاحيتها للحلج لأنها تكسر بذر القطن والكتان (٢٤٣) ، وكذلك تصدير فرنسا له الآلات القديمة والرديئة والسيئة كما تذكر المصادر الانجليزية (٢٤٤) ٠

وبرغم كل ما قاله أعداء الباشا وأصدقاؤه فى تجربته الصناعية وخسارة مصانعه وقلة جودتها (٢٤٥) وسوء ادارتها (٢٤٦) وجهل المشتغلين فيها وعدم كفاءتهم (٢٤٧) فمما لا شك فيه أن هذه التجربة وفرت لمصر معظم احتياجاتها من المصنوعات الحربية والمدنية فى فترة من أدق فتراتها التاريخية وأصعبها وكانت بداية الثورة الصناعية الحديثة فى مصر كما سيتضح من المباحث القادمة •

٦ ـ بداية تطبيق نظام الاحتكار :

(أ) فى الزراعة (*) :

نرجح أن يكون نظام الاحتكار فى الزراعة قد بدأ ببداية احتكار الحكومة للمحصولات فى الصعيد عام ١٨١٢ م حين أخذ الكشاف يستولون على كل محصول الحبوب لحساب الحكومة بعد ما صدرت لهم التعليمات بالحيلولة دون بيع المزارعين حبوبهم مباشرة للتجار وبأن يستولوا على كل الحبوب بما فى ذلك الكمية التى يستبقيها الفلاحون لاستهلاكهم الخاص (٢٨٤) • ولم نرجح سنة ١٨١١ أو ١٨١٠ أو ١٨٠٩ لتكون بداية لهذا الاحتكار مع أن الباشا كان قد جمع فى هذه السنوات كلها محصول القمح وقام بالاتجار فيه مع أوربا منتهزا فرصة قلة الغلال بها نتيجة للقحط الذى أصاب ممالك البحر المتوسط عدا مصر من جهة والحروب النابوليونية من جهة ثانية (٢٤٩) : لأن جمع الباشا للحاصلات فى تلكم السنوات سواء عن طريق الشراء أو عن طريق جمع مال الميرى المطلوب من الأهالى عينا ثم بيعها الى أوربا يدخل فى باب التجارة أكثر مما يدخل فى باب الاحتكار • أما أن يصدر الباشا أوامره لكشافيه فى الوجه القبلى بحجز جميع الغلال لطرف الحكومة بحيث لا يترك لأحد حتى مقدار قوته وتفتيش الدور لأخذ ما بها من غلال(٢٥٠) فهذا هو الاحتكار الحقيقى بمعناه ومبناه ، ولم يمر بنا فى أوراق الباشا أو ما تيسر من مراجع ما يثبت أن الاحتكار الزراعى قد حدث قبل هذا التاريخ •

(ب) فى الصناعة (*) :

اختلفت المصادر لا فى بداية تطبيق نظام الاحتكار فى الصناعة فحسب وانما فى تحديد بداية النهضة الصناعية ذاتها ، فلئن كادت تتفق على أن مصنع الخرنفش ـ للنسيج ـ كان أول (ورشة) أقيمت فى مصر (٢٥١) فانها تختلف فى هذه البداية : فبينما يذكر أمين سامى فى تقويمه أن الباشا أصدر أمرا فى ٥ ربيع الاول سنة ١٢٣٤ هـ / ١٨١٨ م الى ديوان خديوى بتأسيس فابريقتى الخرنفش (٢٥٢) ويؤيده فى ذلك

عدد من المراجع (٢٥٣) • يذهب مانجان Mengin الى أن هذه الفبريقة نفسها (الخرنفش) أنشئت سنة ١٨١٦ م (٢٥٤) ويؤيده الجريتلى (٢٥٥) والرا عى (٢٥٦) وعدد آخر من المراجع (٢٥٧) •

ولا ندرى أى التوقيتين أدق ، وقد يكون هذا الاختلاف هو الذى جعل بعض الباحثين يقف بين التوقيتين موقفا وسطا فيعتبر سنة ١٨١٧ م بداية النهضة الصناعية فى مصر ويربطها بالمحاولة الأولى لتكوين الجيش النظامى (٢٥٨) وهو ربط لا بأس بـه وان ذكرت بعض أوراق الباشا أن الحكومة انشأت الفبريقة الكبرى (لصناعة النسيج) سنة ١٢٣١ هـ / ١٨١٦ م وأنشأت تجاهها فبريقة السبتية (٢٥٩) • ويبدو أن التوقيت الأخير هو الأرجح بدليل أن سعر الأقمشة زاد سنة ١٨١٧ م ثلاثة أضعاف بسبب الاحتكار كما يذكر Maxwell الذى يستفاد من كلامه أن الاحتكار كان موجودا فى سنة ١٨١٧ م وان بدأ تطبيقه قبل ذلك بسنوات (٢٦٠) ، حيث تؤكد المصادر أن الباشا قد احتكر صناعة النيلة قبل ذلك — فى سنة ١٨١٦ م — واستدعى لها الكثير من الأرمن لتعليم المصريين صناعتها (٢٦١) كما احتكر فى نفس العام صناعة الزيوت (٢٦٢) ، كما احتكر فى عام ١٨١٥ م صناعة عسل النحل وشمعه (٢٦٣) وعددا من الصناعات الأخرى ، وتعدد هذه المصادر الصناعات التى احتكرها الباشا وما أكثرها •

وأيا ما كان الأمر فان الباشا قد طبق نظام احتكاره على الصناعات الحرفية الصغيرة أولا ثم على الصناعات الكبيرة بعد ذلك ، ونرجح أن يكون أول احتكار صناعى طبقه الوالى هو احتكار صناعة النشوق سنة ١٨٠٩ م عندما رأى كثرة المستعملين له والدقاقين (٢٦٤) ، وسبب الترجيح لدينا أن أوراق الباشا وكتابات معاصريه — التى وقعت فى أيدينا — لم تذكر حادثة واحدة تدل على أن الاحتكار قد طبق قبل هذا التاريخ •

(جـ) فى التجـارة (*) :

ولما كانت التجارة هى ثمرة الزراعـة والصناعة ونتيجتها وتبـادل للسـلع والحاجـات أو الشراء بالـرخيص والبيع بالغال على حـد قـول ابن خلدون (٢٦٥) أو هى وساطة بين منتج ومستهلك فان نظام الاحتكار فى التجارة فى مصر فى رأينا قد بدأ منـذ أن بدأ الباشا يحتـكر الغلات الزراعية (٢٦٦) والصناعية واحدة بعد الأخرى وأنشأ للتجارة ديوانا يتولى شئونها (٢٦٧) وبدأ يفرض على التجار الوطنيين والأجانب قيودا وشروطا تقيد حريتهم وتحد من نشاطهم كما ستوضح هذه الدراسة •

٧ - دوافع نظام الاحتكار :

احتكر الباشا الزراعة والصناعة والتجارة لأسباب تتصل بأهداف رسمها وعمل جاهدا على تحقيقها وان اختلف المؤرخون والباحثون فى تحديد وجهتها أو هويتها ، فمن قائل :

أن الاحتكار كان هو المخرج من حالة الفوضى الاقتصادية الشديدة التى ظلت تعانى منها البلاد طيلة العهد العثمانى والتى أدت فى النهاية الى اضطراب كفتى الانتاج والاستهلاك (٢٦٨) الأمر الذى ترتب عليه عدم كفاية الموارد وانخفاض الطاقة الانتاجية وبالتالى نصيب الفرد والدولة معا من الدخل (٢٦٩) مما نتج عنه ركود اقتصادى (٢٧٠) عجزت الدولة بمقتضاه عن دفع رواتب جندها والوفاء بالتزاماتها فى الداخل والخارج (٢٧١) ، مما عرضها لسخط الأهالى وثورة الجند المتواصلة فى الداخل وطمع الطامعين فيها من الخارج ، فكان نظام الاحتكار هو البديل الذى رأى فيه الباشا منقذا ومخلصا من هذه الفوضى الاقتصادية التى بلغت حدا لا يجدى فيه أى تعديل مؤقت للعلاج (٢٧٢) . ومن قائل : ان السبب الرئيسى لتدخل الحكومة هو كسل المصريين وتمسكهم بالأساليب القديمة فى شؤون الزراعة والصناعة والتجارة (٢٧٣) فى وقت لم يكن من السهل فيه تحويلهم عن هذا الأساليب فضلا عن عزوفهم عن العمل المنتج « فالعامل المصرى - كما يقول الباشا - يعمل جانبا من الوقت يتيح له الحصول على دخل يكفى لشراء ما يسد رمقه ورمق أسرته وهو اذا حقق ذلك أعرض عن العمل ووجد الكسل حلو المذاق » (٢٧٤) وأنه لو ترك الباشا المشروعات الاقتصادية الجديدة للمجهودات الفردية واكتفت الحكومة بتشجيعها لأقبل عليها الاجانب وسيطروا على الاقتصاد المصرى (٢٧٥) ، خاصة وأن هؤلاء الأجانب كانوا فى هذا الوقت ينتهزون الفرص للسيطرة على مرافق الاقتصاد فى بلاد الشرق الأدنى (٢٧٦) ، كما أن أنشاء الصناعات الحربية لم يكن مربحا فضلا عن تطلبها نفقات طائلة لم تكن متوفرة لدى المصريين ولذا كان على « محمد على » أن يحتكر مرافق الانتاج الأخرى المربحة حتى يمكن أن تغطى أرباحه منها خسارته فى الصناعات الحربية (٢٧٧) .

ومن قائل : أن دكريتو السلطان الصادر سنة ١٨٢٠ م كان هو السبب : فقد نص على ترك الباب مفتوحا للبضائع الأوروبية الداخلة الى الولايات العثمانية على أن يدفع عن هذه البضائع ضريبة قيمية قدرها ٣٪ وأن يراقب قناصل الدول تنفيذ هذا الدكريتو ، ولما كان فى السماح للمصنوعات الأوربية بالدخول الى السوق المصرية قضاء على صناعات مصر الناشئة وتجكم الدول الأوربية فى الإقتصاد المصري فضلا عن أن الاعتماد على البلاد الأوربية سياسة غير حكيمة خاصة فى زمن الحرب ، يبدو خطرها

اذا ما توترت العلاقات السياسية أو تعطلت سبل النقل وتعذر الاستيراد (٢٧٨) ، فقد تخلص « محمد علي » من نتائج هذا الدكريتو بأن احتكر تجارة الحاصلات الزراعية والصناعية وبهذا سيطر على تجارة الصادرات وعلى جزء كبير من تجارة الواردات وأمكنه أن يستمر فى مشروعه الذى أراد أن يجعل به مصر بلدا صناعيا الى جانب كونها بلدا زراعيا (٢٧٩) .

ومن قائل ان فكرة الميزان التجارى الذى يجب أن يميل فى صالح الدولة والتى تقوم – كما اعتقد الباشا – على ضرورة زيادة الصادرات المصرية على الواردات المجلوبة من الخارج كانت هى السبب فى احتكار الحكومة لمصادر هذه الصادرات (٢٨٠) لتضمن ترشيد انتاجها بنفسها .

ومن قائل ان فكرة الاستقلال الاقتصادى الذى يستهدف اعتماد البلاد على نفسها فى الانتاج الزراعى والصناعى والتجارى كانت هى السبب خاصة اذا كان من المحتمل أن تدخل مصر فى حروب مع الدول الأجنبية وتحتاج البلاد الى ما يلزمها من السلع أو معدات الحرب (٢٨١) فى الوقت الذى ثبت فيه عجزها عن تحقيق ذلك فى غيبة التدخل الحكومى .

ومن قائل ان فكرة الاستغلال الاقتصادى والنهب المنظم لموارد البلاد المادية والبشرية كانت هى السبب ، فقد كان الباشا يفكر بعقلية التاجر (٢٨٢) فقام باحتكار صناعة النيلة مثلا لأن النيلة تدر الخير والبركة والمنفعة له (٢٨٣) ، وتجلب له ربحا طيبا » (٢٨٤) اذ أن شدة الحاجة اليها فى صبغ ملابس الفقراء والفلاحين جعل مقدار المستهلك منها عظيما بلغ فى العام الواحد حوالى ٨٦ ألف اقة وبذلك جنى الباشا على ما ذكره « دوهاميل Duhamel » من النيلة وحدها سنة ١٨٣٧ م : ٦٥٣٨ كيسا أى ما يعادل ٣٢٫٦٩٠ جنيها وكذلك قدر دوهاميل ربح الحكومة من احتكار البن وحده بمبلغ ٦٠٧٢ كيسا أى حوالى ٣٥٫٣٦٠ جنيها مصريا اذ كان قنطار البن يتكلف حوالى أربعين ومائة قرش فيبيعه الباشا بمبلغ ٤١٢ قرشا (٢٨٥) .

ومن قائل ان الرغبة فى تحقيق الاستقلال السياسى كانت هى السبب فلقد كان الباشا يرمى الى انشاء دولة مصرية مستقلة منيعة الجانب عظيمة السلطان (٢٨٦) ، وكان الاستقلال الاقتصادى – المبنى على الاحتكار – هو الدعامة الكفيلة بصيانة ذلك الاستقلال (٢٨٧) ، ولم يتحرج الباشا من أن يصرح لقناصل الدولة الأجنبية بذلك فى مناسبات عديدة ، أو أن يلمح الى ذلك فى مكاتباته الى الاستانة نفسها كما حدث قبيل توجيهه حملة الحجاز (٢٨٨) .

ومن قائل : إن حاجة الباشا الشديدة الى الجيش هي التي أوحت اليه بضرورة تطبيق نظام الاحتكار فبقوة الجيش يستطيع ان يقضي على أي ثورة تحاك ضده في الداخل وبه يصد أي محاولة تأتي من الخارج لتقويض عرشه سواء من الدول الأوربية أو السلطان • فالجيش اذن درعه الواقي وأداته التي يحقق به أمانيه (٢٨٩) ، لذلك دارت اصلاحاته حول بناء جيش قوى (٢٩٠) وأخذ يوجه عنايته الى الصناعات التي تمت للحرب بصلة وثيقة (٢٩١) ولما وجد أن الحرف والصناعات القديمة القائمة في البلاد لا تستطيع أن تمده باحتياجاته (٢٩٢) فضلا عن أن الضرورة اقتضت انشاء سفن تنقل جنود حملته وذخيراتها ومؤنها من مصر الى البلاد العربية (٢٩٣) كل ذلك دفعه الى احتكار الصناعات لضمان امداد جيشه بمنتجاتها واحتكار الحاصلات الزراعية لامداد جنده بالأقوات ويستدل أصحاب هذا الرأي بأنه حينما قضى على الجيش انهارت جميع مشروعات الباشا (٢٩٤) ، كما ان الكتب الخاصة بنظامات وترقيات العساكر والمناورات الطوبجية والسواري والبيادة كانت من أوائل الكتب التي أمر بترجمتها (٢٩٥) •

ومن قائل : ان الحاجة الى المال كانت هي السبب (*) ، فلقد كان الباشا بحاجة الى زيادة ايرادات الحكومة لتغطية نفقات حروبه العديدة في الداخل والخارج (٢٩٦) والقيام باصلاحاته المختلفة التي تطلبتها البلاد لطول عهدها بالاضطرابات وطول ما قاسى أهلها على أيدي الحكام (٢٩٧) فانتهز فرصة اعسار الفلاحين المالي واحتكر الزراعة (٢٩٨) مصدر الثروة (٢٩٩) والظاهر أنه رأى في ذلك الاحتكار زيادة في موارد الحكومة فعمد الى احتكار الصناعة (٣٠٠) خاصة وأن اعتماد البلاد من الناحية الصناعية على البلدان الأوربية معناه تسرب الأموال اليها وهو في حاجة الى هذه الأموال (٣٠١) لمواجهة طلبات الجند الألبان المستمرة والمتزايدة وقد رأى بعينه قبل توليه الحكم كيف أن الأزمة المالية الحكومية قد أدت الى فقدان واليين لمنصبهما وقتل ثالث بسبب عدم قدرتهم على دفع مرتبات الجند وكذلك كان يحتاج الى المال لشراء تأييد رجال الدولة العلية لابقائه في منصبه فكان من وسائله لزيادة الموارد بعض الاحتكارات الصناعية والتجارية (٣٠٢) • ويتصل بهذا الرأي الرأي القائل : ان المشكلة التي تواجه الحكومات في الدول المتخلفة هي أنها لا تستطيع التوسع في خدماتها الا اذا وفرت الأموال اللازمة لذلك ، بالنظر الى أن الباشا لم يستورد رءوس أموال من أي دولة فضلا عن عدم توافرها في مصر ، كان عليه أن يلجأ لمثل هذا النظام لمعالجة المشكلة الاقتصادية واحتياجاته المالية (٣٠٣) •

ومن قائل : أنه عندما أعطى الفلاحين أدوات الزراعة والمواشي والبذور

قرضـــا وأدى الفلاحون قيمتها من الضرائب عينـــا لعجزهم عن أدائها نقدا لما كانوا عليه من الفقر أنشأ في المديريات شونا لتحفظ فيها هذه الحاصلات وتولت الحكومة بيعها للأهالي وتجار الجملة وتصديرها بنفسها في ثغور فرنسا وايطاليا والنمسا وانجلترا فـربحت من هذا العمل أرباحا طائلة فكانت هذه الأرباح مغرية لها بالاحتكار (٣٠٤) ٠

ومن قائل : ان انفراد الباشا بالسلطة في البلاد وحده وتوليه مهام شئونها المالية ومشروعاتها العامة بنفسه ـ نظام الحكم المطلق ـ كان هو السبب (٣٠٥) ٠

ومن قائل : ان الوالي قام باحتكار تجارة الصادرات نتيجة للاحتكار الزراعي والصناعي وقام باحتكار تجارة الواردات نتيجة لاحتكار معظم القوة الشرائية وقد كان الغرض من احتكار التجارة هو الرغبة في ابعاد الأجانب عن استغلال البلاد (٣٠٦) ٠

ومن قائل : ان السبب كان هو الرغـبة في تكوين امبراطوريـة مصرية (٣٠٧) ، لأن برنامج « محمد علي » الاقتصادي كله كان وسيلة في حد ذاته لبلوغ هذه الغاية (٣٠٨) بل ذهب البعض الى القول بأن « محمد علي » كان يفكر ويطمع في الخلافة ذاتها والحلول محل السلطان العثماني فيها (٣٠٩) وكانت طريقته في الوصول الى أغراضه أن يقوم بعدة حروب لتوسيع رقعة الامبراطورية وأن يحتكر مرافق الانتاج (٣١٠) لتغطية نفقات هذه الحروب ٠

ومن قائل : انه كان للباشا أطماع سياسية واسعة ومهما قيل في كنه هذه الأطماع فقد رأى أنها لا يمكن أن تتحقق الا اذا اتخذ لنفسه جيشا واسطولا عظيمين قويين على غرار جيوش وأساطيـل أوربـا ، ولما كانت السياسة الاقتصادية في مصر خربة يعوزها الاصلاح الشامل ولا تحقق له ما يريد قرر أن تضع الحكومة يدها على أفرع الانتاج المختلفة من زراعة وصناعة وتجارة لتتمكن من ادخال الاصلاح الذي تريده (٣١١) ٠

حتى لقد ذهب البعض الى القول بأن نهر النيل هو السبب : فقـد استلزم احتفار الترع العديدة واقامة الجسور واتخاذ التدابير التي لايمكن لأحد غير الحكومة أن يقوم بها ، اذ لو ترك وشأنه لا يروى الا القليل من الأراضي وتضيع مياهه كلها في البحر ، وكان من الواجب على الحكومة بعد ذلك أن تزرع بواسطة الفلاحين الأطيان التي ساقت اليها مواد الخصب والبناء لاستحداث موارد جديدة للمال وتوسيع نطاق الزراعة طلبا للمزيد من الحاصلات (٣١٢) ٠

وبعد : فتلك هي بعض مذاهب الباحثين حول دوافع نظام الاحتكار وأسبابه وقد دلل كل فريق على وجهته بما توافر لديه من حجج وبراهين • وسواء صحت هذه الدوافع كلها أو بعضها أو كان يكمل بعضها البعض أو حتى يناقضه فمما لا شك فيه أنه كان للنظام ظروفه وأسبابه •

ومهما قيل في مطامع الباشا وأهدافه من رغبة في تأسيس امبراطورية أو استقلال سياسي أو اقتصادي أو ما اليه فقد كان بحاجة الى قوة عسكرية يقضي بها على خصومه ويدعم بها سلطانه ونفوذه خاصة وأنه وصل لأريكة الحكم على غير رغبة من السلطان وفي وقت اشتد فيه طمع الطامعين الأوربيون في مصر وزاد الوعي بداخلها والثورات ، ولا شك أن المال كان وسيلته في تجهيز هذه القوة وبه يحقق ما يريد من اصلاحات • وعليه فقد استهدفت حكومة الباشا بالدرجة الأولى أمرين رئيسيين :

أولهما : ادارة البلاد ادارة اقتصادية لاجادة استغلال مواردها استثمارها •

وثانيهما : تهيئة جيش قوي مزود بالعتاد والرجال لحماية ملك الوالي ودعم سلطانه وتحقيق أطماعه • وما كان احتكاره للزراعة والصناعة والتجارة أو اصداره خلاصة عمومية « بابطال مشتريات الأهالي من بعضهم » (٣١٣) الا لكي يستأثر بجماع الثروة ويسيطر على موارد البلاد ويخرج من ضيق أزماته الى رحاب آماله •

٨ ـ أسلوب نظام الاحتكار (*) :

من يقرأ تعريف أرسطو للاحتكار (٣١٤) أو وصف ابن خلدون « له في مقدمته (٣١٥) ويقارنه بما كان يجريه الباشا في مصر يرى أنه لم يكن تطبيقا لنظريات كل منهما فحسب وانما أضاف الباشا الى ما كان معروفا في عصر أي منهما وابتكر بما جعله يحتاج الى تعريف خاص به ، فالباشا الذي كانت الدولة ممثلة في شخصه ، لم يكن ينفرد وحده ببيع سلعة في السوق ويفرض الثمن الذي يراه محققا أرباحا طائلة له فحسب كما يقول « أرسطو » وانما انفرد بالشراء كذلك ، ولم يكن يتسلط على أموال الناس فقط بشراء ما بين أيديهم بأبخس الأثمان ثم يفرض عليهم اشتراءه بأرفع الأثمان كما يرى « ابن خلدون » وانما تسلط على الناس أنفسهم غير مكتف بالتسلط على أموالهم ، فعندما كان يحين موعد توريد الحاصلات مثلا من الأهالي الى الأشوان بموجب الاعلامات (٣١٦) التي كانت تعطى لهم من القائمقامات والمشايخ اذا هرب واحد منهم بشيئا من هذه الحاصلات وهو متوجه بها الى الشونة ولم يوردها يضرب عن كل اردب

أو قنطار منها عشرون كرباجا ويؤكد عليه باحضار الشيء الذى هربه ، واذا تصرف فيه بالبيع يضبط الشيء المباع ويورد الى الاشوان ويحصل الثمن من البائع ويخصم من بقايا الناس المتأخرة بالقرية ويضرب البائع والشارى كل واحد مائتين كرباجا ، واذا تجاسر مرة ثانيه يتضاعف جزاؤه الى ثلاثمائة كرباجا وفى المرة الثالثة أربعمائة كرباج (٣١٧) وهكذا ، واذا حصل اهمال من المشايخ فى وزن ومكيال المحاصيل بالنواحى قبل توريدها الى الأشوان يضرب كل واحد منهم خمسون كرباجا (٣١٨) ، وهكذا لم يكتف الوالى بوضع نظام دقيق لتوريد الحاصلات كاملة الى أشوان الميرى بعد احتكارها وانما رتب الجزاء اللازم لكل من تسول له نفسه تهريب شيء منها سواء فى الحقل أو الطريق الى الأشوان ، والزم الفلاح بتوريدها كاملة الى الشون الاميريـة حيث توزن أو تكال ويعطى بثمنها رجعه يثبتها لـه الصراف فى ورده (٣١٩) — حسابـه — كما يثبت « رجعه » مشتروات الحكومة منه من جمال وأثوار وسمن وتبن وما اليها وكذلك مقدار ما تدفعه له من نقود وفى آخر السنة المالية يخصم ما عليه من مال وفرده وفردة تخيف وسلف وثمن ما أخذه من الحكومة من سواقى وتوابيت وحيوانات فان بقى له شيء بعد ذلك عرف باسم الفايض يأخذه أو يخصم له مما عليه من مال السنة التالية وان بقى عليه شيء عرف باسم البقيـة وتضاف على السنة التالية (٣٢٠) .

وليت الأمر قـد اقتصر على مسألة توريـد الحاصلات الى الأشوان واحتكارها(٣٢١) فقط وانما تدخل الباشا فى طرائق الزراعة نفسها(٣٢٢)، فالفلاح الذى يمارغ فى زراعة الأصناف المرتبة عليه يضرب عن كل فدان عشرين كرباجا ويضايق حتى يعمل ما ترتب عليـه من الأصناف شتوى وصيفى ، واذا تصرف فى التقـاوى لزوم زراعتـه ولم يضعها فى الأرض زراعتها يضرب عن كل اردب خمسين كرباجا ويؤكد عليه بحضور التقاوى لكفاية زراعته ، وأما اذا كان الاهمال بالحصة فمن بعد النصيحة فى أول دفعه يضرب فى الثانية خمسين كرباجا وفى الثالثة مائة كرباج ، وأما من عجز عن ترتيب الزراعة بحصته فيضرب عن كل فدان خمسة كرابيج وفى هذه الحالة لا يكتفى بالتأديب بل ولابد من اعطاء حقوق الزراعة واتمامها حسب التراتيب المربوطة على كل فدان بالوقت والأوان المعلوم (٣٢٣) . وعلى ذلك فان الباشا المتربع على قمة السلطة قد قنن حسب ارادته قانونا ألزم بمقتضاه الفلاحين بالعمل فى الحقول قسرا تحت وطأة السياط ورتب لكل من يتكاسل أو يتهاون منهم فى زراعة أرضـه جزاء ومضايقة ولم يقتصر الأمر عند ترتيب الجزاء اللازم لكل جناية أو تقصير وانما يستمر الجزاء حتى يؤدى ما ترتب عليه من زراعة الأصناف ورعايتها (٣٢٤) ، فاذا تصرف فى التقاوى التى أعطاها اياه الباشا للزراعة ولم يضعها فى الأرض ـوانما

آكلها أو باعها أو تصرف فيها ـ فانه يضرب عن كل أردب أخـذه خمسين كرباجا ولا تنتهى العقوبة عند هذا الحد وانما يجب عليه احضار غيرها مما يكفى زراعته ، واذا عجز الفلاح عن ترتيب الزراعة بحصته ضرب عن كل فدان خمسة كرابيج ولا يكتفى بهذا التأديب وحده وانما لابد من اعطاء الزراعة حقوقها واجراءاتها حتى تتم فى الميقات المعلوم حسب الترتيبات المقررة لكل فدان (٣٢٥) .

ومن يواصل قراءة أوامر الباشا واراداته فى ميدان الزراعة يجد أنه قد أجرى لكل مسألة من مسائلها حسابا ، ولم يكتف بتوفير الامكانـات للفلاح من أرض وتقاو وحيوانات وآلات وقنوات وغيرها وانما وضع نظاما وترتيبا لكل أمر من هذه الأمور (٣٢٦) ، ثم حدد المسئوليات بعد ذلك والعقوبات ، وأنشأ جهازا لمراقبة سير العمل : فالأخطاط يديرها « نظارا » و « مأمورون » و « معاونون » و « مشايخ » والقرية يرأسها «شيخ البلد» ويعاونه « الخولى » و « الشاهد » وهناك جهاز « الشرطه » أو « الضبطية » ورجال الشرطة السريـة أو « البصاصين » وغيرهم ممن يوافـون الباشا بالتقارير عن سير العمل وحالته ومشاكله (٣٢٧) ، وكثيرا ما نزل الباشا بنفسه ليتفقد سير الزراعة وأحوالها ولم يكن نزوله هذا أمرا نادرا أو فى حالات التسيب الشديد وانما كان نزوله بصفة دورية ومنتظمة ومنظمة .

واذا كان الخوض فى تفاصيل نظام الاحتكار فى الزراعة ليس من اختصاص هذا المبحث بالنظر الى أنه سيعالج فى فصل مستقل به من هذه الدراسة وكذلك حال الصناعة والتجارة ، فان من اختصاصه تبيان أسلوب نظام الاحتكار بصفة عامة ، وأول ما يسترعى الانتباه فى هذا الأمـر ان النظام الذى طبقه الباشا على سائر ألوان النشاط الاقتصادى فى مصر لم يكن قالبا جامدا تصب فيه كافة أشكال النشاط وانما كان أسلوبا وسياسة تختلف من سلعة الى سلعة ومن صنعة الى صنعة ، ومن هنا اختلفت طرائق الباشا الاحتكارية وتعددت تبعا لاختلاف ظروف وطاقات وامكانات الميدان الذى تمارس فيه ، وان بقيت أهداف النظام وقنواته واضحة وثابتة كما أرادها الباشا وحـددها لتنسـاب فيها ميـاه النظـام كما يمسك الوالى أو يفتح .

وثانى ما يسترعى الانتباه هو أنه بدلا من أن يترك الباشا السكان يسعون فى أمور معاشهم كما يحبون ويحترفون ما يحلو لهم وينتجون ، وجه جهودهم الى حيث ما أراد هو ، واحتكر كل ما له وزن وقيمة فى مجال الاقتصاد وخصص لكل عامل ما شاء له من أجر وعمل ، فكان يتدخل بنفسه فى عمليات البيع والشراء ، ولم يكن يترفع عن مباشرة حساباتها ومساوماتها بنفسه فيحاسب على الصغيرة والكبيرة ويساوم « بالقرش والبارة » (٣٢٨)

حتى ليخيل للمطلع على دفاتر الحكومة آنئذ أنه تلقاء ضياع ومتاجر خاصة ومن ذلك أنه : أعاد الى مدير الجهادية عينات الجوخ المرفوعة اليه بعد أن اطلع عليها وعلى معدلاتها ، وعلم أنهم قدروا رطل المارينوس بستين باره وهى تسعر بستين قرشا فى الخارج وطلب تأديب الناظر الذى أخطأ فى هذا التقدير بضربه ٣٠٠ سوط (٣٢٩) ونقرأ فى أمر آخر له عندما علم بمشترى ٦٠٠ دسته أقلام رصاص للميرى بسعر الدستة الواحدة : ١٥ قرشا من المدعو الخواجه « جبران » بأن المحقق لديه أنه جار مبيع الدستة التى عبوتها ١٢ قلما بثمانية قروش وان أخذها بالقيمة الموضحة غبن فاحش للميرى فيلزم عندما يشرع بمشترى شيء من ذلك التحرى جيدا من أهل الوقوف قبل الممارسة مع الافادة عن المدة التى تكفيها تلك الأقلام (٣٣٠)٠

ولما كان الباشا حاكما يشتغل بالتجارة فقد تحولت البلاد فى عهده الى مصرف للمعاملات المالية والتجارية ، وملأت مخازنه الحكومية بالقطن والأفيون والنيلة وغيرها من السلع(٣٣١) ، وبرغم كل الظروف المتناهية فى صعوبتها التى أحاطت بالوالى فقد أصر على أن يحتفظ لنفسه بحق التوجيه واتخاذ القرارات اذ كان دائما صاحب القول الفصل دون معقب فى كل أمور دولته (٣٣٢) ، لاحظنا ذلك فى ميدان الزراعة والتجارة ولاحظناه أيضا فى ميدان الصناعة منذ أن عمد الى نقل الاشراف الحكومى اليها (٣٣٣) واتبع نظاما غريبا مؤداه أن يقوم بشراء المواد الأولية من مصادرها الأساسية بأبخس الأسعار ثم يبيعها للصناع بأسعار بلغ معدل الربح فيها أحيانا ١٠٠٪ وأكثر (٣٣٤) ، وبعد ذلك يعيد السلع المصنوعة ليتولى توزيعها للجمهور فيحقق بذلك أرباحا متتالية عن السلعة الواحدة فهناك ربح المتاجرة فى المواد الأولية وفى السلع المصنوعة التى شدد رقابته عليها لدرجة أنه اذا ما رغب صانعها الاحتفاظ ببعض منتجاته اضطر الى شرائها بسعر السوق (٣٣٥) فقد كان المباشرون الحكوميون يدمغون السلع المصنوعة بعلامة الميرى لمعرفة السلع البرانى والضرب على أيدى منتجيها (٣٣٦) ٠

ولم تكتف الحكومة بذلك وانما حرمت على الأفراد انتاج سلع تنافس منتجاتها حتى ولو كانت أكثر جودة وأقل كلفة ومن ذلك أن صباغا بناحية الخانكة كان يأخذ قرشين أجرا على ما لو صنعه عمال معامل النيلة الحكومية لما طلبوا عليه أجرا أقل من ١٥ قرشا فكتب صباغو القسم الثانى من اقليم القليوبية شكوى ضده طالبوا فيها بأن يحال بين هذا الرجل وبين صباغته هذه المبتدعة لكيلا تكسد صناعتهم وتبور تجارتهم (٣٣٧) » وقد بحث مجلس الوالى هذه الشكوى وفحصت صبغة الرجل على ضوء مصلحة الحكومة المحتكرة للنيلة زراعة وصناعة وتجارة فحكم عليه بالجلد (٣٣٨) ٠

كذلك شكا أصحاب مخابز القاهرة من مزاحمة النسوة اللاتى يبعن الخبز البيتى فى الأزقة ورجواهم وشيخهم « محمد غراب » أن تتدخل الحكومة فتقلل هذه المنافسة أو تكلف البائعات بشراء خبزهن من مخابزهم العامة جزاء لما يقومون به للحكومة من خدمات لا بأس بها وكان لهم ما أرادوا (٣٣٩) ·

ومع أن الباشا قد احتفظ لنفسه بحق التوجيه واتخاذ القرارات فانه لم يكن يدلى برأى فى المسائل الفنية البحتة ومن ذلك « أنه أرسل الى ناظر فابريقة الطربوش يوبخه لأنه استشاره فى مسائل فنية صرفة لا يفقه عنها شيئا وذكر فى الخطاب أنه لا يعلم شيئا عن مادة مزج وعدم مزج الأصواف ببعضها ·· وأنه يحمله المسئولية فيما لو تلفت الطرابيش بعدم المزج » (٣٤٠) ·

وبرغم مشاكله العديدة فقد كان يصدر أوامره بين الحين والحين الى عموم محافظى ونظار المصالح ومديرى الأقاليم بأن يكون معلوما لديهم تقديم جرانيل بالأعمال الجارية بالمصالح المحولة لعهدة كل منهم ومن الاطلاع على تلك الجرانيل يجرى تحرير الملاحظات اللازمة بشأنها (٣٤١) ، وقد كان معاونوه يطلعونه على تلك التقارير فيعلق عليها بما يراه (٣٤٢) ، وبلغ من اهتمامه بالرد على أوامره أنه أمر خازن الجهادية بوضع قانون فى جزاء كل من تأخر فى الرد على ارادته السامية أو على مكاتبات المديرين والنظار ورؤساء الدواوين الموجهة من بعضهم الى بعض (٣٤٣) وقام بترتيب محطات للبوستة عين فى كل منها ساع له المام بالقراءة والكتابة وأعطاه ساعة من الفضة حتى يدون ساعة وصول الهجان لأى محطة لمعرفة تأخره من عدمه (٣٤٤) ·

كما دأب الباشا على المقارنة بين طرق الانتاج وكمه فى مصانعه المختلفة ومن ذلك مصانع النيلة التى اتضح له عند مقارنة انتاجها « أن قنطار الحشيش ينتج عنه ١٩٩٪ درهما تحت اشراف « سليمان أفندى » ، ١٨٢٪ درهم تحت اشراف الحاج « ابراهيم بغدادى » لذلك أوصى نظار مصانع النيلة بالاقتداء بالأفندى الأول ، كما عهد اليه بالاشراف على مصانع النيلة فى دمياط ترغيبا له ولجميع الاسطوات » (٣٤٥) ·

وكما كان الأفندية المتفوقون يتخذون قدوة كانت المصانع التى تتفوق أيضا تتخذ قدوة ·

ولم تكن مقارنات الباشا قاصرة على الانتاج الآلى فحسب وانما امتدت لتقيس وتزن الانتاج اليدوى والانتاج الآلى للمفاضلة بينهما ·

ولم يكتف الباشا بذلك وانما كان يلجأ فى أحيان كثيرة الى أسلوب التجربة الصناعية فى حالة عدم توفر الخبرة أو العلم للوقوف على أصدق النتائج والمعرفة عن طريق التجربة العملية · وتضم أوراق المعية العديد من الأوامر الى رجال الادارة ونظار المصانع والمديريون وغيرهم من رجال الباشا ومساعدوه التى تبين لهم الكيفية التى يسيرون عليها فى تعاملهم مع بعضهم (٣٤٦) ، كما تضم قرارات الباشا ومجالسه (٣٤٧) التى كثيرا ما لهجت بلهجة العزل اذا ما عجزوا عن تحقيق ما يطلب منهم (٣٤٨) أو التأديب كما حدث مع كبير الجمالين عندما أصيبت طائفة من الجمال بداء الجرب لعدم اهتمامه بها (٣٤٩) ، أو الطرد من الخدمة مهما كانت شخصية المطرود أو خدماته كما حدث عندما طرد « أدهم بك » ناظر المهمات ومديرى ونظار الورش جميعا من الخدمة وأخذ نياشين امتيازاتهم منهم وشطب أسماءهم من دفاتر الحكومة لأنهم لم ينفذوا ارادته (٣٥٠) ، وكثيرا ما أمر بحبس الموظف فى محل العمل كما فى حالة اللواء « ابراهيم بك » متعهد تفهنا وتوابعها الذى حبسه الباشا فى محل عمله شهرا لمخالفته الأوامر الصادرة اليه (٣٥١) ·

ولم يكن الوالى ليتأخر فى ارسال أى مقصر أو مرتشى الى الليمان ، فعندما علم أن « محمد الشامى » طبيب الخيول قد أخذ رشوة من أصحاب الخيول المشتراه لذمة الميرى أرسله الى الليمان لمدة ثلاث سنوات (٣٥٢) ·

ومهما يكن من أمر فقد كانت المعاملة بين الباشا ورجاله كما أوضحها بأحد أوامره « بحسب ما جبلت عليه سجاياه من الرأفة والشفقة ليسلكوا المسالك الجيدة ، فان حادوا عن الطريق الذى رسمه لهم وجه اليهم التهديد والتوبيخ وأنواع اللوم ، واذا لم ينتج من كل ذلك نتيجة تيقن بأنهم لا يتقدمون فى التربية الا باستعمال الضرب بالنبابيت فيضربهم حتى يرى منهم فائدة أو يهلكوا بهذه الكيفية لفقدان الحيلة » (٣٥٣) ·

هكذا كانت علاقة الوالى بمن دونه ، ولما كان هلاكهم هو الغالب كما يتضح من أوراقه فقد رأى بعد ذلك أن يكون تأديبهم بالكرباج لا بالنبوت ويكون الضرب فى الأكعاب ومحل القعاد فقط لا فى محلات مقتلهم (٣٥٤) لما نتج عن الثانى من ازهاق أرواح الكثيرين ممن ارتكبوا صغائر الجرائم التى لم تكن فى نظر الباشا تستأهل القتل ، وليس معنى هذا أن الوالى عدل عن معاقبة المخالفين لأوامره من الموظفين أو الأهالى وانما هو تغيير لأسلوب تطبيق العقوبة حتى ينفذ نظامه بأقل خسائر ممكنة فى الأرواح ولذلك ظلت ألوان العقوبات المختلفة الأخرى كالنفى الى السودان أو الربط بالقلعة أو الحبس فى الليمان مع الربط بالزنجير أو الاعدام وغيرها (٣٥٥) قائمة الى جانب الضرب بالكرباج ليبقى نظام الاحتكار شديدا فى بطشه

وادارته وقويا برجاله ومتميزا فى أسلوبه . ومهما يكن من أمر ، فان « محمد على » قام بتطوير البناء الاقتصادى فى مصر حتى يتلاءم مع نظام الاحتكار ويتمشى معه ولا يعرقل مسيرته بحيث ينساب النظام فى قنوات شبه طبيعية أصلتها الباشا وحدد مهامها ودورها وحدودها ، وقد راقب الباشا بدقة تطبيق نظام الاحتكار فى كل فرع من فروع هذا البناء الاقتصادى المطور فى الزراعة والصناعة والتجارة وان تعددت طرائقه واختلفت فى داخل كل ميدان منها كما سيتضح من المباحث التالية .

هوامش الفصل الأول

(١) حليم عبد الملك ، السياسة الاقتصادية في عصر محمد علي الكبير ، ص ١٦ . مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٦ م .

(٢) Gibb & Bowen, Ibid, Vol. I, part II, p. 1, 40.

(٣) Yakub (J.) Artin, The Right of Landed property in Egypt, p. 48, 50, Tran. E. A. Van, Dyck (London, 1885).

(٤) عبد الرحمن الجبرتي ، مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس ، ج ١ ، تحقيق احمد زكي عطية وآخرون ، هامش ص ٥٨ .

(٥) شفيق غربال ، مصر عند مفرق الطرق ، المرجع السابق ، ص ٣٨

(٦) الجبرتي ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ج ٧ ، ص ٢٧٦ .

(٧) برغم ما كانت تنص عليه اللوائح والقوانين بمعاقبة وزجر وتحصيل مال الالزام من الملتزم الذى يأخذ زيادة عن العوايد المقررة (راجع قانون نامه السلطانى . المادة السابعة والعشرون الفصل الخامس ، ص ٢٦ . محفظة جارى ترتيبها . دار الوثائق المصرية) .

(★ كلمة فارسية معناها الجريدة أو التقويم وهى ادارة يعمل بها طائفة من الكتبة يسمون افندية الروزنامة تابعين لديوان الروزنامة الذى يتولى جمع اموال الميرى وانفاقها فيما أعدت له وكان رئيس هذا الديوان يدعى الروزنامجى ، ولما عجزت ادارة الروزنامة عن القيام بجمع الضرائب بواسطة موظفيها لجأت الى نظام الالتزام (عبد السميع سالم الهراوى ، لغة الادارة العامة فى مصر ، ص ٧٨ . وراجع أيضا : شفيق غربال ، مصر عند مفرق الطرق ، المقالة الأولى ، ص ٤٨ ، ٤٩)

(٨) يذكر الجبرتي : أن أمر الملتزم كان نافذا فى الفلاحين فيأمر القائمام بحبس من يشاء أو ضربه محتجا عليهم ببواقى لم يدفعونها واذا سدد أحدهم ما عليه من المال الذى وجب عليه فى قائمة المصروف وطلب من المعلم ورده وهى ورقة الغلاق وعده لوقت آخر حتى يحرر حسابه فلا يقدر الفلاح على مرادبته خوفا منه واذا سأله من بعد ذلك قال له بقى عليك حبتان من فدان أو خروبتان أو نحو ذلك ولا يعطيه ورقة الغلاق حتى يستوفى منه قدر المال أو يصانعه بالهدية والرشوة .

(راجع الجبرتي ج ٧ ، ص ٢٧٦ ، ٢٧٧) .

(٩) السيد رجب حراز ، المدخل ، المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(١٠) راشد البراوى ، عليش ، التطور الاقتصادى ، المرجع السابق ، ص ٣٠ .

(١١) على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ، المرجع السابق ، ص ١٧ . وراجع أيضا : هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة ، المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(١٢) : Pollak : Feudalism, Ibid, p. 37-46.

(١٣) مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادى ، المرجع السابق ، ص ٩ .

(١٤) أبو يوسف ، الخراج ، ص ١٢٦ . القاهرة ، ١٣٤٦ هـ .

(١٥) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ٢٧٦ ·

(١٦) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، المرجع السابق ، ص ٤٥ ، وراجع أيضا : على بركات ، تطور الملكية الزراعية ، ص ١٧ ·

(١٧) جورجى زيدان ، ترجمة مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر جـ ١ ، ص ٤٦ ، القاهرة ، ١٩٠٢ م ·

(١٨) رؤوف عباس (الدكتور) ، الملكيات الزراعيـة المصرية ودورها فى المجتمع (١٨٣٧ ـ ١٩١٤م) ، ص ٢٩ ·

(١٩) محمد شفيق غربال ، محمد على الكبير ، المرجع السابق ، ص ٤٩ ·

(٢٠) محمد رشدى ، التطور الاقتصادى فى مصر ، جـ ١ ، ص ١٩ ، دار المعارف بمصر ١٩٧٢ م ·

(٢١) محمد عبد العزيز عجيمة ، دراسات فى التطور الاقتصادى ، المرجع السابق : ص ١٢٧ ·

(٢٢) الرافعى ، عصر محمد على ، ط ٣ ، ص ٦٢٧ ، القاهرة ، ١٩٥١ م ·

(٢٣) الجبرتى ، عجائب الآثار ، ص ٧ ، المرجع السابق ، حوادث شهر جمادى الأولى سنة ١٢٢٤ هـ ، ص ٦٣ ، ٦٦ ·

(٢٤) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، المرجع السابق ، حوادث شهر ذى الحجة ١٢٢٦ هـ ص ١٤٩ ·

(٢٥) واحتج فى ذلك باستيلاء الأمراء عليها عندما خرجوا من مصر واقاموا بالبلاد القبلية (الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ١٧٨ ، حوادث شهر ذى القعدة سنة ١٢٢٧ هـ) ·

(٢٦) محمد انيس ، تطور المجتمع المصرى من الاقطاع الى ثورة ٢٣ يوليو ، ص ٥٧ ·

(٢٧) الجبرتى ، عجـائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ٢٦٩ حوادث شهر ربيـع الأول سنة ١٢٢٩ هـ ·

(★) الموظف الذى يعمل نائبا عن الباشا ويحكم مصر فى غيابه (هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة ، ص ٤٣٢) ·

(٢٨) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ٢٧٦ ·

(٢٩) يذكر الجبرتى انهم كانوا يعطون منه جانبا وأكثر ما يعطونه نصف القدر الذى قرروه أو أقل أو أزيد قليلا (الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ٧ ، ص ٣٠٥ ، شهر شعبان سنة ١٢٣٠ هـ) ·

(٣٠) أسهب الجبرتى فى وصف التذمر الذى حدث منهم فى حوادث ربيع الأول سنة ١٢٢٩ هـ ، جـ ٧ ، ص ٢٦٧ ·

(٣١) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ١٧٨ ، ١٧٩ ·

(٣٢) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ٣١٧ ، حوادث شهر شوال سنة ١٢٣٠ هـ ·

(٣٣) شفيق غربال ، مصر عند مفرق الطرق ، المرجع السابق ، ص ٣٥ ·

(٣٤) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ٣١٨ حوادث شهر شوال سنة ١٢٣٠ هـ ·

(٣٥) الرافعي ، عصر محمد علي ، المرجع السابق ، ص ٦٢٢ ، مصطفى القوني : تطور مصر الاقتصادي ، ص ٦٦ ، ص ٦٦ ، البراوي وعليش ، التطور الاقتصادي ، ص ٥٣ .

(٣٦) من بين الستة آلاف ملتزم الذين وجدوا في مصر في نهاية القرن الثامن عشر قدر أن ثلاثة آلاف منهم كانوا من المماليك يحوزون أكثر من ثلثي الأراضي الزراعية في مصر (هيلين ريفلين الاقتصاد والادارة ، ص ٤١ وراجع أيضا :
Clot Bey. Apercu General cur l'Egypte. T. II. p. 193.

(٣٧) Shafik Ghorbal, The Beginings of the Egyptian. Question and the Rise of Mehemet Aly, London, 1928, p. 280.

(٣٨) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٨٦ ، ١١٦ ، ١١٧ .

(٣٩) الرافعي ، عصر محمد علي ، ص ٦٢٥ .

(٤٠) البراوي ، عليش ، التطور الاقتصادي ، ص ٥٣ ، وراجع أيضا :
Mengin, Histoire de l'Egypte sous Le Gouvernement de Mohamed Ali, Paris, 1823. T. II, p. 339.

(٤١) Mengin, T. II, p. 339.

(٤٢) رؤوف عباس ، الملكيات الزراعية ودورها في المجتمع المصري ، ص ٢٨ .

(٤٣) راشد البراوي ، عليش ، التطور الاقتصادي ، المرجع السابق ، ص ٥٨ .

(٤٤) البراوي ، نفسه ، ص ٥٩ .

(٤٥) Mengin, Histoire de l'Egypte, Op. Cit., T. II, p. 337.

(٤٦) البراوي ، عليش ، المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(٤٧) الرافعي ، عصر محمد علي ، المرجع السابق ، ص ٦٢٤ ، وراجع أيضا : الجبرتي ، عجائب الآثار ، المرجع السابق ، ج ٧ ، ص ٢٦٩ .

(٤٨) أجاب حسين أفندي أحد افندية الروزنامة في عهد الحملة الفرنسية على السؤال الثاني في ترتيب البلاد وضبط أطيانها كيف كان ترتيب المال على البلاد فأجاب أن المال ارتبط على الطين وأما مفادنه بقدر معلوم حكم الترابيع (الوثيقة) المحررة وجمع مال كل بلد واخراج المخرجات (الأمال) منها مثل مال الجهات وخدم العسكر وباقي مصاريف الكشوفية بعد ذلك يكون للملتزم وعلى الملتزم القيام بدفع المال الميرى الى ديوان السلطان (شفيق غربال ، مصر عند مفرق الطرق ١٧٩٨ ــ ١٨٠١ ، ص ٣٨) ومن هذه الاجابة يتضح أن الطين أو الأرض هي مورد الدخل الأول اذ منه يذهب مال السلطان ومال الملتزم ومنه ينفق على الادارة المحلية ممثلة في مرتبات الجند والكشاف .. الخ .

(٤٩) لم تكن أراضي الأوسية والرزق والأوقاف هي كل الأراضي المعفاة من الضرائب فقد امتدت الاعفاءات الى أنواع أخرى فهناك مسموح المشايخ الذى كان في بعض الأحيان يشمل قرى بأكملها الى جانب مسموح البدو وهذا أيضا شمل مساحات أخرى ليست قليلة (د. على بركات ، تطور الملية الزراعية في مصر ، ص ١٦ ، ١٧ ، ١٨) .

(٥٠) في هذه السنة ابنة ابراهيم بك دفتر دار مصر مأمورا لمساحة أطيان القطر المصرى ومعه المعلم غالي بصفته رئيس الساحين وصارت مساحة أطيان القطر المصرى بحرى وقبلي وجعل لها تواريخ وألغيت القاعدة القديمة الخاصة باعتبار الأطيان بالالتزام (راجع ديوان الجهادية . تراجم الأوامر . محفظة ١٥/١٧ ربيع أول سنة ١٢٢٨ هـ/ ١٨١٣م دار الوثائق المصرية . الادارة السيادية) .

(★) الأوقاف جمع وقف وهو منع التصرف فى رقبة العين التى يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها وجعل المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداء وانتهاء . وهذا التعريف هو أصدق تعريف مصور جامع لصور الوقف عند الفقهاء الذين قرروه كما يقول الأستاذ محمد أبو زهرة (راجع ، محمد ابو زهرة، محاضرات فى الوقف ، ص ٧ ، المرجع السابق) .

(٥١) Baer (Gbriel) A History of Land Ownership in Modern Egypt (1800-1950), p. 2.

(٥٢) محمد ابو زهرة ، محاضرات فى الوقف ، مطبعة أحمد على مخيمر ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ٧ .

(٥٣) فرض على كل فدان من أراضى الرزق والأوقاف ثلاثة ريالات (الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ١٧٨ ، ١٧٩ شهر ذى القعدة سنة ١٢٢٧ هـ) .

(٥٤) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ١٢١

(٥٥) الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٢٧٨

(٥٦) وهى الأراضى التى كان يوقفها أصحابها لصالح ورثتهم حتى إنقراض نسلهم على أن يخصص أيرادها بعد انقراض النسل لأعمال البر والاحسان فيؤمنون مصادر النائد لأنفسهم ولورثتهم فى وجه أغتصاب الطبقة الحاكمة كما كانوا يحولون دون تبديد الورثة المسرفين لثروة العائلة وكانت هذه الأراضى تسمى الأوقاف العائلية أو الأهلية تمييزا لها عن الاوقاف الأميرية وتسمى أيضاً « الرزق الاحباسية » (الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ١٧٨ ، هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة ، ص ٥٦ ، ٥٧) ، وراجع :
Gibb & Bowen, Islamic Society, Ibid, V.I.P. 176.

(٥٧) بعد أن وضعت فى طريقه العراقيل (راجع على بركات ، تطور الملكية الزراعية، ص ٢٤ وراجع ايضا : هيلين ريفلين ، الاقتصاد ص ٤٠ وايضا :
Baer (Gabriel) A History of Land Ownership., Ibil, p. 5.

(٥٨) دفتر مجموع ترتيبات ووظائف ، ص ٢٩٢ (إفاده من الروزنامة الى مجلس الاحكام فى ٢٦ ربيع أول سنة ٢٢٨ (هـ) الجبرتى ، عجائب ، ج ٧ ، ص ٢٨١ .

(٥٩) Mengin, Historire de L'Egypte sous le Gouvernement T. II. p. 339, 340.

(٦٠) أحمد الحتة ، ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا ، ص ٨٥ وراجع

(٦١) الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٢٨٢ ، حوادث جمادى الآخر سنة ١٢٢٩ هـ .

(٦٢) دفتر ملخص اختصاص الرزنامجه ، عين ١/١٦٩ تركى ، ص ٩ . وردت ايضا فى سجل ديوان خديوى ص ١٨

(٦٣) يفسر الكثيرون « ان الوقف غير جائز عند أبى حنيفة » بأنه غير لازم وقد جاء فى مبسوط شمس الائمة للسرخسى : « واما أبو حنيفة رضى الله عنه فكان لا يجيز ذلك ومراده ان لا يجعله لازما أما أصل الجواز فثابت عنده (راجع محمد ابو زهرة ، محاضرات فى الوقف ، ص ٢٩) .

(٦٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، الأرض والفلاح فى مصر ، ص ٢٦١ .

(٦٥) على بركات ، تطور الملكية ، ص ٢٦٩ ، وراجع :
Anowr Abd El Malek Ideologie et renaissance nationale l'Egypt modern, p. 87, Paris, 1909.

(٦٦) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، الارض والفلاح ، ص ٢١٢ .

(٦٧) على بركات ، تطور الملكية ، ص ٢٣ وراجع :
Baer (Gbriel) A History of Land ownership., Ibid, p. 16.

(٦٨) أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ٨٤ ، وراجع على بركات ، تطور الملكية ، ص ٢٥ ، وراجع :
Baer (Gbriel) A History, Ibid, p. 17.

(٦٩) أحمد الحتة ، تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد على الكبير ، ص ٢٩ . دار المعارف بمصر ، ١٩٥٠ . وراجع
Mengin, Histoire de l'Egypyte ..., T. II, p. 447.

(٧٠) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ٣٤ وراجع أحمد عبد الرحيم مصطفى . الأرض والفلاح ، ص ٣٦ .

(٧١) أحمد عبد الرحيم مصطفى . الأرض والفلاح ، ص ٢٩ وراجع : على بركات ، تطور الملكية ص ٣١ . وأيضا : سجل ديوان خديوى من ابتدى سنة ١٢٤٩ ، ص ٢٣ . أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٤٨ .

(٧٢) من امثال محمد فهمى لهيطة . تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، ص ١٠٢ — ١٠٧ وأيضا :
George Yong. : Egypt, — p. 45 (The Birth of Modern Egypt). London. Ernest Benn Limited. 1937.

والكتابان يتحدثان عن الاشتراكية الحكومية عند محمد على .

(٧٣) أحمد عبد الخالق ، (دكتور) ، الاقتصاد السياسى ، ٣٠ — ٣٢ .

(٧٤) ابراهيم عامر . الأرض والفلاح ، ص ٢٥

(٧٥) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ٢١٧ . وراجع أيضا :
Douin (G.) La Mission Du Baron De Boislecomte. L'Egypte et la syrie en 1833, 80.

(٧٦) مصطفى أمين عفيفى : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث . ص ٢٨ ، وراجع : على لطفى . التطور الاقتصادى ، ص ٢٠ .

(٧٧) الرافعى ، عصر محمد على . ص ٦٢٣ وراجع القولى ، تطور مصر الاقتصادى ، ص ٨٧ .

(٧٨) حليم عبد الملك ، السياسة الاقتصادية فى عصر محمد على الكبير ، ص ١٦ — ٢٢ .

(٧٩) محمد عاطف غيث : التغير الاجتماعى فى المجتمع القروى — دراسة فى محافظة الدقهلية .

(٨٠) محمد ابو زهرة . محاضرات فى الوقف . مطبعة مخيمر . القاهرة ١٩٥٩ م . وراجع : عبد المنعم البارودى ، شرح القانون المدنى فى الحقوق العينية الاصلية . القاهرة ١٩٥٦ م .

(٨١) رؤوف عباس ، الارض والفلاح ، ص ٢٨٧ . وراجع : أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٠٦ .

(٨٢) صدرت فى ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٦٣ هـ/ديسمبر ١٨٤٧ م : راجع دفتر ١٦١٥ وارد معية عربى ص ١٠٢—١١٠ ، دفتر مجموع نظام زراعة ص ٢٨—٤٣ (لائحة الاطيان) .

(٨٣) دفتر مجموع ترتيبات ووظائف ص ٢٩٢ (افاده من الروزنامه) .

(٨٤) فقد صارت ملكا لهم منذ سنة ١٨٤٢ م · وكانت أراضي - الأبعادية - هذه قد أعطيت لهم بشرط أن ينتفعوا بها لحين انقراض نسلهم وذريتهم وبعدها تكون وقفا من جهة الحكومة لجهات معينة وبسبب هذا القيد لم يهتم بها أربابها وبناء عليه صدر أمر من محمد على الى ديوان الرزنامة فى ١٥ لمحرم سنة ١٢٥٨ هـ / ١٨٤٢ م بتمليك هذه الاطيان لمن أعطيت أو تعطى لهم فيكون لهم حق التصرف الشرعى بالبيع والشراء والهبة والايقاف ونحو ذلك من التصرفات الشرعية واعطائهم سندات بذلك · وبذلك يمكن القول ان أصحاب هذه الأراضى قد أصبح لهم فى زمن محمد على نفسه حق امتلاك المنفعة والعين ملكية مطلقة(راجع : أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، سنة ١٢٥٨ هـ ، ص ٥١٦، محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٣٤) ·

(٨٥) على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ص ١ ·

(٨٦) Mengin, Histoire de L'Egypte, T. II, p. 337.

(٨٧) الرافعى ، عصر محمد على ، ص ٦٢٤ ·

(٨٨) عبد المنعم البدراوى ، شرح القانون المدنى فى الحقوق العينية الأصلية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٥٦ م ·

(٨٩) ابراهيم عامر ، الأراضى والفلاح ، ص ٨٠ ·

(٩٠) المرجع السابق ، ص ٢٨ ·

(٩١) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، المرجع السابق ، ص ٥٢ ، ٥٣ ·

(★) حيث استقرت الملكية الزراعية فى مصر بشكل نهائى بالأمر العالى الصادر فى ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ م بعد سلسلة من التشريعات ابتداء من لائحة الأطيان الأولى سنة ١٨٤٦ م ثم لائحة الأطيان الثانية سنة ١٨٥٤م ثم اللائحة السعيدية سنة ١٨٥٨ م ولائحة المقابلة سنة ١٨٧١ م بسبب الظروف المالية والسياسية التى أعقبت حكم محمد على وتمهيده لذلك بقضاءه على الطبقة الوسطى بنظامه الاحتكارى ثم فشل مشروعاته الصناعية مما أدى الى ظهور الرأسمالية الزراعية التى كان أبرز مظاهرها سلسلة التشريعات السابقة : (راجع على بركات ، تطور الملكية الزراعية ، رسالة دكتوراه ، ص ١ ، أحمد الحته ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٩٧ وراجع :
Baer (Gabriel) A History of Land, Ibid, p. 193, 224.

(★) نسجل للباشا أن ما فعله فى هذا الميدان كان سببا فى قيام الملكية الزراعية الفردية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ·

ونسجل عليه : تقصيره فى اقامة هذه الملكية فى عهده ·

(٩٢) Willcocks. w. Egyptian Irrigation, p. 147, London, 1889.

(★) لما كان الطعام ضرورة الحياة الأولى ناتج زراعى قرر الفيزيوكرات (الطبيعيون) أن الزراعة هى العمل الوحيد المنتج واعتبروا طبقة الزراع وحدها المنتجة وما عداها من طبقات عقيمة · وتسابقت الدول فى وضع الخطط والبرامج التى تتبعها حكوماتها ازاء الانتاج الزراعى أو ما يعرف بالسياسة الزراعية التى تهدف مهما اختلف واضعوها الى زيادة الانتاج الزراعى وتحسينه وتنويعه وتقليل تكلفة انتاجه (راجع : أحمد محمد ابراهيم ، الاقتصاد السياسى ، جـ ١ ، ص ١٥٤ · رل · كوهين ، ترجمة د· عز الدين همام ، اقتصاديات الزراعة ، ص ٣٢٢) ·

(★★) قام علماء الحملة الفرنسية بأبحاث فى شئون الزراعة المصرية كانت أساسة للسياسة الزراعية فى عهد محمد على ومن ذلك انهم رسموا خريطة مفصلة لمصر مبينا عليها النيل والترع كما قاموا بأبحاث فى النباتات المصرية ومياه النيل وطبقات الأرض ٠ كما درسوا نظام الرى وقرروا انه نظام فاسد ووضعوا مشروعات لتنظيمه ولكن هذه المشروعات لم يمكن تحقيقها فى هذا الوقت ٠

(راجع : القونى ، تطور مصر الاقتصادى ، ص ٤١ ، راجع : البراوى ، عليش ، التطور الاقتصادى فى مصر ، صد ٣٩) ٠

(٩٣) على لطفى ، التطور الاقتصادى ، ص ١٩٦ ٠

(٩٤) راجع سياستنامه ، المحفظة ٧٣ ، دفتر مجموعة ترتيبات ووظائف ، بيان عموم الدواوين ، ص ١٠ ، دار الوثائق القومية المصرية ٠

(٩٥) معية تركى ، دفتر ٢٣ ، من الجناب العالى الى البك الكتخدا فى ١٧ شعبان سنة ٢٤٣ هـ ١٨٢٧ م وراجع ، الوقائع المصرية ، عدد سلخ جمادى الثانية سنة ١٢٤٤ هـ/ ١٨٢٨ م ٠

(٩٦) جورجى يانج ، تعريب على أحمد شكرى ، تاريخ مصر فى عهد المماليك الى نهاية حكم اسماعيل ، ص ٨٠ ٠

(٩٧) دفتر الترتيبات الأساسية بقانون السياستنامه الصادر فى ربيع الآخر سنة ١٢٥٣هـ / ١٨٣٧ م – قانون الجزاء (العقوبات) ٠ وراجع أيضا : مجلس ملكية تركى ، دفتر ١٣٩ وثيقة ٢٣٤ ، أمر الى مديرى الوجه البحرى فى ١١ جمادى الثانية سنة ١٢٥١ هـ ١٨٣٥ م ، دفتر بلا نمره ص ٢٦٢ رقم ٢٨٢ (أمر الى أحد عشر مأمورا فى ٢٧ المحرم سنة ١٢٣٨) وراجع الوقائع المصرية عدد ١٧ ذى القعده ١٢٤١ هـ ٠

(٩٨) أوامر ، دفتر ٢ ، وثيقة ٢٨٥ ، أوامر الى بعض المأمورين فى ٤ ذى الحجة سنة ١٢٤٧هـ ١١٢٨م ، معية ، دفتر ٧٢٧ ، ص ٣٦ رقم ١٦٢ ، أمر الى مأمور نظام القليوبية فى ١٢ جمادى الأول سنة ١٢٤٣ هـ/١٨٢٧ ٠

(٩٩) Mouriez. Histoire de Mehemet Ali, p. 50-52, T. III., Paris, 1885

(١٠٠) معية تركى ، دفتر ٢٨ ، وثيقة رقم ٤٧٨ ، أمر الى مأمور المحلة فى ٢٩ رجب ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م ٠

(١٠١) Hamont, L'Egypt sou: Mehamet Ali, T. I, p. 131-134.

(١٠٢) خلاصة مضبطة المجلس العمومى المنعقد بالديوان العالى سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م (مضابط المجلس العمومى ، دار المحفوظات) ٠

(١٠٣) Douin, La Mission du Baron de Boislecomt., op. cit., p. 89, 90.

(١٠٤) معية تركى ، دفتر ٤٢ ، وثيقة٨ ١٥٩ ، أمر الى مأموريات الاقاليم البحرية فى ١١ ربيع الثانى سنة ١٢٤٦ هـ / ١٨٣٠ م ٠ وراجع أيضا : المحفظة ٧٣ ، دفتر بيان السياستنامه ص ١٦ ، دار الوثائق المصرية ٠

(١٠٥) المحفظة ٧٣ ، قانون السياستنامه ، الفصل الثالث : قانون العقـوبات ، ص ١٥ ٠

(١٠٦) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٤٥٧ (أمر الى مفتش الاقاليم البحرية فى ٧ رمضان سنة ١٢٥١هـ / ١٨٣٥م) ٠

(١٠٧) لائحة الفلاح (المعروفة باسم قانون رجب ١٢٤٥هـ أو قانون الفلاحة) ص ٣٥ ٠

(١٠٨) Hamont, L'Egypt..., op. cit., T. II, p. 292.

(١٠٩) معية تركي ، دفتر ٥٢ ، وثيقة ٤٩٠ ، أمر الى أحمد باشا ومحرم أغا وحسين أغا في ١٢ ذي الحجة سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م ، دفتر بيان السياستنامة فيصل ٢٨ تشرين

(١١٠) فؤاد شكري ، بناء دولة ، تقرير دوهاميل .

(١١١) Mouriez, Histoire de Mehemet Ali, Paris, 1855, T. III, p. 50.

(١١٢) ديوان خديوي تركي ، دفتر ٧٧٢ صفحة ٦٢ مسلسل ((؟)) بتاريخ ٣ جمادى الثانية ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م من المجلس العالى الى الديوان الخديوى .

(١١٣) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ٦٨٩

(١١٤) دفتر الأوامر العلية ، أمر الى جميع الجهات في ٢٣ جمادى الثانية سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .

(١١٥) محمد فؤاد شكري ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ٢٢٧ ـ تقارير القناصل الأجانب (تقرير بورنج Bowring) .

(١١٦) المحفظة ٧٢ ، قانون السياستنامة ، الفصل الثالث ـ قانون العقوبات ـ ص ٥٠ .

(١١٧) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، المرجع السابق ، ص ٧٧١ ـ تقرير كامبل — Campbell —

(١١٨) Douin, La Mission du Baron de Boislecomte ..., op. cit., p. 89.

(★) من أن محصول الزارع يقل كلما منح قدراً أوفى من حرية التصرف وأن نصيب الربيع أقل عنده من الكسل (راجع فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد علي ، ص ٤٠١) .

(١١٩) فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد علي ، ص ٤٠١ ، تقرير بورنج .

(★) وهو جعل النواحي مسئولة بالتضامن عن مقدار الضرائب المفروضة عليها حتى اذا عجز أحد في دفع ما عليه وجب تحميل مبالغ العجز من أولئك الذين قاموا بسداد حصصهم من الضريبة . (فؤاد شكري ، بناء دولة ، ص ٤٠٢) .

(١٢٠) معية تركى ، دفتر ٣٠ ، وثيقة رقم ٨٣ ، الى محمد أغا ناظر قسم المنصورة في ٦ شوال ١٢٤٢هـ/١٨٢٧م ، صحيفة الوقائع المصرية عدد ٢٧ شعبان سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م وراجع أيضاً
Paton, A History of the Egyptian Revolution, V. 2. p. 74. London, 1870.

(١٢١) صحيفة الوقائع المصرية ، عدد ٢٢ ذى القعدة سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
Marmont, Voyage de Marechal duc de Raguse, T. III, p. 305. Paris, 1837.

(١٢٣) Hamont, L'Egypt.... op. cit., T. I. p. 64.

(١٢٤) جمال الدين الشيال (الدكتور) تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي ، ملاحق الكتاب ، الملحق الثالث ، ص ٤٨ .

(١٢٥) صحيفة الوقائع المصرية ، عدد ١٢ ذى القعدة سنة ١٢٦٤هـ/١٨٤٧م .

(١٢٦) صحيفة الوقائع المصرية ، عدد ٢١ جمادي الثانية ، سنة ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م .

(١٢٧) خديوى تركى ، دفتر ٧٢٤ وثيقة رقم ٢٤٣ ، اراده الى الكتخدا فى ١٤ فى القعدة سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .

(١٢٨) لائحة الفلاح ، ص ٢٨ .

(١٢٩) أحمد الحتة ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ١٦٧ .

(١٣٠) محمد عبد العزيز عجيمة ، محمد محروس ، التطور الاقتصادي في أوربا والوطن العربي ، ص ٣٢٧ . وراجع محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، تقرير كامل ، ص ٧٧٣ .

(١٣١) أحمد الحتة ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ١٢١ .

(١٣٢) Cattaui, Le Regne de Mohamed Ali, T. II. p. 70.

(١٣٣) Douin, La Mission du Baron de Boislecomte, p. 83, 84.

(١٣٤) راشد البراوى ، عليش ، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث ، ص ٥٢

(١٣٥) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٤٢٦ — تقرير بورنج .

(١٣٦) أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى ، ص ٧٢ .

(١٣٧) حليم عبد الملك ، السياسة الاقتصادية فى عصر محمد على الكبير ، ص ٢٨ .

(١٣٨) حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، ص ١٢٤

(١٣٩) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٢٩٦ — تقرير بورنج ، وصف الصحراء

(١٤٠) صلاح الدين الشامى ، (الدكتور) ، مياه النيل ، ص ٨٠ ، مكتبة مصر ١٩٥٨ ، القاهرة .

(★) حيث لا تزرع الأرض الا مرة واحدة فى السنة — محصول واحد — ثم تظل هى وزارعوها معطلين دون انتاج وهذا معناه قلة انتاج هذه الأراضى وعدم استغلالها استغلالا كافيا فضلا عن عدم امكانية زراعة المحصولات التى تحتاج الى رى مستمر فى وقت الفيضان وغيره كالقطن مثلا . (راجع محمد عبد المنعم الشرقاوى ، جغرافية مصر الاقتصادية ، ص ٢٠ ، محمد عبد العزيز عجيمة ، التطور الاقتصادى ، ص ٣٢٦ .)

(١٤١) الرافعى ، عصر محمد على ، ص ٤٧٢ .

(١٤٢) محمد عبد العزيز عجيمة ، التطور الاقتصادى ، ص ٣٢٦ .

(١٤٣) شفيق غربال ، محمد على الكبير ، ص ٣٠٤

(★) وذلك بفضل ما أقامه من ترع وجسور وقناطر وقنوات الخ .

(١٤٤) أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص ٥٢ ، ٥٣

(١٤٥) صبحى وحيده ، فى أصول المسألة المصرية ، ص ١٩٧ .

(١٤٦) على لطفى ، التطور الاقتصادى ، ص ١٩٦ . وراجع أيضا : عمر الاسكندرى ، سليم حسن ، تاريخ مصر من الفتح العثمانى ، ص ١٥٦ ، ١٥٧ ، حليم عبد الملك ، السياسة الاقتصادية ، ص ٢٨ .

(★) فعندما أراد حفر قناة الاسكندرية أخرج جميع سكان الأقاليم المجاورة من ديارهم وسيقوا الى السهول المحروقة الجرداء تحت وطأة السياط · وكان من أثر ذلك أن أتم الفلاحين عملهم فى عشرة شهور بعد أن مات منهم اثنا عشر ألفا كما يقول بوالكمت Boislecomte ويضيف مانجان Mengin الذى كان شاهد عيان أن هؤلاء الموتى دفنوا على ضفتى الترعة تحت اكداس التراب الذى كانوا يرفعونه من قاعها وأن معظمهم مات من البرد وقلة الزاد والمؤونة أو من الاعنات فى العمل وسوء المعـاملة · وينكر الجبرتى وقد كان شاهد عيان أيضا ·· أن كل من سقط أهالوا عليه تراب الحفر ولو فيه الروح ، ولما عادوا الى بلادهم للحصيدة ـ الفلاحين ـ طالبوا بالمال وزيد عليهـم عن كل فدان حمل بعير من التبن وكيلة قمح وفول وأخذ ما يبيعونه من الغلة بالثمن الدون والكيل الوافر فما هم الا والطلب للعود الى الشغل فى الترعة فأخذوا فى جمعهم كالمرة الأولى فكانوا يربطونهم قطارات بالحبال وينزلون بهم المراكب والمرة الأولى كانت فى شدة البرد والثانية فى شدة الحر وقلة المياه العذبة ورجع المهندسون والفلاحون الى بلادهم بعد ما هلك معظمهم ·

(راجع : Douin, la Mision du Baron ... p. 82.

وراجع أيضا :

Mengin, Histoire de L'Egypte sous Le Gouvernement..., T. II, p. 334.

والجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ٤٥٦ ، ٤٦١ حـوادث شهر شـوال سـنة ١٢٣٤هـ/١٨١٩م ، حوادث شهر ربيع الأول سنة ١٢٣٥هـ/١٨٢٠م) ·

(١٤٧) جورج يانج ، تعريب على أحمد شكرى ، تاريخ مصر من عهد المماليك الى نهاية حكم اسماعيل ، ص ٨٠ ، المطبعة الرحمانية بمصر ، ١٩٤٣ م ·

(١٤٨) حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، ص ١٣٥ ·

(١٤٩) أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٦٢ ·

(١٥٠) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، حوادث شـهر ذى القعدة سنة ١٢٣١ · وراجع : حليم عبد الملك ، السياسة الاقتصادية فى عصر محمد على الكبير ، ص ٢٨ · وراجع : محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٤٠٢ ـ تقرير بورنج ·

(١٥١) مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، ص ٩٩ ·

(★) الطائفة جماعة من أصحاب الحرفة الواحدة غرضها الدفاع عن مصالحهم المشتركة والعمل على تحسين حال الحرفة · ويقوم نظام الطوائف على وجود ثلاث هيئات تزاول أعمال الحرفة وهذه الهيئات هى : المعلمون والعرفاء والصبيان · وكان المعلمون فى الغالب يستخدمون أبناءهم كعرفاء وصبيان وبهذا كانت الحرف فى مصر وراثية تنتقل من الأب الى ابنه · فكانت الصناعة بهذه الطريقة تلازم الصبى فى دائرة أسرته وكان هذا من عوامل حفظها والسير بها نحو الكمال بفضل المثابرة على التخصص أزمانا طويلة مما ساعد على تقدم الصناعة المصرية قبل عهد العثمانيين · (راجع : أحمد محمد ابراهيم ، الاقتصاد السياسى ، جـ ١ ، ص ١٧٥) ·

Baer, Social history of modern Egypt, p. 129.

(١٥٢) معية تركى ، دفتر ٦ ، مكاتبة رقم ٦٩٩ ، بتاريخ ٤ ذى الحجة سنة ١٢٣٦هـ / ١٨٢٠ م ·

(١٥٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٧٠ ، مكاتبة رقـم ١٧ ، من المجلس العـالى الى الديوان الخديوى ، ١٨ صفر ١٢٤٦ هـ / ١٨٣٠ م ·

(★) فى يوليو سنة ١٨٣٧ م (ربيع الآخر سنة ١٢٥٢هـ ـ صدر قانون السياستنامية لتنظيم شئون الحكومة الداخلية وتوزيع الاختصاصات والأعمال بين دواوينها وقد اشتمل على مقدمة وثلاثة فصول اختص الفصل الأول منها ببيان « الترتيبات الأساسية » وافرد الفصل الثانى لبيان « الاجراءات العلمية » واقتصر الفصل الثالث على « قانون العقوبات (راجع محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ١٤٤) ·

(١٥٤) الوقائع المصرية ، العدد ٧٨ بتاريخ ٧ جمادى الآخر سنة ١٢٤٦ هـ/١٨٣٠م·

(١٥٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٩ ، ترجمة الوثيقة رقم ٤١٨ بتاريخ ٥ ربيع الأول سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ، المحفظة ١٠١ أبحاث ·

(١٥٦) المحفظة ٧٣ ، قانون السياستنامه ، الفصل الثالث ، قانون العقوبات ص ١١١ ـ ١١٢ ·

(١٥٧) Mengin, Histoire de L'Egypte Sous ..., Op. Cit., T. II, p. 376.

(١٥٨) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ٨٢ حوادث شهر ذى الحجة ١٢٣٣هـ ·

(١٥٩) معية تركى ، دفتر ٢ ، وثيقة رقم ٣٠٥ بتاريخ ٢٢ شعبان سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م · معية تركى ، دفتر ٩ ، وثيقة رقم ٧٥٧ بتاريخ ١١ ذى الحجة سنة ١٢٣٧هـ/١٨٢١م ·

(١٦٠) معية تركى ، دفتر رقم ٣ ، ترجمة الأمر رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٨ شوال سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م ·

(١٦١) Cameron (D.A.), Egypt in the Nineteenth Century (London, 1898), p. 126.

وراجع : Shafik Ghorbal, The beginnings ..., p. 284.

(١٦٢) Mouriez, Hoistoire de Mehemet Ali, p. 106.

(١٦٣) معية تركى ، دفتر رقم ٣٤ ترجمة الكتاب التركى رقم ٩٢ ، ٥ رمضان سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٥م (من المعية الى الكاشف عثمان ناظر مصنع المنصورة) ·

(١٦٤) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ٢٠٧ فى ٢١ جمادى الأول سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠ م ·

(١٦٥) أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة منذ نشأتها حتى سنة ١٩٤٩م ، ص ٢٥ ·

(١٦٦) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ٤٣٤ حوادث شهر ذى الحجة الحرام سنة ١٢٣٣هـ/١٨١٧م ·

(١٦٧) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ٤٧٥ حوادث شهر ذى الحجة سنة ١٢٣٥ هـ / ١٨١٩ م ·

(١٦٨) ديوان الجهادية ، المجموعة الوثائقية ، أوامر ، المحفظة ١٧ ، أمر من محمد على باشا بتاريخ ١٥ ربيع أول سنة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م · وراجع : دفتر ٥ معية تركى وثيقة رقم ١٦٧ بتاريخ ٨ شعبان ١٢٣٥هـ/١٨١٩م · وراجع :
Hamont, L'Egypte sous Mehemet Ali, 1843, T. II, p. 212, 213.

(١٦٩) أحمد الحتة ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ٢١٠ وراجع أيضا :
Marmont, Voyage du Marechal duc de Raguse, T. 4. p. 50.

(١٧٠) حيث منعت الحكومة الفلاحين من صناعة الحصر لحسابهم (راجع : دفتر ٧٦٩ ديوان خديوى ص ٧٧ وثيقة رقم ١٩٢ بتاريخ ٢٦ محرم سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٤١٧ .

(١٧١) لم تكن الحكومة تسمح للأفراد بتقطير ماء الورد لحسابهم (راجع : دفتر ٢ معية تركى ، وثيقة رقم ١٩٣ فى غرة ربيع الثانى ١٢٣٤هـ/١٨١٨م أمر الى الكتخدا بك) .

(١٧٢) أحمد الحتة ، تاريخ الزراعة ، ص ٣٢٧ وراجع أيضا
Hamont, L'Egypt sous Mehemet Ali, T. I, p. 337.

(١٧٣) معية تركى ، دفتر رقم ٦١٣ ، ص ٧٦ ، ترجمة الافادة التركية رقم ٢٦٣ بتاريخ ٢٢ رمضان ١٢٥١هـ ، المحفظة ١٠١ أبحاث وراجع أيضا :
ديوان الجهادية ، بالمحفظة ١٧ دوسية ٥ (أمر من محمد على الى مدير نصف ثانى قبلى فى ٢٩ ربيع أول سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م) .

(١٧٤) كانت معاصر الزيوت تحت اشراف الحكومة اعتبارا من عام ١٨٤٤ ولا يصرح بانشاء معصر جديد الا بعد موافقتها ، راجع : الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٤٢٣ . وراجع أيضا المحفظة ٢ ديوان الجهادية (أمر من الجناب العالى الى مدير الجهادية فى ٢٩ جمادى الثانية سنة ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م) وراجع :
Douin, L'Egypte de 1828 a 1838, p. 406.

(١٧٥) معية تركى ، دفتر رقم ٨ ، ترجمة الامر التركى رقم ١٧٠ بتاريخ ٢٩ محرم سنة ١٢٤٧ ، المحفظة ١٠١ أبحاث (أمر محرر خطا بالحافظ دمياط) .

(١٧٦) فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ٦٨٩ — تقرير بورنج —

(١٧٧) من بيان السياستنامه ، المحفظة ٧٢ ، ص ٥٥ .

(١٧٨) فكثيرا ما وصفهم الباشا بذلك فى أوامره ونواهيه ومن ذلك ما كتبه لأحدهم : « يا محرم أغا انك مهمل دائما فى كل الشىء المطلوب منك ... أعداك الله .. »

راجع : محفظ الملكية تركى ، دفتر ٧٢٩ ، ترجمة الأمر المؤرخ فى ٧ جمادى الاخره سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م الصادر الى محرم أغا ، نمرة ٢١٩ .

(١٧٩) على الجرتلى ، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الاول من القرن التاسع عشر ، ص ٧٤ .

(١٨٠) معية تركى ، دفتر ٧٩٢ ، وثيقة ٨٢ (امر من المجلس العالى الى الديوان الخديوى بتاريخ ٩ شوال سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م) .

(١٨١) صلاح أحمد هريدى ، الحرف والصناعات فى عهد محمد على — رسالة ماجستير باشراف د. عمر عبد العزيز عمر ، كلية الاداب جامعة الاسكندرية عام ١٩٧٨م ص ١٢٩ .

وراجع أيضا Mengin, Histoire sommaire ..., p. 214.

(١٨٢) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٢٨ ، الاربعاء غرة صفر سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .

(١٨٣) Hamont, L'Egypte sous Hohamed Ali, T.I., p. 178.

(١٨٤) اميل فهمى . تاريخ التعليم الصناعى ، ص ٧٠ .
Mc. Coon, Egypt as it is, 29 (London, 1876).

(١٨٥) على الجرتلى ، تاريخ الصناعة في مصر ، المرجع السابق ، ص ٧٩ ·

(١٨٦) معية تركى ، دفتر ٥ ، صفحة ٥ ، وثيقة رقم ٢٩ بتاريخ ٢٠ ربيع أول ١٢٢٥هـ (أمر كريم الى محافظ دمياط) ·

(١٨٧) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ٣٠٨ الصادر في ١٦ جمادى الأول سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م (حوادث مجلس مصر) ، ص ٢

(١٨٨) أوامر للجهادية ، محفظة ١ ملخص الوثيقة التركية رقم ١٥٨ بتاريخ ١١ رمضان سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م (من الجناب العالى الى وكيل مدير الجهادية)

(١٨٩) معية تركى ، دفتر ١٧ ، وثيقة ٩٥ ، من الجناب العالى الى وكيل مدير الجهادية) ·

(١٨٩) معية توركى دفتر ١٧ ، وثيقة ٩٥ ، من الجناب العالى الى ناظر قسم أول الغربية بتاريخ ٢٧ محرم سنة ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م ·

مالية

(١٩٠) محفظة ——— وثيقة ٣٠٧ بتاريخ ٧ ذى القعدة ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م
١ أوامر

(من الجناب العالى الى وكيل المالية)

(١٩١) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٠ صفحة ١٥ وثيقة رقم ٣٧ بتاريخ ٢٨ ربيع الأول ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م (من الديوان الخديوى الى محمود أفندى ناظر عموم المبيعات) ·

(١٩٢) ديوان خديوى ، أوامر ، دفتر ٢ ، صفحة ٤٦ وثيقة ٢٢٤ بتاريخ ١٢ ذى الحجة ١٢٤٧هـ/١٧٣١م (أمر كريم الى مأمورين مذكورين عددهم ٥) ·

(١٩٣) معية تركى ، دفتر ٢٠ وثيقة ٧٧ بتاريخ ١٩ ذى الحجة ١٢٤١هـ/١٨٢٥م (من الجناب العالى الى عثمان قبودان مأمور زراعة القنيه) ·

Charles Augustus. (Murry) — A short memoir of Mohamed Ali, p. 50 (London, 1898). (١٩٤)

(١٩٥) معية تركى ، دفتر ١٤ ، وثيقة ٤٣٢ ، من الجناب العالى الى أحمد بك نجل القبو كتخدا ، بتاريخ ٢٧ شوال سنة ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م ·

(١٩٦) معية تركى ، دفتر ٨١ ، وثيقة ٢٧٦ ، أمر عال الى حسنى بك ، بتاريخ ٢٧ محرم سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م ·

(١٩٧) معية تركى ، دفتر ٤٩ ، وثيقة رقم ٦٠ ، من المعية الى أدهم بك ، بتاريخ ١٧ جمادى الثانية سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م ·

(١٩٨) معية تركى ، دفتر ١١ ، وثيقة ٨٧٨ ، من الجناب العالى الى محافظ رشيد ، بتاريخ ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م ·

(١٩٩) المحفظة ١٠١ أبحاث دفتر ٢١ معية تركى بتاريخ ١٤ ذى القعدة سنة ١٢٤٠هـ (مكاتبة) رقم ١٨٠ ·

(٢٠٠) معية تركى ، دفتر ١٩ ، وثيقة رقم ٣٢ ، من الجناب العالى الى الكتخدا بك بتاريخ ١٤ محرم ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م ·

(٢٠١) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٢١ ، صفحة ٥٣ ، وثيقة ٦٢٦ ، من الديوان الخديوى الى زكى أفندى ، بتاريخ ٢٢ رمضان سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م ·

(٢٠٢) أوامر الى الجهادية تركى . محفظة ١ ، أمر من الجناب العالى الى مدير الجهادية بتاريخ ٦ من رمضان سنة ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م .

(٢٠٣) معية تركى ، دفتر ١٥ ، وثيقة ٦٨ ، من المعية الى كتخدا بك ، بتاريخ ٧ ذى القعدة سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م .

(٢٠٤)معية تركى دفتر ٤١ . وثيقة ٤٢٢ . من الجناب العالى الى الخواجة دالماس . بتاريخ ٢٧ جمادى الأول سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م .

(٢٠٥) معية تركى ، دفتر ١٩ ، صفحة ٢١ ، وثيقة ١٥٥ من المعية الى محمد الغربى ناظر فابريقة الطرابيش بفوه . بتاريخ ١٦ ذى القعدة سنة ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م .

(٢٠٦) معية تركى ، دفتر ١٩ ، وثيقة ١٨٦ ، من المعية الى محمد أفندى ناظر الشرقية والقليوبية ، بتاريخ ١٥ ذى الحجة ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م .

(٢٠٧) على الجرتلى ، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من الـ ـن التاسع عشر ، ص ١١٧ .

(٢٠٨) ديوان المدارس ، صادر ، دفتر ٢١٠٣ ، ص ٩ ، مكاتبة ٧٦ ، من ديوان المدارس الى أرتين بك ، بتاريخ ٦ محرم ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .

(٢٠٩) أوامر الى الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٣ ، أمر من محمد على الى نجله ابراهيم باشا بتاريخ ٧ ذى القعدة سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .

مالية

(٢١٠) محفظة ــــــ وثيقة ٥٥٥ ، من الجناب العالى الى وكيل المالية ، بتاريخ

٢ أوامر

١٢ شعبان ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .

(٢١١) Charles Issawi-Egypt at Mid-Century (ew York, 1954), p. 27.

(٢١٢) Clot Bey, Apercu General Sur L'Egypt, V. II, p. 225.

(٢١٣) معية تركى ، دفتر ١٨ ، وثيقة ٤٤ ، الى ناظر الفابريقات ، بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١٢٢٩هـ/١٨٢٢م .

(٢١٤) معية تركى ، دفتر ٤٦ ، وثيقة ٢٠٥ ، من الديوان الى محافظ كريت ، بتاريخ ٣٠ صفر سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م .

(٢١٥) معية تركى ، دفتر ٤٩ ، وثيقة ٦٢٠ ، من المعية الى أمين المفاتيح ، بتاريخ ٢٠ ذى الحجة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م .

(٢١٦) معية تركى ، دفتر ١١ ، وثيقة ٨٦٨ ، من الجناب العالى الى ناظر الأصناف بتاريخ ٢٦ ذى الحجة سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م .

(٢١٧) معية تركى ، دفتر ١٨ ، وثيقة ١١٩ ، مكاتبة الى الكتخدا بك ، بتاريخ ٢ جمادى الأول سنة ١٢٢٩هـ/١٨٢٣م .

(٢١٨) معية تركى ، دفتر ١١ ، وثيقة ٧٧٣ ، من الجناب العالى الى البك الكتخدا ، بتاريخ ٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م .

(٢١٩) أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى ، والمالى فى العصر الحديث ، ص ٩١ .

(٢٢٠) معية تركى ، دفتر ٢ ، صفحة ٦٠ وثيقة ٢١٦ بتاريخ ٨ شعبان ١٢٤٧هـ/١٨٣١م .

(٢٢١) معية تركى دفتر ٢١ ، صفحة ٥٠ وثيقة ٢٥٨، من المعية الى الكتخدا بك ، فى صفر سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .

(٢٢٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٠ ، وثيقة ١٤٨ ، صفحة ٤٦ ، من الديوان الخديوى الى الخواجة توسيجه بالاسكندرية ، بتاريخ سنة ١٢٢٤هـ/١٨٢٧م .

(٢٢٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٦ ، صفحة ٥١ ، وثيقة ١٢٣ ، من المجلس العالى الى الديوان الخديوى ، بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٢٢٤) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٧٧ ، صفحة ١٢٨ ، وثيقة ١١٨ ، من الديوان الخديوى الى ناظر الكيلار ، بتاريخ ١٧ جمادى الأول سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م .

(٢٢٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٢٤ ، صفحة ٧٧ ، وثيقة ٢١٢ ، من الجناب العالى الى خليل أفندى ، بتاريخ ٦ رمضان سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .

(٢٢٦) معية تركى ، دفتر ٦٨ ، وثيقة ٣٥٩ ، أمر عال الى على أفندى ناظر ورشة الطرابيش بتاريخ ٢٥ رجب ١٢٥١ هـ / ١٨٣٥ م .

(٢٢٧) معية تركى ، دفتر ٥٠ ، وثيقة ٦٣ ، من المعية الى السنية الى حبيب أفندى ، بتاريخ ٢٦ جمادى الأول ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م .

(٢٢٨) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٢٢ ، صفحة ٦٧ ، وثيقة ٢٨٢ ، من الديوان الخديوى الى الجناب العالى ، بتاريخ ٨ ربيع الثانى سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .

(٢٢٩) معية تركى ، دفتر ٦ ، وثيقة ٢٢٣ ، من الجناب العالى الى عمر بك حاكم المنوفية بتاريخ ٨ جمادى الثانية ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م .

مالية

(٢٣٠) محفظة ـــــــ وثيقة ١٥٨ ، من الجناب العالى الى مدير المالية ،

١ أوامر

بتاريخ ٨ شعبان ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .

(٢٣١) معية تركى ، دفتر ٧٢٤ ، صفحة ٧٧ وثيقة ٢١٢ ، من الجناب العالى الى خليل أفندى مأمور نصف البهنساوية البحرى ، بتاريخ ٦ رمضان سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .

(٢٣٢) ديوان التجارة ، دفتر ٢١ ، صفحة ٦٣ ، وثيقة ٣١٥ ، أمر من الجناب العالى الى ناظر التجارة بالاسكندرية ، بتاريخ ١٥ ربيع الثانى سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .

(٢٣٣) معية تركى ، دفتر ٩ ، وثيقة ٧٥٦ ، من الجناب العالى الى ناظر ، بتاريخ ١١ ذى الحجة ١٢٣٧هـ/١٨٢١م .

(٢٣٤) معية تركى ، دفتر ٥ ، وثيقة ٣٢٠ ، أمر الى الكتخدا بك ، بتاريخ ٨ ذى القعدة سنة ١٢٣٥هـ/١٨١٩م .

(٢٣٥) معية تركى ، دفتر ٤٩ ، وثيقة ٤١٧ ، من المعية الى ادهم بك ، بتاريخ ١٧ رجب سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م .

(٢٣٦) معية تركى ، دفتر ٤٢ ، وثيقة ٦١٦ ، من الجناب العالى الى حسين اغا مأمور الفيوم ، بتاريخ ٨ محرم ١٢٤٧هـ/١٨٣١م .

(٢٣٨) معية تركى ، دفتر ١٩ ، صفحة ٢٧ ، وثيقة ١٩٢ ، من المعية الى ابراهيم اغا ناظر المحلة والمنصورة ، بتاريخ ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م .

(٢٣٩) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٦ ، صفحة ١٧٢ ، وثيقة ٤١٠ ، من المجلس العالى الى الديوان الخديوى ، بتاريخ ٢٥ شوال سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٢٤٠) معية تركى ، دفتر ٧٤ ، وثيقة رقم ٩٩٩ ، من الجناب العالى الى حبيب افندى ، بتاريخ ١٣ جمادى الاول سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م .

(٢٤١) معية تركى ، دفتر ٧١ ، وثيقة ٨٩٢ ، من الديوان الخديوى الى ناظر مصنع البارود ، بتاريخ ٧ ربيع الثانى سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م .

(٢٤٢) ديوان المعاونة ، دفتر ٢ أوامر ، صفحة ٩١ ، وثيقة ٣٩٨ ، من ديوان المعاونة الى مأمور كفر الشيخ ، بتاريخ ١٠٥ ذى الحجة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م .

(٢٤٣) معية تركى ، دفتر ١١ ، وثيقة ٧٨٨ ، من الجناب العالى الى ناظر الأصناف بتاريخ ٣ ذى الحجة سنة ١٢٢٨م . وراجع فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٨٣ .

(٢٤٤) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٤٥٤ ـ تقرير الدكتور بورنج .

(٢٤٥) معية تركى ، دفتر ٤١ ، وثيقة ٦٠٦ ، من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ١٥ شوال سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م .

(٢٤٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٢٨٢ ، صفحة ٥٧ وثيقة ١٤٨٤ ، بتاريخ ٢ ذى الحجة سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م .

(٢٤٧) على الجرتلى ، تاريخ الصناعة فى مصر ، ص ١١٧ .

(★) انظر ملحق رقم (٣) .

(٢٤٨) أحمد عبد الرحيم مصطفى وآخرون ، الأرض والفلاح ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ص ٢٦٢ . القاهرة ، ١٩٧٤م .

(٢٤٩) راجع فى ذلك :
Ghorbal, The Beginnings of the Egyptian Question ..., pp. 281, 282.

وراجع أيضا :
Driault, Mohamed Aly et Napoleon (1807-1841) : Le Caire, p. 231.

(٢٥٠) الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ١٧٥ ، حوادث ذى القعدة سنة ١٢٢٧هـ/١٨١٢م .

(٢٥١) عبد الله افندى أبو السعود ، منحة أهل العصر بمقتضى تاريخ محى مصر ، ص ١٦٣ (مخطوط ببلدية الاسكندرية رقم ١٦٤٥ ح) . وراجع أميل فهمى ، تاريخ التعليم الصناعى ، ص ٧٠ . وراجع : السيد عبد الله النديم ، مجلة الأستاذ ، ج ٢٨ من السنة الأولى ، الثلاثاء ١١ شعبان ١٣١٠هـ ٢٨ فبراير سنة ١٨٩٣م ، وأيضا :
Gumard (Cabril) Les Reformes en Egypte a Ali-Bey Elkabir a Mohamed Ali, 1760-1848, Le Caire, 196 p, 362.

(٢٥٢) أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ملاحظات تاريخية ، سنة ١٢٣٤هـ ، ص ٢٧٦ .

(٢٥٣) منها : على لطفى ، التطور الاقتصادى ، ص ٢٠٢ ، مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، ص ٧ .

(٢٥٤) Mengin, Histoire de L'Egypt sous Le Gouvernement de Mohamed Ali, T. II, p. 195.

(٢٥٥) الجرتلى ، تاريخ الصناعة فى مصر ، ص ٣٥ .

(٢٥٦) الرافعى ، عصر محمد على ، ص ٥٨٧ .

(٢٥٧) مثل : اميل فهمى ، تاريخ التعليم الصناعى ، ص ٧٠ ، عبد الله افندى أبو السعود ، منحة أهل العصر ، ص ٦٣ .

(٢٥٨) أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن ١٩ ، ص ١٦٠ ٠

(٢٥٩) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٠١ ، ملف متفرقات ، ص ٢ ٠

(٢٦٠) Maxwell (Rovert), Sketches of a Missionary's Travels in in Egypt, Syria, western Africa.. etc., p. 69 (London, 1839).

(٢٦١) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، سنة ١٢٣٢هـ/١٨١٧م ٠

(٢٦٢) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ٤٣٣ ، شهر ذى الحجة ١٢٣٢هـ/١٨١٧م ٠

(٢٦٣) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ٤٧٥ ، حوادث شهر ذى الحجة ١٢٣٥هـ/١٨١٩م ٠

(٢٦٤) الجبرتى ، المرجع السابق ، ص ٨٢ ، ٨٣ ، حوادث شهر ذى الحجة سنة ١٢٢٤هـ/١٨٠٩م ٠

(٢٦٥) ابن خلدون ، المقدمة ، جـ ١ ، ص ٣٩٤ ، الباب الخامس من الكتاب الأول ، الفصل التاسع ـ فى معنى التجارة ومذاهبها وأصنافها ، مطبعة الكشاف ، بيروت ٠

(٢٦٦) Cattaui, Le Regne De Mohamed Ali D'Apres Les Archives Russes en Egypt, T. II. p. 389.

(٢٦٧) عام ١٨١٩م ، راجع فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ١٢ ٠

(٢٦٨) أحمد محمد عبد الخالق ، الاقتصاد السياسى ، جـ ١ ، ص ١١٩ ٠

(٢٦٩) محمد مظلوم حمدى (الدكتور) ، لمحات فى اقتصادنا المعاصر ، ص ٦٩ ٠

(٢٧٠) مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، ص ٤٨ ٠

(٢٧١) مصطفى القونى ، المرجع السابق ، ص ٤٧ ٠

(٢٧٢) محمد رشدى ، التطور الاقتصادى فى مصر ، جـ ١ ، ص ١٢١ ، القاهرة ، ١٩٧٢ م ٠

(٢٧٣) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٠٣ ٠

(٢٧٤) الجرتلى ، تاريخ الصناعة ص ، ١٤١ وراجع :
Douin (G.), Le Mission du Baron de Boislecomte, p. 98.

(٢٧٥) مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادى ، ص ٦٣ ٠

(٢٧٦) لهيطة ، المرجع السابق ، ص ١٠٣ ٠

(٢٧٧) محمد عبد المنعم الشرقاوى ، المرجع السابق ، ص ١٠١ ٠

(٢٧٨) راشد البراوى ، عليش ، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، ص ٨٠ ٠

(٢٧٩) مصطفى القونى ، تطور الاقتصاد ، ص ٨٠ ٠

(٢٨٠) السيد رجب حراز ، المدخل الى تاريخ مصر الحديث ، ص ٢٠٩ ٠

(٢٨١) محمد فهمى لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٠٠ ٠

(٢٨٢) محمد الأمين سعيد ، سياسة محمد على فى السودان ، رسالة ماجستير

(٢٨٣) دفتر معية تركى رقم ١٨ ، وثيقة رقم ٦٧٢ (من المعية الى البك الكتخدا

جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، ص ٣٠ ٠

بتاريخ ١٢ جمادى الأول ١٢٤٠) ٠

(٢٨٤) دفتر معية تركى ، رقم ١٧ وثيقة رقم ١٨ (من الجناب العالى الى ناظر الأصناف بتاريخ ١١ محرم ١٢٣٩) ٠

(٢٨٥) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٧٨ ـ عن تقرير دوهاميل ـ عام ١٨٣٧ م ٠

(٢٨٦) الرافعي ، عصر محمد علي ، ص ٦٥٩ ٠

(٢٨٧) محمد رشدي ، التطور الاقتصادي في مصر ، جـ ١ ، ص ٦٠ ٠

(٢٨٨) المحفظة ١٧ دوسية رقم ١ ، مكاتبة بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٢٥ (من محمد علي باشا الى نجيب أفندي قبو كتخدا بالآستانة) ٠

(٢٨٩) اميل فهمي ، تاريخ التعليم الصناعي ، ص ١١٩ ٠

(٢٩٠) Abu-Al-Foutouh Ahmed Radwan : old and new forces in Egyption education (New York, Colombia Univer ity, 1949), p. 16.

(٢٩١) الجرتلي ، تاريخ الصناعة ، ص ٣٥ ٠

(٢٩٢) Mc-Coon (C.) : Egypt as it is, (New York, 1877, p. 29.

(٢٩٣) أمين مصطفى عفيفي ، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي ، ص ٢٣٣ ٠

(٢٩٤) مصطفى القوني ، تطور مصر الاقتصادي ، ص ٥٧ ٠

(٢٩٥) جمال الدين الشيال (الدكتور) ، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي ص ١٦٢ ٠

(★) أورد العلامة ابن خلدون في مقدمته أن سبب الاحتكار انما هو حاجة الدولة والسلطان الى الاكثار من المال بما يعرض لهم من الترف في الأحوال فتكثر نفقاتهم ويعظم الخرج ولا يفي به الدخل ٠

وبين أرسطو أن سبب الاحتكار هو : ليستطيع المحتكر فرض الثمن الذي يراه ليحقق من وراء ذلك أرباحا طائلة ٠

راجع : ابن خلدون ، المقدمة ، المجلد الأول ، القسم الثالث ـ الفصل الثالث والأربعون ـ الاحتكار ـ ص ٥٢٠ ، منشورات دار الكتاب اللبناني ، ١٩٥٦م لبيب شقير (الدكتور) ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، الفصل الأول ، ص ٢٧ ، نقلا عن كتاب Schumpeter عن الاخلاق لأرسطو ٠

(٢٩٦) **هيلين ريفلين** ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ، **الاقتصاد والادارة في مصر** ، ص ٢٩١ ، وراجع لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادي ص ٨٠ ٠

(٢٩٧) أحمد نظمي عبد الحميد ، مبادىء في الاقتصاد والتجارة ، جـ ٢ ، ص ٢٢٤ ٠

(٢٩٨) علي لطفي ، التطور الاقتصادي ، ص ١٩٩ ٠

(٢٩٩) محمد فؤاد شكري ، بناء دولة ، ص ٧٩ ٠

(٣٠٠) الرافعي ، عصر محمد علي ، ص ٦٣٢ ٠

(٣٠١) راشد البراوي ، عليش ، التطور الاقتصادي ، ص ٦٠ ٠

(٣٠٢) حليم عبد الملك ، السياسة الاقتصادية في عصر محمد علي الكبير ، ص ١٦ ٠

(٣٠٣) روس مكريدس ، ترجمة د٠ حسن صعب ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ـ التقاليد الاقتصادية ـ ، ص ٤٩٤ ٠

(٣٠٤) الرافعي ، عصر محمد علي ، ص ٦٣٠ ٠

(٣٠٥) عمر الاسكندري ، سليم حسن ، تاريخ مصر من الفتح العثماني ، ص ١٥٠ ٠

(٣٠٦) مصطفى القوني تطور مصر الاقتصادي ، ص ٨٨ ٠

(٣٠٧) Douin (G), Le Mission de Baron de Bois'ecomte, p. 249.

(٣٠٨) محمد فهمي لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ١٦٠ ، ١٧٢ ٠

(٣٠٩) محمود صالح منسى (الدكتور) دراسات فى تاريخ الشرق العربى ، ص ٣٦ ٠

(٣١٠) لهيطة ، المرجع السابق ، ص ١٩٦ ٠

(٣١١) جمال الدين الشيال ، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على ، ص ٧ ٠

(٣١٢) كلوت بك ، تعريب محمد مسعود ، لمحة عامة الى مصر ، ص ٢٩٨ ٠

(٣١٣) صـــدرت فى عام ١٢٥٦ هـ ٠ راجـــع فى ذلك : دفتر مجموع أمور ادارة واجراءات ، ص ٦٤ ٠

وراجع أيضا : عبد السميع سالم الهراوى ، لغة الادارة العامة فى مصر فى القرن التاسع عشر ، ص ٢٩٥ ٠

(★) بالفرنسية monopoly وبالانجليزية monopole

(٣١٤) عرف أرسطو الاحتكار بأنه انفراد بائع واحد ببيع سلعة فى السوق ، وقال بأن المحتكر يستطيع فرض الثمن الذى يراه ليحقق من وراء ذلك أرباحا طائلة (راجع د٠ لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادى ، نقلا عن Schumpeter عن كتاب الأخلاق لأرسطو) ٠

(٣١٥) يقول « انه التسلط على أموال الناس بشراء ما بين أيديهم بأبخس الأثمان ثم فرض البائع عليهم بأرفع الأثمان على وجه الغصب والاكراه فى الشراء والبيع (راجع : العلامة ابن خلدون ، المقدمة ، المجلد الأول ، القسم الثالث ، الفصل ٤٣ ـ الاحتكار ـ ص ٥٢٠ ، منشورات دار الكتاب اللبنانى ، ١٩٥٦ م) ٠

(٣١٦) المحفظة ٧٣ ، قانون السياستنامة ، الفصل الثالث ، البند الثانى عشر ، ص ٨٢ ٠

جاء فى البند (١٢) من قانون السياستنامه ، الفصـــل الثـــالث عن عمليـــة قيمقامات البلاد ومشايخ الحصص ، ص ٨٣ :

(انه لأجل صيانة الأرزاق الواردة الى الأشوان قد توضح فى عملية حاكم الخط انه يوضب بكل بلد واحد كيال وواحد وزان بمكاييل وموازين ويعتبر لكل بلد يوم لايرادها الى الشونة فبناء عليه يقتضى أن قيمقام البلد فى اليوم المعلوم لايرادها يعلن الأهالى يحضرون الموجود عندهم من المحصولات وقبل ايرادها الى الأشوان يكيل الأشياء التى يدور عليها الكيل ويوزن الأشياء التى يدور عليها الوزن بحضوره وتتقيد عند صراف البلد اسم باسم صنف صنف ويتحرر بها اعلام بخطه ويمهرون بختم قايمقام باعتبار الكيل والأوزان التى صارت بالناحية تعطا بيد الأهالى ويجتمعون سويا بالأرزاق ويتوجه معهم القيمقام الى الشونة فى اليوم المعلوم حتى يوردون الأرزاق ويأخذون بهـا الرجع من الشونة يسلمونهم الى الصراف ليقابلهم على ما عنـده من القيودات ويخصـم لأربابهم » ٠

(٣١٧) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٣ ، قانون السياستنامه ، الفصل الثالث ، بند رابع ، المادة الأولى عن المشايخ والأهالى والخولا ، ص ٢ ٠

(٣١٨) المرجع السابق ، قانون السياستنامه ، الفصل الثالث ، بند اثنى عشر ، ص ٥ ٠

(٣١٩) ديوان خديو تركى ، دفتر ٧٥٠ ، وثيقة ٩٤ ، من الديوان الخديوى الى كاتب ديوان ابراهيم باشا بدمياط ، بتاريخ ١٩ رمضان سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م ٠

(٣٢٠) أحمد الحتة ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ٧٠ ·

(٣٢١) Crouchley (A.E.) : The economic development of Modern Egypt, 1938, p. 67.

(٣٢٢) المحفظة ٧٣ ، قانون السياستنامة ، المعاملة الأولى ، بند أول ، ص ١ (الفصل الثالث) ·

(٣٢٣) المحفظة ٧٣ ، قانون السياستنامه ، المعاملة الأولى ، بند أول ص ١ (الفصل الثالث) ·

(٣٢٤) تنص احدى مواد « قانون الفلاحة » الصادر فى شعبان سنة ١٢٤٥ هـ على أن « من لم يأخذ محراثه فى وقت التخضير ويذهب الى غيطه أو يتكاسل فى تحضير أرضه يضرب خمسين كرباجا ويجبر على شغله بمحراثه حتى يخضر أرضه (راجع عبد السميع سالم الهراوى ، لغة الادارة ، ص ٢٨٤) ·

(٣٢٥) المحفظة ٧٣ ، قانون السياستنامه ، المعاملة الأولى ، عن المشايخ والأهالى والخولا بند أول ، ص ٩ (الفصل الثالث) ·

(٣٢٦) المحفظة ٧٣ ، المرجع السابق ، عن عمليات قيمقامات البلاد ومشايخ الحصص بند ثامن عشر ، ص ٨٥ (الفصل الثالث) ·

(٣٢٧) المحفظة ٢ « نوات » عربى ميزانية ، وثيقة رقم ١٦٤ م ·

(٣٢٨) عبد السميع سالم الهراوى ، لغة الادارة العامة فى مصر فى القرن التاسع عشر ، ص ٢٩٧ ·

(٣٢٩) أوامر الى الجهادية ، تركى ، المحفظة ١ ، (من الجناب العالى الى الباشا مدير الجهادية بتاريخ ١٢ ربيع الآخر ١٢٥٧هـ ـ ١٨٤١ م) ·

(٣٣٠) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٥٨٦ أمر الى وكيل الجهادية فى ١٧ رجب سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ·

(٣٣١) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٦٨٧ (تقرير د · بوورنج) ·

(٣٣٢) Deny, Sommaire des Archives turques du Caire, p. 43.

(٣٣٣) محمد فهيم ، تطور صناعة القطن فى مصر ، جـ ١ ، ص ٦٢ ·

(٣٣٤) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٤ ، مسلسل ٢٠ ، من الديوان الخديوى الى ناظر مبيع الأصناف ، بتاريخ ٤ رمضان ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م ·

(٣٣٥) الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ٧١ ·

(٣٣٦) صحيفة الوقائع المصرية . العدد ٥ بتاريخ ٢٦ رجب سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م ·

(٣٣٧) ديوان خديو تركى ، دفتر ٧٩٢ ، وثيقة ٢٣٩ بتاريخ ١٨ صفر سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م ·

(٣٣٨) الجرتلى ، تاريخ الصناعه ، ص ٧١ ·

(٣٣٩) ديوان خديو تركى ، دفتر ٧٩٢ ، وثيقة ١١ بتاريخ ٢٨ رجب سنة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٣م ·

(٣٤٠) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، أخبار سنة ١٨٣٦ ، ص ٤٧٤ ٥

(٣٤١) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٤٦٧ ، فى ٢٤ محرم سنة ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م

(٣٤٢) معية ، دفتر ٤٤ ، وثيقة رقم ٣٠٣ ، بتاريخ ٧ ربيع الأول سنة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م ٠

(٣٤٣) ديوان الجهادية ، أوامر ، تركى ، محفظة رقم ٩٣ فى ١١ محرم سنة ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م ٠

(٣٤٤) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١٧ ، أمر من محمد على الى حبيب أفندى فى ٥ شعبان سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣١ م ٠

(٣٤٥) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٥٤ ، الصادرة فى ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(٣٤٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٤ ، صفحة ١٢٢ ، من الديوان الخديوى الى محافظ دمياط ، ناظر التشغيل بفبارك القسم الأول ، ناظر فابريقة دمياط ، بتاريخ ٩ شوال ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م ٠

(٣٤٧) ديوان خديوى ، دفتر ٧٩٢ ، صفحة ١٩٢ ، وثيقة ٣٠٧ ، من المجلس العالى الى الديوان الخديوى ، بتاريخ ٢٦ ربيع الأول ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م ٠

(٣٤٨) معية . دفتر ٣ ، وثيقة ٧٦٤ لسنة ١٤٢٧هـ/١٨٣١م ٠

(٣٤٩) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، أوامر الى الجهادية ، تركى ، وثيقة ٤٧ ، من الجناب العالى الى محمود بك ناظر الجهادية بتاريخ ١٨ شعبان ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م ٠

(٣٥٠) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٤٥٨ (أمر من محمد على باشا الى وكيل الجهادية فى ١٦ رمضان سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ٠

(٣٥١) ديوان الجهادية ، أوامر ، محفظة ٢ ، وثية رقم ٧ ، من الجناب العـالى الى مدير الجهادية ، بتاريخ ٤ صفر سنة ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م ٠

(٣٥٢) ديوان الجهادية ، محفظة ٢ ، من الجناب العالى الى مدير الجهادية ، بتارخ ٤ صفر سنة ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م ٠

(٣٥٣) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٣ أمر من محمد على باشا الى حبيب أفندى بتاريخ غرة صفر ١٢٤٥/١٨٢٩م

(٣٥٤) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٣ ، قانون السياستنامه ، الفصل الثالث ، ص ١ ٠

(٣٥٥) عبد السميع الهراوى ، لغة الادارة ، ص ٢٨٤ ٠

الفصل الثانى

نظام الاحتـــكار فى الزراعة

١ ـ الأشكال التى اتخذها نظام الاحتكار فى الزراعة

٢ ـ المحاصيــــل التى احتكرتهـــــا الدولــــة

٣ ـ دور الجفـــــــــالك

● الفصل الثاني

نظام الاحتكار في الزراعة

١ ـ الأشكال التي اتخذها نظام الاحتكار في الزراعة :

كانت الزراعة قبل « محمد علي » جامدة متخلفة وجباية ضرائب الأطيان بطريقة الالتزام وتنفيذ قانون الفلاحة بيد الملتزمين (١) ، وقد أحدث « محمد علي » انقلابا في هذا النظام فألغى الالتزام واستولى على الأطيان واتصل اتصالا مباشرا بالفلاحين وان قيد حريتهم في العمل وتصريف حاصلاتهم وتعيين زروعهم ومساحتها ، وما الى ذلك من اجراءات يبررها للبارون دى بوالكمت Boislecomte بقوله :

« بنظامي سأكون شيئا فشيئا أشخاصا مجدين ينتهي بهم الأمر الى التعود على العمل ، ولقد وضعت يدى على كل شيء ولكن لأجعل كل شيء منتجا والمسألة مسألة انتاج فمن ذا الذى يستطيع أن يقوم بذلك غيرى ، اين ألذى كان يقدم السلف اللازمة ويشير بالأساليب التي تتبع والزروع الجديدة التي تدخل ٠٠ هل تعتقد أن أحدا في هذا البلد فكر في يوم من الأيام في جلب القطن والحرير والتوت ٠٠ يجب أن يقاد هذا الشعب كما تقاد الأطفال فتركه ونفسه يرجعه الى الفوضى بجميع أنواعها التي قد أخراجته منها والتي يقع فيها ثانية لو تخليت عن قيادته لحظة واحدة (٢) ٠

وفي معرض حديثه لبورنج Bowring أضاف : « ان الفلاحين عندى مصابون بعدم ادراك ما هو في صالحهم وعلى أن أقوم بدور الطبيب ومن واجبي أن أصطنع الشـدة اذا لم تسر الأمور في مجراها الصحيح (٣) ٠ وفي أمر له الى البك الكتخدا قال « ٠٠٠ وحيث أن الأهالي كالبهـائم فكان من الواجب على المأمورين والنظار أن يقوموا بتشغيلهم » (٤) ٠

وعليـه :

فلما كان الفلاح وهو أهم عناصر الانتاج الزراعي على هذه الشاكلة في نظر الباشا ، وكان الانتاج الزراعي وهو أهم مصادر الانتاج في مصر وما يزال قد بلغ من التخلف والعجز مبلغ الحضيض ، وكانت الادارة التي يعتمد عليها الباشا في الأستانة لا تقل فسادا وعجزا عن تلكم الادارة التي

ورثها وترأسها فى الداخل ، لم يجد الباشا بدا من احداث تغيير شامل فى جذور الزراعة المصرية وأوراقها سيما وهى مصدر المال الأول ان لم يكن الوحيد وقوت جيوشه التى يحتاجها ورعيته التى يسوسها ومادة صناعته التى يستهدفها وخامتها ، ووسيلته فى تحقيق طموحاته وأمانيه وما أكثرها، فراح يفتش فى عوامل انتاجها المختلفة من أرض وعمل ورأس مال وما اليها .

واذ استصوب لها ترتيبا أساسه الاحتكار فقد كان لهذا الترتيب أشكاله وسماته ومميزاته ومشكلاته ، فالباشا وان تمكن من تحديد سعر بيع السلع الزراعية فى الداخل فان من الصعب عليه أن يفعل ذلك فى الخارج (٥) ، بل كان عليه أن يلجأ الى الجودة فيزيدها والكلفة فيقللها ليواجه منافسة الدول وتقلبات السوق ، هذا الى ضرورة تدبير حل لمسألتين معقدتين فى آن واحد وفى ظروف بشرية مختلفة :

الأولى : زيادة الانتاج الزراعى ، والثانية : ضرورة تدبير ماء الرى .
واذ يواجه الباشا فى الداخل تمردا على نظامه الاقتصادى منذ بداية تطبيقه باعتبار أنه جديد ومرهق ولم تتضح حسناته بعد ، فلقد كان يواجه فى نفس الوقت نقصا فى الامكانات ورفضا له فى الخارج لاعتبارات ستتضح فى مواضعها .

وأهم من ذلك كله أن هذه الثورة التى تطلبها قطاع الزراعة لم يكن هناك ما يمولها من بقية القطاعات كالصناعة والتجارة وانما كانت تلكم القطاعات بحاجة ماسة الى من ينفق عليها ، هذا الى الحروب التى كان على الفلاح المصرى وهو العنصر الفاعل فى الزراعة أن يساق اليها راغبا أو كارها . لظروف أحس الباشا أنها تهدد نظامه أو حياته .

فما الذى فعله الوالى فى مواجهة تلكم التحديات ؟؟
اتبع الباشا النظام التالى :

اولا : وزع الأراضى على الفلاحين لزراعتها كل حسب اقتداره (٦) نظير دفع الضرائب المقررة :

وكان المكلفون بالقيام بهذا التوزيع هم المديرون بناء على اقتراحات مشايخ البلاد (*) ففى كل سنة كان يتم تكليف الأطيان على أربابها حتى يعرف كل انسان ما يخصه منها من أول السنة ويبادر فى زراعة الذرة بالسنة المستهل نيلها ، ولذلك كان مشايخ الناحية يجتمعون مع بعضهم فى شهر ابيب بحضور أعيان الناحية وعمدها والصراف وبانضمام الجميع ينظرون فى أحوال أهالى البلد وفى الأطيان المقيدة على كل فرد ويعطى لكل

إنسان حسب استحقاقه من الأطيان ، وفي شهر توت بحضور المذكورين مع حاكم الخط والقيمقام أو من يتعين من طرف حضرة المدير يصير التعديل الذى يعتمد عليه في التحصيل فاذا وجدوا أحدا من الأهالى أخذ أطيانا أكثر من طاقته أعطوه بقدر طاقته فقط والباقى من أطيانه عليه أن يتنازل عنها ، واذا وجدوا أحدا أخذ أطيانا أقل وله اقتدار على زراعة غيرها فيتحمل بقدر طاقته من الأطيان التى تزال من غيره واذا ظهر بالناحية أفراد ليس لهم أطيان تعطى لهم أطيان بقدر حالهم ، وبعد تحميل أهالى الحصة اذا بقى شيء من أطيانهم يلزم تعديله ويجب أن يكون تكليف الأطيان بحيث يتحمل بعضها بعضا فلا يختص أحد بأحسنها دون الآخر وباتمام عملية التكليف يتحرر بها دفتران يمهران بأختام الحاضرين ويوقع عليها بالاشهاد الشرعى اللازم ويرسلان الى ديوان المديرية حيث يشرح على أحدهما حضرة المدير الى صراف الناحيـة للعمل بموجبـه والثانى يحفظ بديوان المديريـة ، أما اجراء الدقة فى التكليف ففريضة واجبة على ذمة المشايخ (٧) .

وبرغم تأكيد البـاشا على أن تكليف الأطيان يجب ان يتم بوجـه العدالة فلا يختص أحد بأحسنها دون الآخر ، فقـد تلاحظ أن كثيرا من المشايخ يخصون أنفسهم وذويهم بأجـود الأراضى وأسهلها ريا وزراعـة ويتركون مادونها للأهالى ، ولذلك نبه الباشا المديرين الى هذه الظاهرة ولفت نظرهم الى أن من خيانة المشايخ اختصاص أنفسهم وأقاربهم بالأطيان المناسبة المتسهلة الى الرى وزراعة الأذرة وترك ما دونها الى باقى الأهالى وأمـرهم بأن يكون التكليف بتحميل الأطيـان بعضها على بعض بحيث لا يختص واحـــد بمسهلها دون الآخـر ، ولأجـل اجراء المساواة وطريقة الانصاف فى هذا الخصوص أمر الوالى بانتخاب عدد من كبار الفلاحين بكل بلد يصير التكليف بحضورهم بالانضمام مع المشايخ ، وعلى ذلك فان تكليف البـلاد التى تحت أيدى حـكام الأخطاط والقائمقامات يكون بحضور حكام أخطاطهم وقائمقاماتهم وأما البـلاد التى فى عهدة المشايخ فيتعـين لهم معـــاونون من طرف حضرة المـدير مع ما يلزم لخـــلاص التكليف بأوقات قريبـــة حيث يكون التكليف عن الأهالى الموجـــودين ذوى الاقتدار على الزراعة وتأدية الأموال سنويا كل منهم حسب احتماله وبحضور دفاتر التكليف لديوان المديرية كان على المدير أن يعمل جاسينى ـ اختبار ـ لعدة بلاد حتى اذا وجد شبهة فيه عاقب من حضروه بمقتضى القانون ، واذا تبين له أن فلاحا كلف بأطيان تزيد عن التكليف الأول وكان ذلك بسبب خيـــانة صراف البلد أوشيخ الحصـــة يتحصل منهم مالا مضاعفا (٨) . ولعل السبب الذى أدى الى فقدان الثقة بين الباشا والمشايخ وجعله يلفت نظر مديريه الى خيانتهم ويطلب منهم عمل اختبار على أعمالهم ومتابعتها باستمرار وتحصيل المال منهم مضاعفا فى حالة الخطأ فى تنفيذ

التكليف هو معاملتهم السيئة للأهالي ومحاولاتهم المستمرة الثراء على حسابهم كما حدث فى اقليم الفيوم الذى وضع المشايخ معظم أراضيه فى عهدتهم بحيث اذا احتاج الفلاحون الى الأطيان عمدوا اليهم فأعطوهم فدانين أو أكثر أو أقل ليحرثوها بالمحراث كما يعطونهم التقاوى اللازمة فاذا ما ظهر المحصول يخرج منه المشايخ التقاوى التى أعطوها لهم أولا وبعد ذلك يحجزون ما يسمونه « حصيرة راكب » وهو اما ربعه أو ثلثه ثم يأخذون بقية المحصول المنزرع فى مقابل ضريبة الأرض ويبيعونه ثانية لهم بالثمن الميرى · ولما كان فى استمرار هذه الحالة هلاك الفلاحين المؤكد (٩) فقد أمر الوالى المأمور على نظام الفيوم بأن يجمع مشايخ الاقليم كلهم كبيرهم وصغيرهم لحل هذه المشكلة وعرض تفاصيل الحل عليه (١٠) ، كما أمر بتحرير دفترين بعد عمل التكليف لكل بلد يمهران بختم الواقع على يده التكليف وأختام المشايخ ، احدهما يشرح عليه من حضرة المدير الى الصراف لاجراء العمل بموجبه ، والثانى أمر بحفظه بديوان المديرية كسجل احتياطى للكشف والمراجعة (١١) ·

ولم يكتف الوالى بذلك وانما قسم الأقاليم البحرية الى بلاد وجهات وعين نفسه ناظرا على مأمورية الغربية وابنه ابراهيم على جهة الشرقية والمنصورة ودفترى بك على المنوفية والبحيرة والجيزة أما الأقاليم الصعيدية فجعلها قسمين عهد بالقبلى منها الى الكتخدا والأقاليم الوسطى الى أحمد باشا طاهر (١٢) · وبالنظر الى أن حسابات مأموريات الأقاليم البحرية كانت تورد لطرف الخزينة العامرة فقد أمر الوالى أن تورد حسابات مأموريات الأقاليم الصعيدية أيضا لطرف هذه الخزينة كل شهر (*) ·

ثانيا : أعطى للفلاح لوازم الزراعة من بذور ومواشي وآلات وغيرها على أن يدفع ثمنها عند جنى المحصول :

فقد عمد الوالى فى خطته الى موافاة الفلاحين بجميع احتياجاتهم الزراعية كالسواقى والمواشى والتقاوى وما اليها من العناصر التى يحتاجون اليها حتى يتسنى لهم زرع كل مادة فى أوانها من ناحية ولا يتأخرون عن زراعة ما اعتادوا زرعه من ناحية ثانية · وقد أقر مجلس الوالى هذه الخطة وقرر اتباعها واسعاف الفلاح بجميع لوازمه فى الوقت الملائم (١٣) ، فكان حاكم الخط اذا وجد أطيانا متأخرة فى التخضير طلب صاحبها بطرفه وسأله عن سبب تأخيره ، فاذا اتضح أنه لعدم وجود التقاوى عنده أو عدم وجود مواشى للحرث أكد على شيخه ضرورة توفير ما هو لازم اليه من التقاوى على وجه السلفة والمواشى بالأجرة سواء من عنده أو من عند الأهالى الموجود عندهم مواشى زيادة فى الحصة أو من حصة أخرى·وفى كل الحالات كان حاكم الخط لا يبرح الناحية الا بعد أن يتأكد من استلام المذكور لما هو لازم

لتخضيره من تقاو ومواش لاعطاء الأراضى حقوقها فى الخدمة والتقاوى كما يجب (١٤) .

والملاحظ أن الباشا قد حرص على توفير لوازم الزراعة بشتى الطرق حتى لا تتعطل الزراعة بسببها أو تقل انتاجيتها أو جودتها أو تكون علة يتعلل بها أحد الفلاحين أو يتكاسل فلا يزرع أرضه :

١ ـ **فالبذور** : على سبيل المثال كان يتم توفيرها :

(أ) **من الداخل** : حيث وضع الباشا لها نظاما دقيقا لتوفيرها وحفظها وتداولها دونه فى السياستنامة (*) . فاذا حدث خلل بمقتضيات ذلك النظام لجأ الى بدائل أخرى كثيرة منها :

أن يكلف كتخداه بجمع تقاوى الكتان المطلوبة لمأمورية ميت غمر مثلا ويرسلها الى طرف مأمورها (١٥) ، أو يأمر مأمور ديوانه الخديوى بأن ينبه « على بعض المأمورين أن يرسلوا الى محافظ دمياط تقاوى البرسيم المسقاوية (١٦) ، أو يخاطب هو مباشرة المأمور المختص كما فى حالة مأمور الجعفرية الذى طلب منه اعطاء مأمور كفر الشيخ مقدار ما يطلب من الحنطة للتقاوى (١٧) ، أو يوصى المأمورين بالاهتمام لخزن التقاوى اللازمة للزراعة حتى لا تترك الأراضى بورا (١٨) كما فعل مع نظار أقسام الأقاليم البحرية عندما أمرهم بضرورة الاهتمام بتخزين بذر القطن من صنف (عال العال) لزراعته فى العام القادم واتباع الخطة التى يتبعها مأمور نبروه الذى يذهب بنفسه الى القرى بصحبة من يعرف البذور التى تصلح للتقاوى ويجمع قائمقام القرية وشيخ الحصة والخولى ويعرفهم بذلك ثم يورد ما يراه موافقا للتقاوى الى الشون ويرد ما لا يراه موافقا ، ويوصيهم بانتهاج تلك الخطة (١٩) ويحذرهم من عدم الاهتمام بخزن التقاوى وأن الاعدام سيكون جزاء كل من لا يهتم بذلك (٢٠) .

(ب) **أو من الخارج** : في حالة : اما عدم توافرها فى الداخل كما يفهم من أقوال ناظر الأصناف « بأنها ممتنعة الارسال لخلو السوق منها ـ تقاوى النيلة ـ » (٢١) ، واما لأنها جديدة على الزراعة المصرية كبذور خشب الساج التى أتى بها من الهند (٢٢) ، أو عيدان الخرشوف من مدينة قزل (٢٣) ، أو تقاوى الفاصوليا واللوبيا من أوربا (٢٤) أو القنب من بر الشام (٢٥) ، أو القطن والنيلة من أزمير (٢٦) .

وسواء تم توفير هذه البذور من الداخل أو من الخارج فان الباشا كان يراعى دائما أن تكون على درجة عالية من الجودة حتى أنه رتب جزاء للقائمقام « اذا عمل مصلحة لأحد وقبل منهم التقاوى من غير غربلة حيث

فى ذلك غدير على باقى أرباب التقاوى الذين تؤخذ تقاويهم نظيفة » (٢٧) ٠ وكانت التقاوى تحفظ عند القايمقامات وبعد اتمام تخزينها يطلب منهم دفاتر عنها اسم باسم بلد بلد صنف صنف يحفظهم عنده لوقت الزراعة ويحرر منهم اجمالى كل بلد الذى يرسله لطرف حضرة المدير (٢٨) ٠

ولم يحرص الباشا على توفير البذور فقط وانما حرص أيضا على توصيلها الى أماكنها ومن ذلك أنه أمر بتعيين أحد قواسى الديوان لنقل بذور النيلة من مأمور مليج وابيار الى مأمورية القليوبية (٢٩) ٠ كما حرص أيضا على استجلاب الخبراء العارفين بكيفية زراعتها وتربيتها فقد طلب الى الكتخدا ارسال تقاوى أفيون تكفى لزراعة عشرة فدادين وخبيرين يعرفان طرق الزراعة الى يوسف أفندى المأمور لقسم فوه واخطاره بمرتبهما ليقوم بالصرف من خزينة المأمورية (٣٠) ٠

٢ ـ حيوانات الزراعة (المواشى) :

عمل الباشا على توفيرها والاكثار منها بكل الطرق لأنها مع قلتها فى مصر كانت الحاجة اليها شديدة ، فهى تشكل عاملا فاعلا وأساسيا فى أعمال الزراعة الرئيسية والرى فضلا عن كونها مصدرا مباشرا للغذاء وانتاج السماد الطبيعى ، هذا الى أن الباشا كان يحتاج اليها فى خدمة الميرية ومصانعه وجيشه ٠ واذا علمنا أن عدد السواقى التى أدخلها الباشا فى سنة ١٨٣٨ م وحدها بلغت ٣٨٠٠ ساقية يحتاج كل منها الى ثلاثة أثوار لادارتها (٣١) ، علمنا كم كانت حاجة الباشا الى المواشى ٠ ورغبة فى تكثير الحيوانات قامت حكومة الباشا بجلبها من كل مكان فالخيل من نجد والشام ودنقلة ومن داخل آسيا وأوربا (٣٢) ، والبغال من قبرص (٣٣) والجمال والبقر من بلاد الروم والسودان (٣٤) ، كما قامت بتنصيب ناظر لمحطات المواشى وألزمته بأثمان ما يفقد منها ليزداد اهتمامه بها (٣٥) ٠ ولم تكتف الحكومة باستيراد المواشى بنفسها وانما شجعت من يستوردها فقد أعفى الباشا التجار الذين يجلبونها من خارج البلاد من الضرائب الجمركية (٣٦) ، كما طلب من بعض مشايخ الوجه القبلى استيرادها من « سنار » وبيعها فى مصر لمن يشاءون للذبح أو لأعمال الفلاحة ورغبهم فى ذلك باستعداد الحكومة لتقديم النقود اللازمة لشرائها وذلك سلفة يردونها فيما بعد (٣٧) ، وفضلا عن ذلك عمل الباشا على تكثيرها عن طريق زيادة انتاجها وحمايته (*) فمنع ذبح أناثها كليا وكذا الأثوار والأبقار اللائقين لأشغال الزراعة والفلاحة قبل أن يتم عمرها ثلاث سنوات (٣٨) ٠ وعندما قال له الشيخ « على خفاجة » من علماء دمياط ان قلة الثيران ناشئة من ذبح الأبقار أعلن على العموم « انه لحصول تكثير نوع البقر لا يجوز ذبحه بوجه

من الوجوه لا للميرى ولا للأهالى ولا بتشغيله فوق الطاقة وتأديب من لم يصغ لذلك » (٣٩) ٠

كما أنشأ الاصطبلات فى شبرا ونبروه وشبين الكوم وغيرها (٤٠) ، واعتنى بانتاج وتربية الأبقار والجاموس والحمير البلدية والسنارية فى جفالكة وعهده الأميريـة (٤١) ٠ وحرصـا على وقايتها وعلاجها استحضر البياطره من فرنسا وغيرها (٤٢) ، وأنشأ مدارس للطب البيطرى (٤٣) ، وأرسل البعوث الى أوربا لتعلم هذا الفن (٤٤) ، كما عين الأطباء البيطريين لمراقبة حالتها الصحية والعناية بتربيتها وعلاج المريض منها ، وجعلهـم مستقلين عن الحـكام حتى لا يتواطئوا معهـم ويخفوا الحالـة الحقيقيـة للحيوانات (٤٥) ، وقرر عقابا لمن يهمل منهم فى عمله (٤٦) ، وبلغ من اهتمامه بها أنه طلب من مأمور تنظيم قسم « زفتة » تعداد أهـالى قسمة وأجناس وعدد مواشيهم (٤٧) ، ورتب جـزاء لحاكم الخط أو القايمقام « اذا تجاسر على جبر أحد بمبيع حيوانات زراعته فاذا ثبت ذلك عليه يضرب عشرين عصا ويصير ملزوما باسترداد البهيمة لصاحبها » (٤٨) ، وكذلك « لكل واحد من الأهالى يقصد مكيدة أحـد وفى السر يقطع ألسن أقواده أو أبقاره أو أحد مواشيه أو يتصدى لهم بمكروه آخر يترتب عليه نقص القيمة أو تعجيزهم عن الأشغال أو يترتب عليه هلاك البهيمة المفعول بها ذلك فلدى التحقيق والثبوت الشرعى يتحصل ثمن تلك البهيمة من الذى تجاسر على اضرارها ومع ذلك يضرب مائتى كرباج » (٤٩) ٠

كما ألزم الأهالى الذين يوجد عندهم مواشى بعد أن ينتهوا من خدمة أطيانهم بأن يعطوها لمن ليس عندهم مواشى بالأجرة بدلا من وجودها عندهم بلا مشغولية (أكالين بطالين) (٥٠) ، وقام بالتحقيق بنفسه فى الضميمة الفاحشة التى ضمها نظار الأقسام وكبار المشايخ لأغراضهم الشخصية على أثمان الأثوار الموزعة على من لا مواشى لهم ـ عديمى الاقتدار ـ لاعانتهم على زراعة الصيفى (٥١) ، ولم يكن اهتمام الباشا ٠

٣ ـ **بالآلات الزراعية** بأقل من اهتمامه بالحيوانـات أو البذور : فكثيرا ما طلب من مصانعه صناعة آلات الزراعة وأدواتها ، ومن ذلك أمره الى مدير الجهادية باعطاء مائة نورج الى حسن بك مدير الجيزة (٥٢) ٠ كما كان يرسل مندوبيه لاستلام السواقى الزائدة عن حاجة الأقاليم للاستفادة منها فى أعمال الرى وغيرها (٥٣) ٠ وقد كان يشجع كل اختراع جديد يؤدى الى تقدم الزراعة أوزيادة غلتها ، ومن ذلك اعطاؤه امتيازا الى المدعو « حنا باسكى » التاجر عن الساقية اختراعه التى تدور بغير حيوان مدة أربع سنوات وبيعها للأهالى على ذمته وبعدم جواز تقليدها وبيعها من الغير فى

المدة المذكورة (٥٤) ، كما أمر مدير الجهادية بالاهتمام فى صنع الآلات والأدوات الخاصة بساقية الهواء التى أنشأها المهندس مورفيل Morvil فى جنينة القبارى وارسالها الى طرفه (٥٥) . وأمره أيضا بأخذ حيوانات قوية وشديدة من الخواجة « طبلدى Tabldi » وتسليمها الى المهندس مظهر أفندى لتدوير الآلة التى اخترعها حديثا لرفع التراب والطين (٥٦) . وكانت الحكومة تلاحظ السواقى وتفتش عليها فلا تدع واحدة منها معطلة بدون عمل بل تحقق فى سبب العطل فان كان من عدم وجود حيوانات لادارتها تقدم الحيوانات اللازمة لصاحبها وان كان من خلل بها ألزمته باصلاحها فان لم يكن قادرا على ذلك قامت الحكومة باصلاحها لأن فى تعطيلها تلفا للزراعة (٥٧) ، وكانت السواقى تقيد فى دفتر عند القائمقام بأسماء أصحابها ومقدار الزراعات الصيفية المرتبة عليها فاذا كانت أطيانها أقل من المقرر لها وبجوارها أطيان لشخص آخر تعمل الحكومة على مشاركة الشخصين بعضهما مع بعض بالرضا فان لم يتيسر ضمت الأطيان الى صاحب الساقية وأخذ صاحب الأطيان بدلا عنها ، فان لم يوجد بدل أجبر على تركها لصاحب الساقية حتى لا تعجز زراعة الأصناف (٥٨) . وقد قرر القانون عقابا شديدا لمن يتلف ساقية آخر بكسرها أو حرقها أو هدمها أو سرقة آلاتها وذلك بأن يؤخذ الى الجهادية ان كان شابا أو يقيد بالحديد ويعمل فى العمارات الأميرية مدة سنة ان كان عجوزا (٥٩) ، ونتيجة لاهتمام محمد على بالسواقى بلغ عددها فى مصر طبقا لما ذكره كلوت Clot مايربو على خمسين ألف ساقية (٦٠) ، وقد أخبر « محمد على » بورنج Bowring أنه أدخل فى مصر ما لا يقل عن ٣٨٠٠٠ ساقية فى سنة ١٨٣٨ وحدها (٦١) . كما بلغ عدد التوابيت فى الوجه البحرى ١٢٠٠٠ فى سنة ١٨٣٨ (٦٢) . وكانت الحكومة تلاحظ الشواديف وترتب على كل بلد السواقى والتوابيت اللازمة ، وتلزم الأهالى بزراعة الأطيان الخالية من الزرع أن أمكن ريها بالشواديف — برغم قلة ماء الشواديف والجهد الكبير الذى تحتاج اليه (٦٣) — ، وكثيرا ما كان الباشا يقوم باستيراد آلات الزراعة من الخارج ويأمر بعمل مثلها فى مصر ومن ذلك أنه أمر ناظر المهمات بتجربة ٦٠ قصابية استحضرها من كريت لعمل ٦٠ مثلها بمصر فى مدة ٢٠ يوما (٦٤) :

وبرغم كل ما بذله الباشا من جهود لتوفير الآلات الزراعية وترقيتها فقد ظل الفلاحون يستخدمون الآلات الزراعية القديمة فالأرض التى تعلوها المياه كان يتم تسويتها بالمساحة — وهى كتلة من الخشب طولها متر يجرها رجل أو رجلان — وكان المنجل يستعمل فى قطع المحاصيل كما كانت الوسائل القديمة تستخدم فى درس الغلال وفى أقصى الصعيد كانت

محاصيل الغلال تدرس بنشرها على الأرض ثم بتركها للثيران لتدوسها(٦٥). هذا الى أن الساقية والنورج والشادوف والتابوت وغيرها التي ساد استخدامها في معظم أراضي مصر باستثناء جفالك الباشا ومزارعه النموذجية كانت آلات متخلفة تدار بقوة الأنسان أو الحيوان · وعلى كل حال فقد حرصت حكومة الباشا على مساعدة الفلاحين المقتدرين وغير المقتدرين حتى لا تتعطل الزراعة فيقل ايرادها وينقص مكسبها من حاصلات الاحتكار ، وتبعا لذلك قدمت لهم بضمانة نظار الأقسام ما احتاجوا اليه في الزراعة من سواق وتوابيت وحيوانات وتقاو على أن تأخذ التقاوى عينا من المحصول وتتقاضى ثمن الأشياء الأخرى من المحصول أيضا ، ورغبة في استعمال الحيوانات للغرض الذى من أجله أعطيت للفلاحين حرمت عليهم بيعها ووضعت عليها « داغا » باسم المأمورية حتى تتميز عن غيرها فلا يستطيعون بيعها (٦٦) ·

وبهذا حطم « محمد علي » الركود الاقتصادى في مصر عندما قام بتقديم رأس المال لزراعة المحاصيل التي بامكانها أن تغل أعلى نسبة من الربح بعد أن كان الفلاحون المصريون المعوزون يدورون في حلقة مفرغة فهم مضطرون لزراعة الحبوب التي لا تغل الا نسبة ضئيلة من الربح وبالتالى فليس باستطاعتهم أن يراكموا رأس مال يكفى لزراعة المحاصيل النقدية التي تغل ربحا كبيرا (٦٧) ·

ثالثا : اجبر الفلاحين على زراعة ما تريده الحكومة من المحصولات :

فالباشا لم يكتف بالاستيلاء على محصول الأرض بالاثمان التي يحددها وانما أجبر الفلاح على زراعة المحصول الذى يريده هو باعتباره مالكا ... في حدود أراضيه وطبيعتها وأحسن ما يجود فيها من حاصلات · لذلك كان يحدد مع مجلسه في كل سنة عدد الفدادين التي تخصص لزراعة القطن والأرز والنيلة والحبوب والأفيون وغيرها ثم يبلغ أوامر مجلسه الى المديرين والمأمورين لتنفيذها (*) وفي استطاعته اذا عرف أقصى ارتفاع لفيضان النيل أن يقدر المحصول سلفا (٦٨) · وكان الباشا بطبيعة الحال يعين هذه الزروع ومساحتها تبعا للحالة التجارية (٦٩) ، وكذلك وفقا لمتطلبات مصانعه من مواد خام ، وجيشه وأسطوله من علائف ، ويلزم الفلاحين بزراعتها ، وبناء على تحديد مساحة الحاصلات المحتكرة المرسلة سنويا من الباشا الى كل مأمور عن ما خص مأموريته (**) كان المأمور يعقد جمعية من نظار الأقسام وحكام الأخطاط وكبار المشايخ للمداولة معهم فيما يجب توزيعه من تلك الزروع على كل بلدة على حسب عدد أشخاصها وأطيانها ومقدار ما بها من سواق وتوابيت وشواديف وبذلك يتقرر على

البلدة مقدار الأفدنة التى يجب زراعتها بتلك الحاصلات وعلى قائمقام البلد والمشايخ والخولى حجـز تلك الأطيان كل منها وما يناسـبه من الزروع المفروضة وبعد ذلك يحرر القائمقام والمشايخ قائمة بمقدار زراعة كل صنف من الزروع المقررة على البلدة يثبتون فيها مقدار زراعة كل فلاح ويختمها القائمقام بختمه ويرسلها الى ديوان المأموريـة أو الى ناظر القسم (٧٠) ، أما الأطيان الباقية فيترك لهم الحرية فى زراعتها بالحاصلات الأخرى (٧١)٠

وقد تدخلت الحكومة فى ترتيب الزراعات كلها بالأقاليم حين قررت فى ابريل سنة ١٨٤١ أن يعقـد ناظر القسم جمعية من قائمقامات البلاد وحكام الأخطاط والمشايخ للمداولة معهم فى ترتيب الزراعات على البلاد سواء أكانت شتوية أو صيفية كل بلدة على حسب ما يوجد من اراضيها صالحا لكل من الزروع على أن يجتمع قائمقام البلدة والمشايخ والصراف وعمد الفلاحين فى أوان كل زراعة لتقسيم الأطيان الواجب زراعتها على حسب الترتيب السابق كل أرض وما يناسبها من الحاصـــلات الزراعية ويحررون بالتقسيم دفتر الى ناظر القسم وبهذا يعين لكل زارع نوع الزروع ويحدد له مقدار الأطيان التى يزرعها به ٠ وقـع منع الباشا زراعـة بعض الحاصلات فى جهات معينــة نظرا لقلة محصولها فحرم زراعة الحناء فى بعض قرى الشرقية والأرز فى بعض قرى الشرقيـة والأرز فى بعض قرى الغربية والنيلة البلدية والهندية فى دمياط (٧٢) ٠

والجدير بالذكر أن الباشا عندما قام باحتكار بعض الحاصلات فى سنة ١٨١٦ م عزم الفلاحون على عدم زراعتها فيما بعد وأرادوا زراعة غيرها حتى لا يحرموا من ثمرة كدهم ولو تمكنوا من تنفيذ رغبتهـم هذه لفشل الاحتكار وفقدت الحكومة مكسبها تبعا لذلك ولهذا ألزمهم محمد على بزراعة تلك الحاصلات وأمرهم بزراعة ضعف ما كانوا يزرعونه منها فى العام الذى سبق فضجوا واشتكوا واسترحموا واستشفعوا ورضوا بمقـدار العام الماضى (٧٣) ، فزرع الفلاحون حاصلات الاحتكار مرغمين ليس لهـم فيها رغبة حقيقية لشعورهم بأن معظم ربحها عائـد على الحكومة دونهم وأنهم محرومون من حريـة التصرف فى ثمرة كدهـم واجتهادهم ولذا فقد عنوا بغيرها من الحاصـلات ولولا مراقبـة الحكومة لهم وعقابها للمهمل منهـم لأهملوها ٠ وقد لمس « محمد على » تلك الحقيقة بنفسه فى أثناء تفتيشه على الزراعة اذ رأى ذات مرة الفلاحين وقد وضعوا السماد البلدى من روث البهائم فى أطراف المزارع لتسميد الذرة دون القطن ، كأن محصول القطن ليس لهم فأمرهم بعدم التعصب للحاصلات غير المحتكرة وأجبرهم على وضع السماد بالقطن أيضا (٧٤) ، وأرسل الى مطوش باشا أمرا بين له فيه ما رآه من اهمال الزراع وتكاسلهم فى قلع القطن وغرسهم البامية فى بعض القرى

مع القطن في حقل واحد ، واقترح عليه « أن يحيط الكتان بتدبير يحميه عاقبة زهد الناس فى زراعته ... ــ وهو ــ فرض العقوبة على الشيوخ ان هم لم يزرعوا المساحة المقرر عليهم زراعتها كتانا ... » (٧٥) . ولم يقف الأمر عند فرض العقوبـة على الشيوخ بل وصل الى حـد اعطاء رهائن من الأهالى عن زراعة الأصناف (٧٦) .

ومـــع ذلـــك :

فقد استمرت سياسة اجبار الفلاحين على زراعة ما تريده الحكومة من المحصولات برغم أن الباشا كان يعرف قلة رغبتهم فى زراعه هذه المحاصيل المحتـكرة حتى أنه لما اقتضى الأمر التقليل من زراعـة النيلة لعدم رواج تصريفها فى الخارج كتب يقول : « انه لا داعى الى مضايقة الفلاحين الذين يجب أن يترك الخيار فى زراعة هذا الصنف (النيلة) وأن لا يذكر أمر الاكثار من زراعة الأصناف لأن طوائف الفلاحين أعداء زراعة الأصناف واذا لزم الأمر اجبارهم على ذلك فاننا لن نجد بين الأهالى من يحسن خدمة هذه الأصناف » (٧٧) .

ومهما يكن من أمـــر :

فقد أدى اجبار الفلاحـين على زراعـة بعض الحاصـلات الى ادخال محاصيل جديدة فى الزراعة المصرية والى توسيع زراعات أخرى ذات أهمية تجارية مثل القطن والخشخاش والنيلة والأرز ولو تركت الحكومة للفلاحين الحرية فى اختيار ما يشاءون ما زرعوا الا الحاصلات اللازمة لاستهلاكهم والتى كانوا يزرعونها من قبل مما تحتاج الى مجهود قليل ونفقة أقل .

رابعا : يعاقب الفلاح الذى يهمل فى خدمة زراعته او يقصر فى تنفيذ اوامر الحكومة :

فمنذ أن بدأ البـاشا فى تطبيق نظامه الاحـتكارى وأصبح الفـلاح والزراعة تحت رقابة عمال الحكومة وسطوتها اعترض الفلاحون على ذلك ، ولأنهم كانوا عاجزين عن مواجهة جهاز الدولة الضخم فقد حولوا مقاومتهم الى نظام التخريب الشخصى الذى اتخذ شكل التراخى العام أو الكسل كما كان محمد على يسميه فى كثير من الأحيان ، وواضح من هذا التصرف أن الزراع كانوا لا يجدون طريقـا آخر لمراوغة الاحتـكار الحكومى غير ذلك الطريق الذى فضلوا فيه التضحية بمصالحهم الخاصة لكى يهزموا طابع الحكومة المتشدد وعليه تركوا محاصيلهم تهلك لحاجتها الى الماء أو أهملوا جنيها ، ولم يكن موظفو الحكومة أكثر من الأهالى حماسا للنظام وانما تراخوا هم الأخرون فى أداء واجباتهم فى الوقت الذى درج فيه الفلاحون على اهمال

تعليمات الحكومة (٧٨) · فماذا يفعل الباشا تجاه هذا الكسل من الفلاح الذى كثيرا ما لح به وصرح ، وتجاه المهام الجسام التى وضعها نصب عينيه والتى لا تقتصر على الزراعة ومراحلها فقط وانما تمتد الى لوازمها ومياهها وطرائق ريها ، وتتصل بالرغبة فى تكثير انتاجها وتحديثها · لم يجد بدا وهو يخطط لترقيتها وتطويرها من أن يقنن الجزاءات والعقوبات الى جانب الواجبات والمسئوليات لكل عملية من عملياتها ومرحلة · فالفلاح الذى راح يقاوم النظام الجديد فى صمت بعد أن علمه حكامه على اختلاف هوياتهم أنه كلما زاد كده زاد شقاؤه وكلما زاد انتاجه زاد فقره ومشكلاته ففضل الراحة مع القلة لم يكن يجدى معه فى نظر الباشا سوى أسلوب العقاب ، لذلك فقد رأيناه يرسل أحد الأهالى الى الليمان مؤبدا تربية له وعبرة لغيره لأنه قام بتقليع مزروعات قطنه الخاص وزرع بدله أذرة وأرسل الى مديرى الوجه البحرى أمرا بذلك للمعلومية ومعاملة من يتجاسر على هذا الفعل بمديرياتهم هكذا (٧٩) ، كما أمر باستحضار مزارعى عزب قسم الرحمانية الذين توقفوا عن دفع أموال الميرى باحتجاجات واهيه لطرفه وسجنهم وأن لا يخلى سبيلهم ما لم يدفعوا مطلوب الميرى منهم (٨٠) ، وكلف أحد مديريه بأن يقوم بنفسه ليعاين القرى التى قدم أحد حلفاء ديوان المعاونة جرنالا بعدم رى مزروعاتها ووجود حشايش بها فان اتضح صحة ذلك يجرى تأديب مزارعيها على رأس الغيط عبرة لغيرهم حتى لو جرى صلب شخص أو شخصين بسبب ذلك(٨١) ، وقام بنفسه بانتخاب مائة فارس من جماعة « على أغا البصل » رئيس الهوارية وأرسلهم الى المأمور على نظام القسم الأول والرابع للشرقية لاستخدامهم حسب اللزوم بناء على عريضته التى قال فيها ان أهالى قرى قسمة ليسوا ممن يفهمون الكلام ولا يعتنون بأمر الزراعة (٨٢) ، كما أمر مأمورا آخر بتأديب من لم يوجد من الأهالى فى عملية فحت المساقى والترع والجسور وخلافها المقرر اعمالها فى قسمة حسب تعهد مشايخ البلدان (٨٣) ، وألزم كل فلاح يتكاسل عن تخضير أطيانه وقت التخضير أن يأخذ محراثه وينزل الى غيطه كما هو الواجب عليه فان لم يفعل وخالف أوامر القائمقام والشيخ فعليهم ضربه خمسين كرباجا واجباره على شغله بمحراثه حتى يخضر أرضه (٨٤) ·

وهكذا رتب الباشا جزاء معلوما لكل فلاح يحصل منه تهاون فى شىء — من واجباته — وحذره من الاهمال والرخاوة فى هذا الخصوص « لأن كل من حصل منه كسل أو اهمال يعامل بالجزاء المعين له » (٨٥) · ولم يكن الفلاح وحده هو الذى يقع تحت طائلة عقاب الباشا وبطشه وانما كان كل الجهاز الذى يرأسه ابتداء من الخولى وانتهاء بشخص الباشا :

الجهاز الخولاء — خدمة الزراعة — وان كانت مهمتهم مراقبة الفلاح

وتشغيله وابلاغ ذوى الشأن عن تقصيره كانوا هم الآخرون « اذا قصروا فى الخدمة المنوطة بهم أو خرقوا بعض الحدود بخلاف أصولها مراعاة لخاطر بعض المزارعين يعاملون بالجزاء المعين لهم » (٨٦) ٠

ومشايخ البلاد الذين حددت أوامر الباشا ولوائحه واجباتهم ووضحت سلطاتهم كانوا اذا أهملوا فى أى مصلحة كانت يعاملون بالجزاء المربوط لهم (٨٧) ، ومن ذلك أن الباشا أمر بضرب أحد المشايخ ٢٠٠ نبوت لأنه شاهد مساقى زراعته مملؤة حشيشا أثناء مروره على ناحيته بالوجه البحرى وكلف مديرى الوجه البحرى بأن يستقدموا اليهم الشيوخ فينبهوهم الى الأماكن التى يصلح فيها الكتن ويزودوهم بتفاصيل الطريقة المختارة التى بها يكثر المحصول ويجود النوع ويحذروهم أن يهملوا فدانا واحدا مما الزموا بزرعه ، حتى اذا تم للمديرين التنبيه والتحذير والانذار حق بعد ذلك على من يظهر اهماله أو يفسد كتانه من الشيوخ ان يؤدوا وأدا أو يدسوا من رؤوسهم فى التراب دسا (٨٩) ٠ وكثيرا ما اوفد الوالى من قبله أشخاصا للتفتيش على الحقول ، ولم يجد غضاضة فى ابلاغ مديريه بأنه اذا أبلغه واحد من هؤلاء الأشخاص عن أى تقصير من الأهالى أو المشيوخ فى العناية بخدمة الأرض المزروعة فانه سيأمر بالقبض على المقصر وارساله الى طرفه ليلاقى جزاءه (٩٠) ٠ كما طلب من أحد محافظيه اخطار مشايخه بعد حجز المياه فى الترعة المنشأة حديثا لرى أراضيهم وأن يقوموا برى أراضيهم بالسواقى وتأديبهم بالضرب واخطارهم بأنهم اذا عادوا لمثل ذلك فسيكون العقاب هو القتل (٩١) ٠

وكذلك نظار الأقسام :

الذين كان يستعمل معهم أفظع عبارات التوبيخ واللوم ، وكثيرا ما هددهم بالقتل اذا لم ينجزوا الأعمال الموكولة اليهم أو عجزوا عن تنفيذ الجزاءات لكل من يتكاسل من مشايخ البلدان التابعة لهم فى أعمال الجسور والحوش والمساقى والترع وغيرها ، كما حدث مع ناظر قسم كفر الشيخ عندما أنهى الى الوالى أنه لن يتمكن من نهو الأعمال المحالة عليه فى سنة ١٢٤٥ هـ /١٨٢٩ م (٩٢) ٠ ولم يستثن من العقاب ٠

حكام الاخطاط وقايمقامات البلاد :

فحاكم الخط أو القائمقام الذى يثبت التحقيق اهماله فى رى أطيان بلاد خطه يصير ايقاظه فى أول مرة ويؤخذ عليه تعهد مكتوب باتمام رى تلك الأطيان على درجة التمام ، فاذا تكرر اهماله مرة أخرى يضرب ثلاثين عصاية عن كل مرة ، أما اذا حدث اهمال منه فى ترتيب الأصناف وخدمتها

وزراعتها أو السقية أو نقاوة الحشائش المخلة بالزراعة أو فى حصاد الغلال أو قلاع الكتان أو جنى القطن أو نحو ذلك من لوازم الزراعة فمن بعد التنبيه عليه فى المرة الأولى يضرب عشرين عصاية عن كل مرة بعد ذلك ، ويؤكد عليه باجراء اللازم بأوقاتـه (٩٣) • وكثيرا ما أمـر الوالى بتحصيل قيمة الأضرار التى تلحق بالزراعة من الحكام الذين أهملوا واجباتهم كما حدث مع حكام شرق أطفيح الذين حصل الوالى منهم مبالغ تعادل الأضرار التى لحقت بزراعة القطن من جراء اهمالهم (٩٤) • حتى المأمورون لم يسلموا من عقاب الباشا ، فالمأمور الذى يتحقق لديه حصول تكاسل أوعدم التفات منه الى الأعمال المكلف بها كتصليح الأطيان وزراعتها أو نحو ذلك كان يأمر بتعيين غيره ممن له دراية فى مكانه وارساله لطرفه مغلولا (٩٥) • وكم اتهمهم بأنهم سبب تأخر الزراعة وانحطاطها سنة عن سنة رغم ما يبذل فى سبيل انهاضها من الجهد والمال ، وهددهم بضربهم بالنبوت وهدر دمائهم بدل النصائـح والتنبيهات ان لم يقوموا بواجباتهـم ويسلكوا المسـالك الحميدة (٩٦) ، وقد كتب الى واحـد منهم يقول ، « ان ظهـرك مشتاق للنبوت ولن أقصر فى ذلك لأننى على أهبة الحضور اليك عندما يتراءى لى تكاسلك أو تأخرك فى الادارة فلك منى ما لا يطاق » (٩٧) ، ولما تراءى له تكاسل بعضهم عين من طرفه معاونين ومساحين مخصوصين لملاحظة الزراعة وخدمتها ونبه على جميع المأمورين أن من يظهر عنده خلاف مطلوبة سيدفنه بنفس الغيط (٩٨) • وقد تعجب الوالى غايـة العجب من عدم اعتبارهـم واتعاظهم بمن صار عزله ونفيه ومن صار تنقيص ماهيته ومن صار اعدامه منهم بسبب ميلهم لاستراحة أنفسهم ، ووبخهم وتوعدهم بأنه سيخصص لهم جزاء شديدا ان لم يسلكوا المسلك الحميد (٩٩) • كما توعد مأمور نصف المنوفية بأنه سيكسر عظامه ويعدم الأشخاص الذين معه اذا لم يبق نفسه ويسارع بارسال الفول المطلوب منـه الى الاسكندريـة (١٠٠) • ولو يتسع بنا المقام لسقنا العديد من الأمثلة التى تبين أن البـاشا كان لا يرحم أحدا يهمل فى خدمة الزراعة أو يقصر فى تنفيذ أوامر الحكومة أيا كان ، اذ شمل عقابه كل من له علاقة بالأرض بدءا بالفلاح (*) الذى هو أهم أدواتها وانتهاء بأقرب المقربين اليه •

خامسا : لا يحق للفلاح ان يتصرف فى محصول ارضـه :

وانما عليه أن يورده عند جنيـه الى شون الحكومة (١٠١) فيوزن أو يكال ويقرر لكل وحدة السعر الذى تحدده الحكومة ويخصم من الثمن مقدار الضريبة المفروضة على الأرض وثمن المواشى والبذور والآلات والأشياء التى أخذها الفلاح أثناء السنة ، ولم يكن الفلاح يقبض باقى ثمن محصوله وانما كان مضطرا لأن يتركه ويأخذ بقيمته « رجعه » أى تذكرة كان يجد

فى صرفها (١٠٢) من خزانة القسم أو المديرية صعوبـة (*) فيضطر الى بيعها بنقص قد يزيد على ربع قيمتها حتى يستطيع شراء ما يريده من نفس محصولاته التى قدمها الى شون الحكومة ويدفع ثمن ما يشتريه نقدا وكثيرا ما تعذر عليه أن يجد حاجته بأى ثمن ـ خصوصا الغلال ـ بسبب تصديرها واختفائها من شون الحـكومة الى غير ذلك من أمور سنناقشها فى القسم الثانى من هذا الفصل :

٢ ـ المحاصيل التى احتكرتها الدولـة :

بعد أن حل الباشا محل المالك ومحل الملتزم وأصبح باستطاعتـه توجيه الانتاج الزراعى الوجهة التى يريدها ، لم يقنع بهذا فقد كانت هناك طائفة التجار التى تشترى المحاصيل من المزارعـين ومن الحكومة وتبيع للأجانب ثم تشترى من هؤلاء مصنوعاتهم وتبيعها فى مصر وهى تثرى على حساب الطرفين ، وفكر « محمد على » فوجد أنه أولى بهذا الكسب ·

لهذا أصدر أوامره فحظر بيع المحصولات الزراعية لغير الحكومة (*) وبذلك ضمن لنفسه الفرق بين الثمن الذى يبيع به المنتج والثمن الذى يشترى به المستهلك وتوقف مقدار هذا الفرق على ارادته هو الى حد كبير اذ كان بيده على الأقل تحديد الثمن الذى يدفع للمنتج باعتباره محتكرا لحق الشراء (١٠٣) ، وشجعه على ذلك أن أوربا كانت وقتها تشكو مجاعة فى محاصيلها بسبب قلتها لديهـم لتحولها للصناعـة وكثرة الحـروب التى خاضتها (١٠٤) ·

كما أنه كان بحاجة شديدة الى المال بالاضافة الى أن هذه الحاصلات كانت تلزم فبارِكه (١٠٥) وجنده (١٠٦) ودفع المرتب عليه سنويا منها الى الصدارة العظمى (١٠٧) والحرمين الشريفـين (١٠٨) ، الى غـير ذلك من أسباب جعلته يمد مظلة احتكاره الى كل محصول يثبت بعد وزنه أن النفع الذى سيحصل منه أكثر من الضرر ، وقد نجح الباشا فى ذلك الى حد كبير حتى بلغت أرباح احتكار الحاصلات الزراعية وحدها فى بعض السنوات حوالى ٢٨٪ من مجموع ايرادات الدولة (١٠٩) التى كانت تزيـد خمس مرات على ايرادات حكومة القيصر فى روسيا وتعادل نسبيا ايرادات فرنسا كما يتضح من الموازنة التى عقدها بوالكمت Boislecomte بين ايرادات حكومة مصر فى سنة ١٨٣٣ م وايرادات كل منهما وهما قطران يفوق كل منهما مصر من حيث المساحة وعـدد السكان ومقدار الأراضى الصالحـة للزراعة ، وقد أرجع السبب الى وفرة ما كان يحصله « محمد على » من الاحتكار الحكومى (١١٠) · فكيف حقق الباشا ذلك ؟؟

يرى البعض أن تجارة القمح كانت هي أول خطوة أوحت الى الوالى بأن يفكر في الاحتكار ، اذ أن تجارة القمح مع الانجليز كانت من اهم موارده في أوائل عهده عندما حدث قحط شديد في ممالك البحر الأبيض المتوسط عدا مصر في السنوات ١٨٠٩ ، ١٨١٠ ، ١٨١١ م فانتهز « محمد على » الفرصة وأخذ يبيع القمح المصرى للانجليز على الرغم من معارضة تركيا فربح من تلك التجارة ربحا وافرا حيث باع لهم أردب القمح بثمن يتراوح بين تسعين قرشا ومائة قرش بينما كان ثمنه في مصر عشرين قرشا ولذلك جمع « محمد على » ضرائب الأطيان عينا في السنوات ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢ م من نفس المحصول وساعده قلة العملة وفقر أهل الريف فأخذ يتاجر فيما جمعه من تلك الحاصلات ولما عاد عليه ذلك بالنفع والفائدة استمر في جباية معظم ضرائب الأطيان عينا (١١١) . ولم يكتف الوالى بذلك وانما حجر على المزارع التى يزرعها الفلاحون ويدفعون خراجها عينا ، فاذا بدا صلاح المحصول لايبيعون منه شيئا كعادتهم وانما يشتريه الباشا بالثمن الذى يفرضه ويقدره على يد أمناء النواحى والكشاف ويلزمهم بحمله الى المحل الذى يؤمرون بحمله اليه ويعطى لهم الثمن أو يحسب لهم من أصل المال ، فان احتاجوا لشىء منه اشتروه بالثمن الزائد المفروض(١١٢) . وقد وصل الأمر الى حد أن الباشا أصدر تعليماته الى رجال الادارة في عام ١٨١٦ م بأن يمنعوا السكان من أكل الفول والحمص والحلبة ، حيث كلف كشاف الأقاليم بالمناداة العامة لمنع من يأخذ أو يأكل من هذه الأصناف لأن الباشا سيشتريها من أربابها بالثمن المقدر ، فمن اختلس منها شيئا ولو قليلا عوقب عقابا شديدا ليرتدع غيره ، وهكذا استأثر الوالى بكل ما له وزن وقيمة في ميدان المحاصيل الزراعية ورتب الكتبة والموظفين لتحرير كل صنف وتسجيله ووزنه في تنقلات أطواره وعند تسليمه الى الصناع (١١٣) حتى الأصناف التى يعتمد عليها الفلاحون في غذائهم أمر بأن تورد الى الأشوان وتتعطل لهم فائض حتى تخصم من مال السنة القابلة (١١٤) ، فالباشا لا يسمح بأى تسيب أو ابطاء في ملاحظة المحاصيل أو نقلها ، فصنف الكتان مثلا لا يبقى بعد استوائه يوما واحدا بلا قلاع ، ويكون ختام الحصاد في الميعاد الذى يتحدد لنهايته ، ثم يلزم المحافظة على المحصولات بالأجران والغيطان وبداخل النواحى كى لا يصير التصرف في أدنى شىء منها خارجا عن أشوان الميرى (١١٥) .

ولما ترامى الى سمعه أن بعض الأغنياء من الأهالى في الأقاليم البحرية يشترون أقطان الفقراء بثمن بخس ويوردونها له بثمن أعلى ، كلف مدير الأقاليم البحرية بمعاينة زروعات الأقطان في تلك الأقاليم ومعرفة أصحابها ومضاهاة ما يجرى توريده من كل شخص من المحصول حتى ينقطع توريده للميرى بثمن أعلى مما أخذ به (١١٦) ، وأمر بأن تورد المحاصيل الى الأشوان

أولا بأول فى الأيام المعلومة لجنيها وعند الجنى يعمل حساب دواليب الحلج حتى اذا وجد نقصا فى الايراد عن المقطوعية المجعولة عليها طلبه من أربابه وأكد عليهم بحضوره ، كما كلف موظفيه بمقارنة الكميات الموردة من الفلاحين على أصول الزراعة (١١٧) ٠

ومن يدقق النظر فى كيفية احتكار الباشا للحاصلات الزراعية يلاحظ أنه لم يحتكر الحاصلات كلها (*) كما أنه لم يحتكرها كلها بدرجة واحدة فهناك :

أولا : حاصلات كل الاحتكار فيها كاملا (١١٨) :

اذ كانت الحكومة فى هذه الحالة تستولى على المحصولات بأكملها ولا تسمح لأصحابها بأخذ شىء منها ولو لأنفسهم بل يوردونها كلها الى الشون الأميرية ومن ذلك :

١ ـ **الفوه** : التى أدخل الباشا زراعتها فى مصر سنة ١٨٢٥ (١١٩) وأحضر رجلا من قبرص ـ موطنها الأصلى ـ ليعلم الناس زراعتها وذلك لاحتياجه اليها فى الصباغة خصوصا فى صبغ الطرابيش (١٢٠) لذلك احتكرها منذ أن أدخل زراعتها وكان محصولها لا يصدر للخارج ولا يباع للأهالى بل تستهلكه مصانع الحكومة بأجمعة (١٢١) ، حيث توضع فى غرارات أو مقاطف بعد جفافها وتوزن وتسلم الى وكيل الحكومة ويؤخذ بثمنها رجعه تخصم مما على صاحبها (١٢٢) ٠

٢ ـ **النيلة** : التى كان الاقبال عليها شديدا فى الخارج خاصة بعد تطور صناعة الملابس فى أوربا (١٢٣) ولذلك قال الباشا عنها « أنها تستدر فى بلاد أوربا ربحا طيبا » (١٢٤) ٠ وقد تراوح دخل الفدان منها بما يتراوح بين ١٥ ، ٢٠ جنيها استرلينيا فى أسيوط (١٢٥) ٠ وفضلا عن غلو ثمنها التى تغله اذا بيعت خاما كان الباشا يحتاج اليها لمصانعه التى تصنعها لتباع فى الأسواق التركية والأوربية (١٢٦) ، لذلك احتكرها الباشا وأمر بأن تورد الى الشون الحكومية ويؤخذ بثمنها رجعة تخصم من المال المطلوب من صاحبها (١٢٧) ، كما طلب من مأمور نصف المنوفية تقديم بيان بأسماء القرى التى تجاسر أهلها على الهجوم على الأغا « على البغدادى » عندما شرع فى تفتيش القرى لضبط المهرب منها (١٢٨) ٠

٣ ـ **الكندر** (*) : فقد أصدر الباشا أمرا فى ٢٨ ذى الحجة سنة ١٢٤١ هـ الى جميع الجهات بمنع بيع الكندر لغير الحكومة وأنها ستشتريه بسعر الاردب ٧٥ قرشا ترغيبا لانتشار زراعته (١٢٩) ٠

٤ ـ **الكتان** : الذى يفصل الباشا فى واحد من أوامره الى مديرى الوجه البحرى منافع هذا الصنف المبارك وكيف أنه متى زرع على الطريقة الصالحة المختارة يؤت الكثير من الزيت والقماش ثم أنه هين الخدمة على الزراع فلا خوف عليه من صيف ولا من شتاء وهين الادارة على الحكومة أيضا من حيث قلة حاجته الى توزيع بذور خاصة بالتخضير والى مغازل لصنع القماش بل يكفيه أن يبذل المديرون ونظار الأقسام وشيوخ النواحى ما يجب عليهم من العناية والاهتمام بحسن زرع الأطيان المفروضة على مناطقهم وبحسن اختيار مواقع هذه الأطيان ليثبت الكتان ويجنى على ما أحسن ما يرام (١٣٠) ٠

٥ ـ **القرطم** : الذى كان من الزراعات المكسبة حيث يستخرج منه العصفر الذى يصدر الى الخارج وبرغم ذلك لم يستطع الفقراء زراعته الا قليلا جدا (١٣١) ، لذلك توسع الباشا فى زراعته خصوصا فى الوجه البحرى (١٣٢) وكان من أوائل الحاصلات التى احتكرها ، وقد كان الفلاحون يخلطون العصفر بدقيق الحمص ليعطيه لونا وثقلا لكنهم لم يتجاسروا على ذلك العمل بعد أن احتكره الباشا وأمر بأن يورد الى شون الحكومة ليؤخذ بثمنه رجعة تخصم مما على صاحبها (١٣٣) ٠

كما احتكر الباشا عددا آخر من الحاصلات كان أهمها السلجم (١٣٤) والسمسم وبذر الخس (١٣٥) والحناء (١٣٦) وقصب السكر (١٣٧) والخشخاش (١٣٨) والزيتون (١٣٩) والورد (١٤٠) والبن (١٤١) والسمار (١٤٢) حتى البلح بأنواعه وجريد النخل والخوص (١٤٣) ٠

ثانيا : حاصلات كان الاحتكار فيها جزئيا :

وفى هذه الحالة تستولى الحكومة على ما يبقى منها بعد استهلاك صاحبها (١٤٤) ، ومن ذلك :

القمح : فمع أن الباشا كان قد احتكره احتكارا كليا فى سنة ١٨١٢ م عندما أمر جميع كشاف الوجه القبلى بحجره والحجر عليه لطرفه وألا يسمحوا لأحد ببيعه وأن يستولوا على ما هو مدخر فى بيوت الأهالى منه وأن يفتشوا عنه ويأخذوا كل ما يجدونه منه قل أو كثر ولا يدفعون له ثمنا بل يحسب لهم من مال السنة التالية (١٤٥) ، الا أنه قد خفف من احتكاره بعد ذلك فجعله جزئيا كما يتضح من ارادته الى مديرى الوجه البحرى وعموم المديرين فى سنة ١٢٤٩ هـ / ١٨٣٣ م التى طلب فيها مصادرة غلال القرى المكسورة (التى عليها بواقى) (١٤٦) واستيفاء اردب واحد من الغلال عن كل فدان من القرى الرابحة (١٤٧) (التى ليس عليها بواقى) ٠

وعلى ذلك فقد عدل الباشا عن احتكاره الكامل للقمح وأمر بأن يؤخذ اردب واحد فقط من الغلال عن كل فدان من القرى التي ليس عليها بقايا (*) ، ويبدو أن السبب الذى دفعه الى تخفيف درجة احتكاره للقمح هو قلة المحصول منه (١٤٨) فبرغم تشديده على ضبط القمح البرانى(١٤٩) وتعيينه البصاصين (١٥٠) والضباط العساكر والمخبرين حتى لا يتجاسر أحد على نقلها بدون تصريح واعطائه المخبرين قيمة ثلث الغلال التى يضبطونها (١٥٢) ، فقد لاحظ قلة الموجود منها فى أشوان الحكومة حتى اضطر الى أن يأمر بصرف تعيينات عساكر الجهادية النصف حنطة والنصف الآخر فول أو شعير عدا الموجودين منهم بالمستشفيات (١٥٣) ، هذافى الوقت الذى أخفقت فيه جهوده وجهود بصاصيه لمنع دخول البرانى منها من أبواب مصر ليباع خلسة فى داخلها وأثبتت كشوفات الغلال الواردة أن أصحاب الاوسية والأهالى يدخلون غلالا كثيرة من أبواب مصر بالرغم من الجهود التى بذلت لمنع دخولها وتعذر هذا المنع ، فرأى الوالى أن من الحصافة عدم ممانعة دخولها والاذن لموردها بادخالها على شرط فرض ثمانية ريالات على كل اردب منها (١٥٤) ، كل ذلك جعل الباشا يخفف من احتكاره للحنطة فيجعله احتكارا جزئيا لا كليا ، وذلك لأن النوع الأخير كان يحقق ربحا أكثر من النوع الأول • على أن ما حدث مع محصول الحنطة حدث عكسه مع محصول •

الأرز : فلقد بدأ الباشا باحتكاره احتكارا جزئيا فى سنة ١٨١٣ م عندما قرر الاستيلاء على جميع مزارعه بالبحر الغربى والشرقى ورتب لها مباشرين وكتابا يوفرون لها ما تحتاجه من الكلف والتقاوى والبهائم من حساب الفرض التى قدرها على النواحى وعند نضج المحصول يرفعونه بأيديهم ويسعرونه بما يريدون ويستوفون المصروفات وأجور القومه والمباشرين المعينين ، واذا بقى بعد ذلك شيء أعطوه للفلاح أو أخذوه منه وأعطوه ورقة يحاسب بها فى المستقبل (١٥٥) • ثم ما لبث الوالى أن حول هذا الاحتكار الجزئى الى احتكار كامل بحيث أصبح المزارعون لا يمكنون من أخذ حبه منه بل يؤخذ بأجمعه لطرف الباشا بما قدره من الثمن ثم يخدم ويضرب ويبيض فى المداوير والمدقات والمناشر بأجرة العمال على طرفه ثم يباع بالثمن المفروض (١٥٦) •

وعليه : فقد طبق « محمد على » نظام الاحتكار الجزئى ونظام الاحتكار الكامل على الحاصلات الزراعية حسبما اقتضته الظروف والمصلحة ــ أيهما أنفع ــ وكانت الحكومة فى الحالة الأولى تستولى على ما يبقى منها بعد استهلاك صاحبها ، وفى الحالة الثانية تستولى الحكومة عليها بأجمعها حتى أن أصحابها لا يسمح لهم بأخذ شيء منها ولو لأنفسهم بل يوردونها بأكملها

الى الشئون الأميرية (١٥٧) ، وفي الحالتين كانت الحكومة تحدد الثمن وتعطي الفلاح « رجعة » بمقداره تخصم مما عليه لها ثم تبيع تلك الحاصلات للتجار والاهالى بما تراه من ثمن أو تصدرها الى الخارج وبذلك يكون معظم الكسب لها وحدها دون غيرها (١٥٨) ٠

وكان الباشا لا يرحم من يتهاون فى تنفيذ أوامره أو يتأخر فى توريد شيء من المحاصيل الى أشـونه بل يأمر بارساله الى ليمـان الاسكندرية عقابا له (١٥٩) ٠

وأيا ما كان الأمر : فان من يراجع لوائح الباشا وأوامره المتعلقـة بالحاصـلات الزراعيـة يلاحظ أنه قد وضـع نظاما دقيقا لاحتـكار هذه الحاصلات (*) باعتبارها ناتج الزراعة وثمرتها التي بذل في سبيلها الجهد والوقت والمـال ولم يك من المنطـقي أن يترك هذه الثمـرة تضيع هبـاء أو يستأثر بها غيره ، على أنه وان نجح فى تطهير الزراعة من آفات التخلف وأبعد عن ثمارها الحشائش الطفيلية من تجار وملتزمين فعادت عليه بموفور الربح ، قد حرم الفـلاح الذى تعهدها بالعناية والرعايـة والتربية حقـه ونصيبه مما سيأتي بيانه فى مكانه من هذه الدراسة ٠ واذ وفت الزراعة بما أمله الباشا منها فى كل الميادين فقد كان السر فى هذا الوفاء يكمن فى نجاح جهوده ونظمه ، فهو من ناحية قد استغل كل الامكانات المحيطة به والظروف بما له من سلطان ونفوذ وسخرها بما يحقق مصلحة الزراعـة ومصلحته : فالأرض لم يكتف بتملكها وتنحية الملتزمين عنها وانما راح يمسحها ويقسمها ويروبهـا ويسـمدها الى غير ذلك من عناصر تقويتها وتغذيتها ، وأدوات الزراعة راح يوفرها ويطورها فالتى لا تسعفه مصانعه بانتاجها يستورده من الخارج وكذلك البذور والمواشي الى غير ذلك من لوازم الزراعة ووسائلها ٠ وقد يكون كل ذلك أمرا عاديا حاول أن يفعله أو فعله ما سبقه من ولاة وحكام ، فما الذى استجد فى الأمر وجعل الأرض تغل على يديه ما يزيد على خمسة أضعاف ما تغله أراضي القيصر فى روسيا وهى التى لا تقاس مساحتها وعـدد فلاحيها بأرض الباشا ورجاله ٠ لعـل السبب يكمن فى الناحية الثانية التى أولاها الباشا فائق عنايته ونعنى بها ذلك النظام الذى وضعه الباشا وأحكمه بما يلائم هدفه وإمكاناته ٠

ونظرة فى أوراق ذلك النظام ترينـا أن الباشا لم يحدد الأهـداف والمعدلات ومسئوليات الأجهزة المناط بها تنفيذها ويقننها فقط ٠ وانما أخذ يتابع هذا التنفيذ ويراقب مسيرته ويتفقده بنفسه ويفتش عليه (١٦٠) :

فالفلاح : وهو العنصر الفاعل فى انتاج الحاصـلات لم يكتف الباشا بأن يبين له واجباته اعتبارا من اللحظة التى يحصد فيها زراعته السابقة

بدءا بتنظيف الحشائش وتسوية الأراضي وريها وحرثها وتخضيرها الى أن يصل الى حصاد غلاتها ، وإنما مع كل أمر وضح له علة الأمر وكيفية ووقت تنفيذه ، فبوقت قلاع الكتان وحصاد الغلال كل من المزارعين يهتم فى قلاع كتانه وحصاد غلاله حينما يطيب الزرع ويستوى ولا تبقى الزراعة بالغيطان بعد نضجها حيث أن بقاءها بالغيطان بعد النضج يؤدى الى نقصانها وكل ما صار حصاده من الغلال يحمل أولا بأول الى الأجران ولا يبقى بالغيطان خوفا من تسلط الفيران بأكله كما هو معلوم للأهالى (١٦١) ·

ولما يبلغ حلاج القطن ويعطى محصوله يعد الفلاح أولاده والنفوس الموجودين عنده الى عمليات الجنى مع ما يتيسر له من أولاد الناحية ويعتنى بجنيه يوميا حتى تتم السيطرة على جمع المحصول أولا بأول ولا يبقى شيء منه يتساقط على الأرض (١٦٢) وهكذا ، ولم يترك الفلاح مكتفيا بما يبذله على ضوء ما بين له من واجبات وانما راح يشرك معه غيره في المسئولية :

فالخولاء : بوقت قلاع الكتان وحصاد الغلال يناظرون المزارع يومى غيط غيط حتى اذا وجدوا أحد المزارعين متهاونا أخبرو عنه القيمقامات والمشايخ حتى يحضروه ويحققوا فى سبب تهاونه (١٦٣) · وعندما يحين وقت جنى القطن فى الغيطان يستمر الخولا على الدوام بالغيطان لمناظرة زراعة القطن وجنيه فاذا وجدوا أحدا مهملا فى جنى القطن زراعته ينبهونه بالجنى فاذا لم يستجب لهم أعطوا خبرا الى القائمقامات ومشايخ البلاد ليحضروه ويحققوا فى سبب اهماله (١٦٤) ·

والقايمقام : يلزم الناحية بنفسه ويحافظ على محصولاتها فى سائر أطرافها سواء كانت بالغيطان أو الأجران أو فى بيوت المشايخ أو الفلاحين ولأجل الحصول على صيانتها ومحافظتها على الأصول المرعية ينبغى على القائمقام أن يعد بالناحية أربعة رجال للمحافظة على محصولاتها من المبيع سواء كانت غلالا أو أبزارا أو أصنافا ويؤكد عليهم بمراقبة أطراف البلد والأجران والغيطان ومنع البائع من الأهالى والشارى (١٦٥) ·

وكذلك كان الأمر بالنسبة لمشايخ الحصص وحكام الأخطاط ونظار الأقسام والمأمورين والمديرين والمهندسين وغيرهم كل له عمله وواجبه وحدوده التى ان تعداها عوقب مهما كانت درجته أو شخصه فالباشا لا يستنكف أن يطرد خدمة أو كتبة بعض الشون اذا ثبت له سرقتهم أو اختلاسهم (١٦٦) أو تأديب ضباطه وعساكره لارتكابهم سرقة الغلال من الأجران التى تحت حراستهم ، أو حتى رفعهم من حراسة الأرز واستبدالهم بغيرهم من المشايخ اذا ثبت أن ضررهم يغلب على منافعهم(١٦٧)

أو أن يقنن للمهندسين ما يجرى فى حقهم من الجزاء فى حالة تقصيرهم(١٦٨)، وكذلك المأمورين والمديرين والنظار وغيرهم (١٦٩) ٠

والباشا الذى استهدف تحقيق أكبر ربح ممكن من حاصلات زراعته لم يكن ليهتم كثيرا بالشكل الذى يحقق له هذا الربح فسواء تحقق عن طريق الاحتكار الكلى أم الجزئى أو غير ذلك من أشكال فلا بأس (*) ، فكل ما يهمه هو « وزن كل من الضرر والنفع الذى سيحصل (١٧٠) ٠ لذلك :

حرص على جمع أكبر قدر ممكن من حاصلات البلاد الزراعية فى شونه التى رتب لها الكيالين والكتبة والبصاصين الذين يتلقونها من منتجيها وهو الفلاح المحاط بالخولا والمشايخ والقائمقامات وحكام الاخطاط وغيرهم ، ولتحقيق هذا الغرض كان نظام احتكاره لتلك المحصولات فلا يشتريها غيره ، وليحصل عليها بأقل ثمن ممكن أعطى لنفسه حق تقديره ، ولما لاحظ قلة النقود وفقر الفلاح قام ببخس أثمان الحاصلات وأمر بأن تحصل الأموال التى فرضها على الأطيان والمحاصيل (*) والأشخاص (١٧١) والمواشى (١٧٢) وغيرها (١٧٣) عينا فى نفس الوقت الذى زاد فى الضرائب التى يقررها على الفلاح ومقاديرها حتى أنه لم يدع شيئا يمكن أن يفرض عليه ضريبة كما لاحظنا من أوامره وكتابات معاصريه (١٧٤) ، فلما زاد مقدار المال المطلوب من الفلاح فى وقت يخس فيه أسعار حاصلاته كان محصول الأرض لا يسد فى كثير من الأحيان المطلوب من الفلاح ، حتى أن الباشا أمر بنفسه بالغاء الكثير من هذه الديون (١٧٥) ولجأ فى عام١٨٣٩م الى نظام التضامن فاعتبر أهل كل قرية متضامنين فى دفع المطلوب منهم (١٧٦) كما قرر أن تتضامن القرى فى دفع جملة الخراج المطلوب منها (١٧٧) ، وفى مارس من عام ١٨٤٠ صدر أمر بالترخيص لمن يتعهد من الأعيان وكبار المأمورين بجباية الأموال بأداء ما عليها من الأموال (١٧٨) ٠

وبذلك كان الفلاح اذا سدد المطلوب منه من أموال الميرى مطالب بأموال زميله فى القرية واذا سددت القرية ما عليها من أموال كانت مطالبة بأموال القرى المجاورة واذا سدد الجيران كثيرا ما يتعلا الفائض من محصول الفلاح ليخصم من أموال السنة القابلة (١٧٩) ٠

وفضلا عن الحاصلات التى احتكرتها الحكومة كان الفلاح ملزما بتوريد ما تفرضه عليه الحكومة من مشترياتها بالثمن الذى تريده ومن تلك المشتريات السمن ويفرض اما على الفدان من الأطيان أو على المواشى وكذلك التبن ويفرض على الفدان وأيضا الوقود من حطب القطن وروث البهائم وكذلك البصل والدجاج والجمال والثيران والأغنام (١٨٠) ٠

وبذلك استولى الباشا على حاصلات البلاد الزراعية حتى تكدست بها أشوانه ومخازنه وعجت بها ترساناته (١٨١) وعادت عليه بوافر الربح بفضل نظامه الاحتكارى الذى أحكم تطبيقه على أكثرها أهمية ونفعا وربحا كالقطن والأرز والقمح والفول والحلبة والحمص والكندر والقرطم والذرة والسمسم والسلجم والحناء وبذر الخس والفوه والنيـــلة والبن والكتان وبذره وقصب السكر والخشخاش والزيتون ، حتى السمار وأشجار التوت والورد والعنب والبلح بأنواعه وجريد النخيل والخوص وغيرها احتكرها الباشا كما رأينا .

٣ ـ دور الجفالك :

لما كان من أهداف الباشا زيادة الغلات الزراعيـة سواء عن طريق زيادة المساحة المنتجة لها أو زيادة غلة المنزرع منها ، فقد كان من الطبيعى أن تسعى تنظيماته ولوائحه وأوامره الى تحقيق هذا الغرض :

ففى مجال زيادة الرقعة المنزرعـة لم يترك الباشا الأبعاديـات (*) وانما منح مساحات واسـعة منها لأتباعه وكبار رجال دولتـه من الذوات والوجوه الذين تسمح لهم حالتهم الميسرة باستصلاحها وزراعتها بل انه أعطى جملة منها لبعض الأشخاص جبرا عنهم (١٨٢) بهدف استصلاحها وزراعتها وأعفاها من الضرائب ، وهذا ما تشير اليه سجلات دار المحفوظات فأحمد أغا مثـلا كبير بوابى « محمد على » قد حصـل على ألف فـدان من أبعاديـات الأقاليم الوسـطى (المنيا وبنى سويف) فى سنة ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦ م) ، ومحمد حبيب أفنـدى « معاون ديوان خديوى » قد منـح ١٧٠٠ فدان بالأقاليم الوسطى أيضا فى سنة ١٢٤٩ هـ (١٨٣٤ م) ، كما منح رستم بك مدير بنى سويف والفيوم ١٢٠٠ فـدان فى سنتى ١٢٥٠ و ١٢٥١ هـ / ٣٤ ، ١٨٣٥ م (١٨٣) ، وسليمان باشا الفرنساوى الذى ساهم فى تدريب الجيش منحه الباشا ١٥٠٠ فدان من أبعاديـات الغـربية بأمـــر فى سنة ١٢٦١ هـ / ١٨٤٤ م (١٨٤) ، « حسين بك طبوزاده » الذى جاء مع « محمد على » وعمل محافظا لمنطقة البرلس ـ جد حسين رشدى ـ منحه « محمد على » ١٠٠٠ فدان من أبعاديات المنيا (١٨٥) . وأحمد باشا المانكلى « الذى عمل وكيلا للجهادية ثم مديرا لمصر الوسطى ثم حاكما للسودان منحه « محمد على » ١٠٠٠ فدان من أبعاديات الوجه القبلى فى سنة ١٢٥٣ هـ (١٨٣٧ م) (١٨٦) ، وسامى باشا الذى عمـل ناظرا للوقائع المصرية ثم كبيرا لمعاونى « محمد على » ، منحه ٤٧٠ فدانا من أبعادية الشرقية فى سنة ١٢٤٧ هـ (١٨٣٢ م) (١٨٧) ، وهناك خلاصة بابقاء أطيان الأبعاديـة المعطاة الى الشيخ « حسين أباظة » والى سائر المشايـخ

والفلاحين في عهدتهم ثلاث سنوات بلا مال (١٨٨) • وهكذا عمل الباشا على استصلاح أكبر مساحة ممكنة من الأراضي المبعدة عن الزمام ، وتسجل دفاتر قيد الأطيان أن الأبعاديات المنعم بها من الباشا بلغت ١٦٤ر٩٦٠ فدانا في نهاية عصره (١٨٩) •

ولم يكتف الباشا بذلك وانما تشجيعا منه لحائزي هذه الاراضي على الاهتمام بزراعتها منعهم في سنة ١٨٣٧ م حق توريثها لذريتهم ثم حق ملكيتها ملكية كاملة في سنة ١٨٤٢ م (١٩٠) لما تناهى الى مسامعه أنهم سئموا الانفاق المستمر عليها وتحمل النفقات الباهظة في سبيل اصلاحها (١٩١) •

وفي مجال زيادة غلة المنزرع من الأراضي قام الباشا باجراءات ثلاثة :

أولها : أنه منح مساحات من أراضي المعمور لبعض أتباعه المقربين وان كانت في أضيق الحدود وتركز معظمها في الوجه البحري • ومن ذلك ما منحه لمحمود أفندي ناظر عموم المبيعات من أطيان جزيرة بدران ومنية السيرج في سنة ١٢٤٢ هـ (١٨٢٧) ، وما منحه لمحمد شريف باشا من معمور منيل الروضة ومنية السيرج في سنة ١٢٤٤ ، ١٢٤٩ هـ وما منحه لسامي باشا كبير معاونيه من معمور القليوبية سنة ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) (١٩٢) ، وما حصل عليه محمد شاكر ناظر القناطر الخيرية من معمور ناحية « التمامة » باقليم البحيرة في سنة ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) (١٩٣) •

ومن ناحية أخرى : استحدث الباشا نظام العهد لما لاحظ قلة غلات كثير من الأراضي المزروعة ومن ذلك أنه أعطى مساحات كبيرة في مديرية الغربية سنة ١٢٥٣ هـ / ١٨٤١ م عهده لعدد من كبار موظفي دولته من بينهم ابنه ابراهيم باشا (١٩٤) ، وابراهيم باشا يكن (١٩٥) ، وشريف باشا (١٩٦) ، وعلى أغا البدراوي وأحمد باشا دراملي وسامي باشا وغيرهم (١٩٧) •

كما بلغت العهد التي منحها لأبنائه ــ العهد الانجالية ــ في سنة ١٢٦٣ هـ / ١٨٤٦ م (٣٢٧ر٧٦٢ فدانا) كانت تضم ٣٠٠ قرية من قرى مديريات الشرقية والغربية والدقهلية والقليوبية والفيوم ، وكانت هذه العهد تتبع « ديوان الشفالك والعهد » الذي كان يتبعه في ذلك الوقت ١٤ عهدة تضم ٣٧٠ قرية (١٩٨) •

وتذكر الوثائق البريطانية أنه في سنة ١٨٤٤ م كانت أراضي مساحتها ١ر٢٠٥ر٥٥٩ فدانا قد تحولت الى عهده وأن من بينها ١٢٠ ألف

فدان كانت عهدة « لمحمد على » نفسه بينما بلغت عهدة ابنه ابراهيم ٩٨٫٠٠٠ فدان وبلغت عهدة بقية أفراد أسرة « محمد على » ١٧٥ ألف فدان بينما كانت مساحة قدرها ٩١٢٫٥٥٩ فدانا قد أصبحت عهدا لكبار الضباط الأتراك الموظفين فى دولة محمد على (١٩٩) ، وهى أرقام لا تختلف كثيرا عن التى ذكرها بيير Baer عن المساحات التى أصبحت عهد فى عهد « محمد على » اذ يذكر أنها بلغت أكثر من ١٫٢٠٠٫٠٠٠ فدان منها حوالى ١٠٠ ألف فدان بالوجه القبلى وأن عهدة أسرة « محمد على » بلغت حوالى ٣٠٠٫٠٠٠ فدان كما يشير الى أن بعض الأجانب حصلوا على عهد تتراوح بين ٣٠٠ فدان و ٨٠٠ فدان فى الفيوم (٢٠٠) .

أما الشروط التى كانت تعطى بمقتضاها العهدة فتوضحها الارادة الصادرة فى سنة ١٢٥٢ هـ / ١٨٣٦ م الى مفتش عموم الحسابات المصرية الذى طلب من الوالى أن يتعهد بناحية « شبرا بابل » المجاورة لأبعاديته على أن يتعهد بسداد ما عليها من متأخرات خلال سنتين ، وقد وافق الوالى على ذلك بشرط أن يترك لأهالى تلك الناحية المساحة الكافية من الأطيان حسب قدرتهم ، ويتعهد بأن يترك لهم أطيانهم تدريجيا كلما تحسنت حالتهم حتى اذا ما عم التحسن جميع الأهالى أعيدت لهم أطيانهم نهائيا (٢٠١) . على أن عودة الأراضى للفلاحين كما تشترط ارادة الوالى لم تكن الا حقا شكليا فلقد تحول الفلاحون فى العهد منذ اللحظة الأولى لقيامها الى عمال زراعيين بالمياومة أو بالمقاسمة لدى المتعهدين (٢٠٢) . وعلى هذا فان حقوقهم على أراضيهم آلت للمتعهدين الذين أصبح من حقهم زراعة كل أراضى القرية التى عجز الفلاحون عن زراعتها أو عن سداد أموالها (٢٠٣) .

وأما الظروف التى كانت تؤدى الى تحول بعض النواحى الى عهد فكثيرة وان أدت جميعا الى عجز هذه النواحى عن زراعة أطيانها وبالتالى سداد الأموال المطلوبة منها ، ومن ذلك ما حدث فى قرية « ساقولا » التابعة لمديرية المنيا التى جند معظم أهلها وظلت أرضها غير مزروعة فتراكمت عليها الضرائب لبضع سنوات الى أن تعهد « على أفندى » وهو موظف مدنى بأن يدفع متأخرات الضرائب المطلوبة منها فى مدى ثلاث سنوات وأن يصرف على اصلاح أراضيها التى بلغت مساحتها ١٠٠٠ فدان ، وقد أعطاه الوالى فى مقابل ذلك ١٥٠ فدانا معفاة من الضرائب ، كما أعطاه ١٦٠ فدانا أخرى نظير ما كان يدفعه للباشا سنويا (٢٠٤) .

ومع نهاية عهد « محمد على » كان نظام العهد قد أصبح نظاما عاما يغطى مساحات واسعة من الأراضى وأصبح للمتعهدين سلطات واسعة على الفلاحين شملت حق اصدار الأحكام الابتدائية (٢٠٥) .

أما الاجراء الثالث الذى استحدثه الباشا لزيادة غلة الأراضى المنزرعة فكان هــو :

الجفالك (*) : وهى الأراضى التى خصصها « محمد على » لنفسه أو منحها لأفراد أسرته وكانت كلها من أراضى المعمور ، فحتى المساحات الصغيرة جدا من الأبعاديات التى شملتها الجفالك استصلحت قبل تحديد الجفالك وكانت تعطى بهـا تقاسيط من مصلحة الروزنامة أو حجج تحرر بالمحـاكم الشرعيـة وأعفاهـا البـاشا من الضرائب وحكمها حـكم الأبعاديات (٢٠٦) .

ولقـد لعبت هـذه الجفالك دورا هاما وخطـيرا فى نظام الاحتكار الزراعى ، ففضلا عن كونها أحـد وسائل الباشا لزيـادة غلة المحاصيل الزراعية (٢٠٧) وبالتالى أرباحه منها كانت بمثابة حقل تجارب للزراعة ومحاصيلها ، اذ أدخلت فيها الآلات الزراعيـة الحديثة اللازمة للحصاد والرى وسائر العمليات الزراعية التى كان يجهلها المزارعون حتى ذلك الحين (٢٠٨) وجربت فى أراضيها كثيرا من الحاصلات الجديدة وأنواع البذور والسماد المختلفة (٢٠٩) ، واعتنى فيها بالحيوانات الزراعية عناية طبية وبيطرية (٢١٠) ، فكانت مصدرا للانتاج والمعارف الزراعية معـا وميدانا مثاليا وفسيحا للتجربة العملية التطبيقية (٢١١) ، يتبارى فيه أهل الفن والخبرة المتخصصون من أجانب وأهلين لزيـادة غلة الأراضى وأقلمة النباتات الأجنبية من أوربية وأمريكية وهندية (٢١٢) وغيرهـا بالآلات والوسائل الحديثة ، فاستفادت الزراعة المصرية منها افادة ملموسة ومحسوسة ، وقد ظلت أمور الجفالك تدار بمعرفة ديوان شورى المعاونة حتى سنة ١٨٤٣ م (٢١٣) حين أسس لها الباشا ديوانا خاصـا أسماه « ديوان الجفالك والعهد السنية » وحدد له اختصاصه وواجباته (*) فهو ـ كما جاء فى الارادة العليا بنصه ـ « ديوان مختص بخاصة الخديوى الأعظم ولحضرة الأنجال الهوانم الكرام وتابعا اليه النواحى المعزورة فى المديريات » (٢١٤) . واذ تشير هذه الارادة الى أن أراضى الديوان المذكور كانت خاصة بالباشا وأفراد أسرته فانها تشير أيضا الى أن هذه الأراضى قد تكونت فى الأساس من النواحى المعزورة فى المديريات وهذا ما تؤكده المصادر التى تذكر انه فى ليلة الأحد ٥ رجب ١٢٢٣ هـ / ١٨٠٨ م سافر « محمد على باشا » الى الوجه البحرى وكان قد أرسل قبل سفره بأيـام أمرا بتشهيل جمع الاتاوات والفرض المفروضة على البلاد من كل صنف حسب القراريط كل قيراط ٧٧٠٠ نصف فضة وسماها كلفة الذخيرة وأمر بكتابـة دفتر لذلك ، وأخلوا له ولمن معه بيوتا بالبنـادر مثل المنصورة ودمياط ورشيد والمحلة والاسكندرية ولما صـدر الأمـر « للروزنامجى »

بالتحصيل كما سبق تقريره أرسل اليه أن الخراب استحوذ على العباد واستولى على كثير من البلاد ، فأرسل من المنصورة يأمره بتحرير البلاد العامرة بدفتر مستقل والخراب بدفتر آخر ، ولما تم تحرير الدفاتر أدخل في القسم الأخير بلادا بها بعض الرمق لتخلص من الفرضة وفيها ما هو لنفسه ، فلما وصلت الى الوالى أمر بتوزيع ذلك الخراب على أولاده وعدتها مائة وستون بلدة وأمر الروزنامجي بكتابة تقاسيطها على الأسماء التى عينها ووزعت عليهم وارتفعت عن أصحابها ، وكذلك حصل باقليم البحيرة لما عمها الخراب وتعطل خراجها وطلب الميرى من الملتزمين فتظلموا واعتذروا بعموم الخراب فرفعها الباشا عنهم وفرقها على أفراد أسرته الذين استولوا عليها وطلبوا الفلاحين الشاردين والمنسحبين من البلاد الأخرى وأمروهم بسكناها ، فكان هذا أول اقتناء للجفالك لأسرة « محمد على باشا » (٢١٥)، وتشير أوراق الباشا الى أنه كان بعد أن يمنح أطيان الشفلك يرسل كتابا من ديوان الروزنامة لقيد حدود تلك الأطيان بعد مساحتها في الدفتر وبالختام ترسل القائمة مختومة مع أفندى الروزنامة لصرف ما يلزم لهذه الشفالك من أثمان المواشي ومصاريف عمل الترع والجسور وبناء دوار الوسية من طرف الميرى (٢١٦) ، وكانت تستبدل الأطيان التى هى ضمن المندرج بالكشف وفى عهدة الملتزمين بغيرها من أطيان البلاد الأخرى ، وكانت تلحق القرى — المتأخرة فى أموال الميرى — التى بين قرى الشفالك بالشفالك (٢١٧) ، ومما يؤكد ذلك أن الباشا فى رده على افادة وردت اليه من « عباس باشا » أمره بأن يأخذ ويضبط القرى التى يتراءى له فى مشايخها عدم السداد للجفتلك وترك القرى لمن يتعهد بتسديد بواقيها فى مدة سنة (٢١٨) ، كما أمر مديرى الوجه البحرى بأخذ أطيان القرى التى رؤى لكبار المشايخ عدم امكان أهلها القيام بالسداد للجفتلك وارسال مشايخها الى الليمان ، وكذلك فعل بالمنيا (٢١٩) ٠

ولئن كانت أراضى الجفالك قد تكونت أساسا من أراضى الفلاحة — وهى أراضى الفلاحين (٢٢٠) — ويمثل قيامها أول عملية تجريد للفلاحين من أراضيهم (٢٢١) لما ترتب على قيامها من فقدان أعداد منهم لأراضيهم بصورة أو بأخرى ، هذا الى ما لا قوة فى داخلها من سوء معاملة وظلم دفع بالكثير منهم الى الهرب كما حدث فى مديرية البحيرة التى بلغ عدد المتسحبين من جفالكها فى احدى السنوات نحو ١٢ ألف أسرة وفى هذا أكبر دليل على أن الفلاح فى أطيان الجفالك قد أهدرت حقوقه ومنزلته من أجل سادته الذين لم يقدموا له أى التزام يضمن له قوت يومه (٢٢٢) ٠ فانها من وجهة ثانية — وجهة نظر الباشا كما يتضح من أوراقه — كانت علاجا لمشاكل اقتصادية ودواء يشفى به الانتاج الزراعى من أدرانه ٠

فهي من ناحية : كانت حلا لمشكلتين اعترضتا الباشا في وقت واحد وهما زيادة انتاج الأراضي الضعيفة ـ الخراب ـ ومقاومة الحاح القناصل الأجانب نظام الاحتكار الذي استحدثه فانه قد خدعهم بمنحه الأرض لأفراد أسرته الذين لم يمنعوا عنه محاصيل ضياعهم التي كان يأخذها بالثمن الذي يراه (٢٢٣) ، ولما اشتد ضغط الدول على نظام احتكاره خصوصا بعد أن أبرمت الدولة العثمانية معاهدة « بلطة ليمان » في سنة ١٨٣٨ م مع انجلترا وغيرها من الدول ، أخذ الوالي يتوسع في نظام الجفالك هذا ليتخلص من قيود ونتائج الاتفاقية المذكورة التي ألغت الاحتكار في ممالك الدولة العثمانية ، اذ وجد فيها طريقا للمراوغة والمماطلة فليمنع الممارسة الكاملة لحرية التجارة وليتهرب من تطبيق اتفاقية « بلطة ليمان » اتجه الى تحويل كثير من أراضي الدولة الى ضياع واسعة لحسابه الخاص ولحساب أفراد أسرته (٢٢٤) ، بما بلغ من واقع سجلات الجفالك ودفاترها في عام ١٨٤٣م ٢٤٩ر٤٢٦ فدانا لنفسه و٨٤ر٨٥٩ فدانا لأنجاله وبذلك تكون مساحة الجفالك التي حددها لنفسه ولأفراد أسرته ٣٣٤ر٢٨٥ فدانا (٢٢٥) ، زادت في عام ١٨٤٧ م الى ثمانية عشرة جفلكا تضم زمام ٨٤٣ قرية بلغت مساحتها ٥٤١ر٤٤١ فدانا وهو ما يعادل نحو ١٨٪ من جملة مساحة الأراضي الزراعية في مصر كلها التي قدرت آنئذ ٩٧٣ر٣٥٩٠ر٣ فدان (٢٢٦) .

ولذلك اشتكى القنصل الروسي « كريمر Kremer » في ديسمبر سنة ١٨٤٣ م من أنه برغم المعاهدات والتعهدات التي صدرت من قبل الحكومة المصرية فان جميع الغلات ما تزال في يدها لأن بيع المنتجات الزراعية وان كان في الحقيقة حرا طليقا فان الباشا وأفراد أسرته يمتلكون مساحات واسعة من الأرض والفلاحون مضطرون لأن يبيعوا بالأسعار التي تحددها الحكومة مما يجعل الاحتكار قائما من الوجهة العملية وان ألغى من الناحية النظرية (٢٢٧) . كما اعترف بارنت Barnett في تقريره بأن اتفاقية عام ١٨٣٨ م قد وضعت التجار البريطانيين في وضع سيىء وأن العودة الى الظروف القديمة رغم أنها مرغوب فيها لم تعد ممكنة طالما أن ظروف البلاد قد تغيرت بعد ادخال نظام الشفالك وغيره من الأساليب العملية التي أدت الى أن كميات عظيمة مما تنتجه البلاد ولا سيما القطن وقصب السكر يتسلمها « محمد علي » بوصفه مالكا لجفالك واسعة أو بوصفها جزءا من الضرائب المفروضة على الأراضي ذاتها (٢٢٨) ، وعبثا ضاعت جهود « بالمرستون Palmerston في اقناع « محمد علي » بأن الاحتكارات التي أقامها في مصر لمصلحته الخاصة تمثل انتهاكا للمعاهدة لا يختلف عن مثيله الممنوح لأشخاص آخرين لأن هذه الحاصلات طبقا

لتعريف « محمد على » لم تكن احتكارا بل هى انتاج أراضيه الخاصة التى يبيعها متى وكيفما شاء (٢٢٩) ·

وفضلا عن أن الجفالك كانت المخرج الذى اخرج الوالى ونظامه من حصار قناصل الدول ، وكانت الحجة التى مكنت لنظام الاحتكار أن يستمر لفترة جديدة وأن يبقى واقعا عمليا وان ألغى نظريا ، فانها من ناحية ثانية : أدت دورا لا يستهان به فى خدمة الزراعة المصرية التى أسسها الوالى على نظام الاحتكار فلم يقف دورها عند زيادة انتاج المحاصيل الزراعية وتحسين أنواعها ، بعدما تحولت القرى العاجزة والضعيفة ــ الخراب ــ التى لم تجد ما تسدد به أموال الميرى بسبب ضعف مزروعاتها الى جفالك وافرة الانتاج والثمار فحسب وانما كان لها فضل العنايــة بغير المعروف منها فى مصر واستيراده مع الخبراء العارفــين بزراعتــه من أشــجار (٢٣٠) وفاكهــة وخضروات (٢٣١) وحبوب (٢٣٢) وما اليها ، وتكاد تجمع المصادر على أن الباشا لم يترك محصــولا من المحاصيل التى سمع عنها فى عصره فى أى مكان من العالم الا وجرب زراعته فى جفالكه ، وكذلك كان ابراهيم باشا الذى أدخل فى الزراعة المصرية جميع النباتــات الأجنبية التى اعتقد أنــه من المستطاع نجاحها فى مصر ، من فاكهة وخضر وأشجار وحبوب ومن ذلك الزيتون والجوافة والبن والعنب والصمغ والخرشوف والمانجو وجوز الهند وغيرها (٢٣٣) ، فبــذلك قــدمت الجفالك للزراعة المحتــكرة أكبر الخدمات فى هذا الميدان وأمدتها بفصائل وزراعات جديدة لم تكن معروفة بذورها أو طرق انباتها من قبل · وفى ميدان الآلات الزراعية كان لها فضل السبق فى استخدام الآلات الحديثة وتجربتها وافادة الزراعة من سرعــة حركتها وقوة جهدها فشربت الأرض المصرية من وابور المياه الذى يــدار بالبخار (٢٣٤) ، وارتوت حاصــلاتها من مياه الساقية التى تــدور بغير حيوان (٢٣٥) ، وتنعمت أليــاف أقطانها بــدواليب حلــج القطن (٢٣٦) ومكابسه الآلية (٢٣٧) ، الى غير ذلك من آلات الحصاد والزراعة التى حرص الوالى على تيسيرها بكل الطرق ، ففى أمر من أوامره يكلف مدير الجهادية بصنع السواقى والعدد اللازمة للجفالك (٢٣٨) ، وفى أمر ثان يطلب منه انشاء العربات اللازمة لأشغالها (٢٣٩) وارسال المعــاول اللازمة لأعمال الترع والجسور بها اما من مخازن المهمات الحربية أو غيرها أو صنعها(٢٤٠)، وفى أمر ثالث يكلف الباشا وكيل ديوان الجهادية بصنع النوارج المطلوبة لزراعتها (٢٤١) وهكذا · كما تدين الزراعة للجفالك بفضل توفير حيوانات الزراعة وتكثيرها والعناية بصحتها وتربيتها وتقديم السلالات الجيدة منها التى استوردت خصيصا لهذه الجفالك وتعهدتها عناية الأطباء البيطريين فى الاصطبــلات الكثيرة فى شبرا ونبروه وشبين الكوم وكفــر الشــيخ

وغيرها (٢٤٢) ، وتربت فيها مختلف أنواع الأبقار والجاموس والحمير البلدية والسنارية (٢٤٣) والخيول (٢٤٤) وغيرها من حيوانات أسهمت بجهد وفعالية في عمليات الزراعة المختلفة وتسميدها . وفضلا عن تلك الخدمات التى قدمتها الجفالك للزراعة المصرية المحتكرة فى ميدان المحاصيل وأقلمة النباتات الأجنبية فى مصر والآلات الزراعية والحيوانات فانها قامت بمهمة التجارب الزراعية ، فقد كان « محمد على » يعتبر الجفالك مراكز للتجارب الزراعية ومزارع نموذجية قال انه بواسطتها سيظهر للفلاحين ما تستطيع أرض مصر أن تغله اذا ما كانت أساليب الزراعة حسنة ومتى عرف الانسان ادخال الاقتصاد الضرورى » (٢٤٥) . ولذلك رأيناه يضع حدائقه المتسعة تحت اشراف الاخصائيين فى علم النبات ويرسل بستانييه الى الهند وغيرها لجمع نماذج من النباتات التى تناسب تربة مصر ، وكذلك كان ابنه ابراهيم الذى ساهم هو الآخر مساهمة فعلية فى أقلمة النباتات عندما أنشأ بجزيرة الروضة حديقة من قسمين : أحدهما على النسق الانجليزى والآخر على النمط الفرنسى ووكل أمرهما الى اثنين من أمهر الاخصائيين الزراعيين وهما تريل Trail الانجليزى ، نقولا بوفيه Nokola Povah البلجيكى الذى أرسله الى « بمباى » وكلكتا للحصول على نباتات من الهند حرصا على التبادل المستمر بين حديقة الروضة وحدائق النباتات فى الهند وبذلك جمعت هذه الحديقة أغلب النباتات الأوروبية والأمريكية والهندية (٢٤٦) .

وهكذا أدت الجفالك للزراعة المصرية فى ظل نظام الاحتكار دورا لا يستهان به : فالتقاوى الجديدة التى تنجح زراعتها فى حقول تجاربها (٢٤٧) ، تعمم فى بقية أطيان البلاد فتغل غلتين الأولى من مساحات الجفالك الواسعة والثانية من بقية أراضى مصر . والحاصلات المعروفة يتبع فى زراعتها أساليب مختلفة وحديثة على يد الخبراء العارفين بطبيعتها وتربيتها ، والطريقة التى تؤدى الى أفضل النتائج يتوجه بها الباشا فى صورة أوامر وارادات وخلاصات الى مديريه ومأموريه ونظاره لتطبيقها . والآلات الحديثة التى يثبت من تجربتها فى حقول تجارب الجفالك (٢٤٨) فعاليتها يأمر الباشا بتعميمها بعد أن يقارن بين انتاجها والانتاج اليدوى فاذا كانت أسرع وأجود فرضها على الأقاليم فرضا واستورد منها ما استطاع وكلف مدير جهاديته بصنع كثير منها ووزعها على سائر الخطوط والنواحى وكذلك الحيوانات فمن بعد تربيتها فى الاصطبلات المخصصة لها بالجفالك وبعد تعهدها بالعناية الغذائية والبيطرية كانت تصدر توجيهات الباشا المتعلقة بأمراضها وغذائها وتكثيرها وتربيتها الى سائر الجهات والمأموريات ، وعلى ذلك فقد استفادت الزراعة المصرية القائمة على نظام الاحتكار فى عهد « محمد على » من تلك الجفالك علوما تطبيقية وخبرات عملية وفنونا مختلفة

ونباتات تأخرت مصر فى معرفتها وترددت فى قبولها خوفا من عدم ملاءمتها للظروف الطبيعية لكنها الآن تأخذ بها وهى واثقة من تمام نجاحها . فاستفادت فى كل فروعها وعملياتها من جرأة الجفالك وامكاناتها وعلميتها وعمليتها وتجربتها وخبرتها ، مما زاد فى غلة الزراعة فى مختلف أطيانها ومحاصيلها ، وتضاعفت أنواعها أضعافا (*) ، فامتلأت مخازن الميرى بالحاصلات وتكدست فزاد العائد من حاصلات الزراعة وقلت تكلفه انتاجه مما أفسح لهذه الحاصلات المصرية ميدانا ومجالا فى منافسة مثيلاتها فى السوق الخارجى خاصة بعد أن ربط الوالى بين حاجة السوق العالمى والمحلى من هذه الحاصلات وكميات وأنواع ما ينتج منها ليحقق الاقتصاده من عملات السوق الأجنبية النقدية ما يعادل أو يفوق ما يقدمه لها الباشا من حاصلات عينية .

هوامش الفصل الثانى

(١) شفيق غربال ، محمد على الكبير ، ص ١٠١ .

(٢) Douin, La Mission du Baron de Boislecomte ..., p. 98.

(٣) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، تقارير المعاصرين ، تقرير بورنج ، ص ٤٠٠ .

(٤) معية تركى ، دفتر ٢٣ ، مكاتبة رقم ٣٤٦ . من الجناب العالى الى البك الكتخدا بتاريخ ١٧ شعبان سنة ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م .

(٥) أحمد محمد ابراهيم ، الاقتصاد السياسى ، ص ٧٦ .

(٦) تذكر اغلب المراجع أن نصيب كل فلاح كان من ثلاثة الى خمسة أفدنة ومن ذلك :

- محمد فهمى لهيطه : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، الباب الخامس المبحث الثالث ص ١١٦ .

- يعقوب ارتين : الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية ، ص ٤٦ .

- Baer, G. A. History of Land ownerships, p. 224.

على أن الوثائق التى تيسرت للباحث تجمع على أن التوزيع كان يتم كل حسب احتماله ومن ذلك ما جاء فى السياستنامه : « حيث خواص تكليف الأطيان سنوى موجبا بصيانة مال الميرى وضبط وربط أصول المزارعين ومحتوى ذلك جملة من الفوايد سيما وتحميل كل انسان قدر طاقته من الأطيان فانه غاية حميدة فبنا عليه يقتضى .... والذى يتضح أن الأطيان الذى عليه قليل وله اقتدار على زراعة غيرها فيتحمل بقدر طاقته من الأطيان التى تزال من غيره » (راجع : المحفظة ٧٣ ، قانون السياستنامه - الفصل الثالث - أبواب متنوعة تخص خضرات المديرون ، بند أول ، ص ٥٥ ، واجبات قيمقامات البلاد ومشايخ الحصص ص ٨٥) .

هذا ولم تحدد مسألة الثلاثة الى خمسة أفدنة الا فى وثيقة واحدة وهى عبارة عن امر من محمد على الى مدير نصف قبلى فى ٢١ محرم سنة ١٢٤٩ جاء فيها :

« بما أنه تبين وجود عشرين فدان شراقى فى الألف من البلاد ذات الزمام الجسيم وان ذلك ليس من قلة مياه النيل بل عدم التفات الأهالى فيصير اجراء مساحة الأطيان الشراقى وتقسيم مالها من ثلاثة الى خمسة أفدنة فى كل مايه على مال المعمور من القرية وما يزيد عن ذلك يعرض بيان مساحته قرية قرية لصدور الأمر بما يتبع نحو ما ذكر (المحفظة ١٧ دوسيه ٥) . والباشا هنا يطلب توزيع مال نسبة الأراضى الشراقى الـ٢٠ فى الألف على أموال الأراضى المعمورة وليس فى هذا ما يدل على أن نصيب كل فلاح من الأرض كان من ثلاثة الى خمسة أفدنة .

(★) كانت مصر تنقسم الى ست مديريات على رأس كل منها مدير وتتألف هذه المديريات من ستين مركزا وفى كل مركز عدد من الأخطاط بكل منها عدة نواح ، ويرأس كل مركز مأمور ، أما الأخطاط والنواحى فيدير شئون الأولى حكام الأخطاط وشئون الثانية رجال يدعى كل منهم قائمقام ، أما قرى النواحى فيدير كل منها شيخ البلد ومهمة

هؤلاء الموظفين على اختلافهم تتصل بالشئون الصناعية والادارية ويشرفون على الأعمال العامة ويراقبون الفلاحين أثناء العمل ، أما المديرون فيفحصون عن أعمال المأمورين (تقرير كامبل Campbell محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٧٧٣) .

(٧) المحفظة ٧٣ . قانون السياستنامه ، الفصل الثالث ــ قانون العقوبات ــ عن عملية قيمقامات البلاد ومشايخ الحصص شرط اول عملية المشايخ ــ ص ٨٦ .

(٨) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٣ ، قانون السياستنامه ، الفصل الثالث أبواب متفرقة تخص حضرات المديرون ، ص ٥٥ .

(٩) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٤٢ (الفلاح المصرى) ، الوثيقة رقم ١ صفحة/٢ سجل/٢٤ معية تركى ، من الجناب العالى الى حسين أغا المأمور على نظام الفيوم بتاريخ ١٥ شعبان سنة ١٢٤١ هـ / ١٨٢٥ م .

(١٠) المرجع السابق .

(١١) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٣ ، قانون السياستنامه ، الفصل الثالث أبواب متفرقة تخص خضرات المديرون ، بند أول ، ص ٥٥ .

(١٢) ديوان التجارة ، المحفظة ٢ ، من الجناب العالى الى فخر الأمرا الكرام ذو الاحترام أخينا العزيز محمود بك ، بتاريخ ٢ رجب سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .

(١٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٠ ، صفحة ٢٢ ، مسلسل ٤٩ ، من ديوان الخديوى الى ولى النعم ابراهيم باشا وعموم جهات الاختصاص ، بتاريخ آخر ربيع الأول سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩ م .

(★) قرر الوالى أن تكون حسابات كل مامورية قائمة بمفردها بالخزينة العامرة ، أما الاضافة والخصم بين المأموريات وبعضها فتكون بموجب رجع خزينة ويتقابل الخصم والاضافة شهرى . (راجع الخلاصة المحفوظة بديوان التجارة ، الحفظة ٣ الموجهة الى محمود بك ، بتاريخ ٣ رجب ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م) .

(١٤) المحفظة ٧٣ ، قانون سياستنامه ، بند عاشر . بخصوص خدمة الشتوى وزراعته فى عملية حاكم الخط ، ص ٦٨ .

(★) « ... بخصوص التقاوى من أغلال وأبزار بالبلاد المتحملين البقايا يكون تخزينها عند القيمقام وكيفية تخزينها هو أن ينظر لمقدار ما يلزم لكل مزارع من التقاوى لزراعة أطيانه فى السنة القابله سواء ان كان شيخ او فلاح وتحجز من اصل محصول زراعته ويتخصص لها محلان معلومين صنف صنف عند القائمقام بشرط يكون تخزينها مقريلة نضيفة ساله من الغلت على معدل ثلاثة وعشرون ربع الأردب شيخ وفلاح على حد سوى ولا يراعى خاطر أحد بعدم نضافة غلاله حيث فى ذلك عذر على الباقين وكلما ورد يعطى به اعلام بيد أربابه ويتقيد عند صراف الناحية وبانضمام المشايخ وكبار الفلاحين يختاروا رجلين من كبار الفلاحين آل عدل وانصاف يحضرون الكيل عند وروده الى المخازن وعند توزيعه على أربابه الى التقاوى ، ورجل آخر يأخذ مفاتيح المخازن عنده حتى لا يصير شبهه طرف القايمقام ، ولما يحون وقت الزراعة تصرف التقاوى لأربابها بموجب الاعلام الذى بأياديهم ويؤخذون منهم بعد استلامهم انما لا يصير تسليمها فى أياديهم قضية مسلمة ربما يتصرفون من غير التقاوى وقيما بعد تفضل أطيانهم بايره أو لم موجود فى الأراضى تقاوى بقانون الزراعة بل فى ذاك الوقت قيمقام يتخصص من جهة

وكل من المشايخ والخولا ومن يعتمد من كبار الفلاحين من جهة يتوجهون برفق الأهالى الى الغيطان بالتقاوى مسافة بدرها فى الأراضى وبعد البدر يرجعون ومن ذلك يحصل الفايدة من وجهتين أولا بالمباشرة حين البدار لأجل اعطا الزراعة حقها من التقاوى كقانون الفلاحة ثانيا لأجل صيانة الغلال والأبزار من التصرف كما ذكر ولربما حين تخزين التقاوى بعض الأهالى لم يوجد عندهم بعض أصناف الغلال والأبزار التى صمموا على زراعتها فى القابل أو لم يوجد عندهم بمقادر كفاية التقاوى اللازمة فيعمل مقايسة عما هو لازم لكل حصة ويستكمل لزوم تقاويها من محصول زراعة شيخ الحصة واذا لم توفى مجبور أنه يتدارك فى وسع الوقت عما يلزم لغلاق تقاوى حصته على دور الفدان وحيث تكميل الزراعة حكم النمام واعطا الأراضى حقوقها من الخدمة والتقاوى من أخص وظيفة المشايخ وهم المسئولين عن ذلك ثم وبعد تمام تخزين التقاوى يتحرر عنهما دفتر أسم باسم صنف صنف بختم القايمقام ومشايخ الناحية ويرسل لطرف حاكم الخط وبمقتضى ذلك يصير اجرى العمل فى حق البلاد التى عليهم البقايا وصارت هذه العملية مربوطة فى أعناق القايمقام والمشايخ كى بحلول أوان الزراعة تكون جميع التقاوى لزوم الناحية حاضره عندهم واذا ادوا أعذار فى خصوص التقاوى فلا يسلم لهم واذا لا قدر الله تعالى متحصل منهم رخاوة وبزمن الزراعة يحتجون بالتقاوى فمع عدم قبول أعذارهم يعاملون بالجزاء المربوط لهم وأما بخصوص البلاد المعتادين على غلاق الأموال فمن حيث انهم أسرون المصلحة باكتسابهم اسم الخلاص وجارى فيهم الوصى فى مزارعهم على الأصول المرعية فيخزنون تقاويهم فى منازلهم ٠

(١٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٧٢ ، صفحة ٦٢ مسلسل ١١١ ، من المجلس العالى الى الديوان الخديوى ، بتاريخ ٢ جمادى الثانية ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ٠

(١٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٩ ، صفحة ٤١٣ ، من مأمور الخديوى الى مأمور محلة دمنة ومأمور المنصورة ، بتاريخ ٨ ربيع الأول ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ٠

(١٧) معية تركى ، دفتر ٣٨ مسلسل ٣٤٤ ، من الجناب العالى الى سليمان أغا مأمور الجعفرية ، بتاريخ ٣ جمادى الثانية ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(١٨) معية ، دفتر ٤٢ مسلسل ٦٨٥ ، من الجناب العالى الى محو بك مأمور دسوق ومأمور شبشير ، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٤٧هـ/١٨٣١م ٠

(١٩) معية تركى ، دفتر ٤٢ مسلسل ١٤٨ ، من الجناب العالى الى نظار أقسام الأقاليم البحرية سوى نبروه ، بتاريخ غرة ربيع الآخر ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ٠

(٢٠) معية تركى ، دفتر ٤٢ مسلسل ٦٧٩ ، من الجناب العالى الى مأمورى الأقاليم البحرية ، بتاريخ ١٣ صفر ١٢٤٧هـ/١٨٣١م ٠

(٢١) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٣ ، صفحة ٣٢ مسلسل ٦٦ ، من الديوان الخديوى الى حسن أفندى مأمور ثلث الشرقية ، بتاريخ ١٤ ذى القعدة سنة ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م ٠

(٢٢) معية تركى ، دفتر ٤٢ ، مسلسل ٣٢٠ ، من الجناب العالى الى يوسف أفندى مأمور فوة والى مأمورى الشباسات وكفر الشيخ ونبروه والمحلة والجعفرية بتاريخ أول شعبان ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ٠

(٢٣) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ دوسيه ٣ ، مكاتبة من محمد على باشا الى أحمد بك تجل قبوكتخداه فى ١٠ جماد آخر سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨ م ٠

(٢٤) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ دوسيه ٣ أمر من محمد على الى مأمور قسم الجعفرية بتاريخ ١٧ شوال سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م ٠

(٢٥) ديوان خديوى ، دفتر ٧٦٦ ، صفحة ١٦٧ ، مسلسل ٢٩٧ ، من المجلس العالى الى الديوان الخديوى ، بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(٢٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٥٤ ، صفحة ٦٤ ، مسلسل ٣٣٩ ، من ناظر الملكية الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ٠ وراجع أمين سامى ، تقويم النيل ، ط ٢ ، ص ٤٣٣ ٠

(٢٧) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٣ ، قانون السياستنامه ، الفصل الثالث ص ١٦ ، بند اثنى عشر ، المعاملة الثانية عن حكام الأخطاط وقايمقامات البلاد ٠

(٢٨) معية تركى ، دفتر ٣٨ ، وثيقة ٣٨٠ ، من الجناب العالى الى البك الكتخدا بتاريخ ٤ جمادى الثانية ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(٢٩) معية تركى ، دفتر ٣٢ ، وثيقة ٦٣٣ ، من المعية السينه الى حبيب أفندى بتاريخ ٦ جمادى الثانية ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(٣٠) معية تركى ، دفتر ٣٨ ، وثيقة ٣٨٠ ، من الجناب العالى الى البك الكتخدا بتاريخ ٤ جمادى الثانية ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(٣١) Bowring, Report on Egypt and Candia, London, 1840, p. 13.

(٣٢) كلوت بك ، لمحة عامة الى مصر ، جـ ١ ، ص ٣١٩ ٠

(٣٣) Hamont, Agriculture de Egyptiens (Rev. de l'orient, 1844), p. 541.

(٣٤) ديوان خديوى تركى ، محفظة ٤ وثيقة رقم ٣٨ (من الجناب العالى الى مامور الديوان فى غرة شعبان سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م ٠
وراجع : Cattaui, Le Regnl de Mohamed Ali. T. II p. 364.

(٣٥) محفظة ٢ ديوان الجهادية (من الجناب العالى الى وكيل الجهادية فى ٧ جمادى الثانية سنة ١٢٦٢هـ/١٨٤٦م ٠

(٣٦) دفتر مجموع ترتيبات ووظائف ، ص ١٢٨ (أمر الى الشورى فى ٢٩ رجب ١٢٥٩هـ/١٨٤٦م ٠

(٣٧) دفتر مجموع ادارة واجراءات ، ص ٢٧٠ (أمر الى حسين أغا مدير نصف قبلى فى ٧ محرم ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م ٠

(★) جاء فى قانون سياسنامه ، الفصل الثالث ، البند العاشر ، عن عملية المزارعين :

« ... كل من المزارعين يتدارك فى قنى المواشى عنده بقدر تلاحق خدمته وزراعة الأطيان ترتيبه ويواضبهم بالعلف الطيب ويعطونهم العليف بقدر الكفاية وفى أوان الربيع يربطوهم على البرسيم فى بدارى الربيع ويواضبوهم بالخدمة والسياسة الواجبة لصحتهم وعدم وخامتهم وبادارتهم فى الأشغال فالبهيمة التى تحل معهم يكفون عنها الشغل مدة كام يوم ويواضبوها بالعليق والخدمة والعلاج بما يلزم حتى ترتاح وتعود لحالها الأصلى يستعملونها فى الأشغال على الهينة حتى يحصل لها القوة والنشاط وتتدرج فى الأشغال كأول ثم بوقت خروج المواشى من علقت الشغل لا يبقونهم فى الحال بل من الابتدى يعلفوهم مرة وبعد اطعامهم العلف يسقوهم على أياديهم ولا يطلقونهم على الماء دفعة واحدة وهكذا ولا يبقوهم فى الماء الراكد المشمس فى البرك ولا فى تصافى زراعة الأرز ونحو ذلك من المياه ذات النتانة والعفونة لأن عادة

دود العلق يتولد فى هذا الماء فاذا دخل لجوف البهيم سكن فى كبده وتكاثر فيه فيغذا الواسطة يتخلف منه داء الفش وكثيرا ما يحصل ذلك للمواشى وهو أسباب مصرتهم ولا ينتج لهم ذلك الا من شربهم الماء المذكور ولا تتقطع قلوبهم، الا من اطلاقهم على الماء بعد خروجهم من الشغل دفعة واحدة قبل العلف وبذلك يتعيؤا فيذبحونهم أصحابهم وبعضهم لا يلحقوه بالذبيح فينفق بالموت فاذا منعـوا عن أسـباب ذلك كما ذكر لابد من صيانة المواشى وعدم اضرارهم بالداءات الموجبـة لهلوكهم وبذلك يكثرون ويتواجدن كالمرغوب .. (راجع المحفظة ٧٣ ، قانون السياستنامه ، الفصل الثالث ، البند العاشر ــ عن عملية المزارعين ــ ص ٩٤) .

(٣٨) المحفظة ٧٣ ، قانون السياستانمه ، الفصل الثالث ، بند اثنين وثلاثون المعاملة الأولى عن المشايخ والأهالى ــ وراجع أيضا واجبات المديرون البند ٣٧ ، ص ٦٣ .

(٣٩) أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٤٩٥ ، سنة ١٢٥٥هـ (أمر من محمد على الى ديوان الايرادات فى ٢٤ صفر سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م .

(٤٠) الوقائع المصرية ، عدد ٢٨ جمادى الأول سنة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م وراجع :
Hamont, Le Egypte sous., T. I., p .207-208.

(٤١) دفتر مجموع نظام زراعة ، ص ٢١٦ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ .

(٤٢) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٢ ، أمر من محمد على الى الخواجة درويني Drowini قنصل فرنسا بتاريخ ٧ شعبان ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .

(٤٣) أحمد الحتة ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ٣٠٧ وراجع :
Hamont, Le Egype, op. cit., T. I, p. 126, 128.

(٤٤) عمر طوسون ، البعثات العلمية ، ص ٥٦ ، ٦٣ ، ٢٥٤ .

(٤٥) دفتر مجموع نظام زراعة ، ص ٢١٦ .

(٤٦) دفتر ١٧ أوامر رقم ٢٥٦ (الى أطباء مواشى نصف الشرقية القبلى فى ٢٤ ربيع الثانى ١٢٦٣هـ/١٨٤٦م) .

(٤٧) ديوان الجهادية ، محفظة ١٧ ، دوسيه ٣ (أمر من محمد على باشا الى مأمور تنظيم قسم « زفته » عثمان بك رئيس رجال الجهادية فى ٧ رمضان ١٢٤٤هـ/١٨٣٨م .

(٤٨) ديوان الجهادية ، محفظة ٢ ، من الجناب العالى الى مدير الجهادية بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .

(٤٩) محفظة ٧٣ ، سياستنامه ، الفصل الثالث ــ قانون العقوبات ــ المعاملة الأولية من المشايخ والأهالى والخولا ... بند ٢٦ ص ١٠ .

(٥٠) المرجع السابق ، ص ١٠ .

(٥١) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٢ ، أمر من محمد على باشـا لمديرى عموم الأقاليم بتاريخ ٢٢ ربيع أول سنة ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م .

(٥٢) ديوان الجهادية ، المحفظة ٢ ، من الجنـاب العـالى الى مدير الجهـادية بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .

(٥٣) معية تركى ، دفتر ٢٨ ، وثيقة ٧٥٧ من الجناب العالى الى ابراهيم أغا مأمور طنطا بتاريخ ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٥٤) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٢ . بيورلدى بتاريخ ٩ صفر سنة ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م • وراجع : معية تركى ، دفتر ٣٢ ، وثيقة رقم ٥٥ (امتياز صناعى فى صفر ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م) •

(٥٥) ديوان الجهادية ، محفظة ٢ ، من الجناب العالى الى مدير الجهادية فى ٤ جمادى الاول سنة ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م •

(٥٦) ديوان الجهادية ، محفظة ٢ من الجناب العالى الى مدير الجهادية فى ١٨ جمادى الأول سنة ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م •

(٥٧) معية تركى ، دفتر ٦٥ ، وثيقة رقم ١٠ فى ١١ ذى القعدة سنة ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م •

(٥٨) دفتر مجموع نظام زراعة ص ١٤١ (قانون رجب سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م) • وراجع : دفتر مجموع ادارة واجراءات ، ص ١٦ •

(٥٩) لائحة الفلاح ، ص ٤٥ •

(٦٠) كلوت بك ، لمحة عامة الى مصر ، جـ ٢ ، ص ٤١٤ (طبع كتاب كلوت سنة ١٨٤٠م والفه حوالى تلك السنة) •

(٦١) Bowring, Report on Egypt and candia, P. 12.

(٦٢) Bowring, Ibid, p. 425.

(٦٣) أحمد الحتة ، تاريخ الزراعة ، ص ٣٦ •

(٦٤) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٤٢٣ ، سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م •

(٦٥) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، ص ٢٤٧ •

(٦٦) ديوان خديوى ، دفتر ٧٢٧ رقم ٤٥٢ (من الديوان الخديوى الى بعض المأمورين فى ١٦ المحرم سنة ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م) •

(٦٧) هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٢٠١ •

(★) كان للباشا مجلس عام (أو مجلس مشورة) يرسل اليه المأمورون « جرنالا » أسبوعيا بأعمالهم ومطالبهم فيفحص المجلس عن هذه الأعمال والمطالب حتى اذا فرغ من بحثها عرضها على الباشا لاستصدار موافقته عليها وترسل الأوامر بسرعة عظيمة كما أنها تنفذ على الفور بفضل ما تم من « ترتيب البوسطة » بين الاسكندرية والقاهرة على يد السعاه من أبناء العرب اذ يقطعون فرسخين فى كل ساعة سيرا على الأقدام ويستبدل بهم غيرهم فى كل محطة من محطات البوسطة •

(راجع فؤاد شكرى ، بناء دولة ، تقارير المعاصرين ، ص ٧٧٣ ـ تقرير كامبل) •

(٦٨) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٧٧٣ ـ تقارير المعاصرين ـ ، تقرير كامبل •

(٦٩) فان ارتفع المحصول زاد فى مساحته وان انخفض انقصت زراعته حتى لا تصاب البلاد بكساد فى حاصلاتها ونقص فى ثروتها : راجع أحمد الحته ، تاريخ الزراعية المصرية ص ١٧٦ • وراجع :

- Hamont. op. cit., T. I. p. 69.
- Bowring. Report, on., Ibid., p. 46.

(★★) من مساحة تلك الزروع ومن ذلك أمره الى مدير الدقهلية بتكليف نظار الأقسام فى مديريته أن يفردوا لزراعة الكتان عشرين الف فدان ثم يوصيه بأن يجمع

للنظار ويبين لهم ارادة الجناب العالى وينهاهم عن التكاسل فى اداء ما كلفوه والا غرسهم الجناب العالى ودسهم فى التراب بدلا من الكتان » . وقد أرسل مثل هذا الامر الى مدير الشرقية وصوره منه الى عباس باشا للعلم وطلب منه « أن يحذرهم من انهم لو انتقصوا هذه المساحة فدانا واحدا أو أظهروا من الدناءة ما أظهروه قبلا فى زراعة القطن فانهم لن يجدوا من عقاب الجناب العالى ملاذا ولا موئلا » (راجع : مجلس ملكية تركى ، دفتر ١٢٩ ، مسلسل ٤١٥ بتاريخ ٦ رجب ١٢٥١هـ من الجناب العالى الى عباس باشا) .

(٧٠) لائحة الفلاح ص ٥ ، ٢٥ـ٢٧ ، ٤٨ ، ٥٨ .

(٧١) لائحة الفلاح ، ص ٥ Bowring, Ibid, p. 11. وقد جاء بقانون السياستنامه الفصل الثالث ، البند التاسع فى خصوص ترتيب الأصناف لعملية حاكم الخط ص ٦٨ : « حيث تخصص ترتيب زراعة الأصناف سنوى بانعقاد مجلس بطرف حضرة المدير واعطا اعلام الى حكام الأخطاط بما يترتب صنف صنف فيلزم حاكم الخط يتوجه بنفسه الى بلاد الخط وبوصوله الى كل بلد يأخذ معه قايمقامها والمشايخ والخولا ويتوجهون الى غيطان الناحية حوض بحوض ويعاينون الأراضى اللايقة بزراعة الأصناف ويميزوها ويحجزوها قريبة من المياه وعلى السواقى والتوابيت كل صنف وما يليق له على وجه الاجمال ويأخذ بيان ذلك عنده حوض بحوض بمقدار الترتيب وينبه القايمقام والمشايخ يرتبونها حصة بحصة اسم باسم ويحرروا به قايمة بالأسماء يرسلوها اليه ويعطوا الى الأهالى اعلام فى أياديهم كلا منهم بقدر ما يترتب عليه ليجتهد فى زراعته ثم وينقل الى البلد الثانية يفعل بها هكذا ولما يتم الترتيب بنواحى الخط على هذا الوجه يطلب القوايم من القايمقامات ممهورين بأختامهم وأختام مشايخ البلاد يحفظهم عنده وبموجبهم يحرر دفتر بلد بلد حصة حصة اسم باسم ويقوم بارساله لحضرة المدير (راجع المحفظة ٧٣ ، قانون السياستنامه ، الفصل الثالث ، البند التاسع ، فى خصوص ترتيب الأصناف لعملية حاكم الخط ، ص ٦٨) .

(٧٢) معية تركى ، دفتر ٦ ، وثيقة رقم ٢٠٦ (مكاتبة الى ابراهيم باشا فى سنة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م) .

(٧٣) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ٣٦٤ (حوادث شهر ذى القعدة سنة ١٢٣١هـ/١٨١٥م) .

(٧٤) دفتر الأوامر العلية (أمر فى ١٩ المحرم سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م) .

(٧٥) مجلس ملكية تركى ، دفتر ١٣٩ ، مسلسل ٢٥٨ ، من الجناب العالى الى مطوش بك ، بتاريخ ١٤ جمادى الثانية ١٢٥١هـ/١٨٣٥م .

(٧٦) مجلس ملكية ، محفظة ٥ ، ورقة ٤٣ مسلسل ٤٣ من الجناب العالى الى باقى بك ، فى (رجب ١٢٥٢هـ / ١٨٣٦ م) .

(٧٧) معية تركى ، دفتر ٤٤ ، وثيقة ١٨٥ (اراده فى ٢٩ صفر سنة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م) .

(٧٨) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة ، المرجع السابق ، ص ٢٠٩ .

(٧٩) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، أمر من محمد على الى مديرى الوجه البحرى ما عدا الغربية ، فى غاية ربيع آخر سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م .

(٨٠) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، أمر من محمد على الى مأمور ديوانه باسكندرية فى ١٦ محرم سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م .

(٨١) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٤٦٩ ، سنة ١٢٥٢ أمر من محمد على باشا الى مدير المنوفية فى ٢ ربيع الأول سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م ٠

(٨٢) محفظة ٤٢ أبحاث (الفلاح المصرى) ترجمة الافادة رقم ٢٤٠ ـــــ ورقة ٥٢

ـــــ مسجل ٥٢ معية تركى (من الجناب العالى الى تيمور أغا المأمور على نظام القسم الأول والرابع للشرقية بتاريخ ٢ ذى القعدة سنة ١٢٤١هـ ٠

(٨٣) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٥ أمر من محمد على الى مأمور كفر الشيخ بتاريخ ١٣ شعبان سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(٨٤) عبد السميع سالم الهراوى ، لغة الادارة ، ص ٢٨٤ ٠

(٨٥) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٣ ، قانون السياستنامه ، الفصل الثالث ، بند ثالث عشر ـ عن عملية المزارعين ، ص ٩٥ ٠

(٨٦) المحفظة ٧٣ ، المرجع السابق ، ص ٩٠ بند أول وثان عن عملية خدمة الزراعة بالنواحى ، بند سابع ص ٩١ وهو ختام عملية الخولا ٠

(٨٧) المحفظة ٧٣ ، نفسه ، ص ٨٨ عن عملية قيمقامات البلاد ومشايخ الحصص بند تاسع عشر ٠

(٨٨) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٤٦٦ ، أمر من محمد على باشا الى مديرى عموم الوجه البحرى فى ١٦ المحرم ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م ٠

(٨٩) مجلس ملكية ، تركى ، دفتر ١٢٩ ، من الجناب العالى الى مديرى الوجه البحرى ، بتاريخ ١٩ جمادى الثانية ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ٠

(٩٠) معية تركى ، دفتر رقم ٥١ ، ص ١١٣ ، من الجناب العالى الى أحمد باشا ، بتاريخ ٣ ذى الحجة سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م ٠

(٩١) معية تركى ، دفتر ٨٤ ، مسلسل ٢٠ ، من الجناب العالى الى عبد الله بك ملاحظ نصف الشرقية ، بتاريخ ١٢ ذى الحجة سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م ٠

(٩٢) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٣ ، أمر من محمد على الى ناظر قسم كفر الشيخ ، بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(٩٣) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٣ ، قانون السياستنامة ، الفصل الثالث (قانون العقوبات) المعاملة الثانية عن حكام الاخطاط وقايمقامات البلاد ، ص ١٥ ٠

(٩٤) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٠ ، صفحة ٢٣ ، مسلسل ٨٣ ، من ديوان الخديوى الى كاتب الخزينة ، بتاريخ ٥ ربيع الأول سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(٩٥) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٢ ، أمر من محمد على باشا الى كتخدا بك . بتاريخ غرة ذو القعدة سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٥م ٠

(٩٦) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٥ ، أمر من محمد على باشا الى عموم المصالح تاريخه ٣ جماد أول سنة ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م ؛

(٩٧) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٣ ، أمر من محمد على أغا الى مأمور بلقاس ، بتاريخ ٢٤ شوال سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م ٠

(٩٨) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٥ ، أمر من محمد على باشا الى عدد من مأمورى الجهات فى سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م ٠

(٩٩) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٥ ، أمر من محمد على باشا الى سائر مأمورى الجهات فى ٢٩ رمضان سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م ٠

(١٠٠) معيــه تركى ، سجل ٤٢ ، صحيفة ١٥ ، مكاتبة ٩٣ أمر عال الى رستم افندى مأمور نصف المنوفية ، بتاريخ ٣ ربيع الأول سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ٠

(★) اضطر كثير من الفلاحين لشدة ما لاقوا من عقوبات الى ترك الارض حتى أن الباشا أصدر فى هذا الخصوص « لائحة المتسحبين » المنشورة الى العموم بالأمر العالى بتاريخ ١٣ ربيع آخر سنة ١٢٥٧هـ (راجع المحفظة ٧٢ سياستنامه ، الفصل الثالث ، أبواب متنوعة تخص حضرات المديرون ، بند رابع وعشرين ، ص ٦٢) ٠

(١٠١) أحمد الحته ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ١٠١ ٠ وراجع أيضا :
Crouchley (Ae) : The investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and public debt (Cairo, 1936), p. 33.

(١٠٢) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ٤٨ ٠

(★) كان يبقى فى ذمة الحكومة وذلك :

١ ــ لتسديد ما قد يتأخر من حساب السنة القادمة ٠

٢ ــ لدفع غرامة نظرا لأن أحد الأهالى فى نفس القرية التى يسكنها حامل « الرجعة » لم يتمكن من دفع الضريبة التى تطلبها الحكومة لأن سكان القرية الواحدة كانوا مسئولين مسئولية تضامنية فى دفع الضرائب المفروضة على كل أراضى القرية ٠

٣ ــ لشراء سلع من مصنوعات مصانع الحكومة ، اذ كان رجال الادارة يوزعون منتجات المصانع الفائضة عن حاجة الجيش على الفلاحين جبرا دون أن يكونوا فى حاجة اليها ٠ (راجع فى ذلك : لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، ص ١١٨ ٠ وراجع : هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر (ترجمة) ، ص ١٦٥ ، وراجع ٠ Cattaui, Le Regne. T. 2, p. I, p. 261.

(★) ومن ذلك ما نشرته صحيفة الوقائع المصرية عما جاء بحوادث مجلس المشورة :
أنه لو أخذ المحتالون الطماعون الغلال التى تحصل فى هذه السنة المباركة لتصدوا فى بيعها بالجور والأذى على الفقراء والضعفاء كما دل على ذلك حركاتهم الرديئة فى العام الماضى ٠٠٠ فينبغى لأجل استخلاص عباد الله من هذه البلية ــ أخذ التجار الغلال من الأهالى وبيعها ــ أن يشترى من الفلاحين جميع الغلال التى تحصل فى سنة خمسة وأربعين الى الميرى بأثمان معلومة وتباع للناس من مخازن الميرى ٠٠٠ » راجع فى ذلك : صحيفة الوقائع المصرية ، بولاق مصر العدد ١٤٥ ، يوم الأربع ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٤٥هـ حوادث مجلس الشورة ــ ص ٢) ٠

(١٠٣) أحمد نظمى عبد الحميد ، مبادىء فى الاقتصاد والتجارة ، ص ٢٢٩ ٠

(١٠٤) أحمد محمد عبد الخالق ، الاقتصاد السياسى ، ص ٩٦ ٠

(١٠٥) معية تركى ، دفتر ٤٧ ، وثيقة ٣٧ ، صفحة ٣٠ ، من الجناب العالى الى ناظر المجلس العام ٠ وراجع : صحيفة الوقائع العدد ١٢٥ فى ٢٢ رمضان ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م ــ حوادث مجلس المشورة ــ ص ٣ ٠

(١٠٦) صحيفة الوقائع المصرية ٦٣ ، السبت ٥ ربيع الآخر سنة ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م ، ص ٢ ٠

(١٠٧) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ملاحظات تاريخية ، أحوال الخلافة العامة سنة ١٢٣٨هـ / ١٨٢٢م ، ص ٣٠٥ ·

(١٠٨) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه رقم ١ ، أمر من محمد على باشا الى مأمور ديوان خديوى ، بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٣٥هـ ·

(١٠٩) Cattaui (R.) : Le regne de Mohamed Ali, T. II, p. 408.

(١١٠) محمد فؤاد شكرى بناء دولة مصر محمد على ، ص ٧١ ·

(١١١) Ghorbal, The Beginnings of the Egyptian Question., p. 281-282.

(١١٢) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ٣٥٩ ، حوادث شهر ذى القعدة ، سنة ١٢٣١هـ / ١٨١٥م ·

(١١٣) وكذلك أمر بتكميم أفواه المواشى التى تسرح للمرعى حول الجسور والغيطان (الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ٣٦٠ ، ٣٦٥ ، حوادث شهر ذى القعدة ، سنة ١٢٣١هـ / ١٨١٥م ·

(١١٤) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٣ ، قانون السياستنامه ، الفصل الثالث ، بند ثالث عشر ــ فى عملية حاكم الخط ــ ص ٧١ ·

(١١٥) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٣ ، قانون السياستنامة ، الفصل الثالث ، بند اثنى عشر ــ فى محافظة المحصولات بعملية حاكم الخط ــ ص ٦٩ ·

(١١٦) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٥ ، أمر من محمد على الى مدير الأقاليم البحرية فى ٢٤ شعبان سنة ١٢٥٠هـ / ١٨٣٤م ·

(١١٧) معلوم أن فدان القطن مثلا يعطى ثلاثة قناطير على الأقل الى خمسة قناطير وزيادة فعلى هذا القياس يصير (محافظ الأبحاث ٧٣ ، سياستنامه ، الفصل الثالث بند ١٣ ، عمليات قيمقامات البلاد ومشايخ الحصص ، ص ٨٣) ·

(★) ومن ذلك : الدخان (التبغ) ، العدس ··· (راجع فى ذلك أحمد الحتة ، تاريخ الزراعة ، ص ٢١٢ · وراجع · Mengin, op. cit., T. 2, p. 343.

(١١٨) Mengin, Histoire de L'Egypte sous Le Gouvernement ..., op. cit.. T, I. p. 94, 97.

(١١٩) Hamont, L'Egypt sous Mehemet Ali, T. II, p. 298.

(١٢٠) أحمد الحته ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ١٦٦ ، وراجع أيضا :
Hamont, L'Egypte sous ..., op. cit., T. I, p. 298.

(١٢١) كلوت بك ، لمحة عامة الى مصر ، جـ ٢ ، ص ٢٩١ وراجع :
Marcel el autres, L'univers pittoresque. Paris, 1877, p. 149.

(١٢٢) معية تركى ، دفتر ٦ ، مسلسل ٢٠٦ (الى ابراهيم باشا فى سنة ١٢٣٦هـ / ١٨٢٠م) وراجع : الحتة ، تاريخ الزراعة ، ص ٢٢٩ ·

(١٢٣) محمد الأمين سعيد ، سياسة محمد على فى السودان ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ــ جامعة القاهرة ، رقم ٨٣٢ اشراف د· محمد أنيس ، ص ١٢٨ ·

(١٢٤) معية تركى ، دفتر ١٧ ، مكاتبة رقم ١٨ ، من الجناب العالى الى ناظر الأصناف فى محرم ١٢٣٩هـ / ١٨٢٣م ·

(١٢٥) Bowring, Report on Egypt ..., Ibid, p. 15.

(١٢٦) كلوت بك ، لمحة عامة الى مصر ، جـ ٢ ، ص ٤٥١ ·

(١٢٧) لائحة الفلاح ، ص ٢٥ وراجع ٠
Wilkinson, Modern Egypt & Thebes. V. I, p. 461.

(١٢٨) معية تركى ، دفتر ٦٦ ، صفحة ٩٩ ، مسلسل ٤٠٥ (من الجناب العالى الى رستم فى سلخ ربيع الثانى ١٢٥١هـ / ١٨٣٥م) ٠

(١٢٩) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٥ ، أمر من محمد على الى جميع الجهات عموما ، تاريخه ٢٨ ذى الحجة سنة ١٢٤١هـ / ١٨٢٥م ٠

(★) نوع من النيل الأوربى أدخل محمد على على زراعته فى الوجه البحرى وأطلق عليه فى مصر اسم الكندر ، (راجع كلوت بك ، لمحة عامة الى مصر ، جـ ٢ ، ص ٤٣٦) ٠

(١٣٠) مجلس ملكية تركى ، دفتر ١٣٩ ، مسلسل ٣٠٢ ، من الجناب العالى الى مديرى الوجه البحرى ، بتاريخ ١٩ جمادى الثانية ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ٠

(١٣١) أحمد الحتة ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ٢٢٧ ٠

(١٣٢) Wilkinson, Ibid V, .I p. 398.

(١٣٣) لائحة الفلاح ، ص ١٠ ٠

(١٣٤) Wilkinson ; Ibid, V. I, p. 459. وهو نبات يستخرج منه زيت يعرف بزيت السلجم ٠

(١٣٥) لائحة الفلاح ، ص ٢٠ ٠

(١٣٦) ديوان خديوى ، دفتر ٧٤٤ (الى مأمور نصف الشرقية فى ٢٧ شعبان سنة ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م) ٠

(١٣٧) صحيفة الوقائع المصرية ، عدد ٢٧ جمادى الأول ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ٠

(١٣٨) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٧٣ صفحة ٢٤ مسلسل ٤٨ من المجلس العالى الى الديوان الخديوى فى ٢٠ جمادى الأولى ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ٠

(١٣٩) Douin, La Mission du Baron Boislecomte, p. 88.

(١٤٠) Bowring, Report., Ibid, p. 24.

(١٤١) راشد البراوى ، عليش ، التطور الاقتصادى فى مصر ، ص ٧٤ ٠

(١٤٢) أحمد الحتة ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ١١٠ ٠

(١٤٣) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٢٨٥ ، أحوال الخلافة العامة وشئون مصر الخاصة سنة ١٢٢٥هـ ٠

(١٤٤) جاء بحوادث مجلس المشورة : « أنه جرت مذاكرة فى المجلس بخصوص غلال أصحاب الأوسية قضت بأن يعطى لهم من غلالهم الحاصلة من زراعتهم ما يكفى فى السنة لأجل معاشهم الضرورى وما فضل منها يبيعونه الى أشوان الميرى فينقطع بهذا الوجه أمر المكر وتفصيل ذلك أن أصحاب الأوسية يعطى لهم غلال تكفى لهم ولحيواناتهم والباقى يؤخذ بسعره المقرر الى جانب الميرى ٠٠ » (راجع صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٤٥ من ١٩ ذى العقدة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ، ص ٣) ٠

(١٤٥) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ١٧٥ ، ١٧٦ ، حوادث شهر ذى القعدة سنة ١٢٢٧هـ/١٨١٢م ٠

(١٤٦) كان الباشا يطلق عليها أحيانا « البلاد العيانة » (راجع : المحفظة ١٧ دوسيه أمر من محمد على الى مديرى الوجه البحرى فى ١٩ محرم ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م ٠

(١٤٧) معية تركى ، سجل ٥٨ ، وثيقة ٢٧٤ (ارادة الى موسى أفندى بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م) ٠

(١٤٨) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٥ ، أمر من محمد على باشا الى عموم المديرين فى ١٠ صفر سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م ٠

(★) وكان يستولى على كل محصول القرى المكسورة أى التى عليها بقايا (راجع : سجل ٥٨ معية تركى ، الوثيقة ١٢٥ ـ ارادة الى المديرين فى ١٠ صفر سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م ٠

(١٤٩) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٥١ ، الثلاثاء ١٦ ذى الحجة سنة ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م حوادث الديوان الخديوى ، ص ٣ ٠

(١٥٠) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٦٧ ، الاثنين ٢٩ محرم ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ، حوادث مجلس المشورة ، ص ٢ ٠

(١٥١) المرجع السابق ، العدد ١٥٠ ، الثلاثاء ٩ ذى الحجة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ، حوادث مجلس المشورة ، ص ٢ ٠

(١٥٢) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٥ ، أمر من محمد على باشا الى محمد أفندى وكيل مجلس الملكية فى ٢٨ جمادى أول ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ٠

(١٥٣) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٣ ، أمر من محمد على باشا الى سائر مأمورى الأقاليم ، بتاريخ ١٨ رجب ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(١٥٤) أحمد الحتة ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ١٠٨ ٠

(١٥٥) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ١٧٩ ، حوادث شهر ذى القعدة سنة ١٢٢٧هـ/١٨١٢م ٠

(١٥٦) الجبرتى ، المرجع السابق ، جـ ٧ ، ص ٣٦٦ ، حوادث شهر ذى القعدة سنة ١٢٣١هـ/١٨١٥م ٠

(١٥٧) أحمد الحتة ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ١٠٨ ٠

(١٥٨) صحيفة الوقائع المصرية ، عدد ١٢ شعبان ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ٠

(١٥٩) ديوان خديوى ، أوامر ، دفتر ١ ، صفحة ٦٠ ، مسلسل ٢٤١ ، أمر كريم الى أحمد أغا مأمور قسم كفر الشيخ فى ١١ محرم سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ٠

(★) جاء فى كتاب تاريخ مصر من عهد المماليك الى نهاية حكم اسماعيل :

« ٠٠ عمل « محمد على » على تصريف حاصلات البلاد بنفسه وتولى بيعها رأسا للتجار السوريين والأوربيين واليونان والأرمن وكان يتتبع حركة الأسعار فى الأسواق كسائر التجار فتارة يكون الكسب من نصيبه وطورا يكون بالعكس ، وكان يبيع البضاعة تسليم الاسكندرية وينقلها على نفقته بواسطة السفن فى وقت الفيضان وكانت له فى بولاق وكالات تخزن الأقطان والكتان والحناء وغيرها ، وعلى تلك المخازن وكلاء لا يسلمون منها شيئا الا بأمر الباشا ، وكان يدون أرباحه من هذه المحاصيل فى دفاتر حكومته (راجع جورج يانج ، تعريب على أحمد شكرى ، تاريخ مصر من عهد المماليك الى نهاية المماليك الى نهاية حكم اسماعيل ، ص ٨٣ ، المطبعة الرحمانية بمصر ، ١٩٣٤) ٠

(١٦٠) (أ) فللوقوف على حالة الزراعة كان « محمد على » يقوم بنفسه بزيارة تفتيشية للأقاليم مرة أو مرتين واذا رأى اهمالا أوقع العقاب بمن يستحقه مجازاة له وعبرة لغيره (راجع :

— Mouriez, Histoire de Mehemet Ali, T. 3, p. 76.
— Hamont, L'Egypte sous.., op. cit., T. I., p. 131.

(ب) وكان هناك « ديوان التفتيش » أو « ديوان عموم التفتيش » هذا عدا ديوان تفتيش الحسابات :

(راجع : فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ١٢) ٠

(ج) وقد نصب الجناب العالى حفيده عباس باشا فى سنة ١٢٥١ مفتشا على الغربية وأقام نفسه كذلك بالفعل مفتشا على بقية المديريات :

(دفتر ١٣ ، تركى ، صفحة ٥٤ مسلسل ٢٤٥ ٠ من الجناب العالى الى الباشا السرعسكر فى ٨ ذى الحجة (١٢٥٠هـ/١٨٣٥م) ٠

(د) كما عين الباشا مفتشا للمنتجات الزراعية كان يرسل له تقاريره عن المزروعات وكثيرا ما لفت الباشا نظره بأنه لا يكتفى بما يسمع من غيره وانما يحقق المعلومات التى يرسل بها الى الوالى :

(معية تركى ، دفتر ١٩ ، صفحة ٥٠ ، مسلسل ٢٤٢ من المعية الى طوسون بك مفتش المنتجات الزراعية فى ١٤ جمادى الثانية ١٢٤١هـ/١٨٢٥م)٠

(١٦١) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٣ ، قانون السياستنامه الفصل الثالث ، البند السادس ص ٩٣ ـ عن عملية المزارعين ـ ٠

(١٦٢) المرجع السابق ، بند سابع ، ص ٩٣ ٠

(١٦٣) نفسه ، بند خامس ، ص ٩٠ ، عن عملية خدمة الزراعة بالنواحى ٠

(١٦٤) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٣ ، قانون السياستنامه ، الفصل الثالث ، بند خامس عن عملية خدمة الزراعة بالنواحى ، ص ٩١ ٠

(١٦٥) المرجع السابق ، البند العاشر ، عن عملية قيمقامات البلاد ، ص ٨٠ ٠

(١٦٦) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٤٣ ، الأربعاء ١٢ ذى القعدة سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ـ حوادث مجلس المشورة ـ ص ٤ ٠

(١٦٧) ديوان الجهادية ، المحفظة ٢ ، أمر من الجناب العالى الى مدير ديوان الجهادية فى ٤ ذى الحجة سنة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ٠

(١٦٨) قانون نامة ، حقوق وواجبات المهندسين بالأقاليم ، طبع بمطبعة ديوان الوقائع المصرية سنة ١٢٥١هـ) محفظة جار ترتيبها) ٠

(١٦٩) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٢ ، قانون السياستنامه ، الفصل الثالث ، بند خامس ـ أبواب متنوعة تخص حضرات المديرين ـ ص ٦٠ ٠

(★) ألغى الباشا زراعة الحناء فى سنة ١٢٤٧هـ لأن « ما أرسله منها الى الديار الأخرى لم تصرف وبقى على ذمة التجار فقرر المجلس عدم زرع الحناء من جديد واستئصال جذور المزروع منها جديدا (ديوان خديوى ، دفتر ٤٣ ، ص ٤٢ ، مسلسل ١٦٦ ، أمر من الجناب العالى الى ابراهيم اغا مأمور ثلث الشرقية وآخرين) ٠

(١٧٠) قانون حقوق وواجبات المهندسين بالأقاليم (قانون نامه) العقد الرابع ، ص ٣ ٠

(★) كانت تجبى على الحاصلات الزراعية فى عهد محمد على ضريبة تسمى « عوائد الدخوليه » عند دخولها اى قريه أو مدينه وبلغ معدل هذه الضريبة ١٢٪ من قيمة البضاعة (راجع مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، ص ٩٩) •

(١٧١) ومن ذلك ضريبة اسمها الفرده (راجع فى ذلك ، ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٢١ ، ورقة ٢٦ ، وثيقة ٣٠٧ ، بتاريخ ١١ شعبان سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م) •

(١٧٢) يقول Deny ان تلك الضرائب المفروضة على بعض الحيوانات لم تكن معروفة فى باقى أجزاء الدولة العثمانية أما فى مصر فكانت تجبى سنويا من أصحاب تلك الحيوانات •

Deny (J.), Sommaire des Archives Turques du Caire. Le Caire, 1930. p. 271.

(١٧٣) بالاضافة الى ثمن البذور والمواشى والالات وما الى ذلك مما أمد به الفلاح برغبته وبغير رغبته (معية تركى ، سجل رقم ٥٦ ، وثيقة رقم ٣٠٥ ارادة الى مديرى الوجه البحرى بتاريخ سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م وقد جاء فيها : « سبق أن كتبنا لكم بشأن الشروع فى تحصيل أموال هذه السنة المباركة اى سنة ١٢٥٠هـ غير اننا لا نقصد من كلمة الأموال والأموال النقدية وانما قصدنا تحصيل مختلف الحبوب والأصناف والكتان وما الى ذلك من المحصولات فاياكم ثم اياكم أن تعمدوا الى تحصيل أى نقد من الأهالى عن مال سنة ١٢٥٠ هـ بل أعملوا على توريد المواد السالفة الذكر » •

(١٧٤) ومن ذلك ما يقوله الجبرتى فى حوادث شهر جمادى الأول سنة ١٢٣٢هـ/١٧١٦م « وفيه برزت أوامر الى كشاف النواحى باحصاء عدد أغنام البلاد والقرى ويفرض على كل عشر شياه واحدة من أعظمها •• وفرض أيضا على كل فدان رطلا من السمن وحمل بعير من التبن •• وكذلك المواشى •• بأثمان تحددها الحكومة وتخصمها مما عليـه • ويقدر مانجان Mengin عدد النخيل الذى جبيت عنه الضريبة فى سنة ١٨٢١ بخمسة ملايين نخلة •

راجع : Mengin, Histoire de L'Egypte sous ..., T. II, p. 386.

(١٧٥) لتعذر تحصيلها بعد عودته برحلة الى الأقاليم فى مارس سنة ١٨٣٥ (فؤاد شكرى بناء دولة ، ص ٧٢) •

(١٧٦) يبرر بورنج Bowring هذا النظام بأن مشايخ البلاد وذوى النفوذ من ملاك الأراضى كثيرا ما يحتالون على الحاق الخراب بصغار المزارعين وذلك بتوزيع الضرائب توزيعا غير عادل ، وليس هناك من سبيل للحد من جشعهم الا أن يكون جميع دافعى الضرائب مسئولين عن جملة المبلغ المفروض على ناحيتهم • انتهى كلام بورنج — على أن هذا التبرير يعتبر محاولة لدفع الظلم بالظلم (راجع تقرير بورنج ص ٤٠٢ ، فؤاد شكرى ، بناء دولة) •

(١٧٧) Joseph. F. Nahas, situation economique et social du Fallah Egyptian, p. 44.

(١٧٨) Hamont, L'Egypte sous..., op. cit., T. I., p. 192.

(١٧٩) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٣ ، قانون السياستنامه ، ص ٧١ ، بند ثالث عشر ، — فى عملية حاكم الخط —

(١٨٠) أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص ٢٧١ •

(١٨١) عين الباشا ناظرا للترسانة كانت مهمته نقل المحاصيل بالمراكب من والى الجهات التى يحدد الباشا (ديوان خديوى ، دفتر ٧٣٧ ، صفحة ٩٢ ، مسلسل ٣٥٥ ، من الديوان الخديوى الى ناظر الترسانات فى ٢٤ جمادى الاخر ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م) •

(★) الأبعاديات هى الأراضى البور أو غير المزروعة التى صار « تنزيلها » لهذا السبب من الزمام فسميت أباعد (فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٣٢) ٠

(١٨٢) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٣٢ ٠

(١٨٣) دفتر بيان الأطيان المنعم بها على ذوات كرام وغيرهم حتى سنة ١٢٥٣هـ ، رقم ١٦٥٧ عين ١٩ مخزن ١٨ ، دار المحفوظات ٠

(١٨٤) دفتر تقاسيط زمام أطيان الأباعد رقم ١٣٤٤ جـ ٢ ص ١٢ وحدة دار المحفوظات ٠

(١٨٥) دفتر قيد تقاسيط الأبعاديات من ابتدى ١٩ رمضان ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م رقم ٢٦٩٦ عين ١٧ مخزن ١٨ دار المحفوظات.

(١٨٦) دفتر زمم قديم بالأطيان المنعم بها على ذوات كرام وخلافهم بمديريات الوجه القبلى والبحرى من ابتدى سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م رقم ١٢٤١ ، عين ١٧ ، مخزن ١٧ دار المحفوظات ٠

(١٨٧) سجل زمامات الأبعاديات والجفالك القديمة لغاية سنة ١٢٧٧ هلالية رقم ٤٣٥٥ عين ٤٩ مخزن ١٨ ص ١ ، ١٥ دار المحفوظات ٠

(١٨٨) المحفظة ٤٢ أبحاث (الفلاح المصرى) سجل الديوان الخديوى تركى ٧٤٨ صحيفة ١٤٦ مكاتبة ٤٢٠ بتاريخ ١١ جمادى الثانية سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م ، ارادة الى صاحب العطوفة حسن أفندى مأمور نصف الشرقية ٠ دار الوثائق ٠

(١٨٩) دفتر الأطيان المنعم بها من جنتمكان محمد على باشا وعباس باشا المذكورين بالمديريات رقم ٢٧٣٠ عين ٤٩ مخزن ١ تركى ٠ سجل زمامات الأبعاديات والجفالك القديمة لغاية سنة ١٢٧٧ هلالية رقم ١٣٥٥ عين ٤٩ مخزن ١٨ ص ١١٦ ، دار المحفوظات ٠

(١٩٠) على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ، ص ٧١ ٠

(١٩١) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ٣٣ ٠

(١٩٢) سجل زمامات الأبعاديات والجفالك القديمة لغاية سنة ١٢٧٧ هلالية رقم ٤٣٥٥ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص ١٩ ، ١٥ دار المحفوظات ٠

(١٩٣) دفتر قيودات تقاسيط رزق من جماد أول ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م لغاية ٢٨ شوال ١٢٥١هـ/١٨٣٥م رقم ٢٦٨٤ عين ٣٧ مخزن ١٨ ص ٧ ، ١٠ دار المحفوظات ٠

(١٩٤) دفتر شطب المعتادات باقليم الغربية من ابتدى محرم ١٢٥٧هـ/١٨٤١م رقم ٢٦٠٤/٤ ، عين ٢٠٠ مخزن ٣٠ ، صفحات ٣٥ ، ٤٣ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٦ ، ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ومن صفحات ٩٦ـ١٤٢ دار المحفوظات ٠

(١٩٥) المصدر السابق صفحات ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٤ ٠

(١٩٦) نفس المصدر ، ص ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٧٨ ، ٢٠٨ ٠

(١٩٧) دفتر شطب المعتادات باقليم الغربية من ابتدى محرم ١٢٥٧هـ/١٨٤١م رقم ٢٦٠١٤ عين ٢٠٠ مخزن ٣٠ صفحات ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ٢١١ ، ٢٢٥ دار المحفوظات ٠

(١٩٨) لوائح وحدة ديوان الجفالك عربى ، لائحة تفتيش ديوان عموم الشفالك والعهد ص ٩ ، ص ١٢ ح/٦/١٦/٧ دار الوثائق ٠

(١٩٩) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر (مترجم) ، ص ٩٧ ٠

(٢٠٠) Baer (G.), A History of Land Ownership in Modern Egypt 1800-1950, London, 1962, p. 13, 14.

(٢٠١) معية تركى ، محفظة ٤٢ ، سجل ٨٥ ، وثيقة ١٧٢ ، ارادة الى مفتش عموم الحسابات المصرية فى ٢٢ ذى الحجة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م ٠

(٢٠٢) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، المرجع السابق ، ص ٩٧ ، احمد الحتة تاريخ الزرعة ، ص ١٤٩ ٠

(٢٠٣) هيلين ريفلين ، نفسه ، ص ٩٧ ٠

(٢٠٤) Baer (G.), A History of Land Ownership., Ibid, p. 14.

(٢٠٥) على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ، ص ١٠٣ ٠

(٢٠٦) مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادى ، ص ٦٦ ٠ وراجع أيضا : فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٣٢ ٠ وراجع ٠

Gilddon, George R., A Memoir on the Cotton of Egypt, p. 25.

(٢٠٧) احمد الحتة ، ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا ، ص ٨٥ ٠

(٢٠٨) Hammont, L'Egypte sous Mehemet Ali, T.I. p. 305.

(٢٠٩) جيد ، مبادىء الاقتصاد السياسى ، ص ١٠٥ ، وراجع ٠

Carver, Principles of Rural Economic , p. 204.

(٢١٠) Hamont, L'Egypte sous Mehemet Ali, T.I. p. 77.

(★) الجفالك جمع جفلك وهى كلمة تركية مشتقة من أصل فارسى وتعنى الحقل الذى يزرع سنويا بوسطة محراث يجره ثوران ثم اتسع مفهوم الكلمة فأصبحت تعنى الأرض ورأس المال أى المزرعة الكاملة العدة ، وأصبح اسم جفلك لا يطلق الا على مقدار جسيم من الأطيان ٠ (راجع : رؤوف عباس ، الملكيات الزراعية المصرية ودورها فى المجتمع المصرى ، ص ٢٤) ٠

(٢١١) حيث خصص الباشا جفالك للتجارب الزراعية ومن تلك جفلك التجارب بنبروه الذى أمر الباشا « بغرس أغراس التوت فى مائة فدان من الجفلك المذكور (راجع معية تركى ، دفتر ٨٠ ، من الجناب العالى الى يوسف اغا ناظر جفالك التجارب بنبروه ، بتاريخ ١٧ رمضان ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م) ٠

(٢١٢) كلوت بك ، لمحة عامة الى مصر ، ترجمة ، جـ ١ ، ص ٢٤٣ ٠

(٢١٣) ديوان « شورى المعاونة » أو ديوان « المعاونة » أو ديوان « الكتخدا » جميعها أسماء لمسمى واحد ، وقد أنشىء هذا الديوان فى سنة ١٨٠٥م وكان يتكون من (قلم التحريرات) ويختص بالمكاتبات الواردة من الاقاليم والصادرة اليها و (قلم الجفالك والعهد السنية) وهو الذى كان يتولى الاشراف على ادارة الجفالك والعهد الخاصة بالباشا وأولاده (راجع : رؤوف عباس ، الملكيات الزراعية المصرية ودورها فى المجتمع المصرى ، ص ٣٥) ٠

(٢١٤) ديوان الجفالك ، عربى ، لائحة الفترة التاريخية من ١٩ جماد أول ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م الى ١٧ يونيو ١٨٤٣م ، ص ١ ٠

(★) فمن واجباته أنه مسئول عن ارسال الأنفار اللازمة لضم الأرز بالجفالك ومسئول عن تجربة السواقى الحديد والنوارج والآلات الزراعية الواردة من الخارج ، وملزوم بقبول الفئوس وسائر آلات العمل التى تتكسر فى يد عساكر الآلايات القائمين بعملية الترع والجسور — فى الجفالك — واعطاؤهم آلات جديدة بدلا من المكسرة ، وكان الباشا يصدق بنفسه ويصدر لوائح هذا الديوان وأوامره المنظمة لكيفية ادارته وترتيب عملياته وعماله وتشهيل لوازم الجفالك وتسديد اثمانها وتفتيش أقلامه وفروعه • (راجع : ديوان الجفالك ، عربى ، لوائح ، الفترة التاريخية من ١٥ جمادى ثان سنة ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م الى ١٣ يولية سنة ١٨٤٣م • وراجع أيضا : لوائح الفترة التاريخية من ٢٤ محرم ١٢٦٣هـ/١٨٤٦ م الى ٢٥ محرم سنة ١٢٦٣هـ/١٨٤٦م — ارادة علية صادرة لسعادة وكيل ديوان عموم الجفالك بخصوص تفتيش ديوان عموم الجفالك) •

(٢١٥) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، أحوال الخلافة العامة وشئون مصر الخاصة سنة ١٢٢٣هـ/١٨٠٨م •

(٢١٦) أمين سامى ، المرجع السابق ، ص ٤٩٠ ، سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م •

(٢١٧) أمين سامى ، نفسه ، ص ٤٩١ ، ص ٤٩١ ، سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م •

(٢١٨) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٥ ، أوامر من محمد على باشا الى عباس باشا ، بتاريخ ١٦ محرم سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م •

(٢١٩) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٥ ، أمر من محمد على باشا الى مديرى الوجه البحرى ، بتاريخ ١٧ ذى القعدة سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م •

(٢٢٠) على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ، ص ٢٨٨ •

(٢٢١) دفتر حدود وزمام نواحى جفلك نبروه وجفلك بشبيش وجفلك طنباره وجفلك بسنديله التى صارت رزقة بلا مال باسم سعادة أفندينا الخديوى الاكرم من ابتدى توتى سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م رقم ١٣٦٤ عين ١٧ مخزن ١٨ دار المحفوظات •

(٢٢٢) رؤوف عباس ، الملكيات الزراعية المصرية ودورها فى المجتمع المصرى ، ص ٣٧ •

(٢٢٣) Driault, L'Egypte et L'Europe, p. 371.

(٢٢٤) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة ، ترجمة ، ص ٢٧٧ •

(٢٢٥) دفتر حدود أطيان نواحى ملحقين بجفالك الشرقية باسم العهد السنية من ابتدى توتى سنة ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م رقم ١٣٨٢ عين ١٧ مخزن ١٨ • وراجع : دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٥٥ مخزن ١٨ ، اقليم الغربية ، دار المحفوظات •

(٢٢٦) رؤوف عباس ، الملكيات الزراعية المصرية ودورها فى المجتمع المصرى ، ص ٣٥ •

(٢٢٧) Cattaui (R.), Le Regne de Mohamed Ali d'Aperes les Archives, T. 3, p. 614.

(٢٢٨) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة ، ص ٢٧٧ ، عن تقرير بارنت فى ٦ يوليو ١٨٤٣م ومرفقاته فى محفوظات الخارجية البريطانية رقم ٥٤٢/٧٨ • وراجع أيضا :
Driault, L'Egypte et L'Europe, La Crise de 1839-1814, V. 5, p. 371.

(٢٢٩) هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٢٧٠ •

(٢٣٠) معية تركى ، دفتر ٤٢ ، مسلسل ٢٢٠ ، من الجناب العالى الى يوسف أفندى مأمور فوه والى مأمورى الشباسات وكفر الشيخ ونبروه والمحلة والجعفرية ، بتاريخ أول شعبان ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م •

(٢٣١) ديوان الجهادية ، المحفظة ٢٧ ، دوسيه ٣ ، مكاتبة من محمد على باشا الى أحمد بك نجل قبوكتخدا ، بتاريخ ١٠ جماد آخر سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .

(٢٣٢) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٣ ، أمر من محمد على الى مأمور قسم الجعفرية بتاريخ ١٧ شوال ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .

(٢٣٣) احمد الحته ، ذكرى البطل الفاتح ابراهيم ، ص ٩٠ . وراجع أيضا :
Charles-Roux, La production du Coton Egypte p. 82.

(٢٣٤) أحمد الحتة ، المرجع السابق ، ص ٩٠ .

(٢٣٥) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، بيور لدى بتاريخ ٩ صفر ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م .

(٢٣٦) Charles-Roux, La production, Ibid, p. 4.

(٢٣٧) Bowring, Report on Egypt, p. 20.

(٢٣٨) ديوان الجهادية ، المحفظة ٣ ، من الجناب العـالى الي مدير الجهـادية بتاريخ ٢٦ رمضان ١٢٦٢هـ/١٨٤٦م .

(٢٣٩) ديوان الجهادية ، المحفظة ٣ ، من الجناب العالى الى مدير ديوان الجهادية بتاريخ ٢٠ رمضان ١٢٦٣هـ/١٨٤٦م .

(٢٤٠) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١ ، من الجناب العالى الى مدير ديوان الجهادية ، بتاريخ ٣ جمادى الاول سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م .

(٢٤١) ديوان الجهادية ، محفظة ٢ ، أمر من الجناب العالى الى وكيل ديوان الجهادية بتاريخ ١٧ ربيع الاول سنة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .

(٢٤٢) صحيفة الوقائع المصرية ، عدد ٢٨ جمادى الاول سنة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .
وراجع : Hamont, L'Egypte, T. II, p. 207.

(٢٤٣) دفتر مجموع نظام زراعة ، ص ٢١٦ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ .

(٢٤٤) Hamont, L'Egypte, T. II, op. cit., p. 250.

(٢٤٥) Hamont, L'Egypte, op. cit., T. I, p. 65.

(٢٤٦) Bowring, Report on Egypt and Candia, p. 26.

(٢٤٧) معية تركى ، دفتر ٨٧ ، مسلسل ٥٩٣ ، من الجناب العالى الى مختار بك ناظر شورى المدارس ، بتاريخ ٦ جمادى الثانية ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م .

(٢٤٨) Hamont, L'Egypte sous Mohamed Ali, T. 2, p. 3/5.

(★) وان لم يستفد الفلاحين العاملين فيها من ذلك شيئا وانما تعـرضوا لظـلم المشرفين على هذه الجفالك ومغالطاتهم فى الحساب السنوى حتى كان الفلاح يخـرج صفر اليدين ان لم يكن مدينا بمبلغ ينوء به كاهله ويهبط به الى مستوى الأجرى الذى لا يضمن قوت يومه . (راجع : رؤوف عباس ، الملكيات الزراعية المصرية ودورها فى المجتمع المصرى ، ص ٣٧ .

الفصل الثالث

نظام الاحتــكار فى الصناعة

١ ـ احتكار الانتــاج الحرفى

٢ ـ الصناعة الحديثة احتكار للدولة

٣ ـ الأشكال التى اتخذها نظام الاحتكار
فى الصناعة

٤ ـ تقدير نظام الاحتكار فى الصناعة

● الفصل الثالث

المصريون ونظام الاحتكار

١ ـ احتكار الانتـاج الحرفي :

علم الباشا أن في اعتماد مصر على الزراعة وحدها خطورة عليها ، اذ أن هذا النوع من الثروة لا يخضع كثيرا لقوة الانسان بقدر ما يخضع لأحوال الطبيعة السائدة ، ودخل الأمم الزراعية دائم التقلب لأنه يعتمد الى حد كبير على وفرة المحصولات أو قلتها وعلى ارتفاع وهبوط أسعارها ، وعدم استقرار الدخل الأهلي ودوام تقلبه يعرض البلاد لأزمات خطيرة · كما أدرك الباشا أن الاستقلال السياسي الذي يجاهد في سبيل الحصول عليه لا تثبت دعائمه الا اذا صحبه اسـتقلال اقتصادي ، ومادامت مصر بلادا زراعية وتصلح تربتها لانتـاج كثير من المواد اللازمة للصناعـة كالقطن والكتان وقصب السكر فلابد لها من القيام بصنع ما يسد حاجة الاستهلاك المحلي · واذا كان الباشا قد أدخل الفن الزراعي في مصر واستدعى تطبيقه استخدام الآلات فلم لا يحذو حذو انجلترا والدول الأوربية الأخرى التي توسعت في الصناعة فزادت ثروتها وقوتها ، وهو أحوج ما يكون لكليهما · هذا في الوقت الذي رأى فيه أن اعتماد البـلاد من الناحية الصناعية على غيرها معناه تسرب أمواله الى الخارج وهو بصدد انشاء جيش وأسطول اقتضتهما الحاجة ولهما مطالبهما من السلاح والذخيرة والملابس والآلات وما الى ذلك ، واذا اعتمد على الخارج في ذلك لاح خطر هذه السياسة اذا ما توترت العلاقات أو تعطلت وسائل النقل ووقع تحت رحمة الأجانب التواقين لمعاملته بالمثل وهو الذي يحتكر الغـلات الزراعيـة ويبيعها لهـم بشروطه المخصوصة · ثم أنه وهو الحاكم الحصيف الطموح لم يكن ليقنع بمصر وحدها وانما أراد أن يجعل منها ـ وهو العارف لمكانتها وتاريخها ـ مركزا لامبراطورية مستقلة (١) تكون حكومتها القاهرة ، وفي هذه الحالة تصبح مصر المصـدر الذي يمون أجزاء تلك الامبراطوريـة بما يلزم من المصنوعات وما بقي منها يصدره الى الدول الأخرى حتى ولو كانت الدولة العثمانية أو أمريكا أو انجلترا وبذا تزداد مصر ثروة وقوة ·

واذا كانت هذه الأمور تراود الباشا فلقد دفعه الى تنفيذهـا بعض مستشاريـه من الأجانب مثل جوزيف بوكتى Joseph Bokty وروسل Roussel والأب انفانتين Lepere Enfantin ممن كان لهم فى مناسب الباشا حظ وتصيب (٢) ، وكان أغلبهم تجارا وقناصل فى وقت واحد (*) وان ظلت بلادهم تنظر بعين القلق والريبة الى سياسة التصنيع فى مصر وتوفد مبعوثيها الى الباشا ليقنعوه بالعـدول عن تلك السياسة (٣) لكنه كان قد اقتنع بها ولقيت هوى فى نفسه بعدما اسـتجدت عوامل أخـرى شجعته عليها منها ما حققه من أرباح نتيجة احتكار لبعض حاصلات الزراعة ونجاح تجربة زراعة قطن جومل Jumel وتوافر الأيدى العاملة فى مصر وانخفاض أجور العمال بما يضمن له نقصا نسبيا فى نفقة الانتاج وربحا أكبر عنـد بيع ما تخرجه مصانعه المختلفـة (٤) . وما كان « محمد على » بالرجل الذى يقعد عن بلوغ هدف ارتآه صوابا مهما قدم له مبعوثو الدول الصناعية من نصح وأبانوا له أن كل ما يصنع فى مصانعه سيىء وأن تكلفته أعلى من ثمن غيره المستورد الأجود ، فضلا عن اضاعة وقته وجهده وتعطيل رجاله وأنه أربح له أن يبيع قطنه وسائر حاصلاته خاما ويستورد حاجياته المصنوعة من الخارج ، فمصر لا تصلح للصناعة ولا تقوى عليها وأى جهد يبذل فى الميـدان الصناعى ضائع لا محالـة . فما كانت هذه النصائـح أو الانتقادات لتثنى الباشا عن عزمه ولا سيما وقد كان يتشكك فى نياتهم نحوه ، فضلا عن أنه أدرك أن السر فى هزيمة مصر بسهولة أمام نابليون كان يعـزى الى تخلف مصر الصـناعى قبـل أن يعـزى الى قـوة فرنسا الناهضة (٥) . لذلك رأيناه يوظف للرد عليهم صحفا من داخل أوربا (٦) ويقول لمنتقديه : « لقد بدأتم كما بدأت وتحملتم من النفقات الطائلة فى أول الأمر ما تحملت على أننى لا أتوقـع احراز قسط كبير من النجاح فى البداية ولكن التوفيق سيواتينى رويدا رويدا » (٧) . فما المانع اذن من توجيه البلاد وجهة صناعية جريئة الغرض منها أن يصير الانتاج الصناعى مكملا للانتاج الزراعى وبذلك يتم للبلاد استقلالها الاقتصـادى وتفيض منتجاتها الصناعية والزراعية بما يكفل لها تفوق ميزانها التجارى على غيرها من الدول (*) بما يمكنها من انشاء قوة ودولة وجيش وامبراطورية .

وعليه : فقد قرر الباشا اتباع منهج الاستقلال الصناعى والدخول فى حلبة التجربـة الصناعية مهما قيـل عنها ومهما اعترضه من أخطار ، فالباشا الذى أخضع بدو الصحراء الذين قاوموا كل سلطة منذ زمن سحيق وأرسى دعائم أقدام سلطته حتى خط عرض ١٠ شمالا لن يقتنع عن طيب خاطر بأنه لا يستطيع التغلب على الصعاب التى يـذللها حرفى أوربى عادى (٨) .

وما أن بدأ الباشا تجربته الصناعية حتى أخذ يتحرك فى جميع المجالات بل لقد وصل به الحماس أنه فكر فى أن يبنى مصانعه بأحجار أحد الأهرامات الا أن مستشاريه أوضحوا له أن ذلك يكلف اكثر مما لو أحضرت من محاجرها الأصلية (٩) ٠

وما كانت خطة الباشا الصناعية غير واضحة المعالم فى ذهنه أو يرسمها له الزمن والظروف كما يرى البعض (١٠) ، وانما حدد الرجل منهجه الصناعى ورسم خطته المتصلة بسياسته الزراعية بما يخدم استقلاله الاقتصادى ، وكان أسلوبه فى هذا الميدان هو تطبيق نظام الاحتكار ٠ على أن عقبات كثيرة اعترضته فراح يزيحها عن طريقه عقبة عقبة ، وآمالا كثيرا راودته فراح يطور برامجه ليحققها٠وسلبيات وايجابيات اقترنت بتجربته الا انه كان يعرف أن هذه كلها أمور طبيعية ٠

وأيا ما كان الأمر : فان مشروعا ضخما كالذى أقدم عليه الباشا كان يتطلب ملايين الجنيهات الأمر الذى لم تكن موارد البلاد لتستطيع أن تحتمله خاصة وأنها خالية من رؤوس الأموال الأهلية التى يمكن استغلالها فى ميدان الصناعة ولو استعان برؤوس الأموال الأجنبية لانتفى الغرض الذى كان يرمى اليه ٠ فما هو المخرج من هذا الأمر ؟؟

نظر الباشا الى الصناعة المصرية آنئذ فوجد أن أغلبها صناعات يدوية متأخرة فى الوقت الذى كانت فيه أوربا تمر بأعظم تطور صناعى لقيته فى تاريخها (*) ، واذا كانت هذه الصناعة المصرية اليدوية القائمة على نظام الطوائف ضرورة فى عصر انكمشت فيه وظيفة الدولة وتفتت سلطانها (١١) فانها لم تعد تلائم تطور العصر ولا تكفى لسد الحاجات الحديثة للجيش والأسطول من حيث نوعها وكمياتها (١٢) فى عهد محمد على الذى أراد أن ينشىء فى مصر صناعات كبيرة تضارع الصناعات الأوربية ٠ فما المانع من أن يضع هذه الصناعات الصغيرة تحت كنفه (١٣) ــ يحتكرها ــ وأن تضم أرباحها الى حسابه ولا سيما وقد بلغت هذه الأرباح ما يزيد على الثلاثين ألف كيس فى السنة (١٥٠ر٠٠٠ جنيه) (١٤) ٠

هكذا رأى الباشا أن المصلحة تقتضى احتكار الانتاج الحرفى حتى ولو تحول أصحاب هذه الحرف الى عمال أجراء باليومية لدى الحكومة (١٥)، ولم يجد هؤلاء الحرفيون غضاضة من أن ينضووا تحت جناح الحكومة القوية القادرة على أن تذبح آلاف المماليك بقرار واحد ، فى وقت استشرى فيه الضعف والفساد فى جذور نظام الطوائف فى مصر وبدا عجزه واضمحلاله بعد أن تدخل الأتراك فى قوانينه ووضعت الطوائف تحت اشراف الحكومة وأصبح الشيخ ملتزما وحق الالتزام يعطى لمن يدفع فيه أكثر ، مما نتج عنه أن الشيخ لم يعد من رجال الفن الصناعى وانحصر عمله

في جمع الضرائب وارضاء رجال الحكم والادارة ممن لا يهمهم أمر الصناعة في شيء (١٦) ، وبذلك تحول نظام الطوائف عن الغرض الذى نشأ من أجله وهو العمل على رقى الحرف (١٧) ، هذا فضـلا عن دخول كثير من الدخلاء على الحرفة وانصراف الحاذقين لها هربا من وطأة الضرائب ، كل هذا يسر مهمة الباشا وسهلها ، فلم تنقض سنة ١٢٣٢ هـ / ١٨١٧ م حتى كانت الحكومة قد ضبطت لحسابها أنوال الحياكة وكل ما يصنع بالمكوك وما ينسج على نول أو نحوه من جميع الأصناف من ابرسيم أو حرير أو كتان الى الخيش والفـل والحصير فى سائر الاقليم المصرى طولا وعرضا قبـلى وبحرى حيث نظمت لهذا الباب دواوين ورتبت لضبط ذلك كتابا ومباشرين يمرون بالنواحى والبلدان فيحصون ما يكون موجودا على الأنوال بالناحية من القماش والبز والأكسية الصوفية المعروفة بالزعابيط والدفافى ويكتبون عدده على ذمة الصانع ويكون ملزوما به حتى اذا تم نسجه دفعوا لصاحبه ثمنه بالفرض الذى يفرضونه وان أرادهـا صاحبها أخذهـا من الموكلين بالثمن الذى يقدرونه بعد الختم عليها من طرفيها بعلامة الميرى فان ظهر عنده الشخص شيء من غير علامة الميرى أخذ منه وعوقب وغرم تأديبا على اختلاسه وتحذيرا لغيره ويطوف الموكلون بمباشرة الأنوال على النساء اللاتى يغزلن الكتان (*) بالنواحى فيشترون ذلك منهن بالثمن المفروض ويسلمونه للنساجين ثم تجمع أصناف الأقمشة فى أماكن للبيع بالثمن الزائد (١٨) ٠

ولم يكتف الباشا بتشغيل الحرفيين ودواليبهم لحسابه وانما أبطل دواليبهم بعد ذلك وجعلهم يعملون أجراء فى مناسجه التى أخذهـا منهم حيث رتب بمصر أماكن ومصانع لنسج القطانى الذى يتخذه النـاس فى ملابسهم من القطن والحرير والجنفس واحتـكر ذلك كله ، كذلك أبطل دواليب الصناع ومعلميهـم وأقامهـم يشتغلون فى المنـاسج التى أخذتها الحكومة بالأجرة وأبطل مكاسبهم أيضا وطرائقهم التى كانوا عليها فيأخذ من ذلك ما يحتاج اليه فى البليكات والكساوى وما زاد يرميه على التجار وهم يبيعونه على الناس بأغلى ثمن (١٩) ٠

وكانت الحـكومة قبـل ذلك قد احتـكرت صناعة النشوق ــ فى سنة ١٢٢٤ هـ / ١٨٠٩ م ــ عندما لاحظت كثرة المستعملين له والدقاقين والباعة حيث نادت على جميع صناع النشوق وجمعتهم فى خان يقع ــ بمنطقة بين الصورين ــ ومنعتهم من جلوسهم بالأسواق والخطط المتفرقة وألزمت كبيرهم بأن يشترى الدخان اللازم لصناعتهم من تجاره بثمن معلوم حددته الحكومة ولا يشتريه سواه وأن يبيعه لصناع النشوق بثمن حددته أيضا ، فمن وجدته قد باع شيئا من الدخان أو اشتراه أو سحق نشوقا خارجا عن ذلك الخان ولو لخاصة نفسه قبضت عليه وعاقبته وغرمته مالا ٠ كما فرضت

الحكومة على جميع القرى والبلدان شراء ذلك الدخان حيث عينت مندوبين لها يأتون الى القرية ويطلبون مشايخها ويعطونهم قدرا موزونا ويلزمونهم بالثمن المعين بالمرسوم الذى بيدهم فاذا قال لهم أهل القرية نحن لانستعمل النشوق ولا نعرفه ولا يوجد عندنا من يصنعه وليس لنا به حاجة ولانشتريه ولا نأخذه يقولون لهم ان لم تأخذوه فهاتوا ثمنه فان أخذوه أو لم يأخذوه فهم ملزمون بدفع القدر المعين المرسوم ثم كراء طريق المعينين من قبل الحكومة وكلفتهم وعليق دوابهم (٢٠) .

ولم تكتف الحكومة باحتكار صناعة النشوق والنسيج والحصير وانما امتد احتكارها الى بقية الصناعات المعروفة آنذاك كصناعة استخراج صبغة النيلة (٢١) وكذلك صناعة الزيوت (٢٢) وصناعة الزنابيل (٢٣) وصناعة القصب والتلى (٢٤) وصناعة عسل النحل وشمعه (٢٥) وتفريخ الدجاج (٢٦) وصناعة الفخار (٢٧) وصناعة الأحذية (٢٨) وصناعة تقطير ماء الورد وخل الورد (٢٩) وصناعة الأدوات المنزلية(٣٠) والصناعات الخشبية (٣١) وصناعة الخل المستخرج من البلح والزيت (٣٢) وصناعة السكر (٣٣) ومدقات الأرز (٣٤) وصناعة استقطار العرقى من البلح والزبيب (٣٥) وصناعة النطرون (٣٦) وصناعة تحميض اللبن (٣٧) وصناعة الحرير (٣٨) وصناعة الخبز (٣٩) وصناعة الشبكات (٤٠) وغيرها من الصناعات ...

وطبقا لنظام الاحتكار كانت الحكومة هى التى تقوم بمهمة توجيه الانتاج وتوزيعه فهى التى تعطى للصناع المواد الأولية اللازمة لصناعتهم بالثمن الذى تحدده وتطالبهم بصنعها فى مدة تحددها أيضا على حسب معدل تفرضه عليهم ، ثم تشترى المنتجات الصناعية منهم وتختمها بعلامة الميرى (*) رغبة منها فى احكام الرقابة والسيطرة على الانتاج الذى تتولى بيعه بعد ذلك بالسعر الذى تراه (٤١) ، وقد عمدت الحكومة الى رفع أسعار بيع المواد الخام الأولية للصناع والى خفض أسعار شراء منتجاتهم رغبة منها فى تحقيق أكبر ربح ممكن وهذا يذكرنا بما كان يفعله التجار الرأسماليون مع الحرفيين فى أواخر عهد النظام الحرفى الأوربى (٤٢) .

وبهذا النظام فقد الصناع الحرفيون استقلالهم وحريتهم وأصبحوا أجراء للدولة يتوقف أجرهم على كمية ما ينتجون ، ولم تتركهم الحكومة عند هذا الحد بل فرضت عليهم اتاوات تقوم نقابات الحرف بتوزيعها على أعضاء الطوائف كل حسب مقدرته على الدفع (٤٣) .

ويساعدنا قانون السياستنامة الذى أصدره الوالى فى ربيع الآخر سنة ١٢٥٣ هـ ١٨٣٧ م فى التعرف على ملامح النظام الذى أحكم بمقتضاه

رقابته على الصناعات الأهلية والانتاج الحرفى (٤٤) ، حيث حدد مهمة الحرفى والكمية التى تصل اليه من الخامة التى يصنعها عن طريق جهاز ادارى آخره الشيخ (٤٥) ، ووضع له معدلات للانتاج ومقاييس لا يتجاوزها(٤٦)، وأجر معلوم لا يتعداه (٤٧) ، وكذلك بين واجبات واختصاصات المديرين والنظار والمشايخ والكتبة وصيارف البلاد والمخزنجية وغيرهم وحدد كيفية التعامل من بدء عمليـة تصنيع الخامة حتى تسليمها كما بين عقوبـة من يخالف هذا النظام وكيفية تنفيذها سواء كانت خصما من المرتب للمديرين والنظار أو تأديبا بالكرباج أو النبوت للمشايخ والأهالى (٤٨) ·

وكان الباشا يستحدث من الاجراءات ما يكفل له احكام السيطرة على الحرف المختلفـة وانتاجها فنقرأ فى أمر لـه عن تخصيص مبلغ من المال ومهندس من ديوان الأبنية لبناء مجمع للأنوال الموجودة فى مأمورية الجيزة فى محل واحد (٤٩) ، لأن تجميع الأنوال فى مكان واحد يساعـد فى السيطرة على منتجاتها (٥٠) · ونقرأ قبل ذلك أمرا بمنع الأهالى عموما من تشغيل أنوال الغزل والدوبارة ومجازاة من يتجاسر منهم على ذلك ومن يتكاسل من المأمورين فى منعهم (٥١) ·

على أن الباشا وان نجح فى تحصيل بعض الأرباح من الصناعات الحرفية التى احتكرها (٥٢) فان عملية احتكاره هذه قد نتج عنها عدد من المساوىء منها :

تقييد حرية الصناع نتيجة التدخل فى شئونهم والرقابة عليهم (٥٣)، كما أن الباشا وان تشدد فى مجازاة من يخالف أوامره الخاصة بالاحتكار الى درجة قتل وصلب من يتهم بتعاطى صنف البرانى (*) فان ذلك لم يمنع عمليات التهريب بل انها زادت معه فقد بلغت مهربات الغربية على سبيل المثال فى شهر ذى القعـدة سنة ١٢٣٦ هـ / ٤٧١٤ قرشا وهى ضعف ما ضبط فى شهر شوال من نفس السنة (٥٤) ، ويعترف الوالى نفسه بأن تنبيهاته فى هذا الشأن لم يشاهد منها ثمرة (٥٥) ، وكثيرا ما سمعنا عن بصاصين يأخذون البراطيل من المهربين (٥٦) ·

وقد تعرض الحرفيون فى ظل هذا النظام الى ظلم المأمورين والنظار حتى أن « محمد على » كتب بنفسه الى مفتش مصانعه يطالبه « بالتدخل لمنع الظلم الواقع على أرباب الحرف الصغيرة » (٥٧) ، ونسمع عن أن نظار الأنوال فى الشرقية « يهجمون على المصانع ويأخذون الأقمشة وأن الفلاحين خوفا منهم قد قللوا من صبغ الأقمشة كما أن بعض الصباغين ينوون اقفال مصانعهم بسبب ذلك ··· » (٥٨) ·

كما أدى النظام الى حرمان الصناع من الجزء الأكبر من أرباحهم لما كانوا يلاقونه نتيجة جهلهم من تلاعب فى الموازين والمقاييس والمكاييل من عمال الحكومة المتواطئين مع الكتبة الذين أثروا على حساب أولئك الصناع (٥٩) ، هذا فضلا عن الضرر الذى لحق بهم نتيجة التسويف فى صرف أجورهم (٦٠) ، وكذلك قتل نظام الاحتكار روح الابتكار لدى الصناع عندما منعتهم الحكومة من اتباع طرق جديدة فى الانتاج (٦١) وحرمت عليهم الخروج عن المعدلات التى وضعتها ووافقت عليها (٦٢) وحظرت عليهم انتاج سلع بديلة لمصنوعاتها (٦٣) ٠

وعلى ذلك فان حكومة الباشا التى هدفت من احتكار الصناعات الصغيرة الحصول على المال الكثير لم تتحقق أهدافها بسبب التهريب وعظم نفقات الادارة وضعت الانتاج (٦٤) ، وانما تحقق الضرر لهذه الصناعات الصغيرة خاصة بعد التوسع فى انتاج المصانع الحكومية ومنافسة البضائع الأجنبية وما ترتب على ذلك من حرمان صغار الصناع من المواد الأولية والأسواق ٠

ومهما يكن من أمر فان التوسع فى المصانع الحكومية قد تم الى حد كبير على حساب الصناعات الصغيرة ، كما أن تطبيق نظام الاحتكار أدى الى تدهورها ٠

على أن ما حدث من اضمحلال للصناعات الحرفية ما كان ليؤثر فى سياسة الوالى الصناعية (٦٥) أو ينال منها فسواء ازدهرت هذه الصناعات البسيطة أو انكسرت فالباشا ماض فى خطته الصناعية ومقتنع تماما بأن هذه الصناعات الصغيرة لم تعد قادرة على مواجهة متطلبات العصر كما أو كيفا ولا تقوى على منافسة الصناعات الحديثة الكبيرة ، وانتاجها مهما بلغ فلن يحقق له اكتفاء ذاتيا أو يلبى حاجة جيشه وأسطوله ودولته (٦٦) بل لعله كان يرى فى اضمحلالها افساح المجال لتصريف منتجات المصانع الحكومية ، كما أن اضطرار أربابها لتركها كان يزيد من فرص العرض لديه من العمال اللازمين لمصانعه الحكومية (٦٧) ، فلقد صغرت هذه الصناعات الصغيرة فى عين الباشا وكان فى انهيارها السريع برغم ما أحدثه فيها من تنظيم وتطوير ما جعله يتشبث أكثر بالأخذ بنظام المصنع الكبير والصناعة الحديثة واحداث انقلاب صناعى على غرار ما حدث فى انجلترا وأوربا ٠٠٠

٢ ـ الصناعة الحديثة احتكار للدولة :

وحكومة الباشا التى استولت على أرباح الحرفيين ومحالهم وآلاتهم مع كونها مملوكة لهم ما كانت لتسمح لأحد سواها بأن يستولى على أرباح مصانعها وقد تحملت فى سبيل انشائها ما تحملت فالحكومة التى صممت

على أن توفر بنفسها لكل صناعة حديثة ارتأت فى اقامتها منفعة وربحا ، عناصرها المختلفة من قوة محركة وخامات وآلات وعمالة وادارة ومكان وبناء وما الى ذلك من عناصر قيامها واستمرارها لم تكن تفعل ذلك من قبيل التسلية أو اضاعة الوقت وانما علقت بذلك آمالا وأهدافا • ومن هنا كان تخطيطها وتنفيذها لهذه الصناعات التى رأت أن الشكل والأسلوب الحديثين هما المؤديان دون سواهما الى أفضل النتائج •

ومن يتجول فى مصانع الحكومة الحديثة الكبيرة الكثيرة يرى فى نوعيتها وطرائق انتاجها وادارتها ومشكلاتها ما يستحق التأمل والنظر وان كان النظام الذى اختارته ليكون اطارا تمارس فيه تجربتها الصناعية بكل عناصرها ونعنى به « نظام الاحتكار » هو أول الأمور المستوجبة للتأمل النظر •

وقد يعترض المتجول فى هذه المصانع سؤال يتعلق بالكيفية التى أحدثت بها الحكومة نظامها الاحتكارى وتجربتها الصناعية ؟ وعذره أن هذه الكيفية فضلا عن اتصالها بأسباب التجربة كان لها بالضرورة علاقة بالنتائج التى ترتبت عليها • ولبحث هذه الكيفية نرى تقسيمها الى المراحل التالية :

المرحلة الأولى : الباشا ومشكلات الصناعة :

وتبدأ هذه المرحلة منذ أن اقتنع الباشا — الذى تمثلت سلطة الدولة فى شخصه — بمشروعه الصناعى وخطط له واختار الشكل والأسلوب والاطار الذى سيمارس فيه • على أنه اذا كانت هناك أمور شجعت الباشا ودفعته الى الصناعة دفعا كتوافر الأيدى العاملة الرخيصة فى مصر وتوافر المواد الخام اللازمة للصناعة لديه بعد نجاحه فى احتكار كثير من حاصلات الزراعة (٦٨) واتساع السوق وغير ذلك من أسباب فقد كانت هناك كثير من العقبات أو المشكلات التى اعترضت مشروع الباشا الكبير وكانت كفيلة بعرقلته الا أنه صمم على ازاحتها من طريقه والتغلب عليها جميعها بالطريقة التى ارتآها :

فالمشكلة الأولى كانت عدم توافر رأس المال اللازم للصناعة : ففى الوقت الذى كانت فيه رؤوس الأموال الأجنبية غير مرغوب فيها فى مصر (٦٩) كانت رؤوس الأموال الأهلية قليلة (*) وكلها تقريبا مستغرق فى الاستغلال العقارى (٧٠) مما اضطر الباشا الى اقامة مشروعه برأس مال حكومى حصل عليه من احتكاراته فى الزراعة والتجارة ومن الضرائب والقروض الاجبارية والتلاعب فى قيمة العملة (٧١) ، وأحيانا كانت تدفع ثمن الآلات المستوردة بالمقايضة عليها ببعض صادرات مصر مما تتطلبه الدول المنتجة ومن أمثلة ذلك :

أنه أرسل قطنا لشقيق الخواجة « بوغوص » مندوبه فى « تريستا » لكى يتمكن من مداركة دواليب الأنوال وآلات ضرب الأرز وحياكة الخيوط وغيرها من الأدوات اللازمة للمصانع (٧٢) ·

والمشكلة الثانية كانت عدم توافر القوة المحركة المناسبة الرخيصة فى مصر :

فلما كان البخار هو أهم القوة المحركة فى عصر الباشا (٧٣) والفحم هو أصلح وقود لتوليد هذه القوة وتكاد تخلو مصر من الفحم (٧٤) فقد اضطر الى استعمال القوة الحيوانية من ثيران وبغال وخيول ومواش فى ادارة معظم الآلات ، ولما كانت مصر ليست من الدول الغنيـة فى الحيوان والموجود منه تشتد الحاجة اليه فى الزراعة وفى انتاج الطعام فضلا عن أن استخدامه فى ادارة الآلات يؤدى الى عدم انتظام السرعة فالمواشى تبطىء فى سيرها أحيانا وتسرع أحيانا أخرى مما ينتج عنه حركة مرتجة مستمرة تتلف الكثير من المصنوعات وتهز الآلات وتسبب توقفها وتلفها (٧٥) ·

لذا قام الباشا باجراء تجارب عديدة لاستخدام أصناف الوقود المحلية فى ادارة الآلات ومن ذلك أنه أمر باستعمال كسب الكتان فى ادارة مصنع النحاس وتجربة استخدام زيت بذرة القطن كوقود (٧٦) ، كما أمر بالبحث عن أشجار الصفصاف والصنط (٧٧) وقطعها لعمل الفحم منها ، هذا فى الوقت الذى واصل فيه البحث عن الفحم حتى فى خارج مصر خاصة فى بلاد الشام (٧٨) ، وقام بمحاولات عديدة لتسخير قوة المياه بعد أن بدأ فى تنفيذ مشروعـات ضبط النيل وانشاء القناطر ففى سنة ١٨٣٦ بـدأ العمل فى بناء دائرة لضرب الأرز على قنطرة الزقازيق ودار البحث حول تعيين الأشهر التى تكون فيها التيارات المائية كافية لادارة دواليب الدائرة المذكورة من الميـاه المندفعـة بالقنطرة (٧٩) ، كما أنشأ مصنعا للورق فى لجعفرية تدار آلاته بقوة المياه المنحدرة من قناطر الزقازيق (٨٠) ، كما حاول الاستفادة من القوى المتولدة عن حركة الرياح فى ادارة الآلات وذلك بانشاء ٣٠ طاحونـة هواء (٨١) ، وكان يهتـم كثيرا بالتجارب الخاصـة باستخدام البخار ومن ذلك أنه طلب الى ناظر ضرب الأرز البحث عن الفرق بين الأرز المضروب فى الدائرة التى تدار بالبخار والدائرة التى تدار بالثيران من حيث الجودة والكمية والمصاريف (٨٢) ·

ومع أن الباشا قد نجح فى ادارة بعض آلات مصانعه بالبخار بفضل تجاربه العديدة واستيراده لكميات كبيرة من الفحم من أوربا (٨٣) فقد ظلت مسألة ادارة الآلات بالقوة الحيوانية نقطة ضعف ظاهرة فى نظامه الصناعى ومجالا لنقد عنيف تلقاه من معارضى سياسته الصناعية ·

والمشكلة الثالثة كانت عدم وجود الآلات الحديثة في مصر :

فلقد ترتب على فقر مصر في المعادن خاصة الفحم والحديد (*) عدم قدرتها على اقامة صناعات ثقيلة تمد الصناعات الأخرى بحاجتها من العدد والآلات (٨٤) وقد تغلب الباشا على هذه المشكلة باستيراد الآلات وقطع غيارها من الدول التي تفوقت في الصناعة سواء كانت في أوربا أو غيرها عن طريق وكلائه في تلك البلاد (**) ومن ذلك أنه أمر بجلب لوازم المبيضة الجارى انشاؤها — في سنة ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م — بمعرفة الخواجة « جاكى » Jaki من أوربا (٨٥) كما أحضر آلات ضرب الأرز وحياكة الخيوط من بلاد البندقية (٨٦) .

ولم يكتف الباشا باستيراد آلات الصناعة المختلفة من كل مكان وانما حاول صنع مثيلاتها في مصر ، فيشير أحد أوامره الى نجاح عمال مصنع بولاق تحت اشراف المهندسين الانجليز في تقليد ماكينات كبس القطن وماكينات البخار التي احتاج اليها أحد المصانع ، وصنع آلات مماثلة لآلات عصر وتكرير السكر التي استحضرها خبير القصب من بلاده (٨٧) ، ويشير أمر آخر الى أن ورش الترسانة تصنع المكابس اللازمة لفابريقة الطربوش وأنوال النسيج (٨٨) ، وفي أمر ثالث عهد الباشا الى بوغوص بك باستيراد الآلات التي تصنع المبارد من لوندره London واختصاصى في صنعها لأن استعمال واستهلاك المبارد في المصانع والتراسانات قد زاد (٨٩) .

كما حرص على ادخال كل اختراع جديد يصل الى سمعه (٩٠) ، ومن ذلك أنه طلب مقابلة الأفندى الذى تعلم صناعة السكر في أوربا لأنه قد وصل الى سمعه أخيرا من بعض الأجانب خبر اختراع آلة جديدة لصنع السكر وأن هذه الآلة تخرج قطع السكر كاملة بدون فضلات وبدون ضياع شيء من عصيره(٩١) ، ولما علم بأن أحد أهل المعارف قد اخترع نوعا من طلومبات الحريق يصرف في ظروف الدقيقة الواحدة تسعمائة أقة من الماء ويرتفع ماؤه مائة وعشرين قدما وخرطومه في غاية من الطول بحيث يجذب به الماء من الآبار والحياض وهو في أعلى درجة من الأصول وليس نظيرا في أوربا أمر بجلب طلومبة منه الى دار السعادة وتم استعمالها فيها كما أخبرت عن ذلك جريدة الحوادث (٩٢) .

ومن الطريف أنه في الوقت الذى كان يسعى فيه الباشا جاهدا الى ادخال كل ما هو جديد في عالم الصناعة ويهتم كثيرا بالتجارب الخاصة باستخدام البخار كان استعمال الآلات البخارية يلقى معارضة شديدة من العمال وبعض مديرى المصانع الذين ألفوا الأنظمة القديمة بل ان منهم من

اقترح « ابطال السواقى التى تدار بها بعض دواليب الفابريقات وادارتها بواسطة لعمال فان ذلك يوفر للحكومة مبلغ ١٠٥٠٠ كيسه وكسور فى السنة » (٩٣) ، وكان طبيعيا أن يتعرض صاحب هذا الاقتراح للنقد اللاذع والتقريع الشديد من جانب الباشا « على تقديم هذه المقترحات التى تنم عن قلة الذكاء وعدم البصر بالمصلحة على خلاف ما كان يظنه فيه الجناب العالى من رجاحة العقل » (٩٤) . على أن هذه المعارضة وتلك المقترحات ان دلت على شيء فعلى ما كان يعانى منه الباشا من :

نقص الخبرة الفنية الصناعية رابع مشكلات الباشا فى التصنيع :

فبرغم أن المصريين قد أثبتوا فى عهود مختلفة من تاريخهم أنهم أصحاب ملكات فنية وصناعية ما تزال آثارها ماثلة للعيان فان غالبية المصريين لم تكن تثق بالمشروعات الصناعية فى زمن الباشا بعد ما أصاب الصناعة ما أصابها من تدهور واضمحلال وبعد ما قضوا فترات طويلة فى شبه عزلة عن الصناعة الحديثة وفنونها (٩٥) وما ترتب على ذلك من قلة درايتهم الفنية وقد استلفتت هذه الظاهرة نظر الأجانب الذين زاروا مصر فى هذه الفترة فقال أحدهم أن ظاهرة الجهل واضحة فى جميع صناعات مصر (٩٦) ، وقال غيره « انه لو أراد شخص فى القاهرة — قبل تولى محمد على — أن يصنع مفتاحا لقفل ما استطاع ، وأنه قل أن يوجد بين الميكانيكيين فى القاهرة من يستطيع الحصول على خمسة عشر شلنا فى الأسبوع اذا اشتغل فى لندن » (٩٧) . وقال ثالث « انه من غير المستطاع العثور فى القاهرة على فرد يجيد اصلاح ساعة للنقص الظاهر فى المتعلمين من العمال .. » (٩٨) ... الى غير ذلك من أقوال تدل على غيبة الخبرة الفنية فى مصر أو اضمحلالها بشكل ملحوظ وكثيرا ما سمعنا عن توقف العمل فى المصانع نظرا لتوافر بعض فئات العمال الفنيين دون البعض الآخر كما يستدل على قلة الفنيين آنئذ من أن وفاة بعض الأسطوات من جراء الوباء كان يوقع الارتباك فى المصانع (٩٩) حتى أن « محمد على » سمح للأسطوات الأجانب « بالاقامة فى بيوتهم خوفا من الوباء مع استخدام غيرهم لغاية انصراف هذا المرض » (١٠٠) .

وقد حاول الباشا التغلب على هذه المشكلة — نقص الخبرة الفنية الصناعية — بما يلى :

١ — استقدام الخبراء من الخارج :

فلما كان الباشا لا يرى فى الاعتماد على الأجانب مساسا بكرامة مصر أو انتقاصا من سيادتها (١٠١) ، فقد استدعى عمالا من أصحاب الخبرات الصناعية المختلفة من فلورنسا لمصنع الخرتفش ومن فرنسا لمصنع الجوخ

ومن مالطة لفابريقة مالطة ومن انجلترا لعمل السباكة ومصنع البركال ومن تونس لمصنع الطرابيش بفوه (١٠٢) • وأمر حاكم « كريد » بارسال بعض صناع الأقمشة والعبى ، كما استقدم الباشا بعض الهنود المتخصصين في صباغة الأقمشة القطنية هذا الى جانب العمال الأرمن والأروام والسوريين الذين استقدمهم لمختلف لصناعات (١٠٣) • كما كان ابراهيم باشا يرسل بعض الأسرى من الفنيين للعمل فى مصر كما يشير الى ذلك أحد الأوامر العالية (١٠٤) وكذلك كان الباشا يعهد الى وكلائه فى الخارج (*) باختيار من تدعو اليه الحاجة من المهندسين والعمال ومما سهل عملية الحصول على العمال الأجانب ازدياد الاضطهاد السياسى فى أوربا وقتئذ مما حمل البعض على الهجرة (١٠٥) • وبديهي أن استقدام المهندسين والعمال الأجانب كان يكبد الباشا نفقات باهظة من أجور انتقال ومرتبات عالية كان لا مفر من دفعها لجذبهم (١٠٦) ، على أنه تحمل كل هذه النفقات أملا فى أن يقوم هؤلاء الخبراء بتدريب عدد كبير من العمال المصريين لسد حاجة المصانع لذلك كان يوصي معاونيه بالتأكد من « تعليم الصنعة لأولاد العرب لكى تخرج المعلمين الأجانب » (١٠٧) • « ويذكر كلوت بك Clot Bey أن العمال المصريين المدربين على يد الخبراء الأجانب بلغوا درجة عالية من المهارة وساهموا فى بناء الترسانات والمصانع الجديدة » (١٠٨) كما نفذ الباشا سياسة :

٢ ـ التعليم الصناعى فى الداخل :

(أ) عن طريق المقاولة : ذلك أنه كان يأتى بخبراء الصناعة من كل أنحاء العالم ويكلف كل خبير بأمرين : أولهما : حسن ادارة ما أحضر من أجله ، وثانيهما : تعليم المصريين الذين يعملون معه ، وكم نبغ بهذه الطريقة صناع قاموا بعمل هؤلاء الأجانب خير قيام (١٠٩) • وغالب الأمر كانت عملية المقاولة تتم بعقود وتعهدات بين الخبير الصناعى والباشا كما فى حالة الأسطى الدباغ النمساوى الذى أحضره الخواجة « فرلانديس » Verlands لصبغ الجلود وأرسله الوالى الى أسيوط بعد أن تعهد بتعليم الصبيان الذين معه وتعاقد على ذلك لتخريج أساتذة على يديه (١١٠) •

(ب) التعليم الصناعى الاجبارى :

فقد كان الباشا يلزم مشايخ الحارات بجمع الصبية للعمل اجباريا فى مصانعه وتعلم الصناعات المختلفة وبذلك لم تكن مصانع الدولة فى ذلك العهد مصانع انتاج فحسب بل كانت مدارس صناعية (١١١) تعمل على تعليم أساليب الصناعة الحديثة للعمال الذين يجبرهم الباشا على ذلك التعليم وهو نفس الأسلوب الذى طبقه فى مدارسه الصناعية التى أنشأها

بعد ذلك حيث كان التلاميذ يدخلونها برغم أنوفهم وأنوف أهاليهم (١١٢) ويسوقهم اليها مرغمين تماما كما كان يسوق المجندين للالتحاق بخدمة جيشه (١١٣) · وقد كان مستقبل هؤلاء الطلبة ونوع الخدمة التى يعملون فيها وما يتلقاه كل منهم من التعليم أمورا لا رأى للطلبة فيها بل الأمر متروك للوالى وموظفيه (١١٤) ·

(جـ) التعليم الصناعى عن طريق التبادل :

وذلك بأن يعلم التلاميذ بعضهم بعضا تحت اشراف أساتذتهم ، كما كان متبعا فى مدرسة الفنون والصناعات ومدرسة المدفعية وغيرهما(١١٥) ·

(د) التدريب العادى على الأعمال الصناعية :

ومن أمثلة ذلك قيام المستر جالوى « M. Gallaway » بتدريب حوالى اثنى عشر شابا فى رشيد » على الفن الخاص بادارة المصانع (١١٦) وكذلك كان « حسن أفندى الوردانى » يقوم « بتدريب التلاميذ الذين معه على صناعة حفر النحاس » (١١٧) · « كما كان الأسطوات أنفسهم يأخذون قسطا من هذا التدريب ليزدادوا دراية بالمهام الصناعية التى يقومون بها ، ففى عام ١٢٤٧ هـ أرسل « محمد على » الى الخواجة دالماس Dalmass يأمـــره بأن يرســـل الى مصـــنع الحوض المرصـــود المحالين الى عهدة المهندس « غلوة » القادم من انجلترا عددا من الأسطوات المصريين الماهرين ليتمرنوا كل يوم ساعتين أو ثلاث ساعات » (١١٨) ·

(هـ) وسيلة التسويق والتشجيع :

ومن ذلك أن الوالى وعد أوسطى مصنع المنصورة ـ محمد ـ بأنـه سينشىء لابنه مصنعا فى المنصورة وينعم عليه بمائة قرش تضاف الى مرتبه وألف قرش تصرف له من خزينة المنصورة اذا علم ابنه لدرجة الأسطوات ، واذا علم خمس أسطوات فسيكرمه أكثر مما يأمل (١١٩) · كما وعد المعلم النمسوى « حسن النجار » الذى اعتنق الاسلام (١٢٠) بمكافأة حسنة اذا تعهد بتعليم الصنعة للأولاد المصريين على الوجه الأكمل واذا وفق فى خلق معلمين منهم فسينال أحسن المكافأة (١٢١) ·

ولم يكتف الباشا باستخدام الخبراء من الخارج وبوسائل التعليم الصناعى المختلفة فى الداخل وانما لجأ أيضا الى أسلوب :

٣ ـ البعثــات :

اذ بادر الباشا بايفاد بعثاته العلمية والعملية الى الخارج منذ عام ١٨٠٩ (١٢٢) ، وقد عبر عن الهدف من وراء ارسالهم للخارج بأنه كان

« يريد تلاميذ يهتمون بكل شيء ويتمرنون على العمل بأيديهم ويفحصون ويدققون النظر في المصانع الأجنبية حتى يتعلموا ويكتشفوا سر تقدم الغرب ونهضته وبعد أن يمكثوا الوقت الكافي يعودون الى وطنهم ويعلمون الناس ما قد تعلموه حيث يحل بعضهم محل المدرسين الأجانب بينما الآخرون يعملون في مصانع الدولة ·· » (١٢٣) · وكانت أولى بعثاته الى ايطاليا ثم الى فرنسا والنمسا وانجلترا وغيرها لدراسة فنون الصناعة المختلفة من صياغة ونسيج وطباعة وبناء السفن وهندسة الآلات الدقيقة والحربية (١٢٤) وما الى ذلك ·

وعند عودة أعضاء البعثات الى مصر كان الباشا يأمر باعداد الآلات اللازمة لمباشرة الصناعات التى تعلموها فقد أمر « باصطناع الآلات اللازمة لحمد مرغوب أحد الأفندية العائدين من أوربا والذى تعلم طبخ شمع العسل وصب الشموع وتفهيمه بأنه اذا نجح في صنعته فانه يخصص له محل خاص ·· » (١٢٥) ·

كما كان الباشا يرسل بعض كبار معاونيه الى أوربا لدراسة المستحدثات الصناعية ومن ذلك أرسال أدهم بك الى لندن ليقوم باجتهاد وحزم في معاينة الفابريقات والوقوف على حقيقة وكيفية ادارتها وقتباس الصنائع الجارى تشغيلها بقدر الامكان لبثها والانتفاع بها بمصر ، وأوصاه بألا يبذل همه فى محاكاتهم فى ملابسهم وغير ذلك (١٢٦) · وكثيرا ما كان أعضاء البعثات العائدون يتعرضون لاضطهاد الرؤساء الذين لم يحظوا بنصيب من الثقافة غير أن الباشا كان يشد أزرهم ومن ذلك كتابه الى ناظر الجوخ بأنه « لا يجوز طرد أنفار متعلمين والاتيان بدلهم بأنفار غشم ارضاء للأسطوات » (١٢٧) · وقد استمرت هذه البعثات الى نهاية عهد محمد على (١٢٨) ·

٤ ـ ترجمة الكتب الصناعية :

وجد الباشا أن الصناعة شأنها شأن غيرها من الفنون ان لم تعتمد على العلم الصحيح الحديث الذى هو جماع خبرة البشر على مر العصور فانها تكون صناعة متخلفة هشة ومكلفة ، وفطن الى أن العلم الصناعى لا ينتشر فى الأوساط الصناعية ولا يؤتى ثماره الا عن طريق طبع ونشر الكتب المتخصصة فى كل ميدان من ميادينه ، لذلك فكر فى انشاء المطبعة عام ١٨١٥ وأصدرت أول مطبوعاتها فى ديسمبر من عام ١٨٢٢ م (١٢٩) ، وكان ثانى الكتب التى طبعتها كتاب فى صباغة الحرير (١٣٠) ، كما طبع العديد من الكتب المتخصصة فى كثير من الصناعات ·

وبالنظر الى ما للترجمة من أهمية كان الباشا يطلب من شخص ملم باللغة المترجم بها أى كتاب أن يراجع هذه الترجمة للتأكد من صحتها(١٣١)، وكثيرا ما كلف المدارس لا الأفراد بعملية المراجعة والتصحيح هذه(١٣٢) ٠ كما كان يطلب من أعضاء البعثات الصناعية ترجمة بعض كتب الفنون الأوربية الى اللغة العربية ومن ذلك ترجمة « عمر أفندى » أخصائى السكر رسالة عن الفرنسية فى « أصول طبخ السكر » (١٣٣) ، وقد جاء فى أمر من أوامره أنه علم من بعض الكتب الأورباوية استحسانهم لصيانة شرانق دود الحرير بكيفية أن يوضع داخل علبة من رصاص (١٣٤) ، مما يدل على اهتمامه بما فى الكتب الأوربية من معارف ٠

ومهما قيل فى ركاكة ترجمات ذلك العصر فانها لاشك كانت بداية البعث الفكرى الحديث فى مصر (١٣٥) ٠

وعلى الرغم من ذلك كله فالى نهاية حكم الباشا كان هناك نقص كبير فى الخبرة الفنية والعمال الفنيين برغم جهوده السابقة وأوامره المتكررة بلزوم تعميم وتكثير أصحاب الحرف والصناعات من المعماريين والحدادين (١٣٦) ٠٠٠ الخ ٠

وبعد : فقد كانت هذه أهم المشكلات التى اعترضت سبيل الباشا حين عزم على تصنيع مصر تصنيعا حديثا ٠ ولم تكن هذه هى كل المشكلات، فهناك مشكلة المواد الخام اللازمة للصناعة والتى لا تتوافر فى مصر كالصوف والحرير والأخشاب وغيرها ، ومشكلة ضعف القوة الشرائية لدى الأهالى بما لا يشجع استمرار الصناعة ومشكلة عدم تمتع الصناعة الحديثة بالحماية الجمركية عن طريق فرض الضرائب الجمركية الحامية (١٣٧) ، ومشكلة تولى الحكومة وحدها أمور الصناعة كبيرها وصغيرها وهى ليست من مهامها الأساسية (١٣٨) الى غير ذلك من مشاكل حاول الباشا التغلب عليها جميعها فنجح فى بعض مهمته وأخفق فى بعضها الآخر ٠

وبعد هذه المرحلة التى حاول الباشا فيها ايجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل بقدر ما اتاحته له امكاناته وظروفه تأتى :

المرحلة الثانية : توفير عناصر الصناعة :

وتتصل هذه المرحلة بالمرحلة الأولى أو تكملها تعنى بتوفير العناصر اللازمة لكل صناعة من قوة محركة وخامات وآلات وخبرة فنية وما اليها . وقد حاول الوالى جمع هذه العناصر بعضها الى بعض بعد أن أزال مشكلات كل عنصر منها٠ومن يقرأ فى أوراقه ودفاتره يلاحظ أنه كان يولى كل فرع منها اهتماما خاصا ، وأنه بعد أن دبر لكل صناعة عناصرها المختلفة كان

يصدر ارادة الى المأمور أو الناظر أو الكاشف أو الكتخدا بأنشاء المصنع كما حدث مع مأمور الجعفرية الذى كلفه بانشاء معملين للنيلة بقسم الجعفرية واستحضار الأحجار اللازمة لبنائها واتمامها فى مدة لاتزيد على شهرين (١٣٩) ، وكذلك أمره الى كتخداه بتأسيس ورشة لعمل الحبال واستحضار أسطوات لتشغيلها (١٤٠) .

وقد كان الوالى يشرح لمن يكلفه من موظفيه السبب فى انشاء المصنع كما كان الحال مع ناظر قسم فوة الذى نيط به انشاء مصنع للطرابيش حيث ذكر له أن الطرابيش من أقدم حوائج أهل البلاد ولا سيما الصفوف العسكرية لذلك، كان من الواجب أن تنشأ فى داخل البلاد بدلا من أن تستورد من البلاد الأجنبية . كما كان يحيطه بكافة الاجراءات التى يجريها الوالى والأشخاص الموكول اليهم أمر المساعدة فى عملية الانشاء ، فقد بين لناظر قسم فوة أنه قد شرع فى ابتغاء أهل هذه الصنعة واعداد لوازمها بدلالة أحمد الغربى وأخيه محمد الغربى كما كتب الى أوربا فى هذا الشأن واستقدم لهذا الغرض بعض الصناع من تونس كما عهد الى «بلال أغا» ناظر الجروم بارسال لوازم المصنع من الخشب والمسامير من الاسكندرية ، كما ندب عثمان « النجار » من دوائر الأرز برشيد « وحسين عجوة » المقيم بمصر ليستخدما فى أعمال انشائه ، ووصى كتخداه الأغا بارسال المذكورين اليه ، وطلب منه أن يكتب الى محمد الغربى ، عند قدوم النجارين ليحضر هو الآخر ويبحثوا جميعا عن محل مناسب للمصنع ويشرعوا فى انشائه ، مستوردين لوازمه من الخشب والمسامير من (بلال أغا) وبقية لوازمه من داخل قسم فوة وبلاغه بالنتيجة التى تتم (١٤١) .

وكثيرا ما كان الباشا يضع بنفسه خطة العمل التفصيلية لانشاء مصانعه على هيئة مواد محددة زمنيا وموضوعيا (*) ومن ذلك أمره الى البك الكتخدا : « .. بخصوص مسألة فابريقة بولاق والسبع مواد التى سبق للأوسطة جومل Jumel أن تعهد باتمامها لغاية ثمانية شهور فالمادة الأولى هى دواليب الخيط العشرة .. والمادة الثانية هى اتمام شاكوشين كبيرين يستعملان بواسطة آلة .. والمادة الثالثة هى اتمام منفاخ كبير يستعمل بآلة والمادة الرابعة عمل محل المنفاخ الذى ينفجر الماء من أرضه .. والمادة الخامسة اتمام الآلة المنظمة للآلات الحديدية للدواليب والمادة السادسة .. وحيث أن مطلوبنا اتمام كل مادة من المواد المذكورة بتنظيمها بوجه حسن ... فعليكم أن اتسعوا وتهتموا اهتماما تاما باكمالها واتمامها .. وأن يقوم الأوسطه جومل بالمداومة على اتمام كل عمل ... فنبهوا على الأسطى جومل وفهموه بأن يترك طبيعته القرودتية فى هذا البـاب وأن ينظر فى طريقة تشغيل ــ المنفاخ الكبير والشاكوش الكبير ــ وأن يجد تلك الطريقة

مهما كانت وأن تهتموا أنتم أيضا وتعنوا بتنفيذ ارادتنا هذه بأى حال ٠٠ » (١٤٢) وبرغم أن المشاكل الصناعية المختلفة كانت تعرض على مجلس الثورة الذى كان يضم عددا كبيرا من المشرفين على الصناعة منهم ناظر عموم الفابريقات وناظر مهمات حربية ومعاونى الفابريقات ، وكان من مهامه تسهيل اجراءات بناء المصانع واصلاحها والاتصال بناظر الأبنية فى هذا الصدد وشراء المواد الأولية والنظر فى طلبات شراء الآلات وضنعها والحصول على الثيران للمصانع وما الى ذلك ، وبرغم أن محاضر المجلس كانت تنشر أولا بأول فى الوقائع المصرية الا أن هذا المجلس كان استشاريا بحتا وكانت الكلمة العليا دائما للباشا (١٤٣) ٠

أما المرحلة الثالثة : فكانت التشغيل والادارة :

اذ تهتم بتشغيل تلك العناصر التى وفرها الباشا لكل صناعة أى ادارتها فنيا وماليا واداريا ٠ فهذه العناصر لم يوفرها الباشا حبا فى ذاتها أو فى تخزينها أو تعطيلها وانما كان تشغيلها هو الهدف اذ بواسطته تتحقق الثمرة الصناعية أو الربح وعن طريقه يزداد الدخل وتتحقق الكفاية ، لذلك وجدناه يحرص كل الحرص على ايجاد الادارة الفنية والمالية والادارية اللازمة لكل مصنع وينتقيها ، ومن ذلك أنه أمر ناظر الحرير بلزوم اختبار الأسطى « غبريال ميس » الملم بصناعة الزجاج والخزف الذى أرسله الخواجة «بختى» واعلام جنابه العالى بنتيجة اختباره(١٤٤) كما أمره باختبار الأفندى الذى حضر من أوربا بعد تعلمه صنعة تشغيل الحراير باعطائه الحرير اللازم واستحضار عينات له مثل جانفس وأطلس وما يشابهه من السوق وارائه اياها لتشغيل مثلها ، وما يتم تشغيله يرسل لطرفه للاطلاع عليه (١٤٥) ، كما أمر بتخصيص معاش مناسب لأحمد شعلان ومحمد غانم اللذين تعلما صنعة سبك حديد الزهر فى أوربا الى أن تظهر خدمة لهما (١٤٦) ٠

وقد جرب الباشا فى التعامل مع ادارته مختلف الوسائل فهو يعنفها ويتوعدها أحيانا ويشكرها ويكافئها أحيانا أخرى ، ومن ذلك أنه أرسل ناظر احدى الفبريقات ببنها الى مينا الاسكندرية ــ الليمان ــ ليخدم سنة كاملة بموجب شروط الفبريقات لأن مدير المبيعات قال فى حقه ان الغزل والأقمشة التى يوردها سيئة النوع (١٤٧) ، وعندما وجد تهاونا من ناظر مصانع زفتى وميت غمر أمر بضربه خمسمائة سوط أو خصم شهرين من راتبه فاختار العقاب الثانى لأن جسمه نحيل لا يحتمل ٥٠٠ سوط (١٤٨)، وأنه لما تحقق لدى مجلس الملكية أن العمال وضعوا رصاصا فى مرجل السكر المرسل الى شبراسات وأن المجلس قرر بناء على ذلك قيد نصف المبلغ الذى هو أصل الثمن ــ التكلفة ــ على حساب أبعادية المأمورية المذكورة

وخصم النصف الآخر من أجرة المتعهدين ، رأى الباشا تحصيل النصف الآخر من المفتش ادهم بك نفسه لعدم انتباهه وقلة عنايته بعمله (١٤٩) ، وأنه أمر بمنح كبير الأسطوات الانجليزى نيشانا من نياشين الملكية لمهارته فى عمله بالمسبكة (١٥٠) ٠

والوالى لم يجد غضاضة فى أن يستغنى عن خدمات اداراته كلية أو ينقلها الى موقع آخر أو مصنع آخر (١٥١) ، وفى بعض الأحيان كان يستغنى عن المصنع كله أو يضمه الى غيره من المصانع اذا ما ارتأى فيه عدم القدرة على الوفاء بتكلفته كما حدث فى معمل السكر الكائن بساقية موسى الذى أحاله الى معمل ديرمون (١٥٢) ٠

ولم يكتف الباشا بردود مصانعه وادارته على أوامره ونواهيه ولا بالمذكرات التفصيلية أو التقارير اليومية التى كان يرفعها المسئولون عنها لديوانه مبينين بها حالة الانتاج وكمه فى كل يوم وأسبوع وشهر (١٥٣) ، وانما أخذ يرسل من قبله المراقبين الذين يكتبون له التقارير والملاحظات ، هذا فضلا عن قيامه بنفسه بزيارة هذه المصانع ليتفقدها أو يفتش عليها أو يفاجئها (١٥٤) ، وما الى ذلك من طرائقه الكثيرة والمتعددة التى قصد بها جميعا تشغيل تلك العناصر التى جمعها لكل صناعة ٠

أما زيادة الانتاج فقد كانت مطلب «محمد على» المتكرر من اداراته ونظاره ، فهو يطلب من الكتخدا العمل على ابلاغ عدد البنادق المصنوعة أسبوعيا فى مصنع البنادق الى المائة (١٥٥) ، ويأمر « حبيب أفندى » بتكثير الدجاج الناتج من معمل الدجاج (١٥٦) ٠

كذلك اتبع الوالى أسلوب مقارنة مصانعه بعضها ببعض كما وكيفه وجوده ، فنراه يقارن ما نسج فى فابريقة السيدة زينب من البفتات بالنسبة الى كل نول من أنوالها ، ويخبر ناظر الفبريقات أن هذا الانتاج فى غاية القلة ويلزم أن تكون أشغال هذه الفابريقة معادلة لأشغال فابريقة الخرنفش ، ويكلفه بالتحرى عن الأسباب الموصلة الى ذلك ، ويطلب منه عمل موازنة كل شهر لأشغال البفتات اليومية وما أنتجته القارضة الواحدة والدولاب الواحد ومقارنتها بما أنتجته مثلها من الشهر الماضى وافادته بنتيجة ما يظهر من التفاوت بينها زيادة ونقصا ، وأن يتبع هذا الأسلوب مع حاصلات سائر الفبريقات (١٥٧) ٠

وكثيرا ما اقتبس الباشا النماذج والمواصفات الأجنبية التى برعت ليصنع مثلها أو المحلية التى نجحت فيعممها (١٥٨) ، ولم يتأخر فى اجراء التجارب الصناعية(١٥٩) أو اعطاء الحوافز أو تشجيع منتجات بلاده(١٦٠)، وقد رأينا كيف أنه أقام للصناعة الدواوين والأقلام وأنشأ لها المجالس

والدفاتر والجرنالات حتى ليخيل للباحث فى أوراقه ونظمه أنه لم يكن يصيب الصناعة أمرا صغر أو كبر الا والباشا من ورائه ٠

وبرغم هذا كله فتكاد تجمع الدراسات على أن ادارته كانت هى أبرز نقاط الضعف فى مشروعه الصناعى الكبير بل وفى نظامه الاقتصادى كله (١٦١) ٠ ولعل الباشا قد وفر على هؤلاء الباحثين تقديم الدليل على صدق ما ذهبوا اليه حين صرح بنفسه فى بعض أوامره : « ٠٠٠ بأنه علم عدم حصول فائدة من الفابريقات ٠٠ التى صار انشاؤها بالقطر المصرى ٠٠ ـ ويشير بأن ـ الغرض من تأسيس ذلك وجلب الآلات من أوربا وغرس الأشجار وتربية دود الحرير هو بقصد عمارية البلاد ورفاهية أهاليها وتخليد آثار لذكراه بها ومع ذلك لم يحصل الغرض المقصود بالنسبة للتراخى والاهمال الحاصل وبأنه يلزم النظر لذلك بالدقة والتأمل وترك التراخى والاهمال ٠٠ لتشغيل هذه الآلات والاجتهاد فى توسيعها لتوال ثمرتها ٠٠ » (١٦٢) ٠

والمرحلة الرابعة : كانت هى السيطرة والاحتكار :

وهذا يقتضى ليس احكام القبضة على عناصر الصناعة وأساليب تشغيلها فقط وانما رسم طريق تنتظم فيه هذه العناصر والأساليب جميعا قبل وأثناء وبعد تشغيلها ، طريق تحدد فيه الأهداف والمراحل والوسائل والواجبات منذ توفير كل عنصر حتى يؤدى الغرض منه فيمكن بذلك جنى ثمرة الصناعة وادخالها الى جيب الباشا أو خزانة الدولة وهذا لا يتأتى الا بالسيطرة على الخامة حتى تصبح سلعة مصنوعة ، ويقتضى ذلك التحكم فى القنوات التى تمر بها هذه الخامة حتى تصل فى النهاية الى قناة جديدة تتعهدها ونعنى بها قناة التجارة ٠ فالأمر يحتاج اذن الى نظام يجمع بين الادارة والرقابة والتشغيل ليحقق الأهداف بالامكانات المتاحة ، نظام يعاقب بمقتضاه المقصر (١٦٣) ويثاب المجد (١٦٤) ، نظام لا يستخدم من أدوات الصناعة ووسائلها الا القدر الذى يعينه لا الذى يستنفد الطاقة والوقت والمال فيما لا طائل منه ٠ هذا النظام كان فى رأى الباشا هو نظام الاحتكار احتكار كل ما سبق الاشارة اليه من مقومات الصناعة وأساليبها لخدمة الغرض الذى من أجله أوجدها ٠ ومن يراجع أوامر الباشا يلاحظ أنه كان يتابع نظامه باهتمام بالغ اذ كان يطلع بنفسه على التقارير الواردة من مصانعه ويتخذ فيها من القرارات ما يراه فى صالحها (١٦٥) ، ومن ذلك أنه أمر بضرب ريس احدى المراكب الى مفارقة الحياة ما لم يوضح كيفية فقد أشياء من مركبه ، وطلب اعدام طاقم المركب المذكور واحدا بعد الآخر الى أن تظهر الحقيقة لما علم بذلك الحادث من الجرنال ـ التقرير ـ المرسل اليه من حبيب أفندى (١٦٦) ٠ وطلب من كاشف الغربية وسائر حكام

الأقاليم نشر مكاتبات يوضحون فيها أن بيع وشراء القماش والصوف البرانى وخيط الكتان البرانى وخيط الصوف البرانى مناف لنظام الأنوال ومخالف لرضا الوالى ، وعلى ذلك فان كل من يوجد فى يده قماش برانى وصوف وخيط من هذا القبيل أو يجترئ على بيعه أو شرائه يصير تأديبه بالضرب الشديد (١٦٧) • كما سأل ناظر مهمات الحربية عن التناقض بين ما جاء فى كتابه من أن آتراس مصنع القرطاس ـ الورق ـ قد تم صنعها وبين ما ذكر فى كتاب محمد أفندى مدير الايراد من أن أربعة من التروس جار انشاؤها بالمسبكة وأنها ستركب بعد شهرين وأنه يمكن تشغيل القرطاس بعد أن يأتى الصلب الموصى عليه من انجلتره وأمره بالرد على سؤاله هذا فى أقرب وقت (١٦٨) •

وزيادة فى الحيطة والسيطرة كان الباشا يطلب من مديرى المصانع وضع ميزانيات تفصيلية عن حاجتهم المستقبلة من المواد الأولية والوقود للاسترشاد بها فى وضع خطط للانتاج (١٦٩) ، كما وضع خاتما حكوميا على طرفى كل قطعة تنتجها مصانعه حتى لا يدخل أحد شيئا الى السوق خلسة ، وكان كل من يثبت عليه القيام بالتهريب يعاقب بعقوبات وصلت الى القتل أو الصلب(١٧٠) أو الضرب بالنبوت مع دفع غرامة باهظة(١٧١)• وقد أمر الباشا بتركيز بيع منتجات مصانعه فى مخازن مركزية فكان هناك ديوان خاص لبيع منتجات السكر والعسل وغيرها وكانت مصانع النيلة الحكومية فى القليوبية والمنوفية ترسل منتجاتها الى مخزن رئيسى فى القاهرة كما كانت عملية استيراد الوقود والمواد الأولية اللازمة للمصانع مركزة الى حد ما بيد ناظر المشتريات (١٧٢) ، كما كان الباشا يحدد للفبريقات أهدافا أو معدلات للآلات المختلفة على أساس المتوسط العام للانتاج المحلى أو على أساس الانتاج فى المصانع الحسنة الادارة والتى تأتى بنتائج مرضية (١٧٣) ، وفى عام ١٨٢٤ م عين ناظرا يقتصر عمله على مقارنة تكاليف الانتاج فى مختلف المصانع وتعميم نظام الانتاج الذى يثبت صلاحيته (١٧٤) الى غير ذلك من أمور تدل على شديد رغبته فى احكام سيطرته واحتكاره لكل ماتنتجه مصانعه المختلفة •

ولما كان هدف الباشا من هذه المصانع هو تحقيق كفاية دولته وجيشه وأسطوله وتصدير الفائض منها فقد درج الباحثون الى تقسيم هذه المصانع الى صناعات مدنية وصناعات حربية (١٧٥) • ولعل القصد من هذا التقسيم هو أن الأولى تقدم للدولة احتياجاتها المدنية كالصناعات المتصلة بالغذاء أو الملبس أو المسكن أو ما الى ذلك والقسم الثانى ـ الصناعات الحربية ـ يقدم للجيش والأسطول حاجته ، على أن هذا التقسيم وان كان غير دقيق اذ أن مصنعا للنسيج أو تعليب السمك

أو الزجاج أو ما اليه وان أدرج ضمن المصانع المدنية الا انه يقدم للجيش أيضا منتجاته واحتياجاته التى يقدمها للأهالى بل ربما أستهلك الجيش من مصنع للنسيج أو معلبات الأسماك أكثر مما يستهلكه الأهالى ، وقس على ذلك مصانع الأغذية والطرابيش وغيرها ، الا أن هذا التقسيم مع ذلك مقبول لأنه ربما أراح الذاكرة بتقسيم الصناعات التى نهضت فى ذلك العصر الى قسمين بسيطين مع كثرتها • وبعض الدارسين تجنبوا ذلك التقسيم كما فعل الأمير « عمر طوسون » الذى حاول أن يقدم صفحة من تاريخ الصناعة فى مصر فى ذلك العهد (١٧٦) وان اعتمد على مصدر واحد هو كتابات مانجان Mengin وكلوت بك Clot Bey وهامون Hamont مع الاختصار والتخلص على حد قوله وهو جهد طيب اذ عدد لنا معظم المصانع ووصفها لنا وصفا دقيقا وبين أماكنها وآلاتها وعمالها •• الا أنه لا يعتمد عليه باعتبار أن هذا الوصف صدر من وجهة نظر واحدة هى كتابات هؤلاء الأجانب الثلاثة وهو بهذه الصورة ترجمة وليس دراسة •

ومن الباحثين من يقسم صناعات الوالى الى صناعات حربية كترسانة القلعة ومعامل البارود والأسلحة وما اليها ، وصناعات تجهيزية كحلج القطن وتبييض الأرز وتجهيز النيلة وما اليها وصناعات تحويلية كصناعة الغزل والنسيج وصناعة الطرابيش والسكر وما اليها (١٧٧) وهو تقسيم مقبول أيضا • واذ كان الدخول فى تفاصيل مصانع الباشا وتدراتها وكميات انتاجها وتقسيماتها وأماكنها وأعدادها وما الى ذلك أمور تخدم هذه الدراسة فانها ليست من صميمها ، ويكفينا أن نسجل للباشا هنا جهوده فى اقامة مصانع لصناعات غزل ونسج القطن والحرير والكتان والجوخ والصوف والحبال والطرابيش (١٧٨) وألواح النحاس والزجاج والورق والصابون والشمع والعسل وماء الورد ، كما أقام دارا لضرب النقود ومعاصر لأصناف الزيوت ومضارب لتبيض الأرز ، هذا فضلا عن دار الصناعة (ترسانة) بالاسكندرية وما فيها من مختلف الصناعات لبناء السفن ، وكذلك أقام الباشا معامل للبارود (١٧٩) وملح البارود والبنادق (١٨٠) وصب المدافع والسيوف ومعدات المشاة والنيازك (١٨١) - الفواشيك - ومسبك كبير ببولاق ، وقد كانت هذه الصناعات كلها احتكارا للدولة •

وهناك مسألة طريفة ثار حولها جدل الباحثين ونعنى بها : أيهما أوجد الآخر مصانع الحكومة هى التى أوجدت جيشها وأسطولها أم العكس ؟ ••

فيذهب كثير من الباحثين الى أن الجيش كان السبب فى اقامة معظم الصناعات بل كان هو المحور الذى تدور عليه سياسة حكومة محمد على اذ أنشأت صناعة النسيج والطرابيش لكسوته والسفن لنقل جنوده (١٨٢)

والأسلحة والبنادق والمدافع لتسليحه (١٨٣) والصناعات الغذائية لسد حاجته من المؤن وهكذا ٠

على حين يرى فريق آخر من الباحثين أن المصانع هي التي شجعت حكومة « محمد على » على التوسع في جيشها وحروبها ولولاها ما كانت تستطيع أن تقتني ذلك الجيش كله أو تخوض تلك الحروب (١٨٤) ٠

على أننا نرى أن جيش الحكومة وصناعاتها وجهان لعملة واحدة يرتبط كلاهما بالآخر أشد الارتباط وأن الاثنين أوجدتهما لأمور تتعلق بأهدافها ومراميها التي كان الاثنان أداتين لتحقيقها ، ولم تكن الأداتان تسيران الحكومة وترسم سياساتها وانما كانت هي المتحكمة فيهما لأنهما من صنعها وهي التي تخطط لهما وتنفق عليهما ٠

٣ ـ الأشكال التي اتخذها نظام الاحتكار في الصناعة :

احتكرت حكومة « محمد على » الصناعة المصرية بعناصرها المختلفة ، بعد ما أخضعت الصناعات الأهلية أو الحرفية لاحتكارها من ناحية وبنت صناعاتها الحديثة على أساس من ذلك الاحتكار من ناحية ثانية ، ولم تخرج الصناعة المصرية عن هذين النوعين ٠

وبرغم أن فقهاء الاقتصاد يعتبرون حالة الاحتكار الكامل حالة نظرية بحتة لا وجود لها في الواقع العملي فقد طبقتها الحكومة على الصناعة في مصر وان سمحت من داخلها ببعض التجاوزات أو الاستثناءات التي اتخذت أشكالا عدة والتي لا نعرف لها سببا واضحا ، وأغلب الظن أن أيا منها كان يحقق لها منفعة أو يدفع عنها مضرة أو رأت فيها ضرورة أو تعضيدا لنظامها الاحتكاري ومن ذلك :

أنها مع احتكارها شراء منتجات المصانع قد أعطت للخواجات : عبيد ، نقولا اسكندر حق شراء كافة البفتة التي تخرجها فابريقات الحكومة (١٨٥)، كما صرحت للخواجة لا لاطوسيجه Tossizza بشراء ملح البارود المصنوع من درجة ستين وسبعين لغاية خمسة وتسعين بسبعين قرشا بشرط أن يدفع ثمنه في أربعة شهور ولا يباع لغيره (١٨٦) ٠

وبرغم ان الدولة كانت تحتكر جميع العمليات الصناعية فقد أحالت احتكار تحميص البن الى عهدة الذمي يعقوب مقابل دفع مبلغ ثمانين كيس نقدية (١٨٧) ، ومع أن انشاء وادارة المدابغ والفبريقات كان من حق حكومة الباشا وحدها فقد أذنت للخواجة روسيتي Rossetti والخواجة روفائيل بانشاء وادارة مدبغ صغير على حسابها لمدة خمس سنين بشرط أن يقدما ـ الى الباشا ـ نصف الجلود التي تدبغ (*) ٠٠ وبعد انقضاء

خمس السنين يترك ـ للباشا ـ المدبغ بما فيه من الآلات والأدوات بأثمانها(١٨٨)، كما أعطت الحكومة رخصة للخواجة الأسطى «بياجوبيرونى» Biago Bironi بفتح فابريقة لصنع شمع العسل فى الاسكندرية على الطريقة الأوربية لمدة ست سنوات بشرط أن لا يفتح غيره مصنعا مماثلا وأن يستحضر المواد الأولية من الخارج وأن يبيع محصول صنعته بثمن أقل من ثمن الشمع المصرى والافرنكى فضلا عن تعليمه هذه الصناعة لنفرين اسكندرانيين (١٨٩) ، وكذلك صرحت للخواجة نيقولالالتا Nikolalata التاجر بفتح مصنع فى الاسكندرية لعمل قلع سفن وحبال مراسى لمدة خمس سنوات بشرط أن يعين محلا لانشاء المصنع يكون مماثلا لمصنعه بليفورنه وأن لا يسمح لغيره باقامة مثل هذا المصنع وأن لا يمانع فى استخدام بعض العمال من الأهالى (١٩٠) ، كما منحت التاجر الطوسقانى « دومنيقوجية رينى » Domnicojihini Rini امتيازا خديويا يخوله انشاء مصنع للورق يستغله خمسة أعوام كاملات من يوم تمام انشائه بحيث لا تسمح الحكومة فى خلال هذه المدة باقامة مصنع منافس له فى أى مكان آخر على أن يعلم التاجر المذكور هذه الصناعة لأربابها من الأهلين حتى يحذقوها وأن يقدم للحكومة حاجتها من أجناس الورق بسعر يقل ١٠٪ عن السعر الرائج فى وقت الشراء (١٩١) ٠

وبرغم أن استيراد العمال الفنيين من الخارج كان من حق حكومة الباشا وحدها عن طريق وكلائها فى الخارج فقد سمحت «لجرولى » Grolli التاجر باحضار أسطوات ماهرين ولوازم لانشاء مصنع لصنع البللور والأطباق وتشغيله على أن يسلم نصف ايراده الى خزينة الباشا ويأخذ النصف الثانى لنفسه لدفع ديونه (١٩٢) ٠

كما صرحت للمعلم « يونس البيروتى » بانشاء محل فى مصر لصناعة الأحزمة الطرابلسية اذا لم يوجد فى مصر من يتقن هذه الصناعة (١٩٣) ، برغم موقف الحكومة المعروف بعدم التصريح بفتح مثل هذه المحال بل واستيلائها على الموجود منها ٠ ولم يقف الأمر عند حد السماح للبعض بانشاء المصانع والمحال والفبريقات وانما نراها تعطى لغيرها حق احتكار آلة أو صناعة ومن ذلك : ما حدث مع الميكانيكى « طارديو » Taridio من رعايا فرنسا الذى أعطاه الباشا بيورلدى (*) لضخة المياه التى اخترعها فى الجهة التى يرغب فيها ليشاهدها الناس على شريطة ألا يقوموا بصنع مثلها مدى أربع سنوات (١٩٤) ٠

كما منحت التاجر « حنا باسكى » Hana Paski امتيازا صناعيا لمدة أربع سنوات يخوله احتكار صنع الساقية التى اخترعها والتى تدور بدون

دواب بشرط أن يبيعها للأهالى بالثمن الذى تساويه وعدم قيام أى فرد بصنع ساقية مثلها طوال هذه المدة (١٩٥) ٠

وممـا سبـق يتضـح :

أن الدولة وهى المحتكرة الوحيدة للصناعة أو الصانع الوحيد على حد قول ـ كلوت بك (١٩٦) Clot Bey قد سمحت لغيرها بممارسة هذا الحق وان كان فى أضيق الحدود ولفترة زمنية محددة وبشروط ٠

وأن هذه الحالات كانت تتم من داخـل نظامها الاحتكارى ومعظـم المستفيدين منها أجانب (١٩٧) مما يرجح أنها اضطرت اليها فى حالات الضرورة القصوى فقط ، وطالما أن هذه الاحتكارات تمنحها الدولة فهى تؤكد أنها كانت دائما أصل الاحتكار ثم أنها ترجع اليها بعد فترتها المحددة فهى بذلك أشكال فقط أو جزئيات وعناصر تحكمت فيها وسيرتها بما يخدم نظامها الاحتكارى الذى طبقته على الصناعة وأدواتها ٠

وعليــه :

فاذا أخذنا بتقسيم فقهاء الاقتصاد والقانون للاحتكار بأن له أشكالا عديدة (١٩٨) : منها ما هو كلى ـ أى يطبق على الشيء المحتكر كله (*) ـ ومنها ما هو جزئى ـ أى يطبق على أجزاء منه ـ ومنها ما يختص بالشراء فقط وما يختص بالبيع فقط ، ومنها حالة احتكار البيع والشراء أو الاحتكار المزدوج ، وحالة الاحتكار الجماعى كالذى تقوم به جماعـة من الشركات أو الأفراد ، وحالة الاحتكار الفردى أو المحتكر الوحيد الذى ينفرد وحده بعملية من عمليات الاحتكار أو عمليتين (وهذه فى عقيدتهم مسألة نظرية بحتة أو مستحيلة الحدوث) (١٩٩) ٠

فقى ضوء هذه التقسيمات وغيرها نرى أن الاحتكار الذى طبقتـه حكومة الباشا على الصناعة فى مصر كان احتكارا كليا أى شمل الصناعة كلها دون استثناء فلم تترك الدولة فرعـا من فروعها أو صنفا أو مجالا الا امتدت اليه يدها ونظامها ، كما كان احتكارا مزدوجا أى أن حق البيع والشراء فى ذلك القطاع كان مقصورا عليها وحدها ولا يتم الا بأمرها ، وأخيرا فقد كان حالة من حالات الاحتكار المفرد أو المنفرد اذ أعطت الدولة لنفسها دون غيرها حق احتكار الصناعة المصرية وما يتعلق بها ، **وكانت هى التى تحدد دور ووظيفة كل عنصر ومرحلة وفرد :**

فهى تأمر ناظر عموم المصانع بارسال الشوالات اللازمة لتعبئة القطن المطلوب للمصانع عندما يراد جلبـه من احدى الجهات (٢٠٠) ، وتكلف ناظر معمل الحبال بعمل حبال من الكتان لربط هذه الشوالات (٢٠١) ٠

وتطلب من أحد المأمورين كبس القطن بأرجل الكباسين لتشهيله ونزوله بالمراكب قبل هبوط المياه بالترع (٢٠٢) ٠

وتستفسر من مدير الخزينة عن مناشير الرخام التى وعد بعملها (٢٠٣) ٠ وتخبر الكتخدا – نائب الوالى – بأنه لا يجوز تسليم النيلة المصنوعة فى المصانع وأسا – أى بيعها – بل يجب ارسالها الى ديوان مبايعات النيلة وبيعها محملة على بعضها أى الجيد على الردىء (٢٠٤) وتستحث ناظر التجارة على سرعة الاهتمام باستدعاء معلم الجوخ من أوربا فى أقرب وقت (٢٠٥) ٠ كما تأمر ناظر البارود بأن يأخذ عيدان شجر الصفصاف الواردة الى مصر العتيقة ويستعملها فى صناعة البارود ثم يبلغ الكتخدابالنتيجة لاستيراد القدر اللازم منها اذا نفعت (٢٠٦) ٠

وعلى ذلك فان الدولة هى التى ترسم وتخطط وتأمر وتنهى فى الصناعة كبيرها وصغيرها بما تراه مناسبا لامكاناتها وظروفها فهى التى تأمر باعطاء ناظر المصانع لوازم ومعدات المصانع والتى فى النية انشاؤها وتعد كل ما يطلبه لها ، وتستحضر ما لا يوجد فى مخازنها من أوربا حتى تكون جميع الدواليب فى حالة عمل (٢٠٧) ، وهى التى تنبه على الفلاحين بتوريد ما ينسجونه بأيديهم من حرير وغيره الى الميرى (٢٠٨) ، وتؤدب مشايخ الحارات اذا ثبت اهمالهم فى جمع الأولاد المقرر تعليمهم الصناعة فى بولاق بارسالهم الى ليمان الاسكندرية (٢٠٩) ، والنظار اذا تكاسلوا عن جلب أنفار الفابريقات أو لم يعطوا المواشى المؤونة الكافية (٢١٠) ، وعمال المصانع اذا تركوا أشغالهم وفروا (٢١١) ، وتمنح التصاريح والامتيازات التى تسهل لحامليها شراء لوازم مصانعهم من أى مكان فى مصر (٢١٢) ، وتأمر باعطاء نظار مصانعها كل شهر ما تحدده من اللحم والسمن والأرز وتقيده عليهم فى دفتر الديون (٢١٣) ، وتأمر بترميم المكابس الموجودة فى المديريات وتطلب البحث عن الأوسطة المختص لترميمها (٢١٤) ، وتوضح الى الكتخدا بأن الوفر المطلوب فى كل رطل من الصوف هو عبارة عن أخذ رطل الصوف المغزول من المبيضة باعتباره أربعة عشر أوقية واعطائه الى صناع الصوف باعتباره اثنتى عشرة أوقية (٢١٥) ٠ وتستعلم عن الأوسطة الافرنجى الذى كلف بنسج الجوخ أولا ثم تطلب قطعة من انتاجه كنموذج اذا كان نسجه (٢١٦) ، كما تطلب استجلاب بعض الأنفار الغسالين الاكفاء من جزيرة طاشوز لنشر وتعليم هذه الصناعة بمصر (٢١٧) ، وتأمر أحد نظارها بأن يقوم بصنع ثمانى مائة قنطار من الخيط اللازم لقماش القلوع لأن ناظرا آخر سيبلغ الأنوال التى بمنطقته الى ثلاثمائة لكى يتمكن من نسج خمسمائة ألف ذراع من ذلك القماش حتى حلول البنور (٢١٨) ، وترسل الى الناظر الأول

« القواسين » لجلب الخيوط اللازمة لنسج قماش القلوع لأنه تأخر في ارسالها بعد أن طلبها الناظر الأخير (٢١٩) وهكذا · ولعل في تتبع مراحل أو مسيرة صنعة من الصناعات ما يوضح الصورة أكثر ، ولنأخذ صناعة النسيج على سبيل المثال : فقد أولاها الوالى عناية خاصة لم تقف عند توفير الآلات لها والخبرات والبناء الذى تمارس فيه والقوى المحركة وما اليها ، وانما امتدت الى العناية بتوفير الخامة اللازمة لهذه الصناعة ، فلم يقصر هو وأجهزته في حق هذه الخامة في الحقل أو يهملها بعد أن أعطت عائدا وثمرة ، وانما وضع لها نظاما دقيقا يحميها من وسائل التلف والسرقة في اشـــوانه ومخازنه ورتب لها الموظفـين والمأموزين الذين يسـلمونها ويتسلمونها ويتابعونها من ناحية الكم والكيف حتى يمكن السيطرة عليها من ناحية ولتصـل الى قنواتهـا التى عينها لهـا بدون اسراف أو تقتير أو تأخير · وفى الأمر الصادر منه الى مأمور القليوبيـة بأن يعطى معمل القليوبية قطنا من النوع الأعلى الموجود بشونه قليوب من نمرة ٤٠ لغاية نمرة ٧٠ (٢٢٠) وكذلك أمره الى الكتخدا بطلب تشغيل محصول الكتان داخل المديريات وعـدم اعطاء شيء منـه الى التجار واسترجاع ما أعطى لهم (٢٢١) ، ما يؤكد حرصه على توفير أجود الخامات لمعاملة من ناحية ودقة النظام الذى طبقه لتصل هذه الخامات المصنفة المدرجة والنمرة الى حيث ما يشير لمره وتقتضيه حاجة مصانعه من ناحية ثانية · وكما أحكم الوالى سيطرته على المادة الخام أحكم السيطرة أيضا على العمالة : فهو يبلغ الأفندى المأمور بتعديل قماش الغربية بأنه اذا كان يوجد عنده من الغزل والكتان ما يكفى سنة كاملة لأشغال القزازين المراد تشغيلهم فى أشغال الترعة نحو شهر أو شهرين فلا لزوم حينئذ لتشغيلهم فى تلك الأشغال أما اذا كان الغزل والكتان أقل مما ذكر فالأوفق تشغيلهم فى تلك الأشغال بدلا من تشغيلهم فى غزل الخيط البرانى والقماش البرانى (٢٢٢) ، وفى ذلك دلالة على أن الوالى كان يرمى الى أبعد من مسألة الحرص على توفير الخامات للمعامل الى وجوب السيطرة أيضا على العمالـة التى تنتجها بحث لاتوظف جهودهم فى عمل يضر بنظامه أو يخرج عن أهدافه ومصلحته ، ولم يكن على الأفندى المذكور سوى تنفيذ ما يصـل اليه من أوامر والا تعرض هو وأمثاله للعزل من وظيفته كما تشير الى ذلك النشرة العامة الصادرة من شورى المعاونة بفضل بعض النظار المعينين من قبل الميرى من ادارة المصانع واحالتها الى عهدة مديرى الأقاليم لأن هؤلاء النظار لم يصرفوا أجور الشغالة فى أوقاتها ولم يؤدوا الطلبات اللازمة منهم ويسخروا الأنفار فى الترع والجسور ولم يقوموا بتفتيش أعمال المصانع ولم يلتفتوا الى أعمالهم بل كانوا يصرفون أوقاتهم فى الحاق الضرر للميرى ، لذلك عين الوالى مفتشا جديدا للمصانع ، كمـا أنشأ ديوانا لها يكون مسؤولا أمامه عن تقـويم

اعوجاجها وعمل حساباتها،ومعاقبة كل مدير لم يقم بطابيات المصانع(٢٢٣)٠ ويبدو أن سبب هذه النشرة لم يكن تأخر أشغال المصانع المشار اليها فقط كما جاء بها وانما لأن القماش البرانى والقطن البرانى كانايتداولان بكثرة فى الأقاليم بيعا وشراء بدليل أنه ضبطت ٢٢٠٩ بدلة قطن من البرانى فى المحلة وحدها مما جعل الباشا يكلف ناظر الأنوال بملاحظة منع برانى القطن والكتان منعا باتا (٢٢٤) وأن يكتب الى خمسة وعشرين مأمورا بالغاء المصانع التى بالأقاليم ونقل أزيار الصبغة الى الأشوان لضبط برانى النيلة والأقمشة (٢٢٥) ، كما يطلب تأديب الشغالة الذين أهملوا فى مسألة البفتة المشغولة فى المصنع الكبير ببولاق بوضع الحديد فى أرجلهم (٢٢٦)، ولعل ذلك أيضا كان هو السبب الذى دفع المجلس العالى لأن يوافق على اقتراح « أحمد شينن » أفندى ناظر الحرير الخاص بتلوين الحرير فى مصانع الحكومة منعا للتهريب (٢٢٧) ، كما دفع مدير الجهادية الى اقتراح عمل أختام لنظار ووكلاء المصالح وحفظها بالمالية للمضاهاة عليها (٢٢٨)٠

وبعــد : فهذه هى أظهر الأشكال التى اتخذهـا نظام الاحتكار فى الصناعة فى مصر ، وهى أشكال اذا ركبناها على بعضها اتخذت شكل مثلث أو هرم يأتى فى قاعدته جمهرة الصناع والمصانع وعلى قمته تربعت الحكومة منفردة بتوجيه جزئيات الصناعة المصرية وكلياتها فالأمر فيها والنهى لها وحدها والتصرف فى جميع أمورها ليس لسواها ، ولا يستطيع كائن من كان أن يقضى فيها حاجة الا باذنها وبعد الرجوع اليها : فالمواد الأوليـة تشتريها من أصحابها بالأثمان والموازين التى تريدها كى يقوموا بتصنيعها على النحو والمواصفات التى تحددها ثم تشترى منهم المادة المصنوعة وتتولى بيعها للجمهور لحسابها مراعية فى هذه العمليات جميعها تحقيق أكبر ربح لنفسها • وكانت كما رأينا تحرم على أولئك الصناع انتاج شىء من تلك المصنوعات ولو لخاصة أنفسهم (٢٢٩) كما كانت تحرم على المستهلكين شراء أية سلعة « برانى » أى لم تنتج طبقا لنظام الاحتكار الذى رسمته لها ، وكانت تفرض لهذا الغرض رقابة شديدة على عمليات الانتاج والمبادلة وذلك كى تضمن منع التهريب ومن قبيل ذلك جمعها صناع السلعة الواحدة فى مكان واحد (٢٣٠) حتى تسهل مراقبة انتاجهم ، وكذلك وضع علامة مميزة على هذا الانتاج (٢٣١) وارسالها القواسين والجواسيس للتحرى عن أماكن الانتاج البرانى (٢٣٢) الى غير ذلك من أعمال وأشـكال اتصف بها نظام الاحتكار الصناعى فى مصر فى هذه الفترة وتميز •

٤ ــ تقدير نظام الاحتكار فى الصناعة :

كان طبيعيا أن يختلف المهتمون بأمر الصناعة فيما أحدثه الباشا فى طرائقها وامكاناتها وأهدافها ونظمها من تغييرات • وكان منطقيا جدا أن

يحظى نظام الاحتكار الذى طبقه بنصيب الأسد من هذا الاهتمام · وأسباب ذلك لا تحتاج تبيان سواء كان المهتم أجنبيا أو وطنيا ، وسواء نبع اهتمامه من مصلحة ينشدها أو هوى فى نفسه أو ضرر ألم به · وان كنا لا نستطيع أن ندخل فى تفاصيل المدارس الفكرية التى ينتمون لها أو المذاهب الاقتصادية التى يحبذونها أو المصالح التى يستهدفونها لكثرتها ، فاننا سنعرض لعدد من أقوالهم بما يوضح المبنى ويخدم المعنى ، ومن هؤلاء من عاصر الباشا وكان من أصدقائه أو أعدائه ، ومن جاء بعده ليدافع عنه أو يقدح فى نظامه ، وبعد ذلك ندلى بدلولنا فيما قيل ، ومن ذلك ما قاله :

بورنج Bowring من أن نظام الاحتكار قد أضر بالصناعة حتى أنه ليس فى مصر مصنع واحد لا يعود على الباشا بالخسارة وأن الباشا يأخذ الأيدى العاملة من الحقول حيث يخلقون الثروة ليستخدمهم فى المصانع حيث يضيعونها (٢٣٣) ·

وكامبل Campbell الذى يرى أن « محمد على » يفيد كثيرا لو أنه أغلق مصانعه وعمد الى استيراد جميع المصنوعات من أوربا (٢٣٤) ·

وماك كون Mc-Coan الذى يقول أنه كان نظاما خاطئا وكانت النتيجة الحتمية له الفشل (٢٣٥) ·

وكنر Kinnear الذى يرى أنه كان نظاما فاشلا وكان من الأفضل والأربح « لمحمد على » أن يصدر قطنه لمصانع انجلترا ثم يأخذه منسوجا (٢٣٦) ·

وجون مارلو John-Marlow الذى يرى ما رآه كنر Kinnear ويستدل على فشل النظام بأن معظم مصانع الباشا قد أغلقت قبل وفاته (٢٣٨) ·

وكامرون Cameron الذى يرى أنه نظام أدى الى الخسارة وسرعان ما اختفى لأنه كان غير طبيعى (٢٣٨) ·

ومانجان Mengin الذى أقر بأن الصراحة والأمانة وتجنب المحاباة تحمله الى القول بأن نظام الاحتكار أضر بمصالح الشعب وحرم الصانع ثمرة عمله وقضى على مصدر الثروة (٢٣٩) ·

وهيلين ريفلين Helen Anne B. Rivilin التى ترى أنه كان نظاما فاسدا اذ بواسطته جذبت الصناعة من الزراعة رؤوس أموال كبيرة كان من شأنها أن تحقق عائدات أضخم فيما لو أعيد استثمارها فى الزراعة (٢٤٠) ·

ومما يلفت النظر أن المؤرخين والكتاب الأجانب قد ركزوا فى كتاباتهم على أن مصر لا تصلح للصناعة بل خلقت للزراعة وأن نظام الاحتكار الصناعى نظام خاطىء وكل مجهود يبذل للتقدم الصناعى فى مصر ضائع لا محالة (٢٤١) • وان التربة والمناخ والشعب فيها عوائق للصناعة (٢٤٢) الى غير ذلك من أقوال لا تحتاج الى جهد كبير فى الرد عليها بعدما أثبتت الأيام بطلانها • فلقد كان هذا القطر فى تاريخه القديم صناعيا بل كانت شهرته الصناعية تسامى شهرته الزراعية ، ولم تكن كل بلدان أوربا تملك الفحم والحديد ومع ذلك فلم يحل ذلك دون اشتغال أهلها بالصناعات المختلفة وقد استغنى كثير من بلادها عن الفحم لأن الحاجة أم الاختراع فحولوا تيارات الأنهر الى قوة دونها بمراحل قوة نار الفحم مع رخص الأولى وغلاء الثانية ، فضلا عما قام فى مصر بعد ذلك من صناعات لم تقف التربة أو الشعب عقبة فى سبيلها بل كانت دافعا لها ، ولم يخل مناخ مصر الذى يتجه اليه السواح من كل فج وجهه بتقدم هذه الصناعة ولم يتلف تراب مصر تروسا وآلات فى حجم أدق مما كان مستعملا فى عهد الباشا ولعل الفصل السادس من هذه الرسالة ينجح فى تبيان المقاصد الحقيقية التى كانت كامنة وراء هذه الافتراءات •

وقد دافع عدد من الأجانب عن نظام الاحتكار ومن ذلك جوزيف بوكتى Joseeph Bokty وروسل (٢٤٣) Roussel والأب انفانتين (٢٤٤) Le Pere Enfantin وغيرهم •

وبالرغم من أن الدكتور « حليم عبد الملك » يرى أن ما فعله « محمد على » كان أمرا طبيعيا وضرورة تطلبتها ظروف مصر الداخلية والدولية(٢٤٥) فان الجبرتى معاصر الباشا يعتبر الاحتكار أشنع البدع المستحدثة ويسهب فيما جره على البلاد من ازدياد ضيق الحال وتضاعف الأسعار وينعى أثره على ذوى البيوت والمساتير ــ من الناس ــ ويرى أنه أضر بالصناعة الصغيرة دون أن يعود على الحكومة بما كانت تأمله من أرباح طائلة (٢٤٦) • ويؤيد « القونى » وجهة نظر الجبرتى ويضيف بأنه أضر بالصناعات الكبيرة أيضا وكان سببا فى القضاء عليها (٢٤٧) ، ويرجع بعض الباحثين السبب فى عدم اضمحلال مصانع الباشا كلها فى أيامه وانما تلاشى بعضها فى مدة حياته واضمحل الباقى عقب موته الى أمرين : الأول : أنه كان القابض على زمام مالية البلاد فكان ينفق على هذه المعامل كل ما تحتاج اليه • والثانى : أن المحصولات التى كان يشتريها من الأهالى كان لا يدفع ثمنها نقدا بل كان يبادل معهم مصنوعات معامله (٢٤٨) •

واذا كان « محمد على » قد احتفظ لنفسه بحق التوجيه واتخاذ القرارات ولم يعط مديرى المصانع الا سلطات محدودة فانه فى ظل هذا

النظام من الرقابة والتوجيه المركزى اضطربت الادارة فى المصانع وأصبح من الصعب التنسيق بينها نتيجة لعدم توافر البيانات والمعلومات الوافية عنها (٢٤٩) • على أننا اذا قسنا الفائدة التى عادت على سواد الشعب المصرى وجدناها أقل بكثير من الضرر الذى نزل بهم نتيجة ما اتبعه « محمد على » من نظام الاحتكار وهذا النظام وان كان قد أضاع على التجار والمضاربين الأوربيين فرصة التلاعب بالأسعار واستغلال مهارتهم التجارية فى خداع البائعين المصريين فانه حرم الفلاح والعامل والتاجر ثمرة جهودهم وفرض عليهم التزامات لم يكن بوسعهم التخلص منها •

وأيا ما كان الأمر فلقد كان نظام الاحتكار فى الصناعة ضروريا فى بعض وجوهه أو أشكاله وغير ضرورى فى بعضها الآخر : كان ضروريا فيما يتعلق بانشاء الصناعات الجديدة والآلات والخامات التى ان لم ينشئها الباشا ما كانت لتقوم وحدها أو يأتى بها غيره بعد ما علمنا من ظروف مصر ما علمنا • وكان ضروريا أن يقيم الوالى صناعاته برؤوس أموال حكومية وأن يتخذ ما يشاء من احكام السيطرة على مشروعاته والتخطيط لها ورسم المسالك التى تزيد انتاجها وتقلل نفقاتها وترتقى بجودتها •

كان ضروريا من ناحية استقدامه الخبراء والمهندسين (٢٥٠) وازالة المعوقات التى تعوق الصناعة فى مصر وتعرقلها • وكان محقا فيما يفعله من مجازاة المقصر واثابة المجتهد (٢٥١) وما كان يجرى عليه نظامه من تفتيش وتنظيم وتقنين (٢٥٢) •

ولكنه لم يكن ضروريا من ناحية استئثار الباشا وحده بالثمرة وأن يحرم العامل من ناتج كده وكسبه (٢٥٣) • واذا احتاج هذا العامل شيئا مما صنعه بيده تبيعه الحكومة اياه بأغلى ثمن وهى التى اشترته منه رغم أنفه بأرخصه (٢٥٤) • وأن يقيد ذلك النظام فيه بل ويقتل روح الابتكار والابداع (٢٥٥) بعد أن حرم عليه الخروج عن المواصفات والعينات والمقايسات التى يضعها له (٢٥٦) ومنعه من اقتناء المصانع والآلات (٢٥٧)•

ولم يكن ضروريا أن يغالى الباشا فى عقاب من يخالف نظامه (٢٥٨) بعقوبات تصل أحيانا الى الصلب والقتل (٢٥٩) بما لا يتناسب مع طبيعة المخالفة وظروفها وروح العدل والحق والضمير •

ولم يكن ضروريا أن يستبد الباشا بزمام أمر الصناعة كله صغيرة وكبيرة (٢٦٠) ، وأن يركز السلطة كلها فى يده وان زين مجالسه بالمستشارين والمساعدين وأن يدير دفة الصناعة بالموظفين والمأمورين الذين لا حول لهم ولا طول ولا خبرة ولا مراس (٢٦١) وما يترتب على ذلك من

اسراف (٢٦٢) واختلاس (٢٦٣) والدخول فى مشاريع ومعارك ومتاهات كانت الصناعة فى غنى عنها ٠

ولم يكن ضروريا أن يسوق الباشا العمال لمصانعه كما يساقون الى الجيش (٢٦٤) حتى بدت فى نظرهم كالسجون يبقون فيها حتى يجدوا وسيلة للفرار منها (٢٦٥) وأن يضن عليهم بالأجر واذا أعطـــاهم اياه لا يأخذونـه بانتظـام وانما بعد تأخير وتسويف وتـارة نقـدا وأخـرى عينا (٢٦٦) ٠

وأهم من ذلك كله أن تصرف تضحيات العمال ومكاسب الصناعة فى غير مصارفها التي كان من الواجب أن تعود عليها وعلى منتجيها بالخدمات التى تصونهما وترفـع من شأنهما وما الى ذلك من مآخـذ لنظام البـاشا أو ايجابيات سنناقشها فى أماكنها ٠

هوامش الفصل الثالث

(١) Douin (George), La Mission du Boron de Boislecomte ...., op. cit., p. 249.

(٢) Ampere, J. J. Voyage en Egypte et en Nubit, p. 268, 1881.

(٣) السيد رجب حراز ، المدخل ، ص ٢١٩ ٠

(٤) البراوى ، عليش ، التطور الاقتصادى فى مصر ، ص ٦٠ ٠

(٥) اميل فهمى شنودة ، تاريخ التعليم الصناعى ، ص ١١٩ ٠

(٦) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ١ ، من الجناب العالى الى مدير الأمور الافرنجية ، بتاريخ ٢٦ ربيع الثانى سنة ١٢٦٣هـ/١٨٤٦م ٠

وراجع أيضا : المرجع السابق ، ترجمة الوثيقة التركية رقم ٣٩ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك ، بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ، أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٤٩٥ ، سنة ١٢٥٥هـ/١٨٤٩م ٠

(★) قال بوكتى Bokty انه بالجمع بين وفرة ما تنتجه مصر من المواد الخام وبين قوة العمل الرخيصة المتاحة فى مصر يمكن انتاج السلع الصناعية بأسعار منافسة فى السوق العالمية (راجع : هيلين ريفلين ، الاقتاد والادارة فى مصر ، ترجمة ، ص ٢٨٣) ٠

(٧) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٤٥٨ ـ تقرير بورنج ٠ — Bowring

(٨) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، ترجمة ، ص ٢٩٠ ٠ نقلا عن تقرير كامبل Campbell بتاريخ ٦ يولية ١٨٤٠ فى محفوظات الخارجية البريطانية رقم ٤٠٨/٧٨ ب ٠

(٩) Drew Stent, B. A-Egypt & Holly land in 1842, p. 217.

(١٠) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة ، المرجع السابق ، ص ٢٧٩ ٠

(★) كان محمد على يعتقد أن الشعب الذى يطلب الثراء يجب أن ينتج فى داخل بلاده جميع ما تحتاج اليه ولا يشترى من الخارج الا أقل ما يستطاع أى أن الباشا كان يؤمن بضرورة حصول الدولة على فائض فى الميزان التجارى وقد طلب من حككيان اعداد بيان عن صادرات الولايات المتحدة ، ووارداتها اذ أنها تصدر من البضائع أكثر مما تستورد ولهذا لابد أن تكون تجارتها رابحة ولقد أوضح له بورنج Bowring, وجه الخطأ فى هذا التفكير : راجع : فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٦٩١ ٠

Bowring Report ..., op. cit., p. 148.

(١١) ويضيف د٠ محمد أنيس : « ان نظام الطوائف كان مرغوبا فيه من الدولة العثمانية لأنه يعينها على حفظ النظام بين سكان المدينة ويساعدها على الاتصال بالأهالى على اختلاف مشاربهم عن طريق شيوخهم ، مما يسهل عملية تحصيل الضرائب (محمد أنيس ، الشرق العربى فى التاريخ الحديث ، ص ٥٤) ٠

(١٢) حليم عبد الملك ، السياسة الاقتصادية فى عصر محمد على الكبير ، ص ٤٠ .

(١٣) أحمد محمد ابراهيم ، الاقتصاد السياسى جـ ١ ، ص ١٥١ .

(١٤) Mengin, L'Histoire de l'Egypte, T. II, p. 375.

(★) مرحلة الانقلاب الصناعى ١٧٦٠ـ١٨٣٠م (راجع ، ت.س اشتن T. S. Adition الانقلاب الصناعى ، ص ٦ ترجمة أحمد محمد بد الخالق) .

(١٥) Mengin, L'Histoire ..., op. cit., p. 375.

(١٦) اميل فهمى شنوده ، تاريخ التعليم الصناعى ، ص ٤١ .

(١٧) مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، ص ١٥ .

(١٨) الجبرتى ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، جـ ٧ ، ص ٤١٧ ، ٤١٨ ، حوادث شهر ذى الحجة عام ١٢٣٢هـ/١٨١٦م .

(★) من المعروف أن الباشا احتكر صناعة الخيوط بكافة أنواعها (راجع ذلك دفتر ٢ معية تركى وثيقة محررة فى ١٩ ربيع الآخر سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م .

(١٩) الجبرتى ، عجائب الآثار ، المرجع السابق ، ص ٢٧٤ .

(٢٠) الجبرتى ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، جـ ٧ ، ص ٨٢ ، ٨٣ حوادث شهر ذى الحجة سنة ١٢٢٤هـ/١٨٠٩م .

(٢١) معية تركى ، دفتر ٦٣ ، صفحة ٧٦ ترجمة الافادة التركية رقم ٢٦٣ بتاريخ ٢٢ رمضان ١٢٥١هـ/١٨٣٥م .

(٢٢) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ٤٣٣ حوادث شهر ذى الحجة سنة ١٢٣٣ وراجع كلوت بك لمحة عامة الى مصر تعريب محمد مسعود جـ ١ ، ص ٤٥١ وراجع . Douin, L'Egypte de 1828 a 1830, p. 407.

(٢٣) معية تركى ، دفتر ٢ ، وثيقة رقم ٢٣٢ ، أمر الى كاشف الغربية بتاريخ ١٣ ربيع آخر سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م .

(٢٤) الذى يصنع منه القضة للطرازات والقصبات والمناديلو المحارم وخلافها من الملابس راجع الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ٤٧٥ حوادث شهر ذى الحجة سنة ١٢٣٥هـ .

(٢٥) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ٤٧٥ .

(٢٦) معية تركى ، دفتر ٨ ، ص ٥٥ رقم ٦٣٠ ، أمر كريم الى الياس أغا ، بتاريخ ٢٧ رمضان سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢١م . وراجع :
Hamont, L'Egypte ous ..., op. cit., T. I. p. 337.

(٢٧) Lane, The Manners and customs of the Modern Egyptian, p. 3.

(٢٨) معية تركى ، دفتر ١٥ ، صفحة ١٩ وثيقة رقم ٢٠٤ ، من المعية الى كتخدا بك بتاريخ ٢٩ ذى الحجة ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م .

(٢٩) معية تركى ، دفتر ٢ ، وثيقة رقم ٢٣٢ ، أمر الى كاشف الغربية ، بتاريخ ١٣ ربيع آخر سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م .

(٣٠) أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٥٦ .

(٣١) Lane. The Manners ..., op. cit., p. 3.

(٣٢) كلوت بك ، لمحة عامة الى مصر ، تعريب محمد مسعود ، ج ٢ ، ص ٤٦٨ ٠
صلاح أحمد هريدى ، الحرف والصناعات فى عهد محمد على ، رسالة ماجستير ، جامعة الاسكندرية ، كلية الآداب ١٩٧٨ ٠ ص ٢٤٤ ٠

(٣٣) Mazuel, L'Industrie du sucre en Egypte, p. 30.

(٣٤) معية تركى ، دفتر ٨ ، ترجمة الأمر التركى رقم ٧٠ ، المحرر خطابا لمحافظ دمياط ، بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٤٧هـ/١٨٢١م ٠

(٣٥) الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٨٣ حوادث شهر ذى الحجة سنة ١٢٢٤هـ ١٨٠٩م ٠

(٣٦) الذى يحتاج اليه النساجون لغسل الكتان وبياض قماشه ٠ راجع الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٨٣ ٠

(٣٧) صلاح أحمد هريدى ، الحرف والصناعات فى عهد محمد على ، رسالة ماجستير ، ص ٢٤٤ ٠

(٣٨) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ أمر من محمد على باشا بتاريخ ١٥ ربيع أول ١٢٣٦هـ وراجع : Hamont, L'Egypte., T. 2. p. 212.

(٣٩) معية تركى ، دفتر ٩ ، وثيقة رقم ٤٤٥ ، من المعية السنية الى الكتخدا ، بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٣٧هـ/١٨٢١م ٠

(٤٠) التى تستخدم فى تدخين التبغ ٠ راجع : كلوت بك ، لمحة عامة ، ج ٢ ترجمة ، ص ٤٦٨ وراجع : صلاح أحمد هريدى ، الحرف والصناعات ، ص ٢٤٤ ٠

(★) خاتم الحكومة ٠ (راجع الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٤١٧) ٠

(٤١) أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٥٥ ٠

(٤٢) عاطف صدقى ، أحمد الغندور ، التحول الاشتراكى فى الجمهورية العربية المتحدة ، ص ٢٧ ٠

(٤٣) محافظ الابحاث ، المحفظة ٧٣ ، قانون السياستنامه ، الفصل الأول ، ص ٥١ ـ كان عدد الحرف ١٦٤ ـ ٠

(٤٤) المرجع السابق ، قانون السياستنامه ، ص ٥١ـ٥٨ ، ١١١ـ١١٢ وراجع أيضا : Maxwell Mac. Brais, Sketches of ..., p. 69.

(٤٥) وكثيرا ما كان الشيخ يتلاعب بالكمية الموكل اليه تسليمها الى الحرفيين فيعطى أجودها لمن يريد وأردئها لمن يريد (دفتر رقم ٨ معية تركى ، ترجمة المكاتبة رقم ٩٤٦ بتايخ ٤ صفر ١٢٢٨ من الجناب العالى الى كاشف البحيرة) ٠

(٤٦) كان يحدد لكل صنعة معدل أو مقايسة لا يتجاوزها الصانع فنيا ولا يجوز له مخالفتها (راجع المحفظة ١٠١ أبحاث صناعة دفتر ٧٦٩ خديوى تركى ، ترجمة الوثيقة رقم ٤١٨ بتاريخ ٥ ربيع الأول سنة ١٢٤٦هـ ٠ وكذلك قانون السياستنامه ، ص ١١٢ـ ١١٣) ٠

(٤٧) ولطالما اشتكى الحرفيون من تأخير صرف أجورهم أو الانتقاص منها أو محاولة الكتبة سرقتها بحيل والاعيب مختلفة ٠ راجع المحفظة ١٠١ ابحاث صناعة دفتر ٨ معية تركى مكاتبة رقم ٩٢٥ فى سنة ١٢٢٨هـ ودفتر ١٢ معية تركى ترجمة الأمر الكريم رقم ٤٢٦ فى ربيع أول ١٢٣٩ أمر محرر الى ناظر الشرقية ٠

(٤٨) محافظ الابحاث ، المحفظة ٧٣ ، قانون السياستنامة ، ص ٥١ـ٥٤ ، ص ١١٢٠

(٤٩) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٣٤ يوم الثلاثاء فى ٢١ رمضانهـ/١٨٢٩م - حوادث مجلس الشورة -

(٥٠) معية تركى ، دفتر ٩ ، وثيقة رقم ٧٥٧ أمر من الجناب العالى الى على بك ناظر الانوال ، بتاريخ ١١ ذى الحجة ١٢٣٧هـ/١٨٢١م ٠

(٥١) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ١ ، أمر بتاريخ ٨ جمادى آخر سنة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م ٠

(٥٢) Mengin, Histoire Sommaire ..., op. cit., p. 214.

(٥٣) ومن ذلك ما جاء بالبند الثامن من قانون السياستنامة ص ١١٢ : « ٠٠٠ يجب على وكلا القزازين كل منهم يشتغل بالمرور على انوال البلد الموكل اليه بها ليلا ونهارا حتى يوفون المقطوعية المربوطة عليهم واذا عاين اهمالا من أحد القزازين يخبر عنه شيخه ٠٠٠ واذا لم يحصل همه من المشايخ يخبر قايمقام واذا لم يحصل منه المقصود يخبر حاكم الخط وفى كل يوم والثانى يخبر ناظر المبيضة عما يراه من الاهمال والتأخير ليجرى كما هو الواجب عليه ٠٠٠ »

(★) فقد جاء بالأمر الصادر من الجناب العالى الى متصرف جرجا بـ « بما أن القماش والخيط البرانيين ممنوعان منعا قاطعا فقد سبق أن أبلغناكم مرات عديدة بوجوب عقاب من تجرأ على مزاولة هذين الصنفين النكرين الممنوع صنعهما وكذلك بيعهما وشراؤهما اما بضرب شديد واما بترتيب الجزاء ولقد رأينا الآن أن يرسل الذين استحقوا الجزاء ممن تجرأوا على اقتراف هذا العمل الممنوع الى مصنع الحديد ليعملوا فيه بدلا من قتلهم أو صلبهم فلا تقتلوا ولا تصلبوا بعد ذلك الذين اتهموا بتعاطى صنف البرانى فقبض عليهم واستحقوا القتل والصلب بمقتضى النظام بل اكتبوا الاقليم الذى ينتمون اليه وبلدوا قراهم واذكروا أسماءهم وأسماء آبائهم وسلموا كل واحد منهم الى أحد رجالكم وسوقوهم الى صاحب السعادة كتخدالنا الاغا تمهيدا لوضعهم فى مصنع الحديد ٠٠٠ » (راجع : المحفظة ١٠١ أبحاث ، دفتر رقم ١٠ معية تركى ، ترجمة الوثيقة رقم ٥٠٣ بتاريخ ٢٩ جمادى الأول سنة ١٢٢٨ هـ من الجناب العالى الى متصرف جرجا ٠ وقد ارسل نفس الكتاب الى ناظر الأقاليم الوسطى وطلب محمد على من متصرف جرجا تبليغ صورة ارادته هذه الى كاشفى الاقاليم الصعيدية) ٠

(٥٤) معية تركى ، دفتر ٦ ، ترجمة المكاتبة رقم ٧٧٧ ، من الجناب العالى الى كاشف قليوب ، بتاريخ ٢٩ ذى الحجة ١٢٣٦هـ/سنة ١٨٢٠م ٠

(٥٥) معية تركى ، دفتر ٦ ، ترجمة المكاتبة رقم ٦٩٩ ، بتاريخ ٤ ذى الحجة سنة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م ٠

(٥٦) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٦٨ ، يوم الأربعاء غرة صفر سنة ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م ٠

(٥٧) معية تركى ، دفتر ٦٩ ، وثيقة ٣٢٥ ، بتاريخ ١٨ شوال سنة ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م ٠

(٥٨) معية تركى ، دفتر ٦٠ معية تركى ، مكاتبة رقم ٦٠٣ ٢ ذى القعدة سنة ١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م ٠

(٥٩) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٤٦ ، تباريخ ٢٢ ذى القعدة سنة ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م ٠

(٦٠) معية تركى ، دفتر ١٢ ، ترجمة الأمر الكريم رقم ٤٢٦ ، أمر محرر الى ناظر الشرقية ، بتاريخ ٣ ربيع الأول سنة ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م ٠

(٦١) محافظ الابحاث ، المحفظة ٧٣ ، قانون السياستنامة ، ص ١١٣ وراجع :
Mengin, Histoire de L'Egypte., op. cit., T. 2, p. 376.

(٦٢) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٣ ، أمر من محمد على الى ناظر أنوال الاقمشة فى ٢٢ ربيع أول سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ٠

(٦٣) الجرتلى ، تاريخ الصناعة فى مصر ، ص ٧٨ ٠

(٦٤) أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٥٧ ٠

(٦٥) Hamont, L'Egypte sous Mohamed Ali, T. I. p. 178.

(٦٦) Mc-Coon (J. C.), Egypte as it is (London, Cassel, 1876), p. 29.

(٦٧) على الجرتلى ، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ص ٧٩ ٠

(٦٨) أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٩٠ ٠

(٦٩) أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص ١٧٤ ٠

(٧٠) الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ١٠٠ ، راجع محمد عبد المنعم الشرقاوى ، مصطفى القونى ، جغرافية مصر الاقتصادية ، ص ٢٠٩ ٠

(٧١) اميل فهمى ، تاريخ التعليم الصناعى فى مصر ، ص ٨٣ ٠

(٧٢) الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ٩٠ ٠

(٧٣) كان نجاح « وات » Watt فاتحة لعهد عظيم فى ميدان الصناعة باستخدام قوة البخار فى ادارة الالات ولم يكن البترول أو الكهرباء قد اكتشفا بعد : راجع : الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ٨٤ ٠

(٧٤) عجيمة ، دراسات فى التطور الاقتصادى ، ص ٤٤٧ ٠

(★) بسبب انخفاض الدخل وما ترتب عليه من قلة المدخرات ٠

(٧٥) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، مترجم ، ص ٢٨٨ ٠

(٧٦) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٤٧٠ ، سنة ١٨٣٧م ٠

(٧٧) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٥ ، أمر من محمد على الى مديرى بحرى ما عدا الجيزة والبحيرة ٠

(٧٨) الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ٨٥ ٠

(٧٩) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٤٦٥ ، أخبار سنة ١٨٣٦م ٠

(٨٠) معية تركى ، دفتر ٦٨ ، وثيقة ١٨٤ بتاريخ ١١ جمادى الاخرة سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ٠

(٨١) معية ، دفتر ٥٩ ، وثيقة ٢٤٦ سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ٠ وراجع : صحيفة الوقائع المصرية العدد ٤٠١ بتاريخ ٩ صفر سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م ٠

(٨٢) الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ٨٦ ٠

(٨٣) أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٦٠ ، اميل فهمى ، تاريخ التعليم الصناعى ، ص ٨٣ ٠

(٨٤) عجيبه ، دراسات فى تطور مصر الاقتصادى ، ص ١٢٧ ٠

(٨٥) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٢ أمر من محمد علي باشا الى الخواجة بوغوص فى ١٣ شوال سنة ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م ٠

(٨٦) معية تركى ، دفتر ٣ ، وثيقة رقم ٤٢٥ ، أمر الى محافظ رشيد ، بتاريخ ١٤ ذى القعدة سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م ٠

(*) برغم أن « محمد علي » قد وجه عناية شديدة نحو البحث عن المعادن اذ كان يرى أنها أساس الصناعات جميعا وفى عهده جاب العلماء الصحارى المصرية باحثين منقبين (راجع ، معية تركى ، دفتر ٥ ، الأمر رقم ٢٩ ، من المعية الى محافظ دمياط ، بتاريخ ٢٠ ربيع ١٢٣٥هـ/١٨١٩م) ٠

(**) وقد عاني من الحظر المفروض من انجلترا على تصدير الالات الجديدة فقد كانت تخشى ان يؤدى ذلك الى تقدم الصناعة فى الدول المنافسة مما يؤدى ميزة السبق التى حصلت عليها فى ميدان التصنيع (راجع اميل فهمى ، تاريخ التعليم الصناعى ، ص ٨١ ، الجرتلى ، تاريخ الصناعة ص ٨٧) ٠

(٨٧) ميعة تركى ، دفتر ٦٦ ، وثيقة ٢٨٤ ، بتاريخ جمادى الأول سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ٠

(٨٨) معية تركى ، دفتر ٦٨ ، وثيقة ١٩٠ ، أمر عال الى برهان بك مدير الفابريقات بتاريخ ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ٠

(٨٩) ديوان التجارة ، أوامر ، محفظة ٢ ، وثيقة ٣٧ ، بتاريخ ١٣ جمادى الاخر سنة ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م ٠

(٩٠) Charles Augustus (Murry) A Short memoire of Mohamed Ali (London, 1898), p. 50.

(٩١) معية تركى ، دفتر ٥٠ ، مكاتبة رقم ٤٣٦ ، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م ٠

(٩٢) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١١٨ الصادر بتاريخ ١٠ رجب الفرد ١٢٦٤هـ ـ الحوادث الداخلية ـ

(٩٣) ديوان الفابريقات والوابورات ، دفتر ٢ ، مسلسل ٣ ، بتاريخ ١١ صفر سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م ٠

(٩٤) المرجع السابق ٠

(٩٥) صلاح أحمد هريدى ، الحرف والصناعات فى عهد محمد علي ، رسالة ماجستير ، ص ٢٧٩ ٠

(٩٦) C. F. Volney-Voyage en Egypte et en Syrie ..., op. cit., V. I, p. 196.

(٩٧) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد على ـ تقرير أحد المهندسين الميكانيكيين الانجليز عن الصناعة وحالة الطبقة العاملة فى مصر ، ص ٧٣٥ ٠

(٩٨) محمد فؤاد شكرى ، المرجع السابق ـ تقرير بورنج Bowring ـ ص ٤٣٤ ٠

(٩٩) الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ١١٧ ٠

(١٠٠) معية ، دفتر ٥٩ ، وثيقة ٤٣٣ بتاريخ ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ٠

(١٠١) الجرتلى ، المرجع السابق ، ص ١٢٠ ٠

(١٠٢) اميل فهمى ، تاريخ التعليم الصناعى ، ص ١٢٠ ٠

(١٠٣) الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ١٢٠ ٠

(١٠٤) معية ، بقتر ٥٩ ، وثيقة ٢٤٩ ، بتاريخ ٤ شعبان سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ٠

(١٠٥) الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ١٢١ ٠

(١٠٦) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ٧٣٤ ، وراجع :
Bowring, Report ..., op. cit., p. 199.

(١٠٧) معية تركى ، دفتر ٤٧ ، وثيقة ٢٤٦ بتاريخ ٣ ذى الحجة سنة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م

(١٠٨) Clot Bey ,Apercu General sur L'Egypte, Tome II, p. 225.

(★) الذين يقومون بعملية التصدير والاستيراد احسابه (راجع : الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ١٢١) ٠

(١٠٩) امين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٥٨٠ ٠

(١١٠) معية تركى ، دفتر ١٦ ، وثيقة رقم ٩٧ فى ١٨ ربيع الثانى سنة ١٢٣٩هـ/ ١٨٢٣م ٠

(١١١) اميل فهمى ، تاريخ التعليم الصناعى ، ص ٨٧ ٠

(١١٢) الياس الأيوبى ، محمد على ، سيرته وأعماله (القاهرة ـ دار الهلال ـ حزيران عام ١٩٢٣) ، جـ ١ ، ص ١٢١ ٠

(١١٣) Madden (R.R) — Egypte & Mohamed Ali (London, 1841), p. 77.

(١١٤) Dodwell (H) — The Founder of Modern Egypt : A study of Mohamed Ali, (Cambridge, Uni.. Press. 1931), p. 337, 338.

(١١٥) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٣٢٩ ـ تقرير الكونت دوهاميل ٠

(١١٦) Douin (G.) — La Mission du Baron De Boislecomte, p. 138.

(١١٧) ديوان مدارس عربى ، دفتر ٢٢ ، وثيقة رقم ٨ ص ٨٧١ فى ١٣ من صفر سنة ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م ٠

(١١٨) معية تركى ، دفتر ٤١ ، وثيقة رقم ٤٢٢ فى ٢٢ جمادى الأول سنة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م ٠

(١١٩) معية تركى ، دفتر ١٠ ، وثيقة رقم ١٧ فى ١٥ ربيع الأول سنة ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٢م ٠

(١٢٠) اميل فهمى ، تاريخ التعليم الصناعى ، ص ٨٩ ٠

(١٢١) معية تركى ، دفتر ٤٧ ، وثيقة رقم ٢٤٦ فى ٣ ذى الحجة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م ٠

(١٢٢) أبو الفتوح رضوان وآخرون ، التاريخ القومى ، القاهرة ، دار سعد مصر ، ص ١٠١ ٠

(١٢٣) اميل فهمى ، تاريخ التعليم الصناعى ، ص ٩١ ٠

(١٢٤) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٣٤٧ ٠

(١٢٥) معية ، دفتر ٤٤ ، وثيقة رقم ٢٧٠ فى ٢٣ ربيع الأول سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م ٠

(١٢٦) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، اخبار سنة ١٨٣٩ ، ص ٤٩٥ ٠

(١٢٧) معية ، دفتر ٦٢ ، وثيقة ٣٣٠ فى سلخ شعبان سنة ١٢٥٠ هـ/١٨٣٤م ٠

(١٢٨) اميل فهمى ، تاريخ التعليم الصناعى ، ص ١٢١ ٠

(١٢٩) أبو الفتوح رضوان ، تاريخ مطبعـة بولاق ، ص ٤٩ ٠

(١٣٠) كان أول كتاب طبعه هو قاموس للغتين المصرية والايطالية ليساعد فى عملية الترجمة اذ أن الباشا اتجه أول الأمر الى ايطاليا لأن منها بدأت الحضارة الغربيـة القديمة والحديثة (راجع : أبو الفتوح رضوان ، تاريخ مطبعـة بولاق ، ص ٤٠) ٠

(١٣١) ديوان مدارس عربى ، دفتر ١١ ، جـ ٤ ص ٣٠٠٦ وثيقة رقم ٢٦٩ فى نهاية صفر عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ٠

(١٣٢) ديوان مدارس عربى ، دفتر ٢٧ ، جـ ٢ ص ٦٤٨ وثيقة رقم ١٦٩ فى ٤ من ذى الحجة عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ٠

(١٣٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٧٩ ، وثيقة ٥٢٤ فى ربيع الأول سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م ٠

(١٣٤) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٣ ، أمر محمد على باشا الى رئيس ديوان خديوى فى ٢٨ محرم سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ٠

(١٣٥) الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ١١٩ ٠

(١٣٦) معية ، دفتر ٢ ، وثيقة ٣٦٠ بتاريخ ١٨ شوال ١٢٣٤ ، وراجع الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ١٢٠ ٠

(١٣٧) أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٨٣ ٠

(١٣٨) أحمد الحتة ، المرجع السابق ، ص ١٧٢ ٠

(١٣٩) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر من محمد على الى مأمور الجعفرية بتاريخ ١٣ ذى القعدة سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م ٠

(١٤٠) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية رقم ١ ، أمر الى كتخدا ديوان خديوى بتاريخ ١٨ شعبان سنة ١٢٣٥هـ/١٨١٩م ٠

(١٤١) معية تركى ، دفتر رقم ١٩ ، وثيقة رقم ٦٢ ،من جناب الخديوى الى ناظر قسم قوة ، بتاريخ ١١ رمضان سنة ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م ٠

(*) كان يستعين فى ذلك بالطبع بمستشاريه ٠

(١٤٢) معية تركى ، دفتر رقم ٦ ، مكاتبة ٦٢٤ بتاريخ ١٣ ذى القعدة سنة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م ٠

(١٤٣) معية تركى ، دفتر رقم ٦١ ، أمر رقم ٣٠٠ بتاريخ ٢ شوال ١٢٥١هـ ٠ وراجع الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ١٦٦ ٠

(١٤٤) معية تركى ، دفتر ٣ ، وثيقة ٤٠٥ ، أمر الى محمد أفندى ناظر الحرير ، بتاريخ ٤ ذى القعدة سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م ٠

(١٤٥) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٢ أمر من محمد على الى ناظر مصلحة الحرير فى ٢١ محرم سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ٠

(١٤٦) ديوان الجهادية ، محفظة ٢ ، من الجناب العالى الى مدير الجهادية ، بتاريخ ١٦ صفر سنة ١٢٦٣هـ/١٨٤٦م ٠

(١٤٧) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٢٦ ، حوادث الفبريقات ، ص ٢ ، بتاريخ الخميس ٢٣ رمضان ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(١٤٨) الوقائع المصرية ، فى ٢٩ شعبان ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(١٤٩) معية تركى ، دفتر ٥٤ ، أمر عالى الى رئيس مجلس الملكية ، بتاريخ سلخ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م ٠

(١٥٠) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١ ، وثيقة ١٦٣ ، فى ١٧ رمضان سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م .

(١٥١) معية تركى ، دفتر ٣٧ ، مكاتبة ٢٤٧ ، من الجناب العالى الى مأمورى اقاليم الوجه البحرى ، بتاريخ ٢٧ ربيع آخر ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م

(١٥٢) معية تركى ، دفتر ٨١ ، الوثيقة ٣٢٦ ، فى ٣ محرم سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م .

(١٥٣) جمال الدين الشيال ، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على ، ص ٤٩ .

(١٥٤)معية تركى ، دفتر ٢ ، وثيقة ٤٥٦ ، أمر الى « على بك » ناظر الأنوال ، بتاريخ ١٠ ذى الحجة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م .

(١٥٥) معية تركى ، دفتر ٥ ، وثيقة ٤٢٠ ، من الجناب العالى الى البك الكتخدا ، بتاريخ ٤ ذى الحجة سنة ١٢٣٥هـ/١٨١٩م .

(١٥٦) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر من « محمد على » الى حبيب افندى ، بتاريخ ٦ شعبان سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .

(١٥٧) معية تركى ، دفتر ١٨ ، مكاتبة رقم ١١٣ ، الى ناظر الفابريقات ، بتاريخ ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م .

(١٥٨) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٣ أمر ، بتاريخ ٢٢ ربيع أول سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .

(١٥٩) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١ ، وثيقة رقم ٤٢٧ ، من الجناب العالى الى مدير الجهادية ، بتاريخ ١٢ ربيع الآخر ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م .

(١٦٠) معية تركى ، دفتر ١٩ ، وثيقة رقم ٢٥٢ ، بتاريخ ٧ ربيع الأول سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .

(١٦١) عبد العزيز عجيمه ، دراسات فى التطور الاقتصادى ، ص ١٢٨ .

(١٦٢) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر من محمد على الى حبيب افندى ، بتاريخ ٥ ذى القعدة سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .

(١٦٣) معية ، دفتر ٣ ، وثيقة ١٧٣ ، أمر الى محافظ رشيد ، بتاريخ ٥ ربيع آخر ١٢٣٤هـ ١٨١٨م .

(١٦٤) معية تركى ، دفتر ٣ ، وثيقة ٤٣١ ، أمر الى الكتخدا بك ، بتاريخ ١٧ ذى القعدة سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م .

(١٦٥) معية تركى ، دفتر ٣٢ ، وثيقة ١٢٧ فى ٦ شوال عام ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .

(١٦٦) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١٧ ، أمر من « محمد على » الى دفتردار بك بتاريخ ١٧ رمضان سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .

(١٦٧) معية تركى ، دفتر ٦ ، المكاتبة ٦٩٩ ، من الجناب العالى الى كاشف الغربية ، بتاريخ ٤ ذى الحجة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م .

(١٦٨) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١ ، تركى ، ملخص الوثيقة التركية رقم ١٨٦ ، من الجناب العالى الى حسنى افندى ناظر ورش المهمات ، بتاريخ ٢٩ رمضان سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م .

(١٦٩) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ٣٠٨ ، في يوم السبت ١٦ جمادى الأولى سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م ، حوادث مجلس مصر • وراجع : معية ، دفتر ١٨ ، وثيقة ١١٣ من الجناب العالى الى حسن أفندى ناظر الفبريقات ، بتاريخ ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م •

(١٧٠) معية تركى ، دفتر ١٠ ، وثيقة رقم ٥٠٣ ، أمر من الجناب العالى الى متصرف جرجا وكاشف الأقاليم الصعيدية وناظر الاقاليم الوسطى ، بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م •

(١٧١) Robert Maxweil Mac Brair "Sketches ..., op. cit., p. 69.

(١٧٢) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٦٢ بتاريخ ١٧ محرم ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م •

(١٧٣) معية تركى ، دفتر ١٧ ، وثيقة رقم ٣ ، من الجناب العالى الى ناظر الأصناف ، بتاريخ ٢ محرم ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م • وراجع : ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٧٠ ، مكاتبة ١٧ بتاريخ ١٨ صفر ١٢٤٦هـ المحفظة ١٠١ أبحاث •

(١٧٤) معية تركى ، دفتر ٥٠ ، وثيقة ٦٣ ، أمر الى حبيب افندى ، بتاريخ ٢٦ جمادى الأولى ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م •

(١٧٥) ومن ذلك ، صلاح هريدى ، الحرف والصناعات في عهد محمد على ، رسالة ماجستير جامعة الاسكندرية ، ص ٢٠٥ •

(١٧٦) عمر طوسون ، الصنائع والمدارس الحربية في عهد محمد على باشا •

(١٧٧) أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٦٢ــ١٧١ •

(١٧٨) Hamont, L'Egypte sous Mehemet Ali, Vol. 2, p. 248.

(١٧٩) Mengin, Histoire Sommaire De L'Egypte sous., op. cit., p. 224.

(١٨٠) Mengin, Histoire de L'Egypte, op. cit., Vol. I, p. 133.

(١٨١) عمر طوسون ، الصنائع والمدارس الحربية في عهد محمد على باشا ، ص ٥ــ٢٨ •

(١٨٢) أمين مصطفى عفيفى . تاريخ مصر الاقتصادى في العصر الحديث ، ص ٨٩ •

(١٨٣) أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٥٩ • وراجع : على لطفى ، التطور الاقتصادى ، ص ٢٠١ •

(١٨٤) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد على ، تقارير المعاصرين ، ــ تقرير كامبل Campbell ص ٧٧٨ •

(١٨٥) مالية ، أوامر ، محفظة ١ ، وثيقة رقم ٢١٨ ، من الجناب العالى الى مدير المالية ، بتاريخ ٦ رمضان سنة ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م •

(١٨٦) مجلس الملكية ، تركى ، دفتر ٧٥٤ ، صفحة ٨٢ ، وثيقة ٤١٦ ، من ناظر مجلس الملكية الى فوزى أفندى ، بتاريخ ٤ محرم ١٢٤٨هـ/١٨٣١م •

(١٨٧) ديوان خديوى تركى ، دفتر رقم ٧٦٦ صفحة ١٧١ وثيقة رقم ٤٠٩ ، من المجلس العالى الى الديوان الخديوى ، بتاريخ ٢٦ شوال ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م •

(١٨٨) معية تركى ، دفتر رقم ٢٤ معية تركى ، ترجمة الأمر التركى رقم ٢٨١ بتاريخ ٨ ذى القعدة سنة ١٢٥١هـ/١٨٢٥م •

(١٨٩) ديوان الخديوى ، المحفظة ١٠١ أبحاث ، صفحة ٧٤٥ ، ترجمة الأمر العالى رقم ٢٣ من الجناب العالى الى محافظ الاسكندرية ، بتاريخ ١٩ ذى الحجة ١٢٣٤هـ/١٨٢٧م ٠

(١٩٠) معية تركى ، دفتر ١٧ ، وثيقة رقم ٤٣٦ ، من الجناب العالى الى محرم بك محافظ الاسكندرية ، بتاريخ ١٦ ذى الحجة ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م ٠

(١٩١) معية تركى ، دفتر ٧٧٧ ، صفحة ٧٢ ، وثيقة رقم ٧٠ بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٤٧هـ/١٨٣١م ٠ بزيادة ١٥٪ عن سعر التكلفة ويترك لهما النصف الاخر وأن يقدم هذا النصف الآخر أيضا بالثمن الذى يدفعه الغير اذا طلب ـ فى الثلاث سنين الأول ـ أما الجلود التى تدبغ من اول السنة الرابعة لغاية السنة الخامسة فيقدم الينا ـ الى الباشا ـ ثلثاها على حساب ١٥٪ ويترك لهما الثلث على أن يقدم هذا الثلث أيضا بالثمن الذى يدفعه الغير اذا طلب ويباع لهما قبل غيرهما الجلود اللازمة للتشغيل بالسعر الجارى وبعد ذلك يوسع المدبغ ٠

(١٩٢) معية تركى ، دفتر ٦ ، وثيقة رقم ١٩٩ ، أمر كريم الى البك الخزينة دار ، بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م ٠

(١٩٣) معية تركى ، دفتر ١٢ ، وثيقة رقم ٢٦٢ ، أمر الى محروقى زاده ، بتاريخ ٢٤ ذى الحجة ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م ٠

(١٩٤) معية تركى ، دفتر ٢٣ ، وثيقة رقم ٣ بتاريخ ٣ محرم ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م ٠

(١٩٥) معية تركى ، دفتر ٢٣ ، وثيقة رقم ٥٥ بتاريخ ٩ صفر ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م ٠

(١٩٦) Clot Bey, Mohamed Ali et L'Egypte, Paris, V. Mos on. & Fils, 1840), p. 34.

(★) امتياز صناعى مؤقت ٠

(١٩٧) دفتر ٦ أوامر ، وثيقة رقم ٥٠ سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ٠

(١٩٨) ومن ذلك : د٠ محمد حلمى مراد ، أصول الاقتصاد ، ج ٢ نظرية الأثمان ، مكتبة النهضة بالفجالة ١٩٥٩م ٠ الباب الثالث ص ٧٩ وما بعدها ٠

(١٩٩) أحمد محمد ابراهيم (الدكتور) ، الاقتصاد السياسى ج ١ ، الفصل الثالث ـ الاحتكار ـ ص ٢٨٧ ٠

(★) سواء كان ذلك الشىء صنفا كالقمح مثلا أو مجالا كالزراعة أو الصناعة أو ما الى ذلك وهذه الحالة فى اعتبارهم نادرة الوجود ٠

(٢٠٠) ديوان خديوى ، دفتر ٧٦٤ ، صفحة ١٤٥ ، وثيقة ٣٧٢ ، من الديوان الخديوى الى أحمد رأفت أفندى ناظر عموم الوجه القبلى ، بتاريخ غرة صفر ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ٠

(٢٠١) معية تركى ، دفتر ٧١ ، وثيقة ٩٦٨ ، من الجناب العالى الى مختار بك ، بتاريخ ٧ جمادى الأولى سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م ٠

(٢٠٢) معية ، دفتر ٣ ، صفحة ٧٨ ، وثيقة ٤١٣ ، أمر كريم الى مأمور الجعفرية ، بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٤٧هـ/١٨٣١م ٠

(٢٠٣) معية تركى ، دفتر ٧٤ ، وثيقة ٩٩٨ ، من الجناب العالى الى مدير الخزينة ، بتاريخ ١٢ جمادى الأولى سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م ٠

(٢٠٤) معية تركى دفتر ١٨ ، وثيقة ٥٤١ ، مكاتبة الى البك الكتخدا ، بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٤٥هـ/١٨٢٤م ٠

(٢٠٥) معية تركى ، دفتر ٣٢ ، وثيقة ٢٧١ ، أمر عالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ١٦ ذى القعدة سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .

(٢٠٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٢٣ ، صفحة ١٢٢ ، وثيقة ٦٥٣ ، من مأمور الديوان الخديوى الى سليمان أفندى ناظر مصنع البارود ، بتاريخ غرة ذى الحجة سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .

(٢٠٧) معية تركى ، دفتر ١٨ ، وثيقة ٣٢٠ ، مكاتبة الى البك الكتخدا ، بتاريخ ٢ شوال سنة ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م .

(٢٠٨) Douin (George), La Mission du Baron., op. cit., p. 91.

(٢٠٩) معية تركى ، دفتر ٤٧ ، وثيقة ٣٩ ، من الجناب العالى الى ناظر المجلس ، بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م .

(٢١٠) معية ، دفتر ٨ ، صفحة ٨٢ ، وثيقة ١٢٤ ، أمر كريم عام ، بتاريخ ١٥ جمادى الأولى ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م .

(٢١١) مالية ، أوامر ، محفظة ٢ ، وثيقة ٧٠٩ ، من الجناب العالى الى مدير المالية بتاريخ غاية شوال ١٢٦١هـ/١٨٣٥م .

(٢١٢) معيه سنية ، دفتر ٥٠ ، من المعية السنية الى حبيب أفندى ، بتاريخ ٢٣ شعبان سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م .

(٢١٣) معية تركى ، المحفظة ١٠١ أبحاث ، ترجمة الأمر رقم ٣٠٠ ، بتاريخ ٢ شوال سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م .

(٢١٤) ملكية تركى ، دفتر ٤ ، وثيقة ٢٨٢ ، من الجناب العالى الى مختار بك ، بتاريخ ١٢ جمادى الأولى ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م .

(٢١٥) ديوان خديوى ، دفتر ٧٦٦ ، صفحة ٧٧ ، وثيقة ١٨١ ، من المجلس العالى الى الديوان الخديوى ، بتاريخ ٢٢ رمضان سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٢١٦) معية تركى ، دفتر ١ ، وثيقة ٤٧٢ ، من الجناب العالى الى حبيب أفندى ، بتاريخ ١٢ جمادى الأولى ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م .

(٢١٧) معية تركى ، دفتر ١٤ ، وثيقة ٢٥٩ ، من محمد على باشا الى الأفندى القبوكتخدا بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م .

(٢١٨) معية تركى ، دفتر ١٩ ، صفحة ٣٨ ، وثيقة ٢٧١ ، من المعية الى ابراهيم أغا ناظر المحلة والمنصورة ، بتاريخ ٢٣ ربيع الأول ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .

(٢١٩) معية تركى ، دفتر ١٩ ، وثيقة ٣٦٤ ، من المعية الى ابراهيم أغا ناظر المحلة والمنصورة بتاريخ ٨ رجب ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .

(٢٢٠) معية تركى ، دفتر ٧٢٤ ، صفحة ٢٧ ، وثيقة ٩٣ ، من الجناب العالى الى محمد بك مأمور القليوبية ، بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .

(٢٢١) معية تركى ، دفتر ١٨ ، وثيقة ٣٥٠ ، مكاتبة الى البك الكتخدا ، بتاريخ ١٥ شوال سنة ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م .

(٢٢٢) مجلس ملكية ، دفتر ٧٥٤ ، صفحة ٢٠ ، وثيقة ١٣١ ، من ناظر الملكية الى مصطفى أفندى المأمور بتعديل قماش الغربية ، بتاريخ غرة شعبان ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٢٢٣) شورى المعاونة ، دفتر ٢٨٢ تركى ، صفحة ٢٠٧ ، وثيقة ١٤٨٢ ، من شورى المعاونة – قلم الايراد – الى (نشرة عامة ، بتاريخ ١٢ ذى الحجة سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م) .

(٢٢٤) معية تركي ، دفتر ٦ ، وثيقة ٣٠٢ ، مكاتبة الى كاشف الغربية ، بتاريخ غرة رجب سنة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م .

(٢٢٥) معية ، دفتر ٧٣٤ ، صفحة ٥٩ ، من الجناب العالي الى حسن بك مأمور نصف المنصورة والى أربعة وعشرين مأمورا ، بتاريخ ١١ شعبان ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .

(٢٢٦) معية تركي ، دفتر ٧١ ، وثيقة ٩١٣ ، من الجناب العالي الى مختار بك ، بتاريخ ١٨ ربيع الثاني ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .

(٢٢٧) ديوان خديوى تركي ، دفتر ٧٦٦ ، صفحة ٣٢ ، وثيقة ٨١ ، من المجلس العالي الى الديوان الخديوى ، بتاريخ ٨ رمضان ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٢٢٨) معية تركي ، دفتر ٢٨ ، من عبد الله بك الى مجلس الأحكام المصرية ، بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٦٥هـ/١٨٤٨م .

(٢٢٩) Douin (George), La Mission du Baron ..., op. cit., p. 90.

(٢٣٠) ديوان خديوى تركي ، دفتر ٧٦٦ ، صفحة ١٨٦ ، وثيقة ٤٥٣ ، من المجلس العالي الى الديوان الخديوى في غرة ذى القعدة : ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٢٣١) Robert MaxWell Mac Brair, Sketches of a missionary ..., op. cit., p. 69.

(٢٣٢) ديوان خديوى تركي ، دفتر ٧٩٢ ، صفحة ٥٠ ، وثيقة ٨٢ ، من المجلس العالي الى الديوان الخديوى ، بتاريخ ٩ شوال ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م .

(٢٣٣) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، القسم الثاني ، تقارير المعاصرين ـ تقرير بورنج ـ ص ٤٣٥ ، ٤٤٧ .

(٢٣٤) محمد فؤاد شكرى ، المرجع السابق ، تقرير الكولونيل كاميل ، ص ٧٠٧ .

(٢٣٥) Mc Coan, Egypt As it Is.(Ne W York), p. 269.

(٢٣٦) John Kinnear Cairo petra & Damascus in 1839 (London, 1940) p. 26-28.

(٢٣٧) John Marlow, Anglo Egyptian Relation 1800-1950 (London, 1954), p. 66.

(٢٣٨) Cameron (. C.), Egypte as it is (London, 1936), p. 120.

(٢٣٩) Mengin, Histoire Sommaire ..., op. cit., p. 214.

(٢٤٠) هيلين ريفلين : الاقتصاد والادارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر (ترجمة) ، ص ٢٨٩ .

(٢٤١) اميل فهمي ، تاريخ التعليم الصناعي حتى ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ ، ص ١٢٨ .

(٢٤٢) Madden, Travels in Turkey, Egypt, Nubia è Palastine in 1824-1825, 1827. (London, 1829).

وراجع أيضا :

Paton, A History of the Egyptian Revolution. Vol. I, p. 76, 77.

(٢٤٣) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة ، ترجمة ، ص ٢٨٣ .

(٢٤٤) Ampere, J. J. Voyage en Egypte et en Nabit (Paris, 1881), p. 268.

(٢٤٥) حليم عبد الملك ، السياسة الاقتصادية في عصر محمد علي الكبير ، ص ١٦ .

(٢٤٦) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٣ ، ص ٤١٧ ، حوادث شهر ذي الحجة ١٢٣٣هـ .

(٢٤٧) القوني ، تطور مصر الاقتصادى ـ الاحتكار الصناعي ـ ص ١٠٩ .

(٢٤٨) عمر الاسكندرى ، سليم حسن ، تاريخ مصر من الفتح العثمانى ، ص ١٥٦ ٠

(٢٤٩) على الطفى ، التطور الاقتصادى ، ص ٢٠١ ٠

(٢٥٠) معية سنية تركى ، دفتر ١١ ، وثيقة ١٩٠ ، مكاتبة الى البك الكتخدا ، بتاريخ ٦ ربيع الاول سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م ٠

(٢٥١) معية تركى ، دفتر ٤٤ ، وثيقة ٤٨٧ ، من الجناب العالى الى ناظر عموم المعامل ، بتاريخ ٦ جمادى الأولى ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م ٠

(٢٥٢) معية تركى ، دفتر ١٧ ، وثيقة ١٨٢ ، من الجناب العالى الى محافظ رشيد ، بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م ٠

(٢٥٣) Mouriez (Paul), Histoire de Mehemet Ali, (Paris, 1858), p. 106.

(٢٥٤) الجبرتى ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، جـ ٧ ، ص ٤١٧ ، ٤١٨ ٠

(٢٥٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٢ ، صفحة ١٦٤ وثيقة ٢٦٥ ، من المجلس العالى الى الديوان الخديوى ، بتاريخ ٤ ربيع الأول ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م ٠

وراجع أيضـا :

Mengin, Histoire de L'Egypte, op. cit., Vol. I, p. 387.

(٢٥٦) ديوان خديوى ، دفتر ٧٢٣ ، صحفة ١٠٠ ، وثيقة ٥٠٩ ، من مأمور الديوان الخديوى الى محمد أفندى ناظر الوادى ، بتاريخ ١٦ ذى القعدة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م ٠

(٢٥٧) معية تركى ، دفتر ٧٨ ، وثيقة ٣٤٨ ، من الجناب العالى الى مصطفى بك مدير النصف الثانى للأقاليم الوسطى ، بتاريخ ١٣ ربيع الثانى ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م ٠

(٢٥٨) Augusts (St. J.), Egypt and Mohammed Ali, or Travels in the Valley of the Nile, Vol. 2, p. 214.

(٢٥٩) معية تركى ، دفتر رقم ١٠ ، وثيقة ٥٠٢ بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م ٠

(٢٦٠) Clot Bey, Mohammed Ali et L'Egypte, (Paris, 1840), p. 38.

(٢٦١) Mengin, Histoire de L'Egypte sous ..., op. cit., V.I.P. 379.

(٢٦٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٩ ، صفحة ٨٠ ، وثيقة ١٩٣ ، من مأمور ديوان الخديوى الى أحد وعشرين نفرا من نظار ومأمورى معامل النيلة ، بتاريخ غرة صفر ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ٠

(٢٦٣) معية ، أوامر ، دفتر ١١ ، صفحة ٤١ ، وثيقة ٧٧ ، من باشمعاون خديوى الى مفتش عموم الفابريقات وملاحظ نصف الدقهلية بحرى بتاريخ ٧ ربيع آخر ١٢٥٢هـ/

وراجع : ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦١ ١٤٣ ، وثيقة ٤١٥ ، من مأمور الديوان الخديوى الى المير لواء محمد بك ، بتاريخ ٢٣ ربيع الأول ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(٢٦٤) ديوان خديوى ، دفتر ٧٣٧ ، صفحة ١١٦ ، وثيقة ١١٦ ، وثيقة ٤٦١ . من الديوان الخديوى الى حضرة مصطفى بك ، بتاريخ ١٧ رجب ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م ٠

وراجع : Madden, Egypt and Mohammed Ali, p. 77.

(٢٦٥) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، تقرير احد المهندسين الميكانيكيين الانجليز عن الصناعة وحالة الطبقة العاملة فى مصر ، ص ٧٣٤ ٠

(٢٦٦) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١ ، تركى ، وثيقة رقم ٣٧ ، من الجناب العالى الى محمد بك ناظر مهمات الحربية العـام ، بتاريخ ٤ صفر ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م ٠

الفصل الرابع

نظام الاحتكار فى التجارة

(أ) التجارة الداخلية :

١ ـ أنواع السلع التى احتكرت ودوافع احتكارها ·

٢ ـ طبيعة السوق المصرية

٣ ـ دور السلطة فى توجيهها ·

(ب) التجارة الخارجية :

١ ـ الأشكال التى اتخذها نظام الاحتكار ·

٢ ـ أنواع السلع التى احتكر تصديرها ودوافع احتكارها وأثرها على سوق الصادرات المصرية ·

● الفصل الرابع

نظام الاحتكار في التجارة

(أ) التجارة الداخلية ..

١ ـ أنواع السلع التي احتكرت ودوافع احتكارها :

لما كان الباشا تاجرا بطبعه ونشأته وكانت التجارة أول مهنة يمتهنها في حياته لم يكن من العسير عليه احتكار التجارة المصرية خاصة بعد احتكاره الزراعة والصناعة وما ترتب على ذلك من تعاظم الحاجة الى الأموال والآلات والأسواق وما الى ذلك من ضرورات كل منهما لترقيتهما والاستفادة من حاصلاتهما .

ولئن اختلفت التجارة الداخلية عن الخارجية في الأسلوب والطبيعة والظروف والأهداف فلقد حاول الوالي بسط نظامه الاحتكاري على أكبر مساحة منهما معا وقد نجح في ذلك الى حد كبير . وكان طبيعيا أن يكون وراء هذا النجاح جهود ومخططات وامكانات وتنظيمات كرسها ورتبها في في عقد نظامه الذي كان له ما يبرره من وجهة نظره على الأقل .

ففي ميدان التجارة الداخلية قام الباشا باحتكار جميع الحاصلات الزراعية : وذلك وفق نظام قرره مجلسه العالي يقضي بشراء الحكومة لتلك الحاصلات على أن تقوم بتوزيعها على الناس بحجة الخوف عليهم من الوقوع في دسائس المحتكرين الذين يبيعونها بأثمان عالية . وتفصيل ذلك النظام الذي شمل جميع الزراع بما فيهم زراع أراضي الأوصية أن الحكومة تشتري جميع الحاصلات الزراعية وتجمعها في أشوانها بعد أن تعطي أصحابها ما يكفيهم منها لمدة سنة أكلا وتقاوي بحسب عدد نفوسهم ودوابهم وذلك عن طريق مأمورهم الذي يعطيهم قائمة مختومة بختمه ويعطونه في مقابلها قائمة مختومة بأختامهم ويخصم دينهم للحكومة من قيمة الحاصلات ثم يصرف لهم الباقي منها حين صدور اذن عام للصرف (١) .

وعلى ذلك فقد خضعت جميع الغلات الزراعية لنظام الباشا الاحتكاري وتعرضت لصنوف شتى من مستلزمات ذلك النظام يتناسب مع أهمية كل منها ودرجة احتكارها ودوافعه :

فالقطن : على سبيل المثال احتكر الباشا محصوله ليبيعه ويحصل منه على نقدية (٢) كان فى أشد الحاجة اليها حيث اشترته الحكومة بسعر لا يزيد على مائتى قرش للقنطار الواحد وباعته بسعر يبدأ من٤٤٠قرشا(٣)، وكان ثمنه يسلم الى الخزينة دار (٤) فيسدد الباشا بجانب منه بعض ديونه ويرسل بجانب آخر الى الخارج (٥) يستحضر به شطرا من لوازمه فضلا عما كان يقام عليه من مصانع وصناعات (٦) لفصل بذرته وعصرها وحلج شعراته وغزلها وصناعة خيوطه ونسجها وصباغتها الى غير ذلك من أعمال فتتوفر للبلاد حاجاتها من الملابس والأغطية والمفروشات والزيوت وما اليها وكذلك للجيش والأسطول فينفتح بذلك ميدان رحب فسيح للكسب والعمل فى مرحلة زراعته وصناعته وتجارته لذلك اهتم الوالى به غاية الاهتمام وعمل على تكثير انتاجه وترقيته وحماية محصوله وتقليل نفقات انتاجه حتى أنه طلب من ناظر الأصناف ذات مرة تصنيع الآلة التي تركب على مكبسه ــ محليا ــ وعدم انتظار وزودها من أوربا لسرعة كبسه وارساله الى الاسكندرية (٧) ، وكثيرا ما استحث نظار أقسامه وحكام أخطاطه والقائمقامين والشيوخ على رفع همتهم واستعجلهم بجمعه وارساله الى المراكب الراسية بالاسكندرية قبل انقضاء مدتها المقررة لبقائها حيث أن زيادة انتظارها يدعو لازدياد نفقاتها (٨) . ولما بلغه نزول سعره فى أوربا فى احدى السنوات بسبب خلط أنواعه أمر ماموريه بجمع كل نوع منه على حده وعدم خلط بذرته التى ستزرع فى العام المقبل (٩) . وكثيرا ما كلف مأموريه بارسال سماسرة ونظار بعض الشون الكائنة فى أقسامهم الى الاسكندرية لاقناع التجار بقبول الوارد منه من تلك الشون (١٠) . وكان اذا ما أتاه كشف ببيان الأراضى المزروعة قطنا من نظار أقسامه سر حتى اذا كان الجنى ووجد الناتج قليلا بالنسبة لعدد الأفدنة تبدل ثناؤه سخطا وأمر باحصاء زراعة كل قسم وقابل بنفسه ما ينتجه كل فلاح ، فمن كانت زراعته خائبة أدبه وأدب شيخ بلده وحاكم خطه وناظر قسمه (١١) . كما كان يأمر مأمورى مصالح الأقاليم بشحن جميع الأقطان الموجودة فى أقاليمهم على السفن وارسالها بالتدريج الى الاسكندرية (١٢)، وذلك بعد أن يوفى المصنع الكبير ببولاق حاجته منه (١٣) وكذلك بقية المصانع (١٤) . ولما بلغه وجود قطن مخبأ عند الأهالى بالوجه البحرى كلف مأموريه بالبحث عن ذلك وارسال ما يجدونه الى الشون (١٥) ، كما أرسل معاونين من طرف الحكومة للتفتيش عن القطن البرانى المهرب لدى الأهالى وتوريد ما يوجد من هذا الصنف الى شون الميرى ثمن (١٦) ، وأخطر جميع مأمورى الوجه البحرى بأن كل من يضبط عنده قطن محلوج يورد الى شون الميرى كأنه برانى مهرب ولا يعطى عليه ثمن (١٧) ، ثم أصدر قانونا أرسله

فالحنطة : التى كان يشتريها من الفلاح بسعر ٣٦ قرشا للأردب الواحد ويبيعها فى الداخل بـ ٧١ قرشا وبسعر ٨٥ قرشا فى الخارج (٣٠) والتى ربح منها ما ربح أثناء الحروب النابليونية عندما كان يبيعها بحساب مائة قرش عن كل اردب (٣١) ولا يدفع لها ثمنا بل يقول موظفوه لأصحابها نحسب لكم ثمنها من مال السنة القادمة (٣٢) ، كانت من أوائل المحاصيل التى احتكرها الباشا بل ان الأرباح التى حققها من تجارتها ــ فى رأى بعض الباحثين ــ هى التى أوحت اليـه بتطبيق نظام الاحتكار على غيرهـا من الحاصلات • لذلك اصطنع الوالى أسلوب الشدة فى السيطرة على محصولها واحتكاره فهـو يرد على مأمور شرق أطفيح وأحـد عشر مأمورا آخرين يستفسرون عن الحبوب المهربـة بأن الشخص الذى يضبط بيـده القمح المهرب ان كان تاجرا صودرت الغلال المهربة وكوفىء من يضبطها بثلث ثمنها ، وان كان زارعا ضبطت الغلال المهربة بسعر الأردب سبعة ريالات وخصم ثمنها من ديـون صاحبها (٣٣) • ويأمر مأمور قسم ثـان وثالث الشرقية بمصادرة القمح الذى ضبط أثنـاء تهريبـه الى الخارج (٣٤) • ويوبخ محافظ رشيد بعد أن اطلع على كتاب التحقيق الذى أجراه مع كيالى شونة رشيد وشياليها بخصوص النقص الذى يظهر فى الغلال التى ترسل من شونة رشيد الى شونة الاسكندرية وتبين له ــ من التحقيق ــ أنهم أبرياء فى نفس الوقت الذى ضبط فى مطحن رشيد بدراوتين من القمح الصعيدى قال الطحان لما سئل عن مصدرهـا بأن أحد رؤساء المراكب أتى بها الى مطحنه وانتهى تحقيق المحافظ عند هذا الحد وبخه الباشا على عدم استعماله الشدة مع الطحان لكى يقر باسم الرئيس المذكور وأمره بضربه حتى يقر باسم الرئيس ويعلم مصـدر هذا القمح الصعيدى وعمـا اذا كان رؤساء آخرون عداه أتوا اليه بقمح أو غلال الى مطحنه (٣٥) •

ولعل الشدة التى يناشد الباشا محافظة باصطناعها راجعة الى أهمية القمح ففضلا عن تصديره الى الخارج (٣٦) ــ وما أكثر طالبيه ــ فيأتى بالمال والمعدات كان يرسل الى الآستانة وللحرمين الشريفين بكميات مفروضـة ويأتى على رأس قائمة السلع التى حظر السلطان العثمانى تصديرها لغير الآستانة (٣٧) واعتبره من السلع الاستراتيجية ــ بمصطلح عصرنا ــ وكان الطعام الرئيسى للأهالى والجيش (٣٨) حتى أنه فى سنوات الشراقى أمر الباشا بأن يطعم النـاس خبزا نصفه قمـح ونصفه فول (٣٩) وأن يمنع تصديره الى الخارج (٤٠) •

وجدير بالذكر أن الغـلال كانت اسما يطلق على القمـح وغيره من الحبوب (*) كالفول والعدس والشعير وغيرها كما يفهم من عدد من الأوامر ومنها الأمر الصادر من المجلس العالى (**) الى الديوان الخديوى بتكليف

أحمد باشا مدير الأقاليم الوسطى أن يرسل خمسة وعشرين ألف أردب من من القمح عدا ما يقدر على تحميله من الفول والشعير والعدس على أن يتخذ قبودان وبكباشي بولاق ووكيل الترسانات ورئيس القواسين التدابير اللازمة لتسخير ما يكفى من المراكب للاتيان بهذه الغلال ٠٠ » (٤١) ٠ وما جاء بكتاب الديوان الخديوى الى مأمور المحلة وأحد عشر آخرين من كبار الموظفين والمأمورين « بأن الجناب العالى قضى بأن تؤخذ الغلال المهربة بسعر سبعة ريالات للقمح وخمسة ريالات لكل من الفول والعدس والشعير (٤٢) ٠٠٠٠ » ٠

ومهما يكن من أمر فقد شمل احتكار الباشا كل أصناف الغلال ونظم هذا الاحتكار بأوامر وقوانين كان يتم بمقتضاها توريد جميعها الى الشون الحكومية ولا يصرح لأحد بشراء شيء منها من الأهالى (٤٣) ، فبيعها ممنوع ومن يخالف ذلك تصادر غلاله والدابة التى تحملها وكذلك لا يجوز شحنها بحرا لبيعها (٤٤) ٠ ولم يكتف الباشا بذلك وانما منع دخولها الى المدن حتى يضطر الناس الى توريد غلالهم للأشوان (٤٥) ، كما قيد نقلها برا الا بتصريح يؤخذ عليه رسوم (٤٦) ، ومنع أصحاب الأواسى والزراعات من استحضار غلال من الأقاليم أكثر من المقدار المؤشر على عرائض طلباتهم من طرف مأمور الديوان (*) ، وأوضح الى المديرين كافة أن الغلال التى تضبط وليس بأيدى أصحابها رخصة أو تصريح ستصادر ويعطى البصاصون (الجواسيس) الذين ضبطوها ثلثها عينا وسيرسل مهربوها الى سجن الليمان ليكونوا عبرة لغيرهم (٤٧) ٠ ومن يتابع أوامر الوالى سواء الخاصة بالحوافز التى يمنحها لمن يضبط الغلال المهربة أو العقوبات التى كان يقررها على المهربين يلاحظ أنها لم تكن تسير على نسق واحد وانما اختلفت باختلاف حالات التهريب وحجمه وتدرجت طبقا لما كانت تشكله هذه الحالات من خطورة أو اخلال بنظامه الاحتكارى ٠

فالحلبــــة :

التى احتكرها لسداد ديون الفلاحين ــ كما جاء بأحد أوامره ــ وبيعها فى المدن والثغور ، عاد فقرر عدم الموافقة على شرائها من الفلاحين بسبب كساد سوقها وعدم الاقبال عليها لا فى المدن ولا فى الثغور (٤٨) ٠ وما يقال عن الحلبة يقال عن :

الحنــــاء :

فبعد أن احتكرها الباشا وسعى بكل حيلة الى زيادة انتاجها بسبب اقبــال التجار الشــوام عليهــا (٤٩) ، ورواج تجارتها فى أزمير (٥٠) والآستانة (٥١) ، عاد فقرر انقاص الكمية التى تزرع منها الى سبعة آلاف

الذى زنته ٥٠٠ رطلا بسعر ثمانية ريال (١٦٠ قرش) (٨٣) ويبيعه الى التجار بسعر تسعين قرشا لكل أقة (٨٤) • وفضلا عن احتياج مصانعه والأهالى لها فى صبغ الأقمشة (٨٥) ورواج تجارتها فى الداخل والخارج ــ خاصة البلاد الأوربية والاسلامية ــ لذلك كان يقبض على مهربيها (٨٦) ويرسل كل من تضبط معه نيلة مصنوعة خارج معامل الحكومة الى ليمان الاسكندرية (٨٧) • وأمر ناظر مبيعاته أن لا يبيع منها شيئا حتى يأتيه الأمر منه (٨٨) • كما احتكر الباشا •

السمسم :

وأمر بتوريده الى الأشوان الأميرية (٨٩) لاحتياجه اليه لعصره واستخراج زيته لصرفه للتعينات والمرتبات (٩٠) ورواجه فى الخارج ودفع حساب السفن الفرقاطة التى تصنع فى ليفورنة وغيرها منه (٩١) • وكان يأمر بمعاقبة الذين يضبط معهم شىء من محصوله (٩٢) • كذلك احتكر الباشا :

بذر الكتان :

وقاوم محاولات تهريبه وتشغيله خارج المصانع الأميرية (٩٣) وأمر ألا يباع شىء منه للتجار الا بأوامره (٩٤) •

كما احتكر الكتان (٩٥) ــ القنب ــ وكذلك العصفر (٩٦) ، والدوم (٩٧) ، والذرة (٩٨) ، والقرطم (٩٩) ، وخيار الشنبر (١٠٠) ، وتقاوى البرسيم وغير ذلك من الحاصلات التى كان يرى فى احتكارها نفعا لصناعته أو تجارته •

وهكذا أسهمت الحاصلات الزراعية التى احتكرها الباشا وجمعها فى أشوانه حتى تكدست بها ولم يعد فيها مكان لبعضها (١٠١) فى زيادة عائداته وحل الكثير من مشكلاته واحتياجاته فى الزراعة والصناعة : فنقرأ عن أخذ مبلغ ٥٣٠٠ ريال فرانسه وكسور من خزينة شونة الغلال قيمة نولون الأشياء الواردة من أوربا لأجل المصانع وتسليمها الى ربابنه السفن التى أحضرت تلك الأشياء (١٠٢) ، كما نقرأ عن ارسال تسعة آلاف أردب شعير الى الآستانة من الشعير الموجود بشونة الاسكندرية على أن تحتسب من أثمان الأوتاد وسائر الأخشاب الواردة من الآستانة (١٠٣) • ويقدر هودجسون Hodgson فى تقريره أن الربح الناتج عن احتكار القطن والنيلة والكتان والسكر والعسل والشمع والحناء وماء الورد بلغ ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ دولارا من اجمالى ايرادات ميزانية عام ١٨٣٣ م التى تقدر بمبلغ ١٧٫٦١٨٫٥٠٠ دولارا • أما الربح الناتج عن احتكار شراء الذرة

والشعير والأرز والفول والقمح فقد بلـغ ٠٠٠ر٢٠٠ر١ دولارا دولارا (١٠٤) ٠ أى أن احتكار الحاصلات الزراعية فى هذا العام وحده قد بلغ ٠٠٠ر٧٠٠ر٣ دولارا من اجمالى الميزانية (٥٠٠ر٦١٨ر١٧ دولارا) وهو ما يعادل ٢١٪ من مجموع الايرادات ٠ ومما هو جدير بالملاحظة أن الباشا كما أحسن تجارة حاصلاته الزراعية وحرص على أن يتناسب المعروض منها مع المطلوب محليا ودوليا أحسن أيضا صيانتها فهو يعين الجنود للمحافظة عليها فى الأجران من السرقات والأخطار (١٠٥) ، ويأمر بأن لا يبقى فى الأشوان منها أكثر من كفاية سنة ويرسل الباقى الى الاسكندرية (١٠٦) ، ويوصى بأن توضع الحنطة والشعير والفول فى أسفل القوارب والقطن من فوقها وهكذا يصير ارسالها (١٠٧) ٠ ويرسل مع ربان كل سفينة مشحونـة بالشعير مثلا قنينة مختومة الفم محتوية على نموذج الشعير المحمول فى هذه السفينة للاستيثاق من عدم غشه ٠ وفيما يختص بنقص كميات بعض الحاصلات وهى داخل الأشوان قضى بأن يتحمل ثمن العجـز مستخدمو الشونة التى حدث بها العجز ٠ أما فيما يختص بالجدران المهدمة من الشون فقد أوصى المجلس العـالى بـأن ينوب ناظـر الأبنيـة ليتولى ترميمهـا واصلاحها (١٠٨) ٠

وكان طبيعيا ألا يقتصر احتكار الباشا على الحاصلات الزراعية وانما امتد الى كل السلع التى تدر ربحا أو تغل عائدا أولها وزن وقيمة فى مجال الاقتصاد ٠

فالجلـــود :

التى كان يأمر بمنع البرانى منها (١٠٩) ، ويطلب من مديريه أن يوضحوا لجنابه العالى كيفية تهريبها لاصـدار الأوامر اللازمة بمعاقبـة مهربيها (١١٠) ، ويكتب الى مأموريه لتأديب الجزارين الذين لا يبيعون جلود ما يذبحونه من البهائم لمصلحة المدابغ (١١١) ، ووصل أمر اهتمامه بها الى أنـه كلف أمـين جمركه ذات مـرة بـأن يخبر تاجـرا فـرنسيا ـ «نيقولاقاربا Necolakarba » أبى بيع جلد النعال لوكيل ناظر الجلود بأن لا يحضر بعد الآن (سنة ١٢٣٦ هـ / ١٨٢٠ م) شيئا الى مصر ، ونبه عليه بضرورة توقيفه بالجمرك والزامه ببيع جلوده الى ناظر الجلود (١٢١) ٠ وكان يطلب من المحافظين معاونه متعهديه فى اكتراء المراكب اللازمة لنقلها حيث تصدر للخارج (١١٣) ، ويصادر البرانى منها ويكلف ديوانه الخديوى بعمل خاتم بمقياس قطعة من فئة ذات العشرة واعطائه الى ناظر الجلد لكى يدمغ به ربطات الجلد التى تصنع فى دكاكين الصنايعية وأن تصادر جميع الربطات غير المدموغة بلا ثمن الى الميرى وأن يشاع تأديب أصحابها ويذاع لأرباب المهن (١١٤) ٠ لم يكن الباشا ليعيرهـا كل هذا الاهتمام الا لأنها

بعدم استعمال القماش البرانى ونبهت بمعاقبة كل من يشتريه أو يبيعه (١٤١) ، ومن ذلك ضبط مائتين وأربعة وخمسين ثوبا وجدت عند أحد التجار غير مدموغة وتحصيل ثمنها من المخزنجى الذى سلمها اليه بدون دمغة وكذلك من ذلك التاجر تأديبا لهما لاشتراكهما فى الجريمة التى تؤدى الى اشتباه القماش الأميرى بالبرانى (١٤٢) كذلك احتكر الباشا :

الصوف : فلقد أرسل الى عربان « أولاد على » ينهاهم عن بيع الصوف لغير الحكومة ويأمرهم أن يوردوه فى أوانه وقاية للأنوال من التعطل وأمر بمعاقبة من يخالف ذلك الأمر (١٤٣) . كما طالب حاكم الوسطانية بالاتحاد مع حاكم الفيوم والقيام على رأس قوة عسكرية يصطحبون فيها عربان الهنادى والحرابى وجرسمه والجوازى للهجوم على العربان المقيمين فى جهة القصر بناحية العقبة الصغرى والقبض على بعضهم والغارة عليهم وعلى أموالهم وقتل بعضهم تأديبا لهم على انزال الصوف وغيره الى الساحل وبيعه الى السفن التى ترسو بها (١٤٤) .
كما حتكر الباشا :

الخيوط والحبال : فقد أمر بمنع صنع شلل الخيوط خارج مصانعه الحكومية أو تهريبها أو بيعها خلسة (١٤٥) ، كما نبه على موظفيه بضبط ومعاقبة الفلاحين الذين يصنعون الخيوط البرانية (١٤٦) ، ولم يتحرج مجلسه العالى من الأخذ باقتراح مأمور أشغال المحروسة بأن تستولى الحكومة على الحبال والخيوط المزدوجة ـ الدوبارة ـ الواردة من الخارج حتى تقل رغبة التجار فى استيرادها ، وبناء على ذلك أصدر الباشا أمرا الى أمناء الجمارك بضبط كل ما يرد من هذين النوعين وأخذه على ذمة الحكومة (١٤٧) . وهكذا احتكر الوالى الوارد من هذه الحبال والخيوط وكذلك المصنع محليا ولم يسمح بتداولها أو تجارتها الا باذنه ، فلقد كان موظفوه يصادرون ما يجدونه منها خارج أشوان الميرى ، كما فى حالة بعض النسوة بخط المؤيد اللائى صودرت الحبال والخيوط التى وجدت بمنازلهن حيث قدمت هى وأصحابها الى مأمور أشغال المحروسة (١٤٨) . وكان ولى النعم يقتسم مع من يقوم بضبطها من رجاله ثمنها كما فى حالة « على محمد أغا أبو طربوش » أمين مفاتيحه الذى أنعم عليه بمبلغ ٥١ قرشا نصف ثمن القيطان البرانى « المقلد » الذى ضبطه فى دكان أحد الترزية (١٤٩) . وكذلك احتكر الباشا :

الحرير : وأمر بارسال كل من يضبط عنده الى الليمان لمدة سنة عقابا له (١٥٠) ، كما أصدر أمرا الى مشايخ العربان بمنع الجمالين من قبائلهم عن تهريبه (١٥١) ، وكان يجازى التجار الذين يبيعون المهرب منه (١٥٢) ، فقد كان بيع الحرير ومنسوجاته مقصورا على ديوان

الحرير (١٥٣) ، ولذلك أمر الوالي بمصادرة الحرير الوارد من بيروت وصيدا وطرابلس بمعرفة التجار لأنه لم يورد الى ديوان الحرير (١٥٤) . كما احتكر الباشا :

الخمــور : ومن ذلك أنه أمر محافظ رشيد بقفل المطعم الذى يديره كل من الخواجـة « موريــل Moril » وترجمانه « قونطى Konti » والصراف « أدمى Admy » و « نيقولا Nikola » الترجمان الحالى برشيد ومنعهم من بيع الخمر المهرب ، والتنبيه على الافرنـج الموجودين برشيد بواسطة مأموريهم بأن يشتروا ما يلزمهم من المشروبات كالنبيذ والعرقى من الملتزم وفقا لنظام البلدة (١٥٥) . وكذلك احتكر الباشا :

اللحــوم : حيث أمر بمنع اللحوم البرانية (١٥٦) ـ بحجة أن بها أمراضا (١٥٧) ـ واعدام من يتجاسر على ذبحها (١٥٨) ، والقبض على كل من يدخل حيوانات من خارج مصر ليبيعها داخلها (١٥٩) . كما منع تعدية المواشى من الساحل المقابل الى مصر ـ القاهرة ـ لأن ناظر المذبح ذكر له أن بعض الجزارين يحتمون ببعض العظماء ويذبحون فى بيوتهم مواشى وهذا يؤدى الى نقصان أرباح المذبح (١٦٠) ، فأمر بضرب من يوجد بمنزله ذبيح حيوانات برانية لأنهم يبيعونها فيحصل عجز فى مال الميرى (١٦١) . وكان يقبض على كل من يحمل لحم برانى (١٦٢) ، ويفتش عليه (١٦٣) ، فالسلخانة وحدها هى التى تشترى الحيوانات وتذبحها وتبيعها وأى ماشية برانية أو لحم برانى يضبط ويقبض عليه وقد عين لذلك « بصاصين للحم » (١٦٤) ، كما أمر بانشاء محل جزارة بجهة قدم النبى ليقدم اللحوم اللازمة للعساكر والأهالى هناك على أن يدار هذا المحل من قبل الحكومة لمعرفة الأرباح التى يمكن جنيها منه توطئة لاعطائه التزاما لطالبيه بعد ذلك ، وكلف الضابط الموجودين هناك بأن يقدموا العون اللازم لموظفى هذا المذبح وأن يحولوا دون ذبح المواشى المهربة وبيع لحومها (١٦٥) . كما لم يسمح الباشا للقرويين بادخال خرافهم الى المحروسة ـ القاهرة ـ حتى فى أيام العيد الا بتصريح (١٦٦) ، واذا أذن لهـم يبيعونها فى الأماكن المعدة لذلك على أن تمنع التصاريح بعد انقضاء أيام العيد (١٦٧) . كما احتكرت الحكومة :

النشـوق : وكانت توزعه بالاكراه على الأهالى وتطبق نفس النظام على شراب العرقى والنطرون (١٦٨) . وصنف :

البـارود : احتكرته الحكومة فاذا تجاسر أحد على بيعه أو تشغيله بالنواحى فيصير مجازاته بارساله الى الليمان مدة حياته وكسر ومحو تلك الآلات واذا وجد مشغولا يجرى ضبطه وتوريـده لجانب الميرى ويجـرى

٣ ـ دور السلطة فى توجيهها :

من وسط هذه الظروف جميعا وخروجا من الفوضى التى لم تؤد الى اضعاف السوق المصرية وتدليسها فحسب وانما أدت الى افقار الجميع حكاما ومحكومين · اختار الباشا نظام الاحتكار التجارى اذ ارتأى أن نظام التقييد فى المعاملات هو العلاج الناجع لحالة الفوضى المطلقة التى يئن منها الاقتصاد المصرى ·

فلقد أدرك الباشا أن السلطة الحاكمة فى مصر ليست مبرأة الساحة من جريمة كساد التجارة الداخلية وافسادها وانما لها دورها ومسئوليتها فى تدهور هذه التجارة وتأخرها · فمع اهمالها لمرافق الانتاج والخدمات لم تقنن لهذه التجارة ما يحفظ لها مكانتها وللنـــاس حقوقهم وأموالهم وان قننت بعض القوانين لم تجد فى وسعها القدرة على انفاذها · لذلك اهتم الباشا باحياء دور هذه السلطة وبعثها من مرقدها ، ولم يكتف فى سبيل انهاضها باقامة الأقلام والدواوين واللوائح والقوانين والموظفين (١٩٣) ، وانما أدخل أنف السلطة وعينها فى كل أمر من أمورها :

فقد تدخلت الحكومة فى المعاملات التجارية بين الأفراد وحرمت البيع بالنسيئة وأمرت بتأديب الفلاح البائع وأخـذ النقود التى دفعها التجار مقدما وخصمها مما لها على الفلاح ، وعدم اعطاء التاجر شيئا من المحصول بعد الحصـــاد (١٩٤) ·

كما أمرت الحكومة المأمورين فى سنة ١٨٢٨ م بمنع بيع الغـلال بأقل من أسعارها الحقيقية ، وأمرت التجار بشرائها بالثمن المقرر لها والا اعتبرت عملهم نصبا واحتيالا ·

كما أبقى الباشا على وظيفة المحتسب الذى يطوف بالباعة والأسواق ليلا ونهارا يفتش عن السمن والجبن ونحوهما مما هو مخزون ، ويدفع الأثمان لأصحابها بالسعر المقرر ثم يوزعه على أرباب الحوانيت فيبيعونـه للناس بزيادة بسيطة ، وكلفه بأن يذهب الى بولاق فى أواخر الليل لتلقى ما يـرد من هذه المواد ويصاحبها الى أماكن البيع ويبـاشر بيعها بنفسه أو بنوابه · وأن يطلب من تجار الاقمشة الهندية وغيرها قوائم بمشترياتهم، ويأمـر بكنس الأسواق ورشها بالماء وايقاد القناديـل على أبواب الدور والحوانيت ويعاقب من ينقص الميزان بالضرب بالسياط (١٩٥) ·

وقد تضمنت لائحة الاحتساب الصادرة فى سنة ١٨٣٠ م الشروط التى ينبغى توافرها فى المحتسب كما نصت على اختيار طائفـة من ذوى الفطنة يتجسسون على أصحاب الدكاكين لمعرفة الغش فى الأثمان والأوزان وتعيين طائفة من الشرطة للقبض على المخالفين وتحديد العقوبات التى توقع عليهم (١٩٦) · وكانت أغلب دواوين الباشا تعمل فى خدمة التجارة :

فديوان التجارة وديوان الايرادات للاشراف على حسابات كافة مديريات الأقاليم والمصالح والكمارك والمقاطعات والأقلام ، وديوان البحر للاشراف على المخازن والخزينة البحرية وادارة سائر مصالح الصرف الموجودة بالاسكندرية ، والديوان الخديوى يشرف على مجلس التجارة ، وديوان المدارس يشرف على مخازن الآلات والأدوات (١٩٧) . وهكذا نظم الباشا مصالح ادارته لتخدم مصالح تجارته وعمل كل ما من شأنه رعاية تلك المصالح فهو يعين « السيد المحروقى » شاه بندرا للتجارة بمصر ويخوله الحكم على جميع التجار وأهل الحرف والمتسببين فى قضاياهم وقوانينهم والأمر والنهى فيهم (١٩٨) . ويستحدث منصب مدير الأمور الافرنكية ليشرف مع ديوان التجارة على ادارة التجارة المصرية والأمور الافرنكية وبيع المحصولات المصرية (١٩٩) . ويرسل لمديره – بوغوص – يسأله عن الربح هل يكون أكثر فى حالة تجارة البذور أم الزيت الحار (٢٠٠) ، ويؤنبه لأنه باع ثلاثة أنواع من القطن بدون علم ولى النعم (٢٠١) ، ويسافر اليه لمحاسبته والنظر فى بيع الغلال والمتاجر والمراسلات (٢٠٢) . ويضع لموظفيه ترتيبات التعامل المالى مع الأهالى (٢٠٣) . ويلزم كل فلاح بتوريد محاصيل أرضه الى اشوانه ويحرم بيع الحاصلات بين الأهالى أو شحنها بحرا أو نقلها برا الا بتصريح يؤخذ علية رسوم ، فكل من يحمل محاصيل عليه أن يحمل معها رخصة تبين وجهتها وأهليتها والا صودرت (٢٠٤) . ويخضع سلعا كثيرة لنظام الالتزام (٢٠٥) أو الامتياز (*) ومن ذلك النطرون (٢٠٦) والنحاس واللحم (٢٠٧) والسمار وأقلام الخوص وعظم الحيوانات المذبوحة والنافقة (٢٠٨) والملح والخمر (٢٠٩) والعرقى والسمك (٢١٠) وغيرها وأحيانا كان يخول المتعهد حق منع بيع هذه الأصناف فى عموم الأقاليم (٢١١) . ويتدخل فى الأجور التى يعطيها المزارعون للمغربلين والشيالين على الأصناف والغلال والتقاوى الواردة الى أشوان المديريات (٢١٢) ، ويفرض ما يشاء من منتجات الحكومة على الأفراد نظير عملهم أو حاصلاتهم (٢١٣) ، واذا أخذ الحملى فى الأسواق عوائد أكثر مما قررتها الحكومة ألزمه بردها الى أصحابها وأمر بضربه بالسوط عقابا له (٢١٤) . وقد حاول الباشا تقييد الاستيراد بشتى الطرق لأنه كان مرغما على اتباع سياسة الباب المفتوح شأنه فى ذلك شأن ولايات الدولة العثمانية (٢١٥) وهذا يضر بمنتجاته المحلية فعمل على الاستعاضة عن السلع الأجنبية بالمحلية ولو كانت أقل جودة وأغلى ثمنا ومن ذلك أنه منع استيراد الجلود بعد انشاء مدبغة الجلود ، والزجاج بعد تأسيس معمل الزجاج (٢١٦) ، وطلب من محافظ دمياط الكف عن استيراد بارود من البلاد الأجنبية الى دمياط وتدبير حاجة دمياط منه من ديوان الجهادية ومنع رواج البارود الأجنبى هناك بالمرة (٢١٧) . كما فرض جمارك على الكشمير

قصبة من مديرية لأخرى (٢٣١) • كما أمر بتوحيد الموازين بين الميرى والأهالى (٢٣٢) ، ونصب لذلك ديوانا بالقلعة كلفه بابطال موازين الباعة واحضار ما عندهم من الصنج اليه ، فكان موظفوه يزنون الصنج فان كانت زائدة أو ناقصة أخذوها وأبقوها عندهم وان كانت محررة الوزن ختموها بختم وأخذوا على كل ختم صنجة ثلاثة أنصاف فضة وهى النصف أوقية والأوقية الى الرطل والذى يكون وزنه غير محرر يعطوه رطلا من حديد ويدفع ثمنه مائة نصف فضة والنصف رطل خمسون وهكذا (٢٣٣) •

كما اعتبر الباشا بناء على قرار مجلسه وحدة الأوزان القنطار الذى زنته بالرطل ماية وبالأقة ٣٦ ووحدة المكاييل الأردب الذى يساوى أربعة وعشرين ربع ووحدة التعامل فى الأخذ والعطاء القرش دفعا للحيل والخداع (٢٣٤) •

وقد عمل الباشا على تحويل المكاييل الى موازين فأصبح اردب القمح يزن ٣٠٠ رطل ، أردب الفول يزن ٣٢٠ رطلا وأردب الشعير ٣٤٠ رطلا وهكذا • كما اختار النظام العشرى ووحدته المتر الفرنسى للقضاء على الفوضى التى كانت تسود مقاييس الأطوال (٢٣٥) • ولا يخفى أن نظام الاحتكار قد ساعد على سرعة تنفيذ التوحيد فى المقاييس والموازين والمكاييل (٢٣٦) •

وفيما يتعلق بالنقد حاول الباشا أن يضع حدا لاضطراب العملة(٢٣٧) خاصة بعد أن ضج الناس بالشكوى من المرابين وتمادى المضاربون فى جلبها من القسطنطينية والأقطار الأوربية والشام والروملى بيعها بأسعار أعلى من سعرها ولم يحترموا تسعيرة الحكومة الخاصة بها (٢٣٨) ، واستمروا فى غشهم وتدليسهم وتزييفهم، فلكى يواجه الباشا هؤلاء المضاربين وحيلهم التى أدت الى اضطراب العملة (٢٣٩) والسوق عمل بشتى الطرق على ترويج العملة المصرية بعد أن التزم بدار سك النقود فى القلعة من السلطان (٢٤٠) ففى سنة ١٨٣٤ م جعل الريال أساسا للنقود المصرية (٢٤١) وسك منه ومن قطع أخرى ذات العشرة قروش والخمسة والقرشين والقرش الواحد وكذلك سكت من الذهب قطع تساوى١٠٠قرش وأخرى تساوى عشرين وعشرة وخمسة قروش على التوالى ، وحددت قيمة العملات الأجنبية بالعملة المصرية الجديدة • وبهذا ابتدأ نظام النقد المصرى يستقل بنفسه وينفصل عن نظام النقد التركى (٢٤٢) • وأخذ الباشا يراقب بنفسه تداول النقود وأمر موظفيه كالمحتسب وأعوانه بالتجسس على السوق ليعرف طرق المضاربين وحيلهم • كما حرم على التجار التعامل بالعملة التى يشك فى أنها السبب فى احداث الاضطراب النقدى (٢٤٣) وحرم دخول عملة الآستانة ومنع التعامل بها لكثرة المزيف منها (٢٤٤) ،

ففي أمر له الى بوغوص بك أنكر عليه تداول سكة استانبول في الاسكندرية وارتفاع سعر الفرانسه وأمره بأن يعمل على رفع العملة المذكورة من التداول وتنزيل ثمن الفرانسة الى حالها الطبيعي (٢٤٥) • وكان يعاقب من يزيف العملة المصرية أو يروجها بأسعار تخالف تسعيرة الحكومة بالطرد من البلاد سواء كان مصريا أو أجنبيا (٢٤٦) ، كما أنشأ الباشا بنك الاسكندرية (٢٤٧) الذى أصبح مكانا للايداع والصرف (٢٤٨) فضبط المعاملات النقدية في السوق التجارية وأثر تأثيرا محسوسا في تنفيذ وحماية تسعيرة العملة ومنع المضاربين من الاتجار بها (٢٤٩) أو المرابين من استغلال الظروف (٢٥٠) •

وادراكا من الوالى لدور النقل والمواصلات (*) : وأثره فى حركة التجارية وتكاليف سلعها : فقلة المياه فى ترعة المحمودية مثلا كانت تعطل توريد القطن من العطف الى الاسكندرية فتنقل الحيوانات بالآت القطن عن طريق البر(٢٥١) ، بما يترتب على ذلك من التأخير(٢٥٢) والجهد وارتفاع التكلفة ، لذلك بنى الباشا أسطولا من المراكب لينقل السلع من أماكن انتاجها الى الأشوان والأسواق (٢٥٣) وكان أول من أجرى المراكب البخارية المصرية فى النهر والبحر وأول من أدخل عربات الركوب والنقل ونظم البريد والتلغراف البصرى فى البلاد • كما مهد الباشا كثيرا من الطرق البرية فى أنحاء البلاد عرف بعضها بالطرق السلطانية ــ وهى طرق طويلة ومتسعة غرست على جانبيها الأشجار ــ وقد استفاد من اقامة جسور النيل بأن مهدها وجعل منها طرقا أخرى للنقل الداخلى (*) • وأصلح الطريق بين القاهرة والسويس وبدأ فى جلب لوازم الخط الحديدى من السويس الى مصر حيث أرسل القائمة المقدمة من جالوى بك Gallaway الى بوغوص (٢٥٤) ، كما اهتم بالطريق البرى بين قنا والقصير (٢٥٥) ، كما وسع وعمق ميناء الاسكندرية حتى تتسع للحركة التجارية الجديدة • ولما رأى ضرورة اتصال الاسكندرية بالنيل حفر ترعة المحمودية وغيرها من الترع الملاحية • وبذلك أصبح فى الامكان نقل البضائع والركاب بين الاسكندرية والقاهرة بطريق مائى (**) وبين القاهرة والسويس بطريق برى (٢٥٦) •

وهكذا وجه الباشا التجارة الى الطرق التى تجلب له أكبر قدر من الربح واعتنى بمقوماتها الأساسية من موازين ومكاييل وعملة وأسواق ومواصلات وما اليها بعد أن وسع رقعة الزراعة والصناعة واحتكر جميع الموارد الانتاجية (٢٥٧) وأعد الشون اللازمة لتخزين السلع التى أمر المنتجين بتوريدها اليها •

وكلف حكومته بالتدخل فى الأسعار وأمرها بتسعير مشترياتها من الأهالى ، وسلعها المباعة لهم وللتجار المصدرين ونظم سياسة البيع وطريقته

ولم يغفل دور التنظيم القضائي للفصل في المنازعات التجارية كما أقام مجالس للتجار في المحروسة ودمياط والاسكندرية وغيرها وأنشأ ديوان التجارة بالاسكندرية الى غير ذلك من خدمات تسويقية وتخزينية وأعمال فنية وادارية (*) مكنته من تطبيق أساليبه الاحتكارية على التجارة الداخلية وسلعهـا المختلفـة سواء كانت هذه السلع قطنـا (٢٥٨) أو نشوقـا أو نطرونا (٢٥٩) أو ملح طعام أو ملح نشادر أو ملح بارود أو سكرا(٢٦٠) أوشراب عرقي أو نبيذا أو خمورا أوشعيرا أو فولا أو جلودا أو أقمشة(٢٦١) أو أفيونا أو كتانا (٢٦٢) أو أرزا أو سمسما أو زيتا أو لحما أو قرطما(٢٦٣) أو عاجا أو جيرا أو جبسا أو مصيصا أو زعفرانا أو حنا أو سيرجا أو شمعا أو عسلا أو حريرا أو أحجار أو حصير أو ريش نعام أو سن فيل (٢٦٤) أونترت صودا (٢٦٥) أو خضروات أو قصبا أو حطبا أو رتما أو كبريتا أو بذورا أو سنامكي (٢٦٦) • أو حمصا أو نيلة (٢٦٧) أو ماء ورد أو ذرة أو عصفرا (٢٦٨) أو عدسا أو تبغا أو زيتونا (٢٦٩) أو ما الى ذلك من سلع جنى الباشا من ورائها أرباحا طائلة بعد أن تمكن بفضل نظامه الاحتكارى من أن يكون البائع الوحيد والشارى الوحيد ويحول ما عداه من تجار (*) الى عملاء للحكومة يوزعون لها سلعها المحتكرة •

(ب) التجارة الخارجيـة :

١ ـ الأشكال التى اتخذها نظام الاحتكار :

كانت التجارة الخارجية بمثابة طوق النجاة الذى حمل الباشا فى بداية حكمه الى بر الأمان حيث أنقذته تجارة القمح أثناء الحروب النابليونية ـ كما مر بنا ـ من أزماته التى تفاقمت على اثر توليـه فى وقت ثار فيـه جنده عليه بسبب مرتباتهم وفقد تأييد زعماء الشعب لما جنح بحكمه الى الفردية وحاولت الدولة العليـة ابعاده لتوليـه السلطة برغم أنفها ولم تسعفه موارد حكومة وايراداتها • فمن غير المعقول بعد هذا كله أن يهمل الباشا أمرها خاصة بعد أن تمكن من احتكار التجارة الداخليـة (٢٧٠) وسلعها ووجه القطاعات الانتاجيـة المختلفة الى ما يخدم حاجـة السوق الداخلى والخارجى ومتطلباته • وأنشأ أسطولا لينقل الغلال من الداخل الى موانى الشحن ، ونظم الادارة بما يضمن تدفـق السلع باستمرار الى مخازن الحكومة • هذا من ناحية ومن ناحية ثانية فان طموحات الباشـا التى كانت لا تقف عند حـد تكن لتقنع بالسيطرة على الأسواق المحليـة وانما تنظر الى الأسواق الخارجية (٢٧١) وتراقب حاجاتها وحركتها حتى أسواق الولايات المتحدة وانجلترا • فاذا أضفنـا الى ذلك ما كان يعتقده الباشا من أن الدولة الأغنى هى التى تزيد صادراتها على وارداتها سهل

علينا تفسير ظاهرة حرص الباشا الشديد على تسويق منتجاته في الخارج وطرقه الكثيرة والمختلفة التى سـلكها للوصول بهذه الصادرات الى تلكم الغاية • وأول هذه الطرق كان :

(أ) البيع للتجار الأجانب فى مصر :

الذين أحاطهم الوالى حوله وعمل على ارضائهم وكسب مودتهم وثقتهم ووسع دائرة نشاطهم وقدم لهم كل أنواع المساعـدة (٢٧٢) وان اتهمه أكثرهم بأنه لا يبيع لهم سوى جزء من محصوله وبأسعار تكبدهم خسائر نتيجة أسلوبه التعسفى غير المستقر فى تحديد الأسعار المعتمد على أهوائه والبطانة التى لا مبادىء لها التى تملأ أذنيه بألف فريـه (٢٧٣) وأنــه يحابى أناسا على حساب الآخرين ويحتكر كل السلع التى لها مزايا فى الأسواق الأجنبية لحسابه الخاص ويخلط السلعة الرديئة بالجيدة ولا يوفى بالتزاماته نحوهم وأنه سبب خرابهم ، وكثيرا ما يبيع لموظفيـه العاملين بادارته فى الموانى الذين يعرقلون مصالح التجار وأنــه بذلك قد خالف نصوص الامتيازات الأجنبية (٢٧٤) • وكان رده عليهم بأنه « عندما جاء الى مصر لم تكن فى الاسكندرية سوى ثلاث قبعات كانوا أبعد ما يكونون عن الغنى وأنه أبعد ما يكون عن التسبب فى خرابهم اذ كان يمدهم بسلع أعظم قيمة ، وأنه ثبت الأسعار فى مستوى يسمح لهم بربح قليل ولكنه مؤكدا أن كثيرا منهم كونوا الثروات الطائلة ، وأن نشاط التجارة فى عهده هو النتيجة المباشرة لسياسته الزراعية ولو أنه عدل نظامه ووافق على السماح للتجار بالتعامل مباشرة مع الفلاحين لما وجدوا سلعا يشترونها لأنه لا يمكن التغلب على كسل الفلاحين الذين أصبح مضرب الأمثال الابنظامه الذى يقتضى الاشراف المباشر على الزراعة ، وأن الفلاحـين لو تعاملوا مع التجار الأوربيين سيتعاملون معهم بذمة فاسدة ويغشوهم » (٢٧٥) •

ومهما يكن من أمر فمن يراجع أوراق الباشا يلاحظ :

أنه كان لكل تاجر من هؤلاء التجار حساب مفتوح بديوان التجارة فتقرأ فى أمر من الوالى الى وكيل ناظر الجهادية بأن يخصم أثمان الـ ٤٦٥ قربه التى وردهـا أحد هؤلاء التجار لمصلحـة الجبجية من دينه لديوان الحرير (٢٧٦) • وفى أمر آخر يطلب من مدير تجارته أن يخصم مبلغ عشرين ألف وخمسمائة وثلاثة وستين قرشا ثمن ثلاثة عشر حمارا وردها الخواجة سكاكيبى Skakeni من بر الشام من حساب الخواجة المذكور الموجود بديوان التجارة (٢٧٧) •

كما كان يبيع لبعضهم أصنافا بأكملها : ومن ذلك أنه باع محصول صنف ملح البارود كله لسنة ١٢٥٦ هـ الى الخواجـة جيجينه Gegina

على أن يسدد الثمن بتحاويل (٢٧٨) ، كما باع له محصولى الفول والشعير عن سنة ٦١ على أن يسدد الثمن نقـدا (٢٧٩) ، وبـاع الى الخواجـة « توسيجه » Tossiza جميع سن الفيل الموجود والذى يرد بعد سنة ١٢٥٧ هـ / ١٨٤١ م ـ على أن يقبض ثمن مقدار ما يسلم منه نقدا (٢٨٠)، وباع له أيضا كل محصول العدس الموجود بشونة بولاق على أن يحصل منه الثمن بتحاويل (٢٨١) ، كما باع الى الخواجة « فرلاندس » Verlands صنف الترمس جميعه سنة ١٢٥٨ هـ بتحاويل (٢٨٢) ٠ كما أعطى الباشا كافة البفتة الخام نسيج الفابريقات عن مدة سنة الى الخواجة (مراجيتى) Mrageti بالشروط التى تقررت على أن يتم تحصيل المبلغ فى مواعيد أقساطه (٢٨٣) ٠ وباع كل الصمغ الموجود بشونة الاسكندرية الى الخواجة « ابرو » Ebrow على أن يقوم بسداد ثمنه بالتحويل (٢٨٤) ٠ وباع جميع بذر الكتان محصولى الصعيد والفيوم عن سنة ٥٨ الى المسيو « هاريس » Harris على أن يسدد ثمنه نقدا (٢٨٥) ، كذلك فعل بمحاصيل السمسم والذرة والأفيون (٢٨٦) وغيرها ٠

وهكذا كان الباشا يبيع للتجار الأجانب أصنافـا بأكملها ليتولوا بيعها فى الخارج لحسابهـم على أن يدفعوا الثمن اما نقـدا أو بتحاويـل استحقاق وأحيانا كان التاجر يدفع جزءا من الثمن نقدا ثم يسدد باقى الثمن بعد فترة من استلامه الصنف كما فى حالة التاجر الفرنسى سيزينى Zizzini الذى اشترى ألف بالة قطن يشحنها الى مرسيليا على أن يدفع من أصل الثمن ألف ريال نقدا ويسدد الباقى بعد مرور سبعين يوما من تاريخ الاستلام بتحويله الى الصراف قرة كحية (٢٨٧) ٠

وأحيانا كان الباشا يعطيهم المحاصيل ليبيعوها لحساب الحكومـة ومن ذلك حالـة الخواجـة « دانستاس Danastasy » الذى وافق على اعطائه خمسة آلاف قنطار ونيف من الصمغ ليبيعه على ذمة الميرى على أن يعطى تحويلا بثمنه الى الخواجة « مورس محمد راغب بك » المقيم بانجلترا لسداد ثمن الآلات ولوازم الوابور الجارى انشاؤه بمعرفته (٢٨٨) ٠ وكان تسليم المحاصيل لهؤلاء التجار يتم بالاسكندرية (٢٨٩) وينص على ذلك فى شروط التسليم (٢٩٠) ٠ وفى بعض الحالات كان الباشا يقوم بمبادلة سلعة بسلع هؤلاء التجار كأن يشترى منهم السيوف كما فى حالة التاجر « بيرصولنجى » Baersolngi مقابل دهنه للخزينة الذى اشترى بـه أصناف (٢٩١) ، أو يعطيهم كميات من الأرز الرشيدى فى مقابل العبيد الذين باعوهم للحكومة ـ لا ستخدامهم فى المهام السفرية ـ كما فى حالة التاجر « محمد الغربى » (٢٢٩) ٠ أو يسدد لهم ثمن بضائعهم حنطة كما فى حالة القرمز الذى اشتراه الجناب العالى من الخواجة فوده (٢٩٣) ٠

كما كان يوافق على اعطاء بعضهم كميات صغيرة من أصناف لعرضها على التجار فى الخارج كحالة الخواجة « جيجينا Gegina » الذى أمر الباشا مدير الأمور الأفرنجية بأن يعطيه « خمسين قنطارا كتانا صنع الوابورات لعرضها على تجار لوندرة وغيرهم (٢٩٤) ٠

ومما تجدر ملاحظته أن الباشا وان كان يوافق على بيع مقادير كبيرة من منتجاته للتجار فقد كان يرفض التأمين عليها عند شحنها الى الجهة التى تصدر اليها ومن ذلك أنه رفض العرض المقدم من التجار ثربورن ولوبين Thurburn, Lobin بشراء ما قيمته ٢ مليون فرانسه (ريال فرنسى) من القطن محصول سنة ١٢٤١ هـ / ١٨٢٥ م على أن يدفعا ثلثى الثمن مقدما بشرط أن يؤمن عليه عند شحنة الى الجهة التى يصدر اليها بحجة أن التأمين على مثل هذه المقادير يكلف كثيرا وليس من صالح الحكومة (٢٩٥) ٠

وقد حرص الباشا على أن يسوى فى معاملته بين هؤلاء التجار فهو يطلب منهم جميعا أن يعاملوا الحكومة فقط ويحرم عليهم التعامل مع الفلاحين بيعا وشراءا (٢٩٦) ٠ ويكتب الى ناظر مبيعاته بوجوب معاملة أحدهم ــ جبران حجار ــ وفقا للمعاملة التى يعامل بها جميع التجار من حيث صرف ما يطلبونه من البضائع فيما اذا قدم كفيلا قويا وأن يرفض طلبه اذا ما عجز عن تقديم الكفيل الذى يطالب به التجار عادة فى مثل هذه الحالة (٢٩٧) ، ولم يوافق على اعطاء مرسوم الى الشخص التابع لقنصل حكومة فرنسا بتموين الجواميس التى يريد نقلها من الخرطوم الى مصر فى الطريق من أشوان الميرى حيث أن التابع المذكور يعتبر الآن من أرباب التجارة ولا يجوز معاملته معاملة استثنائية منعا من حصول تذمر بين التجار (٢٩٨) ، كما طلب من بوغوص ألا يعامل التاجر « ثوربون » معاملة خاصة لأن ذلك سيصل الى سمع التجار الآخرين فيطالبون بمثله (٢٩٩) ٠ وكان الباشا يحترم شروط العقد المبرم بينه وبين هؤلاء التجار حتى أنه قال فى رده على وكيل ناظر الجهادية لما حدث خلاف بينه وبين الخواجة « ترويس Trowess » الذى رفض دفع نصف ذراع عن كل بسطوية من الجوخ الذى أتى به من أوربا أن المقدار المعتاد أخذه كان يجب أن يذكر فى العقد ولم يكن ينبغى مطالبة الرجل بما لم يشرط عليه(٣٠٠)٠ وحرصا من الوالى على توفير أفضل العروض لمنتجاته كان يأمر بأن تكتب أسماء التجار الذين يرغبون بشراء أجناس ما يباع فى ديوان الأصناف ومقدار الأثمان ومقدار النقود ومقدار الحوالات قبل البت فى ثمن أجناس ما يباع (٣٠١) ٠ وكان الباشا يضع فى الخزينة السندات والكشوف الخاصة بديون التجار ويقابل ذلك بدفاتر المأمور لتحصيل الذممات

منهم (٣٠٢) . وكان مدير تجارته يسلم الأصناف للتجار بأوراق من عنده وأوامر من الباشا (٣٠٣) .

على أن كل هذه الاجراءات والنظم التي بذلها الوالي في ميدان التعامل مع التجار الأجـانب المقيمين في مصر وان اتسمت في كثير من وجـوهها بالمرونة والتسهيل لم ترق لكثير منهم فأخذ بعضهم يماطل في دفع ديون الميرى ويراوغ كما فعل التاجر الأرمنى « سربوزيان » Serposian الذى أرسل الباشا الى مدير أموره الأفرنجية يطلب اليه أن يستدعيه ويخيفه ويهدده لكي يدفع ديون الميرى (٣٠٤) . وأخذ بعضهم يخل بشروط عقودهم معه فالذين يشترون الحبوب بشرط بيعها في الخارج يبيعونها في مصر ليربحوا من وراء ذلك الربح الكثير السهل .

ولما كان هذا يؤثر في مبيعات الحكومة للأهالي فقد أصـدر الوالي أمرا الى مدير ايراداته ومبيعاته بمنع هؤلاء التجار من بيع هذه الحبوب الى الأهالي (٣٠٥) . هذا فضلا عن أن كثيرا منهم كانوا يفضلون أن يشتروا من الباشا حاصلاته بالأجل (٣٠٦) ولا يخفى ما يترتب على ذلك من أخطار فعندما ترامت الأنبـاء باحتمال محاصرة الاسكندريـة من قبل الأسطول الانجليزى ببعض سفن حربية سنة ١٢٤٣ مثلا أخذ كثير من سفلة التجار الأجانب ــ على حد قول الباشا ــ يفرون من دون أن يصفوا حساباتهم فيها حتى اضطر الى أن يصدر أمرا الى ناظر تجارته بأن يوجه الى كل قناصل الدول منشورا بوجوب تصفية رعاياهم لحساباتهم قبل مغادرة البـلاد المصرية ومن يحاول منهم الفرار بدون تصفية حساباتهم فسوف يعادون من السفن الى البر بالقوة ويتعرضون للمهانة (٣٠٧) .

فاذا أضفنا الى الى ذلك الأموال الطائلة التي كانت تخصم على حساب الحكومة من جراء وفاة أى من هؤلاء التجار كما حدث في حالة التاجر فلوران طوزنوه Flcwran Toznow الذى أمر الوالي بأن يقيد مبلغ خمسمائة ألف ومائتي وخمسين قرشا وأربعة وعشرين بارة مطلوب ديوان التجارة والمبيعات منه على حساب الديوان لوفاته (٣٠٨) ، وكذلك حالات النصب والاحتيال التي كان يقوم بها عدد منهم ومن ذلك كيزكو Kizkow الجوهرى وتيكوغوص Tikogoss اللذان سجنهما الباشا « على المبالغ التي أخذاها احتيالا ودسيسة » كما جاء في كتاب المجلس الى مأمور الديوان (٣٠٩) ، وطمع الكثيرين منهم في أموال الوالي كما فعل الخواجة روستى Rossetti الذى استورد للوالي نجفة من أجل قصر النيل باعها له بملغ٧٨٤٥فرنسا(*) و ٥٤ قرشا هذا بخلاف البلورات اللازمة لها وقيمتها ٨٤٣ فرنسا وكسور، مع العلم بأن نجفة أخرى مثل النجفـة المذكورة استوردت بألف فرنسا بمعرفة الخواجة توسيجه Tossiza وعليه يكون روستى قد ربح في

النجفة نحو ستة آلاف فرنسا ، وعلى الرغم من ذلك لم يسدد دينه ويطلب اعطاءه نقودا • كل هذه الأمور وغيرها جعلت الباشا يفكر في طريقة أخرى يصرف بها منتجاته في الخارج تكون بديلا أقل خطرا وأكثر أمانة وأمنا وربحا من طريقة البيع للتجار الأجانب في مصر فاهتدى الى طريقة :

(ب) البيع في الخارج لحساب الحكومة بواسطة وكلاء :

فلقد أرسل الباشا لحسابه الخاص سفنا الى أسبانيا ومالطة وغيرها حيث عين وكلاء له يستقبلون حمولاتها ويتولون تصريفها بأفضل الأسعار (**) فيقبض الباشا ثمنها نقدا أو سلعا مصنوعة أو امدادات عسكرية أو خبرات أو آلات أو ما الى ذلك من لوازم الحكومة وحاجاتها (٣١٠) • وهؤلاء الوكلاء كانوا يصنعون للباشا ما يريد من سفن بالمواصفات التى يريدها على يد الأخصائيين (٣١١) •

ويوردون له « الآلات الخاصة بتمشيط الصوف والكتان وما اليهما من لوازم مصانع الخيوط التى تم انشاؤها فى مصر والبنادر » (٣١٢) • وكذلك « أعداد المكابس والسندانات » التى كان يكتب لهم ويوصيهم بسرعة ارسالها (٣١٣) ، ومواسير البنادق وكعوبها بعد أن يبين لهم عناوين المصانع التى تبيعها وأسعارها (٣١٤) ، والسلاسل والقواديس وغيرها كأدوات دواليب اخراج الطين من عمق أربعة وعشرين قدما فرنسيا ـ المسماة بونطون ـ اللازمة لتطهير المحلات التى ستنزل فيها السفن الجارى انشاؤها بموانيه (٣١٥) ، هذا بالاضافة الى النحاس الذى كان يشتريه من بلدة « نوقات » وغيرها (٣١٦) ، وكذلك تقاوى العدس الأوربى (٣١٧) والأفيون (٣١٨) والأسلحة (٣١٩) والأخشاب (٣٢٠) الى غير ذلك من لوازم كان الباشا يسدد أثمانها عينا كما فى حالة الخواجة مقرديج Mkrdig المقيم بالآستانة الذى أرسل اليه الوالى ثمن أخشاب الأوتاد وعنم المارينو Marino التى ستشترى من هناك على حساب الميرى ألف اردب من الأرز الدمياطى وألف قنطار من البن (٣٢١) • وفى حالة عدم توافر الأموال لدى هؤلاء الوكلاء كان الباشا يرسل اليهم بقية الثمن كله نقدا ، كما حدث فى حالة التاجر عبد الكريم قبودان « الذى كلف الوالى ناظر التجارة بأن يرسل اليه مبلغ مائة وسبعين ألف قرش من خزينة الاسكندرية لسداد نصف ثمن الأخشاب المتعهد بتوريدها من علائيه (٣٢٢) • وكذلك الخواجة زنانيرى znaniry الذى أمر الوالى بأن يرسل اليه نقودا من حاصلات الجمرك لاستيراد حيوانات من الأناضول (٣٢٣) • وكذلك الخواجات قره بت Koruh Bit وكاورك Cawrk اللذان أمر الوالى بارسال حوالة الى صراف الآستانة بمبلغ ٥٠٠٠٠ قرش لاعطائها اليهما لاشتراء حيوانات أيضا وارسالها الى مصر (٣٢٤) • وهكذا أسهم هؤلاء الوكلاء التجاريون الذين

عينهم الباشا في الآستانة وسلانيك(٣٢٥) وغيرها فى تصريف بضائع الحكومة فى الأسواق الخارجية فوكيل «محمد على» التجارى في مرسيليا كان يصدر اليه الباشا القطن والحبوب ليشترى لـه الأسلحة ويبنى لـه المراكب ويستحضر له الجوخ والمنسوجـات (٣٢٦) وكذلك كان يفعل وكيله فى ليفورنة • أما وكيله فى تريسته فقد كان يرسل اليه الباشا القطن والفول والشعير ليباع هناك (٣٢٧) • فتصريف بضائع الباشا فى الخارج كان يتم عن طريق هؤلاء الوكلاء ، وكذلك استيراد ما يحتاج اليه • فالسفينة تأتى من انجلترا مثلا برسم التاجر لوبين محملة بفحم الحجر الجيرى فتفرغه فى الاسكندرية وتشحن قطنـا ثم تعود اليه ليبيع القطن ويرسل باقى الثمن (٣٢٨) ، والباشا يرسل لهؤلاء الوكلاء الحبوب فيرسلون اليه ثمنها من الذهب الدوبلين أو الذهب الذى لا تخسر منه المصلحة وان كانت ريالات فرنسية يقومون بتحويلها الى أحد التجار الذين يحددهم الباشا (٣٢٩) •

ويفهم من أوراق الباشا أنـه كان لا يبيع حاصلاتـه الى وكلائه فى الخارج وانما كان يرسلها لهم ليبيعوها لحسابه ويرسلون له الثمن على أن يحصلوا فى مقابـل ذلك على قـدر من الأربـاح متفق عليـه (٣٣٠) ــ سمسرة ــ أو يسددوا منها ديونه • فلقد كتب لبوغوص لما نما علمه أن أردب الحنطة وصل فى ليفورنة ١١ ليرة بأنه لو أرسل نحو أربعة آلاف اردب الى « متجر جبل أقطار » عوضا عن دين الحكومة الذى عليها له وقدرة ٣٨ ألف فرانسة وكسور تكون بهذه الطريقة قد دفعنا الدين (٣٣١) •

وكان على هؤلاء الوكلاء أن يقدموا للباشا كشوفات شهرية بالمحاصيل التى تورد اليهم • والا هددهم الباشا بايقاف التصدير اليهم كما حدث مع الخواجـة « لوبين Lobin » بليفورنـة والخواجـة « برجز Briggs » بانجلترا (٣٣٢) • وبرغم أن الباشا كان يدقق فى حساباته مع وكلائه فى الخارج ولا يتأخر فى الرد على استفساراتهم ويصرح لهم ببيع الأصناف التى وصلتهم أو وقف هذا البيع (٣٣٣) ، ولا يترفع ديوانه الخديدى عن لفت نظر من يتراخى منهم فى أمور التجارة أو تقديم الحسابات الى الخزينة المصرية (٣٣٤) ، فكثيرا ما كان هؤلاء الوكلاء يسببون للوالى خسارة فى مبيعاتهم فيضطر الباشا الى خصم تلك الخسارة على جانب الحكومة ومن ذلك خصم مبلغ ثلاثة ملايين وتسعمائة وثمان وخمسين ألف وأربعمائـة وستة وخمسين قرشا وستة عشر بارة على جانب الديوان خسارا من جراء مقدار قطن محو الذى أرسل للخواجة « جويس Juwes » لبيعه على ذمة الميرى (٣٣٥) ، وكذلك خصم مبلغ مائتين وتسعة وسبعين الف وأربعمائة وثمان وسبعين قرشا على جانب الديوان قيمة الخسار الذى أصيب من القطن الذى أرسل الى « أنورس Anowrs » لبيعه على ذمة الميرى (٣٣٦) ،

واحتساب مبلغ أربعة آلاف وثمانمائـة قرش وخمسة بارة على الديـوان ـ ديوان التجارة ـ من الخسار الذى نتج من ارسال ثلاثة آلاف وسبعمائة اردب وكسور من الحنطـة التى أوصلت بمعرفـة الخواجـة « ثـوربورن Thurburn » من شونـة الاسكندريـة الى انجلترا لبيعهـا على ذمـة الميرى (٣٣٧) • وبعد أن تكررت مثل هذه الحالات واكتشف الباشا أن الأرباح التى كان ينتظرها من وكلائه فى الخارج أقل مما يظن وأن المخاطر أكثر مما تصور قرر أن يبيع منتجاته الى وكلاء للبيوت الأجنبية يقيمون فى مصر ومن ذلك أنـه أعطى الخواجـة « تورنو Tornow » التاجـر المقيم بالاسكندريـة وشريك ووكيل الخواجات « برجـز Briggs » المقيمين بانجلترا ثلاثين ألف بالة من القطن على أن يشحن ذلك المقـدار فى سفن مؤمن عليها وترسل الى انجلترا بموجب عقد يقضى بتسديدهم ثلثى ثمن القطن عند وصوله اليهم ، فان داوموا على الدفع حسب الشروط المأخوذة عليهم فانه سيرسل ٣٠ ألف بالة أخرى ، أما اذا تأخروا عن دفع الأقساط فى مواعيدها وأبدوا أعذارا واهية فانه يجب وقف شحن القطن اليهم(٣٣٨)، وهى نفس الشروط التى بـاع بها الباشـا الى التـاجر « فرانجسقولون Frangscolon » المقيم بالاسكندرية ووكيل قومباينة « وويلية وغرابو Wooilla & Ghrabow » بليفورنة الذى حضر اليه وتحادثا وقتا طويلا وتعهد بالخـدمة وترويج التجـارة بليفورنة والمحلات الأخرى فاستصوب الوالى اعطاء محل تجارته خمسة عشر ألف بالة من القطن الهندى بشرط أن يجلب حسب الأصول التجارية ثلثى ثمن القطن المذكور عـدا ونقدا ويسلمه الى خزينـة الأصناف (٣٣٩) • وعلى الرغـم من جهـود البـاشا واصلاحاته وتعديلاته فى أنظمة البيع فقد تدهورت أحواله المالية وبدأت تظهر آثار أزمته فى أوامره بشكل ملحوظ اعتبارا من سنة ١٢٤٢ هـ / ١٨٢٦ م فنقرأ فى أمر له الى ناظر تجارته أن ديوان الأصناف فى عسر مالى شديد (٣٤٠) ، وفى أمر آخر اليه سنة ١٢٤٣ هـ/١٨٢٧ م أن المصلحة قد تعبت من الضيق المالى الحاصل هذا العام وأنه لم ترد نقوداً من الوكلاء وأنه جارى نقل القطن شيئا فشيئا وعليه ـ بوغوص ـ أن يتداول مع التجار فى أمر الحصول على مقدار من النقود منهم أو جهة أخرى وأن يخبر عن نتيجة ذلك اليه (٣٤١) • وقد أرجع معاصرو الباشا من الأجانب أسباب هذه الأزمة التى بدأت تستحكم اعتبارا من عام ١٢٤٢ هـ الى انخفاض النيل واضطـراره لتخفيض الضرائب على الأراضى الشراقى وانخفـاض الانتاج نتيجة لذلك (٣٤٢) ، ثم وباء الطاعون الشديد (٣٤٣) ، وانخفاض أسعار التصدير ، وكذلك حروب الباشا (٣٤٤) • كل هذه الأمور دفعت الباشا الى :

(ت) البيـــع بالنسـيئة :

فلقد أدت حاجته الملحة الى النقود الى أن يبيع محاصيله سلفا وذلك فى مقابل الوعد بالدفع عينا وقت الحصاد (٣٤٥) ، وهو ما يوضحه الاتفاق الذى عقده مع الخواجة « لوبين Lobin » والخواجة « ثوربورن Thurburn » الذى يقضى بأن يورد الأخير الى خزينة الاسكندرية مبلغ خمسمائة ألف ريال فرنسى فى قسطين فى مقابل محاصيل سنة ١٢٤٣ هـ / ١٨٢٧ م من القطن والكتان والنيلة والغلال والأرز بشرط أن يتعهد الخواجة « لوبين Lobin » بجلب مليون ريال فرنسى ونصف مليون آخر عند اللزوم (٣٤٦) . وقد ترتب على حصول الباشا بهذا الأسلوب السهل على النقود أن تورط فى اتفاقات مع التجار لا يستطيع الوفاء بها . الأمر الذى جعلهم يشكون الى قناصل دولهم من عدم وفاء الحكومة بالتزاماتها معهم . وكثرت أقوالهم فاضطر الباشا الى أن يعالج الموقف فأصدر أمرا الى مدير تجارته ومبيعاته بأن يعطى غلالا أو أرزا أو اصنافا أخرى لمن يرغب من التجار الذين بيدهم ايصالات على الحكومة وأن يخصم ذلك مما لهم عند الميرى (٣٤٧) ، ثم قرر بعد ذلك التخلى نهائيا عن أسلوب البيع سلفا ليضع حدا لشكاوى التجار وتقولاتهم من ناحية ولأن أسلوب البيع بالوعدة هذا حال دون تمتعه بكامل ربح المحاصيل الجارية من ناحية ثانية ، حتى أنه فى وقت الأزمة الاقتصادية العالمية التى حدثت عام ١٨٣٦ م لم يعد بامكانه توفير مبالغ لدفع رواتب قواته المسلحة أو موظفى حكومته أو الخراج السنوى للسلطان ، وهبط سعر القطن الى مستوى منخفض وحاول التجار معتمدين على أزمة الباشا المالية أن يهبطوا بالأسعار بقدر المستطاع . لكن محمد على تحرك بسرعة واستخدم احتياطياته التى كانت قد تراكمت خلال السنوات السابقة (*) وأوضح للتجار أنه ليس فى حاجة ملحة تدفعه الى الاستسلام لشروطهم القاسية ، وعندما بدأ المحصول الجديد يصل الى اسكندرية رفض أن يعرض قطنه فى السوق بالسعر الذى عرضه التجار وهو ٨ دولارات للقنطار لأنه سعر يغطى بالكاد تكاليف الزراعة والنقل الى الاسكندرية وأصدر تعليماته الى بوغوص بك بألا يقبل أى سعر يقل عن ١٠ دولارات و٧٥ سنتا . ثم أمر بالاسراع فى تصفية كل ديونه بادئا بالتجار الذين يحدثون قيلا وقالا وبأن لهم مطلوبات عند الميرى ، حيث كلف مدير تجارته بعمل كشف بأسمائهم وارساله الى البنك لخصم مالهم عند الميرى بموجبة (٣٤٨) ، وبهذه الحركة أوهم التجار بأنه أيسر حالا مما كانوا يعتقدون ، ولم يجد أمامهم خيار سوى الشراء بالسعر الذى يحدده الباشا (*) الذى أخذ يجرب أسلوبا آخر لتصريف منتجاتـه هو :

(ث) البيـع بالمـزاد :

وقد كان أفضل الطرق جميعا حيث مكن الباشـا من الحصول على أحسن الأسعار نتيجة المنافسة بين التجار الأجانب (٣٤٩) ، الذين ازداد عددهم اذ ذاك عما كان عليه من قبل (٣٥٠) ، هذا فضلا عن أن المزاد كان علاجا سريعا لنوبات الضيق المالى الشديد التى كانت تؤرق نظام الباشا وتقلقه وقناة صحية يصرف فيها حاصلاته التى تكدست بها أشوانه حتى كسد بعضهما أو فسد ، فنقرأ فى أمر منه الى مدير تجارته ومبيعاته بأن يعرض القمح الفاسد نوعا فى المزاد وأن يفتتح المزاد بسعر ثلاثين قرشا للاردب (٣٥١) ، وفى أمر ثان يأمره بأن يضع صنفى الحمص والنيلة فى المزاد لبيعهما لأنه فى ضيق مالى شديد (٣٥٢) ، وفى أمر ثالث بأن يضع عشرة آلاف اردب من الفول فى المزاد لبيعه حيث أنه علم من الكشف الوارد اليه أنه يوجد بشونة الاسكندرية من هذا الصنف ثلاثة وأربعون ألفا من الأرادب تقريبا (٣٥٣) ٠

وهكذا على أن المشترى بالمزاد لم يكن يدفـع بالضرورة كل الثمن نقدا ، فالباشا يطلب فى أحد أوامره أن تحصل من التجار المبالغ الباقية عليهم من المزادات القديمة قبـل الشروع فى بيع أصناف بالمـزاد العلنى الحديث (٣٥٤) ٠ وقد كان الباشا يبيع للأهالى بالسعر الذى يرسى عليه المزاد (٣٥٥) ٠ وهكذا جرب الوالى واتبع طرقا مختلفة وأساليب متباينة ليغزو الأسواق الخارجية بمنتجاتـه فهو يعطيها بالنقـد للتجار الأجانب أو بالنسيئة للبيـوت التجارية أيهما أربح ويأمر أن تطرح فى المزاد اذا ما تلاعب التجار أو أظهر الوكلاء عدم كفاءة أو أمانة ٠ ويساوم فى أسعارها تارة ويتمسك بأسعار يحددها ولا يتزحزح عنها تارة أخرى حسب حالة السوق وقوة العرض والطلب وحاجته الى المال أو معدات أوربا ٠ ويؤمن على بضائعه اذا ما ارتأى فى التأمين مصلحة الحكومة ، ويرفض هذا التأمين على كميات كبيرة ابتاعها لأن فى ذلك مخاطرة ٠ وهو فى كل الأحوال يبغى أكبر ربح وآمن طريقة ٠ والجدير بالملاحظة :

ان الباشا كما يتضح من تواريخ أو أمره كان لا يتورع فى بعض الأحيان من أن يبيع بكل طرق البيع السابقة فى وقت واحد فهو فى الفترة التى رأى فيها أن البيع بالمزاد أفضل من البيع عن طريق الوكلاء لا يستنكف أن يرسل ببعض الشحنات الى وكلاء تتوفر فيهم الثقة والأمانة والكفاءة ٠

وفى الوقت الذى اقتنع فيه أن نظام البيع للبيوت الأجنبية أفضل من البيع للتجار الأجانب المقيمين بمصر لم يكن ليتأخـر عن البيـع الى هؤلاء الأخيرين اذا ما توسم فى معاملتهم منفعة أكبر ٠ وهو فى كل هذه الأحوال

لا يجد غضاضة من أن يأمر بسحب صنف من المزاد كالترمس مثلا عندما يجد راغبا يشتريه بسعر أعلى ولو بحواله (٣٥٦) • وهو يراعى شعور التجار الأجانب وفى نفس الوقت مصلحته بالدرجة الأولى ، ففى أمر منه الى مدير تجارته ومبيعاته يخبره أن بيعه الحنطة بسعر أربعة وأربعين قرشا بتحويل الى الخواجة « دانستاسى Danastasy » قد أوجب تكلم الخواجة ثوربورن Thurburn » والخواجة « هاريس Harris » بهذه الألفاظ ويأمره بأن يضع فى المزاد عشرة آلاف أردب لبيعه بسعر خمسين قرشا والا فعليه أن يغلق المخزن وينقل بيع الحنطة من الاسكندرية الى مصر(٣٥٧) • والباشا يراقب الحربية والسياسية فى أوربا وأثرها على تصريف البضائع والأسعار (٣٥٨) ، ويبادل بضائعه ببضائع يحتاج اليها (٣٥٩) ، ويقبض ثمن سلعـه بحوالـة استحقاق اذا تعسر بيعها نقـدا (٣٦٠) ، ويحترم المعاهدات الدولية التجارية وينفذهـا (٣٦١) وان اتهمـه كثير من التجار بالتهاون فى تطبيقها أو تنفيذ ما يتفق منها ومصلحته •

ولئن نمت تجارة الباشا الخارجية بصادراتها ووارداتها نموا ملحوظا لاهتمامه بها وجهوده ونظمه فان من يدقق النظر فى :

٢ ـ أنواع السلع التى احتكر تصديرها ودوافع احتكارها وأثرهـا على سـوق الصادرات المصريـة :

يلاحظ أن الباشا كان يراعى أن تحقق هذه الصادرات أكبر ربح فى الأسواق الخارجية من جهة وألا يضر تصـديرها بحاجة أسواقه الداخلية أو مصانعه ومزارعه والتزاماته من جهة ثانية • فهو يأمر ناظر تجارته بأن لا يبيع صنف الشعير لاحتمال ارساله الى الآستانة (٣٦٢) ، وينبه عليه بعدم بيع القطن الموجود بشونة الاسكندريـة وابقاءه مؤقتا لارساله الى المصانع (٣٦٣) ، ويوقف تصدير الأذرة الشامى الى الأقطار الحجازية لعدم رواجه فيها (٣٦٤) ، ويطلب من ناظر المبيعات أن لا يعطى للتجار قطنا حتى يصرف القطن المقرر صرفه لتسديد ديون المصلحة من نفقات السفن التى تنشأ بالخارج والأدوات والمهمات الحربية الموصى بها من أوربا طالما فم ترعة المحمودية مغلق ، وبعد ما يتم فتحه وتصل الأقطان بكثرة فلا مانـع من اعطاء التجار (٣٥٦) • وينبه عليه بعدم بيع القطن للتاجر « واكى Waki » وشركاه أما اذا أراد حنطة أو أرز فلا مانـع (٣٦٦) •

فكل سلعة الباشـا لها وزنها وظروفها وسوقها وثمنها ، وهى فى وقت تكون ألزم للسوق المحلية مهما عرضت الأسواق الخارجية فيها من أثمان وفى وقت آخر يكون تصديرها للخارج ضرورة لحل مشكلات ملحة بالداخـل •

وعلى ذلك كان الباشا يرسم في كل عام سياسة صادراته بما يتلاءم وحالة السوق الداخلي والخارجي وطبيعة كل منهما وحاجاته • وسواء احتفظ الباشا لنفسه بكل تجارة التصدير كما تؤكد بعض المصادر (٣٦٧) ، أو أنه احتكر قرابة الـ ٩٥٪ منها كما تذهب مصادر أخرى (٣٦٨) ، فعلى أي مقياس من هذين المقياسين يكون قد خرج بنصيب الأسد من سوق الصادرات المصرية وليس ذلك بمستغرب مادام قد احتكر معظم سلع التجارة الداخلية ووجه الزراعة والصناعة الوجهة التي يريدها وأولى محاصيل التصدير كل رعاية وعناية حيث لم يزرع منها سوى ذات الرواج في الخارج ولم يصنع الا المنتجات التي تثبت فعاليتها في الأسواق • وليس بخاف ان توجيه الزراعة مكنه من تحديد نوع ومساحة المحاصيل وتوجيه الصناعة جعل بامكانه التحكم في نوع وكم ما تخرجه الاصانع من منتجات • واذا صح أنه احتكر قرابة الـ ٩٥٪ من الصادرات المصرية فانه قد ترك الـ ٥٪ الباقية لا لكونها سلعا عديمة الأهمية أو الربح فحسب وانما لأنه باعها للتجار الأجانب وسمح لهم بتصديرها للخارج وعاتبهم لما راحوا يبيعونها في الداخل (٣٦٩) لأنها تفسد عليه أسواقه وأرباحه وتذهب بالميزة التي تفرد بها وهي أن يكون التاجر الوحيد الذى ضمت قائمة صادراته جل سلع التجارة الداخلية التي احتكرها من قطن وسمسم وكتان وبذر كتان وكوهر وملح بارود وعدس وشعير وفول وأرز وترمس نطرون وبن وحنطة وأذرة وأقمشة وحناء ونيلة وجلود وسكر وزعفران وقرطم وعصفر وأفيون وغيرها من منتجات وجهها الى سائر الأسواق ، الفرنسية والانجليزية والأسبانية والتركية والنمسوية والتونسية والدانمركية والأمريكية والروسية(٣٧٠)، وما اليها من دول بلاد العرب أو أفريقية(٣٧١) أو أوربا أو أمريكا وغيرها من الدول التى امتلأت عواصم تجارتها بالحاصلات المصرية ، وعين الباشا وكلاء تجاريين له فيها كمرسيليا والآستانة ومالطة وليفورنه وماعون وأنورس ومنتلاجى وتريستا وطرسوس وتوسكانة(٣٧٢) وغيرها • ومن يقلب فى أوراق الوالى يلاحظ أنه كان يعتقد أنه مادام هو الذى أزاد حاصلات البلاد الزراعية والصناعية فهو الأقدر على تصريف الفائض منها والزائد ، فان أمر بعدم اعطاء صنف النطرون للتجار الا بعد مضى التواريخ المحددة بالبيورلديات « الصادرة لهم وعدم اعطائه لآخرين (٣٧٣) ، أورأى بيع بعض المحصولات للتجار الأروبيين على ذمة الميرى وقبض الثمن مقدما (٣٧٤) ، أو قرر انشاء محكمتين تجاريتين فى القاهرة والاسكندرية من أعضاء مصريين وأجانب تعرض عليهما كافة الشكاوى المتعلقة بالتجارة للفصل فيها (٣٧٥) ، فهو يبتغى مصلحة التجارة ويستهدفها ، ومن حقه أن ينعم على أنفار بحارة الوابور الفرنساوى مثلا الذى يتردد من مرسيليا الى الاسكندرية بما يشاء من مال (٣٧٦) .

أو يمنع بيع القطن الى التجار باستثناء « برجز Briggs » « وبسترية Pastre » « ولوبين (٣٧٧) Lobin » ، وأن يسمح ببيع بذر الخس وزيته الى المتسببين ويمنحهم الرخصة بنقله الى الأقطار الحجازية (٣٧٨) ، أولا يسمح ببيع صنف الذرة الشامى (٣٧٩) أو الحنطة لعدم رواجه فى الخارج أو الحاجة اليه بالداخل (٣٠٨) • فالأمر والنهي بيده والمنح والمنع مسائل يختص بها جنابه العالى ، والانعام والعقاب من حقوقه وواجباته •
وقد حرص الباشا كما يستبان من دراسة الأرقام التى جاءت فى كتابات معاصريه أو تقارير قناصل الدول على أن يكون الميزان التجارى فى صالح مصر سواء مع الدول الأوربية أو غيرها بحيث لم تقل قيمة الصادرات عن الواردات (٣٨١) ، ولذلك جني أرباحا وفيرة من تجارة الصادر بعد أن احتكر سلع التجارة الداخلية وأعطى لنفسه حق بيع محصولات البلاد فى الداخل والخارج بأثمان تزيد كثيرا على التى يدفعها للمنتجين عند الشراء منهم • فقد ذكر « كادالفين Cadalvene » فى كتابه عن مصر وبلاد النوبة « أن الباشا كان يدفع ٢٧ قرشا ثمنا لأردب القمح فى عام ١٨٤١ م وتبيعه الحكومة فى داخل القطر بسعر ٥٦ قرشا وعند تصديره للخارج بتسعين قرشا ، وقس على ذلك بقية أصناف المحصولات من الأرز والذرة والورد والنيلة والسكر والحمص والفول والكتان وبذره والسمسم والسلجم والقرطم وماء الورد وغيرها من حاصلات كان يشتريها بأسعار يحددها بنفسه ويجبر منتجيها على ألا يبيعوها لأحد سواه (٣٨٢) ، فالحكومة على ما جاء بتقرير بوالكمت (٣٨٣) Boislecomte كانت تشترى :

السلعة	سعر الشراء	سعر البيع محليـا	سعر البيع
اردب القمح	٣٦ قرشا	٧١ قرشا	٨٥ قرشا
أردب الذرة	٢٠ «	٣٦ »	٧٣ »
اردب الحمص	٤٠ «	٧٣ »	٨٣ »
اردب الأرز « بعد ضربه »	١١٢ «	١٤٠ »	٣٠٠ »
قنطار القطن	٢٠٠ «	——	٤٤٠ »
قطعة جلد الجاموس	١٩ «	——	٩٥ »
قطعة جلد البقر	١٥ «	——	٥٠ »

على أن الباشا الذى تربى على التجارة منذ طفولتـه لم يكن ليقنـع بالأسعار التى باع بها وقت كتابة بوالكمت Boislecombe لتقريـره (٢٩ يونيو ١٨٣٣ م) وان زادت فى أكثر الأحيان على ضعف ما يدفعه للمنتج ، وانما يبيع بأسعار تفوقها كما تشير الى ذلك أوامره وأوراقه :

فالقمح الذى يشتريه من الفلاح بسعر ٢٦ قرشا (٣٨٤) ولا يزيد عن ٢٧ قرشا للأردب كان يبيعه بسعر خمسة ريالات فرنسية للأردب الواحد (٣٨٥) (٧٥) قرشا ، ووصل سعره الى ١٨٠ قرشا للأردب فى بعض السنوات (٣٨٦) ٠

والشعير الذى يشترى الأردب منه بسعر ٢٤ قرشا (٣٨٧) كان يبيعه بـ ٣٨ قرشا (٣٨٨) ووصل سعره الى ٧٢ قرشا (٣٨٩) ٠ والفول الذى يشترى الأردب منه بسعر ١٨ قرشا (٣٩٠) كان يبيعه بـ ٥٠ قرشا (٣٩١) ووصل سعره الى ٨٠ قرشا (٣٩٢) ٠ والأرز الذى كان يشترى الأردب منه بسعر ١١٢ قرشا (٣٩٣) كان يبيعه بـ ٢٥٠ قرشا (٣٩٤) ووصل سعره : ٤١٣ قرشا (٣٩٥) ٠ والقطن الذى كان يشترى القنطار منه بسعر ٢٠٠ قرشا (٣٩٦) كان يبيعه بـ ٤٦٠ قرشا (٣٩٧) ٠ والكتان الذى يشترى القنطار منه بسعر ٧٤ قرشا (٣٩٨) كان يبيعه بـ ٢٧٧ قرشا (٣٩٩) ٠ وملح البارود الذى كان يستخرج كميات كبيرة منه من الأرض بلا ثمن كان يبيعه بسعر ٧٥ قرشا للقنطار (٤٠٠) ٠

فاذا وضعنا فى اعتبارنا ضخامة المقادير التى كانت تصدرها الحكومة من هذه الأصناف وغيرهـا أدركنا السبب الذى من أجله احتـكرت معظم صادرات البلاد آنئـذ :

فالقطن وحـده بلغ المصـدر منه بعض السنوات ٢٠٠٫٠٠٠ بالـة سنويا (٤٠١) (البالة = قنطارين) ، والقمح وصل المصدر منه فى بعض السنوات ــ كما أخبر الباشـا د ٠ بورنج ــ مليونـا من الأرادب (٤٠٢) (سنويا) ، والفول وصل المصدر منه فى بعض السنوات ٨٠٠٫٠٠٠ أردب (سنويا) ، والشعير ٥٦٠٫٠٠٠ أردبا ، والذرة ٨٥٠٫٠٠٠ أردبا (٤٠٣) ، والأرز ١٣٦٫٠٠٠ أردبا والكتان ٥٥٫٠٠٠ قنطارا (٤٠٤) وهكذا ٠

ولعل الباشا حين أوجـد الفرق الكبير والملحوظ بين أثمان البيـع وأثمان الشراء كان مدفوعا بدافع الرغبة فى اقتناء الربح الكثير فى الوقت الذى انعدم فيه من يحد من نفوذه فى مصر ٠ والملاحظ أن دخل الحكومة من تجارة الصادر وان كان يتصل بتقلب أسعار السلع فى الأسواق الأوربية وكمية الانتاج المرهونة بفيضان النيل فقد كان دخل لا يستهان به فى أغلب السنوات ، فقد بلغ فى سنة ١٨٢١ م ما يساوى ١٩٠٫٥٧٥ جنيها مصريا ، وفى عـام ١٨٣٣ م مـا يساوى ٤٥٠٫٠٠٠ جنيهـا ، وفى سنة ١٨٣٧ م ما يساوى ٦٨٥٫٦٤٠ جنيها (٤٠٥) ٠

فاذا علمنا أن ايرادات مصر فى عام ١٨٠٥ م لم تبلغ سوى خمسة ملايين من القروش أى خمسين ألفا من الجنيهات تبين لنا مقدار ما أحدثته

صادرات الباشا من زيادة كبيرة في ايرادات الدولة حتى بلغت هذه الايرادات فى تقدير بعض الباحثين ١٧ر٢٠ ضعفا عما كانت عليه يوم تسلمها « محمد على » (٤٠٦) . وهكذا عاد احتكار السلع على الباشا بوافر الربح اذ جنى من احتكاراته لسلع التجارة الداخلية (٤٠٧) ما جنى (*) ، هذا بالاضافة الى سلع الصادرات وكذلك السلع التى كان يعاد تصديرها (٤٠٨) كالصمغ والبخور والعطور والعقاقير والبن (٤١٠) والعاج (٤١١) والصوف وريش النعام والمسك والعنبر والصبر (٤١٢) والزيتون والعبيد والسنامكى والجلود (٤١٣) وسن الفيل والتبر والعود والشاهى والكشمير واللؤلؤ والجوهر والكهرمان (٤١٤) ، الى غير ذلك من سلع كانت ترد من أفريقيا وبلاد العرب والهند وكريت وغيرها ، وتدر على الباشا عائدا كبيرا لأنه احتكر بعضها وفرض رسوما جمركية على بعضها الآخر كان يحصلها عينا اذا امتنع التجار عن دفعها نقدا (٤١٥) .

وكان من الطبيعى أن تغرى هذه الأرباح الباشا بأن يزيد من كمية المصدر من سلعه ، حتى أن حكومته باعت كل محصول القمح للخارج فى بعض السنوات ولم يبق فى البلاد ما يكفى حاجة السكان ، ولا يخفى ما عاناه السوق المحلى والمستهلك المنتج من آثار حاول الباشا أن يعالجها بشتى طرق المعالجة كخلط دقيق الخبز بالذرة (٤١٦) ، وما الى ذلك من أمور وحيل .

هذا عن صادرات نظام الاحتكار فاذا بحثنا فى وارداته وجدنا أن حكومة محمد على كانت أكبر المستوردين فى مصر : فأمة محدودة المطالب قليلة الحظ من الترف ليست بالسوق التى تروج فيها المنتجات الأجنبية . وحكومة تحتفظ بمائة ألف رجل تحت السلاح وتستخدم عددا هائلا من الموظفين وتتولى فى الوقت نفسه استغلال أراض زراعية فسيحة وتنشىء مصانع حديثة ضخمة وتقوم على صيانتها مثل هذه الحكومة تكون بحاجة الى كثير من السلع التجارية فيتنافس التجار على توريدها وللحكومة أن تؤثر بعطفها هذا الشخص أو ذاك للقيام بعملية التوريد ، وقد رأينا كيف كان وكلاء الباشا فى ليفورنة وتريستا وغيرهما يوردون له لوازمه وكيف كان الباشا يقبض فى أحيان كثيرة ثمن صادراته آلات أو أسلحة .. الخ هذا بالاضافة الى أن أغلب القناصل الأجانب فى مصر كانوا يشتغلون بالتجارة ويعقدون مع الباشا الصفقات التى يوردون له بمقتضاها البضائع اللازمة لمصانعه ومزارعه وجيشه وأسطوله . وتشير الوثائق الى حالات كثيرة من هذه الواردات التى كان الباشا يقوم بنفسه باستيراد جانب كبير منها واحتكاره (٤١٧) ، فهو يستورد الثيران من أطنة (٤١٨) والجياد من طرسوس (٤١٩) وأخشاب السواقى من طرابلس وبيروت (٤٢٠) وأنوال

النسيج من بلاد النوبة (٤٢١) والحديد من بطرسبورج (٤٢٢) واستانبول (٤٢٣) والقتوف اللازم لملابس العسكر من الأناضول (٤٢٤) ومن تونس (٤٢٥) وأسبانيا (٤٢٦) وتقاوى شجر البلوط من أنطاكية وأزمير (٤٢٧) وبذر القطن من جزيرة سيلان (٤٢٨) وتقاوى الصبغة الزرقاء (النيلة) من قبرص وأزمير (٤٢٩) والآلات التى تصنع المبارد والمدافع ومكابس القطن من انجلترا (٤٣٠) والحديد الخام والفحم الحجرى الأفرنجى والرومى والقصدير والتوتيا وسلك الحديد وصاج الحديد والصلب العادة والانجليزى والمبارد والسندانات والرصاص الخام وأحجار زناد البنادق والسيوف وألواح النحاس ومقصات الرصاص وغيرها من لوازم مصانعه من أوربا • الى غير ذلك من سلع احتكر الباشا استيرادها هذا فضلا عما كان يستورده التجار الأجانب المقيمين فى مصر من بضائع أوربا وغيرها التى كان الباشا يشتريها منهم لشدة حاجته اليها لأن ما استورده منها لحسابه لم يكف متطلباته أو لم يستطع الباشا استيرادها ، فيربحون من هذه السلع التى لا يحتكر الباشا استيرادها مبالغ طائلة ومن ذلك : أنه أمر باشتراء ألواح الزنك الموجودة لدى التاجر الخواجة « ميخائيل كساب » لتشغيل البراميل اللازمة لتعبئة الزيتون والبارود (٤٣١) ، وأمر بتوفير خشب الزان والسنديان الذى تحتاج اليه مخازن الخام سنويا اشتراءا من التجار (٤٣٢) ، كما أمر بقبول النحاس الذى ورده الخواجة دانستاسى (٤٣٣) Denastasy » ، وأمر باشتراء الفحم الموجود عند التاجرين « سانيتى Sanity وبرجيلى (٤٣٤) Brgily » كما أمر بأن تستلم المدافع وبعض الآلات والمهمات التى وردها الخواجة « جيجينا Gegina » من بلجيكا (٤٣٥) • وأمر بأن يضاف الى حساب الخواجة « روبرت ثوربورن Thurburn » ثمن الوابورين اللذين استوردهما من انجلترا لعصير قصب السكر (٤٣٦) •

والجدير بالملاحظة أن الباشا لم يحتكر تجارة الواردات كلها كما فعل بالتجارة الداخلية والصادرات لاعتبارين أولهما : أنه كان ممن لا يشجعون الاستيراد من الخارج ويعملون على تحقيق كل ما من شأنه تحقيق اكتفائه الذاتى حتى لا يقع تحت رحمة الدول الأجنبية ولاعتقاده بأن الدول الغنية هى التى تصدر أكثر مما تستورد كما صرح للدكتور بورنج Bowring ولذلك كان لا يجلب شيئا من الخارج الا بعد التبين من أنه لا يمكن الحصول عليه من داخل بلاد القطر المصرى (٤٣٧) •

ثانيهما : أن قوانين الدولة العثمانية كانت تحول دون احتكاره لهذه التجارة اذ كان من حق التجار الأجانب استيراد ما يشاءونه طبقا للامتيازات الأجنبية ومن حق الدول الأجنبية أن تدخل سلعها الى كل ولايات الدولة

العثمانية بما فيها مصر بمقتضى الاتفاقات والمعاهدات المبرمة بينهما (*) ·
واذ استطاع أن يحرم هؤلاء التجار من التجارة الداخلية كلها أو معظمها (*)،
والشق الأكبر من تجارة الصادرات فلم يكن بامكانه أن يفعل ذلك بتجارة
الواردات ·

هذا وتتضارب آراء المعاصرين للباشا حول تأثير نظام الاحتكار على الحاصلات : فعلى حين يذكر دوهاميل Duhamel أنه ليس صحيحا أن محصول القطن قد زاد بقدر ما نقص محصول الحبوب ويعزز قوله بالجداول· يؤكد بورنج Bowring في نفس الفترة — ١٨٣٧ م — بأن تشجيع باشا مصر لزراعة القطن مؤثرا اياه على غيره من الحاصلات الزراعية أدى الى نقص تدريجي فيما يصدر من القمح الى جميع البلاد التي كانت تستورده من مصر فيما مضى وكذلك الكتان الذى كانت مصر تصدر من بذوره فى السنوات الماضية بين خمسين وستين ألف كوارتر — أردب — وأخذ هذا المقدار فى الهبوط شيئا حتى أنه لم يصدر منه وسق سفينة واحدة خلال ست سنوات أو سبع الى أن حل العام الماضى (١٨٣٦ م) فبلغ ما شحن منه ومالم يشحن نحو عشرة آلاف كوارتر (٤٣٨) · وبالنظر الى أن احصاءات ذلك العصر لا يوثق فى دقتها لعدم نشر احصاءات محددة من قبل الحكومة وتضارب تقديرات المعاصرين فان ذلك يعطى لأوامر الباشا أهمية خاصة ·

وأيا ما كان الأمر :

فان الباشا وهو الرجل الذى لم يكن يرى أية تجارة رابحة دون أن يعمل على أن يستأثر بها استئثارا تاما ويحتكرها · قد مد مظلة احتكاره كما رأينا لتشمل كل سلع التجارة الداخلية وجزءا كبيرا من سلع التجارة الخارجية · وقد جنى من وراء ذلك الربح الوفير الذى لم يتحقق له الا بعد أن هيمن على توزيع هذه الحاصلات فى الداخل والخارج (٤٣٩) واتبع جميع الفنون والحيل التى مكنت لهذه السلع وتجارتها فى الأسواق المحلية والعالمية وحققت الدوافع التى من أجلها طبق الباشا عليها نظامه الاحتكارى ·

هوامش الفصل الرابع

(١) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٥٩ ، صفحة ٥٠ ، مسلسل ١٠٨ ، من الديوان الخديوى الى نظار الأشوان وناظر المبيعات العام وجميع المأمورين ، بتاريخ ٦ ذى القعدة سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(٢) يذكر بوالكمت Boislecomte أنه بفضل محصول القطن وحده رفع قيمة الانتاج السنوى فى مصر بما يزيد على السدس ويذكر أن محصوله بلغ فى عام ١٨٢٣م ٢٠٠ر٠٠٠ بالة زود مصر بدخل يربو على ثلاثين مليونا من الفرنكات ٠ راجع :
Douin (G.) ; La Mission ..., op. cit., p. 83.

وراجع أيضا : معية تركى ، دفتر ٦٠ ، مسلسل ١٤٥ ، من الجناب العالى الى رستم افندى بتاريخ ٦ ذى الحجة سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ٠

(٣) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٣٢٣ سنة ١٨٣٦م وتبثت أوراق الباشا أنه كان يورده لنظار المصانع فى شهر شعبان ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م بسعر خمسمائة قرش للقنطار وابتداء من رمضان بخمسمائة وخمسين قرشا (معية تركى ، دفتر ٦٠ ، مسلسل ٦١ ، من الجناب العالى الى مديرى الأقاليم البحرية ، بتاريخ ١٣ ذى القعدة سنة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م ٠

(٤) معية تركى ، دفتر ٥٩ ، مسلسل ٤٤٠ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ٠

(٥) معية تركى ، دفتر ٣٢ ، مسلسل ٢٤٨ ، من المعية السنية الى الخواجة بوغوص بتاريخ ٨ ذى القعدة سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م ٠

(٦) معية تركى ، دفتر ١ ، مسلسل ٥١٩ ، من الجناب العالى الى حبيب أفندى ، بتاريخ ١٧ جمادى الثانى ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م ٠

(٧) معية تركى ، دفتر ١٧ ، مسلسل ١٣ ، من الجناب العالى الى ناظر الأصناف ابراهيم أغا ، بتاريخ ١٣ محرم ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م ٠

(٨) معية تركى ، دفتر ١٩ ، صفحة ٤ ، مسلسل ٢١ ، من المعية الى جملة نظار اقسام وشون وحكام أخطاط وقائمقامين وشيوخ ، بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م ٠

(٩) معية تركى ، دفتر ٢٧ ، مسلسل ٧٢ ، من الجناب العالى الى حسن بك وكيل مأمور الجيزة ، بتاريخ ٧ صفر ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م ٠

(١٠) معية تركى ، دفتر ٢٥ ، مسلسل ٣٠٣ ، من الجناب العالى الى محمود بك مأمور نصف الغربية ، بتاريخ ٢ ربيع الأول ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م ٠

(١١) معية تركى ، دفتر ١٩ ، مسلسل ٢٧٩ ، من المعية الى أربعة نظار اقسام بحرية بتاريخ ٧ ربيع الثانى ١٢٤١هـ/١٨٢٥م ٠

(١٢) معية تركى ، دفتر ٣٣ ، مسلسل ٢٦٥ ، من الجناب العالى الى البك الكتخدا مأمور مصالح الاقاليم الصعيدية ، بتاريخ ٣ رجب ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م ٠

(١٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٨٠٦ ، مسلسل ٣٦ ، من مجلس الملكية الى مأمور ديوان الخديوى ، بتاريخ ٢٨ جمادى الثانية ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ٠

(١٤) معية تركى ، دفتر ٦٠ ، مسلسل ١٥٧ ، من الجناب العالى الى مديرى الاقاليم البحرية ما عدا مدير الشرقية ، بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ٠

(١٥) معية ، أوامر ، دفتر ١ ، صفحة ٤٩ ، مسلسل ٢٠٥ ، أمر كريم الى مأمورى الوجه البحرى (٢١) مأموراً ، بتاريخ ٣ ذى القعدة سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(١٦) معية ، أوامر ، دفتر ٢ ، صفحة ٣٩ ، مسلسل ١٩٤ ، أمر كريم الى مأمورى تنظيم حسابات عددهم أربعــة ، بتاريخ غاية القعدة سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م ٠

(١٧) معية أوامر ، دفتر ٢ ، صفحة ٣٩ ، مسلسل ١٩٥ ، أمر كريم الى جميع مأمورى الوجه البحرى ، بتاريخ غاية القعدة سنة ١٢٤٧هـ/١٨١٣م ٠

(١٨) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٩ ، مسلسل ١٠٦ ، من مأمور ديوان الخديوى الى زكى افندى مأمور شباسات ، بتاريخ ١٧ محرم ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ٠

(١٩) معية تركى ، دفتر ٥٦ ، مسلسل ٥٧٤ ، من الجناب العالى الى مديرى وجه بحرى بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ٠

(٢٠) ديوان خديوى ، تركى ، دفتر ٧٣٢ ، صفحة ٢٠ ، مسلسل ٧٥ ، من الديوان الخديوى الى محمد افندى مأمور اسنا ، بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م ٠

(٢١) معية تركى ، دفتر ١ ، مسلسل ١٠٦ ، من الجنــاب العالى الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة ، بتاريخ ٥ رمضان ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م ٠

(٢٢) معية تركى ، دفتر ٥٩ ، مسلسل ٤٤٢ ، من الجناب العالى الى برغوص بك ، بتاريخ ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م ٠

(٢٣) معية تركى ، دفتر ٥٩ ، مسلسل ٤٤٠ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك ، بتاريخ ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ٠

(٢٤) معية تركى ، دفتر ٥٤ ، مسلسل ١٥٢ ، من الجناب العالى الى محمود افندى بتاريخ ٢٢ ربيع الثانى ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م ٠

(٢٥) معية تركى ، دفتر ٥٤ ، مسلسل ١٥٧ ، من الجناب العالى الى محمود افندى بتاريخ ٢ جمادى الأولى ١٢٣٩هـ/١٨٣٣م ٠

(٢٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٠ ، صفحة ٢٦_٧٢ ، مسلسل ٥٣ ، من الديوان الخديوى الى مأمورى الأقاليم القبلية والى أمين افندى وكيل ناظر مبيع الاصناف ، بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م ٠

(٢٧) معية تركى ، دفتر ٥١ ، مسلسل ٥٣١ ، من المعية السنية الى محمد الكاشف ناظر الثلث الأول للغربية ، بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م ٠

(٢٨) معية تركى ، دفتر ٦٠ ، مسلسل ١٤٥ ، من الجناب العالى الى رستم افندى بتاريخ ١٦ ذى الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ٠

(٢٩) الأرشيف الأوربى ، دار الوثائق المصرية :

F. O. August 26. 184 Lodr :
Ponsonby No 223 (Copy of No 4 to L Col. Barnsh. Mohamed Ali' sintrn lion to Establish Monopoliss of cion le cotton).

تقرير رقم ٢٢ من لورد « بنسوبنى » بتاريخ ٢٦ اغسطس ١٨٣١ م الى كولونيــل « برنت » بشأن احتكار « محمد على » لمحصول القطن ٠

(٣٠) Douin (G), La Mission Du Baron De Boislecomte op. cit., p. 88.

ويذكر دوهاميل في تقريره أن الباشا كان يشترى الاردب الواحد من الفلاح بسعر ٢٦ قرشا ويبيعه بسعر ٥١ قرشا (راجع فؤاد شكرى ، بناء دولة ، تقرير دوهاميل ص ٣٢٢ · ودفتر ٦٧٣ معية تركى ، صفحة ١١٤ مسلسل ٢٢٥ فى ٣ ذى الحجة ١٢٤٥.

(٣١) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والإدارة فى مصر ، ترجمة ، ص ٢٥٢ ·

(٣٢) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ حوادث شهر ذى الحجة سنة ١٢٢٧هـ/١٨١٢م ، ص ١٧٦ ·

(٣٣) ديوان خديوى ، دفتر ٧٦٢ ، صفحة ١١٤ ، مسلسل ٢٣٥ ، من الديوان الخديوى الى مأمور الجعفرية وأحد عشر آخرين من العظماء والمأمورين ، بتاريخ ٣ ذى الحجة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ·

(٣٤) معية تركى ، دفتر ٢٥ ، من الجناب العالى الى عمر بك مأمور قسم ثان وقسم ثالث الشرقية ، بتاريخ ١٣ محرم ١٢٤٢م/١٨٢٦م ·

(٣٥) معية تركى ، دفتر ١٧ ، مسلسل ٣٩٦ ، من الجناب العالى الى محافظ رشيد ، بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م ·

(٣٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٧ ، من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص بتاريخ ١٥ جمادى الأولى سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م ·

(٣٧) معية تركى ، دفتر ١ ، مسلسل ٥٩ ، من محمد على باشا الى الباب العالى ، بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٢٦هـ/١٨١١م ·

(٣٨) ديوان خديوى ، دفتر ٧٨٤ ، صفحة ١٥٩ ، مسلسل ٣٢٥ ، من المجلس العالى الى الديوان الخديوى ، بتاريخ ٦ ذى القعدة سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م ·

(٣٩) معية تركى ، دفتر ١٩ ، صفحة ٢٧ مسلسل ٢٦٥ ، من المعية الى يوسف اغا محافظ رشيد ، بتاريخ ٢٢ ربيع الاول ١٢٤١هـ/١٨٢٥م ·

(٤٠) معية تركى ، دفتر ٢٢ ، صفحة ٢٨ مسلسل ١٦٥ ، من المعية الى شكرى بك متصرف رودس ، بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٤١هـ/١٨٢٥م ·

(★) لا على القمح وحده ·

(★★) كان المجلس العالي هو الذي يحدد اثمان الحاصلات الزراعية والسلع الصناعية وقد تأسس منذ سنة ١٢٢٠هـ (١٨٠٥م) وكان يسمى بأسماء كثيرة منها مجلس القلعة والجمعية العمومية ومجلس العموم أو المجلس العمومي (المنعقد بالقصر العالى) ومجلس المشورة أو مجلس الشورى واختص ببحث جميع الشئون الداخلية عدا المالية منها · وفي أول أغسطس ١٨٣٤ (٢٥ ربيع الاول ١٢٥٠هـ) صدرت لائحة ترتيب هذا المجلس وقد جاء فى المادة الرابعة والأخيرة من مواد هذه اللائحة : « وبما أنه تعرض على المجلس قضايا تختص بالمشتريات والتجارة فان الأمر يستدعي وجود تاجرين بالمجلس لرؤية مثل هذه القضايا ·· ولابد للمجلس العالى من كاتبين ملمين بالإعمال الحسابية ليعهد اليهما في رؤية الحسابات كما يجب أن يعين للمجلس العالي بعض المعاونين لإستخدامهم فى تحقيق المواد التى تستوجب التحقيق ··· (راجع : Bowring, Report on Egypt and Candia, p. 121.

وراجع أيضا : محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد علي ، ص ١٠) ·

(٤١) ديوان خديوى ، دفتر ٧٨٤ ، صفحة ١٥٩ ، مسلسل ٢٢٥ ، من المجلس العالى الى الديوان الخديوى بتاريخ ٦ ذى القعدة سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م ٠

(٤٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٣ ، صفحة ١٤٩ ، مسلسل ٣٠٢ ، من الديوان الخديو الى مأمور المحلة وأحد عشر وآخرين من كبار الموظفين والمأمورين بتاريخ ١٦ محرم ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م ٠

(٤٣) ديوان خديوى ، أوامر ، دفتر ١ ، صفحة ٦ ، مسلسل ٢١ ، أمر كريم الى حبيب افندى مأمور الديوان الخديوى ، بتاريخ ٢٧ محرم سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(٤٤) معية تركى ، دفتر ٥٨ ، مسلسل ٨٩ ، من الجناب العالى الى مدير المنوفية ، بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م ٠

(٤٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٧٩ ، صفحة ٤٣ ، مسلسل ١٢٤ ، من الجناب العالى الى مأمور الديوان الخديوى ، بتاريخ ١٦ محرم ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م ٠

(٤٦) معية تركى ، دفتر ٥٦ ، مسلسل ١٢٩ ، من الجناب العالى الى مدير الشرقية بتاريخ ٥ صفر سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ٠

(٤٧) معية تركى ، دفتر ٥٤ ، مسلسل ٥٨٨ ، من الجناب العالى الى مختار بك بتاريخ ٦ ربيع الأول سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ٠

(★) وقد أمر الباشا مأمور الديوان بأنه اذا طلب منه أحد أصحاب الأوسيات والأطيان تصريحا باحضار الغلال من الأقاليم فعليه أن يبين عدد النفوس الموجودة فى بيته حتى يعطيه وثيقة متضمنة مقدار الغلال التى يحتاج اليها (معية تركى ، دفتر ٤٧ مسلسل ٣٢٠ ، من الجناب العالى الى مأمور الديوان ، بتاريخ ١٠ محرم سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م) ٠

(٤٨) ديوان خديوى ، دفتر ٧٦٣ تركى ، صفحة ١٢١ ، مسلسل ٢٥٠ من الديوان الخديوى الى البك الكتخدا وأحمد باشا ، بتاريخ ٢ ذى الحجة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(٤٩) ديوان خديوى ، دفتر ٧٥٤ تركى ، صفحة ٥٥ ، مسلسل ٢٠٢ ، من ناظر مجلس الملكية الى بوغوص ، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ٠

(٥٠) ديوان خديوى ، دفتر ٧٥٤ تركى ، صفحة ١٣ ، مسلسل ٨٧ ، من ناظر مجلس الملكية الى حسين أغا القبانى زاده ، بتاريخ ١٢ جمادى الثانية ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(٥١) ديوان خديوى ، دفتر ٧٥٤ تركى ، صفحة ٣١ ، مسلسل ١٩٢ ، من ناظر مجلس الملكية الى عونى أفندى ، بتاريخ ٦ ذى القعدة سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(٥٢) ديوان خديوى ، دفتر ٧٥١ تركى ، صفحة ٣٢ ، مسلسل ٥٢ ، من ديوان الخديوى الى حسين افندى مأمور الأقسام الشرقية الثلاثة ، بتاريخ ٣ ذى الحجة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م ٠

(٥٣) معية سنية تركى ، دفتر ٥ ، مسلسل ٤٥٢ ، أمر الى ناظر التجارة ، بتاريخ ١٣ ذى الحجة ١٢٣٥هـ/١٨١٩م ٠

(٥٤) معية تركى ، دفتر ١٨ ، مسلسل ٢١ ، مكاتبة الى ناظر الأصناف ، بتاريخ ٢ ربيع الأول ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م ٠

(٥٥) معية تركى ، دفتر ٧٦٠ ، صفحة ٧٦ ، مسلسل ٢١٥ ، من ديوان الخديوى الى سليمان أغا مأمور الجيفرية ، بتاريخ ٢٢ ربيع الثانى ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(٥٦) معية تركى ، دفتر ٦ ، مسلسل ٤٤٠ ، مكاتبة الى كاشف المنصورة ، بتاريخ ٥ رمضان ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م ٠

(٥٧) معية تركي ، دفتر ١٨ ، مسلسل ٤٣١ ، مكاتبة الى الشيخ اسماعيل ، بتاريخ ١٥ ذى الحجة ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م .

(٥٨) معية تركي ، دفتر ١٧ ، مسلسل ٢٧٧ ، من الجناب العالى الى ناظر الاقاليم البحرية ، بتاريخ ٩ شوال ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م .

(٥٩) معية تركي ، دفتر ١٨ ، مسلسل ٤٣١ ، مكاتبة الى الشيخ اسماعيل أمين شونة الاسكندرية بتاريخ ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م .

(٦٠) معية سنية تركي ، دفتر ١١ ، مسلسل ٥٨٧ ، من الجناب العالى الى متصرف جرجا ، بتاريخ غرة رمضان ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م .

(٦١) مثل مليج وابيار (راجع ، ديوان خديوى تركي ، دفتر ٧٧٠ ، صفحة ٧٩ ، مسلسل ١١٧ ، من المجلس العالى الى الديوان ، بتاريخ ٨ ربيع الأول سنة ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م .

(٦٢) معية تركي ، دفتر ٦ ، مسلسل ٧٦٦ ، من الجناب العالى الى محافظ دمياط بتاريخ ١٦ ذى الحجة ١٢٣٧هـ/١٨٢١م . وراجع :

Douin (G.) La Mission Du Baron De Boislecomte, Op. p. 87.

ومحمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٥٤١ .

(٦٣) معية تركي ، دفتر ٩ ، مسلسل ٧٧٥ ، من الجناب العالى الى محافظ دمياط بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٣٧هـ/١٨٢١م .

(٦٤) معية سنية تركي ، دفتر ١١ ، وثيقة ٦٢٠ ، من الجناب العالى الى محافظ رشيد بتاريخ ٢٢ رمضان ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م .

(٦٥) ديوان خديوى ، دفتر ٧٦٣ ، صفحة ١٠٠ ، مسلسل ٢٠٩ ، من الديوان الخديوى الى محمود أفندى ناظر عموم المبيعات ، ناظر الحرير ، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٦٦) معية تركي ، دفتر ٣٩ ، مسلسل ٢١١ ، استعلام من الجناب العالى الى بوغوص بتاريخ ٥ رمضان ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .

(٦٧) معية تركي ، دفتر ٢٣ ، مسلسل ٣٠٠ ، من الجناب العالى الى محافظ رشيد بتاريخ ١٨ رجب ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م .

(٦٨) معية تركي ، دفتر ٦٢ ، مسلسل ٥٨٢ ، من الجناب العالى الى باقى بك بتاريخ ١٤ محرم ١٢٥١هـ/١٨٣٥م .

(٦٩) معية تركي ، دفتر ٣ ، مسلسل ٤٤١ ، أمر الى الكتخدا بك ، بتاريخ ٢٢ ذى القعدة سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م .

(٧٠) معية تركي ، دفتر ٥٦ ، مسلسل ٢٧١ ، بتاريخ ٣ جمادى الأولى ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م من الجناب العالى الى خليل أفندى مدير الدقهلية .

(٧١) معية ، بدفتر بدون نمرة ، صفحة ١٤٧ أمر كريم الى خليل أفندى مدير الدقهلية بتاريخ ٦ رجب ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م . ونفس الأمر وجهه الى مدير الشرقية وقد أضاف اليه عبارة : مع عدم السماح لهم ببيع أرز برانى (دفتر بدون نمرة ص ١٤٦ مسلسل ٢٨٩ فى ٦ رجب ١٢٥٠هـ أمر كريم الى عمر بك مدير الشرقية) .

(٧٢) معية تركى ، دفتر ٥٨ ، مسلسل ٤٢٤ ، من الجناب العالى الى مدير الدقهلية فى ١٢ رمضان ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م · وهناك طلب تقدم به مجلس الملكية الى مأمور ديوان الخديوى بمصادرة الأرز الذى ضبط فى باب النصر بالقاهرة للمسمى « محمد عبد الله الشرقاوى » وقدره ستة أرادب ونصف اردب طبقا لقرار مجلس الملكية بشأن ما تقدم (دفتر ٨٠٦ ديوان خديوى مسلسل ١٦٦ ، فى ١٣ رمضان ١٢٥٠هـ من مجلس الملكية الى مأمور ديوان الخديوى) ·

(٧٣) معية تركى ، دفتر ٣ ، مسلسل ٢٩١ ، أمر الى محافظ دمياط ، بتاريخ ١٥ شعبان سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م ·

(٧٤) معية تركى ، دفتر ٥٩ ، مسلسل ٦٣٢ ، من الجناب العالى الى محافظ دمياط بتاريخ ٩ ربيع الأول ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ·

(٧٥) معية ، دفتر بدون نمرة ، مسلسل ٢٨٨ ، صفحة ١٣٦ ، أمر كريم الى مديرى الأقاليم البحرية ، بتاريخ ٦ رجب ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ·

(٧٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٥٠ مسلسل ١٣ ، صفحة ٦ ، من الديوان الخديوى الى ناظر الأرز والغلال ، بتاريخ ٢ شعبان ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م ·

(٧٧) ديوان خديوى ، تركى ، دفتر ٧٤٣ ، صفحة ٧٢ ، من الديوان الخديوى الى ابراهيم أغا مأمور المحلة ونبروة فى ٢ شعبان ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م · ويفهم من أمر آخر أن السبب الذى جعل الباشا يصرف النظر عن ضبط الأرز البرانى الذى فى أيدى فلاحى قليوب أن هؤلاء الفلاحين لا يقدرون علي زراعة أكثر من مائة وعشرين فدانا منه فضلا عن أنهم لا يجيدون ضربه لذلك يميل لونه الى الحمرة بخلاف فلاحى دمياط والمنصورة (دفتر ٧٤٤ تركى ديوان خديوى مسلسل ١٠٩ ، فى ٢٧ رمضان ١٢٤٣ من الديوان الخديوى الى مأمور المحلة ونبروة ومحافظ دمياط) ·

(٧٨) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٥٤ ، صفحة ٤٤ مسلسل ٢٥٣ ، من ناظر مجلس الملكية الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م · وراجع أيضا :
Douin (G.), La Mis ion Du Baron de Boislecomte.I, op. cit., p. 84.

(٧٩) Douin (G.) La Mission.., op. cit., p. 85.

(٨٠) معية تركى ، دفتر ٥٤ ، مسلسل ١٤٣ ، من الجناب العالى الى ناظر المجلس بتاريخ ٨ ربيع الأول ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م ·

(٨١) Douin (G.), La Mission ... op. cit., p. 87.

(٨٢) معية تركى ، دفتر ٣ ، مسلسل ١١٣ ، أمر الى المعلم بياض ناظر شونة رشيد ، بتاريخ ٢٠ ذى الحجة ١٢٣٣هـ/١٨١٧م ·

(٨٣) معية تركى ، دفتر ٧٤٥ ، صفحة ١٤٧ ، مسلسل ٢١٨ ، من الجناب العالى الى محمود بك المأمور لتنظيم القليوبيــة والكتخدا المأمور لمصالح الأقاليم الصعيدية ، بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م ·

(٨٤) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٤ ، صفحة ١٠ ، مسلسل ٢٠ ، من الديوان الخديوى الى أمين افندى وكيل ناظر مبيع الأصناف ، فى ٤ رمضان ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م ·

(٨٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٣ ، صفحة ٨٦ مسلسل ١٧٨ ، من الديوان الخديوى الى فرهاد بك مأمور النجيلة وشبراخيت ورستم أفندى مأمور نصف البحيرة ، بتاريخ ٢٦ ذى القعدة سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ·

(٨٦) معية تركى ، دفتر ٧١ ، مسلسل ٧٦٧ ، من الجناب العـالى الى مجـلس الاسكندرية ، بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م ·

(٨٧) معية تركي ، دفتر ٣٢ ، مسلسل ٤٨١ ، من المعية السنية الى يوسف أفندى مأمور قسم فوة ، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(٨٨) معية تركي ، دفتر ٤٩ ، مسلسل ٢١٨ ، من الجناب العالى الى محمود أفندى بتاريخ ٣ ربيع الأول ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م ٠

(٨٩) معية تركى ، محفظة ٥ ، صفحة ٥٣ ، مسلسل ٥٣ ، من الجناب العالى الى باقي بك ، بتاريخ ٣ رجب ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م ٠

(٩٠) معية تركي ، دفتر ٣٣ ، مسلسل ١٤٠ ، من الجناب العالي الى خليل بك محافظ دمياط ، بتاريخ ٢١ ربيع الأول ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م ٠

(٩١) معية تركى ، مسلسل ١٥٨ ، من المعية الى رستم أفندي ناظر الاصناف بتاريخ ٢٦ محرم ١٢٤١هـ/١٨٢٥م ٠

(٩٢) معية ، دفتر ٣ ، صفحة ٢٣٥ ، مسلسل ١١٠٩ ، أمر كريم الى راشد أفندي المعاون بأبى صير ، بتاريخ ١٠ ذى القعدة ١٢٤٨هـ/١٨٣١م ٠

(٩٣) ديوان خديوى ، دفتر ٧٢٢ ، صفحة ٩٦ ، مسلسل ٣٩٤ ، من الديوان الخديوى الى أحمد أغا مأمور منوف وأشمون جريس ، بتاريخ ٢٢ ربيع الثاني ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م ٠

(٩٤) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٧ ، من الجناب العالى الى على رضا أفندي وكيل ناظر مبيع الأصناف ، بتاريخ سلخ صفر سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م ٠

(٩٥) معية تركي ، دفتر ٢٥ ، صفحة ٤ ، مسلسل ٩ ، من المعية إلى حبيب أفندى رئيس ديوان المعية ، بتاريخ ٦ رجب ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م ٠

(٩٦) معية تركى ، دفتر ٣٢ ، مسلسل ٩٤ ، أمر عال الى سعيد أغا كتخدا دولة ابراهيم باشا ، بتاريخ ١٧ شعبان ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م ٠

(٩٧) ديوان خديوي ، تركي ، دفتر ٧٢٢ ، صفحة ٣ ، مسلسل ٤ ، عريضة الي الديوان الخديوى ، بتاريخ ٤ ربيع الأول ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م ٠

(٩٨) معية تركي ، دفتر ٢٧ ، مسلسل ٢٩٨ ، من الجناب العالى الى البك الكتخدا بتاريخ ١٧ رجب ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م :

(٩٩) ديوان خديوى ، دفتر ٧٥٢ ، صفحة ٨٣/٨٤ مسلسل ١١٦ ، من الديوان الخديوى الى محمود بك مأمور نظام القليوبية والبك الكتخدا وجميع حكام الوجه البحرى بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م ٠ ويذكر بوالكمت أن القرطم كان من أهم المحاصيل التى تتجر بها مصر مع أوربا ٠ راجع :
Douin (G.), La Mission ..., op. cit., p. 84.

(١٠٠) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٤ صفحة ٩٩ مسلسل ٣٦٢ ، من ديوان الخديوى الى الشيخ يوسف أفندى بتاريخ ١٧ محرم ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م :

(١٠١) فقد جاء فى كتاب أحمد أفندى معاون حاكم بحر النيل : « أن سبتة قوارب أتت من الوجه القبلى محملة بالسمن ورست أمام الشونة الكبرى ببولاق فلم يفرغها ناظرها قائلا أنه ليس فى الشونة مكان (ديوان الجهادية ، دفتر ٧٨٧ تركى ، صفحة ١٥٢ ، مسلسل ٢٢٣ ، من شورى الجهادية إلى ناظر الجهادية ، بتاريخ ١٦ ربيع الأول ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م) ٠

(١٠٢) معية تركى ، دفتر ١٨ ، مسلسل ٤٣٤ ، أمر الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٢٠ ذى الحجة ١٢٢٩هـ/١٨٢٣م ٠

(١٠٣) معية تركي ، دفتر ٥٩ ، مسلسل ٤٧٦ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك ، بتاريخ ١٩ ذى الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ٠

(١٠٤) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٢٨٢ ــ تقرير هوديجسون Hodgsen ــ

(١٠٥) معية تركي ، دفتر ٣٨ ، مسلسل ٦٢٣ ، من الجناب العالى الى زكى افندى مأمور قسم الشياسات ، فى ١٧ شوال ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(١٠٦) معية تركي ، دفتر ١٥ ، صفحة ١٣ ، مسلسل ١٤٣ ، من المعية الى ريان بولاق وعلى الجزار ، بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م ٠ وراجع : معية تركي ، دفتر ٥٦ ، مسلسل ٥١٥ ، من الجناب العالى الى مديرى وجه بحرى ، بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م ٠

(١٠٧) معية تركي ، دفتر ٦٢ ، مسلسل ٦٣٥ ، من الجناب العالى الى باقى بك ، بتاريخ ١٣ صفر ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ٠

(١٠٨) ديوان خديوى تركي ، دفتر ٧٩٢ ، صفحة ٩٨ ، مسلسل ١٦٤ ، من المجلس العالى الى الديوان الديوى ، بتاريخ ١٥ ذى الحجة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م ٠

(١٠٩) ديوان خديوى تركي ، محفظة ٣ ملكية ، صفحة ١٢٤ ، مسلسل ١٢٤ ، من الجناب العالى الى مختار بك ، بتاريخ ٢٥ شوال ١٢٥١هـ/١٨٣٥ م٠

(١١٠) معية تركي ، دفتر ٦٨ ، مسلسل ١٤ ، أمر عالى الى برهان بك ، بتاريخ ٤ ربيع الثانى ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ٠

(١١١) معية تركي ، دفتر ٢٥ ، مسلسل ١٣٣ ، من الجناب العالى الى حسين أغا المأمور لنظام الفيوم ، بتاريخ ٢٩ ذى الحجة ١٢٤١هـ/١٨٢٥م ٠

(١١٢) معية تركي ، دفتر ٦ ، مسلسل ٤١٥ ، مكاتبة الى الأغا أمين الجمرك ، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م ٠

(١١٣) معية تركي ، دفتر ٢٤ مسلسل ٣٥٥ من الجناب العالى الى خليل أفندى محافظ دمياط بتاريخ ٥ ذى القعدة سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٥م ٠

(١١٤) ديوان خديوى تركي ، دفتر ٧٤٩ ، صفحة ٦٠ ، مسلسل ١١٦ ، من ديوان الخديوى الى راشد كاشف ناظر الجلد ، بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م ٠

(١١٥) معية تركي ، دفتر ٥٤ ، مسلسل ٢٦٣ ، من الجناب العالى الى ناظر المجلس ، بتاريخ ٢٧ محرم ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ٠

(١١٦) معية تركي ، دفتر ٥٣ ، مسلسل ٦٢٠ ، من المعية السنية الى أرسلان أغا بتاريخ ٥ شعبان ١٢٤٩/١٨٣٣م ٠

(١١٧) معية تركي ، دفتر ٣٩ ، مسلسل ٢١٠ ، من الجناب العالى الى رئيس أسطوات مدبغة رشيد ، بتاريخ ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م ٠

(١١٨) ديوان خديوى تركي ، ملكية ، محفظة ٣ ، صفحة ٩١ ، من الجناب العـالى الى مختار بك ، بتاريخ ١٤ شوال ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ٠

(١١٩) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ١٢٢ ، حوادث شهر ذى القعدة سنة ١٢٢٥هـ/١٨١٠م ٠

(١٢٠) ديوان خديوى تركي ، صفحة ٩٧ ، مسلسل ٤٩٠ ، من مأمور الديوان الخديوى الى خوجة أحمد أغا مأمور شرق أطفيح بتاريخ ١٣ ذى القعدة سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م ٠

(١٢١) معية تركي ، دفتر ٦٨ مسلسل ١٢٩ ، أمر عالى الى محمد افندى ، بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ٠

(١٢٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٦٧٣ ، مسلسل ٢١ صفحة ١٠/١١ ، من الديوان الخديوى الى أحمد باشا مدير الاقاليم الوسطانية ، بتاريخ ٧ ذى القعدة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(١٢٣) معية تركى ، دفتر ٦ ، وثيقة ٦٩٢ ، مكاتبة الى الباشا متصرف جرجا ، بتاريخ ٢ ذى الحجة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م .

(١٢٤) ديوان خديوى ، دفتر ٧٤٠ ، صفحة ١٣٤ ، من مأمور الديوان الخديوى الى أحمد جلبى وكيل ناظر المبانى ، بتاريخ ٨ شعبان ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .

(١٢٥) ديوان خديوى ، تركى ، دفتر ٧٥ ، من ديوان الخديوى الى محمود أفندى ناظر عموم المبيعات ، بتاريخ ٦ ذى الحجة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .

(١٢٦) معية تركى ، دفتر ٣٢ ، مسلسل ٤٢٣ ، أمر عال من المعية السنية الى محمود أفندى ، بتاريخ ١٩ محرم ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(١٢٧) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٥٠ ، صفحة ٧١ ، مسلسل ١٦٣ ، من الديوان الخديوى الى أحمد باشا والبك الكتخدا ، بتاريخ ١٣ شوال ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .

(١٢٨) Douin, La Mission Du Baron De Boislecomte, Op. cit., p. 93.

(١٢٩) ديوان خديوى ، تركى ، دفتر ٧٥٤ ، صفحة ٩ ، مسلسل ٦٠ ، من ناظر مجلس الملكية الى عونى أفندى ، بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م

(١٣٠) معية تركى ، دفتر ٧١ ، مسلسل ٢١٦ ، من الجناب العالى الى مختار بك ، بتاريخ ١٤ ذى القعدة سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م .

(١٣١) معية تركى ، دفتره ، مسلسل ١٦٠ ، من الجناب العالى الى جميع مأمورى الاقاليم بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م .

(١٣٢) ديوان خديوى ، دفتر ٧٥٠ ، صفحة ١١٢ ، مسلسل ٢٤٣ ، من الديوان الخديوى الى الخواجة يعقوب كبير صيارفة الخزينة ، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٦٤هـ/١٨٤٧م .

(١٣٣) معية ، دفتر ٧٥٤ ، صفحة ١٦ ، مسلسل ١٠٦ ، من الجناب العالى الى محرم بك ، بتاريخ ٢ رجب ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(١٣٤) معية تركى ، دفتر ١٧ ، مسلسل ٧٢ ، من الجناب العالى الى ناظر الانوال ، بتاريخ ٢٢ محرم ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م .

(١٣٥) معية تركى ، دفتر ٥٤ ، مسلسل ٣٧٠ ، من الجناب العالى الى مختار بك ناظر المجلس ، بتاريخ ٢ رمضان ١٢٥٠هـ/١٧٣٤م .

(١٣٦) ديوان خديوى ، دفتر ٦٧٣ ، صفحة ١٠١ ، مسلسل ٢٢١ ، من الديوان الخديوى الى ناظر مصانع الشيت وناظر مبيع الفابريقات ، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(١٣٧) ديوان خديوى ، دفتر ٧٤٤ ، مسلسل ٢١٢ ، من الديوان الخديوى الى مأمورى المأموريات ، بتاريخ ١٦ ذى القعدة سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م .

(١٣٨) معية تركى ، دفتر ٩ ، مسلسل ٣٦٤ ، من المعية الى كاشف القسم الثالث ، كاشف القسم الثانى ، بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١٢٣٧هـ/١٨٢١م .

(١٣٩) معية تركى ، دفتر ٢٢ ، مسلسل ٩٢٤ ، أمر الى حسان اغا ناظر المنوفية والجيزة بتاريخ ٢١ محرم ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .

(١٤٠) ديوان خديوى ، دفتر ٧٥٢ ، صفحة ١١٧ ، مسلسل ١٥٥ ، من الديوان الخديوى الى على رضا أفندى وكيل ناظر الأصناف ، بتاريخ ٢٨ ربيع الأول ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م ٠

(١٤١) معية تركى ، دفتر ٩ ، مسلسل ١٠٧ ، من المعية الى تيمور كاشف الجيزة ، بتاريخ ٢٨ محرم ١٢٣٧هـ/١٨٢١م ٠

(١٤٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٥٠ ، صفحة ٢٦ ، مسلسل ٥١ ، من الديوان الخديوى الى برهان أفندى مأمور أشغال مصر ، بتاريخ ٨ رمضان ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م ٠

(١٤٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٣ ، صفحة ٤٢ ، مسلسل ٩٠ ، من الديوان الخديوى الى رستم أفندى مأمور نصف البحيرة ، بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م ٠

(١٤٤) معية تركى ، دفتر ٣ ، مسلسل ٤٣٤ ، أمر كريم الى حاكم الوسطانيــة ، بتاريخ ١٨ ذى القعدة سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م ٠

(١٤٥) معية تركى ، دفتر ١٧ ، مسلسل ٢٦٧ ، من الجناب العالى الى متصرف جرجا بتاريخ ١٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م ٠

(١٤٦) معية تركى ، دفتر ١٨ ، مسلسل ١٥١ ، مكاتبة الى ناظر الأقاليم البحرية ، بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م ٠

(١٤٧) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٥٢ ، صفحة ١١٦ ، مسلسل ١٥٣ ، من الديوان الخديوى الى أحمد أغا جمركجى دمياط ، ويوسف كنعان جمركجى بولاق ، وسليمان أغا أمين جمرك الاسكندرية ومحمد أفندى مأمور أشغال المحروسة ، فى ٢٨ ربيع أول ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م ٠

(١٤٨) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٢٩٧ ، صفحة ١٥٥ ، مسلسل ٢٢٦ ، من المجلس العالى الى ديوان الخديوى ، بتاريخ ١٦ شوال ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م ٠

(١٤٩) ديوان خديوى ، دفتر ٧٢٩ ، مسلسل ٢٤٩ ، من الديوان الخديوى الى أمين مفاتيح ولى النعم ، بتاريخ ٥ ذى القعدة سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٥م ٠

(١٥٠) معية تركى ، دفتر ٥٦ ، من الجناب العالى الى حكمدار الغربية ، بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ٠

(١٥١) معية تركى ، دفتر ٤٩ ، مسلسل ٢٩ ، من المعية الى حافظ أفندى ناظر الحرير ، بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/١٨٣٢م ٠

(١٥٢) معية تركى ، دفتر ٦٦ ، صفحة ١٨٠ ، مسلسل ٧٢٠ ، من الجناب العالى الى حبيب أفندى ، بتاريخ ٩ جمادى الثانية ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ٠

(١٥٣) ديوان خديوى ، دفتر ٧٦٣ ، صفحة ١٠٠ ، مسلسل ٢٠٨ ، من الديوان الخديوى الى أمين أفندى ناظر المبيع ووكيل ديوان الحرير ، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(١٥٤) معية تركى ، دفتر ٤٧ ، مسلسل ٢٢٤ ، من الجناب العالى الى ناظر المجلس الملكى ، بتاريخ ٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م ٠

(١٥٥) معية تركى ، دفتر ١٢ ، مسلسل ٩٠٢ ، أمر الى يوسف أغا محافظ رشيد ، بتاريخ ١١ محرم ١٢٤١هـ/١٨٢٥م ٠

(١٥٦) الجبرتى ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، جـ ٧ ، ص ٢٩٦ حوادث شهر ربيع الثانى ١٢٣٢هـ/١٨١٦م ٠

(١٥٧) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٥ ، أمر من محمد علي الى مأمور ديوان اسكندرية فى ٦ شعبان ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م .

(١٥٨) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٣ ، أمر من محمد علي الى دفترداربك بتاريخ ١٢ ذى القعدة سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(١٥٩) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٦٤ الصادر فى يوم الاثنين ٢١ محرم ١٢٤٦هـ حوادث الديوان الخديوى ـ صفحة ٣ .

(١٦٠) ديوان خديوى ، دفتر ٧٥٩ ، صفحة ٥٥ ، مسلسل ١١٧ ، من المجلس الى مامور الديوان ، بتاريخ ١٧ ذى القعدة سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(١٦١) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٣ ، أمر من محمد على الى حبيب أفندى بتاريخ ٧ شوال ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .

(١٦٢) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٦٤ بتاريخ الاثنين ٢١ محرم ١٢٤٦هـ/ حوادث الديوان الخديوى ، ص ٢ .

(١٦٣) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٦٨ بتاريخ الأربعاء غرة صفر ١٢٤٦ ـ حوادث الديوان الخديوى ـ ص ٢ .

(١٦٤) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٣ ، أمر من محمد على الى حبيب افندى بتاريخ ٧ شوال ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .

(١٦٥) ديوان خديوى ، دفتر ٧٦٠ ، صفحة ٨٨ ، مسلسل ٢٥٨ ، من ديوان الخديوى الى ناظر الجهادية ، بتاريخ ٢٦ ربيع الثانى ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(١٦٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٢ ، صفحة ١٠٩ مسلسل ٢٤٦ ، من المجلس العالى الى الديوان الخديوى ، بتاريخ سلخ ذى القعدة سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(١٦٧) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٥١ ، صفحة ٢٠ ، مسلسل ٢٤ ، من ديوان الخديوى الى احمد بك ناظر المبيع ، بتاريخ أخر ذى القعدة سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .

(١٦٨) معية تركى ، دفتر ٥٨ ، مسلسل ١٨٥ ، من الجناب العالى الى ناظر دمنهور والرحمانية ، بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م .

(١٦٩) محفظة الميهى ، دوسية ٣ ، وثيقة ١٢٣ ، البند السابع عشر ، ص ٥ ، بدون تاريخ ـ لائحة الأسلحة ـ .

(١٧٠) الجبرتى ، عجائب الاثار ، ج ٧ ، ص ٣٩٤ ، حوادث سنة ١٢٣٢هـ/١٨٦١م .

(١٧١) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٥٩ ، صفحة ٣٨ ، مسلسل ٨١ ، من المجلس الى مأمور الديوان بتاريخ ٦ شوال ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(١٧٢) ديوان الجهادية ، تراجم أوامر ، دفتر ١ ، أمر الى كتخدا بك ، بتاريخ ٧ جمادى الآخرة ١٢٣٧هـ/١٨٢١م .

وراجع : Budge, E.A. Cook's Hand Book Egypt and Sodan, p. 639..

(١٧٣) ديوان خديوى ، دفتر ٧٣٦ ، صفحة ٣ ، مسلسل ٢٨ ، من الديوان الخديوى الى الكتخدا بك ، بتاريخ ٥ ذى القعدة سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .

(١٧٤) معية تركى ، دفتر ٦٨ ، مسلسل ١٨ ، أمر عالى الى مختار بك ، بتاريخ ٥ ربيع الثانى ١٢٥١هـ/١٨٣٥م .

(١٧٥) معية تركى ، دفتر ٤٩ ، مسلسل ٤٧٩ ، من المعية السنية الى وكيل مصطفى باشا بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م .

(١٧٦) معية تركى ، دفتر ٢١ ، صفحة ٦٣ ، مسلسل ٣١٠ ، من المعية الى ناظر التجارة بالاسكندرية ، بتاريخ ١٥ ربيع الثانى ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .

(١٧٧) معية تركى ، دفتر ٥٣ ، مسلسل ٨٢٧ ، من الجناب العالى الى برهان بك ، بتاريخ ١٩ ذى الحجة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م .

(١٧٨) معية تركى ، دفتر ٣٩ ، مسلسل ٣٢٢ ، من الجناب العالى الى مصطفى أفندى ناظر الذخائر ، بتاريخ ٢٦ ذى القعدة سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .

(١٧٩) معية تركى ، دفتر ٥٩ ، مسلسل ٥٨٦ ، من الجناب العالى الى ناظر مهمات حربية بتاريخ ٩ صفر ١٢٥١هـ/١٨٣٥م .

(١٨٠) معية تركى ، دفتر ٣٦ ، مسلسل ٢٥١ ، من المجلس الى مأمور الديوان الخديوى سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .

(١٨١) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ٢٧١ .

(١٨٢) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ١٨٢ .

(١٨٣) ديوان خديوى ، دفتر ٧٢٩ ، صفحة ١٣٩ ، مسلسل ٧٠ ، من الديوان الخديوى الى مأمور الفيوم حسين اغا ، بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .

(١٨٤) يقول الجبرتى : « .. انه حتى الفحم الذى كان يجلب من الصعيد والحطب والسنط والرتم وحطب الذرة الذى كان يباع منه كل حزمة بمائة نصف فلما أحتكروه صار يباع كل مائة حزمة بألف ومائتى نصف وبسبب ذلك تشحطت أشياء كثيرة وغلت أثمانها مثل الجبس والجير وكل ما كان يحتاج للوقود ... »

(راجع : عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، ص ١٨٦ـ ١٨٨ ، حوادث ذى القعدة سنة ١٢٢٧هـ/١٨١٢م) .

(١٨٥) حسين خلاف (الدكتور ، التجديد فى الاقتصاد المصرى ، ص ٣٦٠) .

(★) الذى كانت تمنحه الحكومة لمن تشاء للاتجار فى سلعة معينة بموجب تعاقد بينهما (راجع : هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، ترجمة ، ص ٢٦٣) .

(١٨٦) حسين خلاف (الدكتور) ، التجديد فى الاقتصاد المصرى ، ص ٣٦٠ .

(١٨٧) محمد عبد العزيز عجيمه (الدكتور) ، دراسات فى التطور الاقتصادى ، ص ١٢٤ .

(١٨٨) أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ص ١٢٦ .

(١٧٩) محمد فهمى لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٤٣ .

(١٩٠) على لطفى ، التطور الاقتصادى ، ص ١٨٦ وراجع ايضا :
C.F. Volney, Voyage en syrie et en Egypte, T. I. p. 215.

(١٩١) محمد عبد المنعم الواقدى ، الغزو العثمانى لمصر ، ص ٣٥٥ .

(١٩٢) أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص ٢٧٢ .

(١٩٣) محافظ الابحاث ، المحفظة ٧٣ ، دفتر مجموعة ترتيبات ووظائف (الترتيبات الأساسية بقانون السياستنامة الصادر فى ربيع الاخر سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م ، بند أول) .

(١٩٤) معية تركى ، دفتر ١٧ ، مسلسل ١٨٤ ، من الجناب العالى الى كاشف قسم ثانى الغربية بتاريخ ٢ ربيع الأول ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م ٠

(١٩٥) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ٠ أمر من محمد على الى وكيل الجهادية فى ٢٠ جمادى الآخر ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ٠ وراجع : الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٤١٠ ، حوادث شهر رمضان ١٢٣٢هـ/١٨١٦م ٠

(١٩٦) الجبرتى ، عجائب الآثار ج ٧ ، ص ٤١٣ ٠

(١٩٧) المحفظة ٧٣ ، قانون السياستنامة ، بند أول ٠

(١٩٨) الجبرتى ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، ج ٧ ، ص ٢١٩ ، حوادث شهر ربيع الثانى ١٢٢٨هـ/١٨١٣م ٠

(١٩٩) قانون السياستنامة الصادر فى ربيع الآخر سنة ١٢٥٣هـ ، بند أول ، ص ١ ، محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٣ ٠

(٢٠٠) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٣ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك ، بتاريخ ٣ رمضان ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م ٠

(٢٠١) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٣ ، بتاريخ ٩ صفر ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م ٠

(٢٠٢) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج ٧ ص ٢٤٦ ، حوادث سنة ١٢٣٣هـ/١٨١٧م ٠

(٢٠٣) قانون السياستنامة – ترتيبات التعامل مع الأهالى – ص ١٠٨ محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٣ ٠

(٢٠٤) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٩٧ ، صفحة ٦١ مسلسل ٨٠ ، من المجلس العالى الى ديوان الخديوى ، بتاريخ ٢٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م ٠

(٢٠٥) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ١ ، بيور لدى بتاريخ ٢٩ جمادى أول سنة ١٢٣٥هـ/١٨١٩م ٠

(٢٠٦) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ، أمر بتاريخ ٢٩ جماد أول ١٢٣٥هـ/ ١٨١٩م ٠

(٢٠٧) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ١ ، أمر من محمد على الى كتخدا بك فى غرة المحرم ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م ٠

(٢٠٨) أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٤٢٩ ، سنية ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ٠

(٢٠٩) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ١ ، أمر بتاريخ ١٩ ذى الحجة سنة ١٢٣٣هـ/١٨١٧م ٠

(٢١٠) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٣ ، بيورلدى بتاريخ ٩ رجب ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٨م ٠

(٢١١) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٣ ، بيورلدى بتاريخ ٩ رجب ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٨م ٠

(٢١٢) ديوان خديوى ، دفتر ٧٥٠ ، صفحة ١١١ ، مسلسل ٤٤٢ ، من الديوان الخديوى الى ابراهيم أغا مأمور طنطا والدفتردار والكتخدا وابراهيم باشا ومحمود بك ومأمورى كفر الشيخ والمحلة ، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م ٠

(٢١٣) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٣٧ ٠

(٢١٤) أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص ٢٧٦ ٠

(*) وهو عبارة عن إجراء بمنح إمتياز شامل لتاجر أو اكثر للإتجار في سلعة معينة ، وكان يتم التعاقد بين الحكومة وبين صاحب الامتياز (أو الملتزم) لمدة سنة أو اكثر محددا جملة الانتاج المعنى بقصد تسليمه لصاحب الإمتياز بسعر يحدد مقدما وكانت الامتيازات تعرض فى المزاد • (راجع : هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، ترجمة ، ص ٢٦٣ • وراجع أيضا :

Cattaui, Le Regne ..., op. cit., T. 2, p. 86.

(٢١٥) اميل فهمى ، تاريخ التعليم الصناعي حتى ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ ، ص ٨٤ •

(٢١٦) ديوان التجارة ، محفظة رقم ٣ ، وثيقة رقم ١٣٢ ، من الجناب العالى الى ناظر التجارة ، بتاريخ ١٩ ربيع اول ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م •

(٢١٧) محفظة دمياط رقم ١ ، ملخص الأمر نمرة ١٤ ، من الجناب العالي الى خليل بك محافظ دمياط ، بتاريخ ١٥ محرم ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م •

(٢١٨) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٥ ، أمر من محمد علي الى رئيس المجلس فى ١٧ ذى القعدة سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م •

(٢١٩) ديوان الجهادية ، أوامر المحفظة ١ ، تركى ، وثيقة رقم ٢٥٧ ، من الجناب العالى الى مدير الجهادية بتاريخ ٢٢ شعبان ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م •

(٢٢٠) ديوان الايرادات ، محفظة ٢ ، وثيقة ٤٢ ، من الجناب العالى الى محمد أفندى مدير الايرادات ، بتاريخ ١٣ جمادى الآخر ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م •

(٢٢١) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٥ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك مدير ايرادات الاسكندرية ، بتاريخ ٢٢ ربيع الثانى ١٢٥٣هـ ١٨٣٧م •

(٢٢٢) الجبرتى ، عجائب الاثار ، جـ ٧ ، ص ٣٩٩ ، حوادث سنة ١٢٣٢هـ/١٨١٦م •

(٢٢٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٧ ، صفحة ٦٢ ، مسلسل ٨٢ ، من المجلس العالى الى ديوان الخديوى ، بتاريخ ٢٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م •

(٢٢٤) ديوان خديوى ، ملكية تركى ، محفظة ١ ، ورقة ٦١ ، مسلسل ٦١ من الجناب العالى الى مختار بك ناظر المجلس ، تاريخ ٨ رجب ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م •

(٢٢٥) معية سنية تركى ، دفتر ١١ ، مسلسل ٦٣٢ من الجناب العالى الى ناظر القسم الثانى للغربية ، بتاريخ ٢٦ رمضان ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م •

(٢٢٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٤٧٨ ، مسلسل ٢٣١ ، من الديوان الخديوى الى مأمور الفيوم بتاريخ ٦ جمادى الثانية ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م •

((٢٢٧) معية تركى دفتر ٤٥ ، مسلسل ٣٦٣ ، أمر الى نورى قبودان ، بتاريخ ٢١ صفر ١٢٥١هـ/١٨٣٥م •

(٢٢٨) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٣ ، صفحة ٥٩ ، مسلسل ١٢٥ من الديوان الخديوى الى كنعان ملتزم الجمرك ، بتاريخ ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م •

(٢٢٩) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٥٩ ، صفحة ٦٥ من المجلس الى مأمور الديوان ، بتاريخ ٦ ذى الحجة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م •

(٢٣٠) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، ص ١٥٦ ، ١٥٧ •

(٢٣١) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، المرجع السابق ، ص ١٥٦ •

(٢٣٢) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٥ أوامر ، من الجناب العالى الى بوغوص بك ، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م •

(٢٣٣) الجبرتى ، عجائب الاثار فى التراجم والاخبار ، ج ٧ ، ص ٢١٥ ، حوادث ربيع الاول سنة ١٢٢٨هـ/١٨١٣م ٠

(٢٣٤) كيواق الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٥ ، امر من محمد على الى باغوص بك فى ٢٩ شوال سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ٠

(٢٣٥) حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى ، هامش ص ٣٦١ ٠

(٢٣٦) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، ص ١٥٧ ٠

(٢٣٧) Wilknson, Modern Egypt è Thebes, V. I., p. 102.

(٢٣٨) بالرغم من أن الجناب العالى قد طلب من الباشمعاون تقدير حقيقة قيمة جميع المسكوكات المتدولة فى مصر بمعرفة الضربخانة وعلان هذه الأسعار بين الناس وترتيب عقوبات شديدة فى حق الذين يجترئون على تغيير قيمة هذه المسكوكات ٠ راجع : (ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة رقم ٦ بتاريخ ٣ ذى القعدة سنة ١٢٥٧هـ من الجناب العالى الى الباشمعاون) ٠

(٢٣٩) الجرتلى ، تاريخ الصناعة فى مصر ، ص ١٠٣ ٠

(٢٤٠) أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى ، ص ١٣٢ ٠

(٢٤١) معية تركى ، سجل ٢١ ، وثيقة ٢٣٦ ٠ ارادة الى البك الكتخدا فى ٩ محرم ١٢٤١هـ/١٨٢٥م ٠ وراجع ايضا :

Yates, The modern History and Conditions of Egypt., V. I. p. 351, 350 (London, 1843).

(٢٤٢) مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، ص ٧٨ ٠

(٢٤٣) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة ، ترجمة ، ص ١٧٢ ٠ راجع :

Yates, the Modern History ..., op. cit., V. I. p. 351.

(٢٤٤) أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، ص ١٣٢ ٠

(٢٤٥) ديوان التجارة والمبيعات ، اوامر ، محفظة ٥ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك ، بتاريخ غرة محرم ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م ٠

(٢٤٦) أمين مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١٣٢ ٠

(٢٤٧) ديوان الجتارة والمبيعات ، محفظة رقم ٣ ، وثيقة ٢٨١ بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م ٠ وراجع ايضا :

Sabry, L'Empire Egyptien sous Mohamed Ali, p. 581.

(٢٤٨) فقد أمر الجناب العالى بوغوص : « بان تقبض اثمان الأشياء التى تباع بمعرفة البنك الذى انشىء حديثا ــ بنك الاسكندرية ــ من بعد الان ــ ٤ محرم ١٢٥٩هـ ــ كما ان المبالغ التى ستصرف الى الدواوين والمحلات الاخــرى يكون بمعرفته ايضا ٠٠ » ٠ راجع : (ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة رقم ٣ ، بتاريخ ٤ محرم سنة ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م) ٠

(٢٤٩) أمين مصطفى عفيفى ، المرجع السابق ، ص ١٣٣ ٠

(٢٥٠) لهيطة ، المرجع السابق ، ص ١٤٤ ٠

(★) جاء فى كتاب ثروة العالم : أن النقص فى طرق المواصلات فى بلاد الصين المترامية الأطراف كان من أهم العوامل التى عطلت استغلال مواردها الطبيعية الغنية كما عطل العدد الضخم من الأيدى العاملة ٠٠ (راجع : و٠ج٠ مور Mor ، ثروة العالم ، ترجمة أحمد صادق حمدى سلسلة الألف كتاب رقم ٢٨١ ، ص ٣٣٥ ، القاهرة) ٠

(٢٥١) ديوان التجارة ، أوامر ، محفظة ٣ ، وثيقة ٨٩ ، من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة ، بتاريخ ٥ رمضان ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م ٠

(٢٥٢) نتج عن تأخير توريد الأقطان للأشوان أن الباشا اضطر لبيعها بسعر أنقص ١½ ريال عن سابق مبيعها به (راجع : أمين سامى ، تقويم النيل ج ٢ ، ص ٥١٨ ، أمر الى الكتخدا فى ٦ جمادى الآخرة سنة ١٢٥٨هـ ١٨٤٢م) ٠

(٢٥٣) نهض الباشا بوسائل النقل البحرى ومن ذلك انشائه ترسانة بولاق والاسكندرية وقد استفاد من وجود نهر النيل بأن أنشأ الأسطول النهرى بعد أن أعد الشون الحكومية لتجمع فيها محصولات البلاد التى يوردها الفلاحون وأقام على النيل وفروعه « موردات » تأوى اليها المراكب التى انشأها ووزعت الشون بحيث كانت قريبة من تلك المرامى المنتشرة على ضفاف النيل ٠ وقد خلف عصر محمد علىَ أسطولا نهريا ضخما بلغ ١١١٥مركبا موزعا توزيعا عادلا حسب حركة النقل ومقدار الغلات ٠ وكانت حمولة هذا الأسطول ٢٣٥ ، ٣٣٢ اردبا يحملها دفعة واحدة ٠ وهذا يرينا حركة النقل وسرعته (راجع : أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٤١ وراجع : هيلين ريفلين الاقتصاد والادارة ، ص ٢٥٢) ٠

(٢٥٤) حليم عبد الملك ، السياسة الاقتصادية فى عصر محمد على الكبير ، ص ٧٦ ٠

(★) وعلى الأخص نقل الحاصلات الزراعية والبريد (راجع : لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٤٤) ٠

(٢٥٥) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٤٤ ٠

(★★) والطرق المائية دائما أقل نفقة من الطرق البرية (راجع : لهيطة تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٤٨) ٠

(٢٥٦) محمد عبد المنعم الشرقاوى (الدكتور) ، جغرافية مصر الاقتصادية ، ص ١١١ ، ١١٢ ٠

(٢٥٧) Cameron, Egypt in the Nineteenth Century, p. 120.

(★) ومن ذلك أن الجناب العالى طلب فى أحد أوامره من بوغوص : « أن يقدم اليه كل ديوان اجمال ميزانيته الشهرى بغية الاطلاع على دخله وخرجه وديونه ومطلوباته لأن ديوان المعاونة يقدم اليه هذه الحسابات فى موعد معين فيطول الانتظار الى ورودها وقد أرسل اليه استمارة على هذا الأمر ليقدم اليه بموجبها اجمالى ميزانية الديوان الموكول اليه وحساباته لغاية صفر فيرسله قبل مرور يومين من الشهر الذى يليه ويتبع هذه الأصول فى آخر كل شهر » (راجع ديوان التجارة والمبيعات ، أوامر ، المحفظة رقم ٥ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك ، بتاريخ ١٩ صفر ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م) ٠

(٢٥٨) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٨٠٦ ، مسلسل ٣٦ ، من مجلس الملكية الى مأمور ديوان الخديوى ، بتاريخ ٢٨ جمادى الثانية ١٢٥٠هـ /١٨٣٤م ٠

(٢٥٩) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٤ ، من الجناب العالى الى الباشمعاون ، بتاريخ ١٤ رمضان ١٢٥٨هـ/١٢٤٢هـ ٠

(٢٦٠) معية تركى ، دفتر ٣٢ ، وثيقة رقم ٤٣٣ ، أمر عالى من المعية السنية الى محمود الفندى ، بتاريخ ١٩ محرم سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(٢٦١) معية تركى ، دفتر ٣٩ ، مسلسل ٢١٠ ، من الجناب العالى الى رئيس أسطوات مدينة رشيد ، بتاريخ ٨ رمضان ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م ٠

(٢٦٢) معية تركى ، دفتر ٦ ، مسلسل ٤٨٠ ، مكاتبة إلى كاشف المنصورة بتاريخ رمضان ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م .

(٢٦٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٥٢ ، صفحة ٨٣/٨٤ ، مسلسل ١١٦ من الديوان الخديوى الى محمود بك مأمور نظام القليوبية والبك الكتخدا وجميع حكام الوجه البحرى ، بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١٢٤٤هـ ١٨٢٧م .

(٢٦٤) ديوان الجهادية ، تراجم أوامر ، دفتر ١ ، أمر بتاريخ ٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٣٧هـ/١٨٢١م .

(٢٦٥) جون مارلو ، تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ، ترجمة ، ص ١١٤ .

(٢٦٦) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٦ ، من الجناب العالى الى الباشمعاون ، بتاريخ ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٢٥٩هـ/١٨٤٢م .

(٢٦٧) معية تركى ، دفتر ٦٨ ، مسلسل ٢ ، أمر عالى الى مختار بك ، بتاريخ ٢٩ ربيع الأولى ١٢٥١هـ/١٨٣٥م .

(٢٦٨) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٣ ، صفحة ٥٢ من الديوان الخديوى الى أحمد باشا مدير الأقاليم الوسطى ، بتاريخ ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٤٥هـ/١٨٣٢م .

(٢٦٩) ديوان تركى ، دفتر ٧٧٩ ، صفحة ١٠٥ ، مسلسل ٢١١ ، من سامى بك إلى الديوان الخديوى ، بتاريخ ٢٣ صفر ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م .

(★) حرم الباشا على التجار التعامل مع الفلاحين بيعا وشراء بل يعاملون الحكومة فقط : (راجع : أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي ، ص ٢٧٥) .

(٢٧٠) يذكر مانجان Mengin ان احتكار الباشا للحاصلات اتاح للحكومة فرصة الهيمنة على التجارة الخارجية والحصول على ربح لا يستهان به بلغ سدس الدخل تقريبا فى سنة ١٨٢١ . ويذكر جون مارلو John Marlowe ان محاصيل التصدير كانت تدر قدرا اكبر من الربح لأن الباشا يشتريها بأسعار تحددها الحكومة ثم يبيعها بثمن أعلى للتجار الأجانب لتصديرها للخارج (راجع :

Mengin, Hostoire sommair ..., op. cit., p. 150.

وراجع جون مارلو ، تاريخ النهب الاستعمارى ، ترجمة د. عبد العظيم رمضان ، ص ١١٦) .

(★) وقد كتب دروفتى Drovetti معلقا على نتيجة هذه التجارة بأن محمد على لم يعد قادرا على تغطية نفقات جيشه وتكلفة الادارة والانفاق على البلاط وارسال الهدايا الى استنبول وغير ذلك من النفقات غير العادية فحسب بل إن باستطاعته أيضا أن يدخر النقود اللازمة لمواجهة حاجيات المستقبل ، وفى الواقع لقد أصبح أغنى باشوات الإمبراطورية العثمانية . (راجع : هيلين ريفلين ، الاقتصاد والإدارة فى مصر ، ص ٢٥٠) .

(٢٧١) Murray (C), Memoire of Mohamed Ali, p. 49.

(٢٧٢) St. John, Egypt and Mohamed Ali, p. 433.

(٢٧٣) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، ترجمة ، ص ٢٥٨ ، نقلا عن سولت Solt ، محفوظا بالخارجية البريطانية رقم ٧٨/٩٦ .

(٢٧٤) جاء بكتاب :

Douin, Mohamed Aly et L'Expedition d'Alger, p. 230.

نقـــلا عن هودر "Hodur" : « ان التجارة فى مصر تتأثر بتقلبات النيل وسياسات الوالى .. » .

(٢٧٥) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، المرجع السابق ، ص ٢٦١ .

(٢٧٦) ديوان الجهادية ، أوامر ، محفظة ١ ، ملخص الوثيقة التركية ٧٩ ، من الجناب العالى الى وكيل ناظر الجهادية بتاريخ ١٢ رمضان ١٢٥١هـ/١٨٣٥م .

(٢٧٧) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٣ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك مدير التجارة والمبيعات ، بتاريخ ١٦ صفر سنة ١٢٥٩هـ /

(٢٧٨) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٣ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك مدير التجارة والمبيعات ، بتاريخ ٤ جمادى الثانية سنة ١٢٥٧هـ/١٧٤١م .

(٢٧٩) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٦ ، من الجناب العالى الى أرتين بك مدير التجارة ، بتاريخ ١٣ رمضان سنة ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م .

(٢٨٠) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٣ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك مدير التجارة والمبيعات ، بتاريخ ٢٥ جمادى الاخر سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م .

(٢٨١) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٣ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك مدير التجارة والمبيعات ، بتاريخ ١٩ جمادى الاخر سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م .

(٢٨٢) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٣ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك بتاريخ ١٢ شوال ١٢٥٩هـ/١٨٣٤م .

(٢٨٣) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٥٢٥ ، سنة ١٢٥٠هـ/١٨٤٣م .

(٢٨٤) ديوان التجارة والمبيعات والمبيعات ، محفظة ٣ ، من الجاناب العالى الى مدير التجارة والمبيعات ، بتاريخ ٧ رمضان ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م .

(٢٨٥) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٣ ، بتاريخ ٢٥ رجب ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م .

(٢٨٦) معية تركى ، أوامر خزينة ، محفظة ٧ ، وثيقة ٢٢٤ ، من محمد على باشا الى سامى بك ، بتاريخ ١٢ جمادى الاخر سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م .

(٢٨٧) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ١ ، من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٢٨ ذى الحجة ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م .

(٢٨٨) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٦ ، من الجناب العالى الى أرتين بك مدير الأمور الافرنجية ، بتاريخ ٢٢ محرم ١٢٦٤هـ/١٨٤٢م .

(٢٨٩) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٣ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك مدير التجارة ، بتاريخ ٢٤ ذى الحجة ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م .

(٢٩٠) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٣ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك ، بتاريخ ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م .

(٢٩١) معية تركى ، دفتر ٦ ، مسلسل ٦٩٠ ، مكاتبة الى البك الخزينة دار بتاريخ ٢٩ ذى القعدة سنة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م .

(٢٩٢) محفظة رشيد ، رقم ١ ، ملخص الأمر الصادر من الجناب العـالى الى مصطفى أفندى ناظر الأرز برشيد ، بتاريخ ٨ شوال ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م .

(٢٩٣) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ١ ، مكاتبة من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٢٣ جمادى الأخر ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م .

(٢٩٤) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٦ ، من الجناب العالى الى أرتين بك مدير الأمور الأفرنجية ، بتاريخ ١٥ ربيع الثانى سنة ١٢٦٣هـ/١٧٤٦م .

(٢٩٥) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٢ رمضان ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .

(٢٩٦) أمين مصطفى عفيفى (الدكتور) ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٢٧٥ .

(٢٩٧) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٧٥ ، صفحة ٨ ، مسلسل ٢١ ، من الجناب العالى الى محمود أفندى ناظر عموم المبيعات ، بتاريخ غرة رجب ١٢٤٦هـ .

(٢٩٨) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٣ ، من الجناب العالى الى مدير الديوان الملكى المصرى ، بتاريخ ١٦ ربيع أول سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م .

(٢٩٩) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٥ ، من الجناب العالى الى مدير الديوان الملكى المصرى ، بتاريخ ٨ شعبان ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م .

(٣٠٠) ديوان الجهادية ، أوامر ، محفظة ١ ، ملخص الوثيقة التركية رقم ٦٠ ، من الجناب العالى الى خورشيد بك ، وكيل ناظر الجهادية ، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م .

(٣٠١) معية تركى ، دفتر ٣٥ ، صفحة ٩٤ ، مسلسل ٢٧٥ ، من المعية الى على رضا أفندى ، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٧م .

(٣٠٢) ديوان الجهادية ، أوامر ، محفظة ٥ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك ، بتاريخ ١٨ ذى القعدة سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .

(٣٠٣) ديوان التجارة ، أوامر ، محفظة ٣ ، وثيقة ٣١ ، من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ١٣ جمادى الآخر ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .

(٣٠٤) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٦ ، من الجناب العالى الى أرتين بك مدير الأمور الأفرنجية ، بتاريخ ٧ ذى الحجة سنة ١٦٢٢هـ/١٨٤٦م .

(٣٠٥) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٣ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك مدير ايرادات ومبيعات الاسكندرية بتاريخ ٢٦ ذى الحجة ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م .

(٣٠٦) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٦ ، من الجناب العالى الى أرتين بك مدير الأمور الأفرجنية ، بتاريخ غاية رمضان ١٢٦٣هـ/١٨٤٦م .

(٣٠٧) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٣ ، ملخص الوثيقة التركية ١٩٩ ، من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة ، بتاريخ غاية ذى القعدة سنة ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م .

(٣٠٨) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٣ ، ملخص الوثيقة التركية رقم ٢٩ ، بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م .

(٣٠٩) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٥٩ ، صفحة ٦١ ، مسلسل ١٢٨ ، من المجلس الى مأمور الديوان ، بتاريخ سلخ ذى القعدة سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٣١٠) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والإدارة فى مصر ، ترجمة ، ص ٢٥٢ .

(٣١١) ديوان التجارة والمبيعات محفظة ١ ، مكاتبة من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٦ ربيع الأول ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م .

(٣١٢) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ١ ، من الجناب العالى الى بوغوص ، بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م ٠

(٣١٣) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٤ ، من الجناب العالى الى أرتين بك بوغوص ، بتاريخ ١٠ ربيع آخر ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م ٠

(٣١٤) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ١ ، من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ٠

(٣١٥) ديوان التجارة والمبيعات ، أوامر ، محفظة ٤ ، ملخص الوثيقة التركية رقم ٢٢٦ ، بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ٠

(٣١٦) بيوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٤ ، ترجمة الوثيقة التركية رقم ٢٤ ، من الجناب العالى الى بوغوص ناظر التجارة ، بتاريخ ٢١ ربيع آخر ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م ٠

(٣١٧) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ١ ، مكاتبة بتاريخ ٧ ذى الحجة ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م ٠

(٣١٨) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ١ ، مكاتبة من الجناب العـالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٢٥ ربيع آخر ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م ٠

(٣١٩) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ١ ، مكاتبة من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ١٦ ربيع أول ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م ٠

(٣٢٠) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٦ ، من الجناب العالى الى أرتين بك بتاريخ ١٤ ذى القعدة سنة ١٢٦٢هـ/١٨٤٦م ٠

(٣٢١) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٥ أوامر ، من الجناب العالى الى بوغوص بك ، بتاريخ ١٤ ذى الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م

(٣٢٢) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٤ ، ترجمة الوثيقة التركية رقم ١٣ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك ناظر التجارة ، بتاريخ غرة ربيع أول ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م ٠

(٣٢٣) ديوان التجارة والمبيعات ، دفتر ٥ ، من الجناب العالى الى أرتين بك مدير التجارة ، بتاريخ ٢٨ ربيع ثانى سنة ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م ٠

(٣٢٤) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٥ ، من الجناب العالى الى أرتين بك مدير التجارة ، بتاريخ ٢٨ ربيع ثانى سنة ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م ٠

(٣٢٥) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ١ ، من محمد على الى قبوكتخدا بالآستانة ، بتاريخ ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م ٠

(٣٢٦) أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادية والمالى ، ص ١٩٨ ٠

(٣٢٧) أمين مصطفى عفيفى ، المرجع السـابق ، ١٩٧ ٠

(٣٢٨) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ١ ، مكاتبة من الجناب العـالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م ٠

(٣٢٩) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٤ ، ترجمة الوثيقة التركية رقم ٩٨ ، من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة بتاريخ ٧ شعبان ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م ٠

(٣٣٠) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٤ ، ترجمة الوثيقة التركية رقم ١٨٣ ، من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٥ ذى الحجة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م ٠

(٣٣١) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ١ ، من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٦ جمادى الأولى ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م ٠

(٢٣٢) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ١٢ محرم ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م .

(٢٣٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٧٨ ، مسلسل ٢٢٥ ، من الديوان الخديوى الى الصقى أغا ، بتاريخ ٤ جمادى الأولى ١٢٣٥هـ/١٨١٩م .

(٢٣٤) كما حدث فى حالة الحاج ابراهيم الصقى الذى لفت الديوان نظره الى أن عدم مطابقة تواريخ الايرادات لتواريخ المصروفات فيه ضرر كبير وأن زيادة المصروفات على الايرادات ووجود هذه الزيادة فى ذمته معناه العجز ، الأمر الذى يتلف حسابات التجارة ومعاملات الحكومة ، لذلك يتوجب عليه ارسال كشف الحساب لغاية ذى الحجة سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م ، وبيع البضائع المرسلة اليه وارسال كشف المصروفات .. الخ .

(راجع : ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ١ ، من محمد على الى قبوكتخدا بالآستانة ، بتاريخ ٢٣ ذى الحجة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م . وراجع ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٧٨ ، مسلسل ١٦١ ، من الديوان الخديوى الى الحاج ابراهيم أغا الصقى ، بتاريخ ١٣ ربيع الأول ١٢٣٥هـ . ، أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٢٩١ ، سنة ١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م) .

(٢٣٥) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٣ ، من الجناب العالى الى مدير التجارة والمبيعات ، بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م .

(٢٣٦) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٣ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك

(٢٣٧) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٥ ، ملخص الوثيقة التركية ٩٣ ، بتاريخ ١٨ صفر ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .

(٢٣٨) وقد نص العقد على أن يرسلوا ثلث الثمن سواء وجد القطن المرسل اليهم رواجا أو لم يجد ، وان تأخروا تقطع المعاملة معهم (راجع ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ١ ، من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ١١ رجب ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م).

(٢٣٩) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ١ ، من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ١٨ رجب ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م .

(٢٤٠) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٣ ، من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .

(٢٤١) ديوان التجارة ، أوامر ، محفظة ٣ ، من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٢٢ ربيع أول ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م .

(٢٤٢) Wilknson, Modern Egypt & Thebes, V. I, p. 105.

(٢٤٣) Cattaui Bey (Rene), Le Regne de Mohamed Aly, op. cit., T. 2. p. 137, 138.

(٢٤٤) Cattaui, Bey (R.), Le Regne ..., op. cit., T. 2., p. 249, 314.

وقد جاء بكتاب الاقتصاد السياسى ، جـ ١ ، أحمد محمد ابراهيم ، ص ١٠٥ - حركة الأثمان - « أن الفترة من سنة ١٧٩١-١٨١٤م تميزت بارتفاع عام فى الأثمان فى العالم . أما الفترة من ١٨١٤-١٨٥٠م فقد تميزت بهبوط الأثمان فى العالم .

(٢٤٥) Le Regne, de Mohamed Ali d'apers 1er Archipes Russes, T. II. p. 389.

(٣٤٦) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، ملخص الوثيقة رقم ٦٨ تركى ، من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة بتاريخ ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م ٠

(٣٤٧) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٣ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك مدير التجارة والمبيعات ، بتاريخ ١٣ صفر ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م ٠

(★) حين بيع القطن بأسعار مرتفعة ٠

(٣٤٨) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٣ ، من الجناب العالى الى باغوص بك ، بتاريخ ٨ صفر ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م ٠

(★) ويذكر جون مارلو John Marlow ٠ أن الحكومة البريطانية اتخذت الضغط السياسى انئذ لجعل مصر مصدرا للمواد الخام الرخيصة فحملت الحكومة المصرية على بيع القطن بالمزاد العلنى لرغبتها فى تخفيض أسعاره اجباريا لمصلحة أصحاب مصانع القطن فى لانكشير ٠ (راجع ، جون مارلو ، تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ، ترجمة ، ص ١١٧) ٠

(٣٤٩) على لطفى (الدكتور) التطور الاقتصادى ، المرجع السابق ، ص ٢١٠ ٠

(٣٥٠) أحمد الحتة (الدكتور) تاريخ مصر الاقتصادى المرجع السابق ، ص ٢٨٦ ٠

(٣٥١) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، من الجناب العالى الى الباش معاون ، بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م ٠

(٣٥٢) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك ، بتاريخ ٦ محرم ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م ٠

(٣٥٣) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٣ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك ، مدير التجارة والمبيعات ، بتاريخ ١٤ شوال ١٢٥٨هـ/١٨٤٣م ٠

(٣٥٤) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٣ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م ٠

(٣٥٥) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٥ ، من الجناب العالى الى أرتين بك مدير التجارة بتاريخ ٣ ربيع أول ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م ٠

(٣٥٦) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٣ ، من الجناب العالى الى الباش معاون ، بتاريخ ٣ رجب ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م ٠

(٣٥٧) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٣ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك مدير التجارة والمبيعات ، بتاريخ ١٢ محرم ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م ٠

(٣٥٨) ومن ذلك انه كان يتابع أنباء الحرب بين فرنسا وأسبانيا ووضع الأسعار اذا ما ترامى لمسامع التجار ان روسيا لم تدخل هذه الحرب ٠٠ الخ (راجع فى ذلك ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ١ ، من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م واخرى بتاريخ ٢١ جمادى الآخرة ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م ٠ وثالثة بتاريخ ٢١ ذى الحجة ١٢٣٩هـ/ ٠ والثلاثة من الجناب العالى الى بوغوص) ٠

(٣٥٩) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٣٦ ، صفحة ٧٤ مسلسل ٣٤٩ من الديوان الخديوى الى ابراهيم بك وكيل ناظر الأرز والغلال فى ٥ محرم ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م ٠

(٣٦٠) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٣ ، من الجناب العالى الى الباش معاون ، بتاريخ ٣ رمضان ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م .

(٣٦١) ومن ذلك أمره إلى بوغوص « بأن يتقابل مع جناب المسيو » ميمو Mimout قنصل دولة فرنسا العام ويعرض عليه أن قبول التماسه بخصوص معاملة التجار الفرنسيين كالتجار الروسيين هى ليست من احتصاصه بل من اختصاص الدولتين اللتين ابرمتا تلك المعاهدة وهى الدولة العلية وروسيا فعند صدور الأمر الشاهاني بذلك فانه يقوم بتنفيذ ما يقتضى (راجع ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ١ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك ، بتاريخ ٢٥ ذى القعدة سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م) .

(٣٦٢) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٤ ، ملخص الوثيقة التركية رقم ٢٢٧ من الجناب العالى الى بوغوص ، بتاريخ ١٢ جمادى الآخرة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .

(٣٦٣) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٤ ، من الجناب العالى الى أرتين بك مدير التجارة والمبيعات ، بتاريخ ١٧ شوال ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .

(٣٦٤) معية تركى ، دفتر رقم ٥٤ ، ترجمة الوثيقة ٤٠٨ ، أمر عالى الى مختار بك بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م .

(٣٦٥) ديوان التجارة ، محفظة ٣ ، وثيقة ٢٥ ، من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة ، بتاريخ غرة جمادى الآخرة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦ م .

(٣٦٦) ديوان التجارة والمبيعات ، من الجناب العالى الى الباشمعاون ، بتاريخ ٣ صفر سنة ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م .

(٣٦٧) Bowring, Report on Egypt ..., op. cit.. p, 11.

(٣٦٨) منهم : Crouchley, Economic Development of Modern Egypt, p. 39.

ـ راشد البراوى ، عليش ، التطور الاقتصادى ، ص ٧٤ .

(٣٦٩) المحفظة ١٧ ديوان الجهادية ، تراجم الأوامر . مكاتبة من محمد على باشا الى نجيب أفندى بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٢٦هـ/١٨١١م .

(٣٧٠) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة محمد على ، ص ٤٩٦ .

(٣٧١) محمد فؤاد شكرى ، المرجع السابق ، ص ٥٠٩ .

(٣٧٢) محمد فؤاد شكرى ، نفسه ، ص ٥٠٦ .

(٣٧٣) ديوان الجهادية ، المحفظة ٧١ ، دوسية ١ ، من محمد على باشا الى أمين جمرك اسكندرية ، بتاريخ ٤ شوال ١٢٣٢هـ/١٨١٧م .

(٣٧٤) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر من محمد على باشا الى الخواجة بوغوص ناظر ديوان التجارة ، بتاريخ ٦ شعبان ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .

(٣٧٥) John (st.), Egypt and Mohamed Ali, VII, p. 240.

(٣٧٦) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٥ ، من الجناب العالى الى أرتين بك مدير التجارة والمبيعات ، بتاريخ غرة ربيع الثاني ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .

(٣٧٧) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٤ ، ملخص الوثيقة التركية رقم ٢٢٤ من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة ، بتاريخ ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٣٧٨) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٨ ، صفحة ٨٠ ، وثيقة ١٤٥ ، من الديوان الخديوى الى الكتخدا ، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .

(٣٧٩) معية تركى ، دفتر ٥٤ ، ترجمة الوثيقة رقم ٤٠٨ . أمر عالى الى مختار بك بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ٠

(٣٨٠) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٦ ، من الجناب العالى الى أرتين بك . بتاريخ ٢٢ محرم ١٢٦٤هـ/١٨٣٧م ٠

(٣٨١) يذكر على باشا مبارك فى خططه التوفيقية ص ٥٩٧ ، ان صادرات سنة ١٨٢٣ بلغت قيمتها ١٫٥٨٥٫٧٦٤ جنيها مصريا ، فى مقابل ٨٠٤٫٥٠٩ جنيها مصريا واردات ٠

(٣٨٢) Douin (G.). La Mi sion Du Baron de Boislecomte ..., op. cit., p. 87.

(٣٨٣) Douin (G.), La Mission ..., op. cit., p. 83.

(٣٨٤) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١١٨ ٠

(٣٨٥) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٤ ، ملخص الوثيقة التركية رقم ٤ . من الجناب العالى الى بوغوص ناظر التجارة ، بتاريخ ٥ محرم ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م - (الريال الفرنسى = ١٥ قرشا ، وكثيرا ما كانت قيمته ترتفع حتى وصلت الى عشرين قرشا ٠ راجع معية تركى سجل ٢١ ، وثيقة ٢٣٦ ، ارادة الى البنك الكتخدا فى ٩ محرم ١٢٤١هـ/١٨٢٥م ، دفتر ٤٩ ، مسلسل ٧٧٤ ، من الجناب العالى الى باقى بك ، بتاريخ ٢٨ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م) ٠

(٣٨٦) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٤٠٩ ٠

(٣٨٧) محمد فؤاد شكرى ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣ ـ تقرير دوهاميل ـ ٠

(٣٨٨) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٥ ، من الجناب العالى الى أرتين بك مدير التجارة والمبيعات ، بتاريخ ١٣ رمضان ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م ٠

(٣٨٩) فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ٥٣٠ ٠

(٣٩٠) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١١٨ ٠

(٣٩١) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٥ ، من الجناب العالى الى أرتين بك مدير التجارة والمبيعات ، بتاريخ ١٣ رمضان ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م ٠

(٣٩٢) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ٦٨ ، فى ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٦٣هـ/١٨٤٦م ٠

(٣٩٣) فؤاد شكرى ، نفسه ، ص ٢٢٦ ٠

(٣٩٤) ديوان التجارة االمبيعات ، محفظة ٥ ، من الجناب العالى الى أرتين بك مدير التجارة والمبيعات ، بتاريخ ٢٣ جمادى الآخرة ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م ٠

(٣٩٥) فؤاد شكرى ، نفسه ، ص ٥٣٢ ٠

(٣٩٦) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ٦٨ ، فى ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٦٣هـ/١٨٤٦م ٠

(٣٩٧) ديوان التجارة والمبياعات ، محفظة ٥ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك . بتاريخ ١٧ رجب ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م ٠

(٣٩٨) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١١٨ ٠

(٣٩٩) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٢٢٦ ٠

(٤٠٠) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٢٥٣ ٠

(٤٠١) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٤١٢ – تقرير بورنج – وقد جاء بتقرير بوالكمت أن محمد على بفضل محصول القطن وحده قد رفع قيمة الانتاج السنوى فى مصر بما يزيد على السدس : Douin (G.), La Mission ..., op. cit., p. 83.

(٤٠٢) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٤١٠ – تقرير بورنج – وقد صدر الباشا منه مائة الف اردب عام ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م ٠ (راجع : ديوان التجارة والمبيعات محفظة ١ ، مكاتبة من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ١٦ ربيع آخر ١٢٣٩هـ/١٩٢٣م)٠

(٤٠٣) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٤٠٦ ٠ (٤) المرجع السابق ، ص ٤٠٧٠

(٤٠٤) Douin (G.), La Mission ..., op. cit., p. 88.

(٤٠٥) محمد فؤاد شكرى ، نفسه ، ص ٧٨ ٠

(٤٠٦) أمين سامى ، تقويم ألنيل ، جـ ٢ ، ص ٥٦ ٠

(٤٠٧) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٣ ، أمر من محمد على الى سائر مامورى الاقاليم ، بتاريخ ١٨ رجب ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(٤٠٨) يستوردها ثم يصدرها ثانية ٠ راجع : لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، ص ١٤٧ ٠

(٤٠٩) يذكر بورنج فى تقريره ان الحكومة كانت تدفع فى الحمل من الصمغ (٣٤٠ رطلا انجليزيا) الذى يأتى من أفريقيا ١١٠ قرشا وتبيعه الباشا بسعر ١٠٠٠ قرش الى ١٢٠٠ قرشا (راجع فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٩٠٥ – تقرير بورنج – راجع : ديوان التجارة والمبيعات محفظة ٦ ، من الجناب العالى الى أرتين بك مدير الأمور الافرنجية ، بتاريخ ١٦ محرم ١٦٢٤هـ/١٨٤٧م ٠

(٤١٠) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٤٨٩ ، سنة ١٢٥٣هـ/١٨٢٧م ، من محمد على باشا الى مدير الايرادات ٠

(٤١١) Budge, E. A. Cook's Hand Book Egypt and Sodan, p. 39.

(٤١٢) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٢٦٢ – تقرير هودجسون – ٠

(٤١٣) أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٩٧ ٠

(٤١٤) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٥ ، أمر محمد على باشا الى رئيس المجلس ، بتاريخ ١٧ ذى القعدة سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ٠

(وراجع : كلوت بك ، لمحة عامة الى مصر ، جـ ٢ ، تعـريب محمد مسعود ، ص ٤٩٧) ٠

(★) يذكر دوهاميل Duhamel ان الباشا جنى من احتكار النيلة فى سنة واحدة (١٨٣٧م) ٦٥٣٨ كيسا أى ما يعادل ٣٢٫٩٦٠ جنيها ، وذلك بسبب شدة الحاجة اليها فى صبغ ملابس الفقراء والفلاحين مما جعل مقدار المستهلك منها عظيما بلغ فى العام الواحد حوالى ٨٦ الف اقة ٠ (راجع محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٨٧) ٠

(٤١٥) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٦ ، من الجناب العالى الى الباشمعون ، بتاريخ ٥ ذى القعدة سنة ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م ٠

Douin (G.), La Mission ..., op. cit., p. 96.

(٤١٦) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٣ ، أمر من محمد على الى سائر مامورى الاقاليم ، فى ١٨ رجب ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(٤١٧) راشد البراوي ، عليش ، التطور الاقتصادي في مصر في العصور الحديثة ، ص ٧٤ .

(٤١٨) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٣ ، من الجناب العالي الى بوغوص بك مدير الأمور الافرنجية ، بتاريخ ٧ رمضان ١٢٥٧هـ/١٨٣١م .

(٤١٩) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٩ ، ملخص الوثيقة رقم ٢٥٤ ، من الجناب العالي الى بوغوص بتاريخ ١٨ شعبان ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .

(٤٢٠) ديوان التجارة ، محفظة ٢ ، وثيقة ١٤٦ ، من الجناب العالي الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٢ ذي القعدة سنة ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م .

(٤٢١) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة رقم ٢ ، وثيقة ١٧٤ ، من الجناب العالي الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة ، بتاريخ ٧ ربيع آخر سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .

(٤٢٢) ديوان التجارة ، محفظة ٢ ، وثيقة ٢٢٥ ، من الجناب العالي الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة ، بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٤١هـ/١٨٢٩م .

(٤٢٣) ديوان التجارة ، محفظة ٢ ، وثيقة ٦٠ ، من الجناب العالي الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٣ رجب ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م .

(٤٢٤) ديوان التجارة ، محفظة ٣ ، وثيقة ٩٠ من الجناب العالي الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة ، بتاريخ ٦ رمضان ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .

(٤٢٥) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، وثيقة ٥٣ ، من الجناب العالي الى بوغوص ، تباريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م .

(٤٢٦) ديوان التجارة ، محفظة ٢ ، وثيقة ٨ ، من الجناب العالي الى بوغوص ، بتاريخ ٢٢ محرم ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .

(٤٢٧) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٣ ، من الجناب العالي الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٣ رجب ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م .

(٤٢٨) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، من الجناب العالي الى بوغوص بك مدير الامور الافرنجية ، بتاريخ ٩ رمضان ١٢٥٣هـ/١٨٢٧م .

(٤٢٩) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ١ ، من الجناب العالي الى بوغوص ، بتاريخ ٣ رجب ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م .

(٤٣٠) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، وثيقة ٣٧ ، من الجناب العالي الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ١٦ جمادى الاخرة ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م .

(٤٣١) ديوان الجهادية ، محفظة ٢ ، من الجناب العالي الى وكيل الجهادية بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .

(٤٣٢) ديوان الجهادية ، محفظة ١ ، تركى ، من الجناب العالي الى الباشا وكيل مدير الجهادية ، بتاريخ ٢٣ رمضان ١٢٥٣هـ/١٨٣٧ .

(٤٣٣) ديوان الجهادية ، محفظة ٢ ، من الجناب العالي الى مدير الجهادية ، بتاريخ ١٣ ربيع الثانى ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .

(٤٣٤) ديوان الجهادية ، محفظة ٢ ، من الجناب العالي الى مدير الجهادية ، بتاريخ غاية جمادى الثانية ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .

(٤٣٥) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، ملخص الوثيقة التركية رقم ٤٥ ، من الجناب العالي الى بوغوص بك ، بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٦هـ/١٨٤٠م .

(٤٣٦) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، ملخص الوثيقة التركية رقم ١٥٠ ، من الجناب العالى الى أرتين بك مدير التجارة والمبيعات ، بتاريخ ٨ شعبان ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .

(٤٣٧) ديوان الجهادية ، محفظة ١ ، تركى ، من الجناب العالى الى وكيل مدير الجهادية ، بتاريخ ٢٦ رمضان ١٢٥٢هـ/١٨٣٧م .

(★) أصدر السلطان العثماني عام ١٨٤٠م عدة فرمانات بوجوب تطبيق المعاهدات الدولية فى تركيا . تلك المعاهدات التى كانت تنص على حق التجار الأجانب فى استيراد السلع فى جميع أنحاء الامبراطورية العثمانية ومنها مصر بطبيعة الحال مقابل رسم قدره ٣٪ ومن ذلك الفرمان رقم ٨٦ الصادر فى أوائل شهر ذى القعدة سنة ١٢٥٥هـ بطغراء السلطان عبد المجيد . والفرمان رقم ٩٥ الصادر فى أواخر شهر جمادى الأولى سنة ١٢٥٦هـ . وقد ترتب على ذلك أن الحكومة لم تتمكن من احتكار تجارة الوارد ولكنها على الرغم من ذلك كانت اكبر مستورد فى مصر . ويذكر كروتشلى Crouchley انها كانت تحتكر ما يقرب من ٤٠٪ من تجارة الواردات (راجع : المحفظة ١٢٠ من محافظ الأبحاث ـ ترجمات فرمانات ـ ، راجع ايضا :

Crouchley, Economic Development of Modern Egypt, p. 39.

(٤٣٨) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة محمد على ، ص ٢٢٥ ـ تقرير دوهاميل ـ الذى كتبه فى سنة ١٨٣٧م ، ص ٥٠٠ ـ تقرير بورنج ـ الذى كتبه فى نفس السنة (١٨٣٧م) .

(★) تذكر هيلين ريفلين Helen Anne Rivilin نقلا عن دروفتى Drovetti قنصل بريطانيا العام أن الباشا قد نصب نفسه بائعا لكل البضائع الأجنبية المستوردة الى مصر (راجع : هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، ص ٢٥٥) .

(٤٣٩) Mengin, Histoire Sommair ..., op. cit., p. 150.

الفصل الخامس

المصريون ونظام الاحتكار

١ ـ موقـــف الفلاحـــين

٢ ـ موقف أرباب الحرف

٣ ـ موقف التجـــار

٤ ـ الآثار الاجتماعية للنظام
على المجتمعين الريفى والحضرى

٥ ـ مدى مسئولية النظام عن
اعاقة تطور راسمالية مصرية

● الفصل الخامس

المصريون ونظام الاحتكار

١ ـ موقف الفلاحين :

رفض الفلاح المصرى نظام الاحتكار وثار عليه وتمرد وقاومه بكل طرق المقاومة ، ولتبيان ذلك الموقف نقسم هذا المبحث الى قسمين :

القسم الأول : ونطرح فيه سؤالا هو : لماذا رفض هذا الفلاح نظام الاحتكار وتمرد عليه ؟ وباجابة هذا السؤال ينتهى القسم الأول ليبدأ :

القسم الثانى : الذى نطرح فيه هو الآخر سؤالا يقول : وما الذى فعله ذلك الفلاح ؟ بعد أن تجمعت لديه أسباب الرفض ؟؟

القسم الأول

أما عن اجابة السؤال الأول : الخاص بأسباب رفض الفلاح المصرى لنظام الاحتكار وتمرده عليه ، نقول :

حوى نظام الاحتكار فى داخله مساوىء عديدة أهمها :

جور قوانين النظام :

سواء فيما يتعلق بالأرض وملكيتها أو الزراعة ووسائلها ونظمها أو المحاصيل واختيار أنواعها وتوزيع غلاتها (١) ، وكذلك فيما يتعلق بحقوق الفلاح وواجباته فعلى حين قللت هذه القوانين من حقوق الفلاح بالغت فىواجباته (٢) ، وفى الوقت الذى ضيقت فيه واجباتها قبل الزراعة وسعت حقوقها على الفلاح ولم تتدخل الا لمجازاته أو محاسبته على تقصيره أو أخذ الثمرة منه بعد طول الكدح (٣) وكيف لا يكون الأمر كذلك والباشا هو الذى يقنن هذه القوانين ويشرعها بما يخدم مصالحه وأهدافه أما مصلحة الفلاح فهى آخر ما تهدف اليه هذه القوانين ولعل فى بنود قانون السياستنامة (٤) وقانون الفلاحة (٥) ولوائح الجفالك (٦) وأوامر الباشا وأوراقه أبلغ دليل (*) ، وليت الأمر قد اقتصر على جور قوانين نظام الاحتكار وانما أضيف الى ذلك :

ظلم القائمين عليه : وأولهم الباشا نفسه صاحب النظام الذى ذهبت بمقتضاه محاصيل الفلاح قهرا عنه الى أشوان الميرى بأبخس الأسعار (٧) وألهب فيه ظهره بالكرباج وبالنبوت لأدنى تقصير فى رعاية أرض لم يكن له حق ملكيتها أو زراعة ليس له الحق فى اختيار أساليبها أو أنواعها أو كمياتها (٨) وأهدرت فيه حقوقه وكرامته ، وقيدت فيه حريته وحركته وتعرض للنفى والصلب والاعدام لأتفه الأسباب (٩) ، وكان عليه فى ظله أن يفى بحاجات الوالى ودولته فى مجالات الصناعة والتجارة والجيش والبحرية دون أدنى اهتمام بأحواله أو اصطناع الروح الانسانية فى معاملته (١٠) ، ولم يكتف الباشا بكل ذلك وانما أثقل كاهلة بمختلف الضرائب والاتاوات (١١) واتبع معه أبشع الطرق فى جبايتها وجمعها وألزمه بتسديد المقرر منها على زميله فى القرية اذا تأخر عن دفعها والقرى المجاورة اذا عجزت عن ذلك أو قصرت(١٢) وكأنه مسئول عن تقصير غيره فى قريته والقرى المجاورة ، وأثناء ذلك كله ساقه من سخرة الى سخرة وقذف به مرغما الى ساحات قتال ومعارك ليس له فيها ناقة ولا جمل (١٣) ، الى غير ذلك من أمور تحتاج وحدها الى مباحث منفصلة وتدل على ظلم بل منتهى ظلم الباشا وقسوته . ولم يكن موظفو الوالى أقل ظلما منه أو قسوة أو غبنا للفلاح فقد تسبب الكتخدا بك فى وفاة ألفين أو ثلاثة من الأهالى من الجوع بسبب اخفائه الغلال حتى قال له الباشا « فما أنت الا وحش أو غول فاختر لنفسك أيهما لأننا لم نجد اسما ينطبق على أفعالك » وألزمه باعطاء الغذاء للأهالى وتخليصهم من اضطراب الجوع حيث أنه هو السبب والا فعل به مثلما فعل بهم (١٤) . وعندما كان أحمد جلبى من أهالى محلة القصب ــ قسم كفر الشيخ ــ سائرا بمواشيه ليحرث أطيانا له أمسكه « يوسف أغا » الحاكم وقال له : اذهب اطحن قمحى ولما لم يرض المذكور أخذه الحاكم الى الطاحون وجعله يدور فيه كما يدور الحمار وأخذ فى ضربه بسوطه حتى طحن ما عنده من القمح عليه ثم ضربه ضربا عنيفا وألقاه فى السجن (١٥) ، وقد كان متصرف جرجا يأخذ الغلال الموجودة عند الفلاحين بثمن بخس أقل من سعر الديوان (١٦) ، كما كان ابن شيخ البلد وحاكم الخط بقرية « بدرة مال » بمنفلوط ــ كما جاء بعريضة شيخين ذميين من نفس القرية ــ يشتريان قسرا من الأهالى (*) أردب الحنطة بسعر ٥ ريال والفول بسعر ٣ ريال ويقيدان الثمن فى دفاتر الشونة بسعر ١٠ ريال (١٧)، وكان المساحون يظلمون الأهالى الفقراء بعلاوة أطيان على أطيانهم وتنقيص أطيان المقتدرين وبيانها شراقى وبور بسبب ارتشائهم منهم (١٨) ، وكان الصرافون يغشون أصحاب الحقوق فيصرفون لهم مسكوكات غير مصرية ليكون لهم فرق أسعارها (١٩) . هذا فضلا عن ألاعيب موظفى الشون.

الذين كانوا يزيدون في ديوان الفلاحين كلما سنحت لهم الفرصة كما حدث مع مصطفى شاهين من قرية « طويلت » بالغربية الذى أخذ من شونة كفر الحجار ٢٥ أردبا وقيدها عليه كاتب الشونة باعتبار ٣٥ أردبا كما ثبت عند فحص عريضته الى الوالى (٢٠) ، كما كان القبانى يزن أصناف المحاصيل التى يوردها المزارعون بالزيادة وعند تسليمها يزنها بالتمام وكذلك كان يفعل الكيال ، والوفر الذى يظهر ما بين الكيل والوزن يكون مشتركا بين ناظر الشونة والكاتب والكيال والقبانى ، كما كان السمسار على هذا النسق فهو يتفق مع بعض الأهالى ويأخذ منهم المحاصيل « الدون » ويدخلها فى باب « العال » والذى ليس بينه وبين المذكور اتفاق يجعل « عالة » « دونا » ، وعلى ذلك فالذى يكون من المزارعين متفق مع السمسار وباقى موظفى الشونة فهو فى الرواج ، والذى ليس متفقا معهم فهو فى الخسارة ، وقد أدى ذلك بالطبع الى انكسار المزارعين (٢١) • ولما كان الباشا يعرف تمام المعرفة أن العجز الحاصل فى الأشوان سببه تلاعب وسرقة موظفيه أما الوفر فسببه ظلمهم للناس فى المكاييل والموازين فكثيرا ما لفت نظر هؤلاء الموظفين الى وجوب تدارك أمر ذلك الوفر والعجز ومنعه كلية «لأنه لو استقام أمر رؤساء المصالح لما كان هناك مجال لهذا الوفر والعجز اذ أن الأخذ والعطاء على الوجه الذى يرضى الحق كفيل بعدم ظهور هذين العنصرين » (٢٢) •

هذه بعض النماذج أو الأمثلة التى تدل على أن الفلاح المصرى لم يعان فقط من ظلم الباشا ونظامه الاحتكارى وانما عانى أيضا من مظالم الوسطاء الذين كانوا بين الوالى والفلاح ممن يبخسون الثمن ويطففون الكيل والميزان وراحت حكومة الباشا تزيد الطين بلة بتسديدها أموال الفلاح اذا بقى له شيء فى ذمتها ـ بعد كل هذه الألاعيب والحيل ـ يرجع تخصم من مال السنة القادمة أو بأذونات صادرة بكميات من بضائعها التالفة أو الكاسدة يتسلمها أولئك الفلاحون جبرا بأثمان باهظة ، هذا اذا كان له باق وسدد أهل القرية كلهم والقرى المجاورة المال المطلوب منهم (٢٣) فاذا أضفنا الى ذلك حالات الضرب المبرح والقتل والاعدام التى كان يزهق بها نظار الأقسام وحكام الأخطاط والقايمقامات والمديرين وغيرهم من عمال الباشا أرواح هؤلاء الفلاحين لأقل الأسباب والتى تشير الوثائق الى كثرتها وتكرارها بصورة تدل على أن الفلاح لم تكن تذهب حقوقه وحدها وانما كانت تذهب معها فى كثير من الأحيان روحه فى ظل ذلك النظام العجيب ومن ذلك اعدام ثمانية عشر شخصا من أهالى قسم جرجا فى شهر واحد بمعرفة « عبدى قواس أغا » ناظر القسم المذكور (٢٤) •

كذلك يشير العرضحال المقدم من ملتزم احدى القرى الى أن أحد

أغوات الاندرون بها ضرب فلاحا بالنبوت حتى مات وقد شهد بذلك شيخ البلد والشخص الذى غسله (٢٥) ، كما قام أحد المأمورون بضرب عدة أشخاص زيادة عما هو مقرر بالقانون حتى ماتوا ولما سئل قال انه لا علم له بالقانون (٢٦) ، وعندما رفض أحد الفلاحين اعطاء مأمور قسمه الفلوس التى طلبها ضربه ألفا وثمانمائة كرباج حتى مات وعندما استعلم منه الوالى عن الحادث أجاب بأنه ضربه لتزويره رجعة (٢٧) ، ويبدو أن مسألة قتل الفلاحين هذه كانت من الكثيرة بحيث أصبحت أمرا عاديا ومتكررا حتى أن الباشا اضطر الى أن يصدر أمرا الى سائر المديرين بالأقاليم المصريـة والمحافظين عندما سمع بميل عدد من المديرين ونظار الأقسام لقتل واعدام الأهالى « بأن سفك الدماء فضلا عن كونه أمر سىء فانه راجع لأولى الأمر فلا يتسنى اجراؤه من المديرين الا بترخيص منه » (٢٨) ٠ وليت الأمر قد اقتصر على هذه السوءات وحدها وانما زاد عليها :

كثرة الضرائب وعدم اتباع العدالـــة فى جبايتهـــا :

فلم يكن تعدد الضرائب وغرابـة نوعها هو العيب الوحيـد للنظام الضريبى فى ذلك الوقت بل كل يعيبه أيضا أن القوانين والأوامر التى تفرض الضرائب لا تنشر رسميا وأن مواعيد تحصيلها لم تكن منضبطـة فضلا عن عدم العدالة فى توزيع الأعباء الضريبية (٢٩) ، هذا الى الجمارك القائمة بين مدينة وأخرى فى داخل البلاد التى تجبى على البضائع المنقولة من بلد لآخر عوائد دخولية تقدر بمبلغ ١٢٪ من قيمتها (٣٠) ، ويـذكر معاصرو الباشا أن القلفات ـ موظفو الباشا ـ المقيدين بالمراكز وأبواب المدينة كانوا يأخذون من الداخلين والخارجين من الفلاحين وغيرهم الذين يحملون معهم أشياء أو أحمالا ولو حطبا أو برسيما أو تبنا دراهم على كل شىء حتى لو كانت امرأة فقيرة معها أو على رأسها مقطف من رجيع البهايم خرجت لتبيعه فى الشارع لتقتات بثمنه لا يدعونها تمر حتى تدفع لهم نصف فضة ثم يأخذون أيضا من ذلك الشىء كما يأخذون على كل حمار أو بغل أو جمل نصف فضة واذا اشترى شخص من ساحل بولاق أو مصر القديمة أردبا من غلال أو حملا من حطب أخذ منه المتقيدون عنـد قنطرة الليمون فاذا خلص منهم استقبله الكائنون بالباب الحديد وهكذا سائر الطرق التى يدخل منها المارة الى المدينة ويخرجون ، كباب النصر وباب الفتوح وباب الشعرية وباب العدوى وطرق الأزبكية وباب القرافة والبرقية وطرق مصر القديمة (٣١) ٠

وتؤكد المصادر أنه لم تكن هناك قاعدة لجباية الضرائب بل تخضع جميعها لرغبات الباشا وأهوائه (٣٢) فمن جهة زادت المساحة المعفاة من

الضرائب زيادة كبيرة حتى أصبحت تقترب من المليون فدان مع نهاية عهد محمد علي وذلك بسبب منحه الأرض المعمور والجفالك للمقربين اليه بالاضافة الى أراضي الأوسية والمسموح التي أعفيت من الضرائب من البداية (٣٣) ، ومن جهة ثانية تكفلت سياسة التجنيد التي اتبعها الوالي بانتزاع أعداد كبيرة من الفلاحين للعمل في صفوف الجيش والأسطول(٣٤)٠ ولما كانت حكومة « محمد علي » لا تقبل أي نقص في حصيلة الضرائب (٣٥) فقد وقع العبء على باقي الفلاحين في ظروف كانت مسئولية الضرائب فيها جماعية فأفراد القرية كلهم مسؤولون عن الضرائب المتأخرة عليها ومتضامنون مع غيرهم من القرى في المتأخرات من الأموال (٣٦) وقد فتح هذا النظام الباب واسعا لاستبداد السلطات المحلية وخاصة مشايخ القرى الذين زاد تلاعبهم بأقدار الفلاحين حيث أصبح في امكانهم تخفيف الضرائب عن بعض الفلاحين وزيادتها على البعض الآخر ، فنقرأ في العريضة المقدمة من المأمور لتنظيم قنا أن مشايخ قريتين من قرى قسم قنا ظلموا الفلاحين فحصلوا منهم مبلغ ثلاثة آلاف قرش ونيف بدعوى أنها من أصل المطلوب منهم ، وبقي هذا المبلغ في ذمتهم ولم يوردوه فبذلك دخلت هذه المبالغ في بطون المشايخ والصرافين وبقيت ديونا على أصحابها (٣٧) ٠ لذلك لم يكن غريبا أن تنص المادة (٢٠) من قانون نامة السلطاني على أنه اذا طلب المأمور بتحصيل المال مقدارا معينا مما هو مضروب على البلاد ولم يوزع المشايخ ذلك المقدار على كل شخص بحسب ما هو مطلوب منه بل تركوا أقاربهم بدون توزيع شيء عليهم أو وزعوا عليهم شيئا ووزعوا على سائر الأهالي شيئا زائدا فلزم أن يؤدب مثل هؤلاء المشايخ أصحاب الأغراض (٣٨) ٠

وتذكر المصادر أن الضرائب الاضافية قد زادت في بعض الأحيان عن الضريبة الأصلية وأن هذه الضرائب كانت تجبى على غذاء الفلاح ولباسه وأشياء وهمية ، حتى أنه كان وراء احدى القرى سد يصطاد منه الأهالي السمك ، ففرضت الحكومة رسما على الأهالي نظير صيد السمك ثم أزيل السد وردمت الترعة ولكن رسم الصيد استمر موزعا على أربعة نواحي تتحمله بنسبة ٥ بارات كل فدان (٣٩) ٠ ولم يكن الباشا يقبل أي مناقشة أو مساومة في مسألة الضرائب هذه ــ الأموال ــ لأنها تشكل موردا من أهم موارده فرأيناه يصطنع الشدة كل الشدة في تحصيلها وكل ما يتعلق بها ولا يقبل في ذلك أدنى تقصير أو نصيحة وأبلغ دليل على ذلك هو ما وقع للمعلم غالي وقد كان من المقربين عند الباشا عندما قدم تقريرا برأيه في تقدير الضرائب وأبان تعسر تحصيلها غضب الوالي غضبا شديدا وأمر ابنه ابراهيم باشا في ٥ شعبان ١٢٣٥ هـ بأن يقتله فقتل ويظهر أن القتلة كانت فظيعة وأن بعض القلوب انخلعت من مشاهدتها (٤٠) ٠

وهكذا كان يفعل الوالى مع كل مقصر فى جمعها أو متفلسف ، على أن السبب الذى دفع المعلم غالى الى كتابة تقريره الذى أودى بحياته مالاحظه هو وغيره من كثرة الضرائب وعدم عدالتها ، فمن ناحية كثرتها : كان على الفلاح أن يدفع ضريبة الخراج أو الميرى على الأراضى الزراعية التى وزعت عليه دون أن يملكها ، كما كان عليه أن يدفع ضريبة الفردة أو فردة الرءوس متى بلغ سن المراهقة (١٢ سنة) (٤١) • هذا الى جانب الضرائب الأخرى المفروضة على الماشية فالبقر والجاموس يدفع عنها عشرون قرشا للرأس الواحد وسبعون اذا كانت مخصصة للذبح على أن تبقى الجلود المسلوخة للحكومة ، أما الجمال فيدفع عنها ستين قرشا والنعاج أربعة قروش للرأس الواحد (*) والنخيل قرش ونصف عن كل نخلة فى السنة (٤٢) • هذا بالاضافـة الى المكوس التى كانت تحصلها الجمارك الداخلية بين مدينـة وأخرى فى داخل البلاد اذ كانت تجبى على الحاصلات والبضائع التى تنقل من بلد لآخر « عوائد دخولية » تقدر بمبلغ ١٢٪ من قيمتها (٤٣) ، حتى الدجاج والبيض والحمام والتبن وغيرها قرر الباشا عليها ضرائب (٤٤) • ومن ناحية عدم عدالتها : كان هناك تمييز فى الضرائب بين الفلاحين وكبار الملاك وأصحاب النفوذ فمنذ اللحظة الأولى أعفى أصحاب الأبعاديات والجفالك من أية ضريبة وظلت هذه الأراضى تتمتع بالاعفاء حتى عهد سعيد ، ولم يضع الباشـا فى اعتباره ضعف الفيضان أو ما أكله الدود عند فـرض الضرائب (٤٥) بل كان يزيدها (*) لمواجهة احتياجاته فاستمر الفلاحون يدفعون ضرائب المال الحر والمضاف والبرانى بنسب مرتفعة كما استمروا فى دفع الخدمة للمباشرين ومعاونيهم بالاضافة الى مال الكشوفية وحـق الطريق وغيرها (٤٦) • وقد جاءت زيادة الضرائب وزيادة المديونية الضريبية تقريبا فى نفس الوقت الذى بدأ فيه « محمد على » سياسته الخاصة بالتدخل المباشر فى الشئون الزراعية وتطبيق نظام الاحتكار (٤٧) الذى منع الفلاح من بيع انتاجه فى السوق الحرة بالأسعار المرتفعة الجاريـة وأجبره على توريد حاصلاته الى الشون الأميريـة (٤٨) • حيث توزن أو تكال ويعطى بثمنها رجعة يثبتها له الصراف فى ورده كما يثبت رجعة بمشترياته من الحكومة (**) وفى آخر السنة المالية يخصم ما عليه من مال وفردة وفردة نخيل وسلف وثمن ما أخذه من الحكومة من سواق وتوابيت وحيوانات ••• الخ فان بقى له شىء بعد ذلك عرف باسم الفايض يأخذه أو يخصم له من مال السنة التالية وان بقى عليه شىء عرف باسم البقية وتضاف على مال السنة التالية (٤٩) • وكثيرا ما كانت الضرائب المفروضة تزيد على دخول الأفراد فيؤدى ذلك الى وجود بقايا نتيجة مديونتهم للحكومة وتعرف قراهم بالقرى المكسورة (٥٠) ، وقد زاد عدد هذه القرى بدرجة كبيرة حتى أنـه

عندما سافر ابراهيم باشا الى القليوبية ثم الى المنوفيـة والغربية لقبض الخراج سنة ١٢٣٥ هـ / ١٨١٩ م والمطالبة بالبواقي التى انكسرت على الفقراء ، وهي بواقي سبع سنين فزع الفلاحون ومشايخ البلاد وتركوا غلالهم فى الأجران وطفشوا فى النـواحى بنسائهم فأخـذ يحبس من يجده منهم ويضربه لأن المطلوب منهم كان مائة ألف كيس (٥١)٠ ولما كثرت البقايا على الفلاحين (٥٢) وشاهد الباشا بنفسه بعد تجواله فى الأقاليم عجز الفلاحين عن السداد رفع الكثير منها ، ومن ذلك رفع بقايا الأقاليم الوسطى سنة ١٢٤٥ هـ وقدره ٧٠ ألف كيس (٥٣) ، ثم قرر بعد ذلك حفظا لمال الميرى العمل بنظام التضامن بمعنى أنه اذا عجز فلاح عن دفـع ما عليه من المال استولى الباشا على ما يملكه شخص آخر فى القرية عوضا عن المبلغ المطلوب ، واذا تأخرت قـرية فى سداد ما عليها عمد الى ارغام القرية المجاورة على سد النقص وكان من أثر هذه الطريقة أن ركن الناس الى الاهمال وأصبحوا لا يبذلون من الجهد ما كان يجب أن يبذلوه (٥٤) ٠ فلما وجد « محمد على » أن نظام التضامن قد أدى الى ضعف الانتاج وأعطى مجالا لتواكل الفلاحين وظلمهم أقدم على الغائه سنة ١٨٤٠ م ووضع نظاما جديدا لضمان جباية الأموال سمى بنظام « العهد » تعطى بمقتضاه جباية المال فى القرى لمن يتعهد للحكومة بأداء الأموال المقررة عليها ، فالمتعهدون مسئولون أمام الحكومة عن جميع الضرائب التى تعهدوا بها ولهذا كانوا يقدمون للحكومة ضمانا للتعهد (٥٥) ٠ وهذا النظام وان كان يختلف عن نظام الالتزام من حيث سلطة المتعهد والملتزم وعلاقة كل منهما بالأرض وبالفلاح وكذلك من حيث كيفية فرض الضريبة فانه قد مكن المتعهد من غير شك من أن تكون له سلطة على ناحيته وانطوى على استخدام الظلم والتعسف فى جمع الضرائب فكثيرا ما عمد المتعهدون الى زراعة أطيان من أطيان القرى التى عليها بقايـا قديمـة على ذمتهم دون أن يتحملوا شيئا من بقاياهـا بل وزعوها على بقية الأطيان التى يزرعها الأهالى وفى هذا ظلم للأهالى حيث كلفوا بأموال أطيانهم وبجميع تلك البقايـا بينما لم يؤد المتعهدون سوى المال الحر ، وكان الواجب عليهم توزيع هذه البقايا على كل أطيان الناحية بالمساواة (٥٦) ٠

ومن ناحية أخرى تعرض الفلاحون فى ظل نظام العهد الى عمليـة ابتزاز من قبل المتعهدين الذين فرضوا عليهم أموالا أزيد من الأموال المقررة عليهم من قبل الحكومة (٥٧) ، كما كانت محاصيل الفلاحـين فى العهد عرضة للمصادرة من قبل المتعهـدين ، لذلك نص البند ١٨ من القانون الصادر فى ٨ رجب سنة ١٢٦٥ هـ على أن جميع المتعهدين لا ينبغى لهم أن يأخذوا شيئا من محصولات الأهالى التى بعهدتهم بدون رضاهم (٥٨) ٠ هذا بالاضافة الى حالات الاغتصاب التى قام بها المتعهدون لأراضى الفلاحين

ومن ذلك « عبد السيد البسيسى » الذى كان متعهدا بناحيـة « حصفا » بالدقهلية وانتزع ١٧٤ فدانا من أراضى الناحية وجعلها كفرا منفصلا ابتداء من سنة ١٢٥٩ هـ وحصل على ختم مشايخ القرية على دفتر فرز هذه المساحة مستغلا عدم معرفتهم بالقراءة والكتابة (٥٩) ٠ كما تسبب نظام العهد الذى نشأ من خلال تزايد الضرائب وعجز الفلاحين عن سداد الجزء الأكبر منها فى فقد كثير من الفلاحين لأراضيهم وأصبحوا معدمين (٦٠) ، فازدادت حالة الفلاح سوءا (٦١) ٠ ومهما اختلفت طرائق الباشا أو أنظمته فى جمع المال من الفلاحين فقد كانت جميعها ذات أساليب غاية فى القسوة والوحشية وأولها العقوبات البدنية التى وصلت الى حد الاعـدام كما تشير الى ذلك الوثائق ويؤكده معاصروه (٦٢) ، فى وقت ذاق الفلاح فيه الأمرين من :

تجنى القضـــاء :

اذ كانت القوانين مجحفة بحقوقه فاذا وقع خلاف بينه وبين العمدة أو أحد موظفى الحكومة فما كانت شكواه بجالبه له سوى الضرب (٦٣) ٠ ولطالما اشتكى الفلاح من حكامه الأتراك المتضلعين فى جل وظائف الحكومة ولهم مالهم من الحول والطول ، فما كان لذلك المسكين المزدرى أن يرجو نصفة مما هو فيه ، سيما والقضاة ضباط أتراك متقاعدين يجهلون فى الغالب اللغـة العربية ويعينون لضرورة ايجاد مناصب لهم فى الحكومة ، فاذا قام نزاع بين « زيد » المدعى « وعمرو » المدعى عليه فى طلب مبلغ فادعى « عمرو » أن « بكرا » الذى لم يكن حاضرا فى الخصومة هو المدين بذلك المبلغ قضت المحكمة على « بكر » فى غيبته بالدفع (٦٤) ٠

فاذا أضفنا الى ذلك ما كان يلاقيه الفلاح من ألوان :

الســـخرة :

حيث كان الباشا يرسل جنوده لمحاصرة القرى عند القيام بأى مشروع عام فى مصر ويتم أسر الفلاحين التعساء ويكبلون معا ويساقون فى بعض الأحيان مئات الأميال بعيدا عن قراهم وعائلاتهـم الى مكان العمل وهناك يقومون بحفر التربـة بأصابعهم لعمل ترعـة مؤقتة أو يرفعون المياه فى القلقان ليرووا التربة وذلك تحت اشراف رؤسائهم المسلحين بالسياط التى يضربون بها كل من يتوانى منهم أو يضعف (٦٥) ، ومن أمثلة ذلك أن الباشا عندما أراد حفر قناة الاسكندرية أخرج جميع سكان الأقاليم المجاورة من ديارهم وسيقوا الى السهول المحرقة الجرداء تحت وطأة السياط وكان من أثر ذلك أن أتم الفلاحون عملهم فى عشرة شهور بعد أن مات منهم اثنا عشر ألفا (٦٦) دفنوا على دفتى الترعة تحت أكداس التراب الذى كانوا يرفعونه من قاعها وقد مات معظمهم من البرد وقلة الزاد والمؤونة أو من

الاعنات فى العمل وسوء المعاملة (٦٧) ، حتى أن كل من سقط منهم أهالوا عليه تراب الحفر ولو فيه الروح ولما عادوا الى بلادهم للحصاد طولبوا بالمال وزيد عليهم عن كل فدان حمل بعير من التبن وكيلة قمح وكيلة فول يأخذونها بالثمن الدون ، الكيل الوافر وما هى الا فترة قصيرة حتى كان الطلب للعودة الى العمل فى الترعة فأخذوا فى جمعهم كالمرة الأولى وكانوا يربطونهم قطارات بالحبال وينزلون بهم المراكب • والمرة الأولى كانت فى شدة البرد والثانية فى شدة الحر وقلة المياه العذبة ورجع المهندسون والفلاحون الى بلادهم بعد ما هلك معظمهم (٦٨) •

ولما كانت الحكومة الرئيسية تعين العدد الواجب على كل اقليم تقديمه وكان مدير الاقليم يوزع هذا العدد على القرى كان شيخ البلد فى النهاية هو الذى يجمع عمال السخرة تبعا لهواه ، ورائده طبعا فى الاختيار قضاء مأرب أو شفاء علة فيعفى الذين يرشونه أما أرق الناس حالا فقد كان مقضيا عليهم بالعمل لغيرهم دواما بدون أجر وبدون أن تعود عليهم عائده (*) • وكان الفلاح لا ينتهى من سخرة الا الى سخرة حتى يفى بالمشاريع المتلاحقة للوالى التى نقل بمقتضاها ما يزيد على المائة مليون متر مكعب من التراب ووضع مكانها ٣ ملايين متر من الحجارة (٦٩) •

وكان الفلاحون المسخرون يعملون تحت أسوأ الظروف بما فيها نقص الغذاء ففى سنة ١٢٥٢ هـ أخذ الفلاحون الذين يعملون فى قناطر الشرقية يتساقطون من المرض الذى استشرى فى أجسادهم بسبب عدم وجود المؤونة معهم لأن مشايخ البلاد كانوا يرسلونهم بدون مؤونة (٧٠) •

وفى سنة ١٢٣٧ هـ أضاف الباشا الى السخرة اصلاح الجسور وتجديدها بعد أن كانت تتم بمصاريف على حساب الميرى اذ أصدر أمرا بأنه لما كان تقوية وتجديد الجسور من طرف الميرى يوجب الضرر ففضلا عن كونه يصير مأكله للعمد والمشايخ بدون فائدة تعود على الميرى ولا على الأهالى فان اجراء عمليات الجسور من الآن فصاعدا على طرف الأهالى مع صرف المهمات اللازمة لذلك من طرف الميرى (٧١) •

وفوق هذا كله عانى الفلاح فى ظل نظام الاحتكار من مساوىء :

التجنيد :

الذى كان هو الآخر سخرة حقيقية تتبع بصددها أساليب وحشية لارغام الفلاحين على الانخراط فى سلك الجندية (٧٢) • فالمديريون عندما يكلفون بارسال عدد معين من الرجال يوزعون العدد المطلوب على القرى فيتولى مشايخها جمع الفلاحين دون تمييز بين من تقدمت بهم السن أو تأخرت وبدون أدنى مراعاة لحالتهم الصحية أو الاجتماعية •

ولما كان يحدث أثناء نقل هؤلاء المجندين الى معسكرات التدريب أن يهرب كثيرون فى الطريق أو يموتوا من المرض والاعياء فقد رأى المشرفون عليهم أن يجمعوا عددا يزيد على العدد المطلوب حتى يمكن سد هذا النقص (٧٣)، كما وجدوا أن من الحكمة أن يحاصر جماعة الجنود القرى حتى يقبضوا على العدد اللازم ، وأن يضعوا الأغلال فى أيديهم ويسوقوهم الى المعسكرات سوقا حتى يتم فرزهم • وكثيرا ما كان يخرج أقارب المجندين من النساء والأطفال يتبعونهم فى سيرهم مرحلة بعد أخرى حتى اذا بلغ الحشد المعسكر المقصود قامت الى جواره قرية صغيرة كقرية « جهاد أباد » تأوى اليها هذه الخلائق (٧٤) • وكان أقارب المجند يشاركونه ما تخصصه له الحكومة من غذاء ، ولما كان الطعام لا يكفى فقد ساءت حالتهم جميعا (*) • وكان من يهرب يقبض عليه ويوضع فى سجن الحكومة • ولم يكن الضباط يكنون لهم أى حب بل يعاملونهم بشدة ، فضلا عن معاناتهم من شظف العيش فى الميدان ، ففى أثناء حرب المورة مثلا كان كل جندى يتلقى مؤنة قدرها مائة درهم من الدقيق وأخرى من البقسماط ومن آن لآخر حفنة من الفول أو العدس ولا تشمل مؤنه لحما أو زبدا أو زيتا أو أرزا (٧٥) • هذا فضلا عن تأخير مرتباتهم على الدوام • وكان الباشا يزج بهم فى معارك كثيرة وميادين قتال بعيدة (٧٦) ، ومع تأخر وسائل النقل آنئذ كان الجندى يطوى المسافات الطويلة سيرا على قدميه وهو يحمل معدات الحرب ولوازمها ويتحمل كراهية أعدائه وقواده ويعانى وعورة الطرق والمسالك ، ومن هنا كثرت أعداد القتلى منهم ، ومن ذلك أن الجيش المصرى فقد خلال انسحابه من الشام وحدها ما لا يقل عن ٣٠ ألفا من جنوده • ولما كان التجنيد بهذه الصورة موضع رهبة شديدة (٧٧) ، فكثيرا ما كانوا يعمدون الى ابتكار الحيل والوسائل التى تساعدهم على الافلات منه فصاروا يقطعون الأصابع السبابة (٧٨) ، أو يفقئون أعينهم (٧٩) ، الى غير ذلك من ضروب التشويه والحيل (٨٠) التى سنناقشها فى القسم الثانى من هذه الدراسة • وان كنا نحب أن نسجل هنا قبل مناقشة تفاصيل هذا الأمر أن هذا العمل لا يقلل اطلاقا من بسالة الفلاح المصرى كجندى من أشد أجناد الأرض ، باعتبار أن هذه الحالات مهما كثرت كانت لا تشكل سوى نسبة قليلة جدا من مجموع الجيش المصرى الذى قاد أشرس المعارك وحقق أمجد الانتصارات الا أنها تعكس مدى الظلم الذى كان يتعرض له هذا الفلاح البطل والمعاملة اللا انسانية التى كان يلقاها أثناء تجنيده •

الأمر الذى جعل التجنيد حلقة ضاغطة من حلقات المظالم التى انتظمت جميعها فى سلسلة نظام الاحتكار الذى عانى منه الفلاح المصرى ما عانى • ولما طال انتظار الفلاح المصرى وعيل صبره وطفح كيله من

مساوىء هـذه الظواهر جميعهـا وفقد الأمل فى أن تغير كل منها كنهها أو اتجاهها وأيقن أنها تتضـافر جميعها وتتآمر على مصلحته وكيانه قرر الاطاحة بالنظام الذى احتوى كل هذه الظواهر أو الحلقـات بكل ما فى وسعه ومهما كلفه الأمر أو كانت العاقبة واتخذت مقاومته للنظام أشكالا عدة هى موضوع القسم الثانى من هذا المبحث :

القسـم الثـانى

وما الذى فعله الفلاح المصرى فى مواجهة نظام الاحتكار ؟

بعد أن تجمعت لديه الأسباب الدالة على فساده وظلمه ؟

ذهب الباحثون فى موقف الفلاح المصرى من نظام الاحتكار مذاهب شتى فعلى حين يرى بعضهم أن الفلاحين المصريين كانوا عاجزين عن مواجهة جهاز الدولة الضخم ولم يستطيعوا التغلب عليه ولذلك لجئوا الى نظام التخريب الشخصى (٨١) ٠

يرى البعض أن الزراع قد قاوموا نظام الاحتكار الحكومى بالمقاومة السلبيـــة (٨٢) ٠

ويذهب بعضهم الى أن الفـلاح المصرى الذى تعود على الجفوة التى لا تطاق ولا يتصورها العقل لم يخطر بباله المقاومة جهرا لأنها لا تتفق مع طبعه فلم يبق له سلاح يدافع به عنه نفسه سوى الحيلة والمواربة والمكر اضطرارا منه للخنوع والمسكنة (٨٣) ٠

ويقول الباحث : بل جرب الثورة والمقاومة جهرا وجرب المكر والخداع ولم يترك سبيلا من سبل المقاومة الا طرقه دفاعا عن حقه وكرامته وحريته ٠ ففى مواجهة نظام الاحتكار لم يكتف الفلاح المصرى بنظام التخريب الشخصى وحده أو المقاومة السلبية دون سواها كما يرى بعض الباحثين وانما خطر بباله ونفذ المقاومة جهرا والثورة لأنها تتفق وطبعه وأصالته وقد فعل كل ذلك من تلقاء نفسه ولم يوعـز بها اليه أحد فكان لـه دوره الايجابى فى اضعاف نظام الاحتكار وتخريبه من داخله وهو عامل فى رأينا أخطر بكثير من كل العوامـل التى اجتمعت على النظام من الخارج هادفـة اسقاطـه أو الاجهاز عليه ٠ فلما اجتمع المعولان الداخلى والخارجى على النظام سقط من تلقاء نفسه وكان معول الهدم فيه من الداخل ـ موقف الفلاح المصرى ـ أشد تأثيرا وفعالية مما سواه من معاول ، لأنه ببساطة شديدة أنهك النظام وأتعبه وأرهقه وعمل على افقاره وهى أمور جاءت فى مقتل النظام ولولاها لاستطاع أن يقاوم المعاول الخارجية التى اجتمعت عليه فترة أطول ولربما كان له الغلبة عليها كما غلبها فى كثير من مواقعه يوم كان الفلاح محبـا

له أو منتظرا لتطوراته أو محايدا ، فلقد واجه الفلاح المصرى نظام الاحتكار بمواقف كثيرة أهمها :

الهــروب من الأرض :

وهي ظاهرة استمرت طوال عصر « محمد على » وأقلقته وسيطرت على مساحة كبيرة من وقته وفكره وجهده ، فر الفلاح من أرضه بعد أن أصبحت حيازة هذه الأرض بالنسبة له أمرا مرهقا وأصبحت منافع الزراعة فيها أقل من أضرارها (٨٤) • وكان هذا الأمر بالنسبة للباشا خسارة لا تعد لها خسارة ، فالهرب من الأرض معناه عدم زراعتها وانعدام غلتها ، والوالى أحوج ما يكون الى هذه الغلات التى يوجهها الى ما شاء من بلدان ومتى شاء فتأتى له بالمال وبالآلات وسائر اللوازم التى تلزم دولته وأهدافه • والخطير فى هذه الظاهرة أنها كانت تستفحل يوما بعد يوم برغم محاولات الباشا التى لا تنقطع لايقافها ، فلقد جرب الشدة فى مواجهتها ، يتضح ذلك من رده على خلاصة رئيس مجلس المشورة التى أخبره فيها بتسحب الأهالى « بأنه يسهل عليه اعدام خمسين ألف نسمة فى عمارة البلاد » واشارته عليه عمل جمعية لاستحضار المتسحبين من الأهالى فى ظرف عشرة أيام وان أبلغه أحد بوجود متسحبين فى أحد المديريات فى بحر تلك المدة عليه اجراء اللازم لاعادتهم لأوطانهم وضرب الحاكم خمسمائة نبوت وارساله الى ليمان الاسكندرية وصلب شيخ البلد وارسال مأمور الخط لطرفه لمحاكمته (٨٥)• وكذلك أمره الى مأمور قسم الشباسات بضرب من يوجد بحصته نفر واحد فرار مائة كرباج (٨٦) • وأمره الى مأمور دمنهور بضرب من يوجد طرفه فارا خمسمائة كرباج فى أول دفعة وقتل من يتجاسر على هذا الفعل المخالف لرضاه ثانى دفعة وبارسال الفارين لمأمورياتهم (٨٧) • وأمره الى عموم المــديرين ما عــدا القليوبية بطلب البحث عن الأنفــار الموضحة أسماؤهم ــ بالأمر ــ الفارين من القليوبية والقبض عليهم وتهديد المتسترين عليهم بالقتل ، وأمره الى وكيل الجهادية بادخال الأنفار المنسحبين من قراهم مرة ثانيــة بعد اعادتهم اليها المرة الأولى فى سلك الجهــادية وبالحاق الذين لا يصلحون منهم للجندية بالفبـــارك (٨٨) • وأمره الى عموم المديرين بتخصيص ميعاد ١٠ أيام لرجوع ــ المتسحبين ــ لبلادهم واعلان ذلك لعموم الجهات ومن لم يحضر سيجرى صلبه فى نفس بلده عبرة لغيره (٨٩) • وكذلك موافقته على قرار مجلس المشورة (٩٠) الخاص « بتأديب الهارب من المشايخ فى المرة الأولى وان هرب ثانيا يرسل الى ميناء الاسكندرية مدة شهرين للشغل وان هرب ثالثا يعزل ، واذا كان الهارب من الفلاحين يؤدب ويحصل من شيخ القرية التى بها المطلوب منه ولا يقبل فى أى بلد الا بتذكرة وفى حالة توجهه بدون تذكرة يلحق بالجهادية وعلى حضرة الأفنــدى مأمور الديوان الخديوى أن يحــرر لحضرات المأمورين الكرام

إشعارا لهم بذلك » (٩١) • كما أصدر الباشا أمرا الى رئيس مجلس الملكية ونشر بعموم الجهات بحظر حركة الفلاحين من القرى الا بتذكرة مختومة واخضاع كل من يلبس زى الفلاحين لنظام تذاكر المرور (٩٢) •

وفي سنة ١٨٣١ م أرسل « محمد علي » الجنود لمحاصرة الهاربين في المدن الكبرى وأطراف الدلتا لاعادتهم الى قراهم (٩٣) • ومنذ ذلك الوقت أصبحت الأوامر تصدر دوريا بالقبض على الفلاحين الذين يغادرون قراهم بحثا عن العمل في مكان آخر وصدرت الأوامر الى رؤساء القرى بأن يسلموا الفلاحين الذين لا ينتمون الى قراهم •

وفي سنة ١٨٤٤ م حكم على شيخ قرية من القرى بالاعدام لأنه ساعد الفلاحين على مراوغة السلطات وعلق منشورا عاما في كل أنحاء الاسكندرية يصف تنفيذ الحكم تفصيليا ويأمر جميع الفلاحين الموجودين بالاسكندرية بالعودة الى قراهم ، وكانت القوات العسكرية تساعد السلطات المدنية في جمع الفلاحين مع زوجاتهم وأطفالهم الذين كانوا يسيرون الى قراهم تحت حراسة عسكرية (٩٤) •

ورغم عنف الاجراءات التي لجأ اليها « محمد علي » في مواجهة الفلاحين المتسحبين فان الهرب من الأرض كان يتزايد فقد بلغ عدد الهاربين من الفلاحين بالشرقية وحدها في سنة ١٨٣١ م ٦٠٠٠ فلاح ، وبلغ عدد الهاربين الذين قبض عليهم في الاسكندرية عشرة آلاف فلاح الى جانب ٥٠٠٠ فلاح آخر ضبطوا في أماكن أخرى (٩٥) • مما دفع الديوان الخديوى الى اصدار كتاب الى عموم المأمورين يخطرهم « بأن هناك كثيرا من المناطق التي فر منها أهلها الى جهات أخرى ومن اللازم اعادة الفارين الى أوطانهم ليعملوا في اصلاحها ، ويطلب اليهم العمل على اعادة الفارين من قراهم الى مكانهم » (٩٦) •

ولما لم تجد شدة الوالي وبطشه في وقف ظاهرة الفرار من الأرض بل على العكس زادتها لجأ الى المساومة واصطناع الانسانية والرأفة وتشويق المزارعين ـ على حد قوله ـ للبقاء في الأرض فنراه يرسل الى عموم الجهات أمرا « بوجوب اجراء البحث عن الأهالي المتسحبين من سنة ١٢٣٨ هـ / ١٨٢٢ م وارجاعهم لبلادهم مع دوام الالتفات اليهم وتشويقهم في فن الزراعة » (٩٧) • كما يرسل أمرا آخر الى عموم المديرين يذكر فيه « أن هذا التسحب ربما يكون من تعدى القائمقامية وحكام الأخطاط على الأهالي فينبغي تخصيص ميعاد عشرة أيام لرجوعهم لبلادهم ، ومن كان عدم رجوعه خوفا من سطوة وتسلط حاكم الخط أو القائمقام فعليه التشكى للمدير » (٩٨) • كما يخطر كتخدا بك « بأنه أصدر تعليمات باللغة العربية

لعموم المديرين باعطاء تذاكر مرور لمن يرغب فى التوجه من جهة الى أخرى بداخل القطر لقضاء مصلحة له » (٩٩) • كما يرد على افادة رئيس مجلس المشورة الذى اقترح عليه فيه هدم منازل الفارين من المتسحبين وضبط مواشيهم المهربة « بأنه لا يجوز هدم منازلهم وانما متى ضبطت مواشيهم يجب تثمينها وخصم الثمن من المطلوب منهم » (١٠٠) وكذلك نراه يخطر مأمور نصف البحيرة « بأن الفارين الذين يكونون قد زرعوا أرضا فيحصل منهم المطلوبات الديوانية ويصرح لهم بأخذ المحصول ودفع المال » (١٠١) •

ولما يفلح أسلوب الوعد ولا الوعيد وضاعت أوامر الباشا الكثيرة فى هذا الميدان سدى طاف البلاد بنفسه باحثا عن علاج لهجرة الفلاحين المستمرة (١٠٢) ، بعد أن فشلت تشريعاته هى الأخرى (*) فى علاجها وأصبحت عامة • على أن النتيجة النهائية لجهود الباشا فى هذا الميدان كانت هى الفشل (١٠٣) ، بل لم يكتف الفلاحون بالفرار من الأرض وانما نسمع عن أن بعض الفلاحين أخذوا يعتدون بالضرب على من يرسلهم الباشا لجلب المتسحبين ، كما حدث بمأمورية الدقهلية وشربين عندما أرسل الوالى مندوبين من طرفه ـ الشيخ خضر وآلانى ـ الى مأمور دمنهور لجلب المتسحبين اليه وفاجأهما فى الطريق المدعو ـ حسين والمنسى صهر الجحش ـ وضربوهما وأخذا منهما الأنفار المتسحبين (١٠٤) •

وهذه الحادثة تقودنا الى موقف آخر اتخذه الفلاح من النظام وهو :

ضرب موظفى الوالى :

فقد قام أهالى بعض القرى بالهجوم المفتشين الذين كان يرسلهم الوالى لتفتيش القرى وضبط النيلة المهربة ، كما حدث مع الأغا « على البغدادى » (١٠٥) • كما هاجم بعض الأهالى الجنود والأنفار المعينين من قبل الوالى لخفارة سدود المياه كما حدث عندما اعتدى المدعو « أحمد حلاج » « ومصطفى الفلاح » وبعض الأهالى ـ من محلة دمنة داوود ـ على الجاويش (على) والأنفار الموجودين فى معيته المكلفين بخفارة سدود المياه فى أطيان سعيد باشا (١٠٦) • كما قام فلاحو بعض القرى بالاعتداء بالضرب على نظار ووكلاء الأنوال الذين يكلفهم الوالى بضبط القماش البرانى ، كما حدث فى قرية « أشمون جريس » التى اعتدى فلاحوها على «أحمد علمدار» ناظر الأنوال عندما أراد أخذ القماش البرانى الموجود عندهم واعتدوا قبل ذلك أيضا على وكلاء الأنوال (١٠٧) •

وفى الوقت الذى كان فيه بعض الفلاحين يهربون من الأرض وبعضهم الآخر يعتدى على موظفى الوالى ، كان هناك عدد آخر منهم يقومون بـ :

احـراق وتخريب المحاصيـل :

ففى ارادة صادرة الى كتخدا بك نجد اشارة صريحة لظاهرة احراق الفلاحين لأجرانهم حيث ورد أن أهالى الصعيد قد دأبوا على ترديد كلمات الهايف والسقعان وأكل الدودة وكثيرا ما أوقدوا النار فى الأجران عمدا ولذلك طلب اليــه الوالى تحصيل المال منهم بتمامــه (١٠٨) ٠ وبحلول عام ١٢٤٥ هـ / ١٨٢٩م أصبح احراق المحاصيل ظاهرة تكاد تكون عامة يتعرض من يرتكبها لأقصى العقوبات التى وصلت الى حد السجن مدى الحياة حيث نصت الجزاءات المدونة بقانون الفلاحة على مجازاة من يحرق جرنه بارساله لليمان مدى حياته (١٠٩) ٠

ولم يكتف الفلاح باحراق بعض المحاصيل وانما راح يخرب بعضها الآخر ومن ذلك ما حدث فى مديرية البحيرة حيث ضبط بعض الفلاحين وهم يقلعون شجر القطن ويلقونه الى البحر ، ومع أن الوالى هدد بارسال من يحدث منه ذلك الى الليمان أو اعدامه (١١٠) فانه بعض صدور لائحة الفلاحة بعشر سنوات (*) كان احراق المحاصيل لايزال مستمرا كظاهرة يعاقب عليها القانون حيث نص قانون نامة السلطانى على معاقبة الفلاح أو الشيخ الذى يحرق جرن نفسه أو أصنافه عامدا زاعما أنه بذلك يرفع عن نفسه أموال الأطيان بمقتضى ما تقرر فى المادة ١٣ (**) لأنه قد أجرم فى حق نفسه وفى حق الميرى ٠ كما أوجب قانون السياستنامة ضبط من يتجرأ على حرق مزارع غيره فى الجرن أو الغيط والزامه بدفع ثمن ما أحرقه اذا كان قادرا على الدفع مع ارساله الى ليمان الاسكندرية سنة واحدة واذا كان عديم المقدرة فيرسل الى الليمان سنتين ، واذا أصاب الحريق جملة مزارع واتضح أن الفاعــل غير قادر على دفع القيمــة فيرسل الى ليمــان الاسكندرية مدة حياته ، واذا تجاسر أحد على حرق عدة ساقية أحد أو غيرها من آلات الفلاحة فمن بعد تحصيل الثمن منه واسترداده لصاحب الشيء يضرب فاعل ذلك ثلاثمائة كرباج واذا تجاسر على ذلك دفعة ثانية يضرب أربعمائة كرباج بعد تحصيل الثمن وفى ثالث دفعة يتحصــل منه الثمن ويرسل الى الليمــان سنة كاملة (١١١) ٠ ويبرر بعض الباحثــين تكرار حوادث احراق المحاصيل وتخريبها بأن الفلاح كان لا يجنى من زراعتها فائدة (١١٢) ، لأن الباشا احتكر الزراعة وبذا انتفى انتفاع الفلاح منها وهبط الى مرتبة العامل الأجير ولم يعد يرى نفسه مرتبطا بالأرض برباط المصلحة الذاتية فقــل اهتمامه سواء فى انتقاء البذور أو اعــداد الأرض أو العناية بالمحصول (١١٣) ٠ والنتيجة التى يمكن الوصول اليها من ظاهرة احراق وتخريب المحاصيل هى أن الفلاحين لم تعد لهم أية مصلحة فى الانتاج وانما مصلحتهم فى النهاية تتركز فى حرمان « محمد على » من الحصول على ناتج عملهم ٠ ولم يكن ذلك كافيا فعمد البعض الى :

السرقــة :

فلما كان الفلاحون قـد وصلوا الى حـد العوز الكامل فى ظل نظام الباشا الاحتكارى فقد استغلوا كل فرصة للسرقة (١١٤) ٠ وقد حاول « محمد على » أن يجتث هذه الرزيلة ووصل الى حد تدمير قرى كاملة اتهمت بارتكاب أعمال القرصنة أو السرقــة ٠ ورغم العقوبات القاسية وسرعــة اجراءات الحكومة فان الفلاحين ــ على أى حال ــ استمروا يسرقون الصنادل المبحرة فى النيل ومخازن الحكومة على حد سواء فقد كانـوا يسعون الى خداع الحكومة طالما هى تقوم بخداعهم ــ وكانوا يسرقون القمح الذى لم يتم تخزينه بعد ويسرقون الفول والأرز وانضم الملاحظون الأتراك ــ الذين كانت رواتبهـم تتأخـر شـهورا ــ الى الفلاحـين واشتركوا معـهم فى السرقــة (١١٥) ٠

كذلك قام بعض الفلاحين :

بالامتناع عن دفع الضرائب :

اذ وصــل الحال بالفـــلاح أنه كان فى كثير من الأحيـان يؤثر أن يتعرض لضرب السياط المبرح على أن يسدد المتأخر عليـه من الضرائب لشدة نفوره منها من ناحية (١١٦) ولاعتياده الجلد من ناحية ثانية (١١٧)٠ وتذكر المصادر أن فلاحا استدعى للمثول أمام الهيئة الحاكمة بسبب امتناعه عن دفع الميرى أى ضريبة الأرض فحكم عليـه بأن يضرب مائة جلـدة وأن يذهب بعد ذلك لاحضار المبلغ ، وبعد أن ضرب أعلن أنه لا يملك بـارة واحدة فاستدعى ثانية وحكم عليه بمائتى جلدة ولكنه ظل يؤكد أنه ليس فى مقدوره قط أداء ما تطالبه به الحكومة فاستدعى للمرة الثالثة وضرب ثلاثمائـة جلدة دون أن يستطاع الحصول منه على شىء ، فأجريت عليـه تجربة رابعة وكان نصيبه أربعمائة جلدة عند ذلك دعته الآلام المبرحة الى أن يعد بالدفع واتضح أنه كان يخفى النقود معه منذ اللحظة الأولى (١١٨) ٠ وكثيرا ما يعتبر من دواعى الفخر بين الفلاحين أن ينالوا من ضربات السياط عددا معلوما قبل أن يقوموا بسداد ما تطلبه الحكومــة ، ويحل فى المقام الأرفع بينهم أكثرهم على المقاومة صبرا وأوفرهم من الضربات حظا ٠ وعلى الرغم من أن الفلاح قد يكون مدركا تمام الادراك ما ركب من قسوة فى خلق الجابى الذى يستنزل عليه العقاب وعلى الرغم من أن العقاب قد يبدو من الصعب احتماله الا أنه يذعن لهذا الأمر فى استسلام ما بعده استسلام اذا لاحت من وراء ذلك الاذعان بارقة أمل فى اعفائه من دفع أتفه قدر من المال ٠ وتؤكد أوراق الباشا ما ذهبت اليـه المصادر حيث تشير كثير من أوامره الى امتناع كثير من الفلاحين عن دفع الضرائب برغـم شدة وعنف

الاجراءات التى كان يتخذهـا الباشـا فى مثل هذه الحالات · ومن ذلك محاصرة ناحية « كلابش » التى امتنع أهلهـا عن تأدية الأموال الأميرية بالعساكر وارسال المتجاسر منهـم على تلك الأفعال الرديئـة الى الليمان أو صلبه بالبلد (١١٩) · كما كان البعض يعلن استنكاره لنظام الاحتكار عن طريـق :

التأخير فى توريد الحاصلات الى اشوان الميرى :

ومن ذلك ما فعله عربان مديرية البحيرة الذين تأخروا عن توريـد الأصواف المخصصة عليهم بسبب نقص الأسـعار الجارى أخـذ الأصواف بها الى الميرى وقد أمر الوالى مـدير البحيرة باحضار مشايخهم وافادتهـم بصرف أثمان الصوف لهم حسب سعر الأسواق دفعا لأطماعهم ويأنهـم سيجازون الجزاء الصارم فيما لو تأخر توريد ذلك مرة ثانية (١٢٠) ·

كمـــا قام الفـــلاحون :

اتلاف أعضـــائهم للهـرب من التجنيـــد :

مما أثر كثيرا فى نظام الاحتكار وأدى الى شكواه من قلة السواعـد اللازمة لمزارعه ومصانعه أو ضعفها (١٢١) · وقد تمادى الشبان فى ذلك الى حد حمل الوالى الى أن يبادر بتوقيع عقوبات صارمة بلغت حد الاعدام لكل من يحدث بنفسه هذه العاهات المفتعلة ، كما توعد النساء بأن ينلن نصيبهن من العقوبة اذا ثبت أن لهن يدا فى تلك التصرفات · وفضلا عن ذلك فقد أمر جميع المعهود اليهم بالاشراف على مسائل التجنيد بأن يبذلوا قصاراهم لمنع حوادث التشويه والا عد ذلك اهمالا منهم فى تأدية واجبهم وحق عليه مجازاتهم بـأن تشوه أجسامهم (١٢٢) · كما أمرت الحكومة العطارين بعدم بيع سم الفأر حتى لا يتمكن الأهالى من وضعه فى عيونهم فيتلفوها ، كما أعدت بعض من تسبب فى اتلاف أعضائه أو أعضاء غيره وقررت اغراق النساء اللاتى يسملن عيون أولادهن قبل بلوغهـم سن الرشد وأرسلت بعض من أتلف أعضاءه الى الليمان مـدة حياتـه ، كما كونت فرقة من الجنود ممن فقأ عينه أو اصبعه أو أسنانه (١٢٣) · ومع ذلك لم تنقطع محاولات التهرب من التجنيد بل لم يخل آلاى واحـد من حوادث الهرب والتشويـه (١٢٤) · وظلت أعـداد المقبوض عليهـم من المأموريات ممن أتلفوا أعينهم أو أسنانهم أو أصابعهم تزداد كل يوم وتقدر بالآلاف (١٢٥) ، كما لجـأ بعضهم الى احداث تمغـة برسم صليب على ذراعهم مدعين النصرانية للتخلص من الجهادية عند طلبهم للفرز (١٢٦) ·

على أن الفلاح المصرى الذى سحقه نظام الاحتكار وجد كل ما أشرنا اليه من مواقف ليس كافيا فى مواجهة هذا النظام واثبات تبرمه منه وسخطه عليه فكانت :

ثورات الفلاحين :

حيث عمد البعض الى المقاومة المسلحة فى شكل انتفاضات ضد السلطة كما تشير الى ذلك مختلف المصادر بما فيها أوامر الباشا نفسه ومن ذلك :

الثورة التى قام بها الفلاحون فى الصعيد والوجه البحرى فى سنة ١٢٣٦ هـ ، ١٢٣٨ هـ (١٨٢٠ ، ١٨٢٣ م) .

ففى الصعيد : حدث تمرد فى قرية السليمية ـ من قسم فرشوط بمديرية قنا ـ فى سنة ١٢٣٦ هـ / ١٨٢٠ م ضد نظام الوالى وامتد الى البلاد المجاورة وانضمت اليه أعداد كثيرة من الفلاحين بلغت نحو أربعين ألفا وكان يقوده رجل اسمه الشيخ أحمد الذى تلقب بالمهدى وأظهر الخروج على الحكومة ورتب من أتباعه حكاما كحكام الديوان وأخذ يستولى على ما فى الأشوان من غلال الميرى ، وما عند الصيارف من النقود وخافته البلاد والحكام ، وقد ظل هذا التمرد قرابة الشهرين وانتهى بقتل عدد كبير من الأهالى على يد قوات الوالى وفر قائده هاربا الى القصير (١٢٧) ، لكنه عاد مرة أخرى وقاد تمردا جديدا فى عدة بلاد فى الصعيد الأعلى فى سنة ١٢٣٨ هـ / ١٨٢٢ م وانضم اليه آلاف الأهالى وتمكن من طرد حكام الوالى من بلاد الصعيد ونهب أشوان الديوان وأخذ الأموال الأميرية منها وكان يعطى المأخوذ منه شيئا أوراقا بختمه بالاستلام ، وقد انتهى هذا التمرد كسابقه بفرار الشيخ المذكور الى الحجاز وقتل ألوف كثيرة ممن أيدوه على يد قوات الوالى (١٢٨) . وفى أوراق الباشا نجد اشارة الى هذه الثورة فقد تضمن الأمر العالى الصادر الى كنج أغا ناظر قنا واسنا موافقة الجناب العالى على التصريح للذين فروا خلال وقوع الفتنة بالعودة الى قراهم وارسال المبالغ الحاصلة من مال سنة ١٢٣٨ هـ /١٨٢٢ م الى خزينة قنا بعد المرور على القرى وترتيب الأمور اللازم ترتيبها (١٢٩) . ويؤكد « Baer » حدوث هذه الثورات حينما يشير الى قيام ثلاث هبات للفلاحين فى الصعيد فى الفترة من ١٨٢٠ ـ ١٨٢٤ م تركزت جميعها فى منطقة قنا وما حولها :

الأولى حدثت سنة ١٢٣٦ هـ /١٨٢٠ م واشترك فيها حوالى ٤٠ ألف ويذكر أن سلطات محمد على تمكنت من اخمادها ، غير أنه لم يكد يتم القضاء عليها حتى اندلعت حركة ثورية أخرى سنة ١٢٣٨ هـ / ١٨٢٢ م

ضمت عدة آلاف من أهالى القرى المجاورة لقنا وتمكنت من طرد موظفى الحكومة المركزية واقامة نوع من النظام المستقل ، وكان هدفها اسقاط النظام الذى أقامه « محمد على » غير أن هذه الحركة ما لبثت أن قمعت بعنف لم يسبق له مثيل وذبح مئات الفلاحين (١٣٠) · ويعترف محمد على فى أحد أوامره بأن المنطقة أصيبت بأضرار خراجية فى سنة ١٢٣٨ هـ / ١٨٢٢ م من جراء واقعة المهدى (١٣١) ، وأن الفلاحين الذين فروا من قراهم خلال تصفية التمرد لم يعودوا اليها حتى بداية سنة ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م(١٣٢)، حين اندلعت الحركة الثالثة التى شهدتها هذه المنطقة فى أبريل سنة ١٢٤٠ هـ / ١٨٢٤ م وامتدت من اسنا الى أسوان ووصلت فى النهاية الى جرجا حيث أصدر الباشا الأوامر للقوات بالتقدم لاخمادها لكن الجنود الفلاحين انضموا للفلاحين الثائرين واستمرت حركتهم نحو ستة أسابيع أمكن بعدها القضاء عليها عن طريق قوات تركية تساعدها قوات من البدو (١٣٣) ·

وهكذا كان الفلاحون فى الصعيد دائمى التمرد على حكم « محمد على » ولم تلن لهم قناة فى مواجهة نظامه الاحتكارى ، ففى ابريل ١٨٣٨ م وقع تمرد جديد فى مديرية منفلوط عندما رفض الفلاحون أن يقدموا المجندين المطلوبين من المديرية وترددت كتيبة الفرسان المعسكرة فى المنطقة فى التحرك ضد المتمردين وقد أمكن اخماد هذا التمرد فى سنة ١٨٣٨ م (١٣٤) · ولم تقتصر ثورات الفلاحين على الصعيد وحده ، فتشير المصادر الى أن :

الوجه البحرى : أيضا كان مليئا بالثورات · ففى أوراق الباشا نقرأ عن تجمع أهالى المنوفية فى ٢١ شعبان ١٢٣٨ هـ / ١٨٢٢ م واحداثهم شغبا طلب الباشا على أثره من ناظرها معرفة الداعى لذلك وأسبابه وافادته عن ذلك سريعا فى تاريخه (١٣٥) ، كما أصدر أمرا بنفس التاريخ الى أحد قواده بعد تلقيه افادة ناظر المنوفية يخبره فيه أنه علم أيضا بحصول عصيان أهالى باجور والفرعونية وما حولها وأنه تهيأ بنفسه للقيام والتوجه الى الجهات المذكورة (١٣٦) · وتذكر المصادر أنه سرعان ما أخمد هذا التمرد وعوقب المتمردون عقابا شديدا (١٣٧) وترجع السبب فى قيامه الى الضرائب الباهظة والتجنيد (١٣٨) ·

وقد شهدت الفترة الأخيرة من « حكم محمد » على عددا من انتفاضات الفلاحين فى مناطق زراعة الأرز فى الشمال شهدها حككيان Hekekyan الذى ذكر أن كراهية الناس للحكومة زادت لأن الباشا أمر سنة ١٨٤٦ م بزيادة المساحة المزروعة أرزا ونتيجة لهذا الأمر لم تعد لدى الفلاحين القوى البشرية لزراعة حقولهم وكانت اجابتهم هى اللجوء للسلاح واهمال أوامر

الحكومة (١٣٩) ، وفى بعض مناطق الشرقيــة قاد بعض مشايخ القــرى انتفاضات الفلاحين المسلحة ورفضـو دفــع الضرائب أوارسال الفــلاحين للأشغال العامة والسخرة ، وقد تكرر هذا العصيان فى مناطق أخرى من الوجــه البحـرى « كاكيــاد » و « الفتــاورة » بخــط الصالحيــة (١٤٠) « وبلقــاس » (١٤١) « ونبروه » وغيرهــا وامتد حتى وصــل الى أقصى الشمال (١٤٢) • وتذكر ريفلين اعتمادا على تقرير سولت Solt أن « محمد على » عندما رفض قبول اشعاراته من الفلاحين فى دقابل الضرائب تمردت ست قرى فى الشرقية فى أغسطس ١٨٢٦ م ولكن جرى قمعها على يــد كتيبة من جيش النظام الجديد (١٤٣) •

على أن هذه الثورت مع كثرتها وقوتها لم تستطع أن تسقط نظام الاحتكاز بمفردها بالنظر الى أنها كانت مبعثرة فى أماكن شتى وينقصها التخطيط والتنظيم والقيادة الموحدة (١٤٤) ، وان أرهقته وأتعبته وبددت كثيرا من طاقته وموارده ووقته ، الأمر الذى يضعها فى مقدمة العوامل غير المباشرة التى كانت سببا فى الاجهاز علية ومهدت مع غيرهــا من عوامل لاسقاطه بعد ذلك •

ومهما يكن من أمــــر :

فقد رفض الفلاح المصرى نظام الاحتكار شكلا وموضوعا وقاومه بكل ما وسعته الحيلة سواء كانت هذه الحيلة هى السرقة أو احراق وتخريب المحاصيل ، أو الامتناع عن دفع الضرائب أو مهاجمة موظفى الباشا أو الثورة الكاملة على النظام ، وقد استهدف فى كل هذه الحالات اســقاط النظام أو اضعافه تمهيدا للتخلص منه عندما تواتيه الفرصة •

فاذا رأى أن مقاومته لم تسفر عن شيء والنظام باق وقوى فانه كان يفر من أرضه التى أصبح عبدا لها ، ومن زراعته التى لم يعد بوسعه التحكم فيها ومن رق الباشا وظلمه وجور موظفيه ، وأولا وأخيرا من نظام الاحتكار الذى سبب له كل هذه السوءات تخلصا من هذا النظام والقائمين عليه ، وتعبيرا عن رفضه له وسخطه عليه •

هذا عن موقف الفلاح المصرى من نظام الاحتكار أما عن :

٢ ــ موقف أربــاب الحــرف :

فانه لم يختلف كثيرا عن موقف الفلاحــين ، فالكل فى ظلم النظام سواء ، والكل يحاول الفكاك منه واسقاطه • واذا كنا قد وقفنا على الأسباب التى جعلت الفلاح المصرى يتبرم من النظام ويسخط عليه ثم انتقلنا بعد

ذلك الى الكيفية التي رد بها على النظام وواجهه بها فاننا سنتتبع نفس هذا المنهج فى موقف أرباب الحرف • فأما عن :

القسم الأول أو :

أسباب سخط أرباب الحرف على نظام الاحتكار :

فان الحرفيين الذين جمعهم الباشا فى مكان واحد وحبسهم فى باب واحد يخرجون ويدخلون منه وأخذ جبرا عنهم المصنوعات التى صنعوها بأيديهم بأرخص الأسعار ومنعهم من العمل لغيره ولو لخاصة أنفسهم وباع لهم خامات صناعاتهم بأفدح الأسعار (١٤٥) ، وساقهم الى مصانعه وكأنهم يساقون الى الموت لما يلاقونه بداخلها من ويلات (١٤٦) ، لم يكن من المنطقى أن يسبحوا بعد ذلك بحمد الوالى ويشكروا نعمته • ومهما يكن من أمر فقد عانى أصحاب الحرف فى ظل نظام الباشا الاحتكارى ـ كما تشير كل المصادر ـ من مساوىء كثيرة أهمها :

كثرة الضرائب :

فالباشا الذى فرض الضرائب على الأراضى والأشخاص فرض أيضا ضرائب على كل المواد المعدة للاستهلاك وعلى جميع الصناعات دون أن يستثنى منها أكثرها ضعة ومهانة ، ولم يترك حرفة الا فرض عليها ضريبة ، فمن يدقق فى لائحة العوائد الملحقة بالتزام فردة مصر(*) أو فى كشف العوائد المحصلة فى سنة ١٢٤٦ هـ / ١٨٣٠ م ـ على سبيل المثال ـ يلاحظ أن الوالى لم يترك حرفة الا فرض عليها ضريبة ، فقد شمل الكشف القطايفجية والحلوانية والفرانين والطرشجية (صانعوا المخلل) وصانعى معجون الحشيش والخلالين (صانعو الخل) والدقاقين وبائعى الخوص ومستخرجى الخل من التمر ومقلمى الأشجار وصانعى الأوانى والقدور والقلل الفخار والمنجدين ومبيضى النحاس والسمكرية وصانعى القباقيب والحدادين الذين خارج مصر والحانوتية والرجال الذين يفتحون الكتاب وينظرون البخت وأصحاب صناديق العجايب (صناديق الدنيا) والنساء الغوازى (*) والشعراء والمحدثين والحواه والقرادين وطائفة البهلوانيين والغجر والطبالين والزمارين الذين خارج مصر والفياشين والحولات (**) والهازلية وطائفة من الغرباء (***) ذكورا واناث والسلامية (مزمار مصنوع من الغاب) والثعبانية (ملعبو الثعابين) والطراحين (بائعو الطرح) والخرازين (بائعو الخرز) والنساء الدقاقات (دقاقات الدقة) والنساء بائعات الكحل بالجراب وكذلك دلالو الجمال بالرميلى • وعندما سأل محافظ الاسكندرية ملتزم الخردة ومقدم كشف العوائد عثمان أغا عما اذا كان هناك أصناف

أخرى تؤخذ منها عوائد عدا ما ذكر أجاب بأنه يوجد عدا المذكورين بدفتره أناس يتجولون فى القرى والبنادر والأقاليم القبلية والبحرية بأيديهم تذاكر مختومة بختم ملتزمى الخردة يعتمد عليها حكام البلدة وضباطها التى يقصدون اليها ٠

ومن هذا الكشف أيضا يتضح أن مقدار الضريبة المفروض كان أكثر من طاقة هؤلاء الحرفيين فالقطايفجية وهم الذين يطلق عليهم كنفانية يؤخذ منهم من خمسين قرشا لغاية ستين قرشا اذا اشتغل حانوتهم سنة كاملة أما اذا اشتغل فقط فى شهر رمضان فمن عشرين قرشا لغاية خمسة وثلاثون قرشا ، كما يتضح من نفس الكشف أن توزيع قيمة الضريبة على أكثر الحرف كان متروكا لتقدير مشايخهم وهذا يعطى مجالا كبيرا للجور والمحسوبية ، فبائعو الخوص ومستخرجو الخل من التمر ومقلمو الأشجار مثلا مقسوم عليهم ثلاثة آلاف ومائتا قرش كل سنة وكيفية تقسيم هذا المبلغ عليهم هو أن يقسم عليهم باعتبار الحدائق التى فى عهدتهم بمعرفة المشايخ ٠

وصانعو الأوانى والقدور والقلل الفخار الذين كانوا يديرون خمسة عشر دولابا من المحروسة حتى أشمون جريس مقسوم عليهم ألف وثلاثمائة وخمسون قرشا فى السنة بمعرفة مشايخهم كل منهم حسب طاقته (١٤٧) هذا بخلاف الفرض الأخرى التى كان يفرضها الوالى على أرباب الحرف كلما أعوزه الحال ومن ذلك فرضة البغال التى فرضها الباشا على مياسير الناس وأرباب الحرف بغلة وبغلتين وثلاثة ومن لم يكن عنده بغلة يلزم بالشراء أو أن يدفع عنها كيسا عشرون ألف فضة (١٤٨) ٠

فاذا أضفنا الى ذلك مسألة :

التلاعب بخامات الصناعـة :

فلم يكن توزيع الضرائب فقط هو الذى يحابى فيه الشيخ البعض على حساب البعض الآخر وانما كان توزيـع خامات الصناعـة على هؤلاء الحرفيين أيضا ، « فمحمد الغلبان » الذى كان يشتغل بصناعـة القطن بدمنهور ــ على سبيل المثال ــ كان كبير حرفتـه « محمد خوجة » يعطى اجود القطن لأقاربه ولمن يريد ويعطيـه أردأه كمـا يذكر فى عريضته الى الوالى (١٤٩) ٠ وليت الأمر قد وقف عند حد ظلم المشايخ لأصحاب الحرف وانما كانت الحكومة أظلم منهم وأضل سبيلا فهى تقوم بشراء المواد الأولية من مصادرها الأساسية ثم تبيعها لهم بأثمان عالية بلغ معدل الربح فيها أحيانـا أكثر من ٦٠٪ ثم تستولى على السلع المصنوعـة وتتولى توزيعهـا

للجمهور وكأنها بذلك تحقق أرباحا متتالية عن السلعة الواحدة فهناك ربح المتاجرة فى المواد الأولية التى يتم شراؤهـا بأبخس الأثمان وبيعها بأغلى الأسعار للصناع ثم تتبع نفس الدورة مع الصناع (١٥٠) وهكذا ·

ولم تكن الحكومة تتلاعب بأسعار المواد فقط وانما أيضا فى المكاييل والموازين فهى حينما تشترى لنفسها تأخذ بالكيل الزائـد وعندمـا تبيع للأهالى فانها تبيع لهم بالكيل الدون ، فقد طلب المجلس العالى من الديوان الخديوى بأن يبين الى الكتخدا أن الوفـر المطلوب منه فى كل رطـل من الصوف هو عبارة عن أخذ رطل الصوف المغزول من المبيضة باعتباره أربع عشرة أوقية واعطائه الى صناع الصوف باعتباره اثنتى عشرة أوقية (١٥١)، وهكذا كانت تفعل مع سائر خامات الصناعة · هذا فى الوقت الذى كان يعانى فيه أصحاب الحرف من :

قلة الأجور والتسويف فى صرفهـا :

فمع أن كل المعاصرين للنظام الذين زاروا مصانع الباشا لاحظوا قلة أجور عمالها ، ودونوا ذلك فى تقاريرهم (*) فـان هذه الأجور على قلتها كانت دائمـا :

(أ) عرضة للتخفيض : اذ كان الباشا يأمر باستمرار بضغط نفقات المصانع ، وفى غيبة الكفاءة الادارية والفنية عن هذه المصانع فان أمر ضغط النفقات كان لا يخل بأدائها وانتاجها فقط وانما يجعل العمل فيها صعبا · واذا كان تخفيض نفقات الانتاج أمرا مستحبا فانه بالطريقة التى اتبعها موظفو الباشا كان أمرا مخلا · فكثيرا ما كان النظار يخفضون أجور العمال ويفصلون بعضهم رغبة فى ارضاء الوالى وتظاهرا بتنفيذ ارادته دون ما نظر الى نواح فنية أو نفسية ، فشاكر أفندى ناظر المذبح ومصلحة الجلود الذى فوضت اليه ادارة مصلحة الجلود وصدر اليه الأمر بالتوسل بأسباب ضغط نفقاتها قـام بفصـل الكاتب والنـاظر والوزان والصراف والسقاء ومن يشاكلهم، ولم يكتف بذلك وانما قام بتخفيض أجور العمال الذين استبقاهم فمصلح جلـود الغنـم الذى كان أجـره ثـلاث بارات خفضـه الى بـارة ونصف (١٥٢) وهكذا · وكثيرا ما شكا الصناع من قلة الأجور المنصرفة لهم واختلافها من مصنع لآخر هذا فضلا عما يلاقونه من التسويف فى صرف أجورهم المستحقة شهريا وصرفها لهم عينا لانقدا فى أغلب الأحيان فصناع البفتة الذين يعملون بمصنع المنصورة كان أجر مقطع البفتة الذى طوله ٣٢ ذراعا وعرضه ذراعان ستة عشر قرشا وفى مصانع مصر ثمانية عشر قرشا ، وكان أجر الشاش الرفيع ثمانية عشر قرشا فى مصنع المنصورة وخمسة وعشرين قرشا فى مصانع مصر · وفضلا عن تدنى أجور عمال

المنصورة عن مصر فقد كان يحسب عليهم مصروف قدره ثلاثة قروش ويخصم من كل واحد منهم قرشان أيضا كما جاء بعريضتهم (١٥٣) . وكان الباشا يرفض فى أغلب الأحوال زيادة أجور العمال حتى لا يطالب نظراؤهم بالمثل ، فقد رفض زيادة يومية النجار والبراد والحداد والنشار والخراط الموجودين فى معمل رشيد « لأن هذه الزيادة تفتح أبوابا لكل العمال بطلب مثلها (١٥٤) . وكان أغلب مديرى المصانع لا يبالى سواء تقاضى العمال أجورهم أو لم يتقاضوها (١٥٥) واذا أراد مدير مصنع زيادة أجر أحد العمال مكافأة له على اجتهاده فانه يضطر الى الكتابة الى رئيسه المباشر ومن ثم ينتقل الطلب من ديوان الى ديوان آخر وقد يعرض الأمر على الباشا نفسه وغالبا ما كان يلام صاحب الاقتراح على اسرافه (١٥٦) . وكما كانت الأجور عرضة للتخفيض فانها كانت :

(ب) **فرضة للتسويف** : فعلى الرغم من أن مرتبات عمال المصانع كانت متواضعة فانها لا تدفع لهم بانتظام بل تبقى لهم على الدوام متأخرات عن عدة أشهر ، فقد اشتكى صناع البفتة بمصنع المنصورة بأن أجورهم لا تصرف لهم شهرا فشهرا وبسبب ذلك فر نحو أربعين صانعا (١٥٧) . ويبدو أن حكومة الباشا كانت تتعمد تأخير مرتبات العمال حتى ولو كان بامكانها دفعها اليهم وذلك لمنعهم من الفرار (١٥٨) ، وكانت تتبع هذا الأسلوب حتى مع الأجانب فالخواجة كوردون Kordon معلم صناعة الآلات الجراحية بالقلعة — على سبيل المثال — تأخرت رواتبه حتى أمر الباشا بصرفها (١٥٩) . على أن هذا الأسلوب أدى الى عكس ما كان يؤمل منه ، وكانت قلة الأجور من بين الأسباب التى حملت العمال على الفرار من المصانع ، ولذلك وافق الوالى على ما جاء بتقرير « باسيلوس بك » الخاص بترتيب أجور يومية وجراية لعمال ورشة البنادق ببولاق ترغيبا للعمال حتى تنقطع أسباب الهروب (١٦٠) . ولم تكن الدواوين الحكومية تدفع المبالغ المستحقة لأصحاب الحرف فى المواعيد المقررة بل كانت تسوف فى ذلك طويلا واذا دفعت فبأسعار تؤدى الى خسارة أصحاب هذه الحرف ، ومن ذلك أن أصحاب مخابز القاهرة كانوا يخسرون على كل أردب بقسماط يخبزونه لأجل الحكومة أربعة قروش وقد شهد بصحة ذلك الأغا المحتسب وناظر الخزينة ورئيس الخبازين ، فقرر المجلس العالى وجوب اضافة هذا المبلغ الى الاثنى عشر قرشا التى كانت تعطى أجرة لهم (١٦١) . وفى أحيان كثيرة كانت :

(ج) **الأجور تصرف عينا لا نقدا** : فصنايعية فابريقات الزجاج والحديد والتوفنك خانة والحجر ، وشغالة المبيضة وخدمة الأشوان مثلا صرفت مرتباتهم المتأخرة والمتراكمة لهم لدى الميرى من الأذرة الواردة من

أهالى الأقاليم البحرية فى شهر رجب ١٢٤٣ هـ / ١٨٢٧ م بواقع الأردب ثمانية ريالات (١٦٢) وكثيرا ما شكا العمال من :

(د) غدر الميرى وعدم صرف أجور العمال لهم : يتضح ذلك من العريضة المقدمة من جميع أهالى قرية « باشر » بالشرقية التى قالوا فيها أن نساء بلدتنا يغزلن خيوطا للميرى وأن شيخ البلد « على » لم يعطهن أجورهن (١٦٣) • وكذلك كان حال قرية « كويهنشه شويرانو » بالغربية التى قدم أحد رجالها عريضة مماثلة الى الوالى ذكر فيها أنهم يأخذون الكتان من شونة قريتهم ويشغلونه بمعرفة النساء ويعيدونه الى الشونة ثانية وقد سافر كاتب الشونة الى طنطا وعين وكيلا عنه أخذ جميع الايصالات من النساء اللاتى وردن الكتان ، عندما جاء الكاتب أخذها منه وألحق بالنساء غدرا عظيما (١٦٤) • ولم تكن قرى الغربية وحدها هى التى تعانى نساؤها من غدر الميرى بهن وانما كانت بقية المديريات تشاركها هذا الغدر. فمعلم صناعة الكتان فى قرية « اطوابير » باقليم المنصورة أيضا امتنع عن اعطاء النساء اللاتى يشتغلن فى أشغال الكتان حقهن وأنه يوجد فى ذمته مبلغ ١٤٠ ريالا قيمة أجورهن كما شهد بذلك الشيخ ابراهيم شيخ صناعة الكتان فى القرية المذكورة فى عريضته التى قدمها ضده (١٦٥) •

فاذا أضفنا الى ذلك ما كان يلقاه أصحاب الحرف من :

أعمال السخرة :

فبالرغم من أن الباشا كان يغرى العمال للعمل فى مصانعه باعفائهم من السخرة فى الأعمال العامة فان توجيهاته فى هذا الصدد لم تكن تنفذ بدقة اذ يشير أحد الأوامر العالية الى هرب بعض عمال فابريقة دمنهور خلال اشتغالهم بتطهير الترع (١٦٦) ، ويشير أمر آخر الى هروب أنفار حدادين عددهم ١٣٢ خلال اشتغالهم بتطهير الترع أيضا ويطلب من المأمورين ضبطهم وارسالهم الى التيمورخانات ببولاق (١٦٧) • واذا لم تدرك الحرفى سخرة عامة فانه كان يلاقى من ألوان السخرة فى المصانع ما فيه الكفاية اذا كان مسئولوا المصانع وجلهم من الأتراك (*) يعتقدون أن من حقهم تسخير العمال المصريين فى هذه المصانع ومن واجبهم تأديبهم وضربهم وتجويعهم ولم يتحرجوا من تسجيل ذلك فى مكاتباتهم الرسمية فقد طلب وكيل عموم الفابريقات التقرير الذى رفعه الى المجلس العالى تعجيل امداده بالأربعمائة والثلاثة عشر شخصا الذين سبق الاتفاق على جمعهم من أثمان الأزبكية والجمالية وباب الشعرية لأجل تسخيرهم فى ترتيب الأنوال ودواليب القطن المعطلة عن العمل بفابريقة الخرنفش (١٦٨) •

ويذكر معاصرو النظام أن الناظر كان يسير في المصنع تصاحبه هيئة تنفيذ أحكام الجلد بالكرباج وكان أمرا عاديا أن يجلد المخالف من مائتى جلدة حتى خمسمائة وكانت عقوبة بشعة تفوق التى تطبق على العبيد بالهند الغربية (١٦٩) هذا بالاضافة الى ما كان يتعرض له الحرفيون من ألوان السخرة فى عمائر الحكومة اذ كان منادى المعمار ينادى على أرباب الأشغال فى العمائر من البنائين والنجارين والحجارين والنشارين والفعلة والخراطين بين الحين والحين بألا يشتغلوا فى عمارة أحد من الناس كائنا من كان وأن يجتمع للعمل فى عمائر الدولة بمصر وغيرها بالاجارة والتسخير (١٧٠) .

فاذا أضفنا الى ذلك :

سياسة العمل الاجبارى :

التى كان يطبقها الباشا على عمال الصناعة والتى بمقتضاها لم يكن العامل حرا فى اختيار العمل أو الجهة التى يعمل فيها وانما يجند العمال جبرا من الزراعة والمهن الأخرى للعمل فى المصانع والترسانات بدلا من اغرائهم بالأجور العالية وغير ذلك من المشوقات . وكان من نتائج هذه السياسة أن هؤلاء العمال نظروا الى المصانع على أنها سجون (*) ولم يقبلوا على العمل بها مما اضطر محمد على الى استخدام القوة لجمعهم ، ومن ذلك أنه لما احتاجت ترسانة الاسكندرية الى عدد من العمال « القلافطة » صدر الأمر الى جميع المأمورين بأن « يجمعوا القلافطة لارسالهم الى ترسانة الاسكندرية (١٧١) كما طلب الباشا من مشايخ الحارات فى القاهرة تزويده بأربعة آلاف غلام من أولاد البلد ليشتغلوا تحت أيدى الصناع ويأخذوا أجرة يومية ويرجعوا الى أهاليهم آخر النهار (١٧٢) . وقد كان ذلك الاجراء يتكرر من حين لآخر فنقرأ فى صحيفة الوقائع المصرية أن مجلس الشورى قرر مطالبة كل ثمن من أثمان المحروسة بتوريد ١٠٠ غلام ومثلهم من بولاق ومصر القديمة بحيث يصل المجموع الى ١٠٠٠ غلام لالحاقهم بمعلمى الصنعة (١٧٣) . وقد اتبع الوالى هذا الأسلوب لكى يضمن لمصانعه الجديدة الحصول على العمال اللازمين وحتى لا تؤدى منافسة المشروعات الفردية الى رفع أجورهم . ولم تقف سياسة الباشا الاجبارية عند حد اجبار العمال على العمل فى مصانعه فحسب وانما كان يجبرهم أيضا على العمل فى عمائره الخاصة ويحظر استخدامهم فى بناء العمارات الأخرى الى أن يستوفى الوالى حاجته كما حدث فى سنة ١٢٢٤ هـ / ١٨٠٩ م عندما نادى منادى المعمار على أرباب الأشغال فى العمائر من البنائين والحجارين والفعلة بألا يشتغلوا فى عمارة أحد من الناس كائنا

من كان وأن يجتمع الجميع فى عمارة الباشا بجهة الجبل مما تسبب عنه أن اختفى كثير منهم وأبطل صناعته وأغلق من له حانوت حانوته ، على أن كبير حرفتــه كان ملزما باحضاره عند عمارة الباشا فكان عليــه أن يلازم الشغل أو يفتدى نفسه أو يقيم بدلا منه ويدفع الأجرة من عنده ـ وكانت النتيجة ـ أن تعطلت بذلك احتياجات الناس فى التعمير والبناء (١٧٤) ٠

هــــذا الى :

سوء معاملة النظام لأرباب الحــرف :

فقد كان نظام الاحتكار يظلم أصحاب الحـرف كما حـدث للمدعو محمود أبو ناصر الذى كان له ستة عشر مدقا للأرز فى ثلاثة محلات بدمياط وأنه من مدة ثلاث سنوات أعطى هذه المدقات الى الميرى بايجار اثنين وثمانين قرشا ونصف لكل واحد منهما على شرط أن يصلح ما يحتاج الى اصلاحه منها بمعرفة الميرى وقد جرى اصلاح تلك المدقات على حساب ايجارهم ولم يعط ايجار ثلاث السنين هذه وفضلا عن ذلك فقد طالبوه بمبلغ أحد عشر ألف ريال مما اضطره الى بيع تلك المدقات (١٧٥) ٠ وقد كانت الجراية المصروفة لعمال المعامل صغيرة جدا ومغشوشة وقد شهد بذلك ناظر معامل دمياط وبحر الشرق (١٧٦) ٠ وكان الباشا يوسع دائرة احتكاره كل يوم لا لتشمل كل صناعة فحسب وانما لتشمل أيضا جزئيات كل صناعة (*) ٠ وقد وصلت سوء معاملة النظام الى أنه حتى الكتان الذى كان يتم صنعه فى القرى والأرياف لم يكن يجرؤ أحـد على أن يصنعه لنفسه بل كان يصنع لحساب « محمد على » وكذلك القماش الخام الذى اعتاد الفلاح أن ينسجه ويرتديه والحصر التى كانت تقيه رطوبة الأرض وكان لا يستطيع استعمال هذه الأشياء المصنوعة بيديه بل عليه أن يعطيها للحكومة أولا ثم يشتريها مرة أخرى بثمن أغلى ولا يملك الا أن يحصل على الملابس المختومة بختم الوالى (١٧٧) ٠ وكان كل من يثبت عليه القيام بالتهريب يعاقب بضربه بالنبوت وتفرض عليه غرامة باهظة (١٧٨) ٠ بل وصل الأمر الى القتــل والصلب فقد كان النظام يقتل ويصلب المخالفون لأوامره فالذى يتجرأ على صنع القماش والخيط البرانيين أو بيعهما أو شرائهما كان يصلب أو يقتل وقد رأى الوالى أن يخفف العقوبة فى سنة ١٢٣٨ هـ / ١٨٢٢ م بارسال الذين استحقوا هذا الجزاء الى مصنع الحديد ليعملوا فيه بدلا من قتلهم وصلبهم فأرسل ارادة بذلك لمتصرف جرجا وأمره بابلاغها الى كاشــفى الأقاليم الصعيدية ومأمورى الأنوال جاء فيها « ٠٠ فلا تقتلوا ولا تصلبوا بعد ذلك الذين اتهموا بتعاطى صنف البرانى فقبض عليهم واستحقوا القتل أو الصلب بمقتضى النظام بل اكتبوا الاقليم الذى ينتمون اليــه وبلغوا

قراهم واذكروا أسماءهم وأسماء آبائهم وسلموا كل واحد منهم الى أحد رجالكم وسوقوهم الى صاحب السعادة كتخدانا الأغا تمهيدا لوضعهم فى مصنع الحديد ٠٠ » (١٧٩) ومما زاد الطين بلة :

جواسيس الباشا وبصاصيه :

وقد يسأل سائل : لماذا استعانت الحكومة بالبصاصين والجواسيس؟؟ والاجابة : أنه بالنظر الى أن الادارة الحكومية القائمة كانت لا تملك الوسائل اللازمة لتنفيذ مثل هذا النظام المعقد ـ الاحتكار ـ وما تضمنه من تدخل دقيق فى شئون آلاف الصناع فى كافة أنحاء البلاد فقد شاع التهريب وفشلت الحكومة فى منع الانتاج البرانى باعتراف الباشا نفسه كما جاء فى أحد أوامره بأن « تنبيهنا بعدم بيع البرانى لم يشاهد منه ثمرة » (١٨٠) ، لذلك استخدم الباشا القواصين للتجسس على أصحاب المدابغ وصناع الحصر والنيلة وغيرهم بقصد التأكد من أنهم يعملون لحساب الحكومة فقط ومن ذلك أمره « بامداد ناظر تشغيل الحصر بالقواصين الذين طلبهم لأجل استخدامهم فى أعمال التجسس على الحصر المهربة » (١٨١) ، ولتشجيع هؤلاء البصاصين على أداء مهمتهم كان الوالى يصرف لهم الحوافز أو يأمر بقطع مرتباتهم وتقرير مبلغ محدد من كل شىء يتمكن من ضبطه لكى يعتنوا بضبط الأشياء المهربة (١٨٢) ٠ ولا شك أن اتباع هذا النظام كان لا يبعث على سخط وتبرم أصحاب الحرف فحسب وانما كان يشجع ضعاف النفوس من البصاصين على الامعان فى الجور والادعاء الكاذب(١٨٣) مما أضر بالحرفيين غاية الضرر وقد كانت الحكومة تعلم ذلك يتضح هذا من رفض المجلس العالى لاقتراح أحد المأمورين بأن تحال مأمورية ضبط المغزولات والأقمشة المهربة الى عهدة البصاصين بالمقاولة ، وقد جاء فى حيثيات الرفض أن هذه المقاولة ستعطى للبصاصين فرصة التشديد والاعتداء على الأهالى بحق وبغير حق وطلب من مأمورى المأموريات أن يعتنوا فى معاينة الأصناف وفحص البضاعة التى يأتى بها البصاصون باسم مهربات للتحقق من أنها أصلية أو مهربة وذلك منعا لاعتداء البصاصين على حقوق الأهالى (١٨٤) ٠ وبرغم علم الحكومة بما كان عليه البصاصون من ظلم وانعدام ضمير فقد كانت ترى أن مصلحتها الابقاء عليهم ، على أنه لما ترامى لمسامع الباشا بعض ما كانت تلوكه الألسن عن ألوان الاضطهاد الواقعة على أرباب الحرف أمر مفتش المصانع بمنع ظلم المخبرين السريين الذين يجوبون البلاد لضبط الأشياء البرانية من قماش وقطن وغير ذلك وحماية الأهالى منهم ، كما أمر بتشغيل الأنوال البلدية التابعة للمعامل على حساب الحكومة منعا لتشغيل البرانى مع احالتها الى المديرين لينقذ الناس من البصاصين (١٨٥) ٠

ومهما يكن من أمر :

فقد كان جواسيس الباشا وبصاصوه عاملا مساعدا يضاف الى جملة العوامل التى زادت فى سخط أصحاب الحرف وتبرمهم من نظام الاحتكار ·

وفوق هذا كله وأثنائه كانت :

حـــروب الباشـــا :

فلم يكتف نظام الاحتكار فى علاقته بأصحاب الحرف بكل ما سبق وانما راح يسوق الحرفيين الى ميادين قتاله ـ التى تسبب فى فتحها ـ جبرا عنهم ليغيض كيلهم منه ويطفح · ومع أنه كان هناك أمر من الوالى باعفاء أرباب الصنائع من الخدمة فى الجهادية فانهم فى واقـع الأمر لم ينجوا من حروب الباشا ، اذ تؤكد المصادر أنه تكون فى سنة ١٢٢٩ هـ / ١٨١٣ م جيش قوامه سبعة آلاف عسكرى ضم كثيرا من أرباب الصنائع مثل الخبازين والفرانين والنجارين والحدادين والبياطرة وغيرهم من أرباب الصنائع الذين أخذوا قهرا حتى أغلق الفرانون مخابزهم واتجه هذا الجيش الى الحجاز على أثر حضور « ميمش أغا » من هناك لاستعجال « حسن باشا » بالحضور ومعه سبعة آلاف جندى وسبعة آلاف كيس (١٨٦) ·

ومهما يكن من أمر :

فان أصحاب الحرف الذين أبطل الوالى دواليبهم واستولى بمقتضى نظامه الاحتكارى على محلاتهم وآلاتهم وجعلهم يشتغلون لحسابه ولا ينتجون لغير الحكومة ولو لخاصـة أنفسهم ، هؤلاء الحرفيون سواء كانـوا عمال نشوق جمعهم فى خان واحد ومنعهم من الجلوس بالأسواق والخطط المتفرقة ومن وجده سحق نشوقا خارجا عن ذلك الخان ولو لخاصة نفسه قبض عليه وعاقبه وغرمه مالا (١٨٧) ، أو أصحاب معامل النيلة الذين كان يهجم عليهم نظار الباشا ويأخذون الأقمشة منهم مما جعل الفلاحين يقللون من صبغ أقمشتهم فاضطر كثير منهم الى اقفال مصانعهم (١٨٨) ، أو عمال نسيج حجر الوالى على أنوالهم وألزمهم بتسليم ما ينسجون الى الحكومة بالسعر المفروض وان أراد العامل شيئا مما نسجت يداه أخذه من الموكلين بالثمن الذى يقدرونه بعد الختم عليه بعلامة الميرى وان ظهر عند شخص منهم شىء من غير علامة الميرى أخذ منه وعوقب وغرم (١٨٩) . أو غيرهم ممن حرم الوالى عليهم أن يشتروا خامات صناعاتهم الا من الحكومة وبالسعر الذى تحدده وألا يبيعوا مصنوعاتهم الا اليها وألا يصنعوا شيئا الا حسب معدلاتها ومواصفـاتها ما كان هؤلاء أو أولئك ليرضوا عن نظام الاحتـكار

وانما قاوموه بكل ما فى وسعهم من وسائل المقاومة وحاربوه محاربة عدو استهدف وجودهم بعد أن شقوا فى ظله وضاعت مكاسبهم وحوربوا فى لقمة عيشهم وقوتهم الضرورى ٠

القسم الثانى

وما الذى فعله أرباب الحرف فى مواجهة نظام الاحتكار ؟

تشير المصادر الى الظواهر التاليـــة :

فرار العمال من العمـــل :

اذ لم يكتف أصحاب الحرف بعدم الاقبال على مصانع الباشا فحسب وانما فر الكثير منهم من هذه المصانع كما تشير الى ذلك مختلف المصادر فقد بلغ عدد الهاربين من فابريقة المحلة وحدها فى شهر جماد الأول سنة ١٢٤٦ هـ / ١٨٣٠ م ٢٩٨ نفرا (١٩٠) كما بلغ عدد الفارين من مصانع مديرية أسيوط فى شهر محرم سنة ١٢٥٣هـ / ١٨٣٧م ٢٨٦ عاملا(١٩١)، كما فر من حدادى قلعة الكبش فى شهر ذى القعدة ١٢٤١ هـ / ١٨٢٥ م أحد عشر عاملا (١٩٢) ، وفر من فابريقة قليوب ٩٠ عاملا فى شهر رمضان سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٥م (١٩٣) ، كما فر عمال القلفطة بترسانة الاسكندرية الى المحروسة (١٩٤) ، وفـر من مصنع المنصورة ٤٠ عامـلا فى رمضان ١٢٤١ هـ / ١٨٢٥ م (١٩٥) ، وكذلك فر عمال البلاط الذين كانوا يعملون بمبانى عباس باشا الى الجبل الأحمر (١٩٦) ، كما فر عدد كبير من العمال المخصصين لعمل البـارود الذين أحضروا من قرى أطفيح والجيزة ومصر العتيقة (١٩٧) ٠ وهكذا شمل الفرار معظم الصناعات والأماكن ولم يك قاصرا على صناعات معينة أو أماكن ، حتى الأطفال الذين كان يجمعهم الباشا لكى يتعلموا الصناعات كانوا ينتحلون من الأعذار ما يمكنهم من الفرار من مصانع الحكومة ، كما فعل أطفال المنصورة والمحلة وميت غمر والجعفرية الذين جمعهم الوالى للتمرين على صناعة الحبال (١٩٨) ، كما هرب الأولاد الذين جمعهم مشايخ الحارات من المصانع ولجئوا الى التنقل من جهة لأخرى حتى لا يعرف مستقرهم (١٩٩) ٠ ويتضح من أوامر الباشا وأوراقــه أن حالات الفرار هذه كانت من الكثرة بحيث أثرت فى معظم صناعات الوالى وأحدثت عجزا وتخلخلا فى الأيدى العاملة بمصانعه الأمر الذى دفعه الى بث الشكوى المتكررة من قلة العمال الى مأموريه واصدار عدد من الأوامر لكبار موظفيه للعمل على تكثير هؤلاء العمال من جهة وايجاد علاج أو حل لمسألة الفارين منهم من جهة أخرى ، فهو يأمر ناظر مجلس الملكية بضرورة المداولة فى مســألة الفارين واصــدار نشرات أكيدة الى نظار الفابريقات

بالعناية فى أمر منع العمال من الفرار واتخاذ حل مناسب (٢٠٠) ، ويوصى مجلسه العالى بعد مداولة لمسألة صناع الحرير ببرلس الذين تركوا أشغالهم منذ ثلاثة شهور وفر منهم نحو خمسين نفرا بضرورة النظر فى ترقية أحوالهم واعادتهم الى أشغالهم (٢٠١) ، ويعطى بيورلدى ـ تصريحا ـ الى أحد رجاله للبحث عن الأنفار الفارين من ترسانة الاسكندرية (٢٠٢) ، كما يؤكد على معاونيه بضرورة العمل على تكثير طائفة الصناع وبذل الجهد فى الاستحصال على الأسباب الكفيلة لسرعة انجاز هذا الأمر وافادته بما يتم فى هذا الشأن (٢٠٣) ، ولذلك نرى مجلسه العالى يخبر الديوان الخديوى عندما بلغه أن الصناع المطلوبين لم يأت بهم مشايخ الأثمان فى حينه كاملين وانما نقصوا أربعمائة نفس ونيفا فضلا عن مائتين وثلاثة عشر صانعا أهلكهم الوباء بأنه أن لم تغث الفابريقات بسد نقصها من العمال قل منتوجها عن النصاب ويستحثه بأن يصدر قراره بتكليف مشايخ الأثمان جمع العمال اللازمين وبالكتابة الى جميع الجهات بنشدان العمال الفارين واعادتهم (٢٠٤) ، وقد وصل الأمر إلى أن المصانع كانت تقوم بخطف كل من يجدونه فى الطريق وتلحقه قهرا بأقسامها ومن ذلك أن ابن امرأة تدعى « رحمة » من أهل طوخ الملق بالقليوبية حضر الى مصر ليجلب منها تقاوى فلما ورد بولاق أخذ فألحق بصناع معمل بولاق فشكت أمه هذا الحادث الى مأمور القليوبية فكتب الى أحمد أفندى وكيل المعامل وسأله أن « يخلى سبيله ٠٠ لأن له أطيان » (٢٠٥) ٠ وتشير المصادر الى أن الباشا كان يستعين بالضباط والبلطجية فى جمع العمال من الشوارع (٢٠٦) ، وهذا ما يؤكده كتاب الديوان الخديوى الى وكيل مأمور الضبطية بسرعة ارسال الترزية الذين يقبض عليهم بمعرفة البلطجية المأمورين من لدن الآغا ناظر الترزية الى ورشة الترزية توا بدون العروج على الديوان الخديوى (٢٠٧) ٠

ولم تكن ظاهرة الفرار من العمل هى كل ما قاوم به العمال نظام الاحتكار وانما لجأ بعضهم الى :

الامتناع عن العمل :

اذ أن العمال نظرا لما كانوا يلاقونه من ويلات داخل مصانع الباشا ولأن مكاسبهم كانت تذهب الى الحكومة كثرت حالات امتناعهم وغيابهم عن العمل ولم تجد معهم وسائل العقاب الشديدة التى كانت توقع عليهم من رؤسائهم (٢٠٨) ٠ فعمال ورش القلعة انقطعوا عن الحضور بسبب تأخير أجورهم وقلتها (٢٠٩) ، وكثيرا ما كان بعضهم يرفض تكليف الحكومة له بالعمل معها ، كما فى حالة المدعو ابراهيم الضر من أهالى المنصورة الذى

دعى من قبل المأمورية وكلف بوجوب اشتغاله بعصر الزيت الحار صناعته الأصلية لكنه اعتذر مدعيا أنه لا قدرة له على القيام بتكاليف المعصرة كما أنه مدان للميرى من جراء اشتغاله فى هذه الصناعة قبلا (٢١٠) ، الى غير ذلك من حالات تدل على أن كثيرا من العمال فضلوا الامتناع عن العمل فى ظل نظام الاحتكار طالما أن هذا العمل لا يحقق لهم الا التعب والعقوبة ومزيد من الحرمان . ويتصل بهذا الموقف موقف آخر فى مواجهة نظام الاحتكار هو :

اغلاق المصانع :

فبالنظر الى أن نظام الحكومة كانوا يهجمون على المعامل والمصابغ التى لا تعمل لحساب الميرى تنفيذا لأوامر الوالى كما حدث فى الشرقية عندما هاجم نظار الأنوال المصابغ وأخذوا يستولون على الأقمشة الموجودة فيها ، الأمر الذى ترتب عليه خوف الفلاحين منهم وتقليلهم من صبغ الأقمشة فاضطر كثير من الصباغين الى اقفال مصانعهم وتعطل لذلك تصريف النيلة (٢١١) .

كما لجأ كثير من العمال الى أسلوب :

التهريب :

الذى كان من أمضى الأسلحة التى سلها الحرفيون على النظام ولطالما اشتكى الوالى من هذه الظاهرة مر الشكوى وعمل على ايقافها ولكنها كانت تزداد يوما بعد يوم ، فالقماش بأنواعه والخيط اللذان منع الوالى بيعهما وشراءهما منعا باتا ونبه على كشافة ومأموريه بمعاقبة كل من يرتكب هذا الفعل الممنوع ، كان تهريبهما يزداد ، فبمراجعة دفتر المهرب منهما فى شهر ذى القعدة سنة ١٢٣٦ هـ / ١٨٢٠ م فى اقليم القليوبية يتضح أنه أكثر من المضبوط فى شهر شوال (٢١٢) ، وكذلك كان الحال فى محافظة الغربية التى بلغت قيمة مهرباتها فى ذى القعدة من نفس السنة ٤٧١٤ قرشا وهو ضعف ما ضبط فى شوال ، كذلك بلغت مهربات المنوفية فى ذى القعدة أربعة أضعاف ما ضبط فى شوال ١٢٣٦ هـ/١٨٢٠ م (٢١٣) .

ولم تكن صناعة القماش وحدها أو المحافظات المشار اليها فقط هى التى تزداد فيها حوادث التهريب وانما امتد التهريب ليشمل معظم الصناعات الأخرى والأماكن حتى أن لوالى أمر ناظر المجلس الملكى بقطع مرتبات القواسين المأمورين لضبط الحصر - على سبيل المثال - المهربة وأن يخصص لهم مبلغا عن كل حصير يتمكنون من ضبطها لكى يعتنوا فى ضبط الحصر المهربة (٢١٤) ، وكذلك فعل الباشا مع بقية الصناعات .

وفى مواجهة النظام أيضا لجأ العمال الى أسلوب :

التخـــريب :

فكثيرا ما أظهر العمال كراهيتهم لنظام الاحتكار بوسائل انتقامية مختلفة منها تعطيل الآلات كما حدث فى مرجل السكر المرسل الى مأمورية شباسات ، الذى وضع العمال الرصاص فيه حتى أتلفوه وقرر المجلس العالى بناء على ذلك قيد نصف ثمنه على حساب أبعادية المأمورية المذكورة وخصم النصف الآخر من أدهم بك المفتش لقلة عنايته بعمله اذ أن شغل المفتش هو أن يظهر أمثال هذه التصرفات (٢١٥) ٠

وكثيرا مالجأ أصحاب الحرف الى :

تقليد مصنوعات الحـكومة :

وذلك باحداث محلات أو ورش تنتج ما تنتجه ورش الحـكومة ثم يبيعونها ، كما حدث عندما شارك أفراد من الجهادية ترزية من الروم فى احداث ديوان خياطة كديوان خياطة ولى النعم وأخذوا يفصلون الكساوى لضباط الآلايات فى مقابل اعطائهم تحويلات بشهرياتهم ، ولما كان ذلك منافيا لنظام الاحتكار فقد طلب المجلس العـالى التحقيق فى ذلك واظهار الذين يشاركون أولئك الترزيـة والكشف عن هذه الكساوى ومعاينتها بمعرفة الميرالات وأسطوات الترزية واحضارها الى المجلس (٢١٦) ٠ كما ظل الأهالى يقلدون القماش الميرى والصوف ويصنعانه خفية رغم تنبيهات الحـكومة بمنـــع ذلك وتـأديب من يتجـاسر على صنعهمـا ومصـادرة ما يضبط (٢١٧) ٠ والملاحظ أن هذه الظاهرة قد شملت معظم الصناعات لذلك تكررت أوامر الباشا بمنع البرانى والتشديد فى معاقبة صانعيـة وبائعيه ، فنراه يأمر كاشف المنوفية بالاهتمام فى العمل على عدم رواج الأقمشة البرانى (٢١٨) ، كما يأمر مدير النصف الثانى للأقاليم الوسطى بأن يبعث بالمدعو « درويش أحمد » الى ليمان الاسكندرية لمدة ستة أشهر لتجاسره على صنع البارود خفية وكسر العدد والآلات التى لديه (٢١٩) ٠

ومن أساليب مقاومتهم للنظام أيضا :

تصنيع سلع من خامات برانية فى نفس معامل الوالى :

وذلك عن طريق حصول عمال المعامل الحكومية على قدر من خامات الصناعة زيادة عن المنصرف لهم من الحكومة وتصنيعه داخل هذه المعامل كمـا يفهم من طلب التوضيح الموجه من المعيـة الى وكيل ناظر التجارة بدمنهور « عن مسألة البذر البرانى الذى ضبط ببعض المعاصر مع ملاحظة عدم مراعاة الخاطر ٠٠ » (٢٢٠) ٠

كذلك لجأ العمال الى أسلوب :

السرقـــة والاختـــلاس :

كما حدث في مدبغة مصر القديمة التي كان يورد وكيلها وكاتبها والجاويش المكلف بحراستها والأوسطى معلمها بالاتفاق فيما بينهم الى المدبغة جلودا غير مشغولة لا يزيد قيمة الواحد منها عن عشر بارات ، ثم يستبدلونه بجلد غـال الثمن ومشغول ، كما يأخذون جلود السختيان الأحمر من المخزن الى بيوتهم ولا يصرفون من زيت الزيتون الذى يصرف لأجل صباغـة الجلود الا جـزءا يسيرا ويحتفظون بالبـاقى لأنفسهم وأن بلاصا من زيت الزيتون أتى بـه فى اليوم السادس من شهر ربيع الأول الى بيوتهم المسمى « أبو زيد » « وعلى طائـل » من العمال (٢٢١) ، وقد لفتت ظاهرة السرقة هذه نظر الجهات الحكومية لكثرتها ووضوحها حتى أن مجلس الملكية قد تداول فى احدى جلساته فى أمر النيلة التى تنتجها مصـانع الميرى بعدما رأى أن الكميـة الناتجة منها قليلة بالنسبة الى وفرة حشيش النيلة الواردة الى المصانع وأنه يظن أن ذلك ناشىء من سرقتها بعد صنعها (٢٢٢) ٠

ولم يستطع الجناب العالى وقف هذه الظاهرة برغم أنه كان لايتهاون فى معاقبة من تثبت عليه جريمة السرقة ٠ ومن ذلك أمره باستخدام المدعو « دباب غانم » من شغالة ورشة البنادق بحوض المرصود فى الأشغال الشاقة بمدة سنتين لارتكابه جرم السرقة وأمره بارسال الرئيس « أحمد البدهلى » الى ليمان الاسكندرية بمدة سنتين ونصف لاختلاسه أموال الحكومة(٢٢٣)، وأمـره بارســال المخزنجى « محمد أحمد » والبواب والبـاشجاويش « مصطفى » الى ليمان اسكندرية لارتكابهم جرم السرقة (٢٢٤) ، وأمره بضرب ريس احدى المراكب الذى فقدت منه أصناف الى مفارقة الحياه ما لم يوضح الكيفية التى فقدت بها هذه الأشياء وكذلك اعـدام طائفة المركب واحدا بعد الآخر الى أن تظهر الحقيقة (٢٢٥) ٠

وفى مواجهة النظام أيضا نسمع عن حوادث :

الاعتداء على موظفى الوالى :

ومن ذلك الاعتداء الذى حصل من أهالى قرية أشمون جريس بالمنوفية على « أحمد علمدار » ناظر الأنوال عندما أراد أخذ القماش البرانى الموجود عندهـــم (٢٢٦) ٠

كذلك لجـأ العمـــال الى :

احـــراق المصانـــع :

كما حدث في مصنع النسيج الآلي في أسيوط الذى كان يعمل بـه نحو ستمائة عامل فى أواخـر عام ١٨٣٢، م حيث كان الحريـق متعمدا وقدرت الخسائر في هذا المصنع بـ ١٣٥ ألف جنيه وفى اليوم التالى لهذا الحادث طعن أحد العمال نفسه فى ٣ مواضع مختلفة من جسمه مات على أثرها بينما هو مساق الى حبل المشنقة (٢٢٧) ·

كما واجه العمال نظام الاحتكار بأسلوب :

رفض الأجور المحـددة من قبـل الميرى :

كما فعل عمال شونة القليوبية الذين رفضوا الأجرة المحددة لتعبئة جوالات القطن بمعرفة ناظر الشونة (٢٢٨) ·

كما نسمع عن ظاهـرة :

تقليـد أختـام المـيرى :

حيث عمد البعض الى تقليد أختام الحكومة كما فعل « أبو سلمة » والحاج « حسن زيتون » والحاج « محمد خطيب » من أهالى رشيد ، الذين ثبت عليهم مادة تقليد الأختام وحكم على « أبو سلمة » بالأشغال الشاقة مدة حياته وعلى كل من « حسن زيتون » والحاج « محمد خطيب » بمدة سنتين لمساعدتهم لـه (٢٢٩) ·

وكذلك اتبع أصحاب الحـرف أسـلوب :

رشـوة البصـاصين والمشـايخ :

فكثيرا ما كان أصحاب الحرف المشتغلين بالبرانى اذا أعيتهم الحيلة يقدمون الرشوة الى البصاصين والمشايـخ ، كما حدث مع « يوسف أغـا الدياربكرلى » « وأبا صبيح » من أهـالى دنجواى اللذين أمـرا بتفتيش القماش البرانى والغير برانى وأخذا برطيلا من ثلاث عشرة قرية وقـدره مايتان وستة وستون قرشا وحكم عليها بالخدمة في ليمان الاسكندريـة ستة أشهر وبعد ذلك يطلق سبيلهما (٢٣٠) · كما كان المشايخ يتسترون على الهاربين من العمال لقـاء رشوة ويحضرون بدلا منهم من لا يصلـح للعمل (٢٣١) ·

وفى مواجهة نظام الاحتكار أيضا لجأ العمال الى أسلوب :

الثـــورة :

فلم يكتف أصحاب الحزف بالمشـاركة فى كل الثورات التى قامت ضد نظام الباشا الاحتكارى والتى أشرنا الى نماذج منها أثناء مناقشة موقف الفلاحين من النظام وانما أشعلوا الثورة داخل مصانع الميرى نفسها كما حدث فى مصنع الحديد الذى قام عماله باشعال الثورة فيه لما كلفوا بأن يشتغلوا بحساب الرطل ٠ وكانت هذه الثورات أخطر ما يزعج الحكومة ولم يكن الوالى يتردد فى سحقها والاطاحة بمتزعميها كما حدث مع ثورة مصنع الحديد سالفة الذكر التى طلب بعدها من محافظ رشيد بأن يبحث بنفسه عن مثيرى هذه الفتنة ويحبسهم فى معمل الحديد وأن ينبىء الباشا بهم ، وينـذر العمـال بعـدم صرف أجورهـم ان لم يـدلوه على رؤساء الفساد (٢٣٢) ٠

٣ ـ موقف التجـار :

أما موقف التجار من النظام فلعله لا يحتاج الى تبيان فتدهور حالة الفلاح والعامل فى عهد « محمد على » وهما القوة الشرائية التى يعتمد عليها التجار فى معاملاتهم كانت كفيلة وحدها بتدهور أحوالهم ، هذا فضلا عن أن قطاع التجارة كان يعـانى فى الفترة قبيل توليه من آفة الاضمحـلال والانحلال ـ كما مر بنا ـ فالحكومة العثمانية اذا صح أن يطلق عليها اسم حكومة وقد آلت اليها أمور مصر بعد أن أفسدتها حكومة المماليك (*) كانت على جهلها وعدم كفاءتها ترغب فى استنزاف موارد البلاد لأقصى درجـة ممكنة فاهتمت بتحصيل آكبد قدر من الضرائب وتفننت فى ذلك دون أن تهتم بموارد هذه الضرائب وكانت النتيجة أن ازداد الاقتصاد المصرى عجزا وتدهورا (٢٣٣) ، فكان أمرا عاديا وطبيعيا أن نسمع عن فوضى النقـد واختلال المقاييس والمكاييل والموازين (٢٣٤) ، وقد أثر كل ذلك فى السوق المصرية ونتخيل معا سوقـا تنقصها مقاييس السلع ومقـاييس القيمـة ولا يتوافر فيها الأمن فلا بد وأن تكون سوقا مضطربة تنعدم فيها الثقـة التى هى أسـاس المعامـلات ويطـغى فيهـا الغش والتزويـر وعـــدم الاستقرار (٢٣٥) ٠ ولما جـاء « محمد على » وحـاول النهوض بالاقتصاد المصرى ازادات الدخول من الزراعة والصناعة ونشطت التجارة وازدهرت بعد أن اعتنى بالطرق والمواصلات والنقد والمقاييس والموازين والمكايـل والأمن فكانت التجارة من أهم المصادر التى جاءت له بذلك الايراد الوفير الذى مكنه من الانفاق على مشروعاته الكبرى (٢٣٦) ٠ لذلك أولاها اهتماما خاصا وسارع بتطبيق نظام الاحتـكار عليها فأنشأ الاحتـكار الداخـلى أو التحجير وبمقتضاه يقتسم الباشا مع الفلاحين جميع ما تنتجه الأرض

من المحصولات الزراعية وله النصيب الأكبر فى هذه القسمة وكذلك كان يفعل مع الصناع ولما كانت التجارة الداخلية تبادل لسلع الانتاج الزراعى والصناعى فان الباشا يكون بذلك قد تحكم فى مقاليد هذه التجارة وسلعها · كما أقام الاحتكار الخارجى الذى استطاع عن طريقه أن يقبض بكلتا يديه على ناصية التجارة الخارجيـة · وكان من شأن ذلك كله أن أصبح الوالى يسيطر على محصول البلاد بأجمعه ويهيمن على توزيـع هذا المحصول فى الداخل والخارج (٢٣٧) · وهكذا جمع « محمد على » خيوط التجارة كلها فى يده وأجبر الفلاح والعامل على ألا يشتريـا من أحد الا من الحـكومة ولا يبيعوا لأحد سواها وأبطل تعامل الأهالى مع بعضهم بيعا وشراء (٢٣٨) ونصب الأقلام والدواوين ووظف العمال والموظفين وأدخـل عين السلطة وأذنها وأنفها فى كل أمر من أمورها وشأن ، فكان طبيعيا أن تتراجع فى عهده طبقة التجارة ويتراجع دورها بعدما كان قد بدأ فى الظهور فى فترة غزو بونابرت لمصر (٢٣٩) وبدايات حكم محمد على (٢٤٠) ·

على أن الباشا وهو التاجر الحاذق بنظامه الاحتكارى استكثر على هذه الفئة دخلها ومواردها فقـد لاحظ أنها تثرى وتربـح على حساب المنتـج والمستهلك ففكر هو فى أن يقوم بدورها (٢٤١) خاصة وحاجته الى المال شديدة والأخطار من كل جانب تتهدده فلم يكتف بابطال مبيعات ومشتريات الأهـالى لبعضهـم (٢٤٢) فحسب وانما حـرم على التجار التعامـل مع الأهالى (٢٤٣) وحرم على الأهالى التعامل مع التجار وأمر بأن يكون التعامل مع حكومة الباشا دون سواها ، فالفلاح مثلا يأخذ مستلزمات أرضه من الوالى ولا يبيع غلاته الا لأشوان الميرى واذا أراد شراء شيء من المحاصيل التى زرعها بيديه كان عليـه أن يشتريها من عمال الحـكومة بالأسـعار والشروط التى يحددها الجناب العالى ويقررها · والعامل لا يتعامل مع أحد الا مع الحكومة فهى تورد له خامات صناعتـه وآلاتها وتفرض عليـه مواصفات هذه الصناعة وكمياتها والمدة التى يسلم المصنوعـات فيها الى أشوانها ولا يجوز له أن يبيع شيئا مما صنعت يداه بل ولا يسوغ لـه استعمال شيء منها الا بعد أن يسلمها للميرى وتختم بخاتم الميرى (٢٤٤) · فكان طبيعيا والأمر كذلك أن يضمحل دور التجار المصريين ويتلاشى فى وقت تقدمت فيه التجارة فى مصر وازدهرت وأن تنحل شوكتهم وتذهب مواردهم بعد أن راحت تصب فى أشوان الحكومة ومخازنها فالباشا الذى احتـكر معظم سلع التجارة الداخلية والخارجية وتحكم فى السوق وأسعارها قد حول كبار التجار وصغارهم الى عمال للحكومة أو أجراء عندها ان شاءت منحتهم وان شاءت منعتهم واستحق أن يكون بحق التاجر الوحيد كما حاز لقب الزارع والصانع الوحيد (٢٤٥) ·

ومن يبحث فى أوراق الباشا عن السبب الذى من أجله وقف التجار المصريون من نظامه الاحتكارى موقف المعارض وتناقص عددهم فى عصره ولم يظهر منهم من شغل مركزا كبيرا ، يجد أن هذا السبب يكمن فى مساوىء نظام الاحتكار (٢٤٦) .

فهـــو :

يحرم على التجار شراء جميع سلع التجارة الداخليـة : بلا استثناء ليقوم هو بشرائها بحجة حماية الناس من الوقوع فى دسائس المحتكرين ومن ذلك قراره بأن يشترى من الفلاحين جميع الغلال التى تحصل فى سنة ١٢٤٥ هـ / ١٨٢٩ م . للميرى بأثمان معلومة وتباع للناس من مخازن الميرى ، حتى أصحاب الأواسى تؤخذ منهم محاصيلهم أيضا ولا يعطى لهم منها الا ما يكفى لمعاشهم الضرورى (٢٤٧) .

وهو يمنع البيع بين الأهالى ويعاقب كل من يبيع أو يشترى شيئا الا منه : ومن ذلك ابلاغه الحدادين والصناع الموجودين فى جميع المأموريات الأمر الخاص بمنع شراء فحم الكوك ومعاقبة كل من البائع والمشترى بالنفى الى ليمان الاسكندرية لمدة سنة وذلك للزومه لأشغال ورش المهمات الحربية (٢٤٨) .

والنظام كما منع التجار من الشراء منعهم أيضا من البيع : فلقد أرسل الى عربان أولاد « على » ينهاهم عن بيع الصوف لغير الحكومه ويأمرهم بأن يوردوه فى أوانه وقاية للأنوال من التعطل (٢٤٩) ، ولم يقتصر الأمر على الصوف وانما امتد لكل السلع فبيع الغلال ممنوع ومن يخالف ذلك تصادر غلاله والدابة التى تحملها (٢٥٠) ، وبيع الحرير ومنسوجاته مقصور على ديوان الحرير (٢٥١) ، وبيع المشروبات كالعرقى والنبيذ والخمور قاصر على الملتزم بها (٢٥٢) ، واللحوم البرانيـة ممنوع بيعها بحجة أن بها أمراضا ، وعلى ذلك يعدم كل من يتجاسر على ذبحها ويقبض على كل من يدخل حيوانات من خارج مصر - المحروسة - لبيعها فى داخلها (٢٥٣) ، فسلخانة الحكومة وحدها هى التى تشترى الحيوانات وتذبحها وتبيعها ، وأى ماشية برانية أو لحم برانى يضبط ويقبض عليه وعلى صاحبه بمعرفة البصاصين الذين عينهم النظام (٢٥٤) . حتى تعدية المواشى من الساحل المقابل الى مصر منعها الوالى لأن ناظر المذبح ذكر فى تقرير لـه أن بعض الجزارين يحتمون ببعض العظماء ويذبحون فى بيوتهم مواشى وهذا يؤدى الى نقصان أرباح المذبح (٢٥٥) ، وكذلك بيع الملح ممنوع الا من الحكومة حتى طائفة بائعى الملح الذين كانوا يجوبون القرى على أقدامهم وفى الزوارق ليستبدلوا بملحهم حبوبا منعهم النظام وقرر اتخاذ تدابير تمنع الفلاحين من الشراء منهم (٢٥٦) .

ولم يكن النظام يتسامح أو يتردد فى توقيع أشد العقوبات على المخالفين لأوامره بما فى ذلك القتل كما حدث عندما أمر حاكم الوسطانية بالاتحاد مع حاكم الفيوم والقيام على رأس قوة عسكرية مع اصطحاب عربان الهنادى والحرابى وجرسمة والجوازى والهجوم على العربان المقيمين فى جهة القصر بناحية العقبة الصغرى والقبض على بعضهم والغارة عليهم وعلى أموالهم وقتل بعضهم تأديبا لهم على انزال الصوف وغيره الى الساحل وبيعها الى السفن التى ترسو بها (٢٥٧) ٠

والغريب أن النظام الذى يشجب الاحتكار ويحرمه على التجار والأهالى قد أباحه لنفسه عندما احتكر جل سلع التجارة الداخلية ولم يعد لحرية التجارة من وجود وقصر شراء وبيع الحاصلات الزراعية من الفلاحين على الحكومة وحدها وطبق نفس الأسلوب على المنتجات الصناعية (٢٥٨) ، وأصدر خلاصة عمومية بابطال مشتريات الأهالى مع بعضهم ولم يسمح بنقل السلع من مكان لآخر فى مصر بحرا أو برا الا بتصريح من السلطة يؤخذ عليه رسوم والا صودرت (٢٥٩) ، فأصبحت التجارة الداخلية حكرا على الحكومة ، ولم يكن الباشا يترفع عن مباشرة مساوماتها بنفسه فيحاسب على النقير والقمطير ويساوم بالقرش والبارة حتى ليخيل للمطلع على دفاتر الحكومة فى عهده أنه تلقاء ضياع ومتاجر ومصانع خاصة توفرت لادارتها ورصد حساباتها وتنظيم ميزانياتها وتدبير خاماتها وتصريف منتجاتها (٢٦٠) ، ولم يكتف الوالى بذلك وانما بعد أن وضع يده على سلع التجارة واحتكرها قام :

بمنح احتكارات السلع لمن يريد الالتزام بها : لقاء قدر معين من المال حتى يبيعوها للمتسببين ، وكان طبيعيا أن يؤدى ذلك الى زيادة أسعار هذه السلع ، كما كان طبيعيا أيضا أن يكون جل الملتزمين من التجار الأجانب الذين أعفتهم الامتيازات الأجنبية من الضرائب وأدخلهم الباشا فى معيته ٠ فصنف الأبذار ــ البذور ــ مثلا التى تأتى من بلاد الصعيد كالحبة السوداء والشمر والأينسون والكمون والكراويا ونحو ذلك الذى التزم به تاجر أرمنى مقابل أن يدفع للخزينة خمسمائة كيس على أن يتولى شراءها دون غيره ويبيعها بالثمن الذى يفرضه ، أدى الى ارتفاع سعر هذه البذور وما يتصل بها من تمر وخوص وليف ، حتى بلغ سعر القطف الذى يسع الكيلة من البذور خمسة وعشرين نصفا وكان يباع قبل ذلك بنصف أو نصفين (٢٦١) ، وكذلك التزم بالملاحة وتوابعها من زاد فى مالها ، ونتيجة لذلك بلغ ثمن كيلة الملح قرشا وكانت قبل ذلك بثلاثة أنصاف (٢٦٢) ، كما كانت هناك ضروب أخرى من الالتزام كالتزام عمل البارود وغيرها ، حتى عم غلو الأسعار فى كل شىء وبلغ سعر كل صنف

عشرة أمثال سعره قبل ذلك (٢٦٣) • وعلى ذلك فقد صارت المعايش ضنكا بسبب ذلك الالتزام واحتجاج الباعة والتجار والمتسببين بذلك الالتزام وما حدث على السلع من مال المكس مع طمعهم أيضا وخصوصا سفلة الأسواق وبياعي الخضراوات والجزارين والزياتين وغيرهم الذين يدفعون ما هو مرتب عليهم للمحتسب مياومة ومشاهرة ويخلصون أضعافه من الناس (٢٦٤) •

هكذا أدى نظام الالتزام الى ارتفاع أسعار السلع التى يحصل عليها التجار من الملتزمين • فاذا أضفنا الى ذلك :

الضرائب : التى فرضتها الحكومة على السلع وما أكثرها ومن ذلك ضريبة الدخولية على الحاصلات والمتاجر مما تتبادله المدن والقرى فى داخلية البلاد والتى كانت مصدر اعنات وارهاق للأهالى وعقبة تحول دون حرية التجارة الداخلية اذ كانت الحكومة تفرض على المتاجر ١٢٪ من قيمتها عند دخولها أى مدينة أو قرية وهذا يؤدى الى ارتفاع الأسعار علاوة على ارتفاعها واشتداد الغلاء ضعف حركة المعاملات ، واذا عرفنا أن جبايتها كانت موكولة الى ملتزمين يبتزون من التجار أكثر من قيمتها (٢٦٥) أدركنا ما كان يعانى منه قطاع التجار المصريين من صعوبات ، هذا فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة وموظفوها يماطلون هؤلاء التجار فى حقوقهم فيلجئون للشكوى ، كما حدث مع المدعو « محمد صالح » الذى اشترى منه « موسى أفندى » مأمور المقياسات خشبا بقيمة ١٤٤٢ قرشا ولم يدفع منها بارة واحدة منذ شرائها من مدة ثلاثة عشر شهرا والتمس من الوالى « استخلاص حقه اما نقدا واما باعادة تلك الأخشاب الموجودة فى منزل المذكور » (٢٦٦)•

وهكذا كان التجار المصريون كالحرفيين والفلاحين يعانون من ضرائب فادحة فى الوقت الذى أعفى فيه التجار الأجانب من هذه الضريبة بمقتضى الامتيازات الأجنبية (٢٦٧) وقربهم الوالى من معيته وحاشيته فمنهم من يأخذ التزام السلع ومنهم من يعقد معه صفقات بيع سلع ومحاصيل بأكملها، مما ضيق المجال أمام التجار المصريين فعملوا كعمال أو أجراء عند الملتزمين الذين يتلاعبون بأسعار السلع التى يلتزمونها فارتفعت أسعار هذه السلع (٢٦٨) • وزاد الطين بلة عوائد الباشا ومكوسه (٢٦٩) فى وقت ضعفت فيه القوة الشرائية للأهالى فانفلت زمام المال والثقة من أيدى التجار المصريين وساءت حالتهم وقلت معاملتهم فى ظل نظام الاحتكار الذى سيطر الباشا بمقتضاه مع قلة من التجار الأجانب على زمام التجارة فى مصر بشقيها الداخلى والخارجى فعادت عليهم بالربح الوفير •

فلم يكن غريبا أن يسخط التجار المصريون على نظام الباشا الاحتكارى الذى أودى بأرباحهم وحولهم الى طبقة عاطلة أو شبه عاطلة • لأن النظام

علاوة على أنه شل حركتهم وحريتهم وقيد معاملاتهم بمختلف القيود واللوائح والقوانين أرهقهم بالمكوس على السلع والأسواق هذا فضلا عن أن مشاركة الوالى لهم فى تجاراتهم « غلط عظيم وادخال للضرر على الرعايا من وجوه متعددة فانه يسبب مضايقة الفلاحين والتجار فى شراء الحيوان والبضائع وتيسير أسباب ذلك لأن الرعايا متكافئون فى اليسار متقاربون ومزاحمة بعضهم بعضا تنتهى الى غاية موجودهم أو تقرب واذا رافقهم السلطان فى ذلك وماله أعظم كثيرا منهم فلا يكاد أحد فيهم يحصل على غرضه فى شىء من حاجاته ويدخل على النفوس من ذلك غم ونكد ثم أن السلطان قد ينتزع الكثير من ذلك اذا تعرض له غصبا أو بأيسر ثمن أو لا يجد من يناقشه فى شرائه فيبخس ثمنه على بائعه لذلك كان الفرس لا يملكون عليهم الا من أهل بيت المملكة ثم يختارونـه من أهل الفضل والدين والأدب والسخاء والشجاعة والكرم ثم يشترطون عليه مع ذلك العدل وأن لا يتخذ صنعة فيضر بجيرانه ولا يتاجر فيحب غلاء الأسعار فى البضائع (٢٧٠) .

لهذا فقد عمل التجار المصريون على اسقاط نظام الاحتكار بعد أن تراجعت مكانتهم واضمحل شأنهم وتضاءلت ثرواتهم برغم ازدياد متاجر مصر فى ذلك العهد وذلك بسبب نظام الاحتكار الذى ذهبت بمقتضاه ثمرة التجارة الى الحكومة والوسطاء من الافرنج ممن كانوا يتبادلون واياها حركة التجارة (٢٧١) .

ومهما يكن من أمـر :

فان التجار الذين كانوا أغنى طبقات المجتمع فى أوائل عهد الباشا فأصبحوا أفقرها ، والذين حولهم الوالى بنظامه الى شبه عاطلين وطالبهم بالعديد من الضرائب والرسوم ومنع اتصالهم بالمنتج سواء كان صانعا أو فلاحا بل عليهم أنّ يعاملوا الحكومة وحدها ، واذا توجهوا للحكومة باعت فيهم واشترت لم يك من المعقول أن يقفوا فى صف هذا النظام أو يتحمسوا لــه .

واذا كانت المصادر لا تذكر شيئا عن ثورات خاصة أو هبات قام بها هؤلاء التجار ضد نظام الباشا الاحتكارى فان ذلك لا يعنى أنهم كانوا من المؤيدين للنظام أو من محبيه بل بالعكس فان سلبيتهم هذه حتى عن الثورة لأنفسهم معناه أن النظام قد قسم ظهورهم ونجح تماما في الاجهاز على قوتهم وهيبتهم وتمكن من كسر شوكتهم بعد أن كان لهم ما كان من الطول والحول وبعد أن كانوا قـوة يعمل الوالى لها ألف حساب ويلجـأ اليها فى السراء والضراء فى بدايـة حكمه يطلب ودها ومالها (٢٧٢) ، تغيرت الموازين وانقلبت لصالح الباشا بفضل نظامه الاحتكاري (٢٧٣) .

على أن سكوت المصادر أيضا لا يعني أنهم قد وقفوا جامدين أمام نظام الاحتكار ولم يشاركوا في الهبات أو الثورات التي قادها غيرهم من الفلاحين والعمال في وجه النظام بل انهم من غير شك قد شاركوا في كل حركات التمرد والسخط والثورة التي قامت ضد نظام الاحتكار في مصر لأنهم كرهوا ذلك النظام وحاربوه محاربة عدو استهدف وجودهم .

٤ ـ الآثار الاجتماعية للنظام على المجتمعين الريفي والحضري :

لما كانت فترة حكم « محمد علي » الآخذة بمنهج الاحتكار تمثل مرحلة من أهم المراحل التي مرت بالمجتمع المصري على الاطلاق لا لأن الصراع المحلي والدولي قد احتدم فيها فقط وانما لأن الشعب المصري قد خرج فيها من عزلته تماما واتصل بالغرب وثار على القوات الأجنبية وانخرط في سلك الجندية وحمل السلاح وعرف المصانع الحديثة والتعليم وأرعب أكبر دول العالم وأوشك أن يقضي على الامبراطورية العثمانية . وأثبت بطريقة عملية أنه قادر على عمل كل شيء متى تهيأت له الفرصة وفتحت الأبواب (٢٧٤) وقد تصادف أن الفترة عينها التي خرج الشعب فيها من عزلته واتصل بالغرب قد حفلت بانقلابات تقنية وعلمية ودستورية في أوربا (٢٧٥) ، اذ كان العالم الأوربي آنئذ قد أوجد علوما جديدة وأحدث اختراعات وعرف نظما وأوضاعا سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة لم يكن للعالم بها سابق عهد (٢٧٦) . ولم يقف الأمر عند هذا الحد وانما أخذت هذه العلوم والصناعات تتقدم بسرعة هائلة خرجت بها من طور الاستقرار الى طور التحولات الانقلابية العلمية والصناعية التي صارت تجر وراءها انقلابات اجتماعية خطيرة تشمل جميع مظاهر الحياة في المجتمعات البشرية من عائلية وأخلاقية واقتصادية وسياسية (٢٧٧) .

ولما كان « محمد علي » قد اكتملت له آنئذ مظاهر القوة كلها فأصبح أميرا على البلاد وخلصت له الجبهة الداخلية دون منازع وأمن شر الفتن والمؤامرات وأنشأ الجيش والأسطول وأصلح أحوال البلاد الاقتصادية وسال في يديه المال أنهارا يستخدمه كيف يشاء . فاننا نتساءل :

هل عمل « محمد علي » وهو يستكمل أسباب قوته على خطب ود أهل البلاد الأصليين والفوز برضاهم والاعتماد عليهم في معركته من أجل النفوذ والقوة ؟ وما هي الآثار التي نتجت عن نظامه الاحتكاري في المجتمع المصري بشقيه الريفي والحضري ؟

يرى بعض الباحثين أن مجال القول في هذا الأمر ذو سعة للمدح والقدح على السواء ، فكل من يمعن النظر في محاسن المجتمع المصري من

دخل وفير ومحصولات جديدة وانتشار للتعليم وادخال لفنون الحرب البرية والبحرية وتحسن المواصلات والعمل على تأمين السائحين واحترام السلطات ومسلك الباشا نفسه يستطيع أن يطنب فى مزايا هذا الجانب المضىء • أما من يريد أن يقصر همه على الجانب المظلم وهو جانب لا أمل فى اصلاحه فيجد ما يقوم به الحكام من أعمال العسف وما عليه المحكومون من ضنك واجهاد وفيما يرتكبه القليلون من مظالم ويقاسيه الكثيرون من آلام موردا لا ينضب ومعينا لا يغيض • ولو حكمنا على أحوال الشعب بمقياس الحضارة الحديثة لوجدناها جديرة بالأسى غير أننا اذا وازنا بين ما تم فى مصر وما تم فى أى بلد متخلف آخر انتهينا الى نتائج على أكبر جانب من الفائدة والأهمية (٢٧٨) •

واذا كان هؤلاء الباحثون لم يحسموا لنا الأمر وانما وقفوا منه موقف المحايد الذى يضع المساوىء فى كفة والمزايا فى كفة دون أن يدلوا بحكم فيه فقد أعطوا لنا مؤشرات أو دلالات تفيد كثيرا عند محاولة حسمه أو البحث لأى كفة من هاتين الكفتين عن مقومات الرجحان •

ومهما يكن من أمر : فلا يستطيع أحد أن ينكر ما قام به الباشا فى مصر من جهود سواء فى ريفها أو حضرها ، فى زراعتها أو صناعتها أو تجارتها ، فى تعليمها أو صحتها فى أمنها وقوتها أو فى رجالها ونسائها وثروتها • ومهما اختلفت الآراء حول دوافع هذه الجهود أو نتائجها فانها لا تستطيع بحال أن تنكرها • ولما كان هذا البحث ليس من اختصاصه مناقشة كنة هذه الجهود وانما آثار نظام الاحتكار على المجتمع المصرى بشقيه الريفى والحضرى نقول انه فيما يتعلق بـ :

مجتمع الريف : أولاه النظام كل عناية ورعاية ، وكيف لا يهتم النظام بريف مصر وهو مصدر ثروته المادية والبشرية ومورد الغذاء ضرورة الحياة الأولى والمعين الذى لا ينضب لمواد الصناعة والتجارة • فنظام الاحتكار الذى طور الزراعة وأساليبها وعمل على زيادة رقعتها ومحاصيلها واستقدم لها من كل مكان البذور والخبراء والآلات ووضع لها اللوائح والقوانين ووفر لها المسئولين والمراقبين واحتفر لها الترع والقنوات وشق لها المصارف وأقام لها الجسور (٢٧٩) وما الى ذلك من أمور ، لم يكن من المعقول أن يترك المجتمع الذى غرست فى تربته هذه الزراعة وعهد اليه بأمانة تربيتها وصيانتها والقيام على شئونها • واذا كان القادحون فى نظام الوالى يرون أن الباشا حاول النهوض بصحة الريف وأمنه وتعليمه وحل مشاكله وعمل على ترقيته من باب مصلحته هو (٢٨٠) وحرصه على جنى أكبر قدر من محاصيله التى استأثر بها لنفسه بمقتضى نظامه الاحتكارى (٢٨١) ولكى يوفر لحروبه المقاتلين والغذاء ولمصانعه العمال والخامات (٢٨٢) • فان

هذا القدح لا يعنى أن هذا المجتمع قد حرم من نتائج تلك الجهود حتى ولو كان القصد من وراء بذلها أمورا أخرى ترد استفادة هذا المجتمع في مكان الذيل أو المؤخرة من تفكير القائمين بها أو لا ترد على الاطلاق ٠

وتشير المصادر الى آن الوالى لم يهتم فى الريف المصرى بأمور الزراعة فقط وانما اهتم كذلك بأمور الصحة والأمن والادارة والتعليم وكل ما من شأنه ضبطه وترقيته : فقد استطاع أن يحل النظام محل الفوضى ولم تعد البلاد فى عهده أجزاء متنافرة كما كانت من قبل ، كما استطاعت حكومته المركزية آن تخلق ما يشبه الشعور العام وتقضى على اللصوص وقطاع الطرق ، فنقرأ فى أمر منه الى مدير البحيرة لما ترامى الى علمه كثرة مواد القتل بتسلط اللصوص على نواحى مديريته : « ٠٠ وانك بذلك قد وسخت البكوية ٠٠ فاما أن تزيل هؤلاء اللصوص من الوجود أو أنا أزيلك وأبقيهم فأى الأمرين تختار فدلنى عاجلا ٠٠ » (٢٨٣) ، كما استطاع الوالى أن يعالج مشكلة العربان الذين كانوا مصدر ارهاب وتهديد مستمر للريف المصرى وأهله بعد آن سلك معهم مسلك المهادن المسالم وعقد الاتفاقات مع قبائلهم وبالرغم من أنهم هتكوا ستارهم وخاسوا بعهودهم معه غير مبالين ولا هيابين فانه أيقن أن لا مناص معهم الا الاعتماد على القوة فى قمعهم وتأديبهم فعول على قتالهم وسير لمطاردتهم فرقا من الفرسان المتحركة حتى اضطرتهم الى التماس الصلح واستمناح العفو ، ومن ذلك الوقت أنابوا الى الطاعة لوالى مصر وأقسموا على الولاء له ٠ ولقد اشترط فى عقد الصلح معهم أن يسكن كبار زعمائهم وشيوخهم مدينة القاهرة ليكونوا رهنا عنده على طاعتهم وضمانية لوفائهم بعهودهم ولتقع على عواتقهم تبعة ما يرتكبه رجالهم من الجرائم ضد النظام والأمن ، وزاد على ذلك أن أجرى عليهم الأرزاق والمرتبات لمعاشهم (٢٨٤) ، فأمن الريف المصرى من شرهم وغاراتهم٠ بل انه استخدمهم بعد ذلك فى توطيد الأمن والمشاركة فى الحروب فأصبحنا نسمع عن أن جمال العربان تنقل الذخائر الى ميادين القتال(٢٨٥)، وعن قيام تجريدات منهم لحماية الأمن والنظام وقمع من تسول له نفسه العبث بسلامة البلاد ٠ وكان اذا سمع عن تمرد قبيلة منهم أو نقضها لعهودها ضربها بأخرى من نفس العربان ومحاها محوا مستعينا فى ذلك بكبار شيوخهم الذين اشترط فى عقد الصلح معهم أن يسكنوا مدينة القاهرة ، كما فعل مع قبائل عربان غزة التى تمردت على نظامه فساق اليهم قوة من عربان الهنادى ومن جماعة أحمد أغا الخيالة ، وأمرهم بمحوهم عن آخرهم بعد أن أقنع كبار مشايخهم بذلك (٢٨٦) ٠ على أن اهتمام الوالى بالريف المصرى لا يعنى أنه أهمل الحضر : فقد أنشأ فيه المصانع والمدارس والمستشفيات وأقام فيه الثكنات الحربية كما أقام فيه الأقلام والدواوين

والادارات ، وكان يعقد فيه مجالسه ومزاداته وهو محل اقامته وأهله وكبار رجال دولته (٢٨٧) • فالباشا فى نظرته الى المجتمع لا يفرق بين ريف وحضر وانما ينظر اليه نظرة كلية شاملة • ولقد تأثر المجتمع كله بنظام الباشا وحكمه فمن جهة ارتفع عدد السكان الى ٤٤٠ر٤٧٦ر٤ نسمة فى سنة ١٨٤٧ م بعد أن كان ٢٠٠ر٤٦٠ر٢ نسمة فى وقت الحملة الفرنسية أى أنه تضاعف فى النصف الأول من القرن التاسع عشر (٢٨٨) ، وقد اقترنت هذه الزيادة بالتوسع فى مساحة الأرض المزروعة والنهوض بالصحة (٢٨٩) • ومع هذه الزيادة كانت الزراعة تشكو قلة فى الأيدى العاملة وذلك راجع الى استخدام الشبان فى أعمال السخرة والمصانع الحكومية واجبار أعداد كبيرة منهم على الانخراط فى سلك الجندية وقد تغيرت هذه الظروف فى السنوات الأخيرة من حكمه عندما انتهت حروبه واحتكاراته وأغلقت مصانعه ومعامله (٢٩٠) • والملاحظ أنه حدث تغير كبير فى أحوال الشعب المصرى فى الفترة موضوع البحث بسبب نظام الاحتكار فالوالى لكى يعد الرجال الذين يتطلبهم نظام الاحتكار فى شتى المجالات فى المصانع والمزارع والادارات أوجد :

التعليم الحديث : فى مصر وأدخل العلوم الحديثة بعد أن أقفرت معاهد العلم فى بلادنا ولم يبق منها الا الجامع الأزهر (٢٩١) • والى محمد على يرجع الفضل فى تأسيس المدارس الابتدائية والتجهيزية والعالية ومن هذه المدارس الأخيرة مدرسة الألسن والمهندسخانة والطب والطب البيطرى والبيادة والطوبجية والفرسان والموسيقى والزراعة والمحاسبة كما أنشأ مجلسا للتعليم — شورى المدارس — كى يدير جميع المدارس فى مصر • وأثر العلم فى المجتمع المصرى أو أى مجتمع لا يحتاج الى تبيان ، فمحمد على هو فارس هذا الميدان اذ أنه هو الذى وضع أساس التعليم الحديث فى مصر (٢٩٢) برغم أن الكثيرين قد عددوا عليه المآخذ فى هذه الناحية فبورنج Bowring — مثلا — يذكر أن أبرز وجوه النقص فى مدارس الباشا هى الحاجة الى مدرسين أكفاء وكتب ملائمة وتغيير طريقة التأديب القائمة على العقوبة البدنية وحدها (٢٩٣) • أى أنه انتقد الأستاذ والكتاب والمنهج ولم يسلم من نقده الا الطالب ومبنى المدرسة •

ولعل بورنج كان له العذر لما شاهده من أسلوب الوالى التعليمى الذى يقوم على انتزاع الطلبة من الأوساط التى نشئوا فيها واحتجازهم فى المدارس واخضاعهم لنظام شبه عسكرى وتولى جميع نفقاتهم من مأكل وملبس (٢٩٤) •

ولعل الباشا كان له العذر هو الآخر فيما قام به نظرا لأن أولى الأمر كانوا يعارضون ارسال أولادهم الى المدارس (٢٩٥) ٠ وقد أثمرت نبتة العلم التى غرسها الوالى فى التربة المصرية علوما وفنونا وآدبا وخرجت أجيالا من الرواد والأساتذة في كل مجال لتصل ماضى مصر العلمى المشرف بحاضرها المشرق ، برغم أن الباشا نفسه حينما غرس نبتة العلم لم يكن يقصد بها سوى اعداد الرجال الذين يحتاج اليهم ذلك التوسع الشامل فى مختلف نواحى الحياة وفي الخدمتين المدنية والحربية ، وكان يتوجس خيفة من انتشار التعليم بين أبناء العامة ويطلب الاكتفاء بتعليم القراءة والكتابة لعدد منهم واف بأعمال الرياسة (*) فنقرأ فى الرد الصادر منه الى الباشا السر عسكر « انه مقر لرأيه فى الاقتداء بنابليون ــ فى احتضانه لأولاد الجنود ــ على أن يكون الاحتضان شاملا لأبناء الجند فى مصر وليس قاصرا على نحو الألف ولد المولودين فى سوريا انه يتنبه الى ما تعانيه أوربا ــ عهدئذ ــ من نتائج تعميم التعليم بين أبناء العامة ويعتقد أنها قد تورطت فى تعليم الناس حتى أضحت وليس فى طاقتها تلافى ما فات فمن الواجب أن تتفضلوا فتكتفوا بتعليم القراءة والكتابة لعدد منهم واف بأعمال الرياسة غير مولعين بتعميم ذلك التعليم » (٢٩٦) ٠

على أن الباشا لم يستطع فيما بعد أن ينفذ ما أراده اذ أن تيار العلم الجارف كان أقوى من أن يوقفه والى مصر ، فظهرت الطبقة المتعلمة فى المدارس والبعثات وهى الطبقة الممتازة من طبقات المجتمع التى كان لها فضل كبير فى ترقية مستوى الهيئة الاجتماعية ومنهم من لعب دورا كبيرا فى حياة مصر السياسية والعلمية فى عهد محمد على وخلفائه أمثال شريف باشا وعلى باشا مبارك ورفاعة رافع الطهطاوى ومظهر باشا وبهجت باشا وغيرهم كثير (٢٩٧) ٠

الجيش المصرى الحديث : ولكى يدافع الوالى عن نظامه الاحتكارى ويحقق أغراضه أوجد فى مصر جيشا قويا حديثا منظم بأحدث النظم والآلات قوامه المصريون الذين أشركهم لأول مرة منذ عهود طويلة فى الجيش الموجود على أرض بلدهم والمناط به حمايتها (٢٩٨) وقد حقق هذا الجيش المصرى أمجد الانتصارات فى أشرس المعارك وشهد له الأعداء قبل الأصدقاء (٢٩٩)٠ مما أعاد الثقة فى قوة المقاتل المصرى وصلابته واستعداده لمجاراة العصر وقدرته على حماية أراضى وطنه من أى عدوان مهما قيل فى الأضرار التى نتجت عن تكوين هذا الجيش ٠

الأسطول البحرى : ولكى ينقل الباشا محاصيله وسلعه التى احتكرها ويحميها أنشأ أسطولا بحريا ضخما استعمله فى الأغراض التجارية والحربية فكان نواة للبحرية المصرية الحديثة ٠ وقد كان وجود بحرية

محترمة فى نظر الباشا أمرا جوهريا لا غنى عنه ، اذ أن وجود هذه البحرية القوية من شأنه أن يدعم صلاته بالأمم المتحضرة ويسهل تصدير المنتجات المصرية فى وقت أضحت فيه هذه المنتجات من مصادر ايراد الدولة كما أن وجود هذه البحرية القوية يعفيه من موقف يجد فيه نفسه على الدوام مهددا من جانب الباب العالى (٣٠٠) .

ولأن نظام الباشا الاحتكارى لا يقوم الا بجهود وأيدى الأصحاء من أبنائه القادرين على العمل والانتاج فى مختلف مجالاته الزراعية والصناعية والتجارية والادارية والحربية كانت :

العناية بالصحة : وادخال الطب الحديث الى مصر بمدارسه وفنونه وآلاته وخبرائه مما كان بداية لعهد جديد من عهود الطب فى مصر (٣٠١) . ولم يكن غريبا أن يسارع الباشا الى العناية بالصحة العامة بعد أن كثرت فى مصر الأمراض وانتشرت من رمد ودوسنطاريا وجدرى وغيرها ، هذا عدا الأوبئة الخطيرة كالكوليرا والطاعون التى كانت تحصد الآلاف (٣٠٢)، فقد اجتاح القاهرة وبلاد الوجه البحرى فى عام ١٨٣٥ م وباء الطاعون وعظمت ضحاياه حتى بلغت فى القاهرة وحدها واحد وثلاثين ألفا ، ولهذا اهتم لوالى بشئون الصحة العامة اهتماما بالغا ولم تقتصر جهوده على مكافحة الطاعون والكوليرا بل تعدت ذلك الى معالجة الأمراض الأخرى المتفشية وكانت وسائله اما وقائية كالحجر الصحى وما علاجية بالاعتماد على معاونة الأطباء الأجانب أمثال كلوت بك Clot Bey وجيطانى Goetani واتخاذ ما يلزم لمكافحة هذه الأمراض كذلك انشاء مدرسة الطب واستحضار الكتب الطبية والأدوية واقامة المستشفيات وايفاد البعوث الطبية الى الخارج والترحيب بالهيئات العلمية التى تفد الى مصر لاجراء البحوث والتجارب الطبية هذا الى مطاردة الدجالين من الوطنيين والأجانب الذين كانوا يغررون بأبناء البلاد وينتحلون لأنفسهم صفة الأطباء حتى يروجوا بضاعتهم الزائفة (٣٠٣) .

وكما اهتم الوالى بالصحة والتعليم والأمن والجيش كان لذلك آثاره على المجتمع فان :

الثورة الزراعية والصناعية : التى أحدثها الوالى فى مصر كان لها بالضرورة أثرها على المجتمع المصرى وتقاليده وعاداته وبنيته فمما لا شك فيه أن التغيرات الاقتصادية تخلف وراءها عواقب اجتماعية وسياسية (٣٠٤) . واذا كانت جل المصادر تشير الى تدهور حالة الفلاح الذى عانى من مساوىء وظلم نظام الاحتكار بعد أن تملكت الحكومة الأرض وما تنتجه وأرهقت كاهله بكافة ألوان الضرائب والعقوبات وحرمته من ثمره عمله وقيدت حريته وحركته حتى ترك لها الأرض وما عليها (٣٠٥) ، فان النظام المذكور

في ميدان الزراعة لم يكن كله سوءات اذ أدى الى ترقية الزراعة المصرية وأساليبها وأدواتها وغلاتها مما كان له أثره على المجتمع المصرى فيما بعد ٠

وما يقال عن الزراعة يقال عن الصناعة فبرغم أن أكثر الباحثين يرون أن صناعات الوالى كانت نقطة سوداء في تاريخ الصناعة المصرية اذ أفقدت المصريين الثقة فى أنفسهم وقدرتهم على ارتياد دروبها فيما بعد مما زاد فى تأخر مصر صناعيا بالاضافة الى ما عاناه العامل فى ظل نظام الاحتكار من فقر واضطهاد وظلم وما ترتب عليها من قضاء على الصناعات الصغيرة أو الأهلية (٣٠٦) ، فاننا نرى أنها كانت بداية نحو التصنيع الحديث والمصنع الكبير استفادت منها الأجيال التى أتت بعد ذلك ومن فشلها أكبر استفادة ٠ وبينما تجمع المصادر على أن الانتاج قد زاد زيادة كبيرة فى الزراعة أو الصناعة (٣٠٧) فانها تكاد تجمع أيضا على أن الفائدة من هذه الزيادة لم تعد على طبقة من طبقات المجتمع المصرى سواء كانوا فلاحين أو عمالا حرفيين أو تجارا ، ولذلك لم يكن غريبا أن يذهب Lernar فى توضيحه للعلاقة بين الاحتكار والرفاهة الاجتماعية الى أن الاحتكار يؤدى الى خسارة اجتماعية ضافية (٣٠٨) ٠

ولا يخفى ما ترتب على نظام الاحتكار من تشجيع للوالى على زيادة استبداده ودكتاتوريته وقدرته على قمع أى ثورة يقوم بها المصريون ضده ، خاصة بعد أن امتلأت خزائنه بالمال وامتلأت نفسه توجسا وخيفة من انتفاضهم ضده مدفوعين بوعيهم القومى الذى لمس انبعاثه فى مناسبة ترشيحه للولاية ، كلما تعارضت سياسته مع مصالحهم (٣٠٩) ٠ فلا جرم أن صمم سياسة حكومته على قواعد تركية عتيدة وأن يسلم مقاليد البلاد الى عصبيتة التركية التى جعل منها بطانته وكبار موظفى دولته من المديرين ورؤساء المصالح وضباط الجيش ، وأشرك معهم من دان له بالطاعة من بقايا المماليك الذين تمرسوا على حكم المصريين وخبروا طباعهم ، وطائفة من مماليكه ممن استبقاهم من حروب الأناضول والمورة وكريت وأعتقهم من ربقة الرق ٠ وحرص على أن يكون المصريون دائما مرؤوسين لهؤلاء الأتراك ٠ والمماليك وأن لا يجاوز ضباطهم رتبة البوزباشي فى الجيش (٣١٠) حتى تمتنع عليهم مراكز القيادة لأنه لم يكن يريد أن يجعل نفسه فى متناول يد الشعب المصرى ٠ على الرغم من أن المصريين كانت لهم اليد الطولى فى اسناد مقاليد الحكم اليه فهم الذين اختاروه وأيدوه وألبسوه خلعة الولاية من قبل أن يصدر بها فرمان السلطان الا أنه كان ينكر عليهم هذا الفضل ولم يكن يعتبر نفسه أكثر من موظف فى الدولة العثمانية يأتمر بأمرها وينفذ سياستها وينتهج فى حكومته تقاليدها العامة وينظر اليهم من علياء سلطانه نظرة متجنية كسيد مترفع من غير تجاوب مع مشاعرهم أو احتفال بحقوقهم الطبيعية كأناسى فهم فى نظره جبلة أدنى منزلة ضربت عليهم

الذلة والمسكنة • ولقد ظل محمد على فى قرارة نفسه تركيا قحا فهو لا يتكلم الا التركية ولا يفهم لغة البلاد أو يتظاهر بفهمها ولذلك يستعين بمترجم عندما يتحدث الى أحد من أبناء العرب وكذلك كان كبار رجال دولته (٣١١) ، وكان لا يثق بالشعب المصرى بل يرى أن الفلاحين منهم كالبهائم (٣١٢) وبقية الشعب يجب أن يقادوا كما يقاد الأطفال • ورغم المشاريع الكثيرة التى قام بها فقد بقيت حالة المصريين فى عهده على درجة كبيرة من السوء ماديا ومعنويا وذلك بسبب جشعه فى فرض الضرائب واحتكاراته وعف وفساد ذمة جهازه الادارى الذى كان يسلب الأهالى القليل الذى تركه لهم الباشا (٣١٣) • وعلى ذلك فقد شقى المصريون وهم يشكلون أغلبية المجتمع بنظام الاحتكار بينما كان الترك ويلحق بهم المماليك يشغلون الوظائف الحكومية ويتمتعون بالسلطة والسيادة فى البلاد ولم يكونوا يميلون الى الاشتغال بالزراعة واذا عملوا بها فحكاما ومديرين ، كما كانوا يترفعون عن مخالطة بقية سكان البلاد ويضمرون الكراهية للمصريين والأجانب فى مصر على حد سواء (٣١٤) •

ومما هو جدير بالذكر أن نظام الاحتكار قد أدى الى زيادة عدد الأجانب فى مصر من اليونان والأرمن والفرنسيين والانجليز والشرقيين واليهود والأمريكيين وغيرهم وقد كان يقطن معظمهم مدينة الاسكندرية ويشتغلون بالتجارة والصناعة وبعض المهن الأخرى • كما أن منهم من وفد الى البلاد زرافات جريا وراء المال لضيق ذات يدهم ، كما أن منهم من استغل حاجة الوالى الى الآلات فباعه اياها بأعلى الأسعار ومنهم من راح ينتحل لنفسه مهنة ليست من اختصاصه ومنهم من استفاد به الوالى فى مشروعاته العمرانية والصناعية والزراعية والحربية (٣١٥) •

ومهما يكن من أمر : فان تأثير نظام الاحتكار على المجتمع المصرى لم يكن كله سوءات • فهو وان سلب حقوق المصريين وأرهقهم واستأثر لنفسه بناتج كدهم وأضاع منزلة زعمائهم فانه حقق لهم الأمن ووطده وقضى على اللصوص وقطاع الطرق وحماهم من غارات العربان واعتداءاتهم ونظم البلاد وقسمها الى أقسام ادارية على رأس كل منها مسئول (٣١٦) • والنظام وان أدى الى قتل روح الابتكار لدى الصناع عندما حظرت الحكومة انتاج السلع البديلة ومنعت اتباع طرائق جديدة للانتاج خوفا مما يترتب على ذلك من خسارة للمشاريع الأميرية فانه عرف هؤلاء الصناع بصناعة العصر وآلاته ومستحدثاته والمصانع الكبيرة وأتاح لهم فرصة الاحتكاك بالخبرات الأجنبية • والنظام وان أدى الى تجويع الأهالى وأفضى الى فقرهم المدقع بما فيهم جنود الجيش حتى أن عساكر سوارى حسن بك بجهة منفلوط وملوى تجاهروا بالعصيان بحجة طلب العلوفة (٣١٧) ، فانه أقام لهم

المستشفيات والمدارس وأدخل زراعات وصناعات جديدة وقام بتنظيم وترقيم المساكن (٣١٨) والدكاكين والأزقة وجميع المحال بمصر والاسكندرية ورشيد ودمياط وباقى بنادر الوجه البحرى والقبلى (٣١٩) ، كما قام بتعداد السكان (٣٢٠) وأسس لهم مطبعة بولاق (٣٢١) وأصدر أول صحيفة مطبوعة وعددا من الكتب (٣٢٢) ٠

وأيا ما كان الأمر فان ضرر نظام الاحتكار على المجتمع المصرى كان أكثر من نفعه وفى كنفه شقى كل المصريون سواء كانوا زراعا أجبرهم النظام على تسليم محاصيلهم الى أشوانه بأبخس الأسعار (٣٢٣) ، وعرضهم النظام لاستغلال جهازه الادارى المرتشى الفاسد معدوم الضمير (٣٢٤) ، الذى أثرى على حسابهم عن طريق التلاعب بالموازين والمكاييل والاختلاس والتزوير وغير ذلك من وسائل ظلم الأهالى واستنزاف حقوقهم (٣٢٥) ، ولم يكن ذلك ليحدث لو لا أن السياسة الاحتكارية قد فتحت مجالا كان غريبا على وظيفة الدولة حينذاك لتباشر الدواوين الأميرية ادارة المشروعات الاحتكارية وما تتضمنه من ممارسة المساومات والصفقات وحفظ الأصناف والحسابات وغير ذلك من المهام التى تقتضيها تلك السياسة وتتطلبها(٣٢٦) ٠ هذا بالاضافة الى ما كان يتعرض له الفلاح من أعمال السخرة والضرائب(٣٢٧) وشتى أنواع العقوبة البدنية التى كانت تصل الى النفى والصلب والقتل والاعدام اذا ما خالف النظام أو قصر فى واجب من واجباته (٣٢٨) ٠

وفوق ذلك كله وأثنائه كان يساق مجبرا الى ساحات قتال لا ناقة له فيها ولا جمل ولكم اشتكت زراعته مر الشكوى من قلة الأيدى العاملة بها بسبب ارسال آلاف الشبان الى الحروب (٣٢٩) ٠ ولم يكن العامل أوفر حظا أو أحسن حالا من أخيه الفلاح ، فقد عانى هو الآخر من ظلم النظام وعسفه واستبداد القائمين عليه وحرم من أرباحه المشروعة أو أن يستعمل شيئا مما صنعت يداه الا بعد أن يسلمه للحكومة بأرخص الأسعار فيختم بخاتمها ليشتريه منها بأغلى الأسعار (٣٣٠) ، كما أرهق النظام كاهله بمختلف الضرائب والاتاوات وسيق بمقتضاه الى المصانع قهرا ليلقى فيها من الويلات ما أضر بصحته ونفسيته وكم عانى من ألوان العقاب البدنى والمادى داخل هذه المصانع (٣٣١) ، ومن التلاعب فى أجره والتسويف فى صرفه (٣٣٢) فكانت فى نظره كالسجون كلما فر منها أعيد اليها (٣٣٣) ٠ وكذلك كان حال التجار والعلماء والجنود وكل أفراد المجتمع حتى النسوة اللائى كن يغزلن الكتان والقطن وصل بهم الأمر فى ظل نظام الاحتكار الى تقطيع أصابعهن أو اتلاف عيونهن أو احداث عاهات بدنية بأجسادهن هربا من تعنت النظام وظلمه وكذلك الأطفال الذين كان يقبض المشايخ عليهم من الأثمان لتعلم الصناعات كانوا يلوذون بالفرار أو ينتحلون الأعذار والحجج الواهية لتخليص أنفسهم من وطأة الاحتكار (٣٣٥) ٠

والخلاصـــة :

أن نظام الاحتكار قد أضر بالمجتمع المصرى غاية الضرر وان عمل على ترقيته ، وكان نظاما مظلما وظالما وان لم يخل من بعض الجوانب المضيئة .

ونختتم هذا المبحث بسؤال طرحه وأجاب عنـه البروفسير الألمانى ايرهارد يتعلق بموضوع دراستنا ثم رأى الباحث فيه وهو : هل تدخـل الدولة بواسطة السلطة العامة أو بواسطة تنظيمات يؤدى الى زيادة أمن الفرد ورغد حياته وازالة قلقه ؟؟

« ان الاجابة عن ذلك هى بالنفى . اذ أن أمن الفرد أو على الأقـل احساسه بالأمن لم يتزايد بتدخل الدولة أو الجماعات فى شئون حياتـه متحملين عنه المسئولية بل لقد قل ذلك الأمن وقـل الاحساس به الا أن المطلب الحق لزيادة أمن الفرد لا يمكن تحقيقه الا بزيادة الرخاء العام اذ به يقوى الاحساس بالكرامة الانسانية ويتأكد استقلال الفرد .

ان الشعار الذى اعتز به هو الذى مبناه القوة التى يحس بها الفرد حين يقول : اننى أريـد أن أثبت قيمتى بمجهودى الخاص اننى مستعد لمجابهة مخاطر حياتى اننى مسئول عن مصيرى وعليك أيتها الدولـة أن توفرى لى المركز الذى أستطيع منه مزاولة تلك الحقوق . ان النداء يجب ألا يكون : تعالى أيتها الدولة لحمايتى وعونى . وانما يجب أن يكون العكس . لا تتدخلى فى شئونى بل اعطنى الحرية ودعى لى من عملى ما يكفى لأن أهيىء كيانى وكيان عائلتى .. ان السياسة الاقتصادية لا تستطيع أن تدعى أنها اجتماعية أى لصالح المجموع الا اذا كانت تبيح للمستهلك أن يفيد من كل تقدم اقتصادى ومن نتائج كل زيادة فى المجهود وزيادة فى الطاقة الانتاجية . وأحسن الوسائـل لتحقيق تلك الغايـة فى نطـاق اجتماعى حـر هى المنافسة .. » (٣٣٦) .

والباحث يشارك البروفسير « ايرهارد » رأيه وان كان يـرى أن تدخل الدولة اذا تم فى أضيق الحدود ولصالح المجموع ولم يترتب عليه ضياع لحقوق الفرد أو ملكياته أو حرياته فانه لا مانع منه لوقف حـدة المنافسة وطموحها وليكون ضمانا لعدم انقلابها فى آخر الأمر الى نوع من أنواع الاحتكار ... » .

٥ ــ مدى مسئولية النظام عن اعاقة تطور رأسمالية مصرية :

وفى ظل نظام الاحتكار تبددت فى نفس الانسان المصرى غريزة حب المال ، ولم يظهر فى مصر رأسمالية وطنية فى أى شكل من الأشكال . فهل كان هذا النظام هو السبب فى عرقلة قيام تلك الرأسمالية وعلى كاهله

وحده تقع المسئولية ؟؟ أم العكس ؟ · تشير المصادر بما في ذلك أوراق الباشا الى أن نظام الاحتكار يأتى فى مقدمة العوامل التى عرقلت قيام رأسمالية وطنية فى مصر ان لم يتحمل وحده هذه المسئولية وذلك للاعتبارات الآتية :

عدم تشجيع الادخار :

فلما كانت الرأسمالية الوطنية أو أى رأسمالية تتأتى أساسا من الادخار فان نظام الاحتكار هنا يتحمل مسئولية هدم هذا الأساس · فبدراسة الأنواع المختلفة للادخار تتضح العلاقة الثابتة بين الادخار والدخل (٣٣٧) وتعرف هذه العلاقة ب « الميل الى الادخار » أى أن هناك علاقة بين حجم الدخل والادخار لأن القدرة على الادخار مرهونة بمقدار ما يفيض من الدخل بعد أداء النفقات الضرورية ، ولقد استتبعت رغبة الحكومة فى زيادة نصيبها من الدخل نقصا فى نصيب الأفراد منه مما ترتب عليه قلة دخول الأفراد النظام مسئول عن ذلك (٣٣٨) · وكتابات كل المعاصرين للنظام تشير الى أن دخول كل فئات الشعب المصرى كانت منخفضة فالفلاح وصل الى حالة الفقر المدقع فى ظل نظام الاحتكار (٣٣٩) لقلة ما تعطيه له الحكومة وكثرة ما تأخذه منه وتفرضه عليه من ضرائب واتاوات وسخرة وما اليها بالاضافة الى ما كان يعانى منه من غلاء فى أسعار السلع التى يحتاج اليها فى شئون معيشته لاحتكار الحكومة لهذه السلع وهذه الظاهرة ــ انخفاض دخل الفلاح ــ لا تثبتها أوامر الباشا التى تبين أن دخله فى اليوم كان لا يتجاوز القرش فى أحسن الحالات (٣٤٠) ، ولا كتابات الجبرتى وشكواه من مظالم نظام الاحتكار وتلاعب الموظفين وكثرة القروض (٣٤١) وانما تثبتها أيضا كتابات الأجانب الذين لفتت أنظارهم هذه الظاهرة سواء كانوا انجليز كبورنج (٣٤٢) أو فرنسيين كمانجان (٣٤٣) أو أمريكيين كهدجسون (٣٤٤) أو غيرهم (٣٤٥) · وكذلك كان حال الصانع (٣٤٦) الذى حرمه الوالى من ثمرة ربحه ومنعه من الاشتغال لحساب أحد ولو لخاصة نفسه وانما يشتغل لحساب الحكومة التى أرسلت اليه المفتشين والبصاصين ليراقبوه ويفتشوا عليه وليتها أعطته أجره وانما أخذت تقلل منه وتسوف فى أدائه (٣٤٧) كما مر بنا ·

وكذلك التاجر الذى منعت اتصاله بالمنتج (٣٤٨) سواء كان فلاحا أو صانعا وحرمت عليه أن يتعامل مع أحد سواها فلما وقع فى قبضتها وسدت فى وجهه السبل أخذت تتحكم فيه حتى تدهورت حالته كما تدهورت أحوال بقية أفراد الشعب المصرى · فنظام الاحتكار من هذه الزاوية مسئول عن قلة دخول المصريين من ناحية وارتفاع الأسعار من

ناحية أخرى وبالتالى انعدام الفائض لديهم بما يجعل الادخار مستحيلا(٣٤٩)، لأن الادخار لا تكفى مجرد الرغبة فيه وانما لابد من القدرة عليه ، أى لابد أن يكون دخل الفرد أو موارده كافية لسد مطالبه الضرورية الحاضرة وما فاض منها يمكن أن يدخره للمستقبل (٣٥٠) ، وهو ما لم يحققه نظام الاحتكار الذى استنزف كل زيادة فى دخول الأفراد مما جعل دخلهم يساوى استهلاكهم أو يقل عنه (٣٥١) · كما أن نظام الاحتكار مسئول عن :

قلة النقود المتداولة :

التى هى مادة رؤوس الأموال التى تنشأ أساسا من الادخار الذى يتمثل ـ فى أبسط صوره ـ فى تخزين البضائع ، ولما كان هذا التخزين ليس ممكنا فى جميع الأحوال لأن من البضائع ما يدركه التلف بانقضاء فترة من الزمن (*) ، فبوجود النقود يمكن تحويل البضائع الى نقود يشترى بها الانسان ما يريد ليسد حاجاته عندما تنشأ هذه الحاجات وبذلك يتسع المجال أمام المدخرين (٣٥٢) ، فمن كان مضطرا الى عدم الادخار بسبب توقعة تلف البضائع التى يختزنها صار بوسعه أن يدخر لأن النقود لا تتلف (٣٥٣) · وعليه فنظام الاحتكار مسئول من هذه الزاوية عن قلة تواجد النقود وقلة تداولها (٣٥٤) ، لعدم صنعه كميات منها تفى بالغرض واستعاضته عن ذلك باصدار الرجع والتذاكر (٣٥٥) ، مما ترتب عليه قلة كمية النقود فى أيدى الأهالى حتى نسوا شكلها (٣٥٦) ·

هذا فضلا عن أن الوالى نفسه ـ محمد على ـ كان يتلاعب فى نسب الذهب فى النقود مما كان له أثره فى نقص القوة الشرائية لها واحجام الناس عن تداولها (٣٥٧) ، وليس بخاف على أحد أن قلة النقود ترتب عليها فقر رؤوس الأموال ·

كذلك فان نظام الاحتكار مسئول عن :

عدم تشجيع الاستثمار :

فقد كان الاحتكار الحكومى بمظاهره المتعددة من أهم العوامل التى عاقت الاستثمار الوطنى فى مصر فى الفترة موضع الدراسة اذ حال دون نمو الاستثمار الفردى أو الجماعى بصوره المختلفة (٣٥٨) ، حينما لم يسمح للأفراد أو الجماعات باقامة مشروعات زراعية أو صناعية أو تجارية أو حتى المساهمة فى المشروعات القائمة بانشاء شركات ذات مسئولية محددة تقسم أموالها الى أسهم زهيدة القيمة ، ولم تقم باصدار سندات

لتمويل المشروعات الكبيرة تكون فى متناول الكثيرين وبذلك تفتح أمام صغار المدخرين فرص الاشتراك فى المشاريع الكبيرة المربحة دون أن يخشوا تعريض أملاكهم للضياع وانما استولت الحكومة ـ كما مر بنا ـ على الأرض الزراعية وما تنتجه وسيطرت على كل مشاريع الزراعة وأدواتها وقد كانت مجالا لاستثمار الأفراد والجماعات ·· وطبقت الأسلوب عينه فى ميدان الصناعة بعدم ترحيبها باقامة المصانع المملوكة للأفراد بل انها قضت على الصناعات الأهلية القائمة التى كان من الممكن أن تؤدى الى فرص كبيرة للكسب والاستثمار (٣٥٩) · وكذلك كان الحال بالنسبة للتجارة التى ضيقت دائرتها الى حد كبير بحيث حصرتها فى شخص الوالى ومعيته(٣٦٠)·

ولم يعرقل النظام الاستثمار لدى المصريين فقط وانما عرقله أيضا لدى الأجانب ومن ذلك ما يرويه شوشلر Schiolsher من « أن ممولا أجنبيا يدعى أندريل Andril أراد أن ينشىء مصنعا لتنظيف بذرة القطن وكسرها وتصديرها الى مرسيليا بعد أن كانت سلعة عديمة الفائدة الا أن الوالى أرهق كاهله بالضرائب ووضع عقبات كثيرة فى سبيل عمله مما جعله يصرف النظر عن المشروع ·· » (٣٦١)·

وهكذا أدى عدم سماح نظام الاحتكار لأحد بتملك أدوات الانتاج من أرض ومصانع الى فقر فى تملك الثروة التى تغل ثروة فانعدم بذلك وجود رأسمالية وطنية · كما أن نظام الاحتكار مسئول عن :

عدم اقامة البنوك والمصارف :

وتأهيل طبقة من الموظفين للاضطلاع بأعباء العمل فى هذه البنوك وادارتها كما أنه لم يفسح المجال للأهالى للقيام بهذا العمل (٣٦٢) ، وبذلك يكون قد منع قيام البنوك والمصارف فى الوقت الذى لم يقم هو بانشائها ، فحرم المصريين من المكان الأمين للأموال الذى يقوم بتنظيم المدخرات ويساعد على تكوين وتجميع رأس المال (٣٦٣) · مما جعل الأهالى لا يكونون ثروات وطنية فحسب بل ويقعون فريسة للمرابين والمستغلين ، وقد كان فى نية حكومة « محمد على » انشاء مصرف فى القاهرة تقوم هى بتمويله لكنه لم ينفذ وقد جاء فى مشروع انشائه « أن الغرض منه اقراض الأموال وخصم الكمبيالات بسعر ١٪ فى الشهر ، وطبيعى أن يزداد الاقبال على اقتراض المال بفائدة قدرها ١٢٪ فى السنة لأن متوسط السعر بين الأهالى الوطنيين لا يقل عن ٢٪ فى الشهر حتى ولو أودع من الحلى والجواهر ما يضمن سدادها » (٣٦٤) ·

وعلى ذلك ففى ضوء حاجة الفلاح الشديدة الى المال وعدم وجود القنوات التى تمده به كان زراع الأصناف بالأقاليم يسلمون محاصيلهم

الناتجة الى الشون فيخصم ما عليهم من المال ويأخذون بالباقى سندات مبصومة بأختام نظار الشون ، كانوا يبيعونها الى التجار بعد تخفيض يصل الى حوالى ٤٥٪ من قيمتها وفي ذلك غبن كبير لهم ، وكان التجار يقدمون هذه السندات الى الخزينة مقابل تسديد ديونهم (٣٦٥) ٠

كما أن النظام مسئول أيضا عن :

قتل الباعث الفردى او المصلحة الشخصية : فلما كانت بواعث أفعال الانسان متعددة متباينة وكان أهمها وأظهرها فى حياته الاقتصادية هو باعث المصلحة الشخصية Le mobileegoist أو ما يسميه البعض الباعث الاقتصادى (٣٦٦) ٠ فلا شك أن نظام الاحتكار قد قتل هذا الباعث لدى المصريين الذين أحسوا أنهم يرزحون تحت أعباء نظام للابتزاز المنظم الاحتكار — الذى مس كل نواحى حياتهم ولم يترك لهم فرصة الكسب الشخصى بل وجدوا أن لا فائدة ترجى من الحافز الشخصى والعمل المجد الطموح طالما أن نتيجته ستؤخذ منهم جبرا وقهرا (٣٦٧) ٠ ويتصل بهذه الناحية استيلاء النظام المباشر على موارد الدخل (٣٦٨) وقتله للمنافسة التى تزيد من الطاقة الانتاجية ونموها باستمرار ٠ وحيث تنعدم المنافسة يحل الجمود الذى يؤدى الى الركود العفن اذ أن الأفراد متى انعدم الدافع التنافسى بينهم ينصرفون الى مجرد الدفاع عما يملكون غير عابئين ببذل أى جهد اضافى ، ذلك الجهد الذى هو من أهم العوامل فى نمو الثروات الأهلية والاقتصاد القومى (٣٦٩) ٠

وأيا ما كان الأمر : فان نظام الاحتكار الذى طبقه الوالى فى مصر كان يحول دون الاستثمار الفردى والجماعى بصورة المختلفة اذ أن الحكومة وضعت فى يدها مصادر الدخل المختلفة من زراعة وصناعة وتجارة وصارت هى المالكة لكل أطيان القطر وحاصلاته وتجارته وصناعته (٣٧٠) فى الوقت الذى كانت السلطة فيه من صميم اختصاصها فسنت من القوانين واللوائح وأنشأت من الأقلام والدواوين ما يمكن لها من الاستئثار بالدخل كله فى جميع صوره وأشكاله فحالت بذلك دون قيام رأسمالية وطنية فى مصر من أى نوع وفى أى مجال لأنها استولت على الثروة والسلطة فى آن واحد وسدت قنوات الدخل فى وجه ما عداها حتى لا ينفذ منها أو اليها من ينافسها أو يناوئها ٠ وكانت النتيجة الغيبة الكاملة لرأس المال الوطنى ٠٠» (*) ٠

هوامش الفصل الخامس

(١) Patrick, The Revolution in Egypt's Economic System, p. 35.

وراجع أيضا : هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة ، ترجمة ، ص ١٦٢ ٠

(٢) أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، ص ٣٨ ٠

(٣) على بركات ، تطور الملكية ، ص ٣٠٩ ٠

(٤) محافظ الابحاث ، المحفظة ٧٣ ، قانون السياستنامة الصادر فى ربيع الآخر سنة ١٢٥٢هـ ٠

(٥) المعروف باسم قانون رجب سنة ١٢٤٥هـ أو لائحة الفلاح الذى سنه مجلس الملكية ، راجع سجل مجلس ملكية ، وراجع أيضا : فتحى زغلول ، المحاماة ، القاهرة ١٩٠٠ م حيث أورد منتخب من قانون الفلاحة ص ١٠٠ــ١١١ ٠

(٦) ديوان الجفالك ، وثائق الانتاج ، المجموعة « ج » مسلسل ٨ ٠ وراجع ايضا : الوثائق السيادية ، المجموعة « س » ديوان المعية السنية عربى ، صادر ، مسلسل ٥ دواوين وجفالك « دار الوثائق القومية » ٠

(٧) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٩٦ ٠

(٨) Crouchley, The Investment of Foreign Capital, p. 33.

وراجع : فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٢٢٠ ٠

(٩) Lane, Manners and Custom: of the Moderi Egyptians, p. 114.

(١٠) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، الأرض والفلاح ، ص ٢٧٢ ٠

(★) حرم عليه الانتقال من قريته الا باذن مكتوب ولمدة محدودة فقد جاء بالأمر الصادر من محمد على الى نجله ابراهيم باشا بتاريخ ٢٣ جمادى الآخر سنة ١٢٣٥ هـ : « بأنه مرسل له اثنين وتسعين ختما منقوشة بأسماء المراكز والمأموريات يلزم توزيعها على مأمورى الجهات للختم بها على تذاكر المرور التى تعطى لراغبى التوجه من جهة لأخرى من الأهالى من الآن فصاعدا » (ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٣ أمر من محمد على الى نجله ابراهيم باشا) ٠

(١١) معية تركى ، مالية ، سجل ٣٤ ، ورقة ٥١ ، افادة ٢٣٢ ، فى ٢٩ شوال سنة ١١٤١هـ/١٨٢٥م ٠

(١٢) يوسف نحاس ، الفلاح ، حالته الاقتصادية والاجتماعية ، بيان للطبعة العربية بقلم المؤلف ، الصفحة « ل » ٠

(١٣) راجع : كلوت بك ، لمحة عامة الى مصر ، تعريب محمد مسعود ، جـ ٢ ، ص ٣٠٣ ٠

وراجع أيضا : Merreuan, L'Egypte Contemporaine, 1830, 1857, p. 56.

ويوسف نحاس ، المرجع السابق ، ص ٣٤ ، يعقوب أرتين ، الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية ٠

(١٤) ديوان الجهادية ، محفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر من محمد على الى كتخدا بك بمصر ، تاريخه ٢٥ رجب سنة ١٢٤٥هـ ٠

(١٥) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٦٥ ، يوم الأربعاء ٢٣ محرم سنة ١٢٤٦ ، حوادث مجلس الشورى ، ص ٢ ٠

(١٦) معية تركى ، دفتر ١٤ ، مسلسل ٨١ ، من محمد على باشا الى متصرف جرجا ، بتاريخ ٢٩ شعبان سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م ٠

(١٧) معية تركى دفتر ٣٢ ، مسلسل ٥١٠ ، من المعية السنية إلى حضرة الكتخدا بك ، بتاريخ ١٣ ربيع الأول سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(١٨) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٥ ، أمر من محمد على الى عموم المديرين ما عدا القليوبية ، بتاريخ ١٧ صفر سنة ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م (انظر الملحق رقم ١١)٠

(١٩) ديوان الجهادية أوامر ، المحفظة ١ ، نمرة ١٤ ، تركى ، من الجناب العالى الى مدير الجهادية بتاريخ ١٧ ربيع الاخر سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١ (أنظر الملحق رقم ١٢) ٠

(★) وكثيرا ما تسلط المشايخ على الأهالى حتى أن الباشا حرر بندا فى قانون السياستنامة جاء فيه « اذا تسلط أحد المشايخ على أحد من أهالى حصته لأغراض باطنية وضربه على زعم أنه من باب التأديب نظرا لتكاسله فى الزراعة أو فى المصلحة المطلوب لها مع أن ذلك يكون بلا أصل فلدى التحقيق يضرب شيخ الحصة المعتدى بذلك مائة كرباج على ملأ الأهالى أدبا له وعبرة لغيره ويمنع عن تعديه (محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٣ ، قانون السياستنامة بند خامس عشر ، ص ٦) ٠

(٢٠) معية تركى : دفتر ٨ ، صفحة ٣ ، أمر كريم الى وكيل ناظر البحرية ، بتاريخ ٢ ذى الحجة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م ٠

(٢١) محافظ الأبحاث ، محفظة الميهى ، دوسية ٦ ، نمرة ١١ ، تقرير مقدم من شاكر أفندى ، بتاريخ ١٥ رجب ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م (أنظر الملحق رقم ٨) ٠

(٢٢) معية تركى ، دفتر ٦١ ، وثيقة ٥٨ ، من الجناب العالى الى خورشيد وكيل الجهادية ، بتاريخ ١٩ رمضان ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ٠

(٢٣) يوسف نحاس ، الفلاح ، ص ٢٥ ٠

(٢٤) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٤٢٦ ، سنة ١٢٥٠ هـ ، أمر من محمد على الى حسين أغا ٠

(٢٥) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٦٥ ، الصادر بتاريخ الأربعاء ٢٣ محرم ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ، حوادث مجلس المشورة ، ص ١ ٠

(٢٦) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٣ ، أمر من محمد على الى أحد المأمورين ، تاريخه ٢٨ ربيع آخر سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(٢٧) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٣ ، أمر من محمد على الى « صالح أفندى القوهر له لى » مأمور قسم ميت غمر والسنبلاوين تاريخه ١٢ صفر ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م ٠

(٢٨) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٥ ، مأر من محمد على الى سائر المأمورين بالأقاليم المصرية والمحافظين بتاريخ ٢٠ ربيع آخر سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ٠

(٢٩) محمد حلمى مراد ، تشريع الضرائب ، جـ ١ ، ص ٤٠ ٠

(٣٠) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٦٧ ٠

(٣١) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ٢٠١ ، ٢٠٢ ، حوادث ذى القعدة سنة ١٢٢٧هـ/١٨١٢م ·

(٣٢) يوسف نحاس ، الفلاح ، ص ٢٨ ، جرجس حنين ، الأطيان والضرائب ، ص ٢٧٦ ·

(٣٣) كان هناك تمييز فى الضرائب بين الفلاحين وكبار الملاك وأصحاب النفوذ فمنذ اللحظة الأولى أعفى أصحاب الأبعاديات والجفالك من أية ضريبة وظلت هذه الأراضى تتمتع بالاعفاء حتى عصر سعيد (راجع على بركات ، تطور الملكية ، ص ٤٢ ، ٣٠٨) ·

(٣٤) أحمد الحتة ، تاريخ الزراعة ، ص ٨٤ · وراجع على بركات ، تطور الملكية ، ص ٤٢ · وأيضا :

Lane, E.W., The Manners and Customs of the Modern Egypt, p. 177.

(٣٥) ديوان خديوى تركى ، سجل رقم ٧٥٤ ، صحيفة ٥٩ ، مكاتبة ٣٢١ أراضى بدون تاريخ ·

(٣٦) يوسف نحـاس ، الفلاح ، ص ٣٤ وراجع : يعقوب أرتين ، الأحكام المرعيـة فى شأن الأراضى المصرية ، ص ٥٧ ·

(٣٧) معية تركى دفتر ٢٤ ترجمة الأمر رقم ١٩٨ ، من الجناب العالى الى ابراهيم أغا المأمور لتنظيم قنا بتاريخ ٢٢ رمضان ١٢٤١هـ/١٨٢٥م (المحفظة ١٠١) أبحاث ، أنظر الملحق رقم ١٠ ·

(٣٨) قانون نامة السلطانى الصادر فى ٢٦ شعبان ١٢٥٥هـ الفصل الرابع ، ص ٢٣ ·

(٣٩) يوسف نحاس ، الفلاح ، ص ٣٨ ·

(٤٠) جاء فى أمر من محمد على الى ابراهيم باشا « أنه ـ محمد على ـ علم من افادته حصول رعب شديد الى محمد افندى كاتب ديوانه من اعدام المعلم غالى بحسب مقتضيات المصلحة ولم يتمكن من جمع حواسه للآن من شدة خوفه ولكون الافندى المذكور له المام تام فى دقائق أمور المصالح ولا هناك داعى لذلك فينبغى احضاره لطرفكم وتلقينه النصائح المؤثرة لتسكين روعه والتفاته لأشغاله (راجـع المحفظة ١٧ دوسيه ١ من محمد على باشا الى ابراهيم باشا فى ١٧ من شعبان ١٢٢٧هـ وراجع أيضا : جرجس حنين بك ، الأطيان والضرائب ص ٥٣٧ ، احمد بك زغلول ، المحاماة ، ص ١٦٨) ·

(٤١) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٣١ ٣٠٧ ورقة ٢٦ فى ١١ شعبان ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م ·

Clot-Bey, Apercu General sur L'Egupte., Vol. II, p. 205.

وراجع النسخة المعربة ص ٣٠٣ وراجع أيضا : لهيطة تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٦٧ ·

(٤٢) معية تركى دفتر ٩ ترجمة المكاتبة ٣٥٠ من الجناب العالى الى السلحدار بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى ١٢٢٧هـ ·

(٤٣) لهيطة تاريخ مصر الاقتصادى ص ١٦٧ وراجع أيضا كلوت بك لمحة عامة الى مصر جـ ٢ ترجمة ص ٣٠٢ ·

(٤٤) معية تركى سجل رقم ٥٢ صحيفة ١٣٧ مكاتبة ٨٢٩ بتاريخ ١٤ ذى الحجة ١٢٤٩هـ وراجع أيضا السيد رجب حراز المدخل الى تاريخ مصر الحديث ، ص ٢١٦ ·

(★) ولم تكن تلك الضرائب المفروضة على بعض الحيوانات معروفة فى باقى أجزاء الدولة العثمانية أما فى مصر فكانت تجبى سنويا من أصحاب تلك الحيوانات (راجع أمين سامى ، تقويم النيل جـ ٢ ص ٢٨٥ سنة ١٢٣٥هـ وراجع أيضا :

Deny 6J.), Commaire des Archives Turques du Caire,
p. 271.

(٤٥) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٤٤ صفحة ٢٧ ترجمة الوثيقة ٦٤ فى ٢٢ رمضان ١٢٤٣هـ أمر من الجناب العالى الى صاحب العزة تيمور أغا مأمور نصف الشرقية « بعدم التجاوز عن مال الهائف وما أكله الدود .. »

(٤٦) Crouchley, The Economic development of Modern Egypt,
p. 145.

وراجع على بركات ، تطور الملكية ص ٦٩ ، هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، ترجمة ، ص ١٦٥ .

(٤٧) هيلين ريفلين الاقتصاد والادارة ، المرجع السابق ، ص ١٨٣ .

(٤٨) أحمد الحتة ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ٧٠ .

(★★) كانت الحكومة توزع بضائعها التالفة أو الكاسدة على الفلاحين جبرا ومن ذلك النشوق والعرقى وبعض المنسوجات . (راجع لهيطة تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٩٦) .

(★) يقدر Bowring المبلغ الذى كان يدفعه الزراع بما لا يقل قليلا عن أربعة ملايين من الجنيهات الاسترلينية أى أن كل شخص يدفع قدرا من الضرائب يزيد على جنيهين وهذا المبلغ يعادل ما يدفعه سكان بريطانيا العظمى ويكاد يوازى ضعف ما يدفعه سكان فرنسا وأربعة أمثال ما يدفعه الشعب الأسبانى ، هذا بخلاف ما يأخذه موظفوه لأنفسهم (راجع فؤاد شكرى بناء دولة ص ٤٦٩ تقرير بورنج — وراجع هيلين ريفلين الاقتصاد ، ترجمة ص ١٨٥) .

(٤٩) أحمد الحتة تاريخ الزراعة المصرية ، ص ٧٠ .

(٥٠) محمد رشدى التطور الاقتصادى ، جـ ١ ، ص ٢٥ .

(٥١) أمين سامى تقويم النيل جـ ٢ ، ص ٢٨٣ سنة ١٢٣٥هـ . وراجع على بركات تطور الملكية ، ص ٦٩ . وراجع أيضا :

Crouchley, The Economic development of Modern Egypt.
p. 52, 145.

(٥٢) ديوان الجهادية المحفظة ١٧ دوسيه ٥ أمر من محمد على باشا الى محرم أغا مدير اسنا فى غاية ذى الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م .

(٥٣) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٦٠ صفحة ٦١ مسلسل ١٧٩ من ديوان الخديوى الى أحمد باشا مأمور الأقاليم الوسطى بتاريخ ١٧ ربيع الثانى سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٥٤) فؤاد شكرى بناء دولة ص ٧٢١ — تقرير أحد المهندسين الميكانيكين الانجليز عن حالة الصناعة وحالة الطبقة العاملة فى مصر .

(٥٥) أمين سامى تقويم النيل جـ ٢ ، ص ٥٠٤ سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م .

(٥٦) صحيفة الوقائع المصرية العدد ١٣٧ فى ٢٩ ذى القعدة سنة ١٢٦٤هـ/١٨٤٧م ، الحوادث الداخلية صورة ما استقر عليه رأى مجلس الزراعة المنعقد فى المالية عن جهة بقايا القرى التى فى العهد .

(٥٧) أمين سامى ، تقويم النيل ، عصر عباس حلمى باشا الاول ومحمد سعيد باشا ، ص ١٠ ٠

(٥٨) قانون رجب سنة ١٢٦٥ هـ ، الفصل الثالث ، بند ١٨ ، ص ٩ ٠

(٥٩) س/١/٥/٢ ، صادر جفالك جـ ٢ ، وحدة ديوان كتخداوى عربى رقم ٦ ، خطاب رقم ٣٥٠ فى ٢٠ صفر سنة ١٢٦٧هـ ، ص ٣١١ ٠

(٦٠) تشير بعض المكلفات الى أن معظم الاراضى التى تعهد بها المتعهدون تحولت فيما بعد الى ملكية خاصة لهم (راجع على بركات تطور الملكية الزراعية فى مصر ، ص ٣٠٩) ٠

(٦١) استمر نظام العهد بعد عهد محمد على (راجع أمين سامى تقويم النيـل . المرجع السابق ، ص ١٠) ٠

(٦٢) Lane, E. W. The Manners and Customs of the Modern Egypt, p. 114, 115.

(٦٣) يوسف نحاس ، الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية ، ص ١٢٧ ٠

(٦٤) يوسف نحاس المرجع السابق ، ص ١٢٨ ٠

(٦٥) Madden, Travels in Turkey, Egypt, Nubia., in 1842, Vol. I, p. 293.

وراجع أحمد عبد الرحيم مصطفى ، الأرض والفلاح ، ص ٢٧٢ ، هيلين زيفلين الاقتصاد والادارة فى مصر ، ترجمة ٢٥٢ ٠

(٦٦) Douin, La Mission du Baron de Boislecomte., p. 82.

(٦٧) Mengin, Hi toire de L'Egypte..., T. II., p. 334, 335.

(٦٨) الجبرتى عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ٢٥٦ ، ٤٦١ حوادث شوال سنة ١٢٣٤هـ ، ربيع الأول سنة ١٢٣٥هـ ، ١٨١٨ ، ١٩١٩م ٠

(٦٩) روبية شنيرب ، تاريخ الحضارات العالم ، المجلد السادس ، القرن ١٩ ، ص ٤٢٤، اشراف موريس كروزيه ٠

(٧٠) سجل ملكية ، سنة ١٢٤٥هـ (بدون رقم) ، ص ٢٠ ، دار المحفوظات ٠

(★) لأن معظم مشروعات الرى التى كان يعمل فيها الفلاحون يستفيد منها غيرهم من كبار الحائزين الذين كانوا يستخدمون سلطاتهم فى اعفاء فلاحيهم من السـخرة ٠ وقبـل عهد محمد على كانت السخرة ــ وهى أعمال تستخدم الدولة فيها الفلاحين لحفـر الترع وتطهيرها وتقوية الجسور وحراسة شواطىء النيل أثناء الفيضان ــ تتم محليـا أى أن كل فلاح كان يعمل فى المنطقة التى توجد فيها أطيانه ، وفى ذلك نوع من العـدل لان حقول الفلاحين كانت تستفيد من مشروعات الرى التى يعملون فيها ، لكن محمد على أستحدث عملية نقل السخرة الى أى مكان فى مصر ٠ (راجع ذلك : على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ، ص ٣٠٧ ٠

ــ يوسف نحاس ، الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية ، ص ١٢٤ ٠

ــ هيلين ريفلين الاقتصاد والادارة فى مصر ، ترجمة ص ٣٥٠ ٠

— Crouchley, The Economic development of Modern Egypt, p. 52.

(٧١) سجل ديوان خديوى من إبتدى سنة ١٢١٦هـ، ص ٢٦ ٠

(٧٢) Douin, La Mission du Baron de Boislecomte., p. 113.

(٧٣) Crouchley, The Economic development of Modern Egypt, p. 50.

(٧٤) حدث فى عام ١٨٢٥م أن وصل الى المعسكر الخانقاه نحو ٧٠ ألف لم يقبل منهم سوى ١٢ ألف (راجع فؤاد شكرى بناء دولة ، ص ١٦٢) ٠

(٧٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، الأرض والفلاح ، ص ٢٦٩ ٠

(٧٦) Driault, L'Egypte et l'Europe., T. 4, p. 399.

(★) ومع أنه اعتبارا من عام ١٨٣٠ صار الكشف الطبى يوقع عليهم فى المدينة الرئيسية فى الناحية حيث يختار الطبيب الأوربى اللائقين منهم للجندية وللخدمة فى الأسطول فقد ظلت جماعة الجنود تحاصر القرى ويساق الفلاحون مكبلين بالأغلال الى هذه المدينة (راجع فؤاد شكرى بناء دولة ص ١٦٢ ، أحمد عبد الرحيم مصطفى ، الأرض والفلاح ، ص ٢٧٠) ٠

(٧٧) لم يكن هناك نظام ولا قانون متبع فى التجنيد للجيش اذ يجند الفرد لدى الحياة وفى سنة ١٢٥١هـ أصدر محمد على أمرا الى خورشيد باشا وكيل الجهادية باعلان جميع الأهالى بأن الخدمة الجهادية تقررت مدتها بخمس عشر سنة ليكون ذلك داعيا لسرورهم (راجع : أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ٢ ، ص ٤٣٩ أمر من محمد على الى خورشيد باشا وكيل الجهادية فى ٢١ صفر ١٢٥١هـ وراجع : كلوت بك : لمحة عامة الى مصر ، تعريب ، ص ٣٩١) ٠

(٧٨) ديوان الجهادية تركى أوامر محفظة رقم ١ من الجناب العالى الى كانى بك وكيل ديوان الجهادية فى ٥ ذى الحجة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م ٠

(٧٩) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ دوسية ٣ ، أمر من محمد على الى كتخدا بك بمصر تاريخه ١٨ شعبان ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(٨٠) ومن ذلك جاء بافادة مأمور جمع أنفار العسكرية :

« ان من الأنفار المتواردة من الأقاليم الوسطى للفرز من يوجد على ذراعه تمغة برسم صليب يدعى النصرانية واتضح من تقرير مشايخ القرى أن أولئك الأنفار يقصدون التخلص من الجهادية ٠ » (راجع ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٥ ، أمر من محمد على باشا الى نظيف بك مأمور جمع الأنفار العسكرية فى ١٤ شوال ١٢٤٩هـ/١٨٢٣م) ٠

(٨١) Douin, La Mission du Baron de Boislecomte..., p .89.

(٨٢) التى تضحى بمصالحهم الخاصة لكى تهزم ، طابع الحكومة المتشدد (راجع هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة ، ترجمة ص ٢٠٩) ٠

(٨٣) يوسف نحاس ، الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية ، ص ٢٥ ٠

(٨٤) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، ترجمة ص ١٦٥ ، وراجع على بركات تطور الملكية ازراعية فى مصر ص ٣٨٥ ٠

(٨٥) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٣ ، أوامر من محمد على الى زكى أفندى فى ١٤ شوال ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م ٠

(٨٦) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ دوسية ٣ ، أمر من محمد على الى مأمور قسم الشباسات تاريخه ١٧ ربيع أول ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(٨٧) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، أمر من محمد على الى مأمور دمنهور فى ٢٢ صفر ١٢٤٧هـ/١٨٣١م ٠

(٨٨) معية تركى دفتر ٨٠ مسلسل ٣٠٥ ، من الجناب العالى الى عموم المديرين ما عدا القليوبية بتاريخ ٦ رمضان ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م ٠

(٨٩) ديوان الجهادية المحفظة ٢ ، من الجناب العالى الى وكيل الجهادية بتاريخ ٧ جمادى الأولى ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ٠

(٩٠) أمين سامى تقويم النيل جـ ٢ ، سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م ٠

(٩١) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ٢٩ غرة ربيع الثانى ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(٩٢) سجل ديوان خديوى من المبتدى سنة ١٢١٦هـ سجل ملكية ٢ ص ٢ ٠

(٩٣) Crouchley, The Economic development of Modern Egypt, p. 52.

(٩٤) Madden, Travels in Turkey, Egypt.., op. cit., Volfl I, p. 293.

Lands. D.S. Bankers and pashas. Harvard, p. 78.1

(٩٥) Crouchley, The Economic development, op. cit., p. 52.

(٩٦) ديوان خديوى ، دفتر ٧٦٠ ، صفحة ٨٦ ، مسلسل ٢٤٩ ، من ديوان الخديوى الى عموم المديرين بتاريخ ٢٥ ربيع الثانى ١٢٤٥هـ/١٧٢٩م ٠

(٩٧) ديوان الجهادية المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر من محمد على الى عموم الجهات تاريخه ١٢ ربيع أول ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م ٠

(٩٨) أمين سامى تقويم النيل جـ ٢ سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م ص ٥١٥ ٠

(٩٩) ديوان الجهادية المحفظة ١٧ دوسية ٣ ، أمر من محمد على الى كتخدا بك ، فى شوال سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م ٠

(١٠٠) ديوان الجهادية المحفظة ١٧ دوسية ٣ أمر من محمد على الى زكى أفندى تاريخه ١٤ شوال سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م ٠

(١٠١) معية تركى دفتر ٣٨ مسلسل ٣٧٢ من الجناب العالى الى رستم أفندى مأمور نصف البحيرة بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(١٠٢) هيلين ريفلين ، الاقتصدا والادارة فى مصر ، ترجمة ، ص ١٦٥ ٠

(★) ومن ذلك ما جاء باحدى مواد قانون الفلاحة الصادر فى سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م : « اذا هرب أحد المشايخ أو الفلاحين من بلدة الى بلدة أخرى فعلى مأمور الجهة أو ناظر القسم أن يرسل بحضورهم ويسألهم عن الأسباب التى دفعتهم للهرب من بلادهم فان احتجوا أن أسباب هروبهم هو اغراء القائمقام أو الشيخ بذلك فيضرب كل منهم ٥٠ كرباجا جزاء انقياده للمغرى ٠٠ » وفى مادة أخرى : « اذا هرب القائمقام أو الشيخ منفردا أو مع غيره عند طلب المال ففى المرة الأولى يضرب القائمقام ٣٠٠ كرباج فان هرب للمرة الثالثة يجازى بالرفد ٠٠ » فى مادة ثالثة « اذا ترك أهالى قرية أطيانهم الممنوحة عليهم وهربوا ثم حضروا بعد فوات زمن التخضير فأمثال أولئك أولا يتحصل منهم الميرى على الأطيان التى تركوها بالتمام ويضرب كل شيخ ٣٠٠ كرباج تأديبا لهم » ٠ (راجع سجل ملكية ، الجزاءات المدونة بقانون الفلاحة الذى سنه مجلس الملكية سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ص ٣٥ ، ٣٦ وراجع أيضا : أحمد فتحى زغلول المحاماة حيث أورد منتخب من قانون الفلاحة ، ص ١٠٠ــ١١١) ٠

(١٠٣) يذكر بارنت Barnett ــ قنصل بريطانيا فى مصر ــ فى برقية له الى حكومته بتاريخ ١٦ مارس ١٨٤٥ م « أن عدد الأسر التى هربت من مديرية البحيرة بلغت ١٢ ألف أسرة وأن عددا من الفلاحين أعدموا لأنهم حاولوا الهروب (راجع هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة ، المرجع السابق ، ص ١٠٣) ٠

(١٠٤) ديوان المعاونة ، أوامر دفتر ٢ ، ٤٨ ، مسلسل ٢٤٦ من ديوان المعاونة الى حسن أفندى مأمور تنظيم مصالح دقهلية وشربين فى ٢ ذى الحجة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م ٠

(١٠٥) معية تركى دفتر ٦٦ صفحة ٩٩ مسلسل ٤٠٥ ، من الجناب العالى الى رستم بك مأمور نصف المنوفية بتاريخ سلخ ربيع الثانى ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ٠

(١٠٦) ديوان الجهادية محفظة ٢ ، أمر من الجناب العالى الى مدير الجهادية فى ٩ من ذى القعدة سنة ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م ٠

(١٠٧) معية تركى ، دفتر ٦ ، مسلسل ٢٢٣ ، أمر الى عمر بك حاكم المنوفية بتاريخ ٨ جماد الثانى ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م ٠

(١٠٨) ديوان خديوى تركى ، محفظة ٤٢ ، سجل ٧٣٤ ، مسلسل ٢٤٣ ص ١١٦ ارادة الى كتخدا بك المأمور على مصالح الاقاليم السعيدية فى ١٤ ذى القعدة سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م ٠

(١٠٩) سجل ملكية ، ص ٣٥ ٠

(١١٠) أمين سامى تقويم النيل جـ ٢ ، ص ٤٥٦ سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ٠

(★) صدر قانون الفلاحة في سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(★★) تحدد المادة ١٢ أنواع العقوبات على أساس أنه « اذا كانت الأصناف المحروقة لا تزيد عن ٥٠٠ قرش يعاقب الجانى اما بضربه ٧٩ جلدة أو بوضعه فى القيد بالجنزير من شهر لغاية ثلاثة شهور أما اذا كانت القيمة تزيد عن ذلك وكان الذى قام بهذا العمل له سابقة وجوزى عليها ثم عاد الى ذلك مرة ثانية لزم ارساله الى الليمان مدة من سنة الى خمس سنوات ٠

(راجع : قانون نامة السلطانى الصادر فى ٢٦ شعبان ١٢٥٥هـ/ص ٢٠ ، دار الوثائق القومية محفظة جارى ترتيبها) ٠

(١١١) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٣ ، قانون السياستنامة بند رابع عشر ، ص ٦ ٠

(١١٢) فؤاد شكرى بناء دولة مصر محمد على ، ص ٧٤٣ ٠

(١١٣) Charles-Roux, Production du cotton en Egypte, p. 24.

(١١٤) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، ترجمة ص ١٩٨ ٠

(١١٥) Hamont, L'Egypte sous Mehemet Ali, Vol. I, p. 36.

ولذلك نص البند الثالث عشر من قانون السياستنامة على أنه اذا سرق أحد فاكهة من جناين أو محاصيل من المزارع والغيطان اذا كان نهارا يتحقق مقدار سرقته فاذا كان بقدر أكله فقط يتحصل منه قيمة ما أكله ويضرب خمسين كرباجا أما اذا كان زيادة عن قانون أكله يضرب مائة كرباج ٠ أما اذا كان ليلا يشدد جزاءه لابلاغ الطاق ثلاثة فى أول دفعة واذا ضبط فى ثانى دفعة يشدد جزاؤه عن المرة الأولى لابلاغ ضعفين واذا حصل منه دفعة ثالثة يتضح أنه من الخائنين يرسل الى ليمان الاسكندرية سنة كاملة ٠ والذين يسرقون الغلال والبرسيم من الغيطان والأجران يعاملون بهذه المعاملة وأما الذى سرق عدة ساقية أو شيء من آلات الفلاحة فمن بعد استرداد ما أخذه فى أول دفعة يضرب مائتى كرباج وفى الثانية أربعمائة كرباج وفى الثالثة يرسل الى ليمان الاسكندرية سنة كاملة ٠ والذين يقلعون الأشجار من جذورها فاعل ذلك يرسل سنتين واذا تكرر منه ذلك ثلاث دفعات يرسل الى ليمان الاسكندرية الى الأبد (محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٢ قانون السياستنامة بند رابع عشر ، ص ٦) ٠

(١١٦) الجبرتى عجائب الآثار ، جـ ٧ ص ٤٣٦ حوادث شهر ذى الحجة سنة ١٢٣٣هـ/١٨١٧م ٠

(١١٧) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٦١ .

(١١٨) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٤٦٩ – تقرير بورنج –

(١١٩) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٥ ، أمر من محمد على الى مدير قسم ثانى قبلى محرم أغا فى ٢١ محرم سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م .

(١٢٠) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٥ ، أمر من محمد على الى مدير البحيرة ، فى ٢٨ محرم ١٢٥١هـ/١٨٣٥م .

(١٢١) أحمد الحتة ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ٨٨ . وراجع هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة ، ترجمة ، ص ٣٠٦ .

(١٢٢) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ١٦٢ .

(١٢٣) دفتر مجموع أوامر جنائية ص ٦١ ، ١٩٦ ، ٢٠٢ . (أمر فى ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٤٩وأمر فى ٤ جمادى الأولى سنة ١٢٥٠ دفتر ٤٨ معية تركى رقم ٥٢٩ أمر فى أول رمضان ١٢٤٥) . وراجع : Bowring, Repor t..., p. 52.

(١٢٤) ديوان الجهادية أوامر ، تركى محفظة ١ ، وثيقة ٣٥ من الجناب العالى الى محمود بك ناظر الجهادية بتاريخ ٢٧ محرم ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م .

(١٢٥) ديوان الجهادية المحفظة ١٧ ، امر من محمد على الى مأمورى الاقاليم القبلية . فى ١٤ ذى الحجة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م .

(١٢٦) ديوان الجهادية المحفظة ١٧ دوسية ٥ ، أمر من محمد على الى نظيف بك مأمور جمع أنفار العسكرية فى ١٤ شوال ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م .

(١٢٧) على باشا مبارك ، الخطط التوفيقية ، جـ ١٢ ، ص ٤٤ ، المطبعة الأميرية ببولاق ، الطبعة الأولى ، سنة ١٣٠٥هـ .

(١٢٨) على باشا مبارك ، المرجع السابق ، جـ ١٤ ، ص ٧٦ .

(١٢٩) معين تركى ، سجل ١٧ ، مكاتبة ٥١٧ ، صحيفة ٧٢ ، أموال عالى الى كنج أغا ناظر قنا واسنا ، بتاريخ ٥ ربيع الأول سنة ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م .

(١٣٠) Bare, (G.), studies in the ocial history of Modern Egypt, p. 66-98.

(١٣١) ديوان خديوى تركى سجل ٧٢٤ وثيقة رقم ٢٤٣ ، ص ١١٦ .

(١٣٢) معية تركى محفظة ٤٢ سجل ١٧ أمر رقم ٥١٧ الى كنج أغا ناظر قنا واسنا بتاريخ ٥ ربيع الاول سنة ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م .

(١٣٣) Bare, (G.), Studies in the Social history..., Ibid, p. 97, 98.

وراجع هيلين ريفلين الاقتصاد والادارة ، ترجمة ٢٩١ .

(١٣٤) Bare, (G.) ..., op. cit., p. 99.

(١٣٥) ديوان الجهادية المحفظة ١٧ دوسية ١ ، أمر من محمد على الى ناظر المنوفية ، بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م .

(١٣٦) ديوان الجهادية المحفظة ١٧ ، دوسية ١ ، أمر من محمد على الى أحد قواده بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م .

(١٣٧) هيلين ريفلين الاقتصاد والادارة فى مصر ترجمة ص ١٦١ ، ٢٩١ .

(١٣٨) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، الأرض والفلاح ، ص ٢٦٩ .
The Hekekyan papers by Ahmed Abdel Rehim.
Mustafa, Cairo, Ain Shams Univ. Press, 1967.
(١٣٩) راجع :
هيلين ريفلين الاقتصاد اولادارة ، ص ٢٩٢ .

(١٤٠) ديوان الجهادية المحفظة ١٧ دوسية ٣ أمر من محمد على الى مامور قسم رابع الشرقية تاريخه ٢٥ رمضان سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(١٤١) ديوان الجهادية المحفظة ١٧ أمر من محمد على الى مأمور نبرو ، بتاريخ ٣ شعبان سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .

(١٤٢) أمين سامى تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٤٢٢ ، سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م .

(١٤٣) هيلين ريفلين الاقتصاد والادارة فى مصر ترجمة ص ١٧٥ ، نقلا عن سولت ، ١١ أغسطس ٨٢٦ ، محفوظات الخارجية البريطانية رقم ١٤٧/٧٨) .

(١٤٤) محمد انيس تطور المجتمع المصرى من الاقطاع الى ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ ، ص ٢٨ .

(١٤٥) حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، ص ١٨٠ .

(١٤٦) صلاح أحمد ، الحرف والصناعات فى عهد محمد على ، ص ١٢٧ ، رسالة ماجستير ، وراجع :
Augustus, st, J. Egypt and Mohamed Ali or Travels in The vally of the Nile, Vol. 2, p. 422.

(★) الصادرة فى ٨ ذى الحجة سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م (انظر الملحق رقم ٧) .

(★) الراقصات اللاتى يرقصن فى الولائم والأفراح بالصاجات .

(★★) راقصوا القرى وراقصوا البنادر والمحروسة .

(★★★) الذين يلبسون طراطير حمراء اللون ويقصون أحاديث لغو على مستمعيهم وبعضهم يضرب على الصاجات النحاسية .

(١٤٧) ديوان خديوى تركى ، المحفظة ٤٢ (أبحاث) دفتر ٧٧٧ ، صفحة ٢٤ ، مكاتبة ١٩ ، صورة اللائحة المحررة للبك محافظ الاسكندرية بتاريخ ٨ ذى الحجة سنة ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م .

(١٤٨) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٣ ، ص ١٣٩ ، شهر جمادى الأولى سنة ١٢٢٦هـ/١٨١١م .

(١٤٩) معية تركى دفتر ٨ ترجمة المكاتبة رقم ٩٤٦ . من الجناب العالى الى كاشف البحيرة بتاريخ ٤ صفر ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م .

(١٥٠) محمد رشدى التطور فى مصر ، جـ١ ، ص ٦٢ .

(١٥١) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٦٦ ، صفحة ٧٧ . مسلسل ١٧١ ، من المجلس العالى الى الديوان الخديوى ، بتاريخ ٢٣ رمضان ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(١٥٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٨٧ ، صفحة ١٥٤ مسلسل ٢٢٥ . من مجلس الاسكندرية الى محافظ الاسكندرية بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م .

(★) تعجب Scholsner لانخفاض أجور العمال الفنيين فى مصانع الباشا وقال أنه ضئيل اذا ما قورن بأجور نظرائهم فى أوربا . ويقول Augustus أن الأجر الذى يتقاضاه العامل المصرى التعس لا يكفى لاقامة الأود . ويذكر Kinnear أنه زار

بنفسه القاهرة فى عام ١٨٣٩م وتجول فى مصانع محمد على ولاحظ أن أجرة العامل منخفضة وتكاليف الانتاج مرتفعة · راجع :

— Schol her, L'Egypte en 1945, p. 54, 57.
  Augustus, st, J. Egypt and Mohamed Ali or Travels in the Valley of the Nile, Vol. 2, p. 414.
— Kinnear, J. Cairo, Petra and Damascus in 1839; p. 26, 28.

(١٥٣) معية تركى . دفتر ٢٤ ـ المحفظة ١٠١ أبحاث ـ ترجمة الكتاب التركى رقم ٤٢٦ أمر محرر الى ناظر الشرقية بتاريخ ٣ ربيع الأول ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م ·

(١٥٤) كما جاء بكتاب الديوان الخديوى الى الأغا المحتسب أن « الجناب العالى لم يوافق على زيادة أجر طحن الحنطة ووجوب صرف النظر عن عريضة الطحانين مع تخصيص جواسيس لمراقبتهم ·· » (راجع معية ، دفتر ١٥ ، وثيقة ٩٢ لسنة ١٢٣٩هـ أمر الى مصطفى ناظر معمل رشيد ، دفتر ٧٣٦ تركى ، صفحة ١١ مسلسل ١١٥ فى ٦ ذى الحجة ١٢٤٢هـ من الديوان الخديوى الى ابراهيم أغا مأمور المحلة ونبروه) ·

(١٥٥) الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ١٣٢ ·

(١٥٦) فؤاد شكرى ، بناء دولة ص ٧٢٥ ـ تقرير أحد المهندسين الميكانيكيين الانجليز عن حالة الصناعة والطبقة العاملة فى مصر ·

(١٥٧) معية تركى ، دفتر ٢٤ ـ المحفظة ١٠١ أبحاث ـ ترجمة الكتاب التركى رقم ٩٢ من المعية الى الكاشف عثمان أغا ناظر مصنع المنصورة بتاريخ ٥ رمضان سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٥م ·

(١٥٨) ديوان الجهادية أوامر صفحة ١ ، ملخص الوثيقة التركية رقم ٢٧ من الجناب العالى الى محمد بك ناظر مهمات الحربية العام بتاريخ ٤ صفر ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م ·

(١٥٩) معية تركى دفتر ٥٨ مسلسل ٧٦ من الجناب العالى الى أحمد باشا بتاريخ ٢٦ محرم ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م ·

(١٦٠) معية تركى دفتر ٨١ مسلسل ٢٣٠ من الجناب العالى الى باقى بك ناظر مجلس الملكية بتاريخ ١٨ شوال ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م ·

(١٦١) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٨٤ ، صفحة ١١٦ مسلسل ٢٣٨ ، من المجلس العالى الى الديوان الخديوى بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٤٧هـ/١٨٣١م ·

(١٦٢) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر من محمد على الى حبيب أفندى قبو كتخدا مصر ، تاريخه غرة رجب ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م ·

(١٦٣) معية تركى ، دفتر ١٢ ، المحفظة ١٠١ أبحاث ، ترجمة الأمر الكريم رقم ٤٢٦ ، أمر محرر الى ناظر الشرقية بتاريخ ٢ ربيع الأول ١٢٢٩هـ/١٨٢٣م ·

(١٦٤) معية تركى دفتر ٨ ، المحفظة ١٠١ أبحاث ترجمة المكاتبة رقم ٩٢٥ ، أمر كريم الى ابراهيم كاشف بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٢٨هـ/١٨٢٢م ·

(١٦٥) معية تركى دفتر ٨ صفحة ٨٢ مسلسل ١٠٠٠ ، أمر كريم الى كاشف المنصورة بتاريخ ٢٨ أبريل ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م ·

(١٦٦) الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ١١٤ ·

(١٦٧) معية دفتر ٥٣ وثيقة ١٠٩ ، سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م ·

(١٦٨) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٢ ، صفحة ١١٧ مسلسل ١٩١ ، من المجلس العالى الى الديوان الخديوى بتاريخ ١٢ محرم ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م ·

(★) كان أقل تركي في مصر يعتقد أن من حقه أن يأمر فتطاع أوامره (راجع . الهراوى ، لغة الادارة العامة فى مصر ، ص ١٦٤) ·

(١٦٩) Augustus, Egypt and Mohamed Ali, or travels in the vally Nile, V. 2, p. 412.

(١٧٠) الجبرتى . عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ٧٥ ·

(١٧١) معية دفتر ١٥ ، وثيقة ٧٩ فى ٢٨ ربيع الأول سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ·

(★) لما كانوا يلاقونه فيها من قيود وضآلة أجر ورذائل تودى بصحتهم فضلا عن أنهم لا يزورون زوجاتهم ولا أولادهم وليس لديهم وقت حتى لتناول الطعام أو الوضوء أو القيام بالواجبات الدينية بالاضافة الى أنهم رأوا الناتج والفائدة من عملهم تذهب للباشا وليس لهم :

(راجع : Augustus, Egypt and Mohamed Ali..., op. cit., V. 2, p. 422.

صلاح أحمد ، الحرف ، ص ١٣٧) ·

(١٧٢) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ٤٣٤ ، حوادث شهر ذى الحجة ١٢٣٢هـ/١٨١٧م ·

(١٧٣) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ٨٥ ، بتاريخ ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ·

(١٧٤) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ٧٥ ·

(١٧٥) معية تركى دفتر رقم ٨ ، المحفظة ١٠١ ، ترجمة الأمر التركى رقم ١٧ ، المحرر خطابا لمحافظ دمياط بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٣٧هـ/١٨٢١م ·

(١٧٦) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٨٧ صفحة ٧٨ مسلسل ١١٧، من مجلس دمياط الى محافظ دمياط بتاريخ ٢ رمضان ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م ·

(١٧٧) Douin, La Mission du Baron de Boislecomte, p. 91.

(١٧٨) Maxwell Mac Brair, "Sketches of a Mis ionary's Travels in Egypt, Syria, Western Africa., p.69.

ففى صناعة النسيج لم يكتف باحتكار صناعة الأقمشة القطنية بل احتكر كل المنسوجات وعين ديوانا للاشراف على صناعة النسيج وأرسل الوكلاء الى القرى ليشتروا لحساب الحكومة الخيوط التى تغزلها نساء الأهالى وعين مشايخ فى كل قرية ليقوموا باحصاء مغازل القرية وليضمنوا استمرار تشغيل نساجى القرية وأرسل موظفى الحكومة الى القرى والمدن لشراء المنسوجات بأسعار حددتها الحكومة ·

(١٧٩) معية تركى دفتر ١٠ ـ المحفظة ١٠١ أبحاث ـ ترجمة الوثيقة رقم ٥٠٣ . من الجناب العالى الى متصرف جرجا ، بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م ·

(١٨٠) معية تركى دفتر ٦ وثيقة ٦٩٩ ، بتاريخ ٤ ذو الحجة سنة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م ·

(١٨١) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٩٢ وثيقة ٨٢ ، أمر من المجلس العالى الى ديوان الخديوى بتاريخ ٩ شوال ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م ·

(١٨٢) معية تركى دفتر ٤٧ وثيقة ٢٠٥ . من الجناب العالى الى ناظر المجلس الملكى ·

(١٨٣) الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ٧٦ ·

(١٨٤) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٤ ، مسلسل ٢٩٠٢ ، من الديوان الخديوى الى كل مأمورى المأموريات بتاريخ ١٦ ذى القعدة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م .

(١٨٥) دفتر ٧٠ معية . وثيقة ٣٣٧ فى ٥ محرم سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٦م .

(١٨٦) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ٢٧٢ ، حوادث شهر ربيع الثانى سنة ١٢٢٩هـ/١٨١٣م .

(١٨٧) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ص ٨٢ شهر ذى الحجة ١٢٢٤هـ/١٨١٦م .

(١٨٨) معية تركى دفتر ٦ ، مكاتبة ٦٠٢ من الجناب العالى الى البك الكتخدا بتاريخ ٢ ذى القعدة سنة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م .

(١٨٩) الجبرتى ، عجائب الآثار جـ ٧ ، ص ٤١٧ ، ٤١٨ حوادث شهر ذى الحجة ١٢٢٢هـ/١٨١٦م وراجع دفتر ٩ معية تركى وثيقة ٧٥٧ بتاريخ ١١ ذى الحجة سنة ١٢٣٧هـ/١٨٢١م .

(١٩٠) وذلك طبقا لما جاء بتقرير معاون بحر شبين الى محمد على ذكر فيه أن ٢٩٨ نفرا قد هربوا من فابريقة المحلة وأن المشايخ يحبسون كل يوم ١٥ أو ٢٠ نفرا (راجع صحيفة الوقائع المصرية العدد ٢٠٧ فى ٢١ جمادى الأولى سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م) .

(١٩١) ديوان الجهادية أوامر محفظة ١ ، ملخص الوثيقة التركية رقم ١٢٧ ، من الجناب العالى الى الباشا وكيل مدير الجهادية بتاريخ ٢ شعبان ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م .

(١٩٢) معية تركى دفتر ٢٤ من الجناب العالى الى محمود بك مأمور نظام نصف الغربية ، بتاريخ ٧ ذى القعدة سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .

(١٩٣) صحيفة الوقائع المصرية العدد ٣٤٩ ، فى ٦ رمضان ١٢٤٧هـ/١٨٣١م .

(١٩٤) معية تركى دفتر ٥٠ صفحة ٧٠ مسلسل ٤١٦ من الجناب العالى الى حبيب افندى بتاريخ ١٨ ذى القعدة سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م .

(١٩٥) معية تركى دفتر ٢٤ مكاتبة رقم ٩٢ من المعية الى الكاشف عثمان ناظر مصنع المنصورة بتاريخ ٥ رمضان سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .

(١٩٦) معية تركى ، ملكية دفتر ٢ ، ورقة ١٦٩ . من الجناب العالى الى محمد افندى ناظر الدرسخانة ووكيل ناظر المجلس بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى ١٢٥٦هـ/١٨٤٨م .

(١٩٧) ديوان خديوى دفتر ٧٩٢ صفحة ١١٧ مسلسل ١٩١ فى ١٢ محرم ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م .

(١٩٨) معية تركى دفتر ٥١ مسلسل ٩٩ من الجناب العالى الى محمد أفندى مأمور المنصورة ومأمورى المحلة وميت غمر والجعفرية بتاريخ ٢٢ جماد ثانى سنة ١٢٤٨هـ/

(١٩٩) الوقائع المصرية العدد ١٠٠ فى ١٠٠ فى ٢٣ رجب ١٢٤٥هـ/ويذكر أن النساء اللاتى كن يجبرن على الغزل فى القرى كن يقطعن أجزاء من أجسادهن ليصبحن عاجزات عن العمل الذى كلفن صنعه ليجتنبن عملية الغزل :

Mouriez, Histoire de Mehemen Ali, p. 106.

(٢٠٠) معية تركى دفتر ٤٧ مسلسل ٣٦٧ من الجناب العالى الى ناظر مجلس الملكية بتاريخ غرة صفر ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م .

(٢٠١) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٣٦ صفحة ٤٣ مسلسل ٢٤٠ بتاريخ ١ من ذى الحجة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .

(٢٠٢) ديوان الجهادية المحفظة ١٧ دوسيه ٣ بيورلدى من محمد على باشاتاريخه ١٨ جماد آخر سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .

(٢٠٣) معية تركى دفتر ٣ المحفظة ١٠١ أبحاث – ترجمة الأمر رقم رقم ٢٦٠ من الجناب العالى الى كتخدا بك بتاريخ ١٨ شوال ١٢٣٤هـ/١٨١٨م .

(٢٠٤) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٨٤ صفحة ٨٧ مسلسل ١٧٣ ، من المجلس العالى الى الديوان الخديوى بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م .

(٢٠٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٠٩ صفحة ٤٠ ، مسلسل ٨٧ ، من المجلس العالى الى مأمور الديوان بتاريخ ١٧ شوال ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٢٠٦) Augustus, Egypt and Mohamed Ali, or travels in the Vally Nile, V.: 2, p. 346.

(٢٠٧) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٨٤ ، صفحة ٨٧ مسلسل ١٧٣ ، من المجلس العالى الى الديوان الخديوى ، بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م .

(٢٠٨) Augustus, Egypt and Mohamed Ali... ,op. cit., V. 2, p. 4.

(٢٠٩) ديوان خديوى دفتر ٣٣٧ ، المحفظة ١٠١ أبحاث ترجمة الافادة رقم ١٨٣ من ديوان الخديوى الى ناظر الجهادية بتاريخ ١٣ جمادى الأولى سنة ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م .

(٢١٠) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٦٠ صفحة ٥٠ مسلسل ١٤٤ من ديوان الخديوى الى عبد الرزاق أغا مأمور المنصورة بتاريخ ١٢ ربيع الآخر ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٢١١) معية تركى دفتر ٦ مكاتبة رقم ٦٠٣ ، المحفظة ١٠١ أبحاث من الجناب العالى الى البك الكتخدا بتاريخ ٢ ذى القعدة سنة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م .

(٢١٢) معية تركى دفتر ٦ المحفظة ١٠١ أبحاث ترجمة المكاتبة رقم ٧٧٧ من الجناب العالى الى كاشف قليوب بتاريخ ٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م .

(٢١٣) معية دفتر ٦ مكاتبة رقم ٦٩٩ من الجناب العالى الى كاشف الغربية بتاريخ ٤ ذى الحجة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م (أنظر الملحق ١٧) .

(٢١٤) معية تركى دفتر ٤٧ مسلسل ٣٠٥ من الجناب العالى الى ناظر المجلس الملكى بتاريخ ٥ محرم سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م .

(٢١٥) معية تركى دفتر ٥٤ مسلسل ٦٣ المحفظة ١٠١ أبحاث ترجمة الأمر العالى من الجناب العالى الى رئيس المجلس الملكى فى سلخ جماى الآخرة سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٢م .

(٢١٦) ديوان خديوى دفتر ٧٥٨ صفحة ٢ مسلسل ٢ من الديوان الخديوى الى ناظر الجهادية بتاريخ ٢ محرم ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٢١٧) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٢٩ مسلسل ١٤٤ من الديوان الخديوى الى الكتخدا بك بتاريخ ٩ شوال ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .

(٢١٨) معية تركى ، دفتر ١١ ، مسلسل ٣١٤ . مكاتبة الى كاشف المنوفية بتاريخ ١٤ ربيع أول ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م .

(٢١٩) معية تركى دفتر ٧٨ مسلسل ٣٤٨ من الجناب العالى الى مصطفى بك مدير النصف الثانى للأقاليم الوسطى بتاريخ ١٣ ربيع الثانى ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م .

(٢٢٠) معية سنية تركى دفتر ١١ مسلسل ٦ من المعية الى عارف أغا وكيل ناظر التجارة بدمنهور بتاريخ غرة محرم ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م .

(٢٢١) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٦١ مسلسل ٤١٥ صفحة ١٤٣ من مامور الديوان الخديوى الى المبر لواء محمد بك بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٢٢٢) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٦٩ صفحة ٧٠ مسلسل ١٩٣ . من مأمور ديوان الخديوى الى واحد وعشرين نفرا من نظار ومأمورى مصانع النيلة بتاريخ غرة صفر ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .

(٢٢٣) ديوان الجهادية ، محفظة ٢ ، من الجناب العالى الى مدير الجهادية بتاريخ ٩ رجب ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .

(٢٢٤) ديوان الجهادية . أوامر تركى المحفظة ٢ ، وثيقة ٣ من الجناب العالى الى مدير الجهادية بتاريخ ١٢ محرم ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .

(٢٢٥) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ أمر من محمد على الى دفتر دار بك ، بتاريخ ١٣ رمضان ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .

(٢٢٦) معية تركى دفتر ٦ مسلسل ٢٢٦ مكاتبة الى دولة ابراهيم باشا بتاريخ ٩ جمادى الثانية ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م . وراجع أيضا معية تركى دفتر ٦ مسلسل ٢٢٤ مكاتبة الى كاشف الغربية بتاريخ ٨ جمادى الثانية ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م .

(٢٢٧) Augustus, Egypt and Mohamed Ali, or travels in the Vally, Vol. 2, p. 412.

(٢٢٨) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٦٠ صفحة ١١٨ مسلسل ٢٣٨ من ديوان الخديوى الى محمد اغا مأمور القليوبية بتاريخ ٦ جمادى الأولى ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٢٢٩) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٣ ، أمر من محمد على الى ناظر مبانى اسكندرية تاريخه ٢ محرم ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٢٣٠) صحيفة الوقائع المصرية العدد ١٦٨ ، الأربعاء غرة صفر ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م . الصفحة الثانية ، حوادث مجلس المشورة .

(٢٣١) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٥٣ ، فى ٢٢ ذى الحجة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٢٣٢) معية تركى دفتر ٨٢ مسلسل ٦ من الجناب العالى الى محافظ رشيد بتاريخ ١٥ ربيع الثانى ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م .

(٢٣٣) حسين خلاف التجديد فى الاقتصاد المصرى ، ص ٦ .

(٢٣٤) مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ص ٣٢ .

(٢٣٥) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٤٣ .

(٢٣٦) لهيطة ، المرجع السابق ، ص ١٣٤ .

(★) التى تم فى عهدها انتكاس حركة التجارة الخارجية مع عدم قيامها بأى اصلاح يذكر فى مجال التجارة الداخلية (راجع : البراوى ، عليش ، التطور الاقتصادى ، ص ٢٠٣ ، سعيد عبد الفتاح عاشور ، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية ، ص ٢٠٨) .

(٢٣٧) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٤٧ ، ٧٩ .

(٢٣٨) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٢٥٨ . سنة ١٢٣١هـ/١٨١٥م .

(٢٣٩) الرافعى ، مصر فى مواجهة الحملة الفرنسية ، ص ١٧ ، العدد الثانى مركز النيل للاعلام ، القاهرة ١٩٧٩ .

(٢٤٠) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ١ ، ص ١ ، شهر جمادى الأولى ١٢٢٢هـ/١٨٠٧م .

(٢٤١) أحمد نظمى عبد الحميد ، مبادىء فى الاقتصاد والتجارة ، ج ٢ . ص ٢٢١ .

(٢٤٢) دفتر مجموع ادارة واجراءات ، ص ٦٤ .

(٢٤٣) عند حديث الجبرتى عن الأرز يقول أن الباشا ابطل تعامل المزارعين مع التجار فيه الذين كانوا معتادين بالصرف عليهم واستقر الحال الى أن صار جميعه أصلا وفرعا لديوان الباشا ويباع الموجود على ذمته لأهل الأقاليم والمتسببين وغيرهم (راجع الجبرتى ، عجائب الآثار ج ٧ ، ص ١٧٩ شهر ذى القعدة سنة ١٢٢٧هـ/١٨١٢م) .

(٢٤٤) ومن ذلك ما ذكره الشيخ عبد الرحمن الجبرتى فى حوادث ١٢٣١هـ/١٢١٦م عن « التحجير على القصب الفارسى فلا يتمكن أحد من شراء شىء ولو قصبة واحدة الا بمرسوم من كتخدا بك : « فمن احتاج منه فى عمارة أو شباك أو لدورات الحرير أقصاب الدخان اخذ فرمانا بقدر احتياجه واحتاج الى وسايط ومعالجات واحتجاجات حتى يظفر بمطلوبه ، وما ذكره فى حوادث سنة ١٢٣٥هـ/١٨٢٠م عن احتكار الصابون حيث يحجز جمعية على ذمة الباشا » ، وقد اورد الجبرتى فى مواضع متعددة من تاريخه ألوانا عديدة من السلع التى أحتكرها الباشا كالقطن والكتان والسمسم والعصفر والنيلة والقرطم والقمح والفول والشعير والحمص والحلبة الى غير ذلك » (راجع الجبرتى عجائب الآثار ج ٧ ص ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٨ ، ٢٩٨ ، ٣٦٠ ، ٣٧١ .. الخ) .

(٢٤٥) Clot-Bey, Mohamed Ali et L'Egypte, p. 34.

(٢٤٦) Baer, Social history of modern Egypt, p. 144.

(٢٤٧) صحيفة الوقائع المصرية العدد ١٤٥ حوادث مجلس المشورة ص ٢ بتاريخ ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٢٤٨) معية تركى دفتر ٥١ مسلسل ١٦٠ من الجناب العالى الى جميع مأمورى الأقاليم بتاريخ ٢٨ رجب سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م .

(٢٤٩) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٤٣ صفحة ٤٢ مسلسل ٩٠ من الديوان الخديوى الى رستم أفندى مأمور نصف البحيرة بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م .

(٢٥٠) معية تركى دفتر ٥٨ مسلسل ٨٩ من الجناب العالى الى مدير المنوفية بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م .

(٢٥١) ديوان خديوى دفتر ٧٦٣ صفحة ١٠ مسلسل ٢٠٨ من الديوان الخديوى الى أمين أفندى ناظر المبيع ووكيل ديوان الحرير بتاريخ ٢٩ ذى القعدة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٢٥٢) معية تركى دفتر ١٢ مسلسل ٩٠٢ أمر الى يوسف أغا محافظ رشيد فى ١١ محرم ١٢٤١هـ ١٨٢٥م .

(٢٥٣) صحيفة الوقائع المصرية العدد ١٦٤ الاثنين ٢١ محرم ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م . حوادث الديوان الخديوى ، ص ٣ .

(٢٥٤) ديوان الجهادية المحفظة ١٧ دوسية ٣ امر بتاريخ ٧ شوال ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .

(٢٥٥) ديوان الجهادية المحفظة ١٧ دوسية ٣ أمر من محمد على الى حبيب أفندى تاريخه ٧ شوال سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .

(٢٥٦) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٤٩ صفحة ١٢٤ مسلسل ٢٢٨ ، من مأمورى الديوان الخديوى الى محمد أفندى ناظر عموم المبيعات فى ٨ شعبان ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .

(٢٥٧) معية تركى دفتر ٣ مسلسل ٤٣٤ أمر الى حاكم الوسطانية بتاريخ ١٨ ذو القعدة سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م .

(٢٥٨) حسين خلاف التجديد فى الاقتصاد المصرى ، ص ٣٦٠ ·

(٢٥٩) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٩٧ مسلسل ١٩٨ صفحة ٨ من المجلس العالى الى ديوان الخديوى بتاريخ ٢٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٩هـ ·

(٢٦٠) عبد السميع الهراوى ، لغة الادارة العامة فى مصر فى القرن التاسع عشر ، ص ٢٩٧ ·

(٢٦١) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ٣٦٠ . حوادث شهر ذى القعدة سنة ١٢٣١هـ/١٨١٥م ·

(٢٦٢) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ٤٧٦ . حوادث شهر ذى الحجة سنة ١٢٣٥هـ/١٨١٩م ·

(٢٦٣) الجبرتى ، المرجع السابق ، جـ ٧ ، ص ٤٧٧ ·

(٢٦٤) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ٣٢١ ، ٣٢٢ ·

(٢٦٥) الرافعى ، مصر المجاهدة ، ص ١٥٠ م ·

(٢٦٦) ديوان الجهادية ، أوامر ، محفظة ١ ، تركى من الجناب العالى الى مدير ديوان الاسكندرية الخديوى ، بتاريخ ٧ جمادى الأولى سنة ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م ·

(٢٦٧) MengineZ Histoire de L'Egypte., T. III, p. 227.

(٢٦٨) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ٣٢١ ، شهر ذى القعدة الحرام سنة ١٢٣٠هـ/١٨١٤م ·

(٢٦٩) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٧٤ ·

(٢٧٠) ابن خلدون ، المقدمة ، تاريخ العلامة ابن خلدون ، المجلد الأول ، القسم الثالث ، الفصل الأربعون : فى أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية ، ص ٥٠٥-٥٠٩ : منشورات دار الكتاب اللبنانى ١٩٥٦م ·

(٢٧١) Baer, Soical history of modern Egypt, p. 144.

(٢٧٢) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ١ ، شهر جمادى الأولى سنة ١٢٢٢هـ ·

(٢٧٣) Mengine, Histoire de L'Egypte, T. III, p. 227 .

(٢٧٤) فوزى جرجس ، دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى ، ص ٤٣ ·

(٢٧٥) جون مارلو ، تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ، ترجمة ، ص ١٥٠ ·

(٢٧٦) جمال الدين الشيال ، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على ، ص ٢١٢ ·

(٢٧٧) ابن خلدون ، ساطع الحصرى ، أحاديث فى التربية والاجتماع ، ص ١٠ ·

(٢٧٨) Bowring, Report on Egypt and Candia, p. 44.

(٢٧٩) جميل خانكى ، الذكرى المئوية لتثبيت محمد على باشا الكبير وأسرته على عرش مصر ، ص ٧٥ ·

(٢٨٠) Cattaui. Le Regne de Mohame dAli, T. II, part I, p. 307.

(٢٨١) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٧٣٢ ، تقرير أحد المهندسين الميكانيكيين الانجليز عن حالة الصناعة والطبقة العاملة فى مصر ، وراجع : الرافعى ، عصر محمد على ، ص ٦٣١ ·

(٢٨٢) فؤاد شكرى ، المرجع السابق ، ص ٧١٣ ، تقرير الكولونيل كامبل Campbel

(٢٨٣) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٤٦٥ ، سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م ·

(٢٨٤) كلوت بك ، لمحة عامة الى مصر ، جـ ٢ ، تعريب محمد مسعود ، ص ١٧٩ ·

(٢٨٥) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر من محمد على الى مأمورى الاقاليم القبلية والبحرية بتاريخ ١٢ رمضان سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م ·

(٢٨٦) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، أمر من محمد على الى حبيب أفندى فى ٢٧ محرم سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣٠م ·

(٢٨٧) شفيق غربال ، محمد على الكبير ، ص ٨٧ ، ٩٢ ·

(٢٨٧) شفيق غربال ، محمد على الكبير ، ص ٨٧ ، ٩٢ ·

(٢٨٨) Crouchley, The economic development of Modern Egypt, p. 50.

وراجع أيضا : أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٥٨٤ ·

(٢٨٩) حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، ص ١٤ ·

وراجع : جميل خانكى ، الذكرى المئوية لتثبيت محمد على باشا الكبير واسرته على عرش مصر ، ص ٧٥ ·

(٢٩٠) Douin, La Mi sion du Baron de Boislecomte., p. 93.

الحتة ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ٨٤

(٢٩١) حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى ، ص ٥٢ · وراجع : جرجى زيدان ، ترجمة مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر ، ص ٥٢ ·

(٢٩٢) عمر الاسكندرى ، سليم حسن ، تاريخ مصر من الفتح العثمانى ، ص ١٦٧ ·

(٢٩٣) Bowring, Report on Egypt., op. cit., p. 107.

(٢٩٤) محمد شفيق غربال ، محمد على الكبير ، ص ٩٦ ·

(٢٩٥) الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ٤٣٤ ·

(★) لأنه كان يخشى انتفاض المصريين ويتوجس منهم خفية أن يدفعهم الوعى القومى ــ الذى لمس انبعاثه فى مناسبة ترشيحه للولاية ــ الى التألب عليه كلما تعارضت سياسته مع الصالح القومى فكان يكفى فى عرف الوالى لتاهيل الموظف لأعمال الرئاسة ان يلم بالقراءة والكتابة فكانت معظم المدارس والبعثات العلمية تستهدف مناهج علمية وفنيـة تؤهل الطلاب لوظائف معينة فأما من خانه التوفيق منهم ولم يبد استعدادا طيبا لمواصلة الدراسة فان الوالى لم يفته الاستفادة منه فى الدولاب الأميرى على أى وجه : « فتلاميذ الطب يعينون ممرضين بالمستشفيات وتلاميذ الطب البيطرى يعينون سواسا فى اسطبلات الحكومة وتلاميذ البحرية عمالا فى دار الصناعة وتلاميذ المهندسخانة معيدين أو مدرسين للحساب فى المدارس الابتدائية وتلاميذ المدارس الحربية أو غيرها من المدارس انفـارا فى الجيش وتلاميذ التجهيزية والمبتديان زراعا فى حدائق شبرا · ولعل هذه الثقافة الادارية الأولى هى التى خلقت فى نفوس المصريين تلك العقدة النفسية التى لازمتهم فى الأعصر التالية وجعلتهم ينظرون الى التعليم كوسيلة للمناصب الحكومية فحسب وليس ابتغاء الغذاء العقلى أو المتعـة الروحية · (راجع : أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، ص ٥١٥ ، ــ عمر طوسون ، البعثات العلميـة فى عهد محمد على ، ص ٢٥٦ ــ عبد السميع سالم الهراوى ، لغة الادارة العامة فى مصر فى القرن ١٩ ، ص ١٦٤) ·

(٢٩٦) معية تركى . دفتر ٢١٢ . صفحة ٥٩ مسلسل ٢٧٧ ، من الجناب العالى الى الباشا السرعسكر ، بتاريخ ٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م .

(٢٩٧) الرافعى ، عصر محمد على ، ص ٦٤٤ .

(٢٩٨) على مبارك . الخطط التوفيقية . ج ٩ ، ص ٩٤ .

(٢٩٩) يقول كلوت بك : « .. ربما يعد المصريون أصلح الأمم لأن يكونوا من خيرة الجنود لأنهم على الجملة يمتازون بقوة الأجسام وتناسب الأعضاء والقناعة والقدرة على العمل واحتمال المشاق ومن أخص مزاياهم العسكرية وصفاتهم الحربية الامتثال للأوامر والشجاعة والثبات عند الخطر والتدرع بالصبر فى مقابلة الخطوب والمحن والاقدام على المخاطرة والاتجاه الى خط النار وتوسط معامع القتال بلا وجل ولا تردد . وذكر حوادث عدة تأييدا لهذه الحقائق (راجع :

Clot-Bey, Apercu General L'Egypt., T. II, p. 226.

وراجع الطبعة العربية من نفس الكتاب ، تعريب محمد مسعود ، ص ٣٣٥ـ٣٣٩).

(٣٠٠) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ١٣٠ .

(٣٠١) Clot Bey. Apercu General Cul L'Egypt, T. I, p. 348.

(٣٠٢) انتشر الطاعون فيها ثلاث مرات ، الأولى فى سنة ١٨١٣ م والثانية فى سنة ١٨١٩م والثالثة فى سنة ١٨٣٥م كما تفشت فيها الكوليرا فى سنة ١٨٣١م وفى سنة ١٨٤٨م وقد توفى من السكان نحو ١٥٠٠٠٠ نفس ضحية للكوليرا فى المرة الأولى ونحو ١٨٠٠٠٠ نفس نتيجة للطاعون فى سنة ١٨٣٥م أما الجدرى فكان شائعا فى أول الأمر ويفتك بأكثر من ثلث الأطفال غير أنه فقد كثيرا من قوة انتشاره بفضل تلقيح الأطفال . (راجع : Clot Bey, Apercu General., op. cit., T. I, p. 349.

أحمد الحتة ، تاريخ الزراعة ، ص ٨٤) .

(٣٠٣) Mengin, Histoire de L'Egypt., T. II, p. 320

(٣٠٤) ساطع الحصرى ، أحاديث فى التربية والاجتماع ، ص ١٠ .

وراجع فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٨٨ .

Mengin, Histoire Sommair., p. 460.

(٣٠٥) Lane, E. W., The Manners and customs of the Modern Egyptians, p. 115.

أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٢٣٥ .

(٣٠٦) صلاح أحمد ، الحرف ، ص ٢٢٨ ، وراجع محمد رشدى ، التطور الاقتصادى فى مصر ، ج ١ ، ص ١٣٦ .

(٣٠٧) فوزى جرجس ، دراسات فى تاريخ مصر ، ص ٤١ .

(٣٠٨) حسين عمر ، المنافسة والاحتكار ، ص ١٥٩ ، دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٦٠م .

(٣٠٩) الهراوى ، لغة الادارة ، ص ١٣٤ .

(٣١٠) Douin, La Mission du Baron Boislecomte., p. 100.

(٣١١) الهراوى ، لغة الادارة ، ص ١٣٢ .

(٣١٢) معية تركى ، دفتر ٣٢ ، مكاتبة رقم٤٣٦ ، من الجناب العالى الى البيك الكتخدا فى ٧ شعبان ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م .

(٣١٣) فؤاد شكري ، بناء دولة ، ص ٧٢٣ ، تقرير أحد المهندسين الميكانيكيين الانجليز عن حالة الصناعة وحالة الطبقة العاملة في مصر .

(٣١٤) حسين خلاف ، التجديد ، ص ٦٩ .

(٣١٥) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٢٣ .

(٣١٦) الهراوى ، لغة الإدارة ، ص ٢١٦ .

(٣١٧) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر من محمد على الى الكتخدا بك بمصر بتاريخه ٢٢ رمضان ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .

(٣١٨) ديوان الجهادية ، المحفظة ٣ ، من الجناب العالى الى مدير الجهادية بتاريخ غاية رمضان ١٢٦٣هـ/١٨٤٦م .

(٣١٩) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ٧٨ فى ٤ رمضان سنة ١٢٦٣هـ/١٨٤٦م .

(٣٢٠) أمين سامى ، تقويم النيل ، المقدمة والجزء الأول ، ص ١٢٩ .

(٣٢١) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ١ ، أمر من محمد على الى كتخدا بك فى صفر ١٢٣٧هـ/١٨٢١م .

(٣٢٢) جمال الدين الشيال ، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على ص ٢٢٤ .

(٣٢٣) يوسف نحاس ، الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية ، ص ٢٥ .

(٣٢٤) Deny, Sommaire des Archives turqu.es., p. 43.

(٣٢٥) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة ، ص ١٥٢ . وراجع : المحفظة ١٧ ، دوسية ٥ أمر من محمد على الى عموم المديرين ما عدا القليوبية فى ١٧ صفر ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م .

(٣٢٦) الهراوى ، لغة الادارة العماة فى مصر ، ص ٢٥١ . وراجع .
Douin, L'Egypt de 1828 a 1830, p. 455.

(٣٢٧) دفتر ٧٤٤ خديوى تركى ، صفحة ٢٧ ، ترجمة الوثيقة رقم ١٤ فى ٢٢ رمضان ٢٤٣ .

وراجع : يوسف نحاس ، الفلاح ، ص ٢٨ .

(٣٢٨) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٣ ، أمر من محمد على الى أحد المأمورين تاريخه ٢٨ ربيع آخر ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٣٢٩) Driault, L'Egypte et l'Europe. T. p. 399.

وراجع أحمد الحتة ، تاريخ الزراعة ، ص ٨٤ .

(٣٣٠) الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٤١٧ ، وراجع :
Douin, La Mission du Baron Boislecomte., p. 90.

(٣٣١) معية تركى ، دفتر ١٠ ، الوثيقة ٥٠٣ ، من الجناب العالى الى متصرف جرجا بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى ١٢٢٨هـ/١٨٢٢م .

(٣٣٢) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٩٣ فى ٩ ربيع الآخر ١٢٤٦هـ .

(٣٣٣) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٨٤ .

(٣٣٤) Douin, La Mis ion du Baron Boislecomte., p. 91.

(٣٣٥) معية تركى ، دفتر ٥١ ، مسلسل ٩٩ ، من الجناب العالى الى محمد أفندى مأمور المنصورة والمحلة وميت غمر والجعفرية ، بتاريخ ٢٢ جماد ثانى ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م . وراجع صحيفة الوقائع المصرية العدد ١٠٠ فى ٢٣ رجب ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٢٣٦) راجع : البروفسير لودفيج ايرهارد نائب مستشار ألمانيا الغربيـة ووزير الاقتصاد ، المنافسة طريق الرخاء ، ص ١٣٣ ، ٢٠٢ ، بون ، نوفمبر ١٩٥٧ ، ترجمة محمد محمود عمر المحامى ، القاهرة ، المطبعة العمالية ٠

(٢٣٧) أحمد نظمى عبد الحميد (دكتور) ، مبادىء فى الاقتصاد والتجارة ، جـ ١ ، ص ١٠٧ ٠

(٢٣٨) على لطفى ، التخطيط الاقتصادي ، ص ٢٣٨ ٠

(٢٣٩) راجع : Mengin, Histoire Sommaire de L'Egypte., op. cit., p. 214.

وراجع : راشد البراوى ، عليش ، التطور الاقتصادى فى مصر ، ص ٥٦ ٠

(٢٤٠) معية تركى ، دفتر ٦٩ ، مكاتبة رقم ٣٢٦ ، من الجناب العالى الى مدير التصفه الثانى للوجه القبلى ٠ وراجع : الرافعى ، مصر المجاهده ، ص ١٥٠ ٠

(٢٤١) الجبرتي ، عجائب الآثار ، جـ ٧ ، ص ٢٠١ ، ص ٢٠٢ ، حوادث ذى القعدة سنة ١٢٢٧هـ ٠

(٢٤٢) Bowring, Report on Egypt., p. 119.

(٢٤٣) Mengin, Histoire Sommaire..., op. cit., p. 196.

(٢٤٤) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٢٧٩ ، تقرير هورجسون ٠

(٢٤٥) مثل : Scholsher, L'Egypte en 1945, p. 57.

(٢٤٦) Madden, Travels in Turkey, Egypt., op. cit., p. 247.

الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ١٢٣ ، أمين سامى ، تقويم النيل ، ص ٣٢٣ جـ ٢٠

(٢٤٧) معية ، دفتر ٦٤ ، بتاريخ ٨ ربيع الآخر سنة ١٢٤٥هـ ، اميل فهمى تاريخ التعليم الصناعى ، ص ١٣٤ ٠

(٢٤٨) ديوان خديوى ، اوامر ، دفتر ١ ، صفحة ٦ ، مسلسل ٣١ ، أمر كريم الى حبيب أفندى مأمور الديوان الخديوى ، بتاريخ ٢٧ محرم ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(٢٤٩) أحمد نظمى عبد الحميد ، مبادىء فى الاقتصاد والتجارة ، جـ١ ، ص ١٠٩ ٠

(٢٥٠) ر٠س ايفلين توماس (دكتور) ، علم نفس الاقتصاد ، ترجمة محمد عبد الخالق مراجعة د٠ عبد العزيز ، ص ٢٣٠ ، القاهرة ، مراجعة لجنـة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٦ ٠

(٢٥١) Wilkinson, Modern Egypt & Thebes, V. I, p. 473.

(٢٥٢) أحمد محمد عبد الخالق الاقتصاد السياسى ، ص ٦٨ ، القاهرة ، دار القلم ٠

(★) وتخزين البضائع ليس مطلوبا لذاته وانما لكن يكون عدة للمستقبل أى قوة شرائية تنفع وقت الحاجة ٠

(٢٥٣) أحمد نظمى عبد الحميد ، المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ١١٤ ٠

(٢٥٤) Madden, Travels in Turkey, Egypt., op. cit., p. 247.

(٢٥٥) معية تركى ، دفتر ٥١ ، وثيقة ٢٣٦ ، صفحة ٥٢ ، عريضة من حضرة الدفتردار الى المأمورين ٠

(٢٥٦) لهيطة . تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، ص ١٥٢ .

(٢٥٧) Wilkinson, Modern Egypt & Thebes, p. 102, V. I. ، محمد رشدى .
التطور الاقتصـــادى فى مصر جـ ١ ، ص ٦٢ .

(٢٥٨) اميل فهمى ، تاريخ التعليم الصناعى ، ص ١٣٢ .

(٢٥٩) الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص ١٥٧ .

(٢٦٠) الرافعى ، عصر محمد على ، ص ٦٦٢ .

(٢٦١) Scholsher : L'Egypte en 1845, p. 54.

وراجع : الجرتلى ، تاريخ الصناعة فى مصر ، ص ٨٣ .

(٢٦٢) Colin, Letters sur L'Egypt, T. 8. p. 665. ، الحتة ، تارخ مصر
الاقتصـــادى ، ص ٩٩ .

(٢٦٣) محمد رشدى ، التطور الاقتصادى فى مصر ، جـ ١ ، ص ٥١ ، ٥٥ .

(٢٦٤) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٦١٦ ، تقرير بورنج .

(٢٦٥) معية تركى ، دفتر ١٨ ، مسلسل ٢٦٢ ، أمر من الجناب العـالى الى البك
الكتخدا ، بتاريخ ٢٧ شعبان سنة ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م .

(٢٦٦) Cattaui, La Mission du Colonel Duhamel, VII. p. 378.

وراجع : احمد محمد ابراهيم ، الاقتصاد السياسى ، جـ ١ ، ص ٢ .

(٢٦٧) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، ترجمة ، ص ٢٠٠ .

(٢٦٨) الجرتلى ، تاريخ الصناعة فى مصر ، ص ١٠٤ .

(٢٦٩) البرفسير لودفليج اير هارد ، المنافسة طريق الرخاء . ص ١٦٩ .

(٢٧٠) الرافعى ، عصر محمد على ، ص ٦٤٧ .

(★) خرجت مصر من عهد محمد على خالية من الديون ولكن الأموال لم تكن متوافرة فى أيدى الأهلين ولهذا لجأ خلفاؤه الى الاقتراض من الخارج مما فسح المجال امام رؤوس الأموال الأجنبية والتدخل الأجنبى .

راجع : (Madden, Travels in Turkey, Egypt, p. 242.

الفصل السادس

موقف الدولة العثمانية من نظام الاحتكار

١ ـ مبدأ الاحتكار والدولة العثمانية .

٢ ـ تأثر حركة التجارة بين مصر والدولة العثمانية بنظام الاحتكار .

٣ ـ موقف الدولة العثمانية من سياسة الصادرات المصرية .

● الفصل السادس

موقف الدولة العثمانية من نظام الاحتكار

١ ـ مبدأ الاحتكار والدولة العثمانية :

لما كانت العلاقة بين والى مصر « محمد على » والباب العالى غاية فى السوء منذ اليوم الأول لاعتلائـه أريكة الباشوية فى مصر ، لاعتبـارات معروفة ، فقد كان كل منهما يعتبر الآخر عـدوه الأول وان لهجت لغـة الرسائل بينهما بلهجة الشـكر والثقة والتبجيل · فالوالى يعـرف تمام المعرفة أن السلطان لن يغفر له توليه أزمة الحكم رغما عنه وأنه ماض ان عاجلا أو آجلا الى خلعه والمسألة مسألة وقت وانتظار ، وقد رأى بنفسه البراهين على ذلك ، والسلطان يعرف جيدا أن « محمد على » يدرك نوايا الباب العالى السيئة نحوه ، لذلك فانه لا يكل لحظة عن تقوية نفسه بكل حيلة ووسيلة لأن القوة هى التى أوصلته الى سدة الولاية ، وهى الوحيدة التى تحفظ عليه بقاءه فيها واستمراره · وعلى ذلك فان موقف الدولـة العلية من نظام الاحتكار فى مصر لم يكن سوى جزء من موقفها نحو والى مصر وتنظيماته بشكل عام ، ومحاربتها لنظام الباشا الاحتكارى وموقفها منه موقف المعارض لم يكن الا مقدمة لمخطط كبير استهدف استغلال النظام القائم فى مصر ما أمكن والكيد له ما أمكن ثم المحاولـة الصريحة لسحقه وتقويض دعائمه ·

ولما كانت الدولة العليـة قد جربت مع والى مصر معظـم وسائلها القديمة التى تتبعها فى مثل حالته كان تلقى عليه مهمة اخماد الثورات التى تقوم فى الولايات المجاورة راغبة فى ذلك اخماد تلك الثورات واضعاف ذلك الوالى (١) ، وكذلك ارهاقه بكثرة المطالب · ولم يؤد هذان الأسلوبـان الى شىء من مرادهما بل بالعكس استفاد الوالى من اخماد الثورات شهرة وثقة وأخذ يقوى جيشه ويجد مبررا للتوسع فى وسائل قوته وتسليحه ، ولم يلق بالا لمطالب السلطان ونجح فى التهرب منها ·

فقد فتش السلطان عن أسلوب جديد يبلغه غايته فوجد ضالته فى نظام الاحتكار ، اذ أدرك السلطان كما أدرك غيره أن فى هذا النظام يكمن سر صمود وتزايد قوة « محمد على » العسكرية والاقتصادية ، واليه وحده

يرتكن الوالى ويستمد العون والمدد · وقد شد من أزر السلطان أن الدولة العثمانيـة بمحاربتها لنظام الاحتـكار فى مصر لم تكن تحقق رغبتها فى القضاء على قوة « محمد على » العسكرية بضرب الأساس الاقتصادى الذى ترتكن اليـه فحسب ، وانما كانت تحقق بذلك أيضا رغبة حلفائهـا من الدول الأوربية التى تعاضدها وتسعى الى فتح الأسواق لبضـائعها ومنتجاتها وبهما عرقلة التطور الاقتصادى الذى بدأه « محمد على » والذى كان من الممكن أن يجعل من مصر بلدا زراعيا صناعيـا يقف على قدم المساواة مع الدول الأوربية الناشئة فى الصناعة فى ذلك الحين (٢) ، هذا فضلا عن أنها كانت مدفوعة أيضا بحاجتها الشديـدة الى أصناف المحاصيل التى يحتاج اليها سكان الدول العلية ذاتها وفى مقدمتهم الآستانة التى عانى سكانها من غلو أسعار حاجياتهم الضرورية وفى مقدمتها الأرز والبن وغيره نتيجة نظام الاحتكار الذى طبقه والى مصر على أمثال هذه الضرورات والذى لم يقلع عنه بل تمادى فيه برغم فرمانات السلطان له المتـكررة فى سنة ١٢٢٨ هـ ، ١٢٣١ هـ ، ١٢٣٥ هـ ، ١٢٣٨ هـ / ١٨١٣ ، ١٨١٥ ، ١٨١٩ ، ١٨٢٢ م بأن لا يمكن المحتكرين وأرباب المطامع من اخفاء هذه الحاصلات حتى لا يرتفع ثمنها (*) · لذلك حاربت الدولة العلية نظام الاحتكار فى مصر ووقفت منه موقفا متشددا ، وهذا التشدد لم يبدأ فى سنة ١٨٣٨ م بعقدها معاهدة « بلطة ـ ليمان » كما يظن البعض وانما كانت « بلطة ـ ليمان » هى نهاية المطاف ·

وسواء كانت الدولة العثمانيـة فى عهد « محمد على » تطبق نظام الاحتكار بنفسها على الحاصلات الزراعية وفى مقدمتها القمح وعـدد من المنتجات الصناعيـة كالفشنك والبنادق والرصاص بأنواعـه ، كما يرى البعض ويؤيد كلامه بالبراهين ، أم أن ذلك كان ضرورة أمنية وأن هذه المحتكرات سلع استراتيجية تتعلق بسلامة الدولة وأهمية هذه السلع ، فان موقف الدولة العلية من نظام الاحتـكار فى مصر ، لم يتغير فى كل الأحـوال ، وكان واضحـا وصريحا وهو رفضها لهذا الاحتـكار فى كل الظروف والأحوال ، فاذا صح أنها كانت تقوم بنفسها بالاحتكار فان ذلك يعتبر دافعا قويا لها على تحريمه فى مصر ، فكونها تقوم هى بالاحتكار ليس معناه أن تقوم الباشا به وانما لا يصح لغيرها أن يقوم به «فمحمد على» حينما يحتكر الأرز مثلا لا يسمح للفـلاح فى نفس الوقت الذى يحتكره فيه بأن يقوم أيضا باحتكار الأرز والا انتفى احتكار الوالى ، وكذلك الدولة العثمانية · أما اذا صح أن احتكارها لبعض السلع كان لضرورة تتعلق بالأمن أو أهمية هذه السلع للدولة وسكانها فقط فهذا يدل أيضا على أنها كانت لا تؤيد الاحتكار · وفى كل الأحوال فهى ضد نظام الاحتكار فى مصر ، وهذا ما يؤكده فرمان السلطان الى « محمد على » الصادر فى أواخر

رجب عام ١٢٣٦ هـ/١٨٢٠ م الذى يذكره فيه بأن جميع أنواع المحصولات الناتجة في ممالك الدولة العلية ممنوع تصديرها الى غير الآستانة منذ نشأة الدولة العثمانية وأن أوامر السلطان كانت تصدر بين الحين والحين تأكيدا لذلك وعليه يجب تنفيذ هذه الأوامر (٣) • ويؤكده أيضا الفرمان الشاهاني الى والى مصر وقضاة ثغور الاسكندرية ودمياط وأمناء الجمارك والأعيان الصادر في أوائل شعبان ١٢٢٥ هـ / ١٨١٠ م بعدم اخراج وتسفير محصولات القطن لجهات خلاف الآستانة ومجازاة من يخالف ذلك صغيرا كان أو كبيرا وضبط السفن التى تكون مشحونة بتلك الأصناف لجانب الميرى وان كان أربابها من أتباع الدول الأجنبية (٤) • كما يؤكده فرمان ثالث أصدره السلطان يقضى بعدم تصدير الغلال الى غير الآستانة بعد ما تحقق له أن بعض المحتكرين وأصحاب الجفالك والعلاقات الملتزمين لا يرسلون الغلال الناتجة الى الآستانة بل يصدرونها خفية الى الدول الأجنبية ، ولذلك نبه على قناصل الدول والمقيمين في دمياط والاسكندرية بأنه اذا وجد سفينة سواء كانت بالموانى أو على وجه البحر تحمل غلالا لتنقلها الى البلاد الأجنبية فان حمولة تلك السفينة ستعد غنيمة مهما كانت جنسيتها لأن السلطان لم يرخص لأحد منذ تأسيس الحكومة العثمانية بوجه من الوجوه باعطاء حبة واحدة من الحنطة للأجانب او أى بلد من البلاد الأخرى ، كما توعد السلطان المحتكرين الذين تجرءوا على خلاف مرضاته وباعوا الغلال الى دار الحرب وسائر البلاد بانزال العقوبات التى يستحقونها وأنه لن يقبل فيهم شفاعة الشافعين ، كما اشترط على التاجر الذى يرغب فى نقل الغلال الى الآستانة لدى شحنه الغلال المسلمة اليه أن يقدم للسلطان كفالة بتوصيلها مباشرة الى الآستانة وأن تسجل هذه الكفالة بسجلات محكمتى دمياط والاسكندرية وأن يخبره أمين جمرك الآستانة بوصولها وأنه سيبذل غاية جهده فى التشديد على التجار ليواصلوا شحن الغلال الى الآستانة (٥) • وعلى ذلك فان الدولة العلية كانت تعارض نظام الاحتكار فى مصر حتى ولو قامت هى نفسها باحتكار عدد من المنتجات الزراعية أو الصناعية كما حدث عندما منعت تصدير الغلال أو القطن الى غير الآستانة ، وذلك لضرورة استراتيجية أو غذائية ، أو لضرورة أمنية كما حدث عندما منعت احداث ورش لعمل الرش والفشنك والبنادق والرصاص الخام والمستطيل وأدواته بالممالك العثمانية خلاف الورشة الموجودة باسكدار وورشة أزمير التى احتكرها السلطان وأعطاها عهده لملتزم وأصدر بشأنها فرمانا لوالى مصر وقاضى مصر فى سنة ١٢٣٤ هـ / ١٨١٨ م بخصوص عدم جواز احداث ورش لهذه الصناعات فى جميع ممالك الدولة العثمانية بعد انحصار ذلك فى يد متعهد واحد هو السيد

ـ قاسم أغا ـ فان أحدثه أحد يجب منعه ومعاقبته لأن من شروط الالتزام أن يعطي جميع أنواع الرصاص الذي يورده الأجانب الى متصرف المعمل المذكور بالثمن الجاري ولا يعطي لشخص آخر (٦) ٠

وأيا ما كان الأمر فان الدولة العلية كما رأينا كانت تطبق بنفسها نظام الاحتكار اذا رأت في تطبيقه عائدا وربحا ، وهي كذلك تحاربه وتمنعه اذا ما ارتأت في ذلك أيضا نفعا أو مصلحة ٠ وهي في كل الأحوال ضد نظام الاحتكار في مصر فالسلطان لا يجد غضاضة في أن يصدر فرمانا في سنة ١٢٢٤ هـ / ١٨٠٩ م بعدم التصريح للتجار في مصر باحتكار أصناف الغلال والحبوب من حنطة وأرز وغيرها واخراجها الى خارج القطر بل يجرى ارسالها في موسمها الى دار السعادة ـ الآستانة ـ (٧) ، أو يصدر فرمانا في سنة ١٢٣٥ هـ /١٨٢٠ م بمجازاة محتكري المسكوكات الذين يتجرون فيها ويتداولونها بزيادة عن قيمتها (٨) ، أو يصدر دكريتو في نفس العام ينص فيه على وجوب ترك الباب مفتوحا أمام البضائع الأوربية الداخلة الى الولايات العثمانية طالما يدفع عن هذه البضائع ضرايبة قدرها ٣٪ من قيمة البضاعة وأن يراقب قناصل الدول تنفيذ هذا الدكريتو (٩) ٠ ولا يتحرج السلطان من أن يوقع على معاهدة تجارية مع انجلترا في سنة ١٨٣٨ م وأخرى مع فرنسا وسردينيا وسائر الدول المتحابـة حتى روسيا يتعهد فيها بالغاء الاحتكارات داخل تركيا نفسها وكذلك الأقاليم التابعة لها طالما سيدفع تجار هذه الدول رسوما جمركية مقدارها ٩٪ على البضائع الواردة و ٣٪ على البضائع الصادرة وتذهب هذه الرسوم الى خزانته (١٠)٠

فالسلطان كل ما يهمه هو تحصيل رسم الجمرك الذي يذهب الى خزانة الشاهانية (١١) وتحقيق مصلحته حتى لو كلفه الأمر أن يصدر فرمانا خاصا يبيح لتاجر دانمركي واحد حرية التجارة في جميع الولايات العثمانية بشرط عدم الاتجار في الحبوبات وما يماثلها من الممنوعات التي احتـكرتها الدولة العليـة وأن يورد رسم الجمرك الى خزينتها (١٢) ٠ والسلطان لا يستكثر أن يصدر خمس فرمانات الى واليه « محمد علي » في أقـل من عـام كلها تنصب حول موضوع واحد هو احتـكار الباشا للحرير (*) ووضع تجارته في شكل الانحصار والاحتكار لأن هذه الكيفية تضر بمصلحة تجار ساردينيا وفرنسا (١٣) وروسيا (١٤) وهولندا (١٥) وغيرهـا من الدول التي رفع قنـاصلها اليه تقارير بذلك يلتمسون فيها اصدار أمره العالي بمنع أصول ذلك الانحسار والغاء الرسومات المحدثة بشأن تجارته في الولايات العثمانية (١٦) ٠ فما الذي جعل موقف الدولة العلية بتأرجح بهذا الشكل تجاه قضية الاحتكار بشكل عام (*) ويعادي نظام احتكار الباشا في مصر بوجه خاص ؟؟ لاشك أن في الأمر أسرارا

تتصل بالنواحي الاقتصادية بالاضافة الى خلافهما السياسى والعسكرى - الأمر الذى يستوجب بالضرورة بحث موضوع :

٢ - تأثر حركة التجارة بين مصر والدولة العثمانية بنظام الاحتكار :

لما وجدت الحكومة العثمانية نفسها فى مركز حرج منذ عام ١٨١٠ م بسبب نقص الحبوب فى العاصمة وفى جميع المدن الواقعة على طول سواحل سوريا وآسيا الصغرى وكانت ملتزمة بتموين أهالى الآستانة والجيش بالحبوب بأسعار حكومية محددة بمستويات بالغة الضآلة فقد أرسل السلطان عدة فرمانات تحظر تصدير القمح والأرز وغيرهـا من الحبوب الا لتركيا وبأسعار محددة (١٧) ، ومن هنا قرر محمد على أن يرسل كميات صغيرة جدا من هذه الحبوب الى استانبول وأن يبيع باقى محاصيله الى البريطانيين وحلفائهـم فى البحر المتوسـط (أسبانيـا ، البرتغال ، مالطة ، الجزر الأيونيه) اذ أنـه كان يعجز عن الحصول على أثمانها فى السوق التركى ، فضـلا عن سوء معـاملة وكيله التجارى فى الآستانة الذى كثيرا ما اشتكى من تراخيه فى أمور مأموريته (١٨) وزيادة مصروفاته على ايراداته وعدم مطابقة تواريخ الايرادات لتواريخ المصروفات الأمر الذى أد الى تراكم الديون عليه فى الوقت الذى لم يقدم فيه كشوف حساباته (١٩) ، هذا فضـلا عن أن الباشا كان أكثر اهتمامـا بمشاكله الخاصة عن مشـاكل السلطان فى نفس الوقت الذى كان فيه الأوربيون على استعداد لأن يدفعوا له أثمانا مرتفعة جدا لحبوبه .

حينئذ واجهت الحكومـة التركية عدم تنفيذ محمد على لفرمانـات السلطان بأن طلبت منه مراعاة قاعدة استقرت منذ زمن طويل كانت تحظر تصدير القمح وسائر الحاصلات من الامبراطورية العثمانية ، كما هددت بتفتيش السفن الداخلة فى نطاق خط يمتد من كريت الى مصر ، وهنـا أصدرت بريطانيا تحذيرا بأنها لن تتغـاضى عن مثل ذلك العمل ، لأنها كانت فى أشد الحاجة الى القمح بسبب اغلاق تركيا للبوغازين مما حال دون تصدير القمح الروسى ، وقـد وصل الحال بها الى حد أن ستراتفورد كاننج (*) أصدر تعليمات سرية لقنصل بريطانيا العام فى مصر بأن يرتب مع « محمد على » تجارة التهريب (**) بحيث يمكن تفادى أمر السلطان ، فتجاهل محمد على من ناحيـة أوامر السلطان وواصل تصدير الحبوب ، ولم يكن السلطان يستطيع أن يفعل الكثير ليفرض أوامره التى كان واليه المتململ ينتهكها بغير حياء (٢٠) .

واذا كان بوسع السلطان أن يقبل اعتذار الباشا اليه فى رمضان من عام ١٢٢٥ هـ عن عدم امكانه ارسال النقديـة المقررة على ولايتـه لسنين

مترادفة بسبب عمليات السلب والنهب التي توالت على القطر المصرى(٢١)٠ فانه لم يكن ليستطيع أن يفعل ذلك بعد أن طفح كيله وفاض من تصرفات الباشا وعدم مبالاته ، برغم أن السلطان،قد أبان له فى فرمانات متوالية واجباته فى الولاية وأولها وأهمها أمور الضبط والربط ووقاية التجارة وايصال الغلال والجرايات الخاصة بالحرمين الشريفين وغير ذلك من المرتبات كاملة الى محالها كالمرتبات المقررة لكيلار السلطان العامر وترسانته المعمورة ٠٠٠ الخ (٢٢) ٠

ولم يهتم باشا مصر بشىء من ذلك ولم ينفذ مطلوب الفرمانات التى أخذ السلطان يشكو فيها مر الشكوى من أن مخصصات ترسانته العامرة المطلوبة من مصر القاهرة سنويا من الذخائر والأشياء المرتبة كالأستوبى الخام والفتيل المصرى والحبال لم تصل فى أوقاتها المعينة (٢٣) ، واذا وصلت فانها تصل ناقصة (٢٤) ٠

ولم يأبه الباشا بلزومات المطبخ الرفيع الهمايونى من السكر ، والأرز ، والبن والعدس ولم يرسلها للسلطان منذ تولية برغم أن فرمانات السلطان لم تكف عن طلبها منذ سنة ١٢٢٠ هـ ولسنوات أربع متصلة (٢٥) ٠

وكان طبيعيا أن يبادل السلطان الباشا نفس الشعور فهو يعمل ـ السلطان ـ على أضعاف قوته الحربية عن طريق القضاء على مصادر دخله من الاحتكار (٢٦) ، وينتج كل السبل لعزله عن منصبه (٢٧) ويعمل على استغلاله ما أمكن والكيد له ما استطاع (٢٨) ، ولا يلتفت لالحاحه بعزل سليمان باشا والى الشام الذى يتعاون مع الأمراء المصريين ـ المماليك ـ أعداء محمد على والسلطان (٢٩) ، بل يعنفه ويستفسر منه ـ كما يستفاد من عريضة الاسترحام التى قدمها الباشا للأعتاب الشاهانية فى ١٩ رجب سنة ١٢٢٦ هـ عن سبب قتله الأمراء المصريين الذين كانوا ركنا من أركان الدولة (*) ويؤاخذه على تأخره فى التوجه لمأمورية الوهابيين مع كونه « آكل ثروة مصر بمفرده » (٣٠) ٠

وبرغم أن الباشا حاول أن يسترضى السلطان بشتى الوسائل فان الأخير لم يرض اذ عز عليه أن يشق عليه عامله الذى تولى رغما عنه عصا الطاعة ويستهين بأوامره فى الوقت الذى استولى فيه على ثروة مصر بمفرده وقصر فى التزاماته وواجباته قبل حضرته الشاهانية وسدته العلية ٠ ولم يكن السبب فى نظر السلطان سوى نظام الاحتكار الذى بمقتضاه صار هذا الباشا أغنى الباشوات وأقواهم فراح يناطح السلطان الذى لم يعد عليه منه ومن نظامه الا الأضرار والأخطار ٠ الأمر الذى دفع السلطان لأن

يعيد النظر في موقف الدولة العلية من نظام الاحتكار بوجه عام واحتكارات باشا مصر بوجه خاص ولاسيما بعد أن انخفض حجم التعامل التجاري بينهما صادرا ووارد واستل كل منهما سيفه من غمده يبتغي الدفاع عن نظامه بل وحياته من الآخر •

والمتتبع لمسيرة التبادل التجاري وحجمه بين مصر وتركيا في عهد الباشا يلاحظ أنه قد مر بمرحلتين الأولى : مرحلة الازدهار ، والثانية : مرحلة الانكسار ، وأنه في كلا المرحلتين قد تأثر بنظام الاحتكار وتناسب معه عكسيا • فعندما كان نظام الاحتكار في بداياته كان حجم التبادل التجاري بين البلدين كبيرا وكانت تركيا تأتي على رأس الدول التي تتبادل مع مصر منتجاتها كما يؤكد كثير من الباحثين (٣١) • واستمرت تركيا كذلك تحتل مكان الصدارة التجارية حتى سنة ١٨٣١ م باعتبارها الدولة الحاكمة من ناحية وباعتبار أن العلاقات كانت قد تحسنت بين الباشا والسلطان على أثر الحروب الكثيرة التي اشترك فيها الباشا الى جانب السلطان أو خاضها من أجله مهما قيل في تفسير هذه الحروب ، فتشير بعض المصادر الى أن قيمة الواردات في الاسكندرية في عام ١٨٣١ قد بلغت حوالي ٤٠٠ر٠٠٠ جنيها استرلينيا كان نصيب تركيا منها وحدها ما قيمة ١٨٠ر٠٠٠ جنيه استرليني (٣٢) ، وأن صادرات الاسكندرية في نفس العام والتي بلغت ٤١٢٥١٤ جنيها مصريا كان المصدر منها الى تركيا وحدها ١٣٧٣٠٦ جنيها مصريا (٣٣) ، وتؤكد مصادر أخرى أن حجم التجارة بين البلدين في سنة ١٨٣٢ لم يقل عن العام الذي سبقه فقد بلغت صادرات مصر الى تركيا ٢ر٦١٢ر٦٧٦ دولارا من مجموع صادرات مصر الكلية التي بلغت ٨ر٩٥٥ر٦٧٨ دولارا وهو ما يعادل أكثر من نصف صادراتها ، كما بلغت قيمة وارداتها لنفس العام ٣ر٦٢٧ر٥٦٥ دولارا من مجموع وارداتها البالغة ٧ر٩٦٩ر٣٨٩ دولارا وهو ما يقارب نصف وارداتها (٣٤) •

كما تشير أوامر الباشا في الفترة عينتها الى أن التجارة بين البلدين قد شملت كثيرا من المنتجات الزراعية والصناعية (*) : فهو يجلب منها الزيوت بانواعها (٣٥) •

وكذلك البذور والفسائل (٣٦) ، والمواشي (٣٧) ، والأخشاب وغنم المارينو (٣٨) ، كما يستورد منها أغراس الأشجار من برقوق أحمر (عين البقر) وأصفر وعادي (٣٩) وكذلك الحديد المسقو اللازم لمصانع الحديد (٤٠) •

ويصدر اليها الأرز والبن (٤١) ، والشعير (٤٢) وسن الفيل والحناء(٤٣) ، وغير ذلك من أصناف البضائع والسلع التي كانت تتبادلها

مصر والآستانة والتى تشير اليها أوراق الباشا ويؤكدها كثير من معاصرى الوالى فيذكر بورنج Bowring أن مصر كانت تصدر الى تركيا فى عام ١٨٣١ م البن والغلال والقطن والخيوط القطنية وسن الفيل ودرق السلاحف والبخور والصمغ والأصداف والسنامكى والتمر هندى والكتان والجلود والأرز والزعفران والتيل وغيرها من السلع ، كما تذكر المراجع أن مصر كانت تستورد منها فى السنة عينهـا الأخشـاب والطرابيش والزفـت والبضائع الحديدية والآلات القاطعـة والمنسوجات القطنية والحريريـة والزجاج والنبيذ والمشروبات الروحية وغيرها من السلع (٤٤) ، هذا بخلاف ما كان يشحن الى الآستانة من الحنطة (٤٥) والغلال (٤٦) وسائر الأشياء المرتبة على مصر للسلطنة العثمانية وما كان يقدمه الباشا من وقت الى آخر من رشاوى وهدايا كالخيول المطعمة المزركشة وتقديـات الذهب المصرى وما الى ذلك من أشياء تذهب جميعها الى خزينة الحضرة الشاهانية (٤٧) .

وقد وصل الأمر بحسن علاقات التبادل بين البلدين أن الباشا أصدر أمرا الى ناظر تجارتـه « بألا يبيـع صنف الشعير لاحتمال ارسالـه الى الآستانة » (٤٨) ، ويـذكر Dunne أن الباشا عنـدما فكر فى خطتـه الاصلاحية وبدأ ينشىء جيشه وأسطوله ومدارسه ومصانعه واحتاج فى ذلك الى أعداد من الكتب والأساتذة لاستقاء المعارف منهم والخبرات كانت أول دولة يتجه اليها هى تركيا (٤٩) .

وهكذا ازدهرت التجارة بين مصر والدولة العلية فى المرحلة الأولى من مراحل الاحتكار والتى عمل الباشا فيها جاهدا على مجاملة السلطان الى أبعد حد اما استرضاء له أو خوفا منه أو رغبة فى تثبيت مركزه لديه أو فى مصر باظهار قوته أو كل هذه الاحتمالات مجتمعة التى يطرحها الباحثون قبل أن تتعكر صفو العلاقات بين الباشا والسلطان وتصل الى حد اعلان الحرب بينهما من ناحية (*) وتشتد وطأة نظام الاحتكار نتيجة استكمال أجهزته من ناحية ثانية لتدخل التجارة بين مصر والدولة العلية فى مرحلتها الثانية التى تبدأ بالحرب بينهما ــ العسكرية ــ ولما ترجح فيها كفة الباشا يلجأ السلطان الى حرب الباشا اقتصادية بمحاربة نظام الاحتكار بمختلف الوسائل والعمل على الغائـه فى كل الولايات العثمانية ومن بينها مصر لتضعف مقدرة الباشا الحربية ، وفى هذه الأحوال يدفع الباشا باستماتة عن نظامه دفاعه عن حياته فتشتد وطأة الاحتكار وينعكس ذلك على التجارة بين البلدين فتصل الى أقل معدلاتها وتتراجـع الدولة العليـة من مركز الصدارة التجارية مع مصر الى مكان المؤخرة ، فبعد أن تراجعت الى المكانة الخامسة ــ بين الدول ــ فى حجم التجارة وقيمتها صادرا ووارادا فى سنة ١٨٣٦ (٥٠) لم تعـد تقرأ اسمها فى جـداول صادرات أو واردات سنة

١٨٣٩ ، ١٨٤٠ (٥١) • وانما نسمع عن أمر من الوالى الى بوغوص ينكر عليه كثرة تداول سكة استانبول فى الاسكندرية ويذكره بأنه أكد عليه – قبل ذلك – أن يراعى المصلحة قبل كل شيء وألا يكون هدفا لتأنيبه وتوبيخه ويأمره بأن يعمل على رفع عمله استانبول من التداول (٥٢) ، وفى أمر آخر يلفت نظره الى مراعاة عدم تسرب نقد الآستانة الى البلاد(٥٣)، ونسمع كذلك عن تخفيض الباشا لقيمة العملات التركية (٥٤) ، وسك عملة مصرية (٥٥) • كما نسمع عن فرمانات من الدولة العلية يبلغها السلطان بين الحين والحين للباشا تتضمن رسوما جمركية قررتها الدولة العثمانية على كثير من الدول التى سمحت لها بحرية التجارة فى سائر الممالك العثمانية (٥٦) ، ونسمع عن معاهدة بلطة ليمان (٥٧) وغيرها • وتقل فى أوامر الباشا وأوراقه السلع المتبادلة بينه وبين السلطان حتى تكاد تختفى لأن الباشا الذى أصبح فى حالة حرب مع الدولة العلية لم يعد يثق بالأتراك العثمانيين الموجودين بمصر أو تركيا ولم يعد يعجبه أساليبهم السياسية أو التجارية •• وتستمر هذه الحالة الى أن تنتهى الحرب وتسوى المسائل السياسية والحربية المعلقة بين البلدين فتدخل التجارة فى دور جديد يتناسب مع قدرة تركيا وحجمها ووضع مصر الجديد • فتكون الدولة العلية من بين الدول التى تتعامل معها مصر تجاريا ليست لها الصدارة كما كانت فى بداية عهد الاحتكار وليست فى المؤخرة كما كانت فى فترة اشتداد وطأته ، وانما تتأرجح مكانتها حسب ظروفها وأحوالها وقدرتها والحاجة منها أو اليها (٥٨) ، فنقرأ عن جلبه النحاس منها (٥٩) ، وقبوله الفحم الحجرى التركى الذى استورده التجار من الآستانة (٦٠) ، وعن ارساله نقودا الى الخواجة زنانيرى لاشتراء الحيوانات منها (٦١) ، وعن توصية مدير تجارته ومبيعاته باستيراد مائتى ملف من الورق المفضض منها لزوم نقش تواريخ الجامع الشريف الكائن بالقلعة العامرة الذى يوشك على الانتهاء (٦٢) ، كما نقرأ عن تصديره القطن اليها والأرز (٦٣) والأقمشة (٦٤) الى غير ذلك مم سلع التبادل التجارى ومستلزماته • ومهما يكن من أمر فان من يدقق النظر فى :

٣ – موقف الدولة العثمانية من سياسة الصادرات المصرية :

يلاحظ أنه فى الفترة التى حاول الباشا فيها أن يسترضى السلطان بمختلف الوسائل ويسير بأوامره الجيوش الى مختلف الميادين كان بامكان السلطان أن يغض الطرف عن احتكارات الباشا فى مصر وخارجها ولا يلتفت اليها حتى وان جاوزت الـ ٩٥٪ من جملة الصادرات المصرية (٦٥) سيما والفترة عينها كانت فترة قلاقل وعدم استقرار داخلى لا للباشا وحده

واتما للدولة العليــة أيضا (٦٦) ، اذ كان على الآخيرة أن تواجـه خطـر الانكشاريــة فى الداخــل وحروب فــارس والنمسا (٦٧) وغيرهمــا فى الخارج (٦٨) ٠

أما عندما انفرط عقد صداقة الوالى والسلطان (٦٩) واختلفا بعد المورة (*) وأصبحت جبهة الباشا مع السلطان أشد خطرا عليــه من كل الجبهات (٧٠) راح الثانى يدقق فى أسباب قوة الأول ويعمل النظر فى صادراته وواردراته وتجاراته فوجد أن سياسة الصادرات المصرية فى ظل نظام احتكار الوالى وان عادت على ذلك الوالى بوافر الربح والثروة وجعلته من أغنى باشوات الدولة العثمانية وأقواهم ، فان هذه السياسة علينها لم تجر على السلطان سوى المصائب والأزمات ، فهى من ناحية كانت سببا حقيقيا دفع هذا الوالى الى أن يشق عصا الطاعة على السلطان وتكثر مطالبه عنده ، فأحيانا يطالب بعزل والى الشام وأحيانا أخرى يطالب باعطاء امتياز لمصر كامتياز الجزائر لتكون مصر ولاية مثل سائر الولايات الممتازة (٧١) ، وأحيانا يطالب بضم بعض الولايات اليه وهكذا ٠٠ بالرغم من تقصيره فى ارسال مرتبات السلطان وتهاونه فى امداده بحاجاته ، الأمر الذى دفــع السلطان لأن يذكر الوالى بأن الآستانة أولى العواصم بتجاراته ، والدولة العثمانية أجدر الدول وأحقها بصادرات مصر ٠ ومع أن السلطان كان يكرر للوالى ملاحظاته على سياسة صادراته ويحدد له مطالب الدولة العلية منه فان الوالى لم يكن يأبه بمطالب السلطان أو فرماناته بل لقد وصل الأمر الى أن السلطان أرسل للوالى أربع فرمانات يشكو فيها من النقص الظاهر فى كميات الأرز والبن وسائر الحبوب المصرية المرسلة الى الآستانة وغلو أسعار ما يرسل منها ، دون جدوى ، رغم أن السلطان كان يكرر للوالى فى كل فرمان أن هذه الأصناف المصريــة من الحوائج الضروريــة لعباد الله الساكنين بالآستانة العلية ومع ذلك فانه جار بيعها للتجار بمصر بأثمان عالية ولذا فان أسعارها آخذة فى الازدياد فى الآستانة نظرا لضم قولون السفن والنقل وما آل ذلك الى هذه الأسعار العالية ، الأمر الذى يستوجب تدخله حتى لا تباع الى طائفة التجار المصرية وجماعة المحتكرين بأثمان باهظة ، بل تباع لهم بأثمان رخيصة وترسل منها كميات وافرة حتى يحصل وقاية عباد الله المقيمين بالآستانة من الضرر والخسارة ٠

وكم بين السلطان لواليه أن من الواجب عليه عدم تمكين المحتكرين وارباب المطامع من اخفاء هذه الأرزاق بل يجب أن تباع بمعرفته ومعرفـة المباشر (قاضى مصر) بما تساويه من الأثمان وتشحن بالتتابع فى السفن الى الآستانة وأنه يلزم التحرى والتجسس سرا وعلنا عن الأرز والبن وسائر

الحبوب المخبأة واظهارها للعيان وبذل جل الطاقة فى وقاية عباد الله من الضيق والضنك ·

ومع ذلك فلم يلق والى مصر بالا لفرمانات السلطان التى أرسلها فى سنة ١٢٢٨ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٨ هـ (١٨١٣ ، ١٨١٥ ، ١٨١٩ - ١٨٢٢ م) ولم ينفذ ما جاء بها برغم أنها جميعا تكاد تحتوى على مضمون واحد بعبارة مكررة (٧٢) ·

ولم يقف الأمر عند حد اغفال الوالى لحاجات أهالى دار السعادة — الآستانة — وضروراتهم رغم تذكير السلطان له بها ، بل ان والى مصر قد قصر كذلك فى مخصصات ترسانة السلطان العامرة (٧٣) ومطالب المطبخ الهمايونى الرفيع نفسه — كما رأينا (٧٤) — وتأخر فى ارسال المال المطلوب من مصر لدار الخلافة متذرعا بالحجج والمعاذير · حدث هذا فى الوقت الذى كان فيه السلطان يسمع بأذنه من حاشيته وقناصل الدول عن الكميات الهائلة التى تصدرها حكومة مصر الى الخارج من هذه الحاصلات التى أعد الباشا من أجلها فى ثغر الاسكندرية أسطولا تجاريا بلغ فى سنة ١٨٣٧ م أكثر من ستة عشرة سفينة تتراوح حمولة كل منها بين مائة وثلاثمائة طن مجهزة برجالها وكذلك أعد فرقاطة وخمس سفن غير مسلحة حمولة كل منها ما بين أربعمائة وستمائة طن ، كما أعد ثمان عشرة أو عشرين نقالة أقل منها حمولة وذلك لنقل المتاجر الى سوريا وكريت والموانى القريبة ، هذا بخلاف ما تنقله السفن الأوربية من صادرات مصر التى لا تتوقف حركتها (٧٥) ·

وعندما كان يسأل السلطان الوالى عن السبب فى عدم تنفيذه أوامر الدولة العلية الصريحة بخصوص هذه الحاصلات والتى تقضى بعدم تصديرها الى غير الآستانة كان ينتحل المعاذير فهو يقول للسلطان مثلا أن سبب بيعه القمح لانجلترا هو محاولة المصافاة بينها وبين الدولة العلية والمساعدة منهم فى سواحل البحر الأحمر لتشهيل سفرية الحجاز الذاهبة لحرب الوهابيين (٧٦) ، الى غيرذلك من أمور لم تكن لتقنع السلطان الذى كان يترامى الى مسامعه أن الأساليب الاحتكارية التى تمارس فى مصر قد شملت كل المنتجات المصرية بلا استثناء وكذلك كل المنتجات التى ترد من سنار وكردفان واليمن وغيرها · فاذا أضفنا الى هذا شكاوى القناصل الأجانب من هذا الوالى الذى يحتكر ويصدر كل السلع التى لها أية مزايا فى الأسواق الأجنبية لحسابه الخاص ويخلط السلعة الرديئة بالجيدة ويتبع الموظفين العاملين بادارة الجمارك فيغرقلون مصالح التجار مما يشكل مخالفة صريحة لمعاهدات الامتياز الأجنبى وكذلك أسلوبه التعسفى غير المستقر فى تحديد الأسعار الذى يعتمد كلية على أهوائه (٧٧) أدركنا

السبب الذى من أجله قررت الدولة العثمانية أن تتبع سياسة أكثر حزما وتشددا تجاه هذا الوالى الذى احتكر محصولات مصر كلها ولم يمكن أحدا من المزارعين أو الأهالى أو التجار ببيع شىء منها بل يبيعه ويصرفه بمعرفة وكلائه وديوان تجارته (٧٨) ، ومن هنا كثرت معاهدات السلطان مع الدول لتحرير التجارة العثمانية فى مختلف ولاياتها من قيود الاحتكار قاصدا باشا مصر ومستهدفا احتكاراته (٧٩) ، ومن ذلك الاتفاق الانجليزى التركى الموقع فى ١٦ أغسطس ١٨٣٨ م (٨٠) فى بيت رشيد باشا فى « بلطة ليمان » على البسفور الذى كان حصيلة مفاوضات بدأت فى عام ١٨٣٥ م حول اعادة النظر فى تعريفه عام ١٨٢٠ (الانجليزية - التركية) (٨١) التى انتهى العمل بها فى أول مارس ١٨٣٤ (٨٢) ، وانتهت باتفاق تجارى يستهدف تحطيم كل الأساليب الاحتكارية فى الامبراطورية العثمانية (٨٣)، وقد لعبت الاعتبارات السياسية دورا هاما فى هذه المفاوضات مع أن أساسها كان اقتصاديا (٨٤) انصب على مشكلة الاحتكار التقليدى فى تركيا الذى كانت الحكومة بمقتضاه تبيع لفرد أو لشركة الحق فى احتكار سلعة أو صناعة معينة ، ولم يكن هذا النظام الاحتكارى موجودا فى مصر الا بنسبة قليلة جدا اذ كانت الاحتكارات فى مصر من نوع آخر تنبع من سيطرة الباشا على الأرض واشراف الادارة الحكومية المباشر على الزراعة واستيلاء الحكومة على المنتجات الزراعية والصناعية (٨٥) ومشاركة الباشا الذى بيده كل الوسائل المالية والانتاجية والسلطة السياسية فى التجارة فكان باستطاعته القضاء على كل منافسة • وبالرغم من أن السلطان قد وافق على معاهدة انهاء جميع الاحتكارات فى الامبراطورية فى عام ١٨٣٨ م مدفوعا برغبة الانجليز وعدائه الشديد لمحمد على (٨٦) لما اقتنع بأن بوسعه تحطيم قوته الحربية اذا ما أجهز على قوته الاقتصادية (٨٧) ، فان الباشا لم يتأثر كثيرا من هذه الاتفاقية باعتبار أن احتكاراته لم تكن مبنية على الامتيازات الشاملة أو فرض رسوم داخلية من جهة ولأنها كانت مرتبطة بمسألة حيازة الأراضى وعلاقتها المعقدة بضريبة الميرى أو الأرض وبالمدفوعات التى تقدمها الحكومة مقدما للمساعدة على الزراعة والصناعة من جهة ثانية لذلك فان الباشا الذى عارض الاتفاق فى البداية بشدة بعد أن فكر مليا فى الموضوع قرر أن ينفذه لأنه وجد نصوصه فى صالحه اذ أنه - على حد قوله - « فى الوقت الذى لا تدخل احتكاراته فى جيبه سوى ٥٠٠ الف كيس (١٫٢٥٠٫٠٠٠ دولارا) سنويا فان الرسوم الاضافية التى حددتها المعاهدة ستوفر له مبلغا أكبر ٠٠٠ » (٨٨) ٠ هذا الى أن الغاء الاحتكارات على النحو الذى رسمته المعاهدة لن يطبق فى مصر الا على قليل من السلع كالأتبنة التى يعطيها الباشا على شكل امتياز (التزام) وعلى

بعض سلع الانتاج كالنيلة والصوف والأرز والسكر ٠٠ الخ وعلى تجارة السودان وشبه الجزيرة العربية كالعاج وتراب الذهب وريش النعام والصمغ والبن والشاى وهى السلع التى تباع للباشا (٨٩) ، بالإضافة الى أن القطن من ناحية أخرى لم يكن احتكارا طبقا لتعريف « محمد على » بل هو انتاج أراضيه الخاصة الذى يبيعه متى وكيفما شاء ٠ وعبثا ضاعت مذاهب بالمرستون Palmerston بأن الاحتكارات التى أقامها الباشا فى مصر لمصلحته الخاصة تمثل انتهاكا للمعاهدة لا يختلف عن مثيله الممنوح لأشخاص آخرين ٠

ومع اقتراب تاريخ نفاذ المعاهدة الانجليزية ــ التركية (١٣ مارس ١٨٣٩ م) بدأ «محمد على» موافقا على ضرورة تنفيذ شروطها رغبة منه فى كسب تأييد الأوربيين له أثناء صراعه الدائر مع السلطان(٩٠)٠ ففى ٢٤ مارس ١٨٣٩ صرح لكامبل Campbell أنه سينفذ المعاهدة بين بريطانيا العظمى والباب العالى باخلاص وأمانة حالما يتلقاها من البـاب العالى مع الفرمان اللازم ، ووضع الباشا شرطا واحدا فقط هو ألا يقدم التجار الأجانب دفعات مقدما للزراع لشراء المحصول قبل حصاده بل بوسعهم أن يشتروه حالما يحصد من الأرض وأن يكون للزراع مطلق الحرية فى احضار محاصيلهم الى السوق وتصريفها كيفما ولمن شاءوا ، وقد أوضح أن هذا الشرط لا تمليه فقط رغبته فى انقاذ الفلاحين من الفوائـد الباهظة التى لابـد أن يطلبها التجار الأوربيون عندما يقدمون للفلاحين دفعات مقدما وانما تمليها أيضا الرغبة فى منع المنازعات القانونية بين المشترين والمزارعين حين يهمل الفلاح زراعة محصوله بعد أن يكون قد استحوذ على النقود (٩١) ٠

ولم يصل الفرمان الى مصر بسبب حروب الوالى مع السلطان التى أسفرت عن هزيمة جيوش السلطان هزيمة ساحقـة وكانت مسئولة عن تأخره فى تنفيذ شروط المعاهدة (٩٢) ٠ على أن « محمد على » فى أثناء ذلك الصراع احترم معاهدات الامتيازات الأجنبية السابقة وان صرح بأنه لايمكنه أن ينفذ المعاهدة الجديدة قبل أن تسوى خلافاته مع الباب العالى بشكل نهائى ، وقـدم للتجار تنازلات محددة فسمح لهم بالتعامل مبـاشرة مع الفلاحين وان احتفظ لنفسه بحق تحديد سعر المحصول ، كما احتفظ بحق شراء المحصول بالسعر الذى حدده ان لم يشتره أحد غيره ، وبقى الوضع كذلك حتى تسوية المسألة المصرية فى الفترة الممتدة بـين عامى ١٨٣٩ ـ ١٨٤١ (٩٣) ٠ وما أن انتهى الصراع حتى صرح « محمد على » بأنه مستعد لتنفيذ شروط المعاهدة التجارية (٩٤) ؛ وبالفعل ألغى احتكاره للغـلال والبذور الزيتية فى يناير ١٨٤١ م ليبدى أنه عند وعده (٩٥) ٠ وفى وقت متأخر من نفس السنة أبلغ الكولونيل « بـارنت » Barnett ــ القنصـل

بريطانيا العام الجديد ـ أنه مقتنع بأن التجارة الحرة شيء جيد لكنه أكد أنه لا يمكن تحقيقها الا بالتدريج ، وخرج « بارنت » Barnet من مناقشته مع الباشا باحساس أكيد بأن الباشا سيمارس كل طرق المراوغة والمماطلة ليمنع الممارسة الكاملة لحرية التجارة فى مصر (٩٦) ، وما لبثت الأحداث أن أثبتت أن « بارنت » كان محقا فى اعتقاده (*) •

اذ أنه طوال السنتين التاليتين اشتد الصراع بين الهيئة القنصلية وبين الباشا حول تطبيق مبدأ حرية التجارة تطبيقا عمليا ونظريا ، وكان احتكاره للنقل فى النيل من أسباب الشكوى فقد ذهب التجار الى أنهم حتى عندما يقومون بعقد صلة مباشرة بالفلاحين وهو ما كان يحدث أحيانا كانوا يعجزون عن شحن مشترياتهم الى الاسكندرية ، وأخيرا أصدر الباشا فى أكتوبر عام ١٨٤١ أمرا عاما بمنح الأوربيين اذنا ببناء مراكب لاستعمالهم الخاص تكون لها حرية الملاحة فى النيل وفى ترعة المحمودية بشرط أن يكون طاقمهما من الأهالى وأن ترفع العلم التركى ، وما أن صدر الأمر وقبل أن يستطيع التجار بنـاء مراكب وجـدوا أنـه قد أصبح من الصعب أن يستأجروا مراكب • والباشا الذى يؤكد لقناصل الدول أن جميع السلع فى الحقيقة حرة فيما عدا القطن وأن مخالفة مرؤوسيه لأوامره ترجع الى عدم تعودهم على الظروف الجديدة ، وأن القطن سيخضع للتجارة الحرة فى المستقبل القريب ، هو نفسه الذى أخذ يتجه الى زراعة ضياع واسعة لحسابه الخاص ويحول كثيرا من أراضى الدولة الى مزارع خاصة لأفراد أسرته ومحاسبيه (*) ، ويجبر الفلاحـين على أداء ضرائبهم عينا أو بيـع محاصيلهم بأسعار تحددها الحكومة ليتدفق معظم انتاج البلاد الى أشوان الميرى •

ومهما يكن من أمر ، فانه الى نهاية عهد « محمد على » ظلت مسألة التجارة الحرة المطبقة فى مصر جزئيا مصدر خلاف بينه وبين التجار الأجانب وقناصل الدول وذلك بسبب مراوغاته ومماطلاته من ناحية وموقفهم هم منه ومن نظام احتكاره من ناحية ثانيـة وهو ما تحاول بقية فصول هذه الدراسة أن تكشف عنـه •

هوامش الفصل السادس

(١) عبد الحميد البطريق (الدكتور) ، ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا ، ص ٣ ٠

(٢) مصطفى القونى ،تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، ص ٨٠ ٠

(★) انظر الملحق رقم (١٦) ٠

(٣) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة الفرمان رقم ٦٤ ، الصادر فى أواخر شهر رجب الفرد سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م بطغراء السلطان محمود خان ٠

(٤) محافظ الأبحاث ،المحفظة ١٢٠ ، ترجمة الفرمان الصادر فى أول شعبان سنة ١٢٢٥هـ ، بطغراء السلطان محمود خان ٠

(٥) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٣٩ ، محفوظات تراجم تاريخية ترجمة الفرمان الصادر فى ٩ شوال ١٢٢٥هـ/١٨١٠م ٠

(٦) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة الفرمان الصادر فى يوم ١٨ رمضان ١٢٣٤هـ/١٨١٨م بطغراء السلطان محمود خان ٠ وراجع ترجمة الفرمان الصادر فى ١٤ ربيع أول ١٢٣٢هـ/١٨١٦م ٠

(٧) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ٢ ، أحوال الخلافة العامة وشئون مصر الخاصة سنة ١٢٢٤هـ/١٨٠٩م ، ص ٢١٦ ٠

(٨) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٢٨٣ ٠

(٩) القونى ، تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، ص ٨٠ ٠

(١٠) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة الفرمان رقم ٩٥ الصادر فى أواخر شهر جمادى الاولى ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م ٠

والفرمان رقم ٨٦ الصادر فى أوائل شهر ذى القعدة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م ٠

والفرمان رقم ٧٠ الصادر فى أواسط شهر صفر الخير ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م ٠

(١١) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٥ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك ،

(١٢) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة الفرمان الصادر فى أواسط شهر ربيع الأول ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ٠

(١٣) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة الفرمان رقم ٣١ الصادر فى أواخر شهر ربيع الاخر سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م ٠

(١٤) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة الفرمان ٣٣ ، الصادر فى أواسط شهر جمادى الاولى ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م ٠

(١٥) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة الفرمان ٣٩ الصادر فى أواسط شهر ذى القعدة سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م ٠

(١٦) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة الفرمان الصادر فى أوائل شهر رمضان المبارك سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م ٠

(★) انظر الملحق رقم (١٥) ٠

(★) أعلن السلطان عبد الحميد فى سنة ١٨٣٩ التنظيمات المسماة « بخط كولخانة »٠ وقد الغى بمقتضاها الاحتكارات (راجع تعليقات الأمير شكيب أرسلان على الجزء الأول من كتاب تاريخ ابن خلدون ، ص ٣٠٧ ٠

وراجع أيضا : د٠ محمود صالح منسى ، دراسات فى تاريخ الشرق العربى ، ج ١ ص ٤٢ ٠

(١٧) محافظ الأبحاث ٠ المحفظة ١٢٠ ، ترجمة الفرمان الصادر فى أواسط جمادى الأولى سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م ٠ بطغراء السلطان محمود خان ٠

(١٨) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ١ ، مكاتبة من محمد على باشا الى قبوكتخدا بالآستانة ، فى ١٣ ربيع الأول ١٢٣٥هـ/١٨١٩م ٠

(١٩) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٢٨ ، مسلسل ١٦١ ، من الديوان الخديوى الى الحاج ابراهيم أغا الصفى ٠

(٢٠) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، ترجمة ٢١٥ ٠

(٢١) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية رقم ١ ، عريضة من محمد على للأعتاب الشاهانية ، فى رمضان ١٢٢٥هـ/١٨١٠م ٠

(★) سفيرهم فى القسطنطينية (راجع : محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٦١) ٠

(★★) لم تتعهد السلطات البريطانية بأن تسند علنا أى شخص يعمل فى هذه التجارة بل كان على من يقومون بذلك أن يتحملوا نتيجة مغامراتهم ٠

(٢٢) ومن ذلك الفرمان رقم ١٤ الصادر بتاريخ أواسط ذى القعدة سنة ١٢٤٤هـ بطغراء السلطان محمود خان (محافظ الأبحاث ـ ترجمة فرمانات ، المحفظة ١٢٠) ٠

(٢٣) ومن ذلك ،فرمان الصادر فى أوائل شهر محرم الحرام سنة ١٢٢٨ رقم ٤١٢ بطغراء السلطان محمود خان (راجع المحفظة ١٢٠ من محافظ الأبحاث ـ ترجمات فرمانات) ٠

(٢٤) راجع : الفرمان الصادر فى أواسط شهر ربيع الآخر سنة ١٢٢٧ رقم ٤٠١ بطغراء السلطان محمود خان (محافظ الأبحاث ـ المحفظة ١٢٠) ٠

(٢٥) الفرمان رقم ١٤ الصادر بتاريخ أواسط ذى القعدة سنة ١٢٢٤ بطغراء السلطان محمود خان (محافظ الأبحاث ـ ترجمات فرمانات ـ المحفظة ١٢٠)٠

(٢٦) الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ٥٠ ٠

(٢٧) عبد الرحمن زكى ، ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا ، ص ٢٩٤ ٠

(٢٨) شفيق غربال ، محمد على الكبير ، ص ٦٨ ٠

(٢٩) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ١ ، من محمد على باشا الى نجيب افندى قبوكتخدا ، فى غرة محرم ١٢٢٦هـ/١٨١١م ٠

(٣٠) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، عريضة من محمد على باشا للأعتاب الشاهانية فى ١٩ رجب سنة ١٢٢٦هـ يسترحم بها عدم أغبرار خاطر الحضرة الشاهانية وأن ما يقال فى حقه من ذوى الأغراض هو لاغراض خصوصية ...

(★) مع أن السلطان كان يريد الخلاص منهم ، وقد حاولت الدولة العثمانية القضاء عليهم بمحاولات عديدة كان آخرها بعد خروج الحملة الفرنسية من مصر أى فى فترة الفوضى السياسية ·

راجع فى ذلك

Shafik Gorbal, The Beginings of the Egyptian Question and The Rise of Mehement Al, p. 280.

(٣١) منهم د· أمين مصطفى عفيفى الذى أوضح ذلك ، بجدول عن بيان حركة التجارة فى سنة ١٨٢٣م · (راجع أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٢٠٠) ·

(٣٢) فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ٥١٠ ·

(٣٣) فؤاد شكرى ، المرجع السابق ، ص ٥٢٣ ·

(٣٤) أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص ٣٠٧ ·

(٣٥) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٤ ، ملخص الوثيقة التركية رقم ٢٦١ — بتاريخ غرة رمضان سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ·

(★) كان للباشا فى الآستانة وكيلا يسمى قبوكتخدا يرعى شئونه لدى البـاب العالى ويراقب حركة التجارة بين البلدين (راجع : أمين مصطفى عفيفى ، المرجـــع السابق ، ص ١٩٦) ·

(٣٦) ديوان خديوى ، دفتر ٧٥٥ ، صفحة ١٦ ، وثيقة ٩٢ ، من ديوان الخديوى الى محمد بك بكر زادة ، بتاريخ ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ·

(٣٧) ديوان التجارة ، محفظة ٢ ، وثيقة ٢٣٨ ، من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٤١هـ/١٨٢٥م ·

(٣٨) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٥ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك ، بتاريخ ١٤ ذى الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ·

(٣٩) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٢٨ ، وثيقة ٢٢٥ ، من الديوان الخديوى الى وكيل التجارة بالآستانة ، بتاريخ ٤ جمادى الأولى ١٢٣٥هـ/١٨١٩م ·

(٤٠) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، وثيقة ٦٠ ، من الجناب العـالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٣ رجب ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م ·

(٤١) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٥ ، من الجناب العالى الى بوغوض بك ، بتاريخ ١٤ ذى الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ·

(٤٢) معية تركى ، دفتر ٥٣ ، مسلسل ٦٣٥ من الجناب العالى الى بوغوص بك ، بتاريخ ١٢ شعبان ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م ·

(٤٣) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٥٢٣ ، تقرير بورنج ·

(٤٤) تذكر المراجع أن مصر كانت تصدر أولا ما يلزم السلطان والأسطول والجيش وكذلك ما يحتاج اليه سوق الآستانة لحاجة الشعب من حبوب على اختلاف أنواعها كالأرز والبن وكذلك ملح البارود الى غير ذلك من المنتجات المصرية · وتستورد من هناك بعض الأسلحة والخيول والحيوانات والأخشاب والفاكهة وغيرها (راجع أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر لاقتصادى ، ص ١٩٦) ·

(٤٥) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ١ ، من الجناب العالى الى الخواجـة بوغوص ، بتاريخ ١٣ شعبان سنة ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م ·

(٤٦) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ١ ، من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٨ جماد أول سنة ١٢٣٩هـ/١٨٢٤م ٠

(٤٧) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ١ ، أمر من محمد على باشا الى كتخدا ديوان مصر ، بتاريخ ٢٢ ذو القعدة سنة ١٢٣٥هـ/١٨١٩م ٠

(٤٨) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٤ ، وثيقة رقم ٢٢٧ ، من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة ، بتاريخ ١٢ جماد آخر سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ٠

(٤٩) Dunne, Printing and Translations Under Mehemed Ali, p. 328.

(★) بدأت حروب محمد على ضد السلطان فى سنة ١٨٣١ــ١٨٤٠م وأهمها :

(أ) حرب الشام الأولى (١٨٣١ــ١٨٣٣) ٠

(ب) حرب الشام الثانية (سنة ١٨٣٩) ٠

(ج) حرب الشام الثالثة (سنة ١٨٤٠) ٠

(راجع فى ذلك : لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٨٥ ، ٨٦ ، وراجع أيضا عبد الرحمن زكى ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا ، ص ٢٨٢ وراجع :

St. John, Egypt Mohamed Ali, V. II. p. 522.

(٥٠) أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن ١٩ ، ص ٣١٣ ٠

(٥١) محمد فهمى لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، ص ١٥٧ ٠

(٥٢) ديوان التجارة والمبيعات ، أوامر ، محفظة ٥ ، بتاريخ غرة محرم سنة ١٢٤٩هـ ١٨٤٤م ٠

(٥٣) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٣ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك مدير المبيعات وتجارة الاسكندرية ، بتاريخ ٢٦ رمضان ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م ٠

(٥٤) وذلك بعد الحرب السورية الثانية (راجع :

Yates, William Holt, The Modern History and Conditions of Egypt, V. I. p. 531.

(٥٥) حليم عبد الملك ، السياسة الاقتصادية فى عهد محمد على الكبير ، ص ٦٦ ٠

(٥٦) ومن ذلك الفرمان رقم ٣٢ الصادر فى أواسط شهر جمادى الأولى سنة ١٩٥٢هـ ١٨٣٦م بطغراء السلطان محمود خان والفرمان رقم ٧٢ الصادر فى أواسط شهر صفر الخير سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م ٠ بطغراء السلطان محمود خان ٠ (راجع محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ــ ترجمات فرمانات) ٠

(٥٧) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة الفرمان رقم ٩٥ الصادر فى أواخر شهر جمادى الأولى ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م ٠

(٥٨) أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، ص ٢٠٣ ٠

(٥٩) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١ ، من الجناب العالى الى مدير الجهادية ، بتاريخ ١٢ ربيع الآخر ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م ٠

(٦٠) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٥ ، بتاريخ ٥ ربيع أول ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م ٠

(٦١) ديوان التجارة والمبيعات ، دفتر ٥ من الجناب العالى الى أرتين بك مدير التجارة ، بتاريخ ٧ شعبان ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م ٠

(٦٢) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، وثيقة ١٥٨ من الجناب العالى الى أرتين بك ، بتاريخ ١٥ شعبان سنة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ٠

(٦٣) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٥ من الجناب العالى الى أرتين بك . بتاريخ ٢٣ جماد ثانى ، ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م ٠

(٦٤) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٦ ، الى الباشمعاون ، بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٢٦٣هـ/١٨٤٦م ٠

(٦٥) Crouchley, Economic Development of Modern Egypt, p. 39.

(٦٦) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ص ٤٩٦ وراجع شكيب أرسلان ، تعليقات الأمير شكيب أرسلان على الجزء الأول من تاريخ ابن خلدون ، ص ٢٨٣ ، ٢٨٤ ٠

(٦٧) كارل بروكلمان ، الأتراك العثمانيون وحضارتهم ، ترجمة ، ص ١٣٥ ٠

(٦٨) موريس كروزيه ، تاريخ الحضارات العام ، المجلد السادس ، القرن التاسع عشر ، ص ٤١٤ ٠

(٦٩) بسبب طموحات الباشا الواسعة وما كان يتخرم السلطنة العثمانية من ضعف وخور وما اعترى سياستها الخارجية والداخلية من اضطراب ذهب بهيبتها الدولية وقلص من نفوذها وحفز ولاياتها على التطاول عليها والاستقلال عنها نهائيا (راجع فى ذلك : Driault, Mohamed Ali et Napoleon (1897-1814). p. 333.

وراجع عبد السميع سالم الهراوى ، لغة الادارة العامة فى مصر فى القرن ١٩ ، ص ١٢٨) ٠

(٧٠) لم يسلم السلطان بصلح كوتاهية الا لعجزه الحربى فاخذ يعد العدة لسحق هذا الوالى الذى تحدى ارادته ونجح فى ذلك ، ورأى « محمد على » هذا الاستعداد من جانب السلطان فاحتفظ بقوته وجعل يزيد فيها وعكر السلطان عليه الصفو فدس وحرض السوريين على الثورة واستنزف الأموال من « محمد على » كى يضعفه وعقد عام ١٨٣٨م محالفة تجارية مع انجلترا بابطال الاحتكارات داخل الدولة العلية نكاية فى « محمد على » (أحمد نجيب هاشم ، أطلس تاريخ القرن ١٩ ، ص ١٠٢) ٠

(٧١) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ١ ، مكاتبة من محمد على الى نجيب أفندى قبوكتخدا بتاريخ ٥ ذى الحجة ١٢٢٥هـ/١٨١٠م ٠

(★) اذ وقع « محمد على » اتفاقا منفردا مع الدول المتحالفة بعد حرب المورة وهو بذلك لم يخالف سياسة السلطان فقط وانما أتى عملا من أعمال السيادة ما كان للسلطان وهو صاحب السيادة على مصر أن يغفره له ٠ ذلك لأن العلاقات مع الدول الأخرى وتوقيع الاتفاقيات معها واعلان الحرب وعقد الصلح كان من اختصاص ، السلطان وحده و « محمد على » ما هو الا تابع له ٠ لكن كفاءة الجيش المصرى وقدرته جعلت الدول المتحالفة تفاوض « محمد على » رأسا دون وساطة تركيا وتعامله معاملة الند للند ٠

(راجع : الرافعى ، عصر محمد على ، ص ٢١٥ ٠ وراجع عبد الرحمن زكى ، ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا ، ص ٢٩٣) ٠

(٧٢) محافظ الأبحاث . المحفظة ١٢٠ ، الفرمان الصادر فى اوائل شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٢٨هـ/١٨١٣م .

، الفرمان الصادر فى أواخر شهر صفر الخير سنة ١٢٣١هـ/١٨١٥م .

، الفرمان الصادر فى أواسط شهر جمادى الأولى سنة ١٢٣٥هـ/١٨١٩م .

، الفرمان الصادر فى أواسط شهر جمادى الأولى سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م .

(٧٣) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ، الفرمان الصادر فى أواسط شهر ربيع الأول سنة ١٢٢٧هـ/١٨١٢م .

وراجع ايضا ، الفرمان الصادر فى أوائل شهر محرم سنة ١٢٢٨هـ/١٨١٣م .

(٧٤) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ، والفرمان رقم ١٤ الصادر بتاريخ أواسط ذى القعدة سنة ١٢٢٤هـ/١٨٠٩م .

(٧٥) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٥٠١ ، تقرير بورنج .

(٧٦) ديوان الجهادية . محفظة ١٧ ، مكاتبة من محمد على باشا الى نجيب أفندى قبوكتخدا ، بتاريخ ٢٥ محرم سنة ١٢٢٦هـ/١٨١١م .

(٧٧) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، ترجمة ، ص ٢٥٠ .

(٧٨) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، فى ٢٥ محرم سنة ١٢٢٦هـ/١٨١١م .

(٧٨) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، فى ٢٥ محرم سنة ١٢٢٦هـ/١٨١١م .

(٧٩) الجرتلى ، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن ١٩ ، ص ٥٠ .

حرص الباب العالى على تقليم أظافر الباشا بالقضاء على مصادر دخله من الاحتكار آملا ان يؤدى ذلك الى اضعاف قوته الحربية ، وساعده فى ذلك رغبة انجلترا التى تريد حرية التجارة فى الامبراطورية العثمانية المترامية الأطراف وضمان أسواق لمنتجاتها الصناعية (راجع الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ٥٠) .

(٨٠) تعهدت تركيا فى معاهدة « بلطة ليمان » سنة ١٨٢٨م التى عقدتها مع انجلترا بالغاء الاحتكارات داخل بلادها وكذلك الأقاليم التابعة لها وقد عقدت تركيا معاهدات مشابهة لذلك مع بعض البلاد الأخرى (راجع : المحفظة ١٢٠ من محافظ الأبحاث ، ترجمة الفرمان رقم ٩٥ ، الصادر فى أواخر شهر جمادى الأولى (١٢٥هـ/١٨٤٠م بطغراء السلطان محمود خان ، وراجع أيضا : حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى ، ص ٤٣٢) .

(٨١) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، ص ١٣٧ .

(٨٢) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة الفرمان رقم ٣٧ ، الصادر فى أوائل شهر رمضان المبارك سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م بطغراء السلطان محمودخان .

(٨٣) حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، ص ٤٣٢ .

(٨٤) Toynbee, A Study of History, V. III, (1951), p. 248.

(٨٥) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ١ ، مكاتبة من محمد على باشا الى نجيب أفندى قبوكتخدا ، بتاريخ ٢٥ محرم سنة ١٢٢٦هـ/١٨١١م .

(٨٦) رينيه قطاوى بك وجورج قطاوى ، محمد على وأوربا ، ص ١٢ .

(٨٧) الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ٥٠ .

(٨٨) هيلين ريفلين . الاقتصاد والادارة فى مصر ، ترجمة ص ٢٧٠ .

(٨٩) أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، ص ١٨٨ ، ١٨٩ ٠

(٩٠) راجع : St John. Egypt and Mohamed Ali, Vol. II, p. 433.

وراجع أيضا : الأرشيف الأوربى ـ الوثائق الانجليزية المحفظة ٨ وثيقة رقم ١٦٦ ٠

(٩١) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، ترجمة ، ص ٢٧١ ٠

(٩٢) كلوت بك ، لمحة عامة الى مصر ، ج ٢ ، تعريب محمد مسعود ، ص ٥٠٢ ٠

(٩٣) أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٥٣٧ ٠

(٩٤) أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص ٣١٤ ٠

(٩٥) امين سامي ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٥٠٩ ٠

(٩٦) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، ترجمة ، ص ٢٧٢ ٠

(★) حيث جاء بمكاتبة القنصلية الانجليزية بالاسكندرية فى ٥ يونية ١٨٤١ تقرير من ج شسيد الى فايكونت بنسونبى : انه تلقى تقريره وأن المعاهدة لم تنفذ بعد فى مصر لا فى الاستيراد ولا فى التصدير ولقد أشار سير شارلس نابيير « لمحمد على » عن رأيه فى معاهدة التجارة وجعل التجارة حرة ولكن محمد علي لم يوافق على ذلك بالنسبة للحوادث الجارية (راجع ، الوثائق الخاصة ، الأرشيف الأوربى ـ الوثائق الانجليزية) : F.O. 78-438.

(★) خصوصا بعد سنة ١٨٢٨ ٠

الفصل السابع

موقف الدول الأوروبية من نظام الاحتكار

١ ـ انجلترا ونظام الاحتكار ·

٢ ـ فرنسا ونظام الاحتكار ·

٣ ـ الـدول الأوربيـة الأخـرى ونظـام الاحتكـار ·

• الفصل السابع

موقف الدول الاوروبية من نظام الاحتكار

أسفرت تجربة التنمية التي أقامها « محمد علي » في مصر على أساس نظام الاحتكار عن تعاظم القوة المصرية في جميع مجالاتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، فالباشا ــ ما في ذلك شك ــ قد نجح الى حد كبير في تطوير الزراعة المصرية وزيادة غلتها وتوسيع رقعتها وتحديث آلاتها ووسائلها بما جعلها تدر عائدا بلغ أضعاف ما كانت تغله في عهد أسلافه ، حتى أنه بمحصول القطن وحده قد رفع قيمة الانتاج السنوى في مصر في سنة واحدة (١٨٢٣ م) بما يزيد على السدس وزود مصر بدخل يربو على الثلاثين مليونا من الفرنكات (١٤ر١ مليون جنيه) (١) ، وجعل انتاج مصر الزراعي في سنة أخرى (١٨٣٣ م) يزيد خمس مرات على ايرادات حكومة القيصر في روسيا ويعادل نسبيا ايرادات فرنسا وهما قطران يفوق كل منهما مصر مساحة وعددا (٢) ٠ كما نهض بالتجارة ومرافقها ونظمها وأنواعها فامتلأت خزائن الحكومة بالأموال وأشوانها بالحاصلات واستطاع أن يبادل بسلعة ما تحتاج اليه دولته ٠ كما أنه خطا خطوات واسعة في تصنيع مصر والحاقها بركب التطور الصناعي ــ مستعينا في ذلك بعائدات الزراعة والتجارة ــ اعتقادا منه بأن الشعب الذي يطلب الثراء يجب عليه أن ينتج في بلاده ما تحتاج اليه وألا يشترى من الخارج الا أقل ما يستطيع (٣) ، ولأنه أدرك أن هزيمة مصر بسهولة أمام فرنسا كانت تعزى بالدرجة الأولى الى تخلف مصر الصناعي قبل أن تعزى الى قوة فرنسا الناهضة (٤) ، كما أن الاستقلال السياسي الذي يجاهد في سبيل الحصول عليه لا تثبت دعائمه الا اذا صحبه استقلال اقتصادى ، كما فطن الى أن اعتماد البلاد من الناحية الصناعية وغيرها معناه تسرب أموالها الى الخارج وهى في أمس الحاجة الى هذه الأموال ، فضلا عن أن سياسة الاعتماد على الخارج هذه لها خطرها اذا ما توترت العلاقات أو تعطلت وسائل النقل (٥) ٠ فبالتنمية الذاتية كان يتم للبلاد استقلالها الاقتصادى والسياسى وتفيض منتجاتها الصناعية والزراعية بما يكفل لها تفوق ميزانها التجارى على غيرها من الدول ٠

ومهما يكن من أمر فقد أسفرت تجربة محمد على فى مصر عن نمو هائل للقوة المصرية فى مجالها الاقتصادى فى نفس الوقت الذى أفرزت فيه التجربة الى جانب القوة الاقتصادية قوة أخرى عسكرية تسير معها جنبا الى جنب وتلازمها فى انطلاقها وتقدمها بحيث تحمى كل منهما الأخرى وتحافظ عليها وتمدها بمقومات البقاء والاستمرار مما جعل مصر ترتبط ارتباطا وثيقا بمصادر القوة الحقيقية وأسبابها ومتطلباتها ، وهكذا تمكنت التجربة الاحتكارية من بناء قوة اقتصادية لايستهان بها وقوة عسكرية لها وزنها واستطاعت كلا القوتين أن تثبت وجودها وفاعليتها فى كثير من المحكات والصراعات السياسية داخل افريقيا وآسيا وأوربا نفسها ، بل استطاعت هذه القوة الناشئة أن تطيح بقوة الدولة العثمانية ذاتها البرية والبحرية عندما احتكت بها ، الأمر الذى لفت أنظار العالم خاصة دوله الكبرى المتصارعة فيما بينها على وسائل النفوذ والسلطان ، والتى عز عليها أن تقاسمها هذه القوة الناشئة السيادة والسيطرة (*) • ولما كان أعظم ما فى التجربة المصرية أنها لم تحاول ارساء دعائم الاستقلال الاقتصادى والسياسى لمصر فحسب ، وانما حاولت أن تفعل ذلك معتمدة على جهود مصر الذاتية وامكاناتها ، فقد أضفى عليها ذلك أهمية خاصة ، وجعل الدول الاستعمارية تخشى من تطورها واستمرارها ، فتجربة التنمية المصرية هذه قد تكون أمرا عاديا لو أنها حدثت فى غير العصر الذى أنجزت فيه أو ظروف غير ظروفها ، باعتبار أن لكل دولة الحق فى انماء قواها الاقتصادية والعسكرية وما اليها ، بل هو واجب على كل الدول فى كل العصور ، وسواء أوصدت هذه الدول أسواقها فى أوجه الدول الأخرى أو فتحتها فذلك شىء داخلى راجع اليها ومرتهن بظروفها ، أما فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، عصر الاستعمار فالأمر مختلف تماما ، بعد ما تراكمت فى أيدى أرباب الأعمال الأوربيين الأموال نتيجة استخدام طرق الصناعة الحديثة التى أدت اليها الثورة الصناعية واستخدام البخار والمخترعات فى الانتاج ، الأمر الذى أدى الى زيادة انتاج السلع دون أن تجد الغالبية من السكان فى أوربا — وهم أفراد الطبقة العاملة — من القوة الشرائية ما يمكنهم من شراء منتجات الصناعة المتزايدة ، ومن هنا نشأت الحاجة الى البحث عن أسواق أخرى تباع فيها هذه المنتجات دون خسارة (٦) • ولما كانت الأسواق الطبيعية لمنتجات الصناعة هى الأقاليم الزراعية القديمة والبلدان الجديدة أو بعبارة أخرى بلدان الشرق الأدنى والأقصى والأمريكتين وأفريقيا واستراليا (٧) وكانت جميع هذه البلدان فى حاجة الى الطرق الحديدية والجسور والموانى

ومشاريع الانارة والمياه وغيرها من المرافق العامة ، وكان تشييد كل هذا يحتاج للمال الكثير وكانت هذه البلدان أحوج ما تكون الى المال ، فان الفرصة الذهبية لأرباب الصناعة الأوربية (*) تكون قد واتتهم ، فلديهم المال المتراكم الذى يريدون استثماره ، فاذا ما أقرضوه لتلك البلدان المتأخرة لتستخدمه فى شراء ما هى فى حاجة اليه من المنتجات الصناعية فان الممول الأوربى يكون قد اصطاد عصفورين بحجر واحد ، اذ هو قد وجد مجالا لاستثمار ما يزيد عن حاجته من المال وسوقا رائجة لمنتجات بلاده ومصدرا غنيا لمقومات صناعته من المواد الأولية والغذائية (٨) . وعلى ذلك فان تجربة « محمد على » التنموية فى مصر المعتمدة على جهود مصر الذاتية والقائمة على نظام الاحتكار وما ترتب عليها من تعاظم القوة الاقتصادية والعسكرية المصرية وقفل باب الأسواق المصرية أمامهم تشكل خطرا على الدول الأوربية ، سيما وأن هذه الدول الأوربية الباحثة عن المستعمرات والمواد الخام لم تكن تطمع فى أسواق مصر فحسب ، بل وفى موقعها الهام أيضا باعتباره الطريق المستحسن الى شبه القارة الهندية ذات الموارد الهائلة والأسواق المتسعة (٩) ، وكانت تطمع فى أن تتخذ من مصر نقطة للوثوب على القارة الافريقية (١٠) ، لذلك بحثت هذه الدول الأوربية فى مقومات التجربة المصرية وأسباب نمائها فوجدت أن القوة العسكرية التى نشأت عنها وتقوم بحمايتها تكمن فى القوة الاقتصادية التى تدعمها وتمدها بما تحتاج اليه من غذاء وكساء وسلاح فراحت تفتش فى ملفات الهيكل الاقتصادى المصرى فوجدت أنه بنى وقام على أساس نظام الاحتكار فقررت أن تركز ضرباتها على هذا الأساس لكى تهدم القوة المصرية وبالتالى القوة العسكرية القائمة عليها فاذا انهارت القوة الأخيرة كان من السهل عليها تحقيق آمالها وطموحاتها وينفتح باب الأسواق المصرية واسعا أمام البضائع الأوربية المتنافسة . واذا كان هذا هو موقف الدول الأوربية بشكل عام أو الاطار الذى دارت فيه سياسات ومواقف كل منها تجاه نظام الاحتكار فى مصر ، فلعل فى مناقشة مواقف بعض هذه الدول ما يوضح الصورة أكثر ، وأول هذه الدول استئهالا للمناقشة هى :

١ ـ انجلترا
ونظام الاحتكار

فلقد وقفت انجلترا من نظام الاحتكار فى مصر موقفا أقل ما يقال فيه أنه موغل فى العداء ، اذ لم تكتف بالكيد له سياسيا بمحاولة اسقاط الحكومة التى تحرسه وعسكريا بحشد الجيوش والأساطيل ضده وانما حاولت أن تسقط الأركان التى يستند عليها من داخله . ولم يقف عداؤها

عند حد الاعتماد على قوتها الحربية والسياسية وانما راحت تستعين بغيرها من قوى كبرى أوربية وغير أوربية وتؤلبها وتنظمها للوقوف ضده صفا واحدا والاجهاز عليه دفعة واحدة وسد منابعه ومنافذه ، فلماذا كان كل هذا العداء من جانب الدولة العظمى لنظام الاحتكار فى مصر ؟ أكان فى وجوده واستمراره ما يوجهها الى هذا الحد ؟؟ وإذا كان الأمر كذلك فيما هى مصلحتها فى محاربته والكيد له ؟ هذا ما سيحاول هذا المبحث أن يكشف عنـــه ٠

ولعل أول ما يستوقف الباحث فى هذا الأمر هو أن موقف انجلترا من نظام الاحتكار بوجه عام قد ارتبط بحالتها الاقتصاديـة والسياسية وتقدمها الصناعى والتجارى اللذين تأثرا الى حـد كبير بحـركة الكشف الجغرافى وما تلاها من توسع استعمارى من جهة وبمصلحة انجلترا من جهة أخرى ، فعندما كانت صناعتها فى العصور الوسطى وأوائل القرن السادس عشر لاتستطيع أن تمون أكثر من الأسواق الداخلية وما لا يتجاوز شمال أوربا وكان من مصلحتها انتهاج السياسة التجارية (*) بما تتضمنه من أساليب التدخل الحكومى والحماية انتهجتها وكانت من أوائل مطبقيها ، أما فى القرن التاسع عشر وبعد أن امتدت صناعتها الى خارج أوربا وتغيرت ظروفها وامكاناتها نتيجـة نشاطها التجارى وثورتها الصناعيـة ولم تعد سياسة التجاريين تناسبها أخذت تبحث عن سياسة أكثر حرية لترويج تجارتها الواسعة وتصريف انتاجها الصناعى المتزايد وتحصل بمقتضاها على المواد الخام بأسعار ميسرة خاصة بعد حركة الفتح والاستعمار التى قامت بها والتى أسفرت عن امتلاكها لمنطقة تجارية واسعة تمتد على طول الساحل الشرقى لأمريكا والهند وأصبحت أكبر دولة تجارية وصناعية فى العالم ، ومن هنا كان التقاء مصالحها مع النظريات الاقتصادية الحديثة التى ظهرت آنئذ فى أوربا منادية باتباع سياسة الحرية الاقتصـادية.وكانت انجلترا أول من يشجع هذه السياسة وينـادى بتطبيقها ٠ والطريف أن سياسة الحرية هذه التى اشتد ساعدها فى انجلترا فى القرن التاسع عشر كانت تستمد قوتها من عدة مصادر أولها المؤسسات الاحتكارية التى كانت تملك الكثير من المستعمرات فيمـا وراء البحار ولها العديـد من الحقـول الانتاجية والبنوك الرأسمالية ومن مصلحتها انتشارها ، فأنشأت المعاهد والجامعات ومارست شراء الكتاب والمفـكرين والسياسيين والاقتصاديـين وعملت على تشجيع وحمـاية طبقة المفكرين الذين يؤيدون حرية التجارة ويتوسعون فى اظهار مزاياها (١١) ٠ وكان من نتيجة ذلك أن انتشرت هذه الأفكار واتبعت معظم الدول الأوربية سياسة الحرية (١٢) ، ومهما يكن من أمر فان تحول انجلترا التدريجى من سياسة الحماية الى سياسة الحرية(١٣)

لم يكن نتيجة الايمان بنظرية اقتصادية أو سياسة معينة (١٤) وانما كان نتيجة عوامل أخرى يأتى فى مقدمتها :

ان انجلترا كانت أنئذ أكبر دول العالم الصناعية (*) ولذلك فهى فى حاجة الى أسواق لتصدير الفائض من منتجاتها التى لا تخشى عليها من منافسة الدول الأخرى (١٥) ، نظرا لأسبقيتها فى التصنيع ولأن الصناعات فى دول أوربا الأخرى كانت فى مراحلها الأولى (٦١) . كذلك اقتضت شدة حاجة انجلترا للحصول على المواد الأولية والغذائية من مصادرها الطبيعية اتباع سياسة الحرية ، كما يؤدى الحصول على المواد الغذائية الرخيصة الى انخفاض نفقة المعيشة بها فتميل الأجـور الى انخفاض ، وكذلك خـوف انجلترا فى حالة فرضها للحماية ، أن تتبع الدول الأخرى سياسة المثل مما يؤدى الى الاضرار بالصناعة البريطانية (١٧) . وهكذا كانت مصلحة انجلترا أولا وآخرا هى التى أملت عليها مواقفها الاقتصادية المختلفة من انتهاج سياسة التجاريين أو الاحتكار أو الحرية الاقتصادية أيهما أنفع ، ولعل فى موقفها من نظام الاحتكار فى مصر أبلغ دليل على ذلك ، فانجلترا التى يهمها أن تظـل مصر متخلفـة حتى لا تنافسها فى ميادين الصناعـة وأسواقها وتبقى مصدرا طيعا للمواد الخام التى تحتاجها وسوقا رائجة لمنتجاتها حرصت على اضعاف قوتها العسكريـة (١٨) حتى تظل بموقعها الهام محط رحالها الصناعية والتجاريـة وطريقها المأمون الى امبراطوريتها فى الهند والشرق(١٩) .ولم تجد الدولة العظمى غضاضة فى أن تصطدم بوالى مصر أو تؤلب عليه الدول (٢٠) عندما حاول أن يقيم فى مصر تجربة تنمية بالجهود الذاتية وأسفرت هـذه التجربة عن تعـاظم قوة مصر الاقتصادية والعسكرية ، فهذه التجربة حرصت انجلترا على وأدها فى منابعها والقضاء عليها لأنها تشكل ظاهرة خطيرة على المصالح البريطانية الرامية الى الهيمنة والتوسـع على حساب الدول المتخلفة ، ثم أنها اذا نجحت فى مصر فـان خطرها لن يقتصر على غلق الأسواق المصرية فى وجه البضائع الانجليزية وحرمان انجلترا من مصر ومواردها فحسب وانما قد تحذو بعض الدول المتخلفة حذو مصر وتحاول تقليد تجربتها فتضيع بذلك مساحات كبيرة من مناطق النفوذ التى تتطلع اليها بريطانيا ، هذا فضلا عن أن القوة العسكرية الشابة « لمحمد على » التى تتسع وتتزايد كانت تشكل خطرا على انجلترا لا بأعتبارها أداة لتحقيق امبراطورية مصرية تنافسها فى ميدان الاستعمار والسيطرة فحسب وانما لأنها اذا حلت محل الامبراطوريـة العثمانيـة العاجزة الضعيفة فان ذلك سيقلب أوضاعا فى أوربا ويغير أحوالا وقد يخل بالخريطـة السياسية التى ترسمها انجلترا فى خيالها ، من أجـل ذلك انتبهت للتجربة التنموية التى تقام فى مصر والتفتت اليها بشدة،ولما عرفت

أن أساسها الاحتكار حاولت أن تقضى على هذا الأساس ، فحاربت نظام الاحتكار بكل ما وسعها بعد أن وازنت بين مخاطر ومنافع وجود هذا النظام وزواله (٢١) فوجدت أن مصلحتها تقتضى محاربة الاحتكار ومصادقة الحرية التجارية فى أسواق انجلترا وفى خارج أسواق انجلترا بعد ما انتهت ضرورة الاحتكار التجارى لديها وتحولت رأسماليتها التجارية الى رأسمالية صناعية تبحث عن الأسواق والمواد الخام (٢٢) ، وأثبتت النظريات الاقتصادية الحديثة ـ آنذاك ـ عدم رسوخ كثير من قواعد المذهب التجارى فلا حاجة لها اذن الى حماية تجارتها بقوانين على شاكلة قانون الملاحة الذى أصدره كروموبل سنة ١٦٥١ م (٢٣) ، أو احتكارها (*) كما كان الحال فى شركة الليفانت (٢٤) Levant company أو ميثاق العهد الاستعمارى (٢٥) pacte colonial وانما مصلحة انجلترا أصبحت تقتضى سياسة الحرية التجارية حيث كانت الصناعة فيها قد تقدمت واستقرت وأصبح لا يخشى عليها من منافسة أى بلد آخر فى أية سوق مفتوحة لها (٢٦) . هذا فضلا عن أن تصريف المنتجات الانجليزية فى الأسواق الحرة كان أيسر حالا وربحا منه فى الأسواق المقيدة (٢٧) ، وكانت هذه السياسة تهيىء لانجلترا فرصا أكبر وتكلفة أقل فى استيراد ما تشاء من المواد الأولية التى تحتاجها فى غذائها وصناعتها (٢٨) . لذلك لم يكن غريبا أن تقف انجلترا لنظام الباشا الاحتكارى بالمرصاد وتحاربه فى كل مكان سواء كان فى سورية حيث احتكر الباشا الحرير (٢٩) أو فى كريت حيث يسجل القنصل الانجليزى فى واحد من تقاريره أن ادخال نظام الاحتكار الى كريت يرجع الى المصريين الصعاليك (٣٠) ، وقبل ذلك وبعده فى مصر قلعة النظام وموطنه ، لا لأن مصلحة انجلترا وظروفها تقتضى سياسة الحرية التجارية لزيادة الانتاج الانجليزى وجودته وضرورة وجود أسواق خارجية لتصريفه فحسب وانما لأن نظام الاحتكار أصبح يضر بالمصالح التجارية والسياسية لبريطانيا فى وقت واحد فانجلترا التى كانت تقود أوربا آنئذ فى طريق التكنولوجيا الصناعية لتنقلها من عصر الى عصر ومن حالة الى حالة وتطمح فى السيطرة على الأسواق والمنتجات فى كل مكان من الكرة الأرضية (٣١) ، وتتصارع مع غيرها من الدول التى سبقتها، لم تكن تريد لمصر أن تلحق بها أو تنافسها فى ميدان الصناعة أو التجارة أو الاستعمار التى كان لها فضل السبق فيها جميعا وتريد الاستئثار بها وحدها .

من أجل ذلك حاولت انجلترا باخلاص القضاء على نظام الباشا الاحتكارى وراحت تحرض غيرها من الدول للضغط على السلطان العثمانى لاستصدار « دكريتو » سنة ١٨٢٠ م (٣٢) . ولما لاحظت أنه قد تخلص

تدريجيا من فعالية هذا الدكريتو وآثاره لم يهدأ لها بال حتى أبرمت مع السلطان معاهدة بلطة ليمان (*) التي تقضي بالغاء احتكار التجارة فى جميع ولايات الدولة العثمانية ومن بينها مصر وذلك نظير زيادة ضريبة الواردات الى ٥٪ (٣٣) كما منحت التجارة الانجليز حق البيع والشراء فى أى جزء من أجزاء الدولة العثمانية (٣٤) • ولما كانت انجلترا تهدف الى ايقاع الضير والضيم بباشا مصر وتسعى الى ضعاف مركزه المالى نراها فى الوقت الذى أخذت فيه تركيا ترهق خزينة مصر بكثيرة مطالبها تعقد مع الحكومة العثمانية هذه المعاهدة (٣٥) ، وتابعت تنفيذها بقلق شديد خوفا من أن تنجح حيل الباشا وما أكثرها في افساد غايتها ونتائجها كما فعل بدكريتو سنة ١٨٢٠ م ، ففى التقرير المقدم من القنصل الانجليزى بالاسكندرية (ج شسميد) الى فايكونت بنسونبو Ponsonby يذكر أنه تلقى تقريره ويجيب عليه بأن المعاهدة لم تنفذ بعد فى مصر لا فى الاستيراد ولا فى التصدير ، ولقد عبر سير شارلس نابيير Napieer « لمحمد على » عن رأيه فى معاهدة التجارة وجعل التجارة حرة ولكن محمد على لم يوافق على ذلك بالنسبة للحوادث الجارية (٣٦) • ومع أن الباشا قد استطاع بالفعل أن يفسد كثيرا من بنود هذه المعاهدة ونتائجها ويعطل تنفيذها ويقلل من شأنها ويتحايل على كثير من نصوصها ومن ذلك أنه قام بتحويل كثير من الأراضى الى جفالك (*) وصرح لقناصل الدول أنه بعد أن فكر فى الأمر مليا وجد أن نصوصها فى صالحه اذ أن احتكاراته لا تدخل فى جيبه سوى ٥٠ ألف كيس (١٫٢٥٠٫٠٠٠ دولار سنويا) بينما الرسوم الاضافية التى حددتها المعاهدة ستوفر له مبلغا أكبر ، الأمر الذى جعله يقرر تطبيقها • وغير ذلك من أساليب المراوغة كانت الى حين فقد اضطر الى تنفيذها فى النهاية • ويبدو أن هذه الاتفاقية كانت قاتلة بالنسبة لنظامه الاحتكارى والدليل على ذلك رفضه لها بحجة أنه فى حروب مع السلطان ثم تأخره فى تطبيق نصوصها ومماطلته ومراوغته ، ولولا تكتل الدول الأوربية عليه (٣٧) وعلى رأسها انجلترا لما نفذ منها حرفا واحدا •

ومهما يكن من أمر : فقد نفذت انجلترا نظام الاحتكار وطبقته لما كانت مصلحتها تقتضى ذلك ، وحاربته أيضا وعملت على تقويضه فى بلادها والبلاد التى تطبقه ــ وفى مقدمتها مصر (٣٨) ــ لما رأت أن فى ذلك أيضا مصلحتها •

أما عن موقف :

٢ ــ فرنسا ونظام الاحتكار :

فقد تأرجحت سياسة فرنسا الاقتصادية فى الفترة موضوع الدراسة ما بين الحماية والحرية حسبما تقتضى المصلحة الفرنسية والظروف ، وكان

طبيعيا أن يرتبط موقف فرنسا من نظام الاحتكار في مصر ويتأثر بالأحوال الاقتصادية السائدة في فرنسا واتجاهاتها ، كما يرتبط بأهمية مصر وتأثيرها في المصلحة الفرنسية فمصر التي كانت كما يذكر المؤرخ الفرنسي تيير Thiers من أنفس ممتلكات العالم سواء من ناحية السلام أو من ناحية الحرب واذا أريد تقويض أركان الامبراطورية البريطانية في الهند لما وجد طريق أضمن من مصر للوصول الى هذه الغاية ، واذا شرع في تحويل جزء من تجارة الشرق الى فرنسا لتبين أيضا أن مصر خير سبيل لهذه التجارة ، لذلك تطلعت اليها الأبصار ووجهت اليها الجهود والمخاوف (٣٩) • حتى أن كليبر Clibret في رسالته التي حررها الى حكومة الديركتوار Directoire بفرنسا مبررا مفاوضاته في سبيل الصلح يذكر بأنها بالنسبة لفرنسا كنقطة الارتكاز التي تستطيع بها أن تقبض على ناصية التجارة وتتناول زمامها في سائر أنحاء العالم (٤٠) ، لم يكن غريبا أن تهتم بها فرنسا التي كانت أسبق الدول الأوربية اهتماما بمنطقة الشرق العربي (*) وأن تتطلع لاحتلالها منذ اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح البحري الطويل (٤١) وأن تتابع نظام الباشا الاحتكاري فيها باهتمام شديد ، فهو من ناحية يتفق ونظام التقييد والحماية الذي تنتهجه فرنسا آنئذ ، ثم أنه يعود بالنفع عليها للعلاقات الخاصة بين البلدين وما يترتب عليها من تبادل تجاري وفني يحقق من ناحية ثانية القوة المادية للباشا ويكفل له تجهيز جيش قوي يقف حائلا دون توغل الأطماع الانجليزية في مصر (٤٢) • لذلك سايرت فرنسا نظام الباشا الاحتكاري وحرصت على تعميق الصلات به والعلاقات ، عندما كانت مصلحتها تقتضي ذلك فرأيناها تصدر اليه الورق والرصاص والبضائع الحديدية والسكر والمصنوعات القطنية والمنسوجات والجوهر والزجاج والنبيذ والمشروبات الروحية والقرمز والتوابل والطرابيش وقضبان الحديد وغيرها • وتستورد منه القطن الشعر وسن الفيل والبخور والصمغ والأصداف والسنامكي والتمر هندي والجلود والأرز والأخشاب (٤٣) وغيرها من أصناف تعددها المصادر وتؤكدها أوامر الباشا ، فنقرأ في أمر له أنه باع للتاجر الفرنسي الخواجة سيزانا Cesana ألف بالة من القطن بسعر خمسة عشر ريالا فرنسيا وثلث (٢٣٠) للقنطار على أن يدفع من أصل الثمن ألف ريال نقدا ويسدد الباقي بعد مرور سبعين يوما من تاريخ الاستلام ريالات فرنسية بتحويله الى الصراف قره كخيه (٤٤) • وفي أمر آخر أنه باع للتاجر الفرنسي أندريس Andris خمسمائة قنطار من القطن بسعر القنطار مائة وثمانين قرشا ووافق على أن يأخذ منه تحويلا بالمبلغ الى الآستانة حسب العملة المتداولة في استانبول (٤٥) • وفي أمر ثالث يأمر

بضرب ألفي أردب من الأرز الرشيدي بدون ملح وإرساله الى الاسكندرية لارساله الى مرسيليا ليباع هناك على ذمة الميرى (٤٦) . وفى أمر رابع نقرأ عن موافقته على اشتراء الأخشاب اللازمة لصنع المحاريث من التاجر الفرنسى الخواجة دكور Dkoor بسعر ثلاثة عشر قرشا وعشر بارات لكل قطعة(٤٧). وتضم احدى مضابط الجهادية تكليفا من الباشا لبوغوص بالكتابة الى التاجر الفرنسى الخواجة باستري Pastre لارسال رسم وعينة الآلات الحربية التى اخترعت حديثا بفرنسا (٤٨) ، الى غير ذلك من أوامر تدل على ازدهار التبادل التجارى الذى كان يتم بين البلدين اما بواسطة التجار الفرنسيين المقيمين فى مصر أو البيوت التجارية ووكلاء الباشا فى فرنسا الذين يصدر اليهم القطن والحبوب وغيرها ويشترون له المراكب ويوردون له ما يأمر بـه (٤٩) .

ولم يقتصر التعامل على ميدان تبادل السلع وحدها وانما تعداه الى ميادين الطب والادارة والهندسة والجيش والتربية والتعليم وغيرها . فالخبير المالى روستي « Rousset » ترك خدمة وزارة المالية الفرنسية بموافقة حكومته ليعاون « محمد على » فى مصر (٥٠) والضابط الفرنسى فيسيير Vaissiere كان أحد ضباط أركان الحملة الوهابية (٥١) ، والكيماوى المسيو « روسيه Russe » قام بتعليم عشرة من التلاميذ فن استخراج الأرواح المتنوعة وبعد امتحانهم بمعرفة أهل الخبرة تحقق أن روح الجير الذى استخرجوه بلغ مائة وعشرين درجة وأنه علم التلاميذ بكل ما وسعه جهده بما يتعلق بهذا الفن وأظهر فى ذلك صدق خدمته ولذلك أمر الباشا بأن يصرف له أربعة آلاف ريال فرنسيا اكراما له (٥٢) . ويشير أمر الباشا الصادر لمأمور اقليم أسيوط الى أنـه سبق استحضار طبيبين فرنسيين لأجل تطعيم الجدرى لأهالى القطر وتعليم فن التطعيم لمن يلزم من الأهالى وتخصيص أحدهما للوجه البحرى والثانى للوجـه القبلى (٥٣) . وهكذا حرصت فرنسا على توطيد علاقتها بالباشا ونظامه الاحتكارى فى الوقت الذى اشتد فيه الصراع بينها وبين انجلترا للاستئثار بالنفوذ الأكبر فى مصر (٥٤) ، وكان الباشا يسعى فى التقرب اليها والى انجلترا ليتحرر من الوصاية العثمانية (٥٥) وليلحق بركب التطور الزراعى والصناعى والحربى الذى تخلفت عنه مصر وقادته أوربا بعد ما فترت حماسته نحو ايطاليا ومدنيتها(٥٦) وبدأت ثقته فى كفاية الايطاليين تهن وتتزعزع نتيجة انغماس كثير من أفاقى الطليان فى معيته ممن أفسدوا عقيدته فيهم فيمم وجهه شطر انجلترا وفرنسا ، ولكن الأولى لم تخلص له وتآمرت عليه ، فلم يقطع صلته بها واستعان بفرنسا وأخذ يقبس من معارفها حتى استأثرت بكامل حظوته وانتزع اعجابه من استعان بهم من الفرنسيين (٥٧) فكلف المسيو تورنـو Torneau أحـد تجار الاسكندرية بمهمة البحث فى

فرنسا عن مدربين لجيشه من بين ضباط الجيش الامبراطورى السابق ، على أن يفضل عند الاختبار أولئك الذين خدموا فى مصر ابان الحملة الفرنسية (٥٨) ، فأنشىء الجيش على النظام الأوربى ودرب على الخطط الحربية على يد « سليمان باشا الفرنساوى » وبلغ الأسطول ما بلغه من مستوى رفيع بفضل سيريزى بك Gerisy Bey وبسون بك Besson Bey كما كانت مدارس الطب وعلومه مدينة أكبر الدين لكلوت بك Ctol Bey هذا عدا مسيو لينان Linant وغيره من الفرنسيين الذين نشروا روح البحث وحب التعلم (٥٩) ، وكان من نتيجة ذلك أن خص الباشا فرنسا بأكبر نصيب من بعوثه وأنشأ فى عاصمتها مدرسة مصرية خاصة وحظى الفرنسيون بموفور ثقته وتقديره فاصطفى منهم جل خبرائه ومستشاريه فى مختلف الشئون واستأنس بنظمهم الادارية الفرنسية فى دواوين حكومته ، وأحسن معاملتهم ، ومن ذلك اعطاؤه بيورلدى ـ امتياز صناعى مؤقت ـ للميكانيكى « طارديو Tardio » من رعايا فرنسا بانشاء مضخة المياه المخترعة فى الجهة التى يرغب فيها ليشاهدها الناس ويشتروها على شريطة ألا يقوموا بصنع مثلها مدى أربع سنوات (٦٠) . وأمره بأن يصرف الى أنفار بحارة الوابور الفرنساوى « اسكندر » الذى يتردد من مرسيليا الى الاسكندرية مبلغ مائة ريال فرنسى انعاما عليهم به ثم قيده بباب الانعامات(٦١) . وكذلك العامة بالرتب والنياشين للمبرزين منهم من أمثال ستيف Esteve (سليمان باشا الفرنساوى) (٦٢) ، كلوت بك Clot Bey وغيرهما . وتهيئته لهم ما يليق من سكنى واقامة ، ومن ذلك أمره الى الخواجة بوغوص بتهيىء محل لسكنى المهندس المنوى استحضاره من مرسيليا بواسطة صديقه دروفتى Drovetti قنصل فرنسا « بحيث يكون فيه استعداد ولياقة اليه » (٦٣) ، الى غير ذلك من أمور دفعت القنصل العام البريطانى « ميرى Murray » الى الشكوى من أن كل مصلحة من مصالح الخدمات العامة فى مصر فى يد الفرنسيين تقريبا وأن جميع أفراد الأسرة الحاكمة من الشبان قد تلقوا تعليمهم فى باريس أو على يد معلمين فرنسيين وأن فروع الطب والتربية والتعليم والهندسة هى جميعا فرنسية (٦٤) .

وأيا ما كان الأمر :

فقد حرص كل من الباشا وفرنسا على أن يتقاربا من بعضهما لارتباط مصالحهما وهدافهما فى كثير من الميادين ، وليقفا معا فى مواجهة انجلترا عدوتهما اللدود (*) . على أن تقارب النظامين قد تم وفقا لمصلحة وظروف كليهما وبعد فترة من فقدان الثقة بينهما ، فقد كانت فرنسا تشك فى أول الأمر فى قدرة « محمد على » على مواجهة ما يعترضه من صعوبات ولا تتوخى فيه الكفاية لاقامة حكومة موطدة الأركان فى مصر ، ولا تتوقع استمراره فى

الحكم طويلا ، لذلك لم يكن لها يد أو فضل فيما وقع فى مصر من حوادث فى بداية حكمه ولم تعطه ثقتها أو معاونتها التى توهمها الكثيرون وعزوا بسببها ـ خطأ ـ الفضل اليها فى وصوله الى منصب الباشوية (٦٥) ٠ واذا كان الباشا الذى بهرته العسكرية الفرنسية الحديثة وطرائقها الآخذة بزمام الصناعة والعلم والتكتيك الحربى معا أثناء مقاتلته اياها الى جوار القوة التركية الانجليزية قد اضطرته الظروف والمصلحة أن يقف الى جوار هذه القوة الفرنسية ـ الطامعة ـ بعد ذلك ويصادقها لمواجهة القوة الانجليزية الأكثر طمعا (٦٦) وكذلك التحرشات التركية والروسية ضده ٠ فان هذا الوفاق لم يمنع الطرفين من أن يتصارعا اذا ما تعارضت المصلحة ، ففرنسا التى أقامت مع نظام الاحتكار فى مصر أوطد العلاقات ، لم تمانع فى الانضمام الى معاهدة « بلطة ليمان » التى تحارب الاحتكار فى ممتلكات الدولة العثمانية ومن بينها مصر وأن تعقد مع تركيا معاهدة مماثلة لها فى نوفمبر ١٨٣٨م ـ وهى تعلم أن الباشا يعارضها ـ عندما رأت ان فى ذلك مصلحتها، ولم تتردد فرنسا برغم صداقتها الخاصة للباشا من أن تهدده بسحب جميع ضباطها الموجودين فى خدمته والاشتراك مع الأساطيل الانجليزية فى تهديد الشواطىء المصرية اذا لم يوافق على سحب جيوشه من الأناضول(٦٧)، بعد أن وصلت الى كوتاهية لأن ذلك أدى الى دخول الأسطول الروسى مياه البسفور والقاء مراسيه أمام سراى السفارة الفرنسية بما لا يطمئن فرنسا (٦٨) ٠ كما لم تتحرج فرنسا برغم سابق موقفها من معاهدة سنة ١٨٤٠ م التى رفضها الباشا بتحريض منها من أن تنضم اليها فى النهاية عندما رأت أن استمرارها فى معارضتها يشكل خطورة على مصالحها٠

وكذلك الباشا : فهو يقدم لها التسهيلات المختلفة ويجامل تجارها ورعاياها بما يتفق ومصلحته ولا يضربها أو بالتزاماته المحلية أو الدولية ، فهو يخبر قنصل دولة فرنسا العام أن قبول التماسه بخصوص معاملة التجار الفرنسيين كالتجار الروسيين ليست من اختصاصه بل من اختصاص الدولتين اللتين أبرمتا تلك المعاهدة وهى الدولة العلية وروسيا (٦٩) ، فعند صدور الأمر الشاهانى بذلك فانه يقوم بتنفيذ ما يقتضى (٧٠) ٠ ويبلغ عموم القناصل ـ بما فيهم قنصل فرنسا ـ بضرورة اعادة من لا صنعة ولا كسب ولا مأوى من رعاياهم الى بلادهم لتخلص الحكومة من شرورهم (٧١) ٠ ويكتب منشورا الى قناصل الدول ومن بينهم فرنسا ، عندما ترامت الأنباء باحتمال محاصرة الاسكندرية من قبل الأسطول الانجليزى ببعض سفن حربية فى سنة ١٢٤٣ هـ / ١٨٢٧ م ٠ بوجوب تصفية رعاياهم لحساباتهم قبل مغادرة البلاد المصرية ومن يحاول منهم الفرار بدون تصفية حساباتهم فسوف يعادون من السفن الى البر بالقوة ويتعرضون للمهانة (٧٢) ٠

وعلى ذلك : فان العلاقات الخاصة التى قامت بين فرنسا ومصر لم تمنع أيا منهما من الوقوف في وجه الآخر بمما يحقق مصلحته ويبعد مضرته، وقد ارتبط موقف فرنسا من نظام الاحتكار فى مصر كما رأينا بظروفها ومصلحتها وانتمائها الأوربى أكثر من ارتباطه بأى اعتبار آخر ٠ لأن فرنسا وان وقفت الى جانب الباشا ضد انجلترا وساعدته فى انشاء قوة عسكرية واقتصادية فقد كان قصدها من ذلك تقوية نظام « محمد على » ليكون قادرا على عرقلة تقدم الأطماع الانجليزية فى مصر ٠ وكانت مصلحة فرنسا تقتضى فى نفس الوقت القضاء على قوة «محمد على» العسكرية وانهاء نظام الاحتكار حتى ينفتح باب مصر واسعا أمام بضائعها وسلعها ومصنوعاتها التى كانت تتوق الى تصديرها الى مصر بدون قيود ، ولأن قيام نظام الحرية التجارية فى مصر كان فى صالحها أكثر من استمرار نظام الاحتكار ، ولذلك مالت الى جانب الدول الأوربية لأنها أولا وأخيرا دولة أوربية وصناعية تسعى آنئذ الى الاستعمار والسيطرة وتصريف منتجاتها فى أسواق الدول المتخلفة ٠

٣ ـ الدول الأوربية الأخرى ونظام الاحتكار

أما الدول الأوربية الأخرى فقد وقفت من نظام الاحتكار فى مصر مواقف متباينة تختلف باختلاف ظروف كل منها وتأثراقتصادها وسياستها بمعاملات ذلك النظام معها منفعة ومضرة ٠ وبرغم أن هذه الدول قد وقفت فى كثير من الأحيان صفا واحدا فى معارضة نظام الباشا كما حدث فى دكريتو ١٨٢٠ م ، معاهدة بلطة ليمان ، معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ م فان هذا لا يعنى انطباق مواقفها جميعا أو رضاها أو سخطها بدرجة واحدة على الباشا ونظامه ٠ واذا كانت هناك بعض الدول فى أوربا قد تزعمت حركة المعارضة واتسمت مواقفها بالعداء ضد الباشا فلأنها كانت أكثر تأثرا ، فان الصراخ كما يقولون يكون على قدر الألم ٠

واذ احتلت انجلترا وفرنسا مكان الصدارة فى الاهتمام بمصر وبنظام الباشا الاحتكارى فيها فان بقية الدول الأوربية كان لها نفس التطلعات وان لم تسعفها الأحوال والظروف ٠

فدولة الروسيا : التى كانت واحدة من المتزعمين لاتفاقية لندن عام ١٨٤٠ م المعادية للباشا (٧٣) ٠ والتى انضمت لاتفاقية « بلطة ليمان » التى عقدت قبل ذلك بعامين ـ ١٨٣٨ م (٧٤) ـ ومن قبل ذلك دخلت طرفا ثالثا بين الحكومة العثمانية ومصر عندما عقدت مع السلطان العثمانى معاهدة « خنكار سكله سى » عام ١٨٣٣ م (٧٥) لم يك اهتمام قيصرها

وساستها بنظام الباشا الاحتكارى فى مصر كل هذا الاهتمام من قبيل الصدفة وحدها أو لاعتبارات السياسة فقط التى من وسائلها الدفع بتركيا الى مقاتلة محمد على · ومحمد على الى مقاتلة تركيا حتى تقضى عليهما معا كما يقول هودجسون (*) وغيره (٧٦) ، ففى الوقت الذى تمد فيه السلطان بقرابة الـ ٢٠ ألف مقاتل وسفن حربية ليحارب بها محمد على (٧٧) تشجع فى طى الخفاء اتساع ممتلكات « محمد على » فى الممالك العثمانية لأن ذلك يضعف من قوة السلطان ويجعل من تركيا فريسة يسهل على الروسيا التهامها (٧٨) · فالأمر آنئذ كان لا يقتصر على مطامع الروسيا فى الدولة العثمانية وممتلكاتها فقط (٧٩) ولا بصراع الروسيا مع شقيقاتها الأوربيات على امتداد النفوذ وخطوط المواصلات للهند والشرق (٨٠) ، وانما كان لروسيا اهتمام خاص بمصر ، فلم تكن الروسيا بمعزل عن الصراع الدائر حول مصر والذى اشتدت ضراوته فى أواخر القرن الثامن عشر · يتجلى ذلك فى المفاوضات التى دارت بين « على بك الكبير » وقيادة الأسطول الروسى (٨١) ، ويتجلى أيضا فى الرسالة الموجهة من الروسيا الى الأمراء المماليك فى سنة ١٢٠٢ هـ ١٧٨٧ م لعقد تحالف معهم ورفع العلم الروسى فى مصر والتى حملها السفير الروسى بمصر وعمل الوالى بخصوصها ديوانا بقصر العينى جمع فيه سائر الأمراء والوجاقلية ــ ضباط الفرق العسكرية ــ والمشايخ لقراءتها عليهم والتى حاولت فيها الروسيا الايقاع بين الدولة العثمانية والمصريين وتأليب الشعب المصرى على الحكم العثمانى بذكر سوءات الادارة العثمانية وما جرته على البلاد من دمار وخراب ، وحثت المصريين فيها على التيقظ وطرد العثمانيين من مصر ورفع علم الروسيا ، وتعهدت لهم بأنهم لو فعلوا ذلك فسيكون من حقهم اختيار رؤساء لهم منهم وكذلك تعيين حكام مصريين بالبلاد الشامية ، كما وعدتهم بالوقوف معهم ضد العثمانيين ــ الخونة ــ والقضاء عليهم بالمقاتلين الروس (٨٢)· وأيا ما كان الأمر : فان هذا الاهتمام يخفى من ورائه بالضرورة مصالح للروسيا فى مصر بغض النظر عن صراع الروسيا مع الدولة العثمانية أو انجلترا أو غيرها · فبالرغم من أن نظام روسيا الاقتصادى المبنى أساسا على الزراعة كان لا يتعارض آنذاك مع نظام الاحتكار فى مصر فالدولتان تغلب عليهما صفة الزراعة اذ هى المهنة الأساسية للسكان ولا خوف على منتجات أى منهما الصناعية من الآخر فكلاهما فى طور التكوين (*) بل ان روسيا ابتداء من عهد « بيتر الأكبر Peter the Great » (١٦٨٣ ــ ١٧٢٥) لكى تلحق بالتطور الصناعى الأوربى ولتواجه الصعوبات التى تعرقل النمو الصناعى من قلة فى الأموال اللازمة لاقامة المشروعات الصناعية والعمال الفنيين والبيئة الملائمة للتصنيع ··· الخ دون أن تلجأ للاستدانة من الخارج (*)

طبقت نظام الاحتكار اذ احتكرت الدولة عدة صناعات منها صناعات الملح والدخان والزيوت والأسماك ثم قامت بزيادة أسعارها فحققت أرباحا طائلة أعيد استخدامها فى أوجه التصنيع الأخرى ، كما منحت الصناعات الأخرى الاعانات السخية ومنعت منافسة المنتجات الأجنبية لها عن طريق الحماية الجمركية ولم تتردد فى منح الامتيازات والاحتكارات للمشتغلين بها ، بل لقد وصل الأمر أن صرحت لأصحاب بعض المصانع بحق شراء سكان القرى ـ التى بها هذه المصانع ـ واستخدامهم فى المصانع أى انها سمحت لهم باستخدام حق الرق Owning Serfs الذى كان قد ألغى وأوقف العمل به (٨٣) ٠

فما السبب اذن فى هذا الموقف العدائى من الروسيا لنظام الاحتكار فى مصر ؟؟ ٠

لاشك أن هذا النظام كان يوفر للباشا قوة مادية جعلته يحارب كل نفوذ لروسيا فى مصر بل جعلته يهدد سلطان الدول العلية داتها ٠ وكلا الأمرين يضر بالمصالح الروسية ، فنظام الاحتكار من ناحية يدخل فى خزينة الوالى الأموال الطائلة التى تجعله قادرا على تجييش الجيوش القوية البحرية منها والبرية ويقتطع من أملاك الدولة العثمانية ما يشاء ، وروسيا تطمع فى هذه الأملاك ٠ ثم أنه يهدد السلطنة العلية فى عقر دارها وباسقاط حكومتها الضعيفة الواهنة وهذا ليس من مصلحة الروسيا التى تعتبر نفسها الوريث الشرعى للامبراطورية البيزنطية ومن مصلحتها وجود سلطنة ضعيفة وسلطان أضعف تنفذ من خلالهما الى البحار الدافئة وترث بواسطتهما ملك بيزنطة (**) ٠ ومن ناحية ثانية فان دولة الروسيا بعد ما نمت وقوت استطاع قيصرها العظيم « بطرس » فى بداية القرن الثامن عشر أن يغزو الامبراطورية العثمانية ويشن عليها حروبا لم تنقطع فى عهد خليفته الامبراطورة « كاترين » Catrine وانتهت هذه الحروب بمعاهدة « كتشك قينارجة » عام ١٧٧٤ م التى بمقتضاها استحوذ الروس على الأجزاء الشرقية من البحر الأسود بالاضافة الى الحقوق التجارية والبحرية التى اكتسبتها روسيا بحيث أصبح من حقها انشاء قنصليات فى ممتلكات الدولة العثمانية ولرعاياها حق التجارة فى أملاك هذه الدولة (٨٤) ، وهذه الحقوق المكتسبة كان نظام الباشا الاحتكارى فى مصر يخل بكثير من بنودها، لذلك وقفت روسيا من نظام الاحتكار فى مصر هذا الموقف وحاربته بكل ما وسعها من أدوات الحرب ٠ وان لم يمنع هذا من قيام تبادل تجارى بين الدولتين تجاهلته أكثر المصادر فلم تذكر روسيا ضمن البلدان التى تعامل معها الباشا ونظامه تصديرا واستيرادا وان أثبتت الوثائق قيام مثل هذا التبادل ومن ذلك أمر الوالى الى الباشمعاون فى سنة ١٢٥٧ هـ / ١٨٤١ م

بموافقته على بيع كل محصول الحناء الى أحد رعايا حكومة الروسيا (٨٥) ، وكذلك أمره الى مدير الجهادية بأن يرسل من قصر العينى مرجل الذهب الواردين اليه من موسكو الى الضربخانة لاذابة السبائك الموجودة بها تفريجا للضائقة التى يعانيها من جهة النقود وانه سيجلب بدليهما لو طرأ عليهما خلل بسبب استعمالهما (٨٦) ٠ كما جاء فى أمره الى وكيل الجهادية أنه وافق على جلب ٨١٠٠ قنطار من الحديد من موسكو لورش المهمات وأنه كتب الى بوغوص بك أمرا بجلبها (٨٧) ٠ ويشير فرمان السلطان « محمود خان » الصادر فى سنة ١٢٥٢ هـ / ١٨٣٦ م الى المعاهدة التجارية المنعقدة مع دولة الروسيا كما يتضمن توصية من السلطان لباشا مصر بعدم الاخلال بالعهود واتباع الأسباب الموصلة لحمايـة وتسهيل تجارة الروس من كل الوجوه لا احتكار تجارة الحرير فى الايالات التى فى عهدته كما يشكو من ذلك التجار الروس ، ويأمره بالعمل بمقتضى ما جاء بالمعاهدة (٨٨) ، الى غير ذلك من أوامر وفرمانات تثبت هذا التبادل وتؤكده ٠

ودولة النمسا : التى كانت من الدول الكبرى فى ذلك الوقت (٨٩) . واحدى الدول التى وقعت معاهدة لندن ١٨٤٠ (٩٠) ، ووقعت تركيا معها معاهدة شبيهة بالمعاهدة التركية الانجليزيـة ـ بلطة ليمان ـ التى تمنح الرعايا النمسويين ومن فى خدمتهم الحرية التامة فى شراء السلع المختلفة من الأهالى فى أى جهة من ممتلكات الدولة العثمانية وتعهد البـاب العالى بالغاء كافة الاحتكارات الخاصة بالسلع المختلفة (٩١) ٠ كما كانت احدى الدول التى حثت السلطان على اصدار دكريتو فى سنة ١٨٢٠ ينص على أنه من الواجب أن يترك الباب مفتوحا للبضائع الأوربية الداخلة الى الولايات العثمانيـة ومن بينها مصر (٩٢) وأن يراقب قناصـل الدول تنفيـذ هذا الدكريتو ٠

وعلى الرغم من معارضتها السياسية والاقتصادية لنظام الباشا فقد كانت من أهم البـلاد التى يتعـامل معها تجاريا (٩٣) ، اذ كان التبـادل التجارى معها فى مرتبة التبادل مع تركيا ٠ ومع أن الوالى أخذ يستبدل الخشب الذى كان يستورده منها ـ من اقليم دلماشيا ـ بخشب سوريـا والأناضـول وأخذت انجلترا فى منافستها بتعزيز علاقاتها بالباشـا بألوانها المختلفة مما أدى الى هبوط التبادل مع دويلات البحر المتوسط ومن بينها النمسا (٩٤) ، فقد ظلت برغم ذلك فى صدارة الدول التى يتبادل الوالى معها تجارته فنراها تحتل المرتبـة الثالثة بين الدول التى يستورد منها فى عام ١٨٣١ م اذ كانت تصدر اليه الطرابيش والمسامير والتوابل والمنسوجات والقرض والورق والرصاص والبضائع الحديدية كقضبان الحديد والآلات القاطعة والسكر والزجاج والنبيذ والمشروبات الروحية وغيرها (٩٥) ٠

كما تحتل المرتبة الثالثة أيضا بين الدول التي يصدر الباشا اليها اذ كان يصل اليها من السلع المصرية البن والغلال والقطن وخيوطه وسن الفيل ودرق السلاحف والبخور والصمغ والأصداف وبذر الكتان والسنامكي والتمر هندى وغيره (٩٦) ، مما كانت تنقله سفن الأسطول النمسوى المرابطة بالموانى المصرية والتى كانت لا تتوقف رحلاتها (٩٧) ، حتى أن الوالى عندما رفض اعطاء التجار غلالا في احدى السنوات — ١٢٣٤ هـ / ١٨١٨ م — لم يمنعها عن ربابنة هذه السفن عندما أنهوا اليه رغبتهم فى أخذ كميات منها لبيعها وتوزيعها حتى لا تتعطل سفنهم ثم ايداع ثمن ما يباع منها الى وكلاء الحكومة المقيمين فى المحلات التى بيعت فيها الغلال (٩٨) . وقد استثنت النمسا مصر من قرارها بمنع بيع السلاح الى دول شرقى البحر المتوسط حتى مضيق جبل طارق فى سنة ١٢٣٦ هـ / ١٨٢٠ م حيث اشترى الباشا منها ألف ماسورة من مواسير البنادق ومثلها من كعوب البنادق تم شحنها فى الفرقاطة « آسيا » وارسالها الى الاسكندرية (٩٩) . ولم يكن الوالى يمانع فى أن يعقد مع تجار النمسا الذين قربهم من معيته كبار الصفقات ومن ذلك اعطاؤه للتاجر النمسوى « شيف Chiff » تصريحا بشراء تقاوى القنب من القرى لارساله الى الخارج (١٠٠) ، وكذلك الخواجة « جورجى جباره Gibbara » الذى أحال الوالى الى عهدته احتكارا محصول النطرون السلطانى فى سنة ١٢٥٨ هـ / ١٨٤٢ م (١٠١) ، كما كانت كميات الجوخ اللازمة لديوان الجهادية سنويا يستوردها الوالى من تريسته بمعرفة قنصل النمسا ووكيل تجارتها (١٠٢) . واذا كانت عاصمة النمسا « فينا » من أهم العواصم الأوربية فى ذلك الوقت وأشهرها فى المجال السياسى بحيث انعقد فيها أهم المؤتمرات الدولية آنئذ وهو مؤتمر « فينا » سنة ١٨١٥ م بعد هزيمة « نابليون » فى « واترلو (١٠٣) Watterloo » فقد كانت الموانى النمسوية وعلى رأسها « تريستا (*) Terista » من أهم الموانى الأوربية التى ترد اليها السفن من الاسكندرية حاملة سائر المحاصيل والمنتجات المصرية من قطن وكتان ونيلة وغلال وأرز (١٠٤) وما اليها ، وتعود حاملة المنتجات والبضائع النمسوية . والمراقب لاعداد هذه السفن سواء المتجهة من الموانى المصرية الى النمسوية أو العكس يلاحظ أنها كانت تفوق أكثر الموانى الأوربية عددا فى كثير من الأحيان (١٠٥) . حتى أن الباشا فى أمر من أوامره الى مدير تجارته ومبيعاته سنة ١٢٦١ هـ / ١٨٤٥ م أوصاه بأن « يستورد من بعد الآن الأشياء اللازمة للميرى من تريسته بمعرفة الخواجة استفان ابرو لأنه يوردها بأقل ثمن » (١٠٦) ، وفى أمر آخر يأمره بأن يرسل الى الخواجة « بترو يوسف » فى تريستة محصول سنة كاملة من الصمغ الوارد من السودان لبيعه على ذمة الحكومة هناك (١٠٧) .

ودولة بروسيا (**) : التى كانت أيضا واحدة من الدول الأوربيــة الكبرى وقتئذ التى وقفت من نظام الاحتكار فى مصر موقفا معاديا اذ كانت احدى الدول الأربع الموقعة على اتفاقية لندن سنة ١٨٤٠ التى نصت على ضرورة تطبيق معاهدة « بلطة ليمان » سنة ١٨٣٨ م التجارية المبرمة بين بريطانيا العظمى وتركيا على مصر باعتبارها ولاية عثمانية (١٠٨) · برغم أن بروسيا هذه كانت آنئذ من الدول المتعصبة لنظام الحماية التجاريــة وطبقته بشكل عرقل تجارتها الداخلية والخارجية ، وقدمت لأوربا واحدا من ألمع فقهاء الفكر الاقتصادى الذين نــادوا بسياسة الحماية التجاريــة لا الحريــة وهو « فردريك لست Fredrik Lest » الذى ألف كتابــا أسماه « النظام الوطنى للاقتصاد السياسى National system of Political Economy بين فيه أن الاقتصــاد الألمــانى ما زال فى مرحلة الزراعة وعلى ذلك فمن مصلحتها أن تتبع سياسة الحماية وذلك على عكس الوضع فى انجلترا التى بلغت درجة عالية من التقــدم الصناعى (١٠٩) · هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان أغلب المصادر تكاد تجمع على أن بروسيا لم يكن لها تجارة تذكر أو أى تعامل تجارى مع مصر أو غيرها فى ذاك الوقت(١١٠)، وذلك لاعتبارات كثيرة أهمها عدم درايتها بالشئون التجارية الخارجيــة وندرة رؤوس الأموال فيها وكثرة هجرة الألمان الى العالم الخارجى وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية والافتقار الى الوحدة السياسية (١١١) ، اذ كانت البلاد الألمانية يقتلها فى ذلك الوقت الانقسام السياسى وتتعدد فيها الاتحادات الجمركية فالبــلاد تنقسم الى عدد من الولايات لكل منها نظامها وقوانينها الخاصة كما كانت كل ولاية منقسمة الى عدة مناطــق جمركية وصلت فى احداها الى حوالى ٦٠ منطقة جمركية وكانت الضرائب الجمركية تختلف من ولايــة لأخرى ومن منطقة لأخرى ، وقــد أدى هذا الانقسام الى ارتباك التجارة الداخلية وانتشار التهريب على نطاق واسع للتهرب من دفع الرسوم الجمركية · ولم تتحسن هذه الحالة الا بعد سيطرة نابليون على ألمانيا واخضاعها حيث انضم عدد من الولايات بعضها الى بعض فتقص عددها من ٣٦٠ ولاية عام ١٨٠٥ م الى ٣٨ ولاية عام ١٨١٥ الا ان تلك الولايات قد استمرت محتفظة بأنظمتها الجمركية مما أدى الى عرقلة التجارة الداخلية والخارجية (١١٢) ·

وبعــد : فقد كانت هذه هى أبرز الدول الأوربيــة التى أخــذت من نظام الاحتكار فى مصر موقفا معينا ومحددا ، حاولنا تبيانه · وان كانت هناك دول أخرى أوربية غير التى ذكرناها كان لها شأنها فى حجم التبادل التجارى ونوعه مع دولة الباشا ونظامه وان منعتها ظروفها من أن تقحم بنفسها فى صراعات السياسة ومخاطرها وقد انضم بعضها الى المعاهدات

التجارية التى عقدتها الدولة العثمانية مع انجلترا لمنع الاحتكار أو عقدت مع تركيا معاهدات على غرارها ومن ذلك :

دولة اليونـان : التى لم تشترك فى أى تكتل أوربى (*) ضد الباشا ونظامه الاحتكارى وظلت فترة طويلة تحتل المرتبة الخامسة بين الدول التى يتبادل معها « محمد على » بضائعه وسلعه (١١٣) • حيث نافست الموانى اليونانية كبريات الموانى الأوربية (١١٤) وكان فى معية الباشا وصحبته لفيف من التجـار اليونان الذين أولاهم كامل ثقته من أمثـال « توسيجه Tossizza » قنصل اليونان العام « وزيزينـا Zizinia » « وبروا Proi » « ومورجارداتو Mauregardato » وغيرهم ممن عقدوا مع الباشا الصفقات الكبيرة وحملت مئات السفن تجاراتهم وبضائعهم كما تشير الى ذلك أوامر الباشا وأوراقه ، ومن ذلك أن الوالى قد باع الى التاجر الخواجة « زيزينا Zizina » كل صنف العدس الموجود بالشونة وما سيرد اليها من محصول سنة ١٢٦٠ هـ / ١٨٤٤ م بسعر الأردب الواحد خمسة وستون قرشا (١١٥) ، كما باع لنفس التاجر كل محصول بذر الكتان عن سنة ١٢٦١ هـ / ١٨٤٥ م بسعر الأردب الواحد خمسة وثمانون قرشا بشرط أن يدفع رسوم الجمرك (١١٦) • كما أعطى جميع صنفى الفول والشعير الموجود بشونة الاسكندرية فى سنة ١٢٥٧ هـ / ١٨٤١ م الى الخواجة « توسيجه Tossizza » وأمر بتحصيل ثمنها منه بالسعر المقرر بتحاويل بعد تنزيل ما على المصلحة من الديون (١١٧) • وكذلك باع الى الخواجة توسيجة فى نفس السنة جميع سن الفيل الموجود والذى يرد بعد ذلك بسعر القنطار الواحد منه ألف وستمائة قرش ، على أن يدفع ثمن كل مقدار عند تسلمه نقدا (١١٨) ، الى غير ذلك من أمور تبين أن الباشا لم يكن يضن على تجار اليونـان ببضائعـه أو محاصيله سواء كانت هذه البضائع قطنا (١١٩) أم خيوطا أو بخورا أو صمغ أو سنامكى أو كتانا أو جلودا أو أرزا أوتيـل (١٢٠) أو سمسما (١٢١) أو ترمسـا (١٢٢) أو شعيرا (١٢٣) أو ما اليها • وكان هؤلاء التجار يوردون للباشا ما يحتاج اليه من نحاس (١٢٤) وفحم وحديد ونجف (١٢٥) وآلات (١٢٦) وما الى ذلك من لوازم دولته •

وكذلك دولة سردينيا (*) : التى كان لها قنصلية فى مصر (١٢٧) وكانت تحتل المرتبة السادسة فى حجم التعامل التجارى مع دولة الباشا اذ كان يصدر اليها سلعه ومنتجاته المختلفة من قطن وحرير وفول وقمح وما اليها ويستورد منها ما يحتاج اليه من توابل وقرمز ورصاص ونبيذ ومشروبات روحية ومنسوجات (١٢٨) وما الى ذلك مما تشير اليه أوامر الباشا من أشياء كان يدفع ثمنها أحيانا من حاصلات أشوانه اذا لم يتيسر

له النقود ، كما حدث عند شرائه احدى السفن الساردينية بمبلغ ١٧ الف ريال بشرط أن يسدد الثمن فولا صعيديا (١٢٩) · وقد بلغ من مكانة سردينيا التجارية أن الدولة العثمانية كانت تعقد معها المعاهدات التجارية وتستمع الى شكاوى تجارها وتصدر فى شأنها الفرمانات اللازمة ومن ذلك الفرمان الصادر بطغراء السلطان محمود خان فى أوائل شهر رمضان المبارك سنة ١٢٥٢ هـ / ١٨٣٦ م الى « محمد على » باشا بناء على التقرير الذى رفعه الجنرال « هازور مونطيليو Hazor Montilio » وكيل قنصل دولة سردينيا المقيم بالآستانة ويلتمس فيه اصدار الأمر العالى بمنع احتكار والغاء الرسومات المحدثة بشأن تجارة الحرير وعدم المداخلة بشئون تجارة سردينيا فى الولايات الكائنة فى عهدة الباشا (١٣٠) · وكذلك الفرمان الهمايونى الذى أصدره السلطان عبد المجيد خان فى أوائل شهر ذى القعدة سنة ١٢٥٥ هـ / ١٨٣٩ م الى والى مصر وملحقاتها « محمد على » باشا لابلاغه نصوص المعاهدة التجارية بين الدولة العلية ودولة سردينيا على غرار المعاهدة المنعقدة قبل ذلك مع دولة فرنسا والتى تقضى بأن تؤخذ رسوم الجمرك اللازمة على أمتعة وبضائع تجار وتبعة هاتين الدولتين بموجب التعريفة الجديدة المعمول بها بالآستانة اعتبارا من شهر مارس سنة ١٢٥٤ هـ / ١٨٣٨ م وقدرها ٣٪ من قيمة البضائع الواردة ، وكذلك يؤخذ رسم عن البضائع المشتراه من داخل الدولة العثمانية مقداره ٩٪ (١٣١) ·لذلك اهتم الباشا بتجار ساردينيا ولم يبخل عليهم ببضائعه التى كان يعطيها لهم بالنقد والتقسيط كما تشير الى ذلك مضابط المجلس العالى ومنها تقسيط مبلغ ٨٠٠٠٠٠ قرش وكسور من الدين المطلوب من المدعو « سابا كحيل » من تجار سردينيا (١٣٢) ·

ودولة توسكانيا : التى كان لها أيضا قنصلية فى مصر (١٣٣) ، وكان قنصلها العام « روسيتى Rossetti » يعمل بالتجارة مع غيره من كبار تجار توسكانيا الذين فى معية الباشا وصحبته من أمثال « مونتكربولى Montecorboli » ، « روشتوانييه (١٣٤) Roshto Enia » وغيرهم ممن حملت سفن الباشا وأساطيله تجارتهم التى كانوا يشترونها من شونه ومخازنه من البن والقطن وورق السلاحف والبخور والصمغ والأصداف والسنامكى والتمر هندى والكتان والجلود والأرز والزعفران والنيل (١٣٥) وغيره كما تشير أوامر الباشا وتعليماته ومن ذلك أنه باع الى التاجر « روشتوانييه Roshto Enia » من رعايا توسكانيا المقيم بالاسكندرية جميع محصول صنف الترمس عن سنة ١٢٤٥ هـ / ١٨٢٩ م بسعر العام الذى مضى (١٣٦) ، كما صرح لوكيل الخواجة « روشتو » بتحميل السنامكى من اسنا على السبعة عشر مركبا التى استأجرها وارساله الى مصر وعدم ضبط هذه المراكب (١٣٧) · بل انه أحال التزام تجارة

السنامكى فى سنة ١٢٥٩ هـ /١٨٤٣ م الى عهدة الخواجة التوسكانى « روسيتى Rossetti » لمدة سنتين على ألا يتدخل فى السنامكي الموجود فى يد التجار قبل تاريخ هذا الالتزام (١٣٨) • وقد كان الباشا يستورد من توسكانيا الطرابيش والمسامير والتوابل والبضائع الحديدية والآلات القاطعة والمنسوجات والورق والرصاص والسكر والزجاج والمشروبات الروحية والنبيذ (١٣٩) ، الى غير ذلك من سائر احتياجاته ومن ذلك النجفة المستوردة بمعرفة الخواجة « روسيتى Rossetti » من أجل قصر النيل والتى بلغ ثمنها ٧٨٤٥ فرانسة وكسور وكذلك البللورات اللازمة لترميمها والتى بلغت قيمتها ٨٤٣ فرانسة وكسور (١٤٠) •

ودولة أسبانيا : كان الباشا يصدر اليها ما يلزمها من قطن وحنطة (١٤١) ودا اليها ويستورد منها الأصواف والأغنام وسائر منتجاتها كما تشير الى ذلك أوراقه وتعليماته ومن ذلك أمره الى مدير تجارته بتسليم الغنم الأسبانيولى الموجود عند « سيرا Sira » التاجر الى حامل أمره المسمى حسين أغا (١٤٢) • وكذلك أمره اليه باحضار رعاة الغنم التى جلبت من أسبانيا بعد أن اطلع على نموذج من صوف غنمها فسر منها ، وتوصيته بأن يأتى بخروف من غنم الاسكندرية وآخر من غنم العربان وأن يرعاهما هؤلاء الرعاة وأن يستعلم منهم عما اذا أريد عمل جوخ من صوف هذا الغنم فأى نوع من أنواع الجوخ يصلح هذا الصوف وأن يخبره بنتيجة ذلك(١٤٣) • ويشير كتاب الوالى الى يوغوص فى سنة ١٢٣٥ هـ / ١٨١٩ م « أن الحنطة المصرية رائجة بجزيرة ماعون التابعة لأسبانيا وأنه اذا استحسنت سفينة أو سفينتين وأرسلتا الى ميناء ماعون فانه يمكن الحصول فى مقابلها على مواد نافعة ، وأنه يستصوب ارسال عشرين ألف أردب من الحنطة الى ذلك الميناء » (١٤٤) • وكذلك دولة :

بلجيكا والسويد : وغيرهما من سائر دول أوربا (*) : فنقرأ فى أمر من الوالى الى مدير ايرادات الاسكندرية بأن يستلم المدافع والفحم وبعض الآلات والمهمات التى وردها الخواجة « جيجينا Gigina » من بلجيكا بمعرفته حسب الكشف وأن يضيف ثمنها الى حسابه الجارى بديوان المبيعات وأن يستعلم من محصلات التجارة عن ثمنها ثم يبلغه عن فرق الثمن (١٤٥) ، كما نقرأ فى أمر آخر صدر الى ناظر التجارة بأن الوالى صمم على انشاء فرقاطة بالسويد وعليه أن يتقابل مع « انسطاسى » ويتداول معه فيما اذا كان من الأصوب كتابة كتاب بمعرفته لأحد معارفه بهذه البلدة كما أنشئت الفرقاطة « دوسوتو Dosoto » المبنية قبلا ، وأن يخبره عن نتيجة ذلك (١٤٦) •

وقد حصلت البندقية على حق اقامة قنصل خاص بها فى مصر ليرعى مصالحها التجارية فى مصر ، مع أنه كان هناك طوائف كثيرة من التجار الأوربيون الذين ينتمون الى المدن الايطالية ممن رضوا بحماية قنصل فرنسا أو انجلترا (١٤٧) والذين ازدهرت تجارتهم مع الباشا مثل ليفورنه (١٤٨) وجنوة ونابولى وصقلية (١٥٠) وغيرها من المدن التى كان كل منها يشكل كيانا مستقلا أو مملكة مستقلة (١٥١) .

وأيا ما كان الأمر : فان الباشا الذى لم يكن مطلق الحرية فى اتباع السياسة التجارية التى تناسب ظروف بلاده الاقتصادية اذ هو من جهة مقيد بالفرمانات والمعاهدات التى تبرمها تركيا مع سائر الدول التى تهدف الى ترك التجارة حرة (١٥٢) . ومن جهة ثانية فقد كان محاطا بعداء الدول الأوربية الشديد المتكتلة ضده لتنفيذ هذه المعاهدات ، تلك الدول التى كانت كما يقول عنها لابنه ابراهيم فى أحد رسائله : « لاتهدف الى تعضيد الدولة العثمانية ولكنها ترمى الى اضعاف الطرفين (١٥٣) .. ولا تستحى أن تتدخل بالقوة للاطاحة بنظامه ومشروعاته » (١٥٤) . ومن جهة ثالثة فانه ـ محمد على ـ كان يريد أن يستفيد مما عند الغرب من علم جديد ونظم وقوانين حديثة فى الجيش والأسطول والتعليم والصحة والصناعة والزراعة وغيرها (١٥٥) . لذلك : فانه لم يمانع فى أن يتبادل منتجاته ومحاصيله مع أى دولة أوربية سواء كانت هذه الدولة من الدول التى حاربت نظامه وعملت على تقويضه بكل ما وسعها من حيل الحرب والسياسة والتجارة أم تلك التى مدت له يد الصداقة والعون . فالباشا التاجر الذى تمرس على التجارة منذ نعومة أظافره والسياسى المحنك لا يعير للعداء أو الصداقة كبير وزن فى ميدان وميزان تجارتـه وانما الربح والخسارة وحاجاتـه ومصلحته هى أهم موازينه ، وهو فى سبيل ذلك يتعامل مع الجميع : فنراه ينفى رعايا الدول الأجنبية الخالين من الصناعة والتجارة والمشبوهين خارج البـلاد (١٥٦) . ويجبر الأوربيين المقيمين فى مصر على أن يدفعوا ضريبـة الفردة للحكومة (١٥٧) فى الوقت الذى يوفر فيه لبقية الرعايا الأجانب ممن يحتاجهم فى زراعة أو صناعة أو تجارة أو جيش أو تعليم أو صحـة أو ما اليها سبل الحياة الكريمة من مسكن صالـح ومرتبات بغير تـأخير « لكون هؤلاء لا يقاسون بغيرهم » كما جاء بأحد أوامره (١٥٨) . ويطلب من الباشمعاون « تحصيل رسم جمركى نصف فى المابة من الأشياء والبضائع الواردة من جانب الهند الى السويس بمعرفة التجار الانجليز لتصديرها الى أوربا رأسا لترغيب وتشويق التجار الأجانب على ترجيح هذا الطريق لجلب الفائدة لأهالى القطر المصرى حيث أن غنى الحكومات ليس بغنى خزائنها بل بغنى شعوبها » (١٥٩) .

والباشا الذى ينهى نظاره عن استعمال الزجاج الأوربى مع وجود الزجاج المصنوع بفابريقة الاسكندرية (١٦٠) هو نفسه الذى يأمر باستيراد مائة ألف آقة من النحاس الخام (١٦١) وكميات من الزهر الحديد (١٦٢) وفحم الكوك اللازم لسبك الآلات والأدوات من معامل أوربا (١٦٣) • وجنابه العالى وان راقب الأجانب وأغلبهم من التجار مراقبة دقيقة فقد سمح لهم بالعمل كتجار مصدرين على أن يعاملوا الحكومة فقط • وفى الوقت الذى حرم عليهم التعامل مع الفلاحين بيعا وشراء ، فانه سمح لهم باستيراد لوازم الحكومة شريطة أن يتم ذلك بأوامره •

وبذلك : استطاع الباشا أن يستفيد من أوربا ويفيدها سواء التقت وجهة نظره معها أو أعرضت ، وفى كل الأحوال لم يتمكن الأجانب من بسط نفوذهم فى عهده أو التحكم فى أى مورد من موارد مصر الا بأمره لأنه كان لا يتحرج من أن يطرد من يخالف منهم أوامره (١٦٤) •

هوامش الفصل السابع

(١) Douin (G.), La mission du Baron Boislecomte, p. 83.

(٢) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد علي ، ص ٧١ ٠

(٣) Bowring, Report on Egypt, p. 148.

(٤) اميل فهمى شنودة ، تاريخ التعليم الصناعى ، ص ١١٩ ٠

(٥) Douin (G.), La Mission Du Baron Boislecomte, p. 294.

(★) كانت الدول الأوربية مع تعارض مصالحها تكاد تكون جميعها متفقة على عدم ترك الفرصة لتكوين امبرطورية شرقية جديدة تحل محل الامبراطورية العثمانية التى أصابها الاضمحلال (راجع : القونى ، تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، ص ٨٠) ٠

(٦) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، ص ٣٦٢ ٠

(٧) عجمية ، دراسات فى التطور الاقتصادى ، ص ١٤٨ ٠

(★) الذين أسسوا الشركات المساهمة والبنوك وسيطروا على كل فروع الصناعة ثم على حكومات بلادها ٠

(٨) Crouchley, The Economic development, p. 114.

(٩) البراوى ، عليش ، التطور الاقتصادى فى مصر ، ص ٤٤ ٠

(١٠) شوقى الجمل ، قصة الاستعمار فى أفريقيا ، ص ٢٨ ٠ وراجع محمد نور عارف ، السياسة البريطانية تجاه مصر ، رسالة ماجستير ، آداب المنيا ، ١٩٦٧ ٠

(★) السياسة التجارية أو المذهب التجارى هى ـ على حد تعريف الأستاذ كول Cool : « الاسم الذى اطلق على مجموعة الآراء والأعمال الاقتصادية التى تميزت بها على وجه الخصوص الفترة ما بين ١٥٠٠ـ١٨٠٠م والتى مكنت الدولة الموحدة من تحقيق وحدتها وذلك عن طريق التدخل والاشراف الاقتصادى وقد تمسكت انجلترا بهذه السياسة وطبقتها فى مرحلة الرأسمالية التجارية ، ولما اشتغل التجار بالصناعة أعانت صناعاتهم بشتى الوسائل كالاعفاء من الضرائب أو الاشتراك فى جزء من رأس المال أو اعطائهم اعانات مالية او منحه احتكارا تاما على السوق أو ما الى ذلك (راجع د٠ خيرى عيسى ، محاضرات فى تاريخ أوربا الاقتصادى ، ص ٣٩ ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، مكتبة النهضة) ٠

(١١) شوقى الجمل ، قصة الاستعمار فى أفريقيا ، ص ٢٨ ٠

(١٢) محمد قاسم ، أحمد نجيب هاشم ، التاريخ الحديث والمعاصر ، ص ١٨٣ ٠

(١٣) على لطفى ، التطور الاقتصادى ، ص ٧٩ ٠

(١٤) محمد عبد العزيز عجيمه ، محمد محروس ، التطـور الاقتصادى فى أوربا والوطن العربى ، ص ١٦٤ ٠

(١٥) محمد أنيس ، الدولة العثمانية والشرق العربي ، ص ١٨١ ·

(١٦) لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادى ، ص ١٣٢ ·

(١٧) عجيمه ، محروس ، التطور الاقتصادى فى أوربا والوطن العربي ، ص ١٦٧ ·

(١٨) جورج يانج ، تاريخ مصر فى عهد المماليك ، ترجمة ، ص ٦٨ ·

(١٩) محمد نور عارف ، السياسة البريطانية تجاه مصر (١٨٤٠-١٨٦٣م) ، رسالة ماجستير ، آداب المنيا ، ١٩٦٧م ·

(٢٠) على لطفى ، التطور الاقتصادى ، ص ٢٠٣ ·

(★) بعدما استولت على المستعمرات الفرنسية والأستانية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر واتسع نطاق تجارتها وتجمع لديها رصيد من المال لتشجيع الاختراع وتسهيله ماليا واستثمار نتائجه · وبفضل هذه الثروة المتدفقة أمكن انشـاء البنوك لتشجيع الأعمال الاقتصادية وتمويل المشروعات الانتاجية الكبيرة وتدربت طبقـة من العمال المهرة فى انجلترا بسبب تفرغها الطويل للصناعة وبعد انجلترا عن مخـاطر الحروب فضلا عن هجرة كثير من العناصر المضطهدة من أوربا الى انجلترا ابان الحروب الدينية كالعمال الفلمنكيين والهيجونت الفرنسيين فأمكن بذلك ادخال التحسن والتغيير فى ادارة الانتاج وسد الحاجات المتزايدة للسلع الانجليزية فى الأسواق العالمية وكان الحافز لهم على الظهور والتفـوق تلك الأرباح الطـائلة التى جنتها الصناعة والحاجة المتزايدة الى السلع البريطانية فى انجلترا نفسها وفى سائر الأقطار · (راجع محمد قاسم ، أحمد نجيب هاشم ، التاريخ الحديث والمعاصر ، ص ١٨٣ ·

(٢١) Crouchley, The Economic development of Modern Egypt, p. 58.

(٢٢) محمد أنيس ، الدولة العثمانية والشرق العربي ، ص ١٨١ ·

(٢٣) الذى استلزم أن تكون السفن القائمة بالتجارة بين انجلترا ومستعمراتها مملوكة لأشخاص انجليز وأن يكون ثلاثة أرباع البحارة من الانجليز وألا تنقل البضائع الواردة من الخارج لانجلترا الا على سفن انجليزية أو تابعة للبلاد المنتجة لتلك البضائع (راجع ، لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادى ، ص ٨٢) ·

(٢٤) كان لهذه الشركة حتى حلت فى سنة ١٨٢٦م حق احتكار التجارة بين بريطانيا العظمى ودول الليفانت (راجع مصطفى أحمد ، تاريخ التجارة الخارجية فى مصر ابان الحكم العثمانى ، ص ٧٤ ـ رسالة ماجستير ، فؤاد شكرى ، بناء دولة ص ٢٧٥) ·

(٢٥) وأهم مبادىء هذا العهد أن المستعمرات لا تتعامل اقتصاديا الا مع الدول المستعمرة لها بمعنى أن كافة المنتجات والعبيد التى تدخل المستعمرات لابد أن تأتى من الدول الاستعمارية أو عن طريقها وبسفن تابعة لهذه الدول · أما عن المنتجـات والعبيد التى تصدر من المستعمرات فيجب أن تصدر فقط للدول الاستعمارية وعلى سفن تابعة لها وكذلك لا يمكن للتجار فى الدول الاستعمارية شراء منتجات المستعمرات الا من المستعمرات التابعة للدولة وأخيرا يحرم على المستعمرت اقامة صناعات بها (لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادى ، ص ٨٢) ·

(٢٦) Robert Taylor to India, Board March 14. 1834. F.O. 731.

(٢٧) محمد نور عارف ، السياسة البريطانية تجاه مصر (١٨٤٠-١٨٦٣) ، رسالة ماجستير ، مقدمة الرسالة ، الصفحة ج ·

(٢٨) لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادى ، ص ١٢٣ ٠

(٢٩) عبد العزيز نوار ، تاريخ العرب الحديث ، ط ، ص ١٦٤ ٠

(٣٠) ادارة الوثائق الخاصة ٠ الارشيف الأوربى (الانجليزى) ـ المحفظة ٨ ، وثيقة ١٣ كريت فى ١٧ فبراير ١٨٤١م ٠

(★) تنافست الدول الكبرى فى القرنين ١٧ ، ١٨ م فى السيطرة على الأسواق وفى النهاية تفوقت بريطانيا بصورة جلية ٠ وفى القرن ١٨ أصبحت التجارة احتكارا على الدول الاستعمارية وأصبح يحتكر التجارة مع المستعمرات رعايا بريطانيا دون غيرهم بعد أن سيطرت انجلترا على المستعمرات فى الهند وأمريكا وبذلك أصبحت مسيطرة على أهم الأسواق الدولية (عجيمة ، محروس ، التطور الاقتصادى فى أوربا والوطن العربى ، ص ١٨) ٠

(٣١) ابراهيم عامر ، الأرض والفلاح ، ص ٧٢ ٠

(٣٢) فى سنة ١٨٢٠م أصدر السلطان « دكريتو » ينص على أن من الواجب التصريح بدخول جميع البضائع الأوربية الى أجزاء الامبراطورية العثمانية على ان يدفع عن هذه البضائع ضريبة لا تزيد على ٨٪ من قيمتها (راجع لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، ص ١٣٧) ٠

(٣٣) وكانت هذه الضريبة شديدة على مورد مهم من موارد الباشا المالية ولهذا رأى « محمد على » أن يبين لقناصل الدول فى القاهرة عام ١٨٣٨ م أن الوقت قد حان لوضع حد للمسألة المصرية وعزمه عن الانفصال عن تركيا غير أن انجلترا وروسيا وقفتا فى طريقه وقد قاوم بالمرستون Palmerston رغبات « محمد على » (لهيطة تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٨٨) ٠

(٣٤) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة الفرمان رقم ٩٥ الصادر فى أواخر شهر جمادى الأولى ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م ٠

(★) عقدت هذه المعاهدة بين الدولة العثمانية وممتلكاتها من جهة وانجلترا من جهة أخرى وقررت المبادىء والقواعد الآتية :

١ ـ حرية الرعايا الانجليز ومن فى خدمتهم فى شراء أى نوع من السلع بلا استثناء من منتجات الزراعة والصناعة على أن يتعهد الباب العالى بالغاء كافة الاحتكارات الخاصة بمنتجات الزراعة وغيرها كما يتعهد الباب العالى بالغاء الترخيصات التى يجب استخراجها من السلطات المحلية لشراء السلع ونقلها من مكان الى آخر ٠

٢ ـ تحديد رسوم على الاستيراد بمقدار ٥٪ والتصدير بمقدار ١٢٪ من قيمة البضاعة ٠

٣ ـ تطبيق نصوص المعاهدة على أجزاء الامبراطورية العثمانية ابتداء من تنفيذ المعاهدة فى مارس ١٨٣٩ (راجع ٠ على لطفى ، التطور الاقتصادى ، ص ٢١١) ٠

(٣٥) اذ بين السفير البريطانى بنسوينى Ponsonoby للباب العالى ان الغاء الاحتكار التجارى فى الدولة العثمانية سيترتب عليه تقويض الدعائم المالية لباشا مصر ونضوب أهم منهل لموارده فيضعف نفوذه من جراء ذلك لأن محمد على أسس نظام الاحتكار فى بلاده وأصبح هو الشارى الوحيد والبائع الوحيد وكان يصدر دون سواه جميع السلع الى أوربا وكانت الديون المستحقة له فى البلاد الشارية تيسر له الحصول على المهمات الضرورية لتقوية جيشه وأسطوله ولم يتردد السلطان فى ابرام كل ما طلب اليه ابرامه توقعا لانهيار موارد تابعه المالية ٠ (راجع رينيه قطاوى ، جورج قطاوى ، محمد على وأوربا ، ص ١٢٧ ٠ مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادى ، ص ٨١) ٠

(٣٦) ادارة الوثائق الخاصة ، الأرشيف الأوربى - الانجليزى - وثيقة رقم ١٦٠ ، القنصلية الانجليزية بالاسكندرية ، فى ٥ يونية ١٨٤١م .(F.O. 78-438) .

(★) أصدر الباشا فى عام ١٨٤٢م أمرا بناء على رغبة أغلب القناصل والتجار ببيع المحاصيل بمزادات علنية تعقد فى مواعيد منتظمة والاعلان مسبقا بالبيع ليتمتع جميع التجار بفرصة متساوية فى المنافسة ومع ذلك استمر هو نفسه يبيع محاصيله بوسائله الخاصة ، ولما شكا القناصل من عدم احترامه لوعوده وحاولوا ممارسة الضغط عليه قام بتحويل معظم شفالكه فى الصعيد الى أفراد أسرته ليتجنب بيع منتجات تلك الأراضى بالمزاد العلنى (راجع : هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، ص ٢٧٧) .

(٣٧) أرسلت حكومات الدول الأوربية مذكرة مشتركة الى الباب العالى فى ٢٧ يولية ١٨٣٩م تعلنه بأن أية مفاوضة بينه وبين « محمد على » دون علم الدول - الموقعة على المذكرة - تعد لاغية فى نظرها (لهيطة تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، ص ٨٨) .

(٣٨) ومن ذلك أنه : فى أوائل شهر رجب (سبتمبر ١٨٣٩م) عرض اللورد « بونسنبى سفير انجلترا على الباب العالى أن دولته مستعدة لاكراه محمد على باشا على رد الدونانمة التركية .

- وما جاء بتقرير القنصل الانجليزى مور More ببيروت من أنه تلقى رسالة تحتوى رسالة للأمير بشير يعلن فيها امتنانه لبريطانيا على مساعدتها فى نجدة سوريا من الحكم المصرى وأن بريطانيا قد استقبلت بعثته بسرور بالغ وأمدته بالقوات البرية والبحرية لنجدته وتحرير سوريا .

(راجع الأرشيف الأوربى ، الوثائق الانجليزية ، وثيقة رقم ١٩٤ ، المؤرخة فى بيروت فى ١٩ أبريل سنة ١٨٤١م - ملخص تقرير رقم ٢ من القنصل مور.(F.O. 78-449)

وراجع أيضا ، أمين سامى تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٥٠٠ سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م) .

(٣٩) رينية قطاوى ، جورج قطاوى ، محمد على وأوربا ، ص ٣١ .

(٤٠) الجبرتى ، مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس ، تحقيق أحمد زكى عطية وآخرون ، ص ٢ .

(★) استطاعت فرنسا أن تحصل فى المدة من سنة ١٦٧٣-١٦٨٦م من سلطان تركيا على أول امتيازات تجارية فى البلاد العربية (راجع : سيد الجيار (الدكتور) تاريخ التعليم الحديث ، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٣٠) ٥

(٤١) زاد اهتمام فرنسا بمصر فى أعقاب حرب السنوات السبع التى انتهت بهزيمة فرنسا وتأسيس الامبراطورية التجارية الانجليزية فى الهند ، لتكون عقبة فى طريق انجلترا للهند ولتهيمن على الطريق البرى القصير عبر مصر وتطوره فتسيطر على تجارة الشرق الغنية . ومن دلائل اهتمام فرنسا البالغ بمصر غزو بونابرت لها وحرصها بعد خروج حملتها من مصر على استمرار صلاتها السياسية والتجارية بها ، وكذلك سياسة قنصلها الأول « نابليون » فى استمالة فريق من المماليك للابقاء على النفوذ الفرنسى فيها وارسال بعثة سباستيانى Sebastiani اليهـا ثم تعيين ماثيوليسبس Mathiolisbs مندوبا تجاريا لها فى مصر يعاونه دروفتى Drovetti الى غير ذلك من أمور (راجع فى ذلك : حليم عبد الملك السياسة الاقتصادية فى عصر محمد على الكبير ، ص ٢ . وراجع حراز المدخل ، ص ٧٧ ، جون مارلو ، تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ، ترجمة ، ص ١٤) .

(٤٢) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، ص ٢٠٥ ٠

(٤٣) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ص ٥٠٦ ٠

(٤٤) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة رقم ١ من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٣ رجب ١٢٤١هـ/١٨٢٢م ٠

(٤٥) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة رقم ٢ ، وثيقة رقم ٢١٤ ، من الجناب العاى الى بوغوص ، بتاريخ ٢ رجب ١٢٤١هـ/١٨٢٥م ٠

(٤٦) معية تركى : دفتر ٣٣ ، وثيقة رقم ٣٠٠ ، من الجناب العالى الى محافظ رشيد . بتاريخ ١٨ رجب ١٢٤٣هـ ١٨٢٧ م٠

(٤٧) ديوان الجهادية ، محفظة ٢ ، من الجناب العالى الى مدير الجهادية ، بتاريخ ١٢ شوال ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ٠

(٤٨) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٥ ، أمر من محمد على باشا الى بوغوص بك ، بتاريخ ٣ رجب سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م ٠

(٤٩) أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، ص ١٩٨ ٠

(٥٠) راشد البراوى ، عليش ، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث . ص ٧١ ٠

(٥١) عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، ص ٦٦٦ ٠

(٥٢) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٣٨٥ ، سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م ملاحظات تاريخية ٠

(٥٣) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر من محمد على باشا الى مأمور أقاليم أسيوط ، بتاريخ ٣ ذى الحجة ١٢٤١هـ/١٨٢٥م ٠

(٥٤) السيد رجب حراز ، المدخل الى تاريخ مصر الحديث ـ تصدير الكتاب ٠

(٥٥) رينية قطاوى ، جورج قطاوى ، محمد علي وأوربا ، ص ٦١ ٠

(٥٦) Artin, *L'Instruction publique en Egypte*, p. 69.

(٥٧) الهراوى ، لغة الادارة العامة فى مصر ، ص ١٥٦ ٠

(٥٨) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ١٥٥ ٠

(٥٩) محمد فؤاد شكرى ، المرجع السابق ، ص ٦٩٨ ٠

(٦٠) معية تركى ، دفتر ٢٣ ، وثيقة رقم ٣ ، بيور لدى ـ امتياز صناعى مأقت ـ فى ٣ محرم ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م ٠

(٦١) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٥ ، من الجناب العالى الى ارتين بك مدير التجارة والمبيعات ، بتاريخ غاية ربيع ثانى ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م ٠

(٦٢) محمد فواد شكرى ، بناء دولة ، ص ١٤٨ ٠

(٦٣) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٣ ، أمر من محمد على باشا الى بوغوص بتاريخ ٢٥ شعبان سنة ١٢٤٤/١٨٢٨م ٠

(٦٤) كما شكى القنصل العام البريطانى من المحاباة التى كان يلقاها المقاولون الفرنسيون عند فتح عطاءات الحكومة ، ومن أن العمل فى قناطر الدلتا يتم طبقا للتصميمات الفرنسية وتحت اشراف مهندس فرنسى وأن تعزيز استحكامات الاسكندرية يتم على يد حاليس بك Galis Bey وهو مهندس فرنسى فى خدمة الحكومة المصرية طبقا لتصميمات رسمت فى باريس ٠ (راجع ، جون مارلو ، تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ، ترجمة ، ص ٦٢) ٠

(★) جاء بصحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٩٥ الصادر فى يوم الأربعاء سابع المحرم ١٢٦٤هـ/١٨٤٧م – والحوادث الخارجية – أنه : « ·· حصل بين انكلترة وفرنسا أربع وعشرون محاربة فى ظرف سبعمائة سنة ابتداء من سنة ١١١٦ ميلادية كما يتبين من الجدول المرفق » ·· (راجع الجدول بصحيفة الوقائع العدد ١٩٥) ·

(٦٥) على أن هذا بالطبع لا ينفى أن الحملة الفرنسية قد قوضت حكم المماليك واظهرت جليا مساوىء الادارة التركية وعجزها وانحلالها ، وكانت السبب غير المباشر فى قدوم محمد على الى مصر (راجع : محمد فؤاد شكرى ، مصر فى مطلع القرن ١٩ ، جـ ١ ، ص ٧٢ · وراجع أيضا : رينيه قطاوى وجورج قطاوى ، محمد على وأوربا . ص ٢٢) ·

(٦٦) لم تكن انجلترا تحارب فرنسا لاجلائها عن مصر فحسب بل لتحل محلها فيها ولتحقق مطامعها السياسية والاقتصادية فى وادى النيل (راجع : الرافعى عصر محمد على ، ص ٢٨٧ . وراجع : سيد أحمد عثمان ، دراسات فى الشرق الأوسط ، ص ٥٩) ·

(٦٧) Douin, L'Egypte et la Syrie en 1833, p. 123.

وراجع أيضا :

Mohamed Sabry, L'Empire Egyptian sous Mohomed Ali et la question d'Orient, 1811, 1849, p. 233.

(٦٧) السيد رجب حراز . المدخل الى تاريخ مصر الحديث . ص ٧٧ ·

(٦٩) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ، الفرمان رقم ٣٢ ، الصادر بطغراء السلطان محمود خان . فى أواسط جمادى الأولى سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م ·

(٧٠) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٣ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك بتاريخ ٢٥ ذى القعدة سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ·

(٧١) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٣ ، أمر من محمد على باشا الى بوغوص بك . بتاريخ ١٢ رمضان سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م ·

(٧٢) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٣ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك مدير ايرادات ومبيعات الاسكندرية ، بتاريخ ٢٦ ذى الحجة سنة ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م ·

(٧٣) أمين سامى . تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٥٠٨ ، سنة ١٢٥٦ · وراجع أيضا جميل خانكى ، الذكرى المئوية لتثبيت محمد على باشا الكبير ، ص ٢ ، أمين سعيد . تاريخ مصر السياسى ، ص ٧٥ ·

(٧٤) محافظ الأبحاث ، المحفظة الأولى سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م ·

(٧٥) وهى معاهدة هجومية دفاعية قصد بها السلطان العثمانى الاستعانة بالروس ضد التوسع المصرى · وقد اعتبرتها انجلترا تهديدا لمصالحها اذ أنها لم تجعل الدولة العثمانية تحت الحماية الروسية فحسب وانما أصبح طريق العراق الموصل الى الهند بعدها مهددا لا من الأطماع المصرية فقط بل والروسية أيضا ··· (راجع نصوصها فى : Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. I, p. 106.

(٧٦) بدأ هجوم الروس على سلطنة آل عثمان منذ عام ١٧٣٠م وتكرر هذا الهجوم طوال القرن ١٨ ، ١٩ ، كانت حرب القرم عام ١٨٥٣ م احدى حلقات هذا الصراع الطويل أثارها وحفزها تلك الهزائم التى حلت بالعثمانيين فى حروبهم مع اليونان سنة ١٨٣٠ ثم المصريين سنة ١٨٤٠ حتى لقبت تركيا بحق « رجل أوربا المريض » وقد أثارت الروسيا مشكلة الرجل المريض ووراثة ممتلكاته عام ١٨٥٣ واقترحت رسميا على الدول تقسيم الأملاك العثمانية فيما بينها ولكن انجلترا وفرنسا رفضتا الاقتراح (محمد قاسم ، أحمد نجيب هاشم ، التاريخ الحديث والمعاصر ، ص ١٩٦) ·

(٧٧) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر ومحمد على ، ص ٢٦٨ ـ تقرير هودجسون ٠

(٧٨) عبد الرحمن زكى ، محمد على وعصره ، ص ٤٤ ٠

(٧٩) محمد شفيق غربال ، محمد على الكبير ، ص ١٤٥ ٠

(٨٠) شوقى الجمل ، قصة الاستعمار فى أفريقيا ، ص ١٠٢ ٠

(٨١) التى وان لم تسفر عن شىء فانها تبين اهتمام روسيا بمصر (محمد أنيس السيد رجب حراز ، الشرق العربى فى التاريخ الحديث والمعاصر ، ص ٦٩) ٠

(★) من أعضاء السفارة الأمريكية بالقسطنطينية كلفه وزير الخارجية الأمريكية بالذهاب الى مصر « للوقوف على مدى ما يمكن تحقيقه عمليا من انشاء علاقات تجارية مع باشا مصر تكون مستقلة عن العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة والباب العالى » (راجع : فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٤٩) ٠

(٨٣) الجبرتى ، حوادث شهر ذى الحجة سنة ١٢٠٢هـ/١٧٨٧م ٠

(★) من المعروف ان الانتاج الصناعى فى روسيا حتى عام ١٨٦٠ كان بدائيا وثانويا بالنسبة للانتاج الزراعى ولا يقوم بانتاج الا الحاجات الضرورية وكان معظم السكان يزاولون مهنة الزراعة حرفتهم الأساسية (د٠ محمد محروس اسماعيل ، التطور الاقتصادى فى أوربا والوطن العربى ، ص ٩٧) ٠
ص ٩٨ ٠

(★) خوفا من التدخل الأجنبى الذى يعقب قدوم رؤوس الأموال ٠

(٨٣) محمد عبد العزيز عجيمه ، التطور الاقتصادى فى أوربا والوطن العربى .

(★★) اذ اعتبرت روسيا نفسها بحكم اعتناقها للمذهب الأرثوذكسى وريثة للدولة البيزنطية التى قضى عليها الأتراك العثمانيون نهائيا سنة ١٤٥٣ وأخذ قياصرة الروس يحلمون باليوم الذى يستطيعون فيه دخول القسطنطينية وكانت مصالح روسيا الجغرافية والاستراتيجية تقضى بعد سيطرتها على شمال البحر الأسود بضرورة تحديد علاقتها بالدولة العثمانية باعتبارها المسيطرة على مضيق البسفور والدردنيل أما عن طريق التخلص منها أو السيطرة عليها أو على الأقل ضمان حرية المرور لسفنها التجارية والحربية واغلاق هذه الممرات أمام سفن أعداء روسيا (راجع : محمد شفيق غربال ، محمد على الكبير ، ص ١٤٥ ٠ وراجع : مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادى ، ص ٨٠ ٠ ومحمد فؤاد شكرى ص ٢٦٨ ـ تقرير هودجسون ٠٠) ٠

(٨٤) محمد أنيس ، السيد رجب حراز ، الشرق العربى فى التاريخ الحديث والمعاصر ، ص ٧٤ ٠

(٨٥) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٤ من الجناب العالى الى الباشمعاون بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م ٠

(٨٦) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١ من الجناب العالى الى مدير الجهادية ، بتاريخ ٢٠ صفر ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م ٠

(٨٧) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١ ، وثيقة رقم ٢١٤ ، من الجناب العالى الى كانى بك وكيل الجهادية ، بتاريخ ٢٨ ذى الحجة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م ٠ وراجع أيضا ديوان التجارة ، أوامر ، المحفظة ٢ ، الوثيقة ٢٢٥ ، من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة ، بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٤١هـ/١٨٢٥م ٠

(٨٨) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة الفرمان رقم ٣٣ ، الصادر بطغراء السلطان محمود خان ، فى أواسط شهر جمادى الأولى سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م ٠

(٨٩) وانى قنصلها مع قناصل الدول الأربع المتحدة الى « محمد على » باشا فى ١٥ جماد الآخر سنة ١٢٥٦هـ ليبلغوه رسميا نصوص معاهدة لندن ١٨٤٠ ويعرضوا عليه باسم دولهم أن تكون ولاية مصر له ولورثته وولاية عكا مدة حياته واذا لم يقبل هـذه الشروط فى بحر عشرة أيام فان دولهم مصممة على تنفيذ ما اتفقت عليه ولو أدى ذلك الى حرب أوربية (راجع : أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٥٠٨ ، سنة ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م) ٠

(٩٠) أمين سعيد ، تاريخ مصر السياسى من الحملة الافرنسية سنة١٧٩٨م ، الى انهيار الملكية ١٩٥٧م . ص ٧٤ ٠

(٩١) على لطفى ، التطور الاقتصادى ، ص ٢١١ ٠

(٩٢) مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادى ، ص ٨٠ ٠

(٩٣) كان قنصلها لدى الباشـا من القناصـل الجنراليين الذين يؤدون وظيفـة السفراء الذين لا تقتصر مهمتهم على صيانة المصالح التجارية أو المدنية الخاصة بأبناء وطنهم بما تستدعيه من وسائل الحماية والرعاية فحسب بل يتصلون بسمو الوالى اتصالا مستمرا ليرفعوا اليه بلاغات حكوماتهم ويعالجوا معه المسائل السياسية أيضا (راجع : كلوت بك ، لمحة عامة الى مصر ، جـ ٢ تعريب محمد مسعود ، ص ٢٢٤ ٠ وراجع : مصطفى القونى . تطور مصر الاقتصادى ، ص ٨٠) ٠

(٩٤) امين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى . ص ٢٠٥ ٠

(٩٥) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ٥١٠ ـ تقرير بورنج ٠

(٩٦) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ٥٢٣ ـ تقرير بورنج ـ صادرات عام ١٨٣١م ٠

(٩٧) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ١ ، من الجناب العـالى الى بوغوص بتاريخ ١٤ جماد أول سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م ٠

(٩٨) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ١ ، من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ١٤ ذى الحجة سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م ٠

(٩٩) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٤ ، من الجناب العالى الى الباشمعاون بتاريخ ١٤ رمضان سنة ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م ٠

(١٠٠) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٥ ، من الجناب العالى الى أرتين بك مدير التجارة ، بتاريخ ٢٦ جماد ثانى سنة ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م ٠

(١٠١) معية تركى ، دفتر ٥٩ ، وثيقة ٤٤٢ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك بتاريخ ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ٠

(١٠٢) ديوان خديوى الى محمود أغا خزينة دار الجهادية ، بتاريخ ١٦ صفر ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م ٠

(١٠٣) محمد قاسم ، أحمد نجيب هاشم ، التاريخ الحديث والمعاصر ، ص ٩٢ ـ مؤتمر فينا ـ ٠

(١٠٤) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٣ ، وثيقة ٦٨ ، من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة ، بتاريخ ٦ شعبان سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م ٠

(١٠٥) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ٥٢٤ـ٥٢٧ ٠

(١٠٦) ديوان التجارة ، أوامر محفظة ٥ ، من الجناب العالى الى أرتين بك بتاريخ سلخ المحرم ، ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ٠

(١٠٧) ديوان التجارة ، أوامر ، محفظة ٥ ، من الجناب العالى الى أرتين بك مدير التجارة ، بتاريخ ٢٦ جماد ثان ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م ٠

(★) التى كان يقيم فيها شقيق بوغوص (راجع ديوان التجارة ، المحفظة ١ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك ، بتاريخ ١٦ ربيع أول ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م ٠

(★★) بروسيا هى احدى الولايات الألمانيـة الكبيرة التى كانت تتزعم عددا من الولايات الأخرى وتؤلف أحد ثلاث اتحادات جمركية عرفتها ألمانيا المنقسمة على نفسها فى ذلك الوقت وهذا الاتحاد عرف باسم « زولفرين » Solverein والاتحادين الآخرين هما بفاريا ، سكسونيا ٠ وكما انقسمت ألمانيا الى عدد من الولايات لكل منها نظامها وقوانينها الخاصة كذلك انقسمت كل ولاية الى عدة مناطق جمركية وقد كانت بروسيا تشمل فى عام ١٨٠٠م حوالى ٦٠ منطقة جمركية وكان لها حكومتها ووزرائهـا وقوانينها بحيث يمكن أن يطلق عليها دولة بروسيا ٠ كما كان يطلق على جزيرة سردينيا آنئذ دولة سردينيا وعلى ولاية توسكانا دولة توسكانا وهكذا (راجع : على لطفى ، التطور الاقتصادى ، ص ١٧٢) ٠

(١٠٨) مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، ص ٨١ ٠

(١٠٩) محمد عبد العزيز عجيمه . محمد محروس ، التطور الاقتصادى فى أوربا والوطن العربى ، ص ١٧٧ ٠

(١١٠) أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن ١٩ ، ص ٢١٣ ٠

(١١١) محمد عبد العزيز ، محمد محروس ، المرجع السابق ، ص ٩٦ ٠

(١١٢) على لطفى ، التطور الاقتصادى ، ص ١٧١ ٠

(١١٣) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٥٢٣ ٠ وراجع : أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٣٠٤ ٠

(١١٤) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ١ ، من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٨ رجب سنط ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م ٠

لأنها كانت ولاية عثمانية وبرغم من أن السلطان قد وقـع على معاهدة « أدرنه » سنة ١٨٢٩ التى اعترف فيها باستقلال اليونان ــ بعد ثورتها وتدخل الدول ــ فقد كان هذا الاستقلال ذاتيا أى تحت السيادة العثمانية (أحمد نجيب هاشم ، أطلس تاريخ القرن التاسع عشر ، ص ١٠٠) ٠

(١١٥) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٥ ، من الجناب العالى الى مدير التجارة والمبيعات والأمور الافرنجية ، بتاريخ ٢١ ربيع أول سنة ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م ٠

(١١٦) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٥ ، من الجناب العالى الى أرتين بك مدير مبيعات الأسكندرية ، بتاريخ ١٧ جمادى الأولى سنة ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م ٠

(١١٧) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٣ ، من الجناب العـالى الى بوغوص بك مدير التجارة والمبيعات ، بتاريخ ١٩ جماد آخر سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م ٠

(١١٨) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٣ من الجناب العالى الى بوغوص بك بتاريخ ٢٥ جمادى الاخرة سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م ٠

(١١٩) أمين سامى تقويم النيل ، جـ ٢ ، سنة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ، ص ٥٣٤ ٠

(١٢٠) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٥٢٤ ٠

(١٢١) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٣ ،من الجناب العالى الى بوغوص بك مدير التجارة ، بتاريخ ١٢ ذى القعدة سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م ٠

(١٢٢) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة : ، من الجناب العالى الى ارتين بك مدير التجارة والمبيعات وأمور أفرنجية ، بتاريخ ٤ ربيع أول ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م .

(١٢٣) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٥ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك مدير التجارة ، بتاريخ ٩ شوال ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م .

(١٢٤) ديوان الجهادية ، اوامر ، المحفظة ١ ، تركى ، وثيقة ٢٥٦ ، من الجناب العالى الى مدير الجهادية ، بتاريخ ٢٩ رجب سنة ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م .

(١٢٥) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٥ ، وثيقة ٥٧ ، من الجناب العالى الى أرتين بك بتاريخ ٨ ربيع أول سنة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .

(١٢٦) ديوان التجارة ، محفظة ٢ ، وثيقة ٢٥ ، من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٥ جماد آخر ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م .

(١٢٧) أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن ١٩ ، ص ٢٠٤ .

(١٢٨) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٥١٠ .

(١٢٩) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ١ من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٦ جمادى أول ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م .

(★) سردينيا هى مملكة بيدمنت نواة الوحدة الايطالية (راجع : شفيق غربال . محمد علي الكبير ، ص ٧٧) .

(١٣٠) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة الفرمان رقم ٢٧ ، الصادر فى أوائل شهر رمضان المبارك ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م ، بطغراء السلطان محمود خان .

(١٣١) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة رقم ٨٦ الصادر فى أوائل شهر ذى القعدة سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م ، بطغراء السلطان عبد المجيد خان الى الحاج محمد على باشا والى مصر وملحقاتها .

(١٣٢) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٤٧٦ ، أمر من محمد على باشا الى وكيل المجلس ، فى ٢٦ رجب سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م .

(١٣٣) أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص ٢٠٤ .

(١٣٤) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ٥٤٤ .

(١٣٥) محمد فؤاد شكرى ، المرجع السابق ، ص ٥٢٣ ـ صادرات الاسكندرية فى عام ١٨١١م .

(١٣٦) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٤ ، وثيقة ١٩٥ من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة ، :تاريخ ٢ ربيع أول سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(١٣٧) معية تركى ، دفتر ٦ ، وثيقة ٥٧١ ، أمر كريم ، فى ١٧ شوال ١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م .

(١٣٨) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٦ ، من الجناب العالى الى الباشمعاون ، بتاريخ ١٦ جمادى الثانية ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م .

(١٣٩) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٥١٠ ، ٥١١ .

(١٤٠) ديوان التجارة ، أوامر ، محفظة ١ ، وثيقة ٥٧ ، من الجناب العالى الى أرتين بك ، بتاريخ ٨ ربيع الأول ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .

(١٤١) محمد فؤاد شكرى ، بنـاء دولة ، ص ٥٠٦ .

(١٤٢) ديوان التجارة ، المحفظة ١ ، وثيقة ٥٧ ، من الجناب العالى الى أرتين بك ، بتاريخ ٨ ربيع الأول ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .

(١٤٣) ديوان التجارة ، أوامر ، المحفظة ٢ ، وثيقة ٧٤ . من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ١٧ رجب ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م ٠

(١٤٤) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ١ ، من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ، :تاريخ ٨ ربيع الأول ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ٠

(١٤٥) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٢ ، وثيقة ٤٥ ، من الجناب العالى الى بوغوص بك مدير ايرادات الاسكندرية ، بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م ٠

(١٤٦) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٣ ، وثيقة ١٠٧ ، من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة ، بتاريخ ٥ صفر ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م ٠

(١٤٧) راشد البراوى ، عليش ، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، ص ٢٦ ٠

(١٤٨) ديوان التجارة ، محفظة ٢ ، وثيقة ٢٥ ، من الجناب العالى الخواجة بوغوص بتاريخ ٥ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م ٠

(١٤٩) أحمد نجيب هاشم ، أطلس تاريخ القرن ١٩ ، ص ٦٢ ٠ وراجع ايضا . محمد فؤاد شكرى ، أوربا فى القرن ١٩ ، ص ٢٤٧ ٠

(١٥٠) كلوت بك ، لمحة عامة الى مصر ، ص ٢٢٣ ٠

(★) كالدنمرك وهولندا (راجع : محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة الفرمان ٣٩ الصادر فى أواسط شهر ذى القعدة سنة ١٢٥٢ هـ بطغراء السلطان محمـود خان ٠ الفرمان ٦٠ الصادر فى أواسط شهر ربيع الأول ١٢٥٠هـ/١٨٣٤ م ٠

(١٥١) اذ أن ايطاليا لم تتحد الا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وذلك لوجود صعوبات عرقلت قيامها ومن ذلك تأخر ايطاليا السياسى ووجود أسر نمسوية فى الشمال وملوك البوربون الأسبان فى الجنوب ورغبة البابا كرئيس دينى فى أن يحافظ على سلطته الدنيوية بالاضافة الى نشاط المنافسة القديمة بين المدن الايطالية كما أن الترتيب الذى وضع لايطاليا فى مؤتمر فينا والسلطان الذى صار للنمسا عليها بموجب هـذا الترتيب مما أثر فى عرقلة قيام هذه الوحدة ٠ (راجع : أحمد نجيب هاشم ، أطلس تاريخ القرن ١٩ ، ص ٦٢ ٠ وراجع : محمد فؤاد شكرى ، أوربا فى القرن التاسع عشر ، ص ٢٤٧) ٠

(١٥٢) كما حدث فى دكريتو ١٨٢٠ ، معاهدة بلطة ليمان سنة ١٨٣٨ ، معاهدة لندن سنة ١٨٤٠م ٠ (راجع : محمد فهمى لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، ص ١٣٦) ٠

(١٥٣) محمد شفيق غربال ، ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا مقدمة الكتاب الصفحة ث ٠

(١٥٤) عبد الرحمن زكى ، محمد على وعصره ٠

(١٥٥) جمال الدين الشيال ، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على ، ص ٢٠٥ ٠

(١٥٦) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ١ ، أمر الى الخواجة بوغوص التركمان فى ٣ شعبان سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م ٠

(١٥٧) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٣ ، أمر من محمد على باشا الى الخواجة بوغوص تاريخه ٢٧ محرم سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(١٥٨) ديوان الجهادية المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر من محمد على باشا الى أحد المأمورين بتاريخ ٣ شوال سنة ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م ٠

(١٥٩) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة رقم ٣ ، من الجناب العالى الى الباشمعاون بتاريخ ٣ ذى الحجة ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م ٠

(١٦٠) معية تركى ، دفتر ١٩ ، صفحة ٣٥ ، مسلسل ٥٢ ، من المعية الى ناظر الأبنية وثلاثة نظار أقسام ، بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٢٤١هـ/١٨٢٥م ٠

(١٦١) ديوان الجهادية ، المحفظة ٢ ، من الجناب العالى الى مدير الجهادية بتاريخ ٨ ذى القعدة سنة ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م ٠

(١٦٢) ديوان الجهادية ، المحفظة ٢ . من الجناب العالى الى مدير الجهادية بتاريخ ٢٠ ذى القعدة سنة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ٠

(١٦٣) ديوان الجهادية ، المحفظة ٢ ، من الجناب العالى الى مدير الجهادية ، بتاريخ ١٥ ربيع سنة ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م ٠

(١٦٤) ومن ذلك انه عندما اعتدى قنصل سردينيا على « ارسلان اغا » امين جمرك بولاق اصدر « محمد على » امرا الى شورى المعاونة فى ٨ رجب ١٢٥٨ جاء فيه « ٠٠ ان « ارسلان أغا » صبر واحتمل هذا الأحمق ضرب القنصل له وعدم مقابلته بالمثل فى محل الواقعة فأوجب ذلك اضطراب ضميرى ، وحيث أننى قد نبهت أكيدا على القنصل الجنرال بعزل المذكور وابعاده عن مصر فاذا استعلم من الديوان عن أشغال تتعلق بالميرى قبل مخابرة القنصل الجنرال فلا يلتفت الى ما يرد منه وأن لا تعطى اليه أى اجابة من الديوان ، وأن ينبه على المعاون الأول بالقبض على « اليا ساقجى » (حاجب القنصل) خارج منزل القنصلاتو واحضاره الى الديوان وضربه ٥٠٠ نبوت أدبا له على ما وقع منه فى جمرك بولاق وافهامه بأن القصد من اعطاء الياسقجية (الحجاب) للقناصل هو لصيانتها والمحافظة عليها وليس لمساعدتهم فى فعل أعمال مغايرة كهذه « وان أمكن ايجاد من يليق لأمانة جمرك بولاق بدل « أرسلان أغا » فيرفع من وظيفته جزاء على عدم محافظته على شرف وناموس الحكومة لقبوله الضرب مقابلة القنصل المذكور بالمثل ٠٠ » ٠ (راجع فى ذلك : أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ سنة ١٢٥٨ ، ص ٥١٨ وراجع : محمد شفيق غربال ، محمد على الكبير ، ص ٧٧) ٠

خاتمـــــة

١ ــ سقوط نظام الاحتكار :

وأخيرا سقط نظام الاحتكار بفعل عوامل داخلية كانت تكمن فيه وعوامل أخرى خارجة عنه ، وسواء اتفقت هذه العوامل مع بعضها أو اختلفت وعملت منفردة أو مجتمعة فانها تمكنت من الغلبة عليه فى النهاية ، وفى مقدمة هذه العوامل تأتى :

طبيعة النظام نفسه : التى أغفلت حقوق الأهالى ومشاعرهم وحرمتهم من ثمرة جهدهم وعرقهم وفرضت عليهم من الالتزامات والاتاوات ما فاق قدرتهم وطاقتهم بحيث كانت الفائدة التى تعود عليهم فى النهاية فى ظل النظام أقل بكثير من الضرر الذى لحق بهم من جرائه (١) ، مما ترتب عليه سوء أحوالهم الصحية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية (٢) ، ونظام هذه طبيعة وانسان هذا حاله لابد وأحدهما مجهز على الآخر ، فاذا أضفنا الى ذلك :

سوء ادارة النظام وبيروقراطيتها وجهلها وعدم كفاءتها واضطرابها بسبب هذا المنهج المعقد من الرقابة والتوجيه المركزى (٣) الذى جعل فيه الباشا من ارادته قانونا حتمى النفاذ ، وأمر الكل بطاعته راغبين مهما شق عليهم وعانوا وكابدوا ، نرى أن سوء الادارة كان أحد العوامل البارزة فى اسقاط نظام الاحتكار وكان أيضا سببا فى مسلك الباشا المتعجل المتسرع فى كل مشروعاته (٤) لاعتقاده بأن ما لا ينجزه هو شخصيا لا يفكر أحد فى انجازه « وأنه يقف بمفرده الى جوار نظامه لقلة الأعوان ــ على حد قوله ــ وترادف تقلبات الأحوال وتنوع تيار صعوباتها وشدائدها حتى مضت عليه الأوقات العديدة وهو محتمل المشاق تاركا للراحة وبديهى أن لا يتأتى لشخص بمفرده مصادمة تلك الخطوب واذلالها بل يحتاج لأعوان ومساعدين ذوى عزيمة » (٥) . كما أن نظام الاحتكار الذى حرص على الاستئثار بالثروة كلها لصالح الحكومة وعمل على سد كل الفرص أمام ما عداها حتى الجهاز القائم على انتاج هذه الثروة نفسه (*) قد تسبب دون أن يدرى فى **كراهية المصريين له** وهذا أمر على جانب كبير من الأهمية والخطورة اذ لم يؤد الى عدم بذلهم الجهد المفروض أو المطلوب منهم فقط(**) وانما دفعهم الى محاولة تحطيمه من داخله والعمل بكل ما فى وسعهم على تخريبه وتعجيزه وعرقلة مسيرته طالما لا يعود عليهم منه سوى الخسارة والعقوبة (٦) ، وطالما كان نصيب الأسد من الربح يذهب الى جيوب الموظفين وخزينة الحكومة (٧) ، وكثيرا ما أظهر الفلاحون كراهيتهم للنظام بوسائل

مختلفة (٨) منها التلكؤ الشديد فى حماية الأراضى والمحاصيل التى لا يستفيدون منها شيئا (٩) ، أو الامتناع عن دفع الضرائب ، أو ضرب موظفى الحكومة أو المقاومة المسلحة أو الفرار من الأرض .... الخ .

وكذلك العمال فى المصانع عبروا عن كراهيتهم للنظام بوسائل انتقامية مختلفة منها تعطيل الآلات أو احراق المصانع أو الغياب عن العمل أو الفرار من المصانع (١٠) ، أو ما الى ذلك مما لمسنا بعضا منه عند مناقشة موقف المصريين من النظام وكتابات سائر المعاصرين للنظام مليئة بدلائل كراهية الأهالى له وأسباب هذه الكراهية (١١) من تدخل حكومى أضر بالمنتج والمستهلك (١٢) ، وتلاعب بالأسعار ، وسوء معاملة وسخرة ونظام عمل اجبارى وحرمان للأهلين من تملك الأرض والمصانع وكثرة الضرائب (١٣) ، وما الى ذلك مما يحتاج الى مباحث منفصلة وقد ازدادت كراهية المصريين للنظام عندما لاحظوا أنه **يصرف ثروات البلاد فى غير مصارفها** فقد كان فى الامكان قبول كل العيوب السابقة والرضاء بالظلم الجائر لو أن الأهالى رأوا أن النظام قد وجه الأرباح التى جمعها فى مشروعات مفيدة ومنتجة ويعمل على رفع المستويات الاقتصادية والاجتماعية الا أنهم كانوا يرون بأعينهم أن معظم الأرباح كانت تنفق فى أمور غير اقتصادية(١٤) من مشاريع غير مدروسة (١٥) وهدايا وحروب (١٦) وما الى ذلك من أمور لم تضع فى اعتبارها امكانات الدولة أو مطالبها ولم تراع أبسط القواعد الأولية للنمو الاقتصادى من حصر الموارد المتاحة وأمثل البدائل لاستغلالها للحصول على أقصى عائد منها (١٧) ، وانما سعت وراء تنفيذ رغبات وأطماع معينة بصرف النظر عن أى اعتبار آخر ، وحسبنا أن نعرف أن الخسائر الناجمة عن هلاك المواشى واصلاح الماكينات واختلاسات النظار بالمصانع وحدها قد تجاوزت فى احدى السنوات مليونى قرش وأنه يسلم للمصانع سبعة آلاف قنطار من القطن الخام سنويا يتلف نصفها من الجهل والاهمال ويصنع النصف الآخر تصنيعا رديئا لا يتيح له اذا عرض فى أى سوق أوربية أن يعطى سعره الأصلى فى البداية (١٨) ، كما أن الآلات استوردت دون مراعاة لأحوال البلاد الجوية وكثيرا ما تركت أو أهملت بسبب تعديل الخطط أو لأنه لا يوجد من يستطيع تجميعها اذ أن المشرفين الأوربيين كانوا فى العادة يفصلون قبل أن يحصل المصريون على مران كاف للحلول محلهم (١٩) ، واذا تدرب بعض العمال فانهم سرعان ما يتركون العمل لاحتياجاتهم فى التجنيد ويحل محلهم غيرهم ممن لا يعرفون شيئا . وتذكر المصادر أنه لما ترامى الى الوالى أن صناعة السكر فى الولايات أكثر تقدما منها فى انجلترا أمر بالاستغناء عن خدمات المهندسين الانجليز وأحل محلهم مهندسين أمريكيين ، وطلب الى هؤلاء احضار ما شاءوا من آلات للاستعاضة عن الآلات الانجليزية التى كلفت الدولة الكثير من المال (٢٠) . وطبقا

لما يذكره هامون وغيره فان حرب الحجاز وحدها كلفت مصر قرابة ال ١٠٠ ألف رجـل و ٥٠ ألف حيوان منها الخيول والجمال والهجين كما كنفتها كميات كبيرة من القمح نقلت من مصر وملايين الريالات (٢١) ، كما فقد الجيش المصرى خلال انسحابه من حرب الشام وحدها ٣٠ ألف جندى(٢٢)، هذا الى حروب المورة والسودان وغيرها • واذا كانت مصارف الحكومة فى ميدان الصناعة واسرافها مهما بلغ يبرره رغبتها فى أحداث انقلاب صناعى وحقها فى التجربة وتطوير الاقتصاد المصرى للحاق بتطور العصر ، فان السؤال الذى يطل برأسه من هذه الزاوية هو :

هل كان الوالى مضطرا الى خوض هذه الحروب كلها ؟ التى أدت الى تبديد ثروات البلاد المادية والبشرية وتسببت فى ايصال السكان الى حالة الفقر المدقـع واحداث خلخلة بشريـة ترتب عليها قلة الأيدى العاملة فى الزراعة والصناعة (٢٣) ؟ تشير المصادر الى أن الباشا قد انساق فى سياسة التوسع أكثر مما يجب ، فانه اذا كان قد اضطر الى اخماد الحركة الوهابية بناء على أمر السلطان وكذلك حروب المورة ، فانه لم يكن مضطرا الى التوسع فى شبه جزيرة العرب بعد ذلك أو طلب ولاية الشام بالقوة كتعويض عن شبه جزيرة المورة ، ولم يكن مضطرا كذلك الى التوسع فى اتجاه الخليج العربى حتى وصلت قواته اليه فعلا أو التوسع فى اتجاه الجنوب حتى اقتربت قواته من عدن (٢٤) • ولا يخفى ما كان يترتب على هذه الحروب من استنزاف جانب كبير من الموارد وتحول قدر كبير من عوامل الانتاج الى المجهود الحربى غير المثمر (٢٥) • هذا الى أن تبديد ثروات البلاد فى غير مصارفها لم يترتب عليه زيـادة كراهية المصريـين للنظام أو فقر النظام واحتياجه للمال فحسب وانما جلبت هذه المصـارف للنظام وألبت عليـه أعدائه فى الخارج : الذين كان يوجعهم نظام الباشا الاحتكارى ويتخوفون منه ومن آثاره خاصة الدول الأوربية التى كانت فى هذه الفترة تتطلع الى استثمار أموالها خارج بلادها بعد أن تعـدى نشاط شركاتها الرأسمالية الأسواق المحلية الى الأسواق العالمية ونشطت الصناعة بها نشاطا ملحوظا بعـد اكتشاف قوة البخـار واستخدام الحديد والصلب فى بنـاء السفن والآلات (٢٦) ، بحيث أصبحت هذه الدول تتأهب لدور أكثر أهمية وفاعلية نفعا لها فى الشرق (٢٧) • ولا يخفى أهمية موقع مصر من هذه القضية اذ هى واسطة عقد الشرق وبوابـة القارة الأفريقيـة وحلقة الاتصال بين العالمين القديم والحديث والقارتين الأفريقية والآسيوية (٢٨) • كل هذه العوامل وغيرها أدت الى التكتل على النظام من قبل الدول الطامعة فيه من الخارج ، فى وقت كان يصارع من داخله بشدة مقومات الانهيار التى دبت فيه منـذ قيامه لما حواه من مظالم وتنـاقضات ، واذا كان باستطاعته أن يغالب كل هذه العوامل متفرقة فانـه لم يكن بوسعه أن يقاومها مجتمعة

خاصة بعد أن دخل النظام فى حلقة خطيرة من صراعه مع تركيا حيث كشف كل منهما النقاب عن عدائه للآخر واستعمل كل ما فى جعبته من وسائل الحرب المسلحة وغير المسلحة المعلنة والخفية (٢٩) ، ولقد كان هذا الصراع وحده كفيلا بما لتركيا على مصر من سلطة شرعية وسيادة أن يقصم ظهر النظام لا بالقوة التركية التى أخذ السوس ينخر فى عظامها أو بسياستها العاجزة حتى عن حماية نفسها وانما بالقوة الأخرى التى كانت قد قررت سلفا العمل على اسقاط هذا النظام الذى يهددها فى مصالحها وتجارتها وصناعتها ووجودها ونعنى بها الدول الأوربية التى تكتلت على النظام وراحت تتدخل بمناسبة وبغير مناسبة مستهدفة اسقاطه والاجهاز عليه (*) ولعل أوجع الضربات التى كالتها للنظام كانت تلك المعاهدات التجارية التى عقدتها مع سلطان تركيا كاتفاقية بلطة ليمان وغيرها (٣٠) ، بعد أن تجاوز النظام واحتمل كل الضربات العسكرية التى كالتها له هذه الدول ـ البحرية فى نفارين والبرية فى اليونان ـ فاستطاعت هذه القوى المتكتلة على النظام أن تنال منه وتسقطه ، وكان طبيعيا أن يكون على رأس هذه القوى انجلترا التى لم تجند قوتها العسكرية والسياسية فقط للاطاحة به وانما استعانت بغيرها من الدول الكبرى التى لم يكن يجمعها بها الصداقة أو الحب وانما كراهيتها جميعا للنظام (٣١) فتوالت الضربات فى مقتل نظام الاحتكار ولم يكتف أعداؤه بعقد المعاهدات والاتفاقات وارسال الأساطيل والجيوش لتهديده وانما راحوا يؤلبون عليه الثورات فى الشام وغيرها متسترين فى ذلك بستائر العدل والانسانية والرحمة ، كل هذه الأمور احتدمت واشتدت فى وقت ازدادت فيه كراهية المصريين لهذا النظام الذى كانوا يراقبونه منذ ولادته ويأملون منه أن يصحح مسيرته أو يعدل عن مظالمه (٣٢) · فلما ثبت لديهم بما لا يدع مجالا للشك أن مصلحتهم فى ازالته التقت معاول هدمهم فيه من داخله بمعاول القوى الخارجية المتربصة به والتى كان من مصلحتها الاجهاز عليه ، ومما زاد الطين بلة أن القائمين عليه وجلهم من الأتراك من المأمورين والمديرين كان قد بلغ بهم الفساد مبلغه وضربت الرشوة والمحسوبية والاختلاسات أطنابها فى كل تصرفاتها فلم يعد للنظام معين ، هذا الى الأوبئة المتكررة ونقص النيل وغير ذلك من أمور لمس الباشا بنفسه آثارها وكان هو الآخر فى العهد التنازلى من عمره وصحته بحيث فاقت مشاكل النظام طاقته · وبذلك لم يكن على النظام الا أن يهوى بارادته أو بغير ارادته ويسقط بعدما لم يعد بامكانه الوقوف·وهكذا أخذ بناء نظام الاحتكار فى السقوط بعد أن تصدعت أركانه وتضعضعت أعمدته واختل نظامه بفعل الأحداث والظروف التى واجهته وأصرت على اسقاطه بعد أن ظل يقاومها بقوة وعناد قرابة نصف قرن من الزمان واستطاع أن يزيحها عن طريقه يوم كان قويا فتيا ، يضرب

أعداءه ببعضهم ويواصل هو البناء والبقاء ، أما وقد تكتل عليه الحاقدون والمضررون والطامعون وتلاقت معاول انهدم فيه من الداخل والخارج فقد كان ذلك ايذانا بغروب شمسه وبداية لنهايتـه ٠

أما عن **كيفية سقوط النظام** فان سقوطه تم تدريجيا : والبداية تبدأ منذ شرعت الدول الأوربيـة وفي مقدمتها انجلترا في البحث عن مسألـة مصالحها التجارية في الامبراطورية العثمانية مسترشدة بما كان لها من حقوق مستمدة من الامتيازات الأجنبية القديمة ، وكان رأى التجار الانجليز أن هذه الامتيازات قد ضمنت لهم حرية التجارة في تركيا وفي ممتلكاتها ومن بينها مصر معتمدين على المادة الثالثة والخمسين من مواد هذه الامتيازات التي كانت تخولهم الحـق في جلب المتاجر وشراء ما يريـدون من سلع أو تصديره دون أن يمنعهم أحد ، بيد أنه سرعان ما ظهر بعد البحث أن هذا الحق كان مقيدا بما جاء في مادة أخرى من مواد الامتيازات استثنت من مفعول المادة ٥٣ ما سمته « السلع الممنوعة » دون أن تبين نوع هذه السلع أو تحددها (٣٣) ، ولما وجد الانجليز أن مصالحهم التجارية مرهونة برغبات الحـكام ورجال الادارة العثمانيين الذين يستطيعون أن يعطلوا تجارة الصادر والوارد معا باعتبار مفرداتها من أصناف تلك السلع الممنوعة قرروا أن يزيلوا كل غموض في هذا الصدد خاصة بعد أن استطاع باشا مصر « محمد على » أن يبطـل مفعول دكريتو السلطان الصـادر في سنة ١٨٢٠ م (٣٤) عندما احتكر تجارة الحاصلات الزراعية والصناعية وسيطر على تجارة الصـادرات وجـزء كبير من تجارة الواردات فأصبح الدكريتو لا وزن له ولا قيمة في مصر مع أنها كانت هي المقصودة به ، آنئذ كلف « بلمرستون « Palmerston » بنسنبي « Ponsonby » سفير حكومته في الآستانة أن يهتم بمراجعة جميع الأنظمة الخاصة بالتجارة البريطانية في الامبراطورية العثمانية ومن بينها مصر فدخل الأخير في مفاوضات مع الباب العالي أسفرت عن عقد الاتفاقية التجارية المعروفة باتفاقية « بلطة ليمان » في ١٦ أغسطس ٣٨ « Anglo Turkish Commercial convention » وتتألف من ثمانية بنود أساسية وثلاثة أخرى اضافية (٣٥) ، نص البند الثاني من بنودها الأساسية على أن لرعايا دولة بريطانيا العظمى أو لمن ناب منابهم في كل الممالك العثمانية أن يشتروا من حاصلات الممالك المذكورة كل الأصناف الزراعيـة والصناعية بـدون أدنى استثناء ـ سواء بغرض بيعهـا في داخلية الممالك العثمانيـة أو بغرض تصـديرها ـ وبتعهد البـاب العـالي بابطال احتكار الحاصـلات الزراعية قطعيا وغيرهـا من الأصناف أيا كانت وبالغاء الرخص التي كانت تعطيها الحـكومة المحلية

بشرائها ونقلها من مكان لآخر بعد شراءها وازالة كل ما كان من الاجراءات باعثا على اكراه رعايا جلالة ملك بريطانيا على أخذ الرخص المذكورة من الحكومة المحلية وسيقاضى الباب العالى وبقسوة كل وزير ومأمور ارتكبها ويعوض الرعايا الانجليز بوجه العدل ما يصيبهم من الضرر والخسائر ، وقد حدد لبدء العمل بهذه الاتفاقية شهر مارس ١٨٣٩ م ، وقد تبع عقدها عقد اتفاقات مماثلة لها مع بلجيكا فى ٢٠ أغسطس ١٨٣٨ ومع فرنسا فى ٢٥ نوفمبر ١٨٣٨ واتحاد الهانسا (لوبيك وبرين وهامبورج) فى ١٨ مايو ١٨٣٩ وسردينيا فى ٢ سبتمبر ١٨٣٩ والنمسا فى ٢١ أكتوبر ١٨٣٩ والسويد والنرويج فى ٣١ يناير ١٨٤٠ وأسبانيا فى ٢ مارس ١٨٤٠ واليونان فى ٣ مارس ١٨٤٠ وهولندا فى ١٤ مارس ١٨٤٠ والدانمرك فى ٢٧ أبريل ١٨٤٠ (٣٦) • وكان من الواضح أن المقصود من عقد الاتفاقية العثمانية الانجليزية أن تطبق نصوصها الخاصة بالغاء الاحتكار فى ممتلكات « محمد على » ولذلك أصدر الباب العالى فى يولية ١٨٣٩ أوامره اليه بتنفيذ هذه المعاهدة التى أرسل نسخا منها الى جميع الجمارك لكى تقوم بنشرها واعلانها ، كما طلب اليه تنفيذ التعريفة الجمركية الجديدة المرسلة اليه على أساس ما جاء فى بنود هذه الاتفاقية (٣٧) • غير أن عقبات كثيرة حالت دون تطبيق هذه المعاهدة ـ والمعاهدات الأخرى المماثلة لها ـ فى مصر وفى ممتلكات « محمد على » ، فمن ناحية تزامن وقت صدورها ووقت تنفيذها مع حدوث الأزمة السياسية الكبرى » ١٨٣٩ ـ ١٨٤٠ (٣٨)•

ومن ناحية ثانية فان كميات عظيمة مما تنتجه البلاد ولا سيما القطن وقصب السكر كان يتسلمها «محمد على» بوصفه مالكا لجفالك واسعة(٣٩)، أو بوصفها جزءا من الضرائب المفروضة على الأراضى ذاتها ، هذا الى أن تنفيذ هذه المعاهدة كان متعذرا من الناحية العملية من غير رغبة الباشا وموافقته لأن « محمد على » كان يسيطر تماما على جميع الأسواق وطرق المواصلات فى بلاده وكانت الأراضى الزراعية ما تزال ملكا للحكومة • ومع هذا فقد ظلت انجلترا مصرة على تنفيذ هذه الاتفاقية فى أملاك « محمد على » فانتهز « بلمرستون Palmerston » فرصة احتدام الصراع التركى المصرى ليتدخل بعد أو وصل هذا الصراع الى حلقة حرجة وخطيرة من حلقات الصدام المسلح وأصبح سقوط العرش العثمانى أمرا وشيكا ومؤكدا بعد أن أودى الجيش المصرى فى معركة « نزيب » بأكبر جيش حشدته تركيا (٤٠) واستسلم الأسطول العثمانى ولجأ الى الاسكندرية ومات السلطان وتولى العرش العثمانى طفل صغير ، وهنا تحركت دول أوربا وفى مقدمتها انجلترا وتدخلت وأسفر تدخلها عن معاهدة أو وفاق لندن الذى أبرم فى ١٥ يولية ١٨٤٠ م بين كل من تركيا من جهة وبريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا من جهة أخرى ونص فى مقدمته على أن الغرض من عقده

المحافظة على استقلال تركيا وسلامة أراضيها (٤١) ، ونجحت هذه الدول في تقرير ما رأت فيه خدمة مصالحها وهو أن تبقى مصر جزءا من الامبراطورية العثمانية حتى لا يختل التوازن الدولى أو تقوم فى الشرق دولة قوية فتية تقف فى وجه المطامع الأوربية (٤٢) · وقد رفض « محمد على » قبول أحكام تلك المعاهدة على أمل أن ينحل التحالف الأوربى واعتمادا على مساعدة فرنسا وقوته المادية التى حققها له نظام الاحتكار ، ولكن بالنظر الى أن التحالف الأوربى لم ينحل ونكصت فرنسا بوعودها معه فى وقت اهتز فيه مركزه المالى نتيجة عوامل مختلفة منها خذلان مياه النيل له بين تحريق وتغريق (٤٣) ، وانتشار الأوبئة فى البلاد ، وانخفاض أسعار محاصيله فى الخارج نتيجة كساد الأسواق ومنافسة الدول له (٤٤) ، وفشل تجربته الصناعية ، وازدياد كراهية المصريين لنظام الاحتكار وتوالى ثوراتهم ومقاومتهم ، الى غير ذلك من أمور جعلت الباشا يقر مضطرا ما اتفق عليه فى لندن (٤٥) · فكانت تسوية سنة ١٨٤١ م التى تقررت فيها علاقة « محمد على » بالسلطان بناء على تدخل الدول واشترط فيها أن تسرى قوانين الدولة العثمانية على مصر باعتبارها ولاية عثمانية (٤٦) ·

وهنا تمسكت الدول الأوربية بتنفيذ معاهدة سنة ١٨٣٨ م التجارية التى تنص على الغاء نظام الاحتكار فأرسل « بلمرستون Palmarston » بعد انقضاء الأزمة الى مصر الكولونيل « بارنت Barnett » للبحث مع الوالى فى موضوع المعاهدة وقابل « محمد على » فى أغسطس ١٨٤١ م وتحدث اليه فيما ينبغى عمله حتى يصبح استطاعة الجميع الاتجار على حسب قوانين الامبراطورية العثمانية وبمقتضى المعاهدات القائمة ، بيد أن « محمد على » لم يلبث أن اعتذر بعدم امكانة تغيير النظام القائم دفعة واحدة فى بلاد اعتادت عليه مدة طويلة لما ينشأ عن ذلك من أخطار عظيمة (٤٧) · وقد أدى موقف الوالى الى ارتفاع الشكوى من جانب الدول الأوربية (٤٨) ، وكانت انجلترا والنمسا فى مقدمة الدول المحتجة ، ففى ٣ مارس ١٨٤٢ م رفع قنصلا انجلترا والنمسا « بارنت ، لاورين Barnett & Laurin » مذكرة الى الحكومة المصرية لأن الأخيرة قررت تطبيق شروط المعاهدة فيما يختص بسلع الاستيراد ولكنها تصر على اتباع سياستها القائمة على مبدأ الاحتكار بشأن الصادرات وهذا يتنافى مع حق حرية الاستيراد والتصدير التى تقررت للتجارة · فكان رد « محمد على » أنه يعلم بمضار الاحتكار ولكنه سبق أن أوضح للقناصل أنه لا يستطيع القيام بالاصلاح الا تدريجيا والكل يعلم أنه باستثناء القطن قد صارت جميع المنتجات الزراعية حرة · وفى مايو من سنة ١٨٤٢ م كتب بوغوص بك الى القناصل بأنه ابتداء من المحصول الجديد ستكون تجارة القطن حرة (٤٩) · وبرغم هذا نجد « كريمر Kréhmer » يشكو فى ديسمبر

سنة ١٨٤٣ م من أنه برغم المعاهدات والتعهدات التي قطعتها الحكومة المصرية على نفسها فان جميع الغلات ما تزال في يدها ، وهي ان أعلنت أن بيع المنتجات الزراعية حر طليق فان الباشا وأفراد أسرته وأنصاره يمتلكون مساحات واسعة من الأرض (*) والفلاحون مضطرون لأن يبيعوا بالأسعار التي تحددها الحكومة ويدفعون الضرائب محاصيل وهكذا فان الاحتكار ظل قائما من الناحية العملية (٥٠) · ومعنى هذا أن الباشا لم ينزل تماما عند رأى الأجانب وانما حرص على أن يقاوم بكل السبل كي يحتفظ بنظامه الذي يرى أن فيه مصلحته (٥١) · ومع هذا فلا ريب أن هذه السياسة أخذت تفقد قوتها بعد سنة ١٨٤١ م خاصة بعد تقييد عدد الجيش ومنع انشاء الأسطول الحربي وانحطاط المصانع · كل هذه العوامل مضافا اليها الاحتجاجات المتواصلة للدول جعلت الوالي مضطرا الى مراعاة رغبة الدول والأهالي وتخفيف وطأة الاحتكار ·

سقوط الاحتكار الزراعي :

فأخذ يوسع من حقوق الفلاح في الأرض التي يزرعها ، ولهذا أصدر في ٢٦ من ذي القعدة سنة ١٢٦٢ هـ لائحة ترتب زراعة الأراضي بطريقة الاشتراك مع الميري على أن يصبح للفلاح جزء من المحصول يتمتع به ويدخله في التجارة المحلية · ولما أحست الحكومة أن حبسها حق الملكية في يدها ليس من مصلحة الانتاج في شيء ولا مما يشجع المزارعين على الاستمرار في العمل المنتج تنازلت عن بعض القيود التي قيدت بها أداة الانتاج الزراعي الأولى وهي الأرض فأصدرت لائحة ثانية في ٢٣ من ذي الحجة سنة ١٢٦٣ هـ / ١٨٤٦ م تخوله حق الانتفاع بالأرض التي يزرعها وتبيح له حرية التصرف في هذا الحق من رهن أو تنازل للغير (٥٢) ، فقد جاء في هذه اللائحة :

ـ أنه يجوز لمستغلي الأرض أن يتصرفوا فيها بالرهن أو التنازل للغير عن حق الانتفاع على أن يثبت ذلك بحجة تكتب أمام الشهود ·

ـ ويعود حق الانتفاع بالأرض للحكومة اذا أهمل الزارع زراعتها أو هجرها ولكن للزارع حق استرداد أرضه عند أوبته ·

ـ ويحرم الزارع من حق الانتفاع بالأرض اذا توقف عن دفع الخراج المفروض عليها ·

وفي سنة ١٨٥٤ م / ١٢٧١ هـ جرى تعديل لائحة ١٢٦٣ هـ / ١٨٤٦ م بحيث أضيفت ثلاثة حقوق جديدة (٥٣) هي :

أن يكون للورثة الحق في وضع اليد على الأرض التي تركها مورثهم . وأن يكون التصرف في هذه الأرض بحجة تكتب في المديرية وأن تكون المدة القانونية للقضايا المختصة بالحقوق العقارية ١٥ سنة · وفي سنة ١٨٥٨م

صدرت اللائحة المشهورة باسم اللائحة السعدية وقد قررت أن لمستغل الأرض الحق فى تأجيرها لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات وأن له أن يرهنها وان يبيع حقه فى استغلالها للغير وأكدت حق توريث الانتفاع بالارض وحق توريث المنشآت المقامة عليها وأقرت حق التعويض بأرض أخرى لمن نزعت منه أرضه ٠ وفى الوقت ذاته ألغى « سعيد » احتكار الحاصلات الزراعية وألغى ضريبة الدخولية التى كانت تجبى على الحاصلات الزراعية مما تتبادله المدن والقرى فى داخل البلاد ، كما أعفى سعيد الفلاحين من الضرائب المتأخرة عليهم (٥٤) وألغى النظام التضامنى وأمر بأن تجبى الضرائب نقدا لا عينا (٥٥) ٠ ومع هذا فقد احتفظت الدولة بنوع من الولاية على الأرض (٥٦) الا أن ولاية الدولة على الأرض ما لبثت أن سقطت بصدور « قانون المقابلة » (٥٧) سنة ١٨٧١ م الذى كفل للمنتفع بالأرض الحصول على صك تمليك ملكية تامة متى دفع مرة واحدة ستة أمثال الضريبة السنوية المفروضة على الأرض مع اعفائه بعد ذلك من نصف الضريبة المربوطة بصفة دائمة (٥٨) ٠ ثم حدثت بعض التعديلات فى تلك اللائحة حتى استقرت الملكية الزراعية فى مصر بشكل نهائى بالأمر العالى الصادر فى ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ م ٠ وهكذا آلت ملكية الأرض للفلاح وأصبح من حقه بيعها أو رهنها أو توريثها أو تأجيرها أو ما الى ذلك من حقوق وتصرفات المالك بملكه ، كما أصبح من حقه زراعة ما يشاء من المحاصيل وبيعه لمن يشاء (٥٩) ٠

ولم يعد مجبرا على توريد محاصيله لأشوان الحكومة أو أخذ أدوات الزراعة منها ، وبذلك سقط نظام الاحتكار فى الزراعة المصرية نهائيا (٦٠) ٠

سقوط الاحتكار الصناعى :

وكما اضطر محمد على الى التخلى عن نظام الاحتكار الزراعى والسير بالزراعة المصرية الى طريق الحرية وتابع مسيرته خلفاؤه من بعده ٠ فقد حدث نفس الشىء فى ميدان الصناعة وان كان تخلية عن احتكاراته هذه المرة لم يتم بالجبر أو النزول على رغبة الأعداء أو تنفيذا لفرمانات السلطان واتفاقاته كما حدث فى ميدان الزراعة ، وانما تم عن رغبة منه واختيار واستحسان ، بعد أن اقتنع تمام الاقتناع أن جل صناعاته تعود عليه بالخسارة وأن توجيهاته ومجهوداته لا تستطيع بأى حال أن تجعل فى مقدورها الصمود لمنافسة الصناعات الأجنبية ٠ فصناعاته التى لم تستطع أن تحقق النجاح وقد سخر لها قنوات الزراعة والتجارة وضمن لها خاماتها وتوزيع منتجاتها ، فهل تحققه فى غيبه هذا كله ؟؟ بعد صدور معاهدة لندن ١٨٤٠ م وما تنص عليه من تنفيذ لاتفاقات بلطة ليمان ١٨٣٨ م التى بمقتضاها يتم اطلاق حرية التجارة الداخلية وهذا يعنى زيادة تكاليفها

ـ الصناعة ـ واطلاق حرية التجارة الخارجية التى تعنى مزيدا من المنافسة لها ٠ كما تنص على تحديد عدد الجيش والأسطول الذى يعنى الحد من أسواقها ؟

لقد ضاق الباشا ذرعا بصناعاته لانها لم تحقق الغرض المطلوب منها أو المأمول وتمنى ترك الحياة بسبب سوءات القائمين عليها واهمالهم وتراخيهم حتى من قبل صدور معاهدة لندن واتفاقات بلطة ـ ليمان (٦١)٠ ولذلك أخذ فى توزيع مصانع الحكومة ومعاملها على متعهدين فان استمرت الخسارة أطلق حريتها ، ومن ذلك أنه فى سنة ١٢٥١ هـ / ١٨٣٥ م ترك مصلحة الحرير على ذمة التجار على أن يوردوا له مقدار الحرير اللازم للجهادية سنويا (٦٢) ٠ كما أعاد مصانع النيلة الى أربابها فى سنة ١٨٣٧م بعد أن تعهدوا ببيع منتجاتها للحكومة بسعر محدد ، كذلك قرر تشغيل المعاصر بين الأهالى سنة ١٢٤٢ هـ/١٨٢٦ م لعدم اشتغال الميرى بها (٦٣)، كما قرر تسليم فابريقات المحروسة الى الخواجة جلوه Galloway فى سنة ١٢٤٧ هـ / ١٨٣١ م (٦٤) ، وأعاد صناعة الأحذية والأدوات المنزلية الى أربابها لعدم حصوله على ربح منها (٦٥) ، وهكذا بدأت بوادر الانحلال تدب فى نظام الاحتكار الصناعى من قبل تخفيض القوات المحاربة ولذلك لم يكن مستغربا أن يزداد تخلى الوالى عن احتكاراته فى ميدانها بعد أن وافق على شروط معاهدة لندن وبنودها فنراه يلغى مصلحة الجلود فى سنة ١٢٥٧ هـ / ١٨٤١ م ويعلن حرية بيع وشراء الصنف المذكور بين الأهالى (٦٦) ، كما أحال ادارة فابريقة السبتية والفابريقية الكبرى فى نفس العام الى عهده نجله ابراهيم على أن يدفع عن كل منها مبلغ ٢٥٠ كيسة سنويا (٦٧) ، وبعد أن استمع الى تقرير المستر « توماس Thomas » خبير الشيت فى سنة ١٢٦٥ هـ / ١٨٤٨ م قرر أن يعطى مصنع الشيت بشبرا التزاما لما لاحظه من عدم الاستفادة منه عند ادارته لحساب الحكومة (٦٨) ٠ وهكذا أخذت الاحتكارات الحكومية فى ميدان الصناعة تنهار احتكارا تلو الآخر خاصة بعد أن تضاءل ايراد الباشا من التجارة الخارجية مما حمله على الاقتصاد فى النفقة العامة وتخفيض الاعتمادات الخاصة بالصناعة وصرف النظر عن تعمير المصانع الا اذا أمكن ذلك بمصاريف قليلة (٦٩) ، وفى السنوات الأخيرة من حكمه لم تكن المشاكل الخاصة بالصناعة تطرح على بساط البحث فى المجالس العالية الا لماما ٠ وبمرور الوقت دب الأهمال فى الترسانات والمصانع الحربية كما لحق التدهور بالصناعات المدنية التى كانت تزود البلاد بحاجاتها من سلع الاستهلاك ، وبعد أن بلغ عدد العمال الصناعيين فى ذروة التصنيع ثلاثين ألفا عدا المشتغلين ببناء المصانع نجد أنه فى سنة ١٢٦٣ هـ / ١٨٤٦ م قد أصبح عدد المستخدمين منهم فى فابريقات الميرى بمصر المحروسة

وأقاليمها ١٦٧٣٩ عاملا كما يتبين من الكشوف الواردة فى صحيفة حضرة وكيل الفابريقات المذكورة (٧٠) • وتشير أوراق ديوان الفابريقات والعمليات والوابورات الى وجود عمال كثيرين بمصر فى سنة ١٢٥٧ هـ / من الذين استغنى عنهم مصنع الجوخ وغيره (٧١) • وبمرور الوقت تضاءل انتاج المصانع الحكومية فيما خلا النذر اليسير ولم يبق بمنجى عن التدهور العام سوى مصانع الأقمشة الشعبية والطرابيش • ولقد ساعد على انهيار الانتاج المحلى ازدياد الواردات من سلع رخيصة جيدة الصنع لم يكن فى وسع الصناعة المحلية مجاراتها دون حماية (٧٢) •

ويحدثنا الرحالة والكتاب المعاصرون للنظام عن تكدس الآلات والعدد البالية التى علاها الصدأ فى المخازن الحكومية اثر اغلاق المصانع فى أواخر عهد محمد على فيذكر أحد الكتاب الذين زاروا مصر سنة ١٨٤٤ م أن الترسانة التى رآها تعج بالنشاط فى أوج عهد محمد على أصبحت كالطلل البالى وأهمل الحوض الجاف اهمالا تاما ولم يبق من الآلات والأجهزة العظيمة سوى الهيكل ، وتآكل الكثير من الآلات بفعل الصدأ ، وأغلقت أبواب مصنع الحبال ولم يبق من الصرح العظيم سوى ورشة حقيرة لاصلاح السفن الصغيرة (٧٣) • وقد لاحظ زميل له أن صناعة بناء السفن قد تدهورت الى حد أن بناء مركب صغيرة فى الاسكندرية أصبح يتطلب استيراد كافة أجزائها من الخارج ، وقد كان ذلك أيضا مصير فابريقة بولاق العتيدة التى طبق ذكرها الآفاق اذ أصبح المصنع أثرا بعد عين وكان الاهمال باديا للعيان فتعطلت الآلة البخارية التى صنعها المهندس الانجليزى « جالواى Galloway » وتفرق العمال وعاد الكثير منهم الى قراهم وفقدوا المهارة التى اكتسبوها بالتعليم والمران (٧٤) • وكذلك تحدث جيسكيه Gisquet عن الاهمال الظاهر فى سائر مصانع القاهرة ، ويذكر أنه لم يجد فى مسبك فابريقة بولاق سوى عدد قليل من العمال بعد أن كان يعمل به ٤٠٠ عامل ، وأنه وجد الآلات مكدسة تعلوها طبقة كثيفة من الصدأ والغبار، وقد وجد بعض عمال النسيج المستغنى عنهم عملا فى الصناعات الصغيرة (٧٥) • ويقول « كلرجيه Clerget » « ان بعض العمال الذين تلقوا العلم فى أوربا فى عهد محمد على وتدربوا فى المصانع الحكومية اشتغلوا بالصناعة لحسابهم الخاص كما أن بعضهم وجد عملا فى مصانع حلج القطن وكبسه وفى ورش السكك الحديدية كما عن البعض الآخر ظهورات بعد رفتهم من الفابريقات •• واستمر تدهور المصانع بعد وفاة محمد على » (٧٦) •

سقوط الاحتكار التجارى :

وبسقوط نظام الاحتكار فى ميدانى الزراعة والصناعة كان طبيعيا

أن يسقط كذلك فى ميــدان التجارة وهى محصلة الميدانين والمستهدفــة بالدرجة الأولى من معاهدة لندن واتفاقات بلطة ـ ليمان وغيرها (٧٧) ٠ وإذا كان الوالى قــد اضطر مرغما الى التخلى عن نظام الاحتــكار التجارى الحكومى فى مصر كلية والأخذ بنظام الحرية التجاريــة تطبيقا لفرمانات الســلطان وعملا باتفاقاته بعد أن أقر معـــاهدة لندن ١٨٤٠ م ورضى بشروطها ، فان بداية هذا السقوط قد حدثت قبل ذلك بكثير وذلك لأن بعض هذه السلع المحتكرة لم ترج أسواقها فى الخارج أو عزت كمياتها فى الداخل أو ما الى ذلك من أسباب ، ومن ذلك أن الحكومة قررت منــع احتكار الحناء فى سنة ١٢٤٣ هـ / ١٨٢٧ م لأن مقدارا عظيما منها ما يزال فى ديوان الأصناف بدون تصريف (٧٨) ولأن ما أرسل منها الى الديار الأخرى لم يصرف وبقى على ذمــة التجار (٧٩) ،كما ألغى الوالى احتــكار الحبوب فى سنة ١٨٣٧ م بسبب أزمة الحبوب (٨٠) ، وكذلك كان الحال بالنسبة للحمص (٨١) والصابون (٨٢) والدخان (٨٣) وغيرها ٠

وأيا ما كان الأمر : فقط سقط نظام الاحتكار فى مصر بعد أن أخذ فى الانهيار تدريجيا (*) نتيجة تألب أعدائه عليه فى الداخل والخارج ، وعجز هو من الناحيــة الفنية البحتة عن مجاراة تطور العصر أو معالجــة الداءات التى سرت فى كيانه بفعل سوءاته العديدة وما حوى فى داخله من تناقضات وعدم عداله ٠

أمـــا عن :

٢ ـ أثره فى تطور مصر الاقتصادى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر :

فقد ترتب على تطبيقة فى مصر عــددا من النتائج البالغة الأهميــة والخطورة التى كان لها أثرها فى تطور مصر الاقتصادى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وأهم هذه النتائج :

نشوء حــق ملكية الأرض الزراعـــة :

فالمتتبع للتطورات التى حدثت فى نظام ملكية الأرض الزراعية فى مصر يلاحظ أن نظام الاحتكار قد ساهم ـ بقصد منه أو بغير قصد ـ بدرجة كبيرة فى نشوء حق ملكية الأرض الزراعية ٠ اذ أنه بالغائه لنظام الالتزام قد أزال الفئة التى كان لها حق الوصايــة على الأرض والتى كانت تشكل حجابا أو حاجزا يحول دون انتقال ملكية هذه الأرض الى الفلاح فى كل الأحوال بما فيها أحــوال ضعف الحكومة السياسى والعســكرى وأزماتها المختلفة ، اذ كانت هذه الفئة بمثابة حارس للأرض لصالح الدولة تسلمها

لكل نظام حتى ولو كان مضادا لسلفه أو قام على أنقاضه ، فبالغاء نظام الالتزام ألغيت وظيفة هذا الحارس وعادت الأرض للحكومة · وقد يسأل سائل : وما الجديد في الموضوع ؟ وما الفرق بين وجود الملتزم وعدم وجوده · أليست الأرض في كلتا الحالتين كانت ملكا للدولة ؟ نقول : نعم ، ولكن مهمة هذا الحارس كانت تقتضى حراسة الأرض وحفظها دائما لصالح الحكومة حتى ولو سقطت هذه الحكومة فان الملتزم يظل حارسا للأرض حتى يسلمها الى السلطة الجديدة ، الأمر الذى كان يحول دون انتقال ملكيتها الى الفلاح ويمنع وصوله اليها فى كل الظروف بما فيها ظروف سقوط الحكومة نفسها أو اسقاطها ، أما الآن وبعد ازالة هذا الحارس وعودة الأرض للسلطة فان أى ضغوط أو ظروف تضغط على هذه السلطة داخلية كانت أو خارجية أصبح من الممكن أن تؤثر فى نظام الحيازة وملكية الأرض ، « فمحمد على » عندما أحس فى نهاية عهده بأن أراضى الانعامات أهملها أصحابها لأن هذه الانعامات كانت مقيدة ولا يعطى النظام الموضوع لها حق التصرف المطلق لمالكها مما ترتب عليه عدم الوصول للغاية المقصودة وهى اصلاح الأطيان التى طرأ على أربابها اعسار أو عدم مقدرة على زراعتها· ولما لاحظ أن أصحاب الأبعاديات والجفالك سرعان ما سئموا الانفاق المستمر على هذه الأراضى وتحمل النفقات الباهظة فى سبيل اصلاح ما لم يكونوا مالكية ، فقد أصدر أمرا فى ٥ محرم ١٢٥٨ هـ / ١٨٤٢ م صرح فيه لأرباب الأطيان المذكورة بالتصرف فيها بكافة أنواع التصرفات الشرعية من بيع وهبة ونحو ذلك ، ونبه على الرزنامة بابطال شرط عدم التصرف فيها من التقاسيط واعطاء تقاسيط خلافها مندرجا بها هذا التصريح · وبذلك يمكن القول بأن أصحاب الأراضى غير الخراجية قد أصبح لهم فى زمن « محمد على » نفسه حق امتلاك المنفعة والعين ملكية مطلقة · « ومحمد على » عندما أحس بأن الأراضى التى أعطاها للفلاحين قد أهملوا أمرها ويفرون منها اضطر الى اصدار لائحة ٢٦ ذى القعدة سنة ١٢٦٢ هـ / ١٨٤٦ م (٨٤) بعد ما تحقق لديه أن اعراضهم عنها كان بسبب أن النفع الذى يعود عليهم منها كان أقل من الضرر ، ولذلك أصدر الباشا هذه اللائحة التى كانت أول خطوة تخطوها الدولة على طريق ملكية الفلاح للأرض وتوالت بعدها الخطوات · فما هى الا سنوات قليلة حتى صدرت اللائحة الثانية فى سنة ١٨٥٤ م والثالثة فى سنة ١٨٥٨ م وكانت كل لائحة توسع فى حق الملكية حتى قامت الملكية الكاملة فى سنة ١٨٧١ بصدور قانون المقابلة عندما اشتدت حاجة الخديوى اسماعيل الى المال (٨٥) · ثم أدخلت بعض التعديلات على القانون الأخير حتى استقرت الملكية استقرارا تاما وكاملا فى سنة ١٨٩١ م (٨٦) ·

وعلى ذلك فان نظام الاحتكار يعتبر من أهم العوامل التى أدت الى نشوء حق ملكية الأرض الزراعية فى مصر ان لم يكن أهمها على الاطلاق ٠ كذلك فان نظام الاحتكار يعتبر مسئولا عن :

قيام الملكيات الزراعية الكبيرة :

فقد أدى ادخال المحصولات الزراعية الى دائرة التعامل النقدى فى عهد « محمد على » الى جانب زراعة المحاصيل النقدية نفسها مثل القطن وقصب السكر الى ظهور اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد المعيشى (٨٧) ، وقد كان ذلك نواة لظهور الرأسمالية فى الزراعة فيما بعد خصوصا فى عهد سعيد واسماعيل بعد أن أجهز « محمد على » على الطبقة الوسطى من خلال مشروعاته الاقتصادية وفشلت مشروعاته الصناعية (٨٨) ٠ هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية فان ظهور الرأسمالية فى الزراعة مصحوبا باستقرار الملكية الفردية وتحول مصر الى مزرعة ضخمة للقطن وربط مصر بالنظام الاستعمارى العالمى فى ظل الاحتلال البريطانى ثم ارتفاع أثمان المحصولات وخاصة القطن أدى الى زيادة قيمة الأراضى الزراعية باعتبارها سلعة منتجة وأصبح الاستثمار فى الأراضى الزراعية وحيازتها عملا مربحا يستهوى أصحاب رؤوس الأموال وأغنياء المدن الذين راحوا يضعون أيديهم على مساحات واسعة من الأراضى المستصلحة وساعد على ذلك عامل اجتماعى جديد وهو أن حيازة مساحات واسعة من الأراضى أصبحت احدى دلالات الوضع الاجتماعى ٠

وتكشف وثائق دار المحفوظات عن مشتريات مبكرة قام بها التجار ، فمن أطيان « غيطاس أفندى » الذى عمل أمينا للرزنامة فى عصر « محمد على » باع ورثته مساحة ٣٠٠ فدان من الأبعادية بالمنيا الى الحاج « محمد أمين أغا » من كبار تجار مصر « المحروسة » بحجة شرعية فى ١٦ ربيع الأول سنة ١٢٦٢ هـ / ١٨٤٦ م وذلك سدادا لديون « غيطاس أفندى » (٨٩) ٠ ومن أطيان ورثة « محمود أفندى » الذى عمل وكيلا للدايرة الكتخداوية فى عهد « محمد على » اشترى الحاج « عبد المقصود أغا » التاجر بخان الخليلى ١٥٠ فدانا من أطيان ناحية طنامية بالفيوم بحجة شرعية فى ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٦٣ هـ / ١٨٤٧ م (٩٠) ٠ ومن أطيان « محمود أبو سلطان » شيخ بدو الهناوى اشترى « محمود على الغورى » التاجر بالفحامين ٢٠٠ فدان بمديرية الشرقية فى عهد سعيد (٩١) ٠ وكانت مبيعات أراضى الميرى فى نهاية عهد سعيد وأوائل عهد اسماعيل فرصة أخرى قام بها بعض التجار للحصول على ملكيات كبيرة « فمصطفى هارون » من تجار المحروسة اشترى ١٩٨ فدانا من أطيان الميرى بالدقهلية بتقسيط فى ١١ شعبان ١٢٧٩ هـ ٠

واشترى « حنا أدهب » التاجر بطنطا ٤٣٢ فدانا من أطيان الميرى بمديرية الغربية ، وذلك بتقسيط فى ٢٠ ذى الحجة ١٢٧٩ هـ (٩٢) ومهما يكن من أمــــر :

فان النظام الذى أقامه « محمد على » قد أوجد الأساس لقيام الملكيات الكبيرة سواء عن طريق ايجاده لنواة الرأسمالية الزراعية بادخاله المحاصيل الى ميدان التعامل النقدى وظهور اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد المعيشى وما ترتب على ذلك من استحواذ هذه الرأسمالية على مساحات كبيرة من الأرض بعد استقرار الملكية الزراعية كما رأينا ، أو عن طريق منحه الأرض من الأبعاديــات والجفالك (٩٣) أو عن طريــق نظام العهد هذا الى جانب ما عرف بمسموح المشايخ ومسموح المصاطب (٩٤) . وفى ظل الاحتلال واصلت الملكيات الكبيرة نموها من خلال مشتريات الأفراد للأراضى التى طرحتها الدولة للبيع سواء كانت من الأراضى الأميرية أو أراضى الدومين والدائرة السنية التى كانت مملوكة للخديوى اسماعيل وأسرتــه أو من الأراضى المستصلحة . وقد تمت هذه المشتريات بفضل المساعدات التى قدمها رأس المال الأجنبى سواء عن طريق قروض الرهن التى أعطيت لكبار الملاك أو عن طريق شركات الأراضى التى تولت استصلاح الأراضى وبيعها لكبار الملاك (٩٥) . وقد ترتب على ظهور الملكيات الكبيرة تغييرات فى توزيع الملكية كان أبرزها ظهور قطاع الملكيات المتوسطة ونمو الأوقاف مرة أخرى ثم تجميع الملكيات فى وحدات كبيرة وكان نتيجة ذلك كله تدهور الملكيات الصغيرة . وكان طبيعيا أن تنعكس التغيرات التى حدثت فى توزيع الملكية على خريطة القوى الاجتماعية ، فأسرة محمد على والبورجوازية الادارية التى تكونت حولها ومعظمها من الأتراك والشراكسة تحولت الى كبار الملاك من خلال منح الأرض من الأبعاديات والجفالك ، وظلت هذه الطبقة التى عرفت بالذوات تمملك أكبر الملكيات على الاطلاق حتى الثورة العرابية (٩٦) . كما أن البورجوازية المالية والتجارية التى تكونت خلال التطورات الاقتصادية التى مرت بها البلاد فى النصف الثانى من القرن التــاسع عشر تحولت بدورها الى كبار ملاك من خلال مشتريات الأراضى التى أصبحت متاحة ابتداء من الثمانينات وضمت خليطا من الأجانب والمتمصرين من الأرمن والسوريين واليهود الى جانب أغنياء المدن المصريين (٩٧) . وفى نفس الوقت فان أعيان الريف ومعظمهم من عمد ومشايخ القرى استطاعوا من خلال مجموعة عوامل أبرزها أراضى المسموح التى أعطيت لهم فى عهد « محمد على » ثم السلطات التى تمتعوا بها فى القرى من تكوين ملكيات كبيرة وانتقل بعضهم الى المدن وأصبحوا ضمن طبقاتها (٩٨) . كما أن عمليــة اســتقرار البــدو كانت مصحوبة بتركيز قدر من الملكيات الكبيرة فى أيدى مشايخ القبائل وأصبح

هؤلاء بدورهم من كبار الملاك كما انتقل بعضهم الى المدن • وهكذا انتهت البورجوازية المصرية لأن تصبح طبقة ملاك زراعيين وحتى القطاع الذى نشأ منها خارج المدن – الأعيان ومشايخ البدو – انتهوا لأن يصبحوا جزءا من طبقات المدن وهكذا نشأت الازدواجية فى التركيب الاجتماعى للبورجوازية المصرية الكبيرة وهذا يفسر ثوريتها المحدودة وطابعها المحافظ• وحددت التطورات التى حدثت فى توزيع الملكية موقع الفلاحين فى خريطة القوى الاجتماعية فقد تكفلت العوامل التى أدت الى ظهور الملكيات الكبيرة بتدهور ملكية الفلاحين• كما ساهمت الضرائب المتزايدة وعوامل الاستغلال المختلفة والمتواصلة فى افقار الفلاحين وانتزاع الجزء الأكبر من أراضيهم لحساب المرابين الأجانب وبعض أعيان القرى (٩٩) •

كذلك فان نظام الاحتكار يعتبر مسئولا عن :

القضاء على الصناعات الصغيرة :

فعندما استولى النظام على محلات أصحاب الحرف وآلاتهم وألزمهم بأن يأخذوا خامات صناعاتهم من الحكومة وحدها بالسعر الذى تحدده وأن يسلموا لها مصنوعاتهم بالسعر الذى تقرره (١٠٠) • وقيد انتاجهم بمعدلات ومواصفات اذا تجاوزوها عرضوا أنفسهم لمساءلة المفتشين والبصاصين وعقاب الوالى وبطشه (١٠١) ، فانه بذلك لم يتسبب فى افقارهم وحرمانهم من أرباحهم المشروعة فقط وانما قتل فيهم روح الابتكار والابداع وحكم على صناعاتهم بالجمود والركود والبعد عن روح التجربة والتطور ومجاراة العصر • هذا الى أن تقييد حريتهم بحبس أفراد الحرفة الواحدة فى مكان واحد بباب واحد يدخلون ويخرجون منه (١٠٢) ، واثقال كاهلهم بمختلف الضرائب والاتاوات ومنعهم من العمل لغير الحكومة ولو لخاصة أنفسهم (١٠٣) ، واجبارهم على تسليم انتاجهم كله لأشوان الميرى واذا احتاج الواحد منهم شيئا من صنع يديه كان عليه أن يسلمه للحكومة أولا ليختم بختم الميرى ثم يشتريه منهم بعد ذلك بسعر السوق • كان كفيلا بحط معنوياتهم ووأد كل همة فردية فى نفوسهم (١٠٤) • فاذا أضفنا الى ذلك ما ترتب على قيام المصانع الكبيرة ذات الآلات الحديثة التى أنشأها الباشا والتى لم تنافسهم فقط وانما ساق اليها الصبية بالاكراه وأمر شيوخ الأثمان والقرى بالقبض عليهم وتسليمهم للمصانع علمنا أن الباشا بنظامه الاحتكارى قد قوض نظام الحرف من أساسه بحرمانه اياها من الأساس الذى يعتمد عليه قيامها واستمرارها وهو الصبية (١٠٥) ، ثم تركها تنافس بامكاناتها الصغيرة وآلاتها البدائية منتجات مصانعه الحديثة الضخمة والمنتجات الأوربية الراقية فى نفس الوقت • هذا الى أن سوء معاملة أصحاب هذه الحرف وغبن أجورهم والتأخير فى صرفها والتسويف،

هذه الأمور وغيرها التى نتجت عن التدخل الحكومى المستند الى نظام الاحتكار كانت كفيلة بالقضاء على صناعات مصر الصغيرة واندثارها (١٠٦)، وقد أدى ذلك الى :

تأخر الصناعة الحديثة فى مصر وابتعاد المصريين عنها :

فباندثار معظم المصانع الصغيرة فى أوائل عهد الوالى ـ بقيام نظام الاحتكار ـ والقضاء على المصانع الكبيرة فى نهاية عهده ـ بسقوط هذا النظام أصبحت البلاد ليست محرومة من مصانعها الكبيرة فقط وانما من مصانعها الصغيرة أيضا التى كانت تقوم بسد بعض المطالب المحلية (١٠٧) ولم يقم الأفراد بعد فشل مشاريع الحكومة بمجهود يذكر فى سبيل انهاض الصناعة اذ أنهم كانوا قد فقدوا الاعتماد على أنفسهم من جهة واعتادوا أن ينتظروا من الحكومة أن تقوم هى بنفسها بالانتاج فى نواحيه المتعددة(١٠٨) من جهة ثانية • هذا الى أن حرية التجارة دعت الى طغيان المصنوعات الأجنبية على المصنوعات المحلية وعرقلة الانتاج الصناعى • وبهذا يمكننا تفسير الانحطاط الصناعى الذى أصاب مصر فترة طويلة من الزمن بعد أيام « محمد على » مما كان من آثاره احداث ثغرة فى سلسلة التطور الصناعى المصرى وفصل ماضى مصر الصناعى عن حاضرها (١٠٩) الأمر الذى جعل احياء الصناعات القديمة ونشاء الصناعات الجديدة عملا غير يسير • لأن التجربة الصناعية غير الموفقة التى قام بها « محمد على » فضلا عن أنها كلفت مصر تضحيات كبيرة وكانت فى النهاية بالغة الضرر بالبلاد فانها فى نفس الوقت الذى قضت فيه على الصناعات اليدوية القديمة أظهرت فشل الصناعات الآلية الحديثة مما جعل المواطنين فى مصر الى عهد قريب جدا ينفرون من الاشتغال بالصناعة (*) ويتجهون الى الزراعة (**) فانحصر كل النشاط الصناعى حتى الحرب العالمية الأولى فى أيدى الأجانب (١١٠) • ولم يكن ذلك بالأمر الغريب :

ففترة الاحتكار الكامل للصناعة وما ترتب عليها من تحويل الحرفيين الى عمال أجراء قد أخرت نمو هذه الطبقة ـ التى كان بمقدورها أن تنهض بالصناعة ـ تأخرا شديدا تقنيا وماديا فى الوقت الذى كانت فيه الرأسمالية الأوربية قد عبرت مرحلة التجارة والانتاج الصناعى اليدوى ودخلت فى مرحلة ادارة الآلات بالبخار والانتاج الكبير الذى كان من أهم ميزاته جودة المصنوعات ورخص الأسعار (١١١) • ولهذا فعندما تحطمت خطة « محمد على » الصناعية وبدأت هذه الطبقة تمارس نشاطها كانت كسيحة تواجه العملاق الأوربى ذا العجلات الآلية السريعة فبدأت السيطرة الاستعمارية على الاقتصاد المصرى تأخذ أشكالا واتجاهات متعددة (١١٢) • ولم تشهد مصر استثمارا صناعيا واسع النطاق فى النصف الثانى من القرن التاسع

عشر برغم انشاء السكك الحديدية وتحسن وسائل النقل الأخرى وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية اليها من الأسواق المالية الأوربية (١١٣) ، بعدما حال انخفاض مستوى معيشة السواد الأعظم من الشعب دون نمو الادخار والاستثمار الصناعي وأعرض الممولون عن المجازفة بأموالهم في الصناعة خشية التعرض للمنافسة الأجنبية وساد الاعتقاد بأن مصر بلد زراعي مقضي عليه بالاقتصار على الزراعة ولا أمل في تصنيعه ، في نفس الوقت الذي لم تكن الميزانية العامة للدولة تسمح باعانة الصناعة ، والمعاهدات التجارية المستندة الى الامتيازات الأجنبية تغل يد لحكومة عن حمايتها ووصل سعر الضريبة الجمركية على الصادرات الى ما يعادل الضريبة الجمركية على الواردات المماثلة (١١٤) . فلا عجب أن تكثر حالات الافلاس بين المنشآت الصناعية وتتأخر الصناعة الحديثة في مصر ويبتعد المصريون عنها في النصف الثاني من القرن الماضي ومستهل القرن الحالي (١١٥) .

وعلى ذلك فان نظام الاحتكار الذي قضى على الصناعات الصغيرة والكبيرة يعتبر مسئولا عن :

اضعاف الطبقة الوسطى :

فبمحاربته للصناعات الصغيرة كما رأينا تدهورت أحوال الصناع القائمين على الحرف الصغيرة وساءت . شأنهم في ذلك شأن زملائهم العاملين في المصانع الكبيرة الذين ساقهم النظام اليها جبرا وقهرا وجمعهم كما يجمع الأنفار للسخرة أو الجهادية (١١٦) ، فكانت بالنسبة لهم بمثابة سجون يمكثون فيها حتى تحين لهم فرصة للهرب منها لما يلاقونه بداخلها من ويلات . فحالة الصناع بمقتضى نظام الاحتكار قد ازدادت سوء نتيجة التدخل الحكومي الذي لم يسمح لهم باقامة المصانع أو المعامل المملوكة لهم فقط وانما أخذ منهم ما كانت قائمة ومملوكة لهم بالفعل (١١٧) . ولم يكن التاجر في ظل النظام أسعد حالا من الصانع اذ ترتب على النظام القضاء على طبقة التجار المصريين التي كانت تقوم بنصيب في تجارة الصادرات والواردات وفي التجارة المحلية ، وكان هذا النصيب يدر على هؤلاء التجار ربحا غير قليل فلما احتكر الوالي التجارة قضى على فئة التجار المصريين الذين اضطروا أن يوجهوا جهدهم وجهة أخرى غير التجارة (١١٨) . وهكذا أضعف نظام الاحتكار طبقة الصناع والتجار وهم عماد الطبقة الوسطى التي يلقى على كاهلها مسئولية احداث التطورات الاقتصادية في أي مجتمع . ولم يك اضعاف النظام للطبقة الوسطى قاصرا على الناحية الاقتصادية فقط وانما امتد الى نفوذهم السياسي فقد حرمهم من القيام أو المشاركة بأي دور سياسي وأجهز على هيبة ومنزلة زعمائهم من رجال الدين والعلماء الذين ضربهم ببعضهم وصفى زعاماتهم التي تعود الأهالي

الرجوع اليهم ليخففوا من غلواء الطبقة الحاكمة (١١٩) • وبذلك أضعف نظام الاحتكار الطبقة الوسطى المصرية تماما وألغى دورها في الاقتصاد والسياسة • ولم تستطع هذه الطبقة القيام حتى بعد أن زال الوالى ونظامه لأنه لم يشل حركتها وفاعليتها فقط وانما صفى جذورها •

وبذلك يكون نظام الاحتكار مسئولا عن :

تـدهور حـالة الشـعب المصرى :

بكل فئاته سواء كانوا عمالا أو فلاحين • تجارا أو علماء أو موظفين جنودا أو مثقفين وذلك برغم زيادة دخل البلاد زيادة كبيرة وكثرة مشروعات العمران والاصلاح وتحسين المرافق وزيادة الانتاج والتبادل التجارى(١٢٠)• وذلك لأن النظام كان يبدد ثروات البلاد فى غير مصارفها من ناحية ، ولم يسمح لأحـد بتملك وسائل الانتاج أو المشاركة فى ملكيتها (١٢١) من ناحية ثانية • بل عمل على الاستئثار بها لنفسه (١٢٢) وأرغم كل الفئات للعمل لحساب الحكومة التى تتولى تسليم خامات الانتاج وتتسلم حاصلاته وتعين هى السعر فى الحالتين وتبعث بالمفتشين والمراقبين والبصاصين(١٢٣)• فالحكومة الاحتكارية قد استحوزت على ملكية وسائل الانتاج وأرباحها ، وأدارتها بنفسها ولم تسمح لأحد بمزاولة أى نوع من الاستثمار الفردى أو الجماعى (١٢٤) • ومنعت التاجر من الاتصال بالمنتج كما منعت المنتج من الاتصال بالمستهلك ، وأبطلت مشتريات الأهالى مع بعضهم (١٢٥) الى غير ذلك من أمور زادت فى فقر الشعب وحرمانه حتى تحاكى الناس بأيام المماليك وتمنوا يوما من أيامهم رغم أنهم كانوا مضرب الأمثال فى الظلم والفساد والقسوة • فلقد صفى النظام الطبقة الوسطى وحال دون ممارستها لدورها السياسى والاقتصادى وأثقل على الفلاحـين وأذاقهـم من صنوف الحرمان والسخرة والظلم ما جعلهم يفرون من الأرض ، ويشوهون أعضاءهم فرارا من ظلم النظام والقائمين عليه (١٢٦) • وكذلك العمال فبذلك ساءت حالة الطبقات العاملة ونزلت الى الحضيض مع أنها كانت تشكل أغلبيـة الشعب المصرى (١٢٧) ، فى الوقت الذى لم يكن هنـاك من بين المصريين ما نستطيع تصنيفه ضمن الطبقة العليا فى المجتمع • وعلى ذلك فقد أدى النظام الى تدهور حالة الشعب المصرى غاية التدهور بكل فئاته رغم زيادة الانتاج وتضاعف الدخـل مما جعل عـددا من الباحثين يقررون أن العبرة ليست بزيـادة الانتاج أو الدخل وانما العبرة بعدالة توزيعـه (١٢٨) • وتجمع جل المصادر على أن حالة الشعب المصرى فى ظـل نظام الاحتكار كانت سيئة للغاية بل ان من المصادر ما يؤكد أن هذه الفترة من تاريخه هى أسوأ فترة فى تاريخه على الاطلاق (١٢٩) •

وكان من نتيجة تدهور حالة الشعب المصرى :

عدم قيام رأسمالية وطنية فى مصر :

اذ كيف تقوم هذه الرأسمالية الوطنية ونظام الاحتكار قد حرم الشعب من ثمرة انتاجه وعمله وأثقل كاهله بمختلف الضرائب والاتاوات وأعمال السخرة وغيرها مما جعل أحسنهم حالا لا يغطى دخله حاجته بل الكل يعيش عيشة الكفاف أو دونها (١٣٠) . هذا الى أن قوانين النظام لم تسمح لأى منهم بأدنى فرصة للاستثمار أو الادخار (١٣١) ، واذا فرض وادخر شيئا لا يجد المصارف أو البنوك التى تعينه على أن يكون له رأس مال فالنظام قد عرقل قيام هذه الرأسمالية ووادها فى منبعها بتخفيضه للأجور ورفعة للأسعار وزيادته للضرائب واستحوازه على ملكية وسائل الدخل وأدواته (١٣٢) وتقصيره فى انشاء المصارف والبنوك فى الوقت الذى منع الأهالى من انشائها وتلاعب بقيمة العملة ونسبة الذهب فيها ولم يطرح منها فى الأسواق ما فيه الكفاية لتظل سنداته ورجعاته هى العملة المتداولة وليستمر فى تحصيل الضرائب عينا فيحقق مزيدا من الربح .

وعلى ذلك فنظام الاحتكار يعتبر مسئولا من هذه الناحية لا عن عدم اعطائه الفرصة للشعب فى الادخار والاستثمار وبالتالى قيام رأسمالية وطنية فقط وانما مسئول أيضا عن عرقلة قيام مثل هذه الرأسمالية الوطنية فى وقت كانت مصر فيه فى أمس الحاجة الى وجودها لا باعتبارها مظهرا من مظاهر غنى الشعب أو عاملا من عوامل رفاهيته وزيادة دخله وتوفير فرص العمل له ، وانما للدفاع بها عن نفسها ضد المتربصين بها من الأجانب الذين كانوا يتحينون الفرصة للانقضاض عليها فانتهزوا فرصة ضيق يدها وخلوها منه بعد سقوط نظام الاحتكار مباشرة ليسيطراو على مواردها الاقتصادية والمالية ويربطوا اقتصادهم باقتصادها ـ زراعة وصناعة وتجارة (*) ـ بحيث يكون تابعا له ودائرا فى فلكه ، ولا يخفى أن التبعية الاقتصادية تجر وراءها دائما تبعية سياسية وعسكرية الأمر الذى جعل مصر تقع فى قبضة النفوذ الأجنبى والاحتلال الأجنبى من قبل أن يدخلها جندى أجنبى واحد (١٣٣) ، على أنه برغم هذا كله يجب ألا تنسينا الجوانب المظلمة وما أكثرها الجوانب المضيئة فيه . فلا شك أن نظام الاحتكار كان سببا فى ارساء قواعد الكثير من مقومات الدولة الحديثة فى مصر وأخرج البلاد من عزلتها وربطها بتيار المدنية الحديثة والحضارة (١٣٤) : فلقد كان النظام سببا فى ادخال التعليم الحديث فى مصر (١٣٥) الذى مازلنا نقطف ثمراته الى اليوم برغم كل ما قيل أو يقال عن جهود النظام فى هذا الميدان ، ولعل العلم لا يحتاج منا الى تزكية .

كما كان نظام الاحتكار سببا فى ادخال الطب الحديث فى مصر(١٣٦) . بما أقام من مدارس ومستشفيات وما استخدم من آلات وخبراء وأطباء ،

وليس بعد الصحة نعمــة • كما كان النظام سببا فى اقامة جيش مصرى حديث قوامه المصريون بعد أن ظلوا فترة طويلة بعيدين أو مبعدين عن هذا الشرف والواجب (١٣٧) •

هذا الى الأيــادى البيضاء والجهود التى بـذلها النظام وقدمها فى ميدان التقدم الزراعى وما أكثرهــا سواء فيما يتعلق بادخــال المحاصيل الزراعية الجديــدة والفواكه والبـذور التى أتى بها من كل بلدان العــالم أو باحتفــاره الترع والقنــوات التى تفيض بها مياه النيــل حتى اليوم • أو انشائه الجسور والقناطر التى مهدت للرى الدائم الذى يقوم عليه رخاء مصر الحديثة (١٣٨) • وما الى ذلك من أمور لا ينبغى لعاقل أن ينكرهــا لأنها كانت كلها ذات أهمية قصوى فى تطور مصر الحديثة ونهضتها •

هذا فضلا عن أن النظام كان سببا فى تحقيق وحدة البلاد بعد أن كانت ممزقة بين فرق المماليك المتناحرة • وكذلك حقق الاستقرار لقبائل العربان فسبقت مصر غيرها فى القضاء على النظام القبلى ومشاكله (١٣٩) • كذلك دعم النظام الأمن الداخلى (١٤٠) • وحقق مركزية وسائل التسويق فمكن لكميات كبيرة من الانتاج الزراعى من الدخــول الى السوق الأوربى المربح (١٤١) • وحتى التجربة التى خاضها النظام فى ميدان الصناعة برغم فشلها كانت خطوة على طريق الصناعة الحديثة ونظرة الى ما حققه العالم فى ميادينها ولفتة الى ما وصلت اليه مصر من تأخر وتخلف •

والنظام وان كان قد فصل ماضى الصناعــة والتجارة المصريــة عن حاضرها فقد أعاد للزراعة المصرية أمجادها وأثبت جـدراتها وتفوقها على منافسيها • ووصــل ماضى مصر العلمى والطبى بحاضرهــا ومستقبلهــا فاستعادت مصر مكانتها فى هذين الميــدانين وأثبتت وجودهــا بما سجله علماؤها وأطباؤها وفنانوها وأدباؤها من تفوق وبراعة ، وهذا ليس بالأمر السهل أو الهين •

واذا كانت أول مقتضيات البحث العلمى وأصوله أن نــذكر للنظام ما له وما عليه حتى يتسنى لنا اصدار الحكم الصحيح عليه فقد حاولنا أن نفعل ذلك •

وأيا ما كان الأمــــر :

فقد سبب نظام الاحتكار لمصر فى الفترة المعنيــة بالدراسة خسارة اقتصادية واجتماعية ما بعدها خسارة برغم ما حوى وما حمل فى طياتــه من بعض الجوانب المضيئة والخيرة التى كانت ضروريــة لمصر ولازمــة • الأمر الذى استوجب عــرض كل منها وتبيانه ومناقشته للاســتفادة من نتائجة فى الحاضر والمستقبل • وهو ما حاولت هذه الدراسة المتواضعة أن تقوم به • وعلى الله قصد السبيل ••••) ••

هــوامش الخــاتمة

(١) Douin, La Mission du Baron de Boislecomte., p. 90.

(٢) عبد السميع سالم الهراوى ، لغة الادارة العامة فى مصر فى القرن ١٩ ، ص ٢٦٦ .

(٣) Merruau (P) : L'Egypt Contemporine de Mehemet Ali, p. 51.

(٤) Cattaui, La Mission du colonel Duhamel, 1837, V. 2, p. 378.

(٥) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ اخبار سنة ١٨٤٢م ، ص ٥٢٥ .

(٦) Cattaui, La Mission du Colonel Duhamel., p. 378.

وراجع : صلاح أحمد ، الحرف ، ص ١٢٩ .

(٧) Dodwell, Founder of Modern Egypt, p. 196.

(٨) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة ، ترجمة ، ص ١٩٨ .

(٩) Bowring, Report on Egypt, p. 14.

(★) حرمه منها وبالغ فى التشديد عليه وفقا لمنهجه العجيب فى الزراعة والصناعة والتجارة وما يتضمنه من أمور لا تمت الى العدل او الانسانية بصلة والتى لم تراع طاقة من يتعاملون معه أو مشاعرهم .

(★★) وفى ذلك يقول ابن خلدون : « اعلم أن العدوان على الناس فى أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهابها من ايديهم واذا ذهبت آمالهم فى اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السعى فى الاكتساب فاذا كان الاعتداء كثيرا عاما فى جميع ابواب المعاش كان القعود عن الكسب كذلك لذهابه بالآمال جملة بدخوله من جميــع أبوابها .. » (راجــع ، ابن خلدون ، المقدمة ، المجلد الأول ، القسم الثالث ـ الظلم مؤذن بخراب العمران ـ ص ٥١٥) .

(١٠) Augusts, Egypt and Mohamed Ali, Op. Cit, p. 4.

(١١) الجبرتى ، عجائب الاثار ، جـ ٧ ، ص ٢٩٨ ، حوادث ربيع الأول سنة ١٢٣٠هـ/١٨١٤م .

وراجع : Douin, La Mission du Baron de Boiselcomte, p. 90.

(١٢) Mengin,, Histoire de L'Egypte., p. 376

(١٣) Mouriez, Histoire de Mehement Ali, p. 106.

(١٤) حليم عبد الملك ، السياسة الاقتصادية فى عصر محمد على ، ص ٢٨ ، فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٤٠٢ .

(١٥) Madden, Travels in Turkey, Egypt, p. 242.

(١٦) Gibb, H.A.R. and Harold Bowen, Islamic Society and the west, V, I, Part 2, p. 2, 40.

(١٧) محمد رشدى التطور الاقتصادى فى مصر ، ج ١ ، ص ٦٧ ·

(١٨) Augustus, Egypt and Mohamed Ali, op. cit., V. 2, p. 419.

(١٩) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، ص ٢٨٧ · وراجع اميل فهمى تاريخ التعليم الصناعى ، ص ١٢٩ ·

وقد جاء فى أحد أوامر الوالى : « ففى الاستغناء عن الأجانب صيانة لأموال الحكومة وشرف لها ·· » (راجع أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، ص ٦٢٨) ·

(٢٠) Hamont, L'Egypte sous Mohamed Ali, T. I, p. 38.

(٢١) Hamont. op. cit., T. II, p. 434.
p. 112.

(٢٢) عبد الرحمن زكى ، ذكرى البطل الفاتح ، ابراهيم باشا ، ص ٣٩٨ ·

(٢٣) Crouchley, The Economic Development of Modern Egypt, p. 112.

(٢٤) مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادى ، ص ٨٩ ·

(٢٥) الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ١٠٠ ·

(٢٦) أحمد سويلم العمرى ، النظم السياسية الحديثة ، ص ١٥١ ·

(٢٧) زاهر رياض ، الاستعمار الأوربى لأفريقيا فى العصر الحديث ، ص ١٥ ·

(٢٨) أمين سامى تقويم النيل جـ ٢ ، ص ٥٢٦ ، سنة ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م ·

(٢٩) أمين سعيد ، تاريخ مصر السياسى من الحملة الافرنسية ، ص ٨٠ ، السيد رجب حراز ، المدخل ص ٢٧٦ ·

(٣٠) أوعزت الدول الأوربية الى السلطان باصدار دكريتو سنة ١٨٢٠م ينص على أنه من الواجب ان يترك الباب مفتوحا للبضائع الأوربية الداخلة الى الولايات العثمانية على ان يدفع عن هذه البضائع ضريبة قدرها ٣٪ من قيمتها ويراقب قناصل الدول تنفيذا هذا الدكريتو ، وكانت مصر هى المقصودة بهذا الدكريتو · وفى سنة ١٨٣٨م عقدت انجلترا معاهدة تجارية مع الدولة العثمانية تنص على ترك الحرية للتجار الانجليز فى أنحاء الامبراطورية العثمانية فى أن يستوردوا ويبيعوا ما يشاءون من البضائع على أن يدفعوا ضريبة قدرها ١٢٪ ويعفى التجار الانجليز من جميع الضرائب التى قد تفرض على شراء أو بيع أو نقل السلع التى يتجرون فيها وقد سارعت بلجيكا وفرنسا وسردينيا والنمسا وغيرها من الدل الأوربية بعقد مثل هذه المعاهدة مع الدلة العثمانية (راجع أمين مصطفى ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، ص ٩٩ ، مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادى والمالى الى العصر الحديث ، ص ٩٩ ، مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادى ، ص ٨٠) ·

(٣١) Driault, Egypte et L'Europe, la crise de 1839-1841 ; V. 5, p. 371.

(★) تماما كما أسقطت هذه الدول تركيا نفسها بعد الحرب العالمية الأولى بعد أن أصبحت رجل أوربا المريض العجوز المخـرف المخرب الذى ظلت لفترة طويلة تعمـل على مداوته وعلاجه وتبرر أخطاؤه الآن فى وجوده مصلحتها ولأنها عن طيقه تكيل الضربات الى عدوتها اللدود روسيا ، فلما أيقنت أن الأخيرة ليست قوة يخشى منها بعد هزيمتها أمام اليابان فى سنة ١٩٠٥ وهزيمتها بسهولة فى معارك هذه الحرب العالمية ــ الألى ــ أسقطت النظام التركى برمته الذى لم يعد هناك مبررا لبقائه لتقتسم فيما بينها تركته وميراثه ·

(٣٢) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، ص ١٩٨ ــ وراجع صلاح أحمد ، الحرف ، ص ١٢٩ :

(٣٣) فؤاد شكرى ، بناء دولة ص ٥٨ ٠

(٣٤) القونى ، تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، ص ٨٠ ٠

(٣٥) Puryear (V. J.), International Economics and Diplomacy in the Near Est, Chapter, IV.

(٣٦) Cattaui, Le Regne de Mohamed Ali D'Après les Archives Russes en Egypte, T. III, p. 234-238.

وراجع فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٥٩ ٠

(٣٧) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة الفرمان ٧٠ الصادر فى أواسط شهر صفر سنة ١٢٥٥هـ ــ والفرمان رقم ٨٦ الصادر فى أوائل شهر ذى القعدة سنة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م ٠

وراجع لويطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٧٤ ٠

(٣٨) القونى ، تطور مصر الاقتصادى ، ص ٨٠ ٠

(٣٩) Driault, L'Egypte et L'Europe, La Crise de 1839-1841. V. 5. p. 371.

(٤٠) أمين سعيد ، تاريخ مصر السياسى من الحملة الافرنسية ، ص ٨٠ ٠

(٤١) القونى ، تطور مصر الاقتصادى ، ص ٨٠ ٠

(٤٢) على لطفى ، التطور الاقتصادى ، ص ٢٠٣ ٠

(٤٣) فى وقت اضطر فيه الى ايقاف العمل بمشروع قناطره الخيرية الذى بداه لانصرافه الى حروبه ومشاكله ولم يتمه فى حياته (راجع أمين سامى ، تقويم النيل ، الملحق ــ عن الجسور والقناطر ــ ص ٣ وما بعدها ، وراجع أيضا : شفيق غربال ، محمد على الكبير ، ص ١٠٤ ، هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، ص ٢٢٨) ٠

(٤٤) Driault, L'Egpyte et L'Europe, V. I, p. 9., 10.

(٤٥) Rifaat Bey, The Awakening of Modern Egypt, p. 46.

(٤٦) على لطفى ، التطور الاقتصادى ، ص ٢٠٣ ٠

(٤٧) Politis (A.G.), Les Conflit Turco-Egyptien de 1383-1941, p. 138.

وراجع الحتة ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ١١١ ٠

(٤٨) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٦٠ ٠

(٤٩) البراوى ، عليش ، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، ص ٨٢ ٠

(٥٠) Cattaui (R.), Le Regne de Mohamed Ali d'Apers le Archives Russes, T. 3, p. 614.

(★) يذ "Drauault" أنه نظرا لأنه لم يكن باستطاعة « محمد على » أن يقاوم الحاح القناصل الأجانب فى انهاء نظام الاحتكار الذى كان قد استحدثه منذ سنة ١٨١٢م فانه قد خدعهم بمنح الأرض لأتباعه الذين سعوا الى ارضائه فلم يمنعوا عنه محصول ضياعهم الذى كان يأخذه بالثمن الذى يراه وبذلك فان نظام الاحتكار انتهى على يد الحكومة ولكنه بقى بصورة أخرى ٠

راجع :

Driault, L'Egypte et L'Europe, La Crise de 1839-1841, V. 5, p. 371.

وراجع أيضا :

Ahmed Abdel Rahim Mustafa, The Break Down of The Monophy sy tem in Egypt after 1840, p. 209. (Cairo, Ain Snams University, Press, Vol. L. X. May 1976.

(٥١) أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٥٣ ٠

(٥٢) أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى ص ١٨٢ ٠

(٥٣) فؤاد شكرى بناء دولة ص ٢٣ ٠

(٥٤) Merruau, L'Egypte Contemporaine, p. 52.

وراجع لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٢٢٥ ، أحمد الحتة ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ١١٧ ٠ ٠

(٥٥) اذ جاء فى المادة الرابعة من اللائحة السعيدية أنه « من يترك أرضه مدة تزيد على خمس سنوات يحرم من حق الانتفاع بها وتعود الى بيت المال (راجع ابراهيم عامر ، الأرض والفلاح ، ص ٨٢) ٠

(٥٦) مصطفى القونى تطور مصر الاقتصادى ، ص ٩٨ ٠

(٥٧) اضطر أسماعيل لاصدار هذا القانون لحاجته الشديدة الى المال ٠

Baer (G.), A History of Land Owner-ship in Modern Egypt (1800-1950), p. 193.

وراجع : أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن ١٩ ، ص ٩٧ ٠

على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ، رسالة الدكتوراه ، ص ١ ، كتابه ص ١١١) ٠

(٥٨) ابراهيم عامر ، الأرض والفلاح ، ص ٨٦ ، وراجع :

Baer (G.), op. cit., p. 224.

راجع على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ، ص ٥٥ ٠

(٥٩) الرافعى ، مصر المجاهدة فى العصر الحديث ، ص ١٥٠ ٠

(٦٠) مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادى ، ص ٩٨ ٠

(٦١) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر من محمد على الى حبيب أفندى تاريخه غرة صفر ، ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(٦٢) ديوان الجهادية ، المحفظة ١ ، وثيقة ٧٨ ، من الجناب العالى الى الباشا وكيل ناظر الجهادية ، فى ١٢ رمضان ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ٠

(٦٣) Cattaui, La Mission du Colonel Duhamel, V. II, p. 282.

(٦٤) الجرتلى ، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن ١٩ ، ص ١٧٣ ٠

(٦٥) Hamont, L'Egypte sous Mohamed Ali, T. I., p. 39.

(٦٦) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٦ ، من الجناب العالى الى الباشمعاون . بتاريخ ٢٢ ذو القعدة سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م ٠

(٦٧) ديوان القابريقات والعمليات والوابورات ، أمر ١٣ مسلسل/١٢ أصل بتاريخ ٥ جمادى الآخرة سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م ٠

(٦٨) معية تركى ، محفظة ١٩ ، وثيقة ١٠١ ، فى ١٧ ذى الحجة سنة ١٢٦٥هـ/١٨٤٨م ٠

(٦٩) الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ١٧٢ ·

(٧٠) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ٧٨ بتاريخ ٤ رمضان سنة ١٢٦٢هـ/١٨٤٦م ·

(٧١) ديوان الفابريقات والعمليات والوابورات ، المحفظة رقم ١ . بتاريخ ٩ شوال سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م ·

(٧٢) الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ١٧٤ ·

(٧٣) Scholecher, L'Egypte en 1845, p. 54-57.

(٧٤) Mouriez, Histoire De Mehemet Ali, Vice Roi d'Egypte 1857, p. 71.

(٧٥) Gisquet, L'Egypte Les Arabes et les Turcs, 1944, p. 175.

(٧٦) Clerget, Le Caire, p. 258.

(٧٧) Politis, Le Conflit Turco-Egyptien de 1833-1841, p. 138.

(٧٨) ديوان خديوى ، دفتر ٧٤٤ ، الى مأمور نصف الشرقية ، بتاريخ ٢٧ شعبان ، ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م ·

(٧٩) معية ، دفتر ٤٣ ، صفحة ٤٢ ، مسلسل ١٦٦ من الجناب العـالى الى ابراهيم آغا مأمور ثلث الشرقية ، وسليم أفندى مأمور الثلث الآخر والحاج محمد آغا مأمور البهنسا ، بتاريخ ٢٦ رمضان ١٢٤٧هـ/١٨٣١م ·

(٨٠) أحمد الحتة ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ٢٤٩ ·

(٨١) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٤٩ ·

(٨٢) كلوت بك ، لمحة عامة الى مصر ، جـ ١ . تعريب محمد مسعود ، ص ٢٩٥ ، ٢٩٦ ·

(٨٣) Bowring, Report on Egypt and Candia, p. 18, 137.

(★) أغلق عباس المصانع التى أنشأها جده فقضى على أول زاوية من مثلث الاحتكار الذى أنشأه محمد على · ودمر سعيد الذى تولى عام ١٨٥٤م الزاويتين الباقيتين ، ذلك انه فى سنة ١٨٥٨م أصدر ما سمى بلائحة الأراضى التى بموجبها أصبح الفلاح حرا يزرع ما يشاء من المحاصيل كما أصبح لورثته الحق فى استغلال الأرض التى كانت فى حوزته بل اصبح له حق رهن الأرض وتأجيرها والتنازل بالبيع عن حقوقه على الارض ومن ثم أصبح للزراع حقوق المالك العملية ـ وان لم يعط صفة المالك القانونية الا بعد صدور قانون المقابلة فى سنة ١٨٧١م ـ وبهذا قضى على نظام احتكار الأرض الزراعية · كما ألغى سعيد نظام الاحتكار التجارى عندما أعاد للزراع الحق فى بيع منتجاتهم لمن يشاءون وأصبح حاكم مصر نتيجة لذلك حاكما لا غير بعد أن كان حاكما وزارعا وتاجرا وصانعا · (راجع : ابراهيم عامر ، الأرض والفلاح ، ص ٨٣ · لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٢٤٣ ، أحمد نظمى عبد الحميد وآخرون ، مبادىء فى الاقتصاد والتجارة ، جـ ٢ ، ص ٢٨٨) ·

(٨٤) جاء فى هذه اللائحة أنه « يجوز لمستغلى الأراضى أن يتصرفوا فيها بالرهن والتنازل للغير عن حق الانتفاع · وأن حق الانتفاع يعود للحكومة اذا هجر الزارع أرضه أو توقف عن دفع الضرائب المفروضة ولكن للزارع حق استرداد الأرض بعد دفع الضرائب المتأخرة عليها (راجع : محمد كامل مرسى بك ، الملكية العقارية فى مصر ص ٨٨ ، مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، ص ٩٨) ·

(٨٥) على لطفى ، التطور الاقتصادى ص ٢١٣ ·

(٨٦) على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ص ٥٥ ·

(٨٧) Issawi, Egypt An Economic and Social Anlysis, p. 18.

(٨٨) على بركات ، تطور الملكية الزراعية ، المرجع السابق ، ص ٤٦٣ ·

(٨٩) دفتر قيد تقاسيط الرزق لسنة ١٢٦١هـ رقم ٢٦٩٥ عين ٢٧ مخزن ١٨ ، ص ١٩ ، دار المحفوظات ·

(٩٠) دفتر تقاسيط الأبعاديات من ابتدى غرة شوالهـ رقم ٢٦٩٧ عين ٢٧ مخزن ١٨ ، ص ٥١ ، دار المحفوظات ·

(٩١) دفتر زمم ثانى الأطيان العشورية الملكة لأربابها بتقاسيط رقم ١٣٤٢ عين ١٧ مخزن ١٨ ، ص ١٨ دار المحفوظات ·

(٩٢) دفتر زمم رابع الأطيان المباعة من طرق الميرى رقم ١٣٤٦ عين ١٧ مخزن ١٨ ، دفتر قيد التقاسيط سبعة وعشرون سنة ١٢٧٩هـ رقم ١٢٥١ عين ١٥ مخزن ١٨ ·

(٩٣) تذكر بعض المصادر أن « محمد على » أخذ يتوسع فى منح الجفالك لنفسه وأفراد أسرته خصوصا بعد سنة ١٨٢٨م وذلك ضمن محاولاته لابطال مفعول اتفاقات « بلطه ليمـــان » ·

(راجع :
— Baer (G.), History of Land Ownership., p. 17.
— Ahmed Abdel Rahim Mustafa, The Break Down of The Monopoly system in Egypt, Vol. X, May 1976, p. 209.

(٩٤) على بركات ، تطور الملكية ازراعية فى مصر ، ص ٤٦٤ ·

(٩٥) راشد البراوى ، عليش ، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، ص ١٠٧ ·

(٩٦) Issawi, Egypt An Economic and Social Analysis, p. 21.

وراجع على بركات ، تطور الملكية ، ص ٣٨٣ ·

(٩٧) عبد العزيز عجيمة ، دراسات فى التطور الاقتصادى ، ص ١٥١ ·

(٩٨) على لطفى ، التطور الاقتصادى ، ص ٢٣٢ ·

(٩٩) فوزى جرجس ، دراسات فى تاريخ مصر السياسى ، ص ٧٧ ·

(١٠٠) Cattaui, La Mission de Colonel Duhamel, V. 2, p. 378.

وراجع الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ٨٠ ·

(١٠١) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٣ ، قانون السياستنامة ، ص ٥١ · وراجع ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٧٠ ، مكاتبة ١٧ ، من المجلس العا لى الى الديوان الخديوى، فى ١٨ صفر ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ·

(١٠٢) معية تركى ، دفتر ٩ وثيقة ٧٥٧ فى ١١ ذى الحجة سنة ١٢٣٧هـ/١٨٢١م ·

(١٠٣) معية تركى ، دفتر ٨ ، ترجمة الأمر التركى رقم ١٧٠ ، أمر محرر خطابا لمحافظ دمياط ، بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٣٧هـ/١٨٢١م ·

(١٠٤) محمد رشدى ، التطور الاقتصادى فى مصر ، ج ١ ، ص ١٢٦ ·

(١٠٥) معية تركى ، دفتر ١٩ ، ترجمة الوثيقة ١٨٨ بتاريخ ١٥ ذى الحجة ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م ·

وراجع : الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٤٣٤ حوادث ذى الحجة ١٢٣٣هـ/١٨١٧م ·

(١٠٦) صلاح أحمد الحرف ، ص ٢٨٨ ·

(١٠٧) القوني ، تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، ص ٨٣ ٠

(١٠٨) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، ص ٦ ٠

(١٠٩) على لطفى ، التطور الاقتصادى ، ص ٢١٨ ٠

(١١٠) عبد المنعم فوزى ، مذكرات فى تطور مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ص ٥٣ ٠

(★) ولعل أسوأ ما فى الأمر أن يسود فى أذهان المصريين مبدأ طبيعة مصر الزراعية وضرورة التخصص لتحقيق اكبر دخل ممكن ٠ قد كان فى هذا المبدأ القضاء المبرم على النهوض بالصناعة حين انطوى وجهها الثانى على الارتفاع بكفاية مصر الزراعية الى حد كبير ٠ ولا ريب أن تقدم الزراعة فى مصر لهو أمر جدير بالعناية أما أن تستخدم محاصيل مصر لتغذية المصانع الاجنبية وان تعتمد فى تكوين دخلها القومى على محصول واحد فقط فان فى ذلك خطورة بالغة على الاقتصاد المصرى ٠ (راجع فى ذلك : عبد المنعم فوزى ، مذكرات فى تطور مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، ص ٥٣ ، الجرتلى : تاريخ الصناعة ص ١٧٥ ، هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة ، ترجمة ص ٢٨٩ وأيضا :
Kinnear-Cairo petra & Damascus in 1839, p. 26.

(★★) وقد ساعدهم فى ذلك : ١ ـ تمتع الاستثمار الزراعى بمزايا خاصة نتيجة للسياسة الحكومية التى كانت تخصص الجزء الاكبر من ايرادات الدولة للانفاق على مشروعات زراعية ٠ ٢ ـ انخفاض درجة الخطر فى الاستثمار الزراعى عنها فى الاستثمارات الأخرى ٠ ٣ ـ اعتقاد ملاك الثروات فى مصر بأن الأرض تشبه النقود من حيث تمتعها بدرجة عالية من السيولة تفوق جميع أنواع الاستثمارات الأخرى ، ٤ ـ كبر عائد الاستثمار فى الأراضى الزراعية عما عداه من الاستثمارات الأخرى ٠٠٠ هذا علاوة على خوف المصريين من استثمار أموالهم فى الصناعة بعد أن فشلت التجربة الأولى لتصنيع البلاد فى عهد محمد على ٠ (راجع جرجس حنين ، الأطيان والضرائب ص ١٩٢ ، على لطفى التطور الاقتصادى ص ٢٣٢ ، محمد كامل مرسى ، الملكية العقارية فى مصر ، ص ٧٧) ٠

(١١١) راشد البراوى ، عليش ، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، ص ٨٦ ٠

(١١٢) فوزى جرجس ، دراسات فى تاريخ مصر السياسى ، ص ٤٧ ٠

(١١٣) اذ وجدت رؤوس الأموال طريقها الى الاقراض الزراعى والعقارى والتجارى وتعمير المدن وتزويدها بالمرافق العامة هذا الى أن سلطات الاحتلال البريطانى لم تشجع الصناعة خوفا مما يترتب على ذلك من أضرار بمصالح بريطانيا التى وجدت فى مصر سوقا رائجة لمنتجاتها ، واهتمامها البالغ بالتوسع فى انتاج القطن لسد حاجة لانكشير ه منه ويقصد الحصول على محصول يدر من العملات الأجنبية ما يكفل سداد فوائد الدين الخارجى وأقساطه ٠ ولم تنشأ فى مدة الاحتلال البريطانى لمصر صناعة جديدة هامة بل على العكس من ذلك اندثر عدد من الصناعات القائمة وعفا عليها الزمن ٠
(راجع : Baer, Social history of modern Egypt, p. 144.
الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ١٧٧) ٠

(١١٤) أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، ص ٩٧ ٠

(١١٥) صلاح أحمد ، الحرف والصناعات فى عهد محمد على ، ص ٢٨٨ ٠

(١١٦) صلاح أحمد ، المرجع السابق ، ص ٢٩٩ ٠

(١١٧) أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص ١٥٦ .

(١١٨) لهيطة تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٧٥ .

(١١٩) فوزى جرجس ، دراسات فى تاريخ مصر السياسى ، ص ٤٧ .

(١٢٠) Crouchley, The Economic development of Modern Egypt, p. 57.

(١٢١) معية تركى ، دفتر ٢ ، وثيقة ٣٠٥ ، بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٣٤هـ/١٨١٨م ، راجع : ابراهيم عامر - الأرض والفلاح ، ص ٢٥ .

(١٢٢) الرافعى ، عصر محمد على ، ص ٦٤٧ ، فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٧٩ .

(١٢٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٧٠ ، مكاتبة ١٧ ، من المجلس العالى الى الديوان الخديوى ، بتاريخ ١٨ صفر سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .

(١٢٤) Mengin, Histoire de L'Egypt., op. cit., p. 340.

(١٢٥) ديوان خديوى تركى ، ملكية ، محفظة ١ ، ورقة ٦١ ، من الجناب العالى الى مختار بك ناظر المجلس ، بتاريخ ٨ رجب ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م .

(١٢٦) Douin, Mohamed Aly Pacha du Caire, p. 208.

(١٢٧) Cattaui, Le Regne ..., op. cit., p. 261.

(١٢٨) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٩٨ ، محمد أنيس ، تطور المجتمع المصرى من الاقطاع الى ثورة ٢٣ يوليو ص ٧٢ ، فوزى جرجس دراسات فى تاريخ مصر ، ص ٤١ .

(١٢٩) Crouchley, The Investment of Foreign Capital, p. 33.
— Pucklar-Muskau, Egypt ..., p .50.

فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٧٠٠ .

(١٣٠) Lane, E.W.. The Manners and Customs..., p. 114.

(١٣١) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ١٩٦ .

(١٣٢) Crouchley, The Investment of Foreign Capital, p. 33.

لأنه بسقوط نظام الاحتكار التجارى فى مصر – مثلا – عادت التجارة الى نظام الحرية . ولكى تقوم التجارة الحرة لابد من توافر المال بأيدى التجار الذين تقع عليهم مسئولية اقامتها وانهاضها ، ونظام الاحتكار لم يضيع المال الذى كان فى أيدى هذه الفئة ويستولى عليه فقط وانما منع أيضا وصوله اليها بمقتضى قوانينه وأوامره فأصبحوا خلوا منه . مما أعطى الفرصة للتجار الأجانب للسيطرة على قطاع التجارة المصرية بشقيه الداخلى والخارجى وكذلك كان الحال بالنسبة للصناعة وغيرها من موارد الدخل والثروة فى مصر .

(راجع :
— Crouchley, The economic development of Modern Egypt, p. 114.

(وراجع : لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ص ٢١٠ .

(١٣٣) فوزى جرجس ، دراسات فى تاريخ مصر السياسى ، ص ٦٨ .

(١٣٤) الرافعى ، عصر محمد على ، ص ٦٦٣ .

(١٣٥) أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، ص ٣٠ .

(١٣٦) Clot Bey, Apercu General sur L'Egypte, T. I, p. 166.

وراجع فؤاد شكرى بناء دولة ، ص ٨٥ ·

(١٣٧) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ١٤٨ ·

(١٣٨) أحمد الحتة ، تاريخ الزراعة المصرية · وراجع أيضا · لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى . ص ١٧٥ ·

(١٣٩) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٣ ، أمر من محمد على الى مأمورى الاقليم القبلية والبحرية تاريخه ١٢ رمضان ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م ·

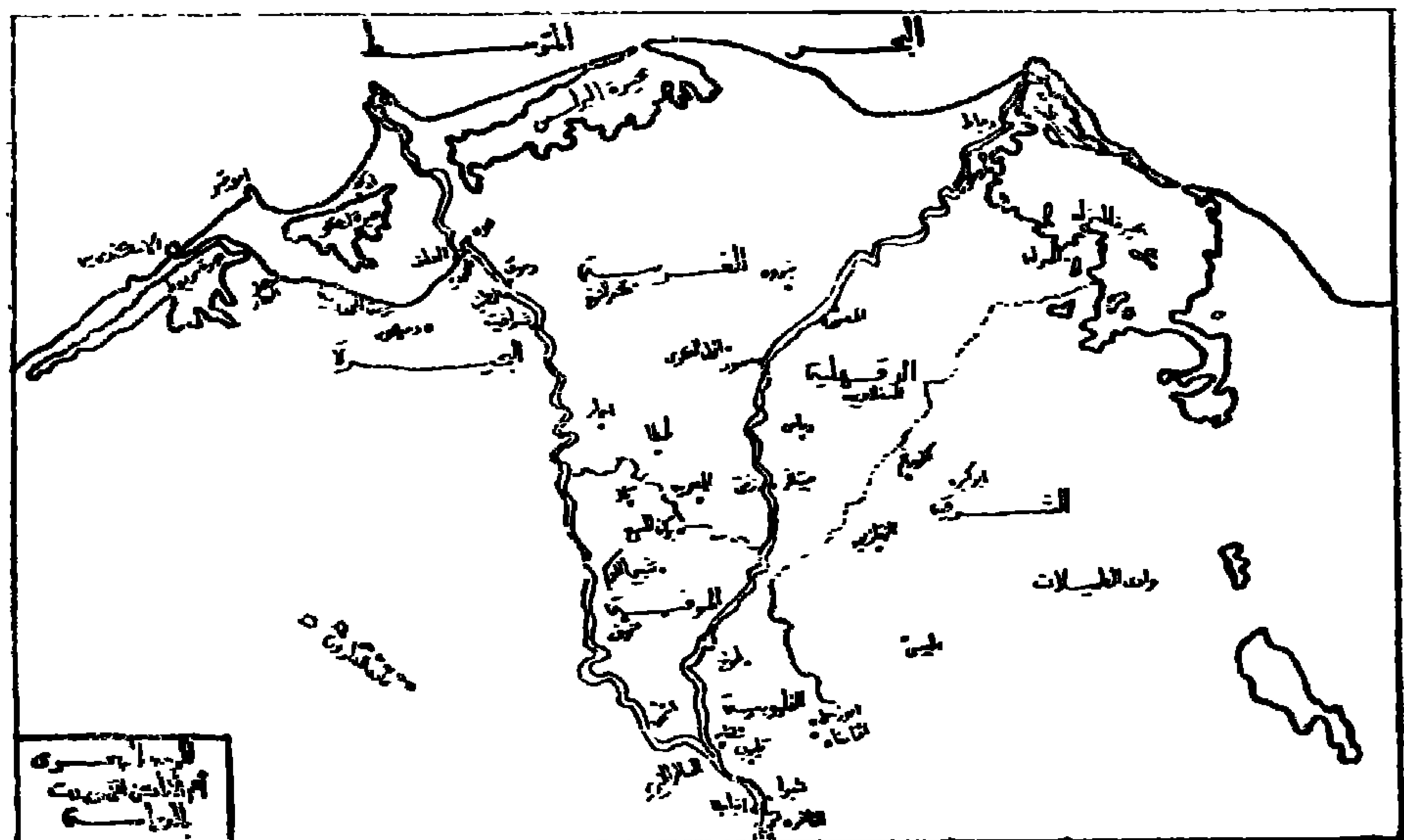
(١٤٠) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٤ ، امر من محمد على الى حبيب أفندى ، فى ٢٧ محرم سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م · أمين سامى ، تقويم النيل ، ص ٤٦٥ ، سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦ ·

(١٤١) هيلين ريفلين . الاقتصاد والادارة فى مصر ، ترجمة ، ص ٣٦١ ·

الملاحق

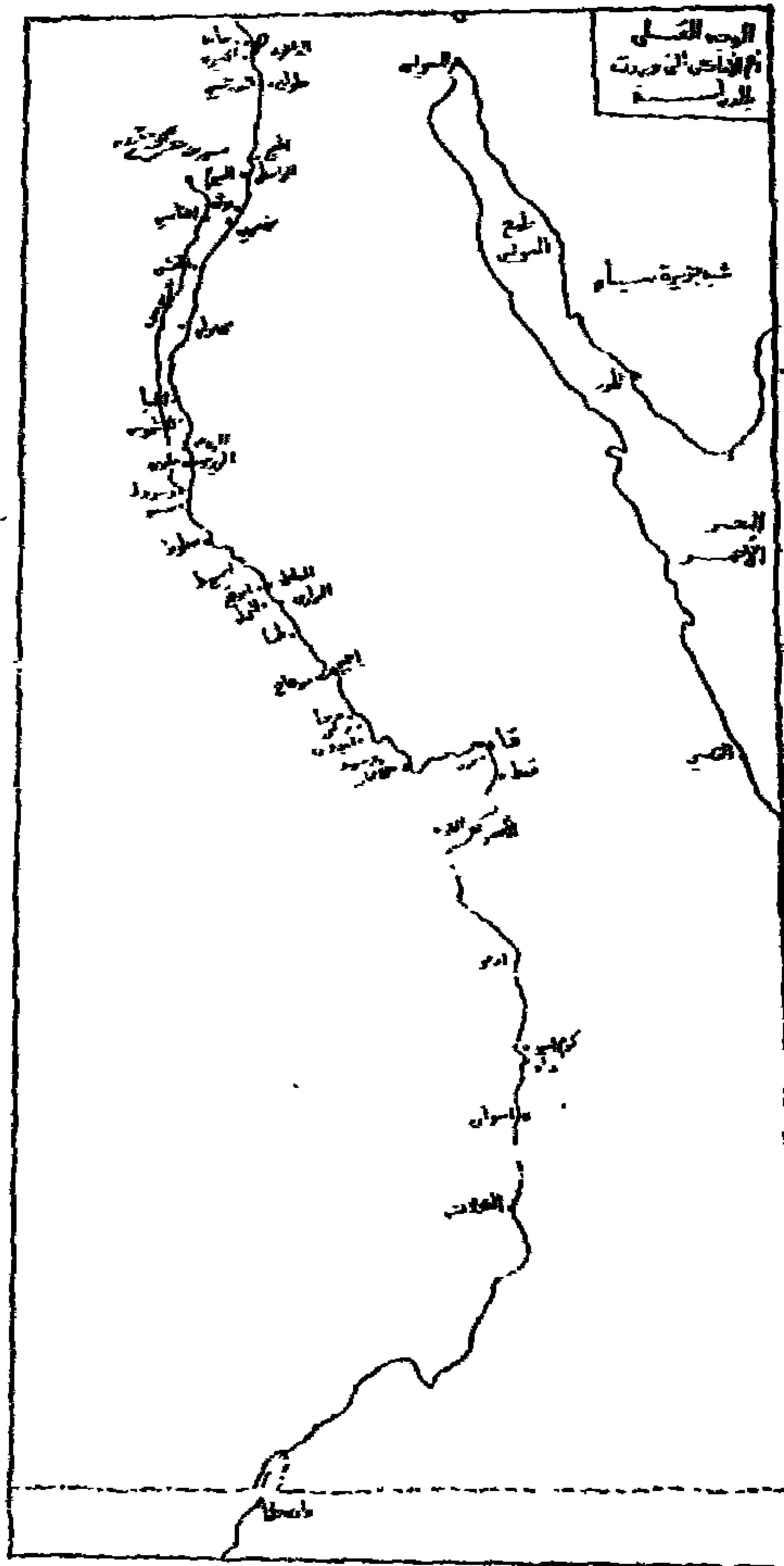
الملحق ١

خريطة للوجه البحرى : تبين أهم الأماكن التى وردت بالدراسة



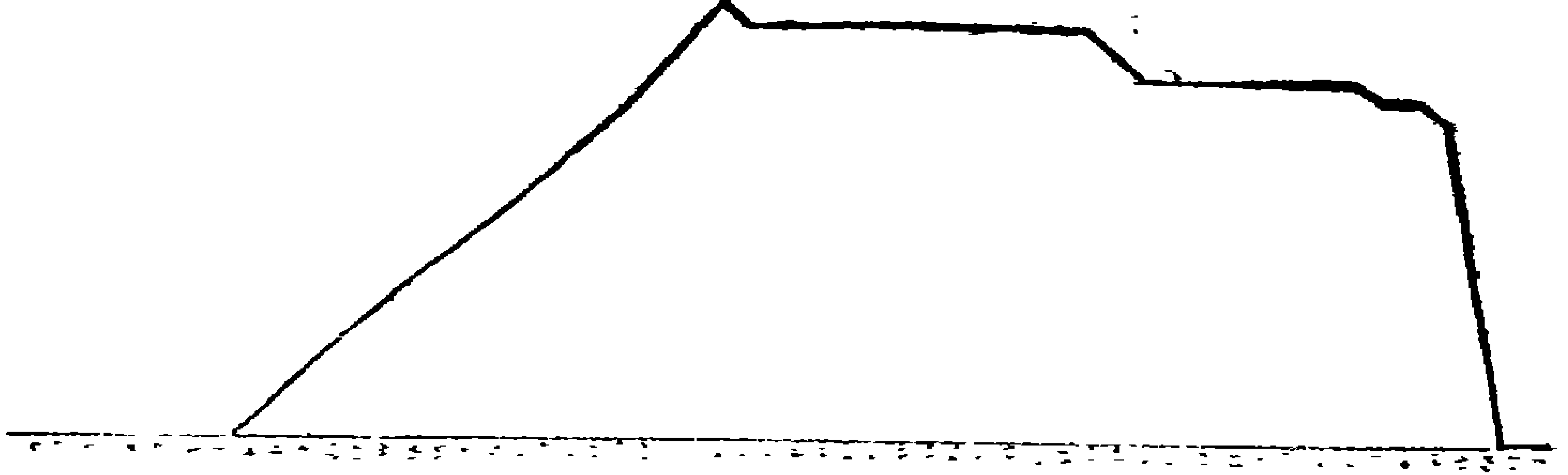
الملحق ٢

خريطة للوجه القبلى : تبين أهم الأماكن التى وردت بالدراسة



الملحق ٣

رسم بياني يوضح مسار نظام الاحتكار في الزراعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر



ملاحظات :

١ ـ بدأ نظام الاحتكار في الزراعة في سنة ١٨١٢ م ٠

٢ ـ اشتد في السنوات من ١٨١٢ ـ ١٨٣٠ بعد أن اكتملت أجهزته ٠

٣ ـ في سنة ١٨٣١ بعد أن ساءت حالة الفلاح قرر الباشا أن يترك له الحبوب الأربعة التي يعتمد عليها في غذائه ومعاشه وهي الذرة والشعير والفول والحنطة واحتفظ لنفسه من محصولها بقدر معين يحسب بسعر معين ٠

٤ ـ الاحتكار الزراعي بدأ يتلاشى في نهاية عهد محمد على ففي سنة ١٨٤٥ م أصدر لائحة ترتب زراعة الأراضي بالاشتراك مع الميرى ٠

٥ ـ في سنة ١٨٤٦ م اضطرت الحكومة لتعديل أنظمة ملكية الأرض الزراعية ٠

٦ ـ في سنة ١٨٥٤ م عدل سعيد قانون ١٨٤٦ م بقانون آخر ٠

٧ ـ في سنة ١٨٥٦ عدل سعيد ضريبة الأراضي الزراعية ٠

٨ ـ في سنة ١٨٥٨ م أصدر سعيد اللائحة السعيدية وبذلك ألغى نظام الاحتكار الغاء تاما اذ أصبح للفلاح الحق في التصرف في الأراضي التي يستغلها وفي نوع المحاصيل التي يزرعها وفي طريقة بيعها وفي الأشجار التي يغرسها والسواقي والأبنية التي ينشئها وأصبحت الضرائب تجبى نقدا لا عينا وتغيرت مواعيد تحصـيل الضرائب بما يلائم المزارع ٠

٩ ـ وفي سنة ١٧٧١ م انتقلت ملكية الأرض المطلقة لمستغلي الأراضي الزراعية بصدور لائحة المقابلة ٠

١٠ـ في سنة ١٨٩١ م استقرت ملكية الفلاح للأرض الزراعية في مصر بشـكل نهائي ٠

الملحق ٤

رسم يوضح مسار نظام الاحتكار في الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر



ملاحظات :

١ ـ بدأ نظام الاحتكار فى الصناعة سنة ١٨٠٩ م ببداية احتكار محمد علي للانتاج الحرفي ٠

٢ ـ في سنة ١٨١٦ م أدخل محمد على الصناعة الحديثة وأنشأ المصانع الكبيرة وجعلها احتكارا للدولة ٠

٣ ـ اشتد نظام الاحتكار الصناعي وتوسع بعد انشاء محمد علي لجيشه النظامي سنة ١٨١٧ م لحاجة هذا الجيش الى المعدات والأسلحة والغذاء والكساء ٠

٤ ـ منذ سنة ١٨٢٦ م أخذ نظام الاحتكار في الصناعة ينهار ولما رأى الوالي بوادر هذا الانهيار قرر في هذا العام تشغيل المعاصر بين الأهالي لعدم اشتغال الميرى بها ٠

٥ ـ في سنة ١٨٢٧ لاحظ الوالي انخفاض انتاج المصانع بشكل يستلفت النظر ٠

٦ ـ في سنة ١٨٣١ قرر محمد علي تسليم فابريقات المحروسة الى الخواجة جالواي Galloway

٧ ـ في سنة ١٨٣٥ قرر الوالي ترك مصلحة الحرير على ذمة التجار ٠

٨ ـ في سنة ١٨٣٧ أعاد الوالي مصانع النيلة الى أربابها ٠

٩ ـ بعد تسوية ١٨٤١ أخذت الصناعة في الانهيار وكان من نتيجة ذلك الغاء مصلحة الجلود وإعلان حرية بيع وشراء الصنف المذكور بين الأهالي كما أعطى الوالي فابريقة السبتية والفابريقة الكبرى ببولاق وفابريقة فوه عهدة لشخص ٠

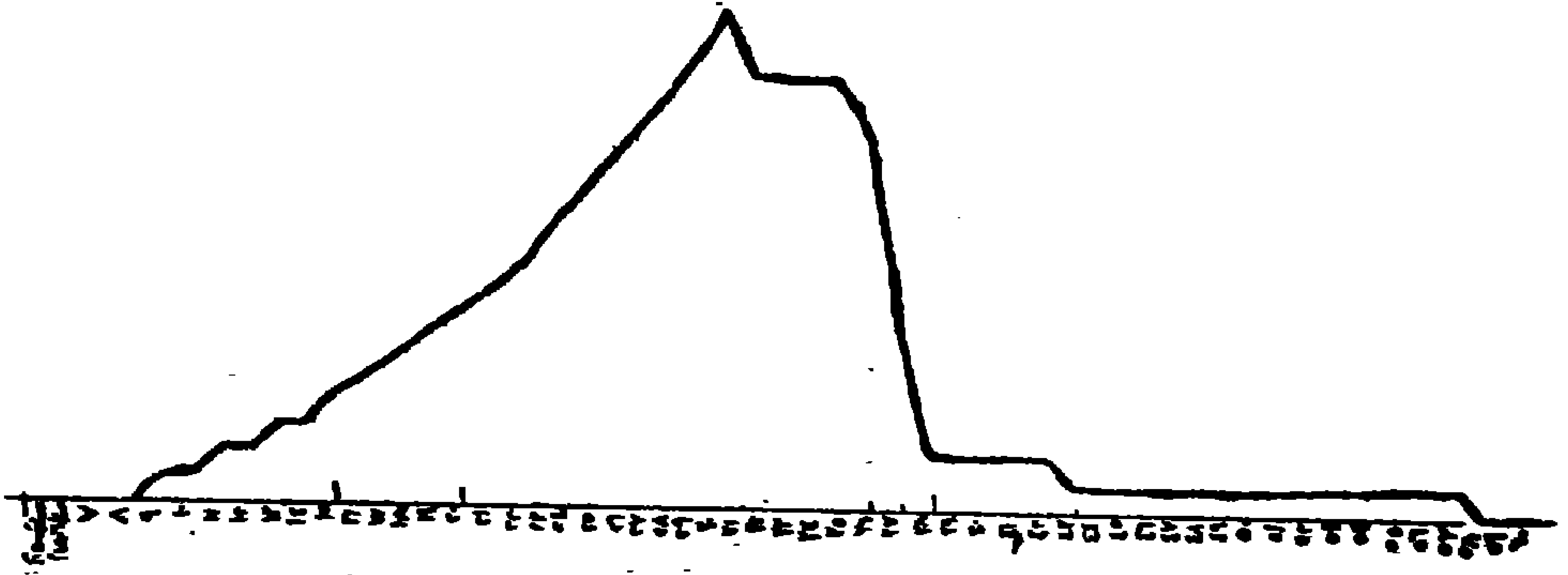
١٠ـ في سنة ١٨٤٨ أعطى الوالي مصنع الشيت التزاما لشخص ٠

١١ـ أقفلت كثير من المصانع الكبرى في أواخر عهد محمد علي وفي عهد عباس (٤٨ ـ ١٨٥٤) أقفلت بقيتها ٠

١٢ـ فتح سعيد الباب لرؤوس الأموال الأجنبية فبدأت تتدفق على البلاد وتشتغل في المشاريع الصناعية فارتبط الانتاج المصري بالسياسة الأوربية وأصبحت البلاد سوقا للمصنوعات ورؤوس الأموال الأجنبية ومصدرا للمواد الأولية ٠

الملحق ٥

رسم بيانى يوضح مسار نظام الاحتكار فى التجارة فى مصر
فى النصف الأول من القرن التاسع عشر



ملاحظات :

١ ـ بدأ نظام الاحتكار فى التجارة ببداية احتكار الوالى لمصنوعات الانتاج الحرفى فى سنة ١٨٠٩ م وللمحاصيل الزراعية سنة ١٨١٢ م ٠

٢ ـ توسع نظام الاحتكار التجارى منذ سنة ١٨١٦ بانشاء الوالى للصناعات الحديثة ٠

٣ ـ اشتد نظام الاحتكار فى التجارة منذ سنة ١٨٢١ م بعد ان استكملت أجهزته وشاهد الوالى الأرباح الجزيلة التى عادت عليه منه ٠

٤ ـ بلغ الاحتكار التجارى القمة فى سنة ١٨٣١ باضافة احتكار تجارة الوارد من بلاد العرب وأفريقية اليه ٠

٥ ـ بعد سنة ١٨٣١ بدأ نظام الاحتكار فى التجارة فى الانهيار بعد أن ساءت حالة الفلاح وترك له الوالى الحبوب الأربعة التى يعتمد عليها فى معاشه ومنع الاتجار فيها مع الخارج ٠

٦ ـ فى سنة ١٨٣٦ م أمر السلطان العثمانى محمد على بالغاء احتكار تجارة الحرير ٠

٧ ـ فى سنة ١٨٣٧ م ألغى الوالى احتكار الحبوب بسبب أزمة الحبوب وبالتالى تأثرت تجارة الوالى مع الخارج القائمة على الاحتكار تأثرا كبيرا ٠

٨ ـ فى سنة ١٧٣٨ م تأثر نظام الاحتكار باتفاقية « بلطة ـ ليمان » التى عقدتها الدولة العثمانية مع انجلترا وبعض الدول وقررت فيها تحريم الاحتكار وتحرير التجارة فى المماليك العثمانية ومن بينها مصر ٠

٩ ـ فى سنة ١٨٤٣ تأثر نظام الاحتكار التجارى بسبب اشتداد شكاوى قناصل الدول الأوربية من عدم تنفيذ الوالى لمبدأ حرية التجارة التى أقرته المعاهدات ٠

١٠ـ فى سنة ١٨٥٨م ألغى سعيد الاحتكار التجارى عندما أعاد للزراع الحق فى بيع منتجاتهم لمن يشاءون وأمر بتحصيل الضرائب نقدا لا عينا ٠

الملحق ٦

« محمد علي » يأمر بقتل وصلب المخالفين لنظام الاحتكار

أمر من الجانب العالي الى متصرف جرجا ، بتاريخ ٢٩ جماد الأولى سنة ١٢٣٨ هـ / ١٨٢٢ م :

« بما أن القماش والخيط البرانيين ممنوعان منعا قاطعا فقد سبق أن أبلغناكم مرات عديدة وجوب عقاب من تجرأ على مزاولة هذين الصنفين المنكرين الممنوع صنعهما وكذلك بيعهما وشراؤهما اما بضرب شديد واما بترتيب الجزاء • ولقد رأينا الآن أن يرسل الذين استحقوا الجزاء ممن تجرأوا على اقتراف هذا العمل الممنوع الى مصنع الحديد ليعملوا فيه بدلا من قتلهم أو صلبهم فلا تقتلوا ولا تصلبوا بعد ذلك الذين اتهموا بتعاطي صنف البراني فقبض عليهم واستحقوا القتل أو الصلب بمقتضى النظام بل اكتبوا الاقليم الذي ينتمون اليه وبلغوا قراهم واذكروا أسماءهم وأسماء آبائهم وسلموا كل واحد منهم الى أحد رجالكم وسوقوهم الى صاحب السعادة كتخدانا الأغا تمهيدا لوضعهم في مصنع الحديد • ولما كان أمرنا هذا واجب النفاذ فينبغي أن تكتبوا صورة ارادتي هذه وتبلغوها الى كاشفي الأقاليم الصعيدية ومأموري الأنوال •• » (١) •

---

(١) معية تركي : دفتر رقم ١٠ ، مسلسل ٥٠٣ ، من الجناب العالي الى متصرف جرجا ، بتاريخ ٢٩ جمادي الأولى سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م • (وأرسل نفس الكتاب الى ناظر الأقاليم الوسطى) •

الملحق ٧

لم يترك نظام الاحتكار حرفة الا وفرض على أهلها ضريبة

صورة اللائحة المحررة للبك محافظ الاسكندرية بتاريخ ٨ ذى الحجة سنة ١٢٤٦ هـ / ١٨٣٠ (١) :

سبق أن قدم كتاب دولتكم الوارد خاصا بالاستعلام عن عدد أقلام العوائد الملحقة بالتزام خردة مصر الى كل من رضوان آغا ملتزم الخردة الحالى وسلفيه الحاج « عثمان آغا » و « يوسف الفران » وتلى عليهم . فها نحن أولاء نقدم لكم كشف العوائد المحصلة أخيرا بمعرفة الحاج عثمان آغا كالآتى :

الحلوانية : هؤلاء عبارة عن ثمانية عشر دولابا ويبلغ جميع العمال والبائعين الموجودين فى هذه الدواليب الثمانى عشر ثلاثمائة نفر ولما كانت معدودة قلما قائما بنفسه فيباع التزامها اذا ظهر لها طالب بمعرفة ملتزم الخردة وقد بيع فى سنة ١٢٤٦ هـ هذه بستة وأربعين كيسة من النقود وأن هذه النقود تحسب على الدواليب وعلى العمال الذين يشتغلون فيها فقط ولا يؤخذ شىء ما من البائعين كما أن التزامها ليس مقطوعا اذ يباع ويشترى حسب رغبته مشتريها حينا بثمن عال وحينا بثمن أقل .

القطايفجية : يطلق عليهم كنفانية فيؤخذ منهم من خمسين قرشا لغاية ستين قرشا اذا اشتغل حانوتهم سنة كاملة أما اذا اشتغلت فقط فى شهر رمضان فمن عشرين قرشا لغاية خمسة وثلاثين قرشا .

الفرانون : المراد بهم فرانو السبوق فيؤخذ منهم فى السنة عن كل فرن من اثنى عشر لغاية ستة وثلاثين قرشا .

الطرشجية (صانعو المخلل) : يؤخذ منهم من ستين بارة لغاية تسعين بارة عن كل زير لهم فى محل دواليبهم على أن هذه العوائد تؤخذ فقط من مخلل اللفت والخيار والبصل ولا تؤخذ عن باقى المخللات .

---

(١) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٧٧ ، صفحة ٢٤ ، مكاتبة ١٩ ، صورة اللائحة المحررة للبك محافظ الاسكندرية ، بتاريخ ٨ ذى الحجة سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .

صانعو معجون الحشيش : هؤلاء يديرون عشرين دكانا وتبلغ عوائدهم ألفين وثمانمائة قرش توزع على كل منهم حسب قدرته وتجارته كل سنة بمعرفة شيخهم فتحصل منهم .

الخلالون : تبلغ عوائد هؤلاء ألفين وأربعمائة قرش موزعة على دواليبهم الموجودة وكيفية توزيعها هو أن توزع على أصحاب تلك الدواليب من عشرين قرشا لغاية ثلاثمائة قرش كل منهم حسب طاقته وقدرته بمعرفة مشايخهم فتحصل منهم على أن الخل الرومي كذلك داخل فى ذلك الا أن عوائده لا تؤخذ منهم كما تقدم بل تؤخذ خمسة وعشرين قرشا عن كل دكان لمبيع الخل لهم .

الدقاقون : التزامهم أربعة آلاف قرش في السنة فاذا ظهر لها مشتر يدفع مبلغا أكثر من ذلك المبلغ تعطى اليه أما اذا لم يظهر لها مشتر فينزل التزامها بسبب ذلك الى أقل من أربعة آلاف قرش المذكورة .

بائعو الخوص ومستخرجو الخل من التمر ومقلعو الأشجار :

يطلق على هؤلاء قشاشون مقسوم عليهم ثلاثة آلاف ومائتان قرش كل سنة وكيفية تقسيم هذا المبلغ عليهم هو أن يقسم عليهم باعتبار الحدائق التى فى عهدهم بمعرفة المشايخ .

صانعو الأوانى والقدور والقلل الفخار : هؤلاء يديرون خمسة عشر دولابا مقسوم عليهم ألف وثلاثمائة وخمسون قرشا فى السنة بمعرفة مشايخهم وكل منهم حسب طاقته . وان هذه الدواليب الخمسة عشر التى يديرونها هى الدواليب الموجودة ابتداء من المحروسة لغاية أشمون جريس .

المنجدون : توزع على هؤلاء مهما يبلغ عددهم لغاية خمسة قروش كل منهم بحسب طاقته وقدرته بمعرفة مشايخهم فتحصل منهم سنوى .

مبيضو النحاس : يوزع على كل دكان من دكاكين هؤلاء أيا كان عددها من أربعة قروش ونصف لغاية ثلاثة عشر قرشا فى السنة بمعرفة مشايخهم فتحصل منهم .

صانعو القباقيب : يحصل من كل دكان من دكاكين هؤلاء اثنى عشر قرشا ونصف قرش كل سنة .

السمكرية : ويوزع على كل دكان من دكاكين هؤلاء أيا كان عددها بستة قروش لغاية ثلاثة عشر قرشا فى السنة بمعرفة مشايخهم فتحصل منهم :

الحدادون الذين خارج مصر : يؤخذ من كل دكان من دكاكين هؤلاء من خمسة وعشرين قرشا لغاية مائة وخمسين قرشا فى السنة .

الحانوتية : هؤلاء يديرون ستة عشر دولابا وعلى كل دولاب منها مقيد ألف قرش سنوى يوزع عليهم بمعرفة مشايخهم فيحصل منهم .

الرجال الذين يفتحون الكتاب وينظرون البخت : يطلق على هؤلاء (طورقية) يوزع على كل نفر منهم أيا كان عددهم من عشرة قروش لغاية أربعين قرشا فى السنة بمعرفة مشايخهم فيحصل منهم .

صناديق العجايب (صناديق الدنيا) : يوزع على كل صندوق من هذه الصناديق مهما بلغ عددها من عشر قروش لغاية عشرين قرشا فى السنة بمعرفة مشايخ أصحابها فيحصل منهم .

النساء الغوازى (الراقصات) اللآتى يرقصن فى الولائم والأفراح بالساجات :

يوزع على كل واحدة منهن من ثلاثين قرشا لغاية تسعمائة قرش فى السنة بمعرفة شيخاتهن فتحصل منهن .

الشعراء والمحدثون والحواة والقرادون : يطلق على كل واحد من هؤلاء « أبو زيد » ويمسك بيده ربابا وعلى كل واحد منهم قصاص الحكايات الا أنه لا يمسك بيده ربابا كما أنه يطلق على كل واحد منهم « حاويا » وعلى كل واحد منهم قرداتى فيؤخذ من كل منهم حسب قدرته من عشرة قروش لغاية خمسة وسبعين قرشا فى السنة بمعرفة مشايخهم .

طائفة البهلونيين والغجر : يطلق على فريق من هاتين الطائفتين بهلوانا وعلى فريق منهما غجرا الذين هم صانعو الخواتم من القصدير والرصاص وبائعوها فيؤخذ من كل منهم حسب قدرته من عشرة قروش لغاية خمسين قرشا فى السنة بمعرفة مشايخهم .

الطبالون والزمارون الذين خارج مصر : يؤخذ من كل مركز يزاولون فيه مهنتهم أيا كان عدد تلك المراكز من خمسة وعشرين قرشا لغاية ثلاثمائة قرش فى السنة والمقصود من كلمة المركز ههنا الأماكن التى يزاولون فيها مهنتهم من القرى مثلا فى ثلاث قرية أو خمس أو عشر أو أكثر منها .

الفياشون والخولات : أحد هاتين الطائفتين رقاصو القرى وأحدهما كذلك رقاصو البنادر والمحروسة فيؤخذ من كل منهم من عشرة قروش لغاية مائة وخمسين قرشا فى السنة .

الهازلية وطائفة الغرباء ذكورا واناث والسلامية بالغاب والثعبانية :

أحد هذه الطوائف من يلبس طرطورا أحمر اللون ويقص أحاديث لغو على مستمعيه وأحدهما من يضرب على الساجات النحاسية ومنهم ذكور واناث وأحدهما كذلك زمار والمزامير المصنوعة من الغاب وأحدهما كذلك

ملعبو الثعابين فيؤخذ من كل منهم من عشرة قروش لغايـة مائة قرش فى السنة بمعرفة مشايخهم .

الطراحون وخراز والقصاع والنساء الدقاقات والنساء بائعات الكحل بالجراب :

أحد هؤلاء الطوائف من يبيع الطرح وأحدهما كذلك من يخرز القصاع وأيضا أحدهما نساء تدق الدقـة وأيضا أحدهـا كذلك نساء يبعن الكحل بالجراب ويطلق عليهن الحلبية والشهايمة والنباتية فيؤخذ من كل منهن من عشرة قروش لغاية خمسين قرشا فى السنة بمعرفة مشايخهم .

دلالو الجمال بالرميل : يؤخذ من كل من هؤلاء عوائد قدرها خمسة وسبعون قرشا فى السنة .

سيدى صاحب المكرمات : ان صورة كشف عوائد الخردة المأخوذة من الحاج « عثمان أغا » المذكور عبارة عن هذه وقد سألناه عما اذا كانت توجد أصناف أخرى تؤخذ منها عوائد عداما ذكر فأجاب أن العوائد المقيدة بدفتره عبارة عن هذه الا أنه يوجد عدا المذكورين بدفتره أناس يتجولون فى القرى والبنادر بالأقاليم القبلية والبحرية بأيديهم تذاكر مختومة بختم ملتزمى الخردة يعتمد عليها حكام البلدة وضباطها التى يقصدون اليها .

فى ٨ ذى الحجة سنة ١٢٤٦ هـ / ١٨٣٠ م .

الملحق ٨

موظفو الشون يتلاعبون بمحاصيل الفلاحين في نظـــام الاحتـــكار

تقرير مقدم من شاكر أفندى الى الجناب العالى ، تاريخه ١٥رجب ١٢٤٩ هـ/ ١٨٣٣ م :

« ... وعند ورود محصول الزروعات من غلال وأصناف وخلافه من المزارعين الى أشوان المأموريات يجبروا المزارع فى الكيل وغيره وعند خروجه من الشونة يكيلوه ويوزنوه قايم والوفر الذى يظهر ما بين الكيل والوزن وبعضه مثلا ان كان على مقتضى الجبر فى أصول الوارد يظهر وفر مائة أردب يجعلوها عشرين أردب لطرف الميرى وما يتبقى يكون مشترك ما بين ناظر الشونة والكاتب والكيال والقبانى لأن القبانى يوزن الأصناف بالزيادة وعند تسليمها يوزنها بالتمام وكذلك السمسار على هذا النسق وهو أنه يتفق مع البعض من الأهالى ويأخذ منهم الدون ويدخله فى باب العال والذى لم يكن بين المذكور وبينه اتفاق يجعل عاله دون وحيثما أن هذه الصورة لم هى ظاهرة فالذى يكون من المزارعين متفق مع السمسار فهو فى الرواج والذى لم يكن متفق مع المذكورين فهو فى الخسارة وقد تلاحظ ذلك فى انكسار المزارعين ... » (١) .

---

(١) محافظ الإبحاث ، محفظة الميهي ، دوسية ٦ ، نمرة ١١ ، تقرير مقدم من شاكر افندى الى الجناب العالى ، تاريخه ١٥ رجب ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م .

الملحق ٩

نظام الأقسام وكبار المشايخ يزيدون فى أثمان الأثوار الموزعة على الفلاحين بمقتضى نظام الاحتكار ويأخذون الفرق لأنفسهم

أمر من « محمد على » الى مديرى عموم الأقاليم بتاريخ ٢٢ ربيع أول سنة ١٢٤٣ هـ / ١٨٢٧ م :

« علمت من العروضات المقدمة من الأهالى غــدر أصحاب المزروعات بسبب الضميمة الفاحشة التى ضموها عليهم نظار الأقسام وكبار المشايخ لغرضياتهم الشخصية على أثمان الأثوار الموزعة عليهم فى سنة ١٢٤١هـ/ ١٨٢٥ م سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦ م على من لا مواشى لهم عديمى الاقتدار لاعانتهم على زراعة الصيفى وبما أن ذلك ينبنى عليه ضعف الأهالى وظلمهم فيلزم تحرير كشف بما صار مختراه فى السنتين المذكورتين من الأثوار مبينا به اسم البائع واسم المعطى له وأصل الثمن المشترى به وتقديمه سريعا .. » (١) .

(٢) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٢ ، أمر من محمد على الى مديرى عموم الأقاليم بتاريخ ٢٢ ربيع أول سنة ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م .

الملحق ١٠

المشايخ المكلفون بتنفيذ نظام الاحتكار يظلمون الفلاحين بتحصيل الأموال منهم ولا يوردوها للميرى فتبقى ديونا على أصحابها

امر من الجناب العالى « محمد على » الى « ابراهيم أغا » المأمور لتنظيم قنا (١) :

« كتبت فى عريضتك الواردة قبلا تقول : أمرت بتفتيش قريتين على سبيل المثال والنموذج للتحقيق الذى سيجرى فى قرى قسم قنا لمعرفة ما وقع فيها من الاختلاسات والمخالفات وأن ذلك سيؤدى الى تحقيق منافع كثيرة . وكان كتب اليك فى أن تبلغ ما هى تلك المنافع المنظورة وقلت فى عريضتك الواردة أخيرا أن مشايخ القريتين المارتى الذكر ظلموا الفلاحين فحصلوا منهم مبلغ ١٣ ألف قرش ونيف بدعوى أنها من أصل المطلوب وبقى هذا المبلغ فى ذممهم كما أن فى ذمم طرفهما مبلغ ٥٤٠٠ قرش ونيف . وبما أن المبلغ المار الذكر مكسورفسيخصم من ذمم الأشخاص الذين عليهم بواقى ويطرح عليهم ، واذا كان المشايخ قد حصلوا من أشخاص آخرين شيئا غير المبالغ المذكورة فيظهر ذلك حين الطلب . وقلت أيضا أنك أرسلت طى كتابك الكشف المختوم المقدم من المفتش . ونحن قد علمنا ذلك ولكن يا ابراهيم أغا لم تكتب فى كتابك ولا حرفا واحدا عن تحصيل المبالغ التى دخلت فى بطون المشايخ والصرافين وعن حسابها على ديون أصحابها . وبما أن من لوازم المصلحة تحصيل أموال الفقراء التى بقيت فى ذمم المشايخ بسرعة وحسابها على ديون أصحابها للحكومة وتأديب بعض المشايخ الذين ظلموا الفقراء اذا اقتضت الظروف ذلك . فاذا كتب تعنى بتمشية العمل على هذا النحو يجب عليك أن تحيطنا علما به والا فاذا كنت تكتفى بالكتابة فحسب غير معنى بالتنفيذ والعمل يجب عليك تحقيق ما تكتبه هذا مطلوبنا منك .. » .

---

(١) معية تركى ، دفتر ٢٤ ، أمر رقم ١٩٨ ، من الجناب العالى « محمد على » الى ابراهيم أغا المأمور لتنظيم قنا ، بتاريخ ٢٢ رمضان ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .

الملحق ١١

مساحو نظام الاحتكار يجاملون الأغنياء ومن يقدم لهم الرشوة على حساب أطيان الفقراء

أمر من « محمد علي الى عموم المديرين ما عدا القليوبية في ١٧ صفر سنة ١٢٥٠ هـ / ١٨٣٤ م :

« علمت من الشقة الواردة من مدير القليوبية ارتكاب المساحين الخيانة والغش في ظلم الأهالي الفقراء بعلاوة أطيان على أطيانهم وتنقيص أطيان المقتدرين وبيانها شراقي وبور وغيره بسبب ارتشاهم منهم لذلك تحرر الى الموما اليه بتاريخ ٨ صفر سنة ١٢٥٠ هـ بارسال المساحين الى الليمان مدة سنة وضرب الراشين من الأهالي كرابيج بقدر قروش الرشوة وعليه لزم صدوره للاحاطة ومجازاة من يتوقع منه ذلك بالمديريات على الوجه المشروح بلا تأخير .. » (١) .

(١) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٥ ، أمر من محمد علي الى عموم المديرين ماعدا القليوبية في ١٧ صفر ، سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م .

الملحق ١٧

« صرافوا » نظام الاحتكار يغشون أصحاب الحقوق فيصرفون لهم مسكوكات غير مصرية ليكون لهم فرق أسعارها

أمر من الجناب العالى الى مدير الجهادية تاريخه ١٧ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ هـ / ١٨٤١ م :

« سمعت أن الصرافين يغشون أصحاب الحقوق فيصرفون لهم مسكوكات غير المسكوكات المصرية ليكون لهم فرق أسعارها فيجب التحقيق ونفى من تجرأ على ذلك الى الليمان ما دام حيا وأفهامهم بأننى سأبيح قتلهم اذا لم يتعظوا بالنفى .. » (١) .

---

(١) ديوان الجهادية ، تركى ، أوامر ، محفظة ١ ، من الجناب العالى الى مدير الجهادية ، بتاريخ ١٧ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م .

الملحق ١٣

الحكومة تتلاعب بالأسعار في ظل نظام الاحتكار وتقبض على من يعترض من الأهــالي

أمر من « محمد علي » الى ناظر الأصناف بتاريخ ٧ ربيع آخر سنة ١٢٣٤ هـ/ ١٨١٨ م :

« ‥ صار منظوري الترتيب الذى عمــل بخصوص تنزيل عشرة قروش عن كل قنطار من أسعار القطن الجاري أخذه من الفلاحــين فعــلى مقتضى ذلك تجــرى المحاسبة .وكل ما ورد للأشوان يتحرى به أمــر جمع بالتركى بدون ما يشعر أحد منهم ويتنبه على السماصرة بعدم افشاء هذا الأمر لأحــد منهم وعند عــدم قبول أحــدا من الفلاحين بذلك يرسل لطرفى أو الى محمود بك وهذه الطريقة من الطرق المستحسنة ‥ » (١) ٠

---

(١) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية رقم ١ ، من « محمد على » الى ناظر الأصناف ، بتاريخ ٧ ربيع آخر سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م ٠

الملحق ١٤

الفلاح لكى ينتقل من جهة الى أخرى فى ظل نظام الاحتكار عليه أن يحصل على تذكرة مختومة من مأمور جهته

أمر من محمد على الى نجله ابراهيم باشا ، تاريخه ٢٣ جماد آخر سنة ١٢٤٥ هـ / ١٨٢٩ م :

« .. مرسل لك اثنين وتسعين ختم منقوشة بأسماء المراكز والمأموريات يلزم توزيعها على مأمورى الجهات للختم بها على تذاكر المرور التى تعطى لراغبى التوجه من جهة لأخرى من الأهالى من الآن فصاعدا .. » .

ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٣ ، أمر من محمد على الى نجله ابراهيم باشا ، تاريخه ٢٣ جماد آخر ١٢٤٥ هـ / ١٨٢٩ م .

الملحق ٢٥

السلطان العثماني يبلغ « محمد على » بأن احتكار الحرير مناف لأصول المعاهدات المعقودة بينه وبين دولة روسيا فيطلب منعه

ترجمة الفرمان رقم « ٣٣ » الصادر فى أواسط شهر جمادى الأولى سنة ١٢٥٢ هـ /١٨٣٦ م ٠ بطغراء السلطان محمود خان :

« ٠٠٠ الى والى مصر وملحقاتها الحالى وزير الحاج « محمد على باشا » أدام الله تعالى اجلاله لدى وصول التوقيع الهمايونى الرفيع يكون معلوما لك أنت أيها الوزير المشار اليه أن تجار الروسيا كل ما يشترونه من تجارة الحرير من الايالات التى أحيلت وأودعت الى عهدتك جعلتها على أصول اليد الواحدة وأحدثت لها أحوالا جديدة وحيث هذا الأمر يستلزم ايراث ضرر وصعوبة بالنسبة لمصلحة تجارة تجار الروسيا وهذا الأمر مخالف للمعاهدة والشروط ومغاير ومناف لروابط السلم والمصافاة الموجودة بيننا وبين دولة الروسيا فيجب منع ودفع ما يماثل اليد الواحدة فى حق الحرير ومنع ودفع الرسومات المستحدثة وعدم تداخل أحد فى معاملات تبعة الروسيا التجاريين الموجودين بالايالات التى فى عهدتك ٠٠٠ » (١) ٠

---

(١) محافظ الابحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة الفرمان رقم ٣٣ الصادر فى أواسط شهر جمادى الأولى ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م ٠ بطغراء السلطان محمود خان ٠

الملحق ١٦

السلطان العثماني يخبر « محمد علي » بأن الأرز والبن وسائر الأرزاق المصريـة اللازمة لسكان الآستانة العلية ارتفعت أسعارها في الآستانة بسبب نظام الاحتكار في مصر ويأمر بمنع ذلك الاحتـــكار

ترجمة الفرمان الصادر في أواخـر صفر الخير سنة ١٢٣١ هـ / ١٨١٥ م بطغراء السلطان محمود خان :

« ... بعد الديباجة المعتادة .. وزيري محمد علي باشا أدام الله تعالى اجلاله ومولانا قاضي مصر زيدت فضائله والمباشر المعين من قبل دار السعادة للخصوص الآتي الذكر زيد مجده . لدى وصول التوقيع الهمايوني الرفيع يكون معلوما لكم أن الأرز والبن وسائر الأقوات المصرية التي هي من الحوائج الضرورية لسكان الآستانة العلية أنها تباع بمصر بالسعر الغالي وباضافة أجرة الشحن بالسفينة وغيرها من المصروفات لحين ورودها الى الآستانة ترتفع أثمانها للغاية وهذه الكيفية توجب خسارة عباد الله من غير شك وضيق يدهـم عن تناولها وغني عن البيـان أن من أخص آمالنا الشاهانية الاهتمام بمنع بيع الأرز وسائر الأقوات المصرية للسفن التجارية والمحتكرين بالثمن الغالي لأنها من أشد الحاجيات الضرورية لسكان الآستانة العلية .. فأنت أيها الوزير المشار اليه يجب عليك منع طائفة المحتكرين من تخبئـة الأقوات المذكورة ولو أقـة واخـراج تلك الأقوات الموجـودة بالاسكندرية ودمياط ورشيد وسائر الأنحاء المصرية والأقوات الناتجة الى الظاهر وتمكين التجار من شرائها بثمن لائق بمعرفتك ومعرفة المباشر المومى اليه وارسال كمية وافرة في هذه الأيام الى الآستانة من الأقوات المذكورة بالشحن في السفائن على التوالي .. وكذلك اجراء الفحص والتحري اللازم سرا وعلانية لاخراج الأرز والبن وســائر الأقوات المخبأة في المخـازن والحوانيت الكائنة بالاسكندرية ورشيد ودمياط وسائر الأنحاء المصرية بأي حال كانت بدون تخبئة ولا أقة واحدة وتمكين التجار من شرائها وارسال كمية وافرة منها الى دار السعادة ... » (١) .

---

(١) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة الفرمان الصادر في أواخر صفر الخير سنة ١٢٣١هـ/١٨١٥م ، بطغراء السلطان محمود خان .

الملحق ١٧

منتجات المصـــانع الحكومية يزداد تهريبها فى عهد الاحتــكار بازديــاد تشدد الحكومه فى منع بيعها وشرائها الا بمعرفتها

أمر من الجناب العالى الى كاشف قليوب بتاريخ ٢٩ ذى الحجة ١٢٣٦ هـ/ ١٨٢٠ م :

« كنت نبهت وأكدت عليك بارسال مكاتبات مقدما ومؤخـرا بأنه حيث أن بيع وشراء القماش وقماش الصوف وخيط الكتان وخيط الصوف قد منع منعا كليا فيضرب أو يعـاقب كل من يرتكب هذا الفعـل الممنوع كائنا من كان وأن ينظر فى تثبيت هذا المنع بهذه الصورة فالآن قد ورد دفتر المهرب فى ذى القعدة وحيث أن المهرب الذى ضبط هذا الشهر فى اقليم القليوبية أكثر من المضبوط فى شهر شوال بموجب المذكرة المرسلة من طيه فقد ظهر أن تنبيهاتنا لم تؤثر فيك وأن انسانيتكم لم تفد بشرة فياكاشف تيممى هذا لا يكون كذلك فان الواجب منع هذا التهريب وقطع دابره واعلم ان سـلامتك موقوفة على زوال هذا الفعل الممنوع بمقتضى ذلك ‥ » (١) ٠

وقد حررت مكاتبة مشتملة على التأكيد لكاشف الغربية ٠ ذكر فيها بعد المقـدمة :

« ‥ لقد ورد دفتر مهربات ذى القعدة وأن مهربات الغربية المضبوطة بلغت ٤٧١٤ قرشا وأنها ضعف ما ضبط فى شوال بموجب المذكرة المرسلة من طيه فبما أنه كان يلزم أن يذهب عنك هذا التراخى وعدم الاهتمام كلما قدمت فى الخدمة وتمرنت على العمل فما أغرب هذا الحال ان كسلك فى ازدياد وفى وقت الكلام لا تترك فرصة لغيرك وفى وقت التنفيذ لا تصلح لأى عمل فالواجب ازالة هذه المهربات ومنع وقوعها ‥ » ٠

كما حررت مكاتبة الى حاكم المنوفية ذكر فيها بعد المقدمة :

ان فى كشف ذى القعدة الوارد بلغت مهربات المنوفيـة المضبوطـة ٦٠٩٠ قرشا وأنها أربعـة أضعاف ما ضبط فى شوال بموجب المـذكرة المرسلة من طيـه وبما أنـه كان يلزم أن يذهب عنك هذا التصرف وهذا التراخى كلما قـدمت فى الخدمـة وتمرنت على العمـل فالواجب منـع التهريب ‥ » ٠

---

(١) معية تركى ، دفتر ٦ ، ترجمة المكاتبة رقم ٧٧٧ ، من الجناب العالى الى كاشف قليوب ، بتاريخ ٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م ٠

الملحق ١٨

مفتشو نظام الاحتكار يأخذون الرشاوى من الأهـــالى

صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٦٨ ، يوم الأربعاء غرة صفر ١٢٤٦ هـ / ١٨٣٠ م ، الصفحة الثانية « حوادث مجلس المشورة » :

« موسى أفندى ناظر قسم شربين أنهى أن « يوسف أغا الديار بكرلى » وأبا صبيح من أهالى دنجواى اللذان أمر بتفتيش القماش البرانى والغير برانى أخذا برطيلا من ثلاث عشرة قرية وقدره مايتان وستة وستون قرشا واستفهم كيف يتدبر فى ذلك ولدى المذاكرة قالوا يجب على هذين البصاصين اللذين أخذا برطيلا أن يخدما فى ليمان الاسكندرية ستة أشهر وبعد ذلك يطلق سبيلهما ومن حيث أن ذلك المبلغ أخذ منهما فيضـــاف على ايراد الديوان وينبغى للناظر المومى اليه أن يبين أسماء من أعطوا البراطيل حيث لم يفهم الا أسماء بلادهم ويضرب كل منهم ماية سوط ويحرر علم من الديوان الخديوى الى الناظر المومى اليه اشعارا له بذلك والى حضرة بيك أفندى محافظ الاسكندرية اخبـــارا له باستخدام البصاصين كما استقر الرأى على ذلك .. » (١) .

(١) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٦٨ ، الصادر فى يوم الأربعاء غرة صفر سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ، الصفحة الثانية ، « حوادث مجلس المشورة » .

الملحق ١٩

الحكومة تشترى منتجات الأهالى بالكيل الوافر وتبيعها لهم بالكيل الدون وفق نظام الاحتكار

خلاصة من المجلس العالى الى الديوان الخديوى بتاريخ٢٣ رمضان ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩ م :

« بأن يبين الى الكتخدا بأن الوفر المطلوب منه فى كل رطل من الصوف هو عبارة عن أخذ رطل الصوف المغزول من المبيضة باعتباره أربعة عشر وقية واعطائه الى صناع الصوف باعتباره اثنى عشر وقية ٠٠ » (١) ٠

(١) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٦ تركى ، من المجلس العالى الى الديوان الخديوى ، بتاريخ ٢٣ رمضان سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

الملحق ٢٠

الكتخدا المسئول تطبيق نظام الاحتكار يخفى الغلال عن الأهالى فيتسبب فى وفاة أكثر من ألفين من الأهالى بسبب الجوع

امر من محمد على الى كتخدا بك بمصر ، تاريخه ٢٥ رجب سنة ١٢٤٥ هـ / ١٨٢٩ م :

« علمت من افادتك الواردة ردا على مكاتبتى أن مقدار الأذرة الموجودة بأشوان الجهات تحت ادارتك يا حضرة الكتخدا اذا زاد النيل تدعى الغرق واذا نقص تدعى الشرق ولم تظهر بطاءتك وتكاسلك حال كونك أخفيت الغلال وتسببت فى موت الأهالى بعلة الجوع حقيقة انك اجتهدت الى أن وصلت الأهالى لهذه الحالة وأبرزت تمام الصدق والاستقامة والعبودية والشجاعة والمعرفة التى جبلت عليها فما أنت الا وحشا أو غولا فاختر لنفسك أيهما لأننا لم نجد اسما ينطبق على أفعالك ، فيلزم اعطاء الغذاء للأهالى وتخليصهم من اضطراب الجوع حيث أنك السبب والا يفعل بك مثلهم ويجرى تعيينك بمصالح أخرى لتكتسب اسما آخر وقد علمت مما ورد من حسين أغا باشجاويش عساكر الاندرون وفاة ألفين ثلاثة من الأهالى بسبب الجوع الذى استولى عليهم حتى وان المتواتر بين العامة انه وباء ولم تخبر عن ذلك فيلزم تحقيق هذا ورض الكيفية وتلاوة أمرى بحضور المأمورين والاجابة عليه منك .. » (١) .

---

(١) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، امر من محمد على الى كتخدا بك بمصر ، تاريخه ٢٥ رجب سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

المصادر

قائمة المصادر (*)

١ ـ الوثائـق غير المنشورة :

أولا : مجموعة دار الوثائق القومية بالقلعة :

(أ) مجموعة الوثائق السياديـة :

ـ ديوان المعية السنية :

عربى ، تركى ، صادر ، وارد
(دفاتـــر ، محافـــظ) .

ـ ديـوان الخديـــوى :

عربى ، تركى ، صادر ، وارد
(دفاتـــر ، محافـــظ) .

ـ ديـوان الجهاديـــة :

عربى ، تركى ، صـــادر ، أوامـــر
(محافـــظ) .

ـ ديـوان المجلس الخصوصى :

عربى ، تركى ، صادر ، وارد
(دفاتـــر) .

(ب) مجموعة وثائق الخدمـات :

ـ ديـوان المدارس :

عربى ، تركى (دفاتر ، محافـظ)

(ت) مجموعة وثائق الانتـاج :

ـ ديوان الجفالك : عربي (دفاتر ، لوائح) .

ـ ديوان المالية : صادر ، وارد (محافظ) .

(*) هذه القائمة تضم المصادر التى استخدمت فى الدراسة بشكل اساسى ، اما المصادر التى كان استخدامها ثانويا فقد اكتفى بالاشـارة الى اسمـائها فى هوامش الدراسة فقط .

- ديوان التجارة والمبيعات :

صادر ، وارد (محافــظ) ٠

- ديوان الفابريقات والعمليات والوابورات :

(دفاتــر ، محافــظ) ٠

(ث) محافـظ الأبحاث :

- المحفظـة ٤ أبحــاث

(الصناعة في عهد محمد علي) ٠

- المحفظـة ٤٠ ، ٤١ أبحــات

(التجــارة) ٠

- المحفظـة ٤٢ أبحــاث

(الفــلاح المصرى) ٠

- المحفظة ٧٣ أبحــاث

(الترتيبــات الأساسية بقانــون السياستنامـة ، الصادر فى ربيع الآخر سنة ١٢٥٣ هـ/١٨٣٧ م) ٠

- المحفظـة ١٠٧ أبحـاث

اطيــان (جفالك - عــزب) ٠

- المحفظـة ١١٧ أبحــاث

(أراضــى) ٠

- المحفظـة ١٢٠ أبحــاث

(تراجــم فرمانــات) ٠

- المحفظـة ١٢٦ أبحــاث

(تراجـم محمد علي بـاشا وعائلتـنـة) ٠

(ج) محفظـة الميهى :

- تضـم مجموعـة اللوائـح التى صدرت منـذ عهـد محمد علي حتى نهاية عهد اسماعيل ٠

(ح) الأرشيف الأوربى :

الوثائق الانجليزيـة :

- تقارير القنصــلية الانجليزيـة بالاســكندرية فى ٥ يونيو ١٨٤١ م ٠ F.O. 78. 438.

- تقارير القنصل الإنجليزى « مور Mor المؤرخة فى بيروت فى ١٩ ابريل سنة ١٨٤١ م .

الوثائق النمسوية : F.O. 78. 449

- الوثيقة رقم ١٨ الموقعة من شتورمر Sutrmer بتاريخ ٢٥ يوليو سنة ١٨٠٣ م .

25. Iugli, 1803. No. 18. 18/C — e — e

ثانيا : مجموعة دار المحفوظات :

(أ) الدفاتر :

- دفتر قيد تقاسيط الأبعاديات من ابتدى ١٩ رمضان ١٢٦٢ هـ / ١٨٤٥ م ، رقم ٢٦٩٦ ، عين ١٧ ، مخزن ١٨ .
- دفتر تقاسيط الأبعاديات من ابتدى غرة شوال سنة ١٢٦٣ هـ / ١٨٤٦ م رقم ٢٦٩٧ ، عين ٢٧ ، مخزن ١٨ .
- دفتر قيد تقاسيط الرزق لسنة ١٢٦١ هـ / ١٨٤٤ م رقم ٢٦٩٥ ، عين ٢٧ ، مخزن ١٨ .
- دفتر تقاسيط زمام أطيان الأباعد ، رقم ١٣٤٤ جـ ٢ .
- دفتر قيد التقاسيط لسنة ١٢٧٩ هـ / ١٨٦٢ م ، رقم ٢٧ ، عين ١٥ مخزن ١٨ .
- دفتر بيان الأطيان المنعم بها على ذوات كرام وغيرهم حتى سنة ١٢٥٣ هـ / ١٨٣٧ م رقم ١٦٥٢ ، عين ١٩ مخزن ١٨ .
- دفتر زمم تسديم بالأطيان المنعم بها على ذوات كرام وخلافهم بمديريات الوجه القبلى والبحرى من ابتدى سنة ١٢٤٢ هـ / ١٨٢٦ م رقم ١٣٤١ عين ١٧ مخزن ١٨ .
- دفتر زمم ثانى الأطيان العشورية المملوكة لأربابها بتقاسيط رقم ١٣٤٢ ، عين ١٧ مخزن ١٨ .
- دفتر زمم رابع الأطيان المباعة من طرف الميرى رقم ١٣٤٦ عين ١٧ مخزن ١٨ .
- دفتر قيد الأطيان المنعم بها من جنتمكان محمد على باشا وعباس باشا المذكورين بالمديريات رقم ٣٧٣٠ ، عين ٤٩ ، مخزن ١ .

- دفتر قيودات تقاسيط رزق جمـاد أول ١٢٥٠ هـ / ١٨٣٤ م لغايـة ٢٨ شوال ١٢٥١ هـ / ١٨٣٥ م رقم ٢٦٨٤ عين ٣٧ ، مخزن ١٨ .
- دفتر شطب المعتادات باقليم الغربية من ابتدى محرم ١٢٥٧ هـ / ١٨٤١ م رقـم ٤ / ٢٦٠ ، عين ٢٠٠ مخـزن ٣٠ .
- دفتر حـدود نواحي جفلك نبروه وجفلك بشبيش وجفلك طنبارة وجفلك بسنديله التى صارت رزقة بلا مال باسم سـعادة أفندينـا الخديوى الأكرم من ابتدى توتي سنة ١٢٥٦ هـ / ١٨٤٠ م رقم ١٣٦٤ عين ١٧ مخزن ١٨ .
- دفتر حدود أطيان نواحي ملحقين بجفالك الشرقية باسم العهد السنية من ابتدى توتي سنة١٢٥٩ هـ / ١٨٤٣ م رقم ١٣٨٢ ، عين ١٧ مخزن ١٨ .
- دفتر قيـودات الجفـالك رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مخزن ١٨ ، اقليم الغربية .
- دفتر ملخص اختصاص الزرنامجه ، عين ١٦٩ / ١ تركى .

(ب) السـجلات :

- سجل زمامات الأبعاديات والجفالك القديمة لغايـة سنة ١٢٧٧ هـ / ١٨٦٠ م رقم ٤٣٥٥ ، عين ٤٩ ، مخـزن ١٨ .

(ت) المضابط :

- مضابط المجلس العمومي (خلاصة المجلس العمومي المنعقـد بالديـوان العـالي في سنـة ١٢٥٦ هـ / ١٨٤٠ م) .

٢ ـ الوثائق المنشـورة :

- قانون نامة السلطاني الصـادر في شعبان سـنة ١٢٥٥ هـ/١٨٣٩ م طبع بمطبعة الديار المصرية ببولاق مصر ، في أول ربيع الثاني سنة ١٢٧١ هـ .
- قانون حقوق وواجبات المهندسين بالأقاليم ـ وهو من صورتين احداهما عربية والأخرى تركية ـ طبع بمطبعة ديوان الوقائع المصرية في ١٣ جماد الأولى سنة ١٢٥١ هـ / ١٨٣٥ م .

- قانـون ٨ رجب سنة ١٢٦٥ هـ / ١٨٤٨ م ، ويعـرف بمنتخب أحكام حلمجـان ·
- قانون الشغالك ، بولاق ، صفر سنة ١٢٥٩ هـ / ١٨٤٣ م ·
- لائحة زراعة الفلاح وتدبير أحكام السياسة بقصد النجاح ، وهي المعروفة باسم قانون الفلاحة الصادر في سنة ١٢٤٥ هـ الطبعـة الثانية ، بولاق غرة ذى الحجة ١٢٥٧ هـ / ١٨٤١ ·
- تقرير لجنة التجارة والصناعة للحكومة المصرية عام ١٩١٦ ، وزارة التجارة والصناعة ، مكتبة الجمعية المصرية للاقتصاد ، والتشريع ، القاهرة ·
- تقارير قناصل الدول الأوربية (التى قـام بترجمتها محمد فؤاد شكرى ونشرها في كتابه بناء دولة مصر محمد على) ·

٣ ـ الدوريات :

- صحيفة الوقائـع المصريـة :

الجريدة الحكوميـة ، تحتوى على تقارير رسمية وأوامر باللغتين العربية والتركية ، وكان الوالى يراجع مسوداتها بنفسه ·

- مجلـة الأستاذ :

عبد الله النديم ، جـ ٢٨ السنة الأولى ، الثلاثـاء ١١ شعبان سنة ١٣١٠ هـ / ٢٨ فبراير ١٨٨٣ م ·

- مجلـة كليـة الآداب :

جامعة القاهرة ، المجلد الرابـع ، الجزء الأول ، القاهرة ، مايـو ١٩٣٦ م ، (المقالة الأولى) ، محمد شفيق غربال : مصر عند مفرق الطرق ١٧٩٨ ـ ١٨٠١ م ·

- مجلة مرآة العلوم الاجتماعيـة : المجلد السادس ، العـدد الأول ديسمبر ١٩٦٣ م ·

٤ ـ الرسائل العلميـة :

- على بركات ، تطور الملكية الزراعيـة في مصر ، رسالة دكتوراه . جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، قسم التاريخ ، اشراف محمد أحمد أنيس ·
- صلاح أحمد هريدى على ، الحرف والصناعات في عهد محمد على ، رسالة ماجستير ، جامعة الاسكندرية ، كلية الآداب ، قسم التاريخ ١٩٧٨ م ، اشراف عمر عبد العزيز ·

ـ محمد الأمين سعيد ، سياسة محمد علي في السودان ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، قسم التاريخ اشراف محمد أحمد أنيس .

ـ محمد نور عارف ، السياسة البريطانية تجارة مصر (١٨٤٠ ـ ١٨٦٣ م) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب بالمنيا ، قسم التاريخ ، ١٩٦٧ ، اشراف جلال يحيى .

ـ مصطفى علي أحمد ، تاريخ التجارة الخارجية في مصر ابان الحكم العثماني ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، قسم التاريخ ، ١٩٧٢ م ، اشراف محمد أحمد أنيس .

٥ ـ المراجع العربية :

ـ إبراهيم عبده : تاريخ الوقائع المصرية ١٨٢٨ ـ ١٩٤٢ م (القاهرة ، ١٤٩٦ ، مطبعة التوكل بالجماميز) .

ـ أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم : كتاب الخراج (القاهرة١٣٤٦هـ) .

ـ ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٥ ، (طبعة استانبول عام ١٩٣٣ م) .

ـ ابراهيم عامر : الأرض والفلاح ـ المسألة الزراعية (القاهرة ١٩٥٨) .

ـ أحمد أحمد الحتة : تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر (القاهرة ، ١٩٥٧ مكتبة النهضة المصرية ، ط ٢) .

ـ أحمد أحمد الحتة : تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير (القاهرة ، ١٩٥٠ ، دار المعارف) .

ـ أحمد أحمد الحتة : جهود ابراهيم باشا فى خدمة الزراعة والصناعة والتجارة (ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا ، القاهرة ١٩٤٨ ، مطبعة دار الكتب) .

ـ أحمد عبد الرحيم مصطفى : الأرض والفلاح فى عصر محمد على (الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية) .

ـ أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى عصر محمد على (القاهرة ، ١٩٣٨ ، مكتبة النهضة المصرية) .

ـ أحمد عزت عبد الكريم : الأرض والفلاح فى مصر (الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية) .

- أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصر الحديث (القاهرة ، ١٩٥٦ ، دار القاهرة للطباعة والنشر) •
- أحمد سويلم العمرى : النظم السياسية الحديثة للدول العربية (القاهرة ، ١٩٦٩ ، مكتبة الانجلو المصرية) •
- أحمد نظمى عبد الحميد وآخرين : مبادىء فى الاقتصاد والتجارة (جزءان) ، (القاهرة ، ١٩٥٣ ، المطبعة الأميرية) •
- أحمد نجيب هاشم ، محمد مأمون نجا : أطلس تاريخ القرن التاسع عشر (القاهرة ، ١٩٣٨ ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر) •
- أحمد فتحى زغلول : المحاماة (القاهرة ، ١٩٠٠ م) •
- أحمد محمد ابراهيم : الاقتصـــاد الســياسى ، ج ١ (القاهرة ١٩٣٥) •
- أحمد محمد عبد الخالق : الاقتصاد السياسى (القاهرة ، ١٩٦٠ ، دار القلم) •
- السيد الباز العرينى : مصر فى عصر الأيوبيين (القاهرة ، ١٩٦٠ ، سلسلة الالف كتاب رقم ٢٦٩ ، مطبعة الكيلانى الصغير ، بـاب اللوق) •
- السيد رجب حراز : المدخل الى تاريـخ مصر الحديث من الفتـح العثمانى الى الاحتلال البريطانى (القاهرة ، ١٩٧٠ دار الحمامى للطباعـة) •
- أمين سامى : تقويم النيل ، ج ٢ ـ عصر محمد على ـ (القاهـرة ١٩٢٨ ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ط ١) •
- أمين سامى : تقويم النيـل ، المقدمة ، الجزء الأول ، (القاهرة ، ١٩١٦ ، المطبعة الأميرية) •
- أمين سامى : تقويم النيل ، الملحق ، (القاهرة ، ١٩٣٦ ، مطبعة دار الكتب المصرية) •
- أمين سعيد : تاريخ مصر السياسى من الحملة الفرنسية الى انهيار الملكية سنة ١٩٥٢ (القاهرة ، ١٩٥٩ ، دار احياء الكتب العربية) •
- أمين عز الدين : تاريـخ الطبقة العاملة منـذ نشأتها حتى سنـة ١٩٤٩ م (القاهرة ، ١٩٥٠ م) •
- أمين مصطفى عفيفى عبد الله : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى فى العصر الحديث ، (القاهرة ، ١٩٥١ ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط ١) •

- اميل فهمي حنا : تاريخ التعليم الصناعي حتى ثورة ٢٣ ١٩٥٢ م ، (القاهرة ، ١٩٦٧ ، دار الكاتب العربي - رسالة ماجستير منشورة باشراف أبو الفتوح رضوان كلية التربية) .
- بول . أ . باران ، بول م سويزي : رأس المال الاحتكاري ، ترجمة حسين فهمي (القاهرة ، ١٩٧١ ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر) .
- تيودور روذ ستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده ، تعريب علي أحمد شكري ، (القاهرة ، ١٩٢٧) .
- ث . س . أشتن : الانقلاب الصناعي في انجلترا (١٧٦٠ - ١٨٣٠ م) ، ترجمة أحمد محمد عبد الخالق مراجعة خيري عيسى (القاهرة ، ١٩٥٦ ، مكتبة نهضة مصر) .
- جرجس جنين بك : الأطيان والضرائب في القطر المصري (القاهرة ١٩٠٤ ، المطبعه الكبرى الأميرية ببولاق) .
- جمال الدين الشيال : تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي (القاهرة ، ١٩٥١ ، دار الفكر العربي) .
- جمال الدين سرور : مصر في عهد الدولة الفاطمية (القاهرة ، ١٩٥٩ ، سلسلة الألف كتاب رقم ٢٢٧) .
- جميل خانكي : الذكرى المئوية لتثبيت محمد علي باشا الكبير وأسرته على عرش مصر (القاهرة ، ١٩٤١ ، المطبعة العصرية) .
- جورجي زيدان : تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر ، جـ ١ (بيروت لبنان ، ١٩٠٣ ، ط ٣) .
- جورج يانج : تاريخ مصر من عهد المماليك الى نهاية حكم اسماعيل ، تعريب علي أحمد شكري (القاهرة ، ١٩٣٤ ، المطبعة الرحمانية) .
- جون مارلو : تاريخ النهب الاستعماري لمصر ١٧٩٨ - ١٨٨٢ م ، ترجمة عبد العظيم رمضان (القاهرة ، ١٩٧٦ الهيئة المصرية العامة للكتاب) .
- حسين خلاف : التجديد في الاقتصاد المصري الحديث (القاهرة ١٩٦٢ ، دار احياء الكتب العربية ، ط ١) .
- حسين عمر : المنافسة والاحتكار (القاهرة ، ١٩٦٠ ، دار النهضة العربية) .
- حليم عبد الملك : السياسة الاقتصادية في عصر محمد علي الكبير (القاهرة ١٩٤٦ ، مكتبة الأنجلو) .

- زؤوف عباس حامد : استقرار الملكية الفرديـة للأرض الزراعيـة (الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور ، القاهرة ١٩٧٤ ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية) .
- رؤوف عباس : الملكيات الزراعية المصريـة ودورهـا فى المجتمع المصرى (١٨٣٧ - ١٩١٤ م) ، القاهـرة دار النهضة العربيـة ، ١٩٨٣ م .
- راشد البراوى ، محمد حمزة عليش ، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث (القاهرة ، ١٩٤٨ ، مكتبة النهضة ، ط ٣) .
- روبية شنيرب : تاريخ الحضارات العام ، المجلد السادس القرن ١٩ ، اشراف موريس كروزية ، تعريب يوسف داغر ، فريد داغر (بيروت ، لبنان ، ١٩٦٩ م ، منشورات عويدات) .
- روى مكريدس : مناهج السياسة الخارجية فى دول العالم ترجمة حسن صعب (بيروت ، ١٩٥٨ ، منشورات المكتبة الأهلية) .
- رينية قطاوى وجورج قطاوى : محمد على وأوربا ، ترجمة الفريد يلوز (القاهرة ، ١٩٥٢ ، دار المعارف) .
- زاهر ريـاض : الاستعمار الأوربى لأفريقيـا فى العصر الحـديث (القاهرة ، ١٩٦٠ ، مكتب الجامعات للنشر) .
- ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية (بيروت ، دار العالم للملايين - بدون تاريخ) .
- ساطع الحصرى (أبو خلدون) : أحاديث فى التربيـة والاجتماع (بيروت ، ١٩٦٢ ، دار العلم للملايين) .
- سيد الجيار : تاريـخ التعليم الحديث (القاهـرة ١٩٧١ ، دار الثقافـة) .
- سيد أحمد عثمان : دراسات فى الشرق الأوسـط (القاهـرة ، ١٩٥٦ ، مطبعة نهضة مصر) .
- شارل جيد : مبـادىء الاقتصاد السياسى ، ترجمـة (القاهـرة ١٩٣٣) .
- شكيب أرسلان : تعليقات الأمير شكيب أرسلان على الجزء الأول من تاريخ ابن خلدون (جنيف ، ٢٦ شعبان المعظم ١٣٥٥ هـ) .
- شوقى الجمل : قصة الاستعما فى أفريقيا (القاهرة ، ١٩٦٠ مكتبة الأهرام بالفجالـة) .
- صالح ميخائيل : تجارة مصر الخارجيـة (القاهـرة ، ١٩٤٧ ، مكتبة النهضة المصريـة) .

ـ صبحي وحيده : في أصول المسألـة المصرية (القاهرة ، ١٩٠٥ مكتبة مدبولي) ٠

ـ صلاح الدين الشامي : مياه النيل (القاهرة ، ١٩٥٨ ، مكتبـة مصر) ٠

ـ عاطف صدقي ، أحمد الغندور : التحول الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة (القاهرة ، ١٩٧٠) ٠

ـ عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثـار في التراجـم والأخبار ، تحقيق وشرح حسن جوهـر وآخرين ، ج ١ ، ج ٦ ، ج ٧ . (القاهرة ، ١٥٩٨ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ م ، مطبعة لجنـة البيـان العربي) ٠

ـ عبد الرحمن الجبرتي : مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس تحقيق أحمد زكي عطية وآخرين ، مراجعة حنفي عامر ، ج ١ ، ٢ (القاهرة ١٩٦١ ، المطابع الأميرية) ٠

ـ عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد على (القاهرة ، ١٩٥١ مكتبة النهضة المصرية) ٠

ـ عبد الرحمن الرافعي : عصر اسماعيـل ، جـزءان (القاهـرة ١٩٤٨) ٠

ـ عبد الرحمن الرافـعي : مصر في مواجهـة الحملـة الفرنسـية (القاهرة ، ١٩٧٩ ، العدد الثاني ، مركز النيل للاعلام) ٠

ـ عبد الرحمن الرافعي : مصر المجاهدة في العصر الحديث : تاريخ مصر القومي من ولاية محمد على سنة ١٨٠٥ الى نهاية حكم سعيد سنة ١٨٦٣ (القاهرة ، ١٩٥٧ ، الحلقة الثانية) ٠

ـ عبد الرحمن بن خلدون : المقدمة ، تاريخ العلامة بن خلدون : كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر ، المجلد الأول (بيروت ، ١٩٥٦ ، منشورات دار الكتاب اللبناني) ٠

ـ عبد الرحمن بن خلدون : مقدمة ابن خلـدون ، ج ١ (بيروت مطبعة الكشاف ـ بدون تاريخ) ٠

ـ عبد السميع سالم الهراوي : لغة الادارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر (القاهرة ١٩٦٣ ، المجلس الأعلى لرعايـة الفنون والآداب) ٠

ـ عبد الرحمن زكي : ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا (القاهرة ١٩٤٨ ، مطبعة دار الكتب المصرية) ٠

- عبد الرحمن زكي : محمد على وعصره (القاهرة ، دار الكتاب العربى - بدون تاريخ) .
- عبد العزيز نوار : تاريخ العرب الحديث ، ج ١ (القاهرة ، ١٩٧٧ ، الجهاز المركزى للكتب الجامعية) .
- عبد العزيز الشناوى ، جلال يحيى ، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر (القاهرة ، ١٩٦٩ ، دار المعارف) .
- عبد المنعم البدراوى : شرح القانون المدنى فى الحقوق العينية الأصيلة (القاهرة ١٩٥٦ ، ط ٢) .
- على الجرتلى : تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، (القاهرة ، يونيو ١٩٥٢ ، دار المعارف) .
- على ابراهيم : مصر فى العصور الوسطى - من الفتح العربى الى الفتح العثمانى - (القاهرة ، ١٩٥٣ ، مكتبة النهضة ، ط ٣) .
- عمر الاسكندرى ، سليم حسن : تاريخ مصر من الفتح العثمانى الى قبيل للوقت الحاضر (القاهرة ، ١٩١٦ ، مطبعة المعارف) .
- على لطفى : التطور الاقتصادى : دراسة تحليلية لتاريخ أوربا ومصر الاقتصادى (القاهرة ١٩٧٨) .
- على لطفى : التخطيط الاقتصادى (القاهرة ١٩٥٩) .
- علماء الحملة الفرنسية : وصف مصر ، ترجمة زهير الشايب (القاهرة ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، المجلد الأول والرابع) .
- على باشا مبارك : الخطط التوفيقية ، ج ١٢ ، ج ١٤ ، (القاهرة ، ١٣٠٥ هـ ، المطبعة الكبرى الأميرية ، بولاق ط ١) .
- على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر وأثره على الحركة السياسية (القاهرة ١٩٧٨ ، دار الثقافة الجديدة) .
- عمر طوسون : البعثات العلمية فى عهد محمد على الاسكندرية ، ١٩٣٠ ، مطبعة صلاح الدين الكبرى بشارع الكنيسة المارونيه) .
- عمر طوسون : مالية مصر من عهد الفراعنة الى الآن - (الاسكندرية ١٩٣١ ، مطبعة صلاح الدين الكبرى) .
- عمر طوسون : الصنائع والمدارس الحربية فى عهد محمد على باشا (الاسكندرية ١٩٣٢ ، مطبعة صلاح الدين الكبرى) .
- فوزى جرجس : دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى (القاهرة ، ١٩٥٨) .

- قهر الدين يونس : الانسانية نظام التوجيه الاقتصادى الطبيعى لا الشيوعية ولا الاشتراكية ولا الرأسمالية (القاهرة ١٩٥٤) .
- كلوت بك : لمحة عامة الى مصر ، جـ ١ ، جـ ٢ ، تعريب محمد مسعود ، (القاهرة ، مطبعة أبي الهول ـ بدون تاريخ) .
- كارل بروكلمان : الأتراك العثمانيون وحضارتهم ، ترجمة نبيه أمين فارس ، منير البعلبكى (بيروت ، ١٩٤٩، دار العلم للملايين) .
- لبيب شقير : تاريخ الفكر الاقتصادى (القاهرة ، ١٩٥٦ ، مكتبة نهضة مصر ، الفجالة) .
- لودفيج ايرهارد نائب مستشار ألمانيا الغربية ووزير الاقتصاد : المنافسة طريق الرخاء ، بون ، نوفمبر ١٩٥٧ ، ترجمة محمد محمود عمر المحامى (القاهرة ، المطبعة العالمية) .
- محمد أبو زهرة : محاضرات فى الوقت (القاهرة ، ١٩٥٩ ، مطبعة أحمد على مخيمر) .
- محمد أحمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربى (القاهرة ١٩٧٥) .
- محمد أحمد أنيس : تطور المجتمع المصرى من الاقطاع الى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (القاهرة ، ١٩٧٧ ، مطبعة الجبلاوى) .
- محمد أحمد أنيس ، السيد رجب حراز : الشرق العربى فى التاريخ الحديث والمعاصر (القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٧٦) .
- محمد حلمى مراد : تشريع الضرائب جـ ١ (القاهرة ، ١٩٥٥) .
- محمد حلمى مراد : أصول الاقتصاد ، جـ ٢ (القاهرة ١٩٥٩ مكتبة نهضة مصر بالفجالة) .
- م . روستوفتزف : تاريخ الامبراطورية الرومانية الاجتماعى والاقتصادى ، جـ ١ ترجمة زكى على ومحمد سليم (القاهرة ١٩٥٧ مكتبة النهضة) .
- محمد مختار : التوفيقات الالهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الأفرنكية والقبطية (القاهرة ١٣١١ هـ ، المطبعة الأميرية) .
- محمد شفيق غربال : محمد على الكبير (القاهرة ، ١٩٤٤ ، دار احياء الكتب العربية) .
- محمد شفيق غربال : مصر عند مفرق الطرق ١٧٩٨ ـ ١٨٠١ (القاهرة ، ١٩٥٦) .

ـ محمد طلعت حرب باشا : قناة السويس (القاهـرة ، ١٩١٠ مطبعة الجريـدة) ٠

ـ محمد مظلوم حمدى : لمحات في اقتصادنا المعاصر (الاسكندرية ١٩٦٣) ٠

ـ محمد مظهر سعيد : نحن والانجليز (القاهرة ، أغسطس ١٩٥٢ ، مكتبة نهضة مصر) ٠

ـ محمد عـاطف غيث : التغير الاجتمـاعى فى المجتمـع القـروى (القاهرة ، ١٩٦٥ ، الدار القومية للطباعة والنشر) ٠

ـ محمد عبد العزيز عجيمـة : دراسات فى التطـور الاقتصـادى (القاهرة ، ١٩٦٣ ، دار المعارف) ٠

ـ محمد عبد العزيز عجيمة ، محمد محروس اسماعيل : التطـور الاقتصادى فى أوربـا والوطن العربى (بيروت ، ١٩٧٤ ، دار النهضـــة) ٠

ـ محمد عبد المنعم السيد الراقد: الغزو العثمانى لمصر (الاسكندرية، ١٩٦٨ ، مؤسسة شباب الجامعـة للطباعة والنشر ـ رسالـة ماجستير اشراف أحمد أحمد الحتة) ٠

ـ محمد عبد المنعم الشرقـاوى ، مصطفى القونى : جغرافيـة مصر الاقتصادية (القاهرة ، ١٩٥٣ المطبعة الأميريـة) ٠

ـ محمد فؤاد شكرى : بنـاء دولـة مصر محمد على ـ السياسـة الداخلية ـ (القاهرة ، ١٩٤٨ ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر) ٠

ـ محمد فؤاد شكرى : عبد الله جاك منو ومخروج الفرنسيين من مصر (القاهرة ، ١٩٥٢) ٠

ـ محمد فؤاد شكرى : أوربا فى القرن١٩ : الصراع بين البورجوازية والاقطاع ١٧٨٩ ـ ١٨٤٨ م ، المجلد الثانى (القاهرة ١٩٥٧) ٠

ـ محمد فؤاد شكرى : مصر فى مطلع القرن التاسع عشر ، جـ ١ (القاهرة ، ١٩٥٨ ، مطبعة جامعة القاهرة) ٠

ـ محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة (القاهرة ، ١٩٤٤ ، مكتبة النهضة المصرية) ٠

ـ محمد كامل مرسى : الملكية العقارية فى مصر وتطورها التاريخى من عهد الفراعنة حتى الآن ١٣٣٥ ـ ١٩٣٦ م ، (القاهـرة ، ١٩٣٦) ٠

- محمد قاسم ، حسين حسني : تاريخ القرن التاسع عشر (القاهرة ١٩٤٤) .
- محمد قاسم ، أحمد نجيب هاشم : التاريخ الحديث والمعاصر (القاهرة ، دار المعارف) .
- محمود خيري عيسى : محاضرات في تاريخ أوربا الاقتصادي (القاهرة ، ١٩٥٨ ، مكتبة النهضة المصرية) .
- محمود صالح منسى : دراسات في تاريخ الشرق العربي الحديث (القاهرة ، ١٩٧٢ ، دار الاتحاد العربي للطباعة) .
- هيلين ريفلين : الاقتصاد والادارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى (القاهرة ١٩٦٧، دار المعارف) .
- و . ج . مور : ثروة العالم ، ترجمة أحمد صادق حمدى - (القاهرة ، سلسلة الألف كتاب رقم ٢٨١ ، مطبعة الكيلاني الصغير ، باب اللوق) .
- يوسف نحاس : الفلاح : حالته الاقتصادية والاجتماعية (القاهرة ١٩٢٦ ، مطبعة المقتطف والمقطم) .
- يعقوب أرتين : الأحكام المرعية في شأن الأراضي المصرية مترجم ، (القاهرة ،١٣١١ هـ (١٨٨٩) م ، المطبعة الأميرية ببولاق) .

٦ ـ المراجع الافرنجيـــة :

— Ahmed Abdel Rehim Mustafa : The Break Down of the Monopoly System in Egypt After 1840. (Cairo, Ain Shams Univ., press, Vol. X, May 1976).

— Ahmed Abdel Rehim Mustafa : The Hekykyan papers. (Cairo, Ain Shams Univ, Press, 1967).

— Baer (G) : A History of Landoner — ship in Modern Egypt, 1800-1850, (London, Oxford Univ. Press, 1962).

— Baer (G.) : Studies in the Social History of Modern Egypt, Chicago, 1969.

— Bowring (J.) : Report on Egypt and Candia, (London, 1840).

— Cameron (D.A.) : Egypt in the Nineteenth Century, (London, 1898).

— Charles Issawi : Egypt — an Economic and Social Analysis, (London Oxford, Univ. Press, 1947).

— Clot-Bey : Mohammed Ali et l'Egypt, (Paris, 1840).

— Clot-Bey : Apercu General Sur l'Egypt' 2 vols, (Paris, 1840).

— Greasy (E.S.) : History of Ottoman Turks : From The beginning of their Empire to the Present Time, Vol. II (London, 1856).

— Crouchley (A.E.) : The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public debt. (London, 1936),

— Crouchley (E.E.) : The economic development of Modern Egypt, (Bristol, 1938).

— Dodwell (H.) The Founder of Modern Egypt : A Study of Mohamed Ali (Cambridge, England, 1931).

— Douin (G.) La Mission du Baron de Boislecomte (1833). Le Caire.

— Ghorbal (S.) : The Beginnings of the Egyptian Question and the Rise of Mehemet Ali, (London, 1928).

— Gibb & Bowen : Islamic Society and the West, Vol. I. (Oxford, 1957).

— Gilddon (G.R.) : A Memoir on the Cotton of Egypt, (London, 1941).

— Hamont : L'Egypte Sous Mehemet — Ali, 2 Vols, (Paris, 1843).

— Kinnear (J.) : Cairo, Petra and Damascus in 1839 with Remarks on the Government of Mehemet Ali ; (London, 1841).

— Lands (D. S.) : Bankers and Pashas, (Harvard, 1958).

— Lane (E. W.) : The Manners and Customs of the Modern Egyptians, (London, 1944).

— Lane-Pool (S) : Egypt, (London, 1881).

— Lane (P. S.) : The story of Cairo, (London, 1924).

— Mac Brair, R. Maxwell : « Sketches of a Missionary's Travels in Egypt, Syria, Western Africa, etc, (London, 1839).

— Madden (R.R.) : Egypt and Mohamed Ali, (London, 1841).

— Madden (R. R.) : Travels in Turkey' Egypt, Nubia, and Palestine, in 1824, 25, 26 and 1827, Vol. I. (London, 1829).

— Mc Coon (C.) : Egypt As it is, (New York, 1877).

— Marlowe (J.) : Anglo — Egyptian Relations, 1800-1953, Vol. I, (London, 1954).

— Mengin (F.) : Histoire de l'Egypte sous Le Gouvernment de Mohammed Aly, 2 Vols, (Paris, 1823).

— Mengin (F.) : Histoire Sommaire de l'Egypte sous Le Gouvernement de Mohamed Aly, 1823-1838, (Paris, 1839).

— Murray (C.A.) : A Short Memoire of Mohamed Aly, (London. 1787).

— Paton (A. A.) : A History of the Egyptian Revolution from the period of the Mameluke to the Death of Mohamed Ali, Vol. II. (London, 1863).

— Poliak (A.N.) : Feudalism in Egypt, Syria, Palestine, and Lebanon, 1250-1900 (London, 1939).

— Riffat Bey : The Awakening of Modern Egypt. (London 1947).
— Robinson and Others : Africa and the Victorians, (London, 1961).
— Saint John (J. Augustus) : Egypt and Mohamed Ali, or Travels in the Vally of the Nile, Vol. II, (London, 1834).
— Toynbee (A. T.) : A Study of History, Vol. III, (Oxford University Press, London, 1951).
— Wilkinson (S.G.) : Modern Egypt and Thebes, Vol. I. (London, 1843).
— Willcocks (W.) : Egptian Irrigation (London, 1889).
— W. Drew Stent : Egypt and the Holy Land in 1842. (London, 1843).
— Volney (C. F.) : Voyage en Syrie et en Egypte, Pendant les Annees 1783, 84 et 85, T.I. (Paris, 1807).
— Yates : The Modern History and Conditions of Egypt, Vol. I. London. 1843).
— Yang (G.) : Egypt (London, 1927).

الفهـــــرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٤/٨٥٧٣

ISBN — 977 — 01 — 4098 — 8

شهدت مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر تغيرات جذرية شملت مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإلى حد ما الفكرية، فبدأت سلطة الدولة تتضح فى مختلف الجوانب بعد أن كانت السلطة هامشية فيها قبل القرن التاسع عشر.

ولما كان فهم التغيرات الاقتصادية التى شهدتها مصر آنذاك لا يمكن أن يتحقق دون أن ندرس نظام الاحتكار - الذى وضع أسسه وطبقه محمد على - دراسة علمية تعتمد على ذلك الفيض الزاخر من الوثائق المودعة بدار الوثائق القومية بالقلعة وكذلك كتابات وتقارير المعاصرين للنظام والمحدثين من عرب وأجانب مع التركيز على أساليب تطبيق ذلك النظام فى المجالات الاقتصادية المختلفة كالزراعة والصناعة ومدى دائرة الأرحب والأبعد أثرا فى التجارة. لذا أيقنت أن دراسة نظام الاحتكار كإطار للسياسة الاقتصادية لمصر فى ذلك العصر يمثل إضافة إلى الدراسات التاريخية لا تخلو من قيمة علمية.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب